



مركز دراسات الوحدة العربية

إِسْرَائِيلٌ ٢٠٢٠

خطةها التفصيلية
لمستقبل الدولة والمجتمع

المجلد الأول

مبادئ التخطيط البعيد المدى

[سرائيل]

خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع



مركز دراسات الوحدة العربية

إِسْرَائِيل٢٠٢٠

خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

المجلد الأول

مبادئ التخطيط البعيد المدى

راجع الترجمة عن العبرية:

د. الياس شوفاني
أ. هانبي عبد الله

تقديم: الدكتور سليمان أبو ستة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
إسرائيل ٢٠٢٠ : خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع/ تقديم سلمان أبو ستة؛
راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله.

٦ مج (مج ١ ، ٤٠٧ ص).

محتويات: مج ١ . مبادئ التخطيط البعيد المدى .
يشتمل على فهرس .

ISBN 9953-450-31-5 (vol. 1)

ISBN 9953-450-32-3 (Set)

١ . إسرائيل - التخطيط . ٢ . إسرائيل - السياسة الاقتصادية . ٣ . إسرائيل -
السياسة الاجتماعية . ٤ . دراسات المستقبل - إسرائيل . أ. أبو ستة، سلمان
(مقدم). ب. شوفاني، الياس (مراجع). ج. عبد الله، هاني (مراجع).

320.6095694

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبعها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بنية «سدات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

حقوق الطبع العربية محفوظة للدكتور سلمان أبو ستة

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٤

المحتويات

١٣	تمهيد للطبعة العربية	مركز دراسات الوحدة العربية
١٧	تنويه	
١٩	مقدمة الطبعة العربية	سلمان أبو ستة
٧٣	مقدمة الطبعة العبرية	
٧٧	تمهيد	
٨١	الفصل الأول : تخطيط شامل و بعيد المدى لإسرائيل : منطق ومنهجية	
٨٤	١-١ مبادئ التخطيط البعيد المدى	
٨٦	٢-١ الجانب المنطقي في وضع المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين	
٨٧	١-٢-١ المنطق التاريخي للتخطيط البعيد المدى في إسرائيل	
٨٧	٢-٢-١ خمود التخطيط القطري الشامل في إسرائيل	
٨٩	٣-٢-١ الحاجة إلى خطة وطنية استعداداً للقرن الحادي والعشرين	
٩٥	٣-١ «إسرائيل ٢٠٢٠»: أسلوب التخطيط ونتائج الخطة	
٩٦	١-٣-١ مرحلة العمل الأولى: بلورة المفهوم التخططي وتعريف الفرضيات الأساسية	
٩٧	٢-٣-١ مرحلة العمل الثانية: تعريف السيناريوهات الرئيسية وطرح بدائل مجالية رئيسة	
١٠٠	٣-٣-١ مرحلة العمل الثالثة: خلق صورة المستقبل والسبل السياسية لتحقيقها	
٥-١		

٤-١	قضايا منهاجية في عملية التخطيط ١٠١
١-٤-١	كيف يمكن تخطيط مجال وطني حدوده المستقبلية ١٠١
٢-٤-١	غير معروفة؟ ١٠١
٣-٤-١	تمثيل مجال من الآراء المختلفة وحتى المتناقضة ١٠٢
٤-٤-١	التجيئ الموحد والمنسق للتخطيط من جانب مخططين ١٠٣
٥-٤-١	مهنيين وممثلي الحكومة والنظام المؤسسي ١٠٤
٦-٤-١	طرح حيز من إمكانات التخطيط الواسع والمتنوع ١٠٤
٧-٤-١	إرساء قرارات التخطيط على أساليب وأدوات متوازية وغير مرتبطة (مستقلة) ١٠٤
الفصل الثاني	ما هو الاتجاه الرئيس للنظرية المتعصمة في التخطيط الوطني - أمن الخارج أو من الداخل؟ ١٠٦
١-٢	الحفاظ على الشفافية في استخلاص احتياجات تخطيطية ١٠٧
٢-٢	استنتاجات سيناريوهات رئيسة: بيئة أجواء التخطيط المستقبلية لإسرائيل ١٠٩
٢-٢-٢	سيناريوهات رئيسة: تطوير توقعات وتعریف الغایات المنشودة ١١١
٢-٢-٢	سيناريو رئيس: إسرائيل في مسار الدول المتطرفة ١١٣
٢-٢-٢	اختيار سبيل التطوير في إسرائيل في سنوات الألفين ١١٤
٣-٢	سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتطرفة»: تحديد الغایات المنشودة للمخطط الرئيس ١١٦
١-٣-٢	سيناريو رئيس: إسرائيل والشعب اليهودي ١١٨
٢-٣-٢	العلاقات المستقبلية المتبادلة بين إسرائيل والشعب اليهودي ١١٩
٤-٢	سيناريو «إسرائيل والشعب اليهودي»: تحديد غایات منشودة للمخطط الرئيس ١٢١
١-٤-٢	سيناريو رئيس: «إسرائيل في محيط يسوده السلام» ١٢٢
٦-١	التصور الجيو - سياسي: اتفاق سلام شامل بين إسرائيل والدول العربية ١٢٣

١٢٤	تأثيرات متوقعة للسلام في المجال الاقتصادي ٢-٤-٢
١٢٦	تأثيرات متوقعة للسلام في المجال الاجتماعي ٣-٤-٢
١٢٧	تأثيرات متوقعة للسلام في معضلات التخطيط المجالي ٤-٤-٢
١٢٨	سيناريو «إسرائيل في محيط يسوده السلام»: تحديد غايات منشودة للمخطط الرئيس ٥-٤-٢
١٣٠	من سيناريو إلى واقع حقيقي: فحص الاحتمالية الاقتصادية لتحقيق الغايات المنشودة للتخطيط ٥-٢
١٣٠	هدف الفحص ١-٥-٢
١٣١	فحص الاحتمالية الاقتصادية: تقدير المصادر في مقابل الاستخدامات ٢-٥-٢
١٣٢	تقدير المصادر في مقابل الاستخدامات: استنتاجات للتخطيط ٣-٥-٢
١٣٥	الفصل الثالث : مجال (حيز) الإمكانيات: البديل وتقييمها ١-٣
١٣٧	مجال (حيز) الإمكانيات ١-١-٣
١٣٧	حول مفهوم «مجال (حيز) الإمكانيات» ٢-١-٣
١٣٨	تشخيص الإمكانيات للعام ٢٠٢٠ ٣-١-٣
١٣٩	مبادئ وطرح مجال الإمكانيات ٤-١-٣
١٤١	اختيار مخطط رئيس لإسرائيل في سنوات الألفين: «بديل موحد ومنسق» ٤-٢-٣
١٤٣	البدائل الرئيسية ٢-٣
١٤٣	بديل «الأعمال كالمعتاد» ١-٢-٣
١٤٤	البدائل الاقتصادية ٢-٢-٣
١٤٦	البديل الاجتماعي ٣-٢-٣
١٤٨	البديل الطبيعي البيئي ٤-٢-٣
١٤٩	طرح (نشر) مجال/ حيز الإمكانيات ٣-٣
١٤٩	إجمال مقارن للبدائل الرئيسة ١-٣-٣
١٥٥	درجات الحرية في المخطط الرئيس ٢-٣-٣

٤-٣	عملية تقييم البداول ١٥٧
١-٤-٣	المعايير المستخدمة للتقييم ١٥٨
٢-٤-٣	تقييم البداول الرئيسة وفقاً للمعايير ١٦٥
٥-٣	علاقات الارتباط بين المعايير والمبادئ الإيضاخية ١٦٦
١-٥-٣	الارتباط بين المعايير المختلفة ١٦٦
٢-٥-٣	مبادئ تخطيطية إيضاخية لعلاقات الارتباط ١٦٧
٣-٥-٣	اختيار مكونات «البديل الموحد والمنسق» ١٦٩
٦-٣	إجمال لطرح (نشر) مجال/ حيز الإمكانيات : البداول وتقييمها ١٧٣
الفصل الرابع	: «صورة المستقبل»: خطة تنظيم المجال الوطني ١٧٧
١-٤	خلفية منهجية وبنية المخطط ١٧٩
١-١-٤	نقاط الانطلاق للتخطيط ١٧٩
٢-١-٤	قضايا منهجية ١٨١
٣-١-٤	بنية المخطط ١٨٢
٢-٤	مكونات المخطط لتنظيم المجال الوطني ١٨٤
١-٢-٤	المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني ١٨٤
٢-٢-٤	المفهوم الرئيس للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها ١٩١
٣-٢-٤	الأشكال والبنية (مورفولوجيا) - العلاقة النسبية بين المناطق المبنية والمفتوحة ٢٠٢
٤-٢-٤	الهيكل البيئي - منظومة المحاور والروابط ٢٠٦
٣-٤	مكونات المخطط : الصورة من قرب (zoom in) والصورة من بعد (zoom out) ٢١٥
١-٣-٤	إسرائيل في محيط يسوده السلام - الانعكاسات المجالية للسوق الإقليمي ٢١٥
٢-٣-٤	إجمال مبادئ تنظيم مجالات التخطيط ٢١٨
٤-٤	برنامج كمي لمكونات المخطط ٢٢٤

٤-٤-٤ توزع وانتشار السكان - صورة الغاية المنشودة	٢٢٥
٤-٤-٤ توزع استخدامات الأرض - صورة الغاية المنشودة	٢٢٦
٤-٥ «صورة المستقبل» - تكامل مكونات المخطط	٢٣٠
الفصل الخامس : سياسة التخطيط الشامل : وسائل لتحقيق الغايات المنشودة للمخطط	
٢٣٧	
١-٥ السياسة المؤسسية	٢٤٠
١-١-٥ خلفية	٢٤٠
٢-١-٥ الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ	٢٤١
٣-١-٥ نوع عملية التنفيذ	٢٤٢
٤-١-٥ تبني المخطط	٢٤٣
٥-١-٥ عملية تفعيل المخطط	٢٤٤
٦-١-٥ عملية التقييم (Feedback)	٢٤٦
٢-٥ السياسة المجالية	٢٤٦
١-٢-٥ المجالات المدينية	٢٤٧
٢-٢-٥ المجالات البيئية (الوسطية)	٢٥٣
٣-٢-٥ المجالات المفتوحة	٢٥٤
٣-٥ السياسة الاقتصادية	٢٥٦
١-٣-٥ تشخيصات أساس	٢٥٦
٢-٣-٥ أهداف السياسة الاقتصادية	٢٥٩
٣-٣-٥ وسائل السياسة	٢٥٩
٤-٥ سياسة الأرض	٢٦١
١-٤-٥ تشخيصات أساس	٢٦١
٢-٤-٥ أهداف سياسة الأرض وغايتها المنشودة	٢٦٢
٣-٤-٥ استراتيجيات عامة في سياسة الأرض	٢٦٣
٤-٤-٥ أدوات سياسة الأرض لزيادة نجاعة استخدام الأرض البلدية والحفاظ على المناطق المفتوحة	٢٦٥
٥-٥ السياسة البلدية (المحلية)	٢٦٦

٢٦٦	تشخيصات أساس	١-٥-٥
٢٦٧	أهداف السياسة	٢-٥-٥
٢٦٧	وسائل السياسة	٣-٥-٥
٢٦٩	الفصل السادس : سياسة التخطيط على أساس المواقف	
٢٧٤	سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة	١-٦
٢٧٤	تشخيصات أساس	١-١-٦
٢٧٥	أهداف سياسة المناطق المفتوحة	٢-١-٦
٢٧٦	الغايات المنشودة لسياسة المناطق المفتوحة	٣-١-٦
٢٧٦	وسائل السياسة	٤-١-٦
٢٧٩	السياسة في مجال نوعية البيئة	٢-٦
٢٧٩	تشخيصات أساس	١-٢-٦
٢٨٠	أهداف السياسة في مجال نوعية البيئة	٢-٢-٦
٢٨١	الغايات المنشودة لسياسة	٣-٢-٦
٢٨١	وسائل السياسة	٤-٢-٦
٢٨٣	سياسة المواصلات البرية	٣-٦
٢٨٣	تشخيصات أساس	١-٣-٦
٢٨٤	أهداف سياسة المواصلات	٢-٣-٦
٢٨٤	الغايات المنشودة لسياسة	٣-٣-٦
٢٨٥	وسائل السياسة	٤-٣-٦
٢٩٠	سياسة المواصلات الجوية	٤-٦
٢٩٠	تشخيصات أساس	١-٤-٦
٢٩١	إجمال/ خلاصة	٢-٤-٦
٢٩١	سياسة الاتصالات	٥-٦
٢٩١	تشخيصات أساس	١-٥-٦
٢٩٢	الغايات المنشودة لسياسة الاتصالات	٢-٥-٦
٢٩٣	سياسة التعليم	٦-٦
٢٩٣	تشخيصات أساس	١-٦-٦

٢٩٤	أهداف سياسة التعليم ٢-٦-٦
٢٩٥	الغايات المنشودة لنظام التعليم ٣-٦-٦
٢٩٦	وسائل السياسة ٤-٦-٦
٢٩٨	سياسة البنية التحتية والانتشار المجالي لجهاز الأمن ٧-٦
٢٩٩	السياسة في مجال الزراعة والقرية ٨-٦
٢٩٩	تشخيصات أساس ١-٨-٦
٣٠١	أهداف السياسة الزراعية - القروية ٢-٨-٦
٣٠١	الغايات المنشودة للسياسة الزراعية - القروية ٣-٨-٦
٣٠٢	وسائل السياسة ٤-٨-٦
٣٠٣	سياسة مرفق المياه ٩-٦
٣٠٣	تشخيصات أساس ١-٩-٦
٣٠٤	أهداف سياسة مرفق المياه ٢-٩-٦
٣٠٥	الغايات المنشودة للسياسة ٣-٩-٦
٣٠٥	وسائل السياسة ٤-٩-٦
٣٠٧	السياسة في مجال الطاقة ١٠-٦
٣٠٧	تشخيصات أساس ١-١٠-٦
٣٠٨	أهداف سياسة مرفق الطاقة ٢-١٠-٦
٣٠٩	الغايات المنشودة لمرفق الطاقة ٣-١٠-٦
٣٠٩	وسائل السياسة ٤-١٠-٦
٣١٥	خاتمة
٣١٧	الجدائل
٣٥٥	الرسوم البيانية
٣٧٣	الخرائط
٣٩٧	قائمة التقارير النهائية
٤٠٣	فهرس

تمهيد للطبعة العربية

لعل أقدم عبارة مشحونة بمعانٍ معرفية وفكريّة ونفسية... واستراتيجية هي العبارة التي كانت مكتوبة على معبد «دلفي» بالقرب من أثينا منذ عدة قرون قبل الميلاد، عبارة «إعرف نفسك». كان هذا هو الشعار الفلسفـي الجوهرـي لفلسفة العالم القديم. أما الآن فإن الشعار «الاستراتيجي» السائد هو «إعرف عدوك».

وتكتسب هذه العبارة البديلة في الفكر الحديث أهميـة غير مسبوقة في مثل الظروف الراهنة للأمة العربية، وهي ظروف – على الرغم من وصفها بأنـها راهـنة – امتدت لأكثر من نصف قرن، ومرشحة لأن تـمتد ومتـدـدة.

الآن معرفتنا بـعدونا شـرط فـكري واستـراتيجـي وأـشـمل من هـذا وـذـاك لـأـي مشروع نـهـضـوي، أو حتى لـأـي حـرـكة إنـقـاذ أو إـصـلاح.

بهـذا المعـنى تعـامل مرـكـز درـاسـات الـوـحدـة العـرـبـية مع هـذا التـقرـير الإـسـرـائـيلـي : فـهـذا التـقرـير هو :

– الأـشـمل عن تصـورـات العـدو لـمـستـقبلـه، إذ يـتـناـول كـافـة جـوانـب الـحـيـاة في الـدـولـة العـبرـية مـركـزاً عـلـى الـأـرـض والـاسـتـيـطـان والمـصـادـر البـشـرـية والـطـبـيعـية.

– الأـبـعـد مـدى إذ يـغـطـي الفـضـاء الزـمـنـي حتـى عام ٢٠٢٠.

– الأـكـثـر إـيـغاـلاً في رـبـط التـخـطـيط لـمـسـتـقبـل إـسـرـائـيل بـالـمـحيـط العـرـبـي القـرـيب مـنـهـا عـلـى الأـقـلـ.

– الأـكـثـر اـعـتمـادـاً عـلـى سـينـارـيو يـفـترـض سـلامـاً عـرـبـياً – إـسـرـائـيلـياً آـتـيـاً.

وبـالـتـالـي فـلـيـس لـهـذا التـقرـير مـثـل كـمـصـدر لمـعـرـفـة العـدو كـما يـتصـور نـفـسـه – كـما يـخـطـط لـنـفـسـه – اـقـتصـادـياً وـسـكـانـياً وـاجـتمـاعـياً وـتـعـلـيمـياً... وـاستـراتيجـياً لـعـشـرين عـامـاً، وـهـو ما يـعـدـ في مـجـال التـنـاـول المـسـتـقـبـلي تـخـطـيطـاً طـوـيلـاً طـوـيلـاً الأـجـلـ.

ولـنـ تـرـدـ في أنـ تـقـول إنـ أحـد دـوـافـع تعـامل المـرـكـز مع هـذا التـقرـير، وـقـرـارـه بـأنـ

يقدم ما يستطيع تقديمه منه إلى القارئ العربي بلغته، متحملًا مشاق ونفقات الترجمة والمراجعة من العبرية إلى العربية، ومسؤولية التصدي للقيود الرقابية هو كونه يعطي الوجه الآخر لما يعتبره المركز – وسيعتبره دومًا – أهم اطلالاته المستقبلية وهو مشروعه حول «استشراف مستقبل الوطن العربي». وهو مشروع سبق تقرير «المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين» بنحو عشرين عاماً، وغطى فترة ثلاثين سنة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٥.

ولقد أقدم المركز على مشروع تبني إصدار هذه المجلدات من تقرير إسرائيل ٢٠٢٠ عارفاً من البداية أنها تتضمن عبئاً على مصادره المالية قد لا تكون ثمة فرصة لتعويض الخسارة الأكيدة الناشئة عنها. ويعكس هذا إدراكاً من جانب المركز للأهمية الاستراتيجية – بالمعنى الأوسع للكلمة – التي ينطوي عليها هذا العمل.

يبقى أن المركز يعتبر نفسه مسؤولاً عن اختيار المجلدات التي أصدرها وتلك التي نحاها. ووراء هذا الاختيار عوامل موضوعية بحثية :

- ١- عدم توفر الامكانيات المادية لنشر مجلدات التقرير كاملة (عددها الإجمالي ١٧ مجلداً). وقد كان الاكتفاء بنشر ٦ مجلدات أقصى الممكن دون الإضرار بالهدف.
- ٢- التركيز على ما هو أهم، على الرغم من معرفة المركز بأن المجلدات الأخرى التي قمت تتحجيتها مهمة أيضاً. فضلاً عن وجود مساحة تداخل بين بعض الموضوعات في جمل المجلدات.
- ٣- إن الإقدام على ترجمة ١٧ مجلداً من شأنه أن يستغرق وقتاً أطول كثيراً، وبالتالي يقلص الفترة الزمنية التي تفصلنا عن النقطة الزمنية النهائية للتخطيط الإسرائيلي وفقاً لهذا التقرير وهي عام ٢٠٢٠. وهو أمر من شأنه أن يقلل فائدة التقرير باعتباره تخطيطاً مستقبلياً طويلاً الأجل.

على الرغم من اختيار هذه المجلدات الستة، فقد توخي المركز عدم التدخل في النص لا بالحذف ولا بالتعديل ولا بالإضافة، بالقدر نفسه الذي به توخي الدقة، الأمر الذي تطلب – بعد الترجمة – مراجعة وثانية وثالثة. ويعتبر المركز أن المقدمة المدرسوة العميقية التي صدر بها الدكتور سلمان أبو ستة المجلد الأول كافية للتعبير عن المعنى والقصد من نشره.

* * *

إن مركز دراسات الوحدة العربية يقدم هذا العمل إلى النخبة العربية من صانعي القرار والمسؤولين عن رسم السياسات العربية – بأبعادها الداخلية والخارجية – وإلى

النخبة الأوسع من المثقفين العرب الذين تورقهم شؤون هذه الأمة وألامها ومشكلاتها، يجدوه شعور عميق بمسؤولية المساهمة في وضع شعار «إعرف عدوك» موضع الممارسة في لحظة تاريخية عريضة هي من أخرج لحظات التاريخ العربي المعاصر - بل والحديث - يجدوه، أيضاً، أمل كبير بأن يدرس هذا التقرير بعناية وعقلانية. وإذا استهدفت دراسته مجرد فهم طريقة العدو في التخطيط للمستقبل، يكون نشر هذه الأجزاء من التقرير قد حقق هدفاً جديراً. فإذا ما تحقق من وراء هذا الجهد ما هو أكثر من ذلك يكون الجهد قد كوفئ بهذا المردود القومي الوعي.

مركز دراسات الوحدة العربية

تنويه

يود مركز دراسات الوحدة العربية أن ينوه بالجهود التي قام بها الدكتور سلمان أبو ستة في تهيئة هذا العمل الكبير للإصدار باللغة العربية وتقديمه العلمي له، كذلك بجهود الأستاذ إبراهيم الدقاد في تنسيق العمل بين فريق المترجمين – الباحثين، والدكتور الياس شوفاني الذي أدى دوراً أساسياً في مراجعة ترجمة المجلدات من العبرية، والأستاذ هاني عبد الله الذي تولى المراجعة النهائية للترجمة.

لقد شكلوا جميعاً فريق عمل كبيراً، وإن كان بعضهم لم يلتقط ببعضهم الآخر بصورة مباشرة، تضافرت جهودهم للإصدار على النحو الذي يجده القارئ بين يديه، فلهم جميعاً شكر المركز وامتنانه.

٢٠٠٤ / ٥ / ٢٤ في

مقدمة الطبعة العربية

سلمان أبو ستة^(*)

١ - نظرة هيكلية على المخطط

لا ترقى الأمم إلا بصيانة مواردها وحسن تدبيرها وتحسبيها للمستقبل واستعدادها لمواجهتها. ومن هنا درجت الأمم المتقدمة على وضع خطط مستقبلية لتقابل ما بين موارداتها وأصولها الاقتصادية وموضعها الجغرافي من جهة، وأهدافها الوطنية والمخاطر التي تهددها من جهة أخرى، لكي تصل إلى أحسن السبل وأنجح الوسائل للمقابلة بين الاثنين.

وليس في هذا جديد في القرن الواحد والعشرين. لقد أصبح هذا هو الأسلوب الذي تتبعه كل الدول صغيرها وكبیرها. وبالطبع تختلف سلامة الخطة لمواجهة المستقبل من دولة إلى أخرى، ويختلف مدى نجاح الخطة بعد تطبيقها، إن طبقت بشكل سليم، من نظام إلى آخر.

وإذاً، فليست العبرة بوضع الخطة، فقد أصبح هذا واجباً وطنياً. لكن العبرة ومقاييس النجاح هو في سلامة الخطة النظرية ونجاعة تطبيقها، وقدرتها على مواجهة التغيرات، إذ إن كل خطة مهما بلغ كمالها ليست مثل صورة فوتografية ثابتة، بل هي مثل شريط سينمائي متغير، ولذلك فهي قابلة للتغيير، قادرة عليه، دون أن تخطئ أهدافها الوطنية الثابتة.

ولذلك كله، ليس بغرير أن تأتي دولة غربية زرعت في بلادنا، مثل إسرائيل، بمثل هذه الخطة. بل من الضروري أن تحشد لها هذا العدد الكبير من المختصين، لأنها خلقت وتعيش في ظروف استثنائية غالباً مصوّع وقليلها طبيعي.

(*) أكاديمي فلسطيني له أكثر من خمسين دراسة في الشؤون الفلسطينية، وخصوصاً في شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وهو مؤسس «جمعية أرض فلسطين».

فإسرائيل أصلاً خلقت في خطيئة وتعيش في خطيئة، وستبقى في خطيئة ما دامت إسرائيل التي نعرفها اليوم.

ففي أرض فلسطين الانتدابية التي تبلغ مساحتها ٢٦,٣٢٣ كم^٢ ، أو ٢٦,٣٢٣ دونم ، (الدونم = ١٠٠٠ م^٢) ، سيطر اليهود بمُؤامرة من بريطانيا أثناء الانتداب على مساحة لا تزيد على ١,٤٩١ كم^٢ (حسب جدول «إحصاءات القرى» الرسمي الصادر عن حكومة الانتداب عام ١٩٤٥) ، أي ٥,٦ بالمائة من مساحة فلسطين. ثم احتلت القوات اليهودية أثناء الانتداب قبل خروج الإنكليز ما مساحته ١٣ بالمائة من مساحة فلسطين ، أعلنت عليها الدولة المعروفة باسم إسرائيل في ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨.

لكن القوات اليهودية ، التي أصبح عددها ٦٥,٠٠٠ مقاتل في نهاية الانتداب ، وأصبح ١٢٠,٠٠٠ في نهاية حرب ١٩٤٩ / ١٩٤٨ ، احتلت ما مساحته ٧٨ بالمائة من فلسطين ، وذلك بهزيمة جيوش عربية قليلة العدد ، جاهلة بطبيعة الأرض ، ذات اتجاهات متفرقة ، وراءها حكومات أكثر تفرقاً وأكثر اختلافاً في الأهداف.

والدول الغربية التي اعترفت بإسرائيل يوم ولادتها ، تكون قد اعترفت بتوسيعها غير المشروع على ٦٥ بالمائة من أرض فلسطين ، وقد احتلت بعد اعترافهم بها اعترافاً بناء «على الأمر الواقع» وليس «بحكم القانون».

والعذر القانوني الذي تستعمله إسرائيل لهذا الاحتلال والتلوّح هو «التوصية» - وليس أكثر من ذلك - التي أصدرتها الأمم المتحدة في قرارها رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، بإعلان السيادة على فلسطين لدولتين : عربية ويهودية ، مع ترك القدس كـ«منطقة منفصلة» (Corpus Separatum) ، ومع إقامة اتحاد اقتصادي بينهما. واحتلت إسرائيل مساحة أكبر من المساحة المخصصة للدولة اليهودية بمقدار ٢٤ بالمائة من مساحة فلسطين زيادة عن حصة التقسيم ، مبتلة بذلك القدس (الغربية) واللد والرملة وبئر السبع وكل الجليل ومساحات مما يعرف اليوم بالضفة الغربية وقطاع غزة.

قرار التقسيم هذا هو أيضاً قصة مؤلمة أول فصولها بدأ ببعد بلفور المشؤوم ، وعد من لا يملك من لا يستحق دون علم صاحب الحق أو موافقته. أما كيف تواتأت أمريكا ودول في الغرب مع اليهود لاستنباط موافقة هزيلة على قرار التقسيم ، فقد أصبح اليوم معروفاً وموثقاً. ولم يشفع للحق العربي أن الأمم المتحدة ، كما جاء صراحة في اجتماعات لجانها ، لا تحمل الحق على أن تمنح أرضاً يعيش عليها شعبها لأناس مهاجرين جدد.

والمتأملاليوم لقرار التقسيم بعد ٥٥ عاماً على إصداره، لا يعجب أبداً لماذا استمرت الحروب والمعاناة والتشريد والاقتلاع كل هذه المدة، ولا نهاية لذلك في الأفق حتى اليوم. لقد قسم قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ فلسطين إلى ٣ مناطق للدولة اليهودية، و ٣ مناطق للدولة العربية، وقسم سابع للقدس المفصلة.

ويكفي أن نستعرض مناطق الدولة اليهودية الثلاث لنرى فداحة الظلم للعرب :

أ - السهل الساحلي ومساحته ٢,١٤٤ كم^٢ (بالمئة من مساحة فلسطين). واضح أن هذه المنطقة وحدها أكبر من مساحة كل الأرض اليهودية في كل فلسطين أثناء الانتداب. يوجد في هذه المنطقة ١٢٨ قرية فلسطينية، ومدينة عربية مختلطة واحدة (حيفا) مقابل ١٠٥ مستعمرات صهيونية. وعدد السكان في هذه المنطقة ذات الكثافة العليا لتوارد اليهود هو ٧١٣,٠٠٠ نسمة (كل الأرقام تقريبية والمساحات بالقياس)، منهم ٦٠ بالمئة يهود و ٤٠ بالمئة عرب. أي أن أقل قليلاً من نصف السكان (وهم عرب) وجدوا أنفسهم ذات يوم تحت سيادة مهاجرين أوروبيين الكثير منهم مهاجرون غير شرعيين، وصلوا لتوهم إلى شواطئ فلسطين تحت جنح الظلام.

ب - منطقة طبرية ونهر الأردن الأعلى ومساحتها ١,٧٨٢ كم^٢ (بالمئة من مساحة فلسطين)، وعدد سكانها ١٣٠,٠٠٠ نسمة، ٧٥ بالمئة منهم عرب وبها ١٥٩ قرية عربية، ومدينتان (صفد وطبرية) بهما سكان يهود، مقابل ٥٢ مستعمرة يهودية. وهكذا يقضي قرار التقسيم بخضوع العرب، وهم ثلاثة أضعاف اليهود في تعداد السكان وعدد القرى، إلى سيادة المهاجرين الأجانب.

ج - منطقة النقب. إن كان هناك ظلم للعرب واستخفاف بحقوقهم، فلن يوجد لهذا مثيل يقارب مأساة النقب. لقد منح قرار التقسيم السيادة لليهود على ١٠,٧٢٤ كم^٢، أي ٤١ بالمئة من مساحة فلسطين وعدهم لا يتجاوز ٢٠٠ شخص، وأهل حقوق ٨٥,٠٠٠ عربي هم أصحاب هذه الأرض وساكنوها وفلاحوها منذ عدة قرون.

وفي المجموع، أوصى قرار التقسيم بسيادة اليهود على ١٤,٦٥١ كم^٢ (بالمئة من مساحة فلسطين) في دولة يهودية مقترحة، عدد سكانها ٩٣٠,٠٠٠ نصفهم عرب يملكون من هذه المساحة ١٣,١٦٠ كم^٢ (أي ٩٠ بالمئة من مساحة الدولة اليهودية). أي ظلم هذا؟ وماذا بقي للعرب أهل فلسطين؟ نزعت منهم القدس (١٩٢ كم^٢) لتكون تحت سيادة دولية. وبقي للدولة العربية ١١,٥٠٧ كم^٢ (بالمئة من فلسطين) وكل سكانها عرب، وليس بينهم إلا شرذمة من اليهود.

وكل هذا، لم يشبع نهم الصهيونية لمزيد من الأرض، فاحتلت القوات الصهيونية عام النكبة ١٩٤٨/١٩٤٩ ما مجموعه ٢٥٥ كم^٢، أي ٧٧ بالمائة من مساحة فلسطين، أي بزيادة ٦٥٠ كم^٢ عن مشروع التقسيم. وفي عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل فلسطين كلها وسيناء (عادت باتفاقية مع مصر) والجولان (لا تزال تحتلة). وفي عام ١٩٨٢ احتلت إسرائيل جنوب لبنان وانسحبت منه بفضل المقاومة اللبنانية الشعبية.

أما الضحية، فهم أهل أرض فلسطين وسكانها لآلاف السنين. في عام النكبة طرد أهالي ٥٣٠ مدينة وقرية وأصبحوا لاجئين، عددهم اليوم ٥,٥ مليون لاجيء، منهم ٣,٩ مليون مسجلون لدى وكالة الغوث (UNRWA). وفي نهاية عام ٢٠٠٢ بلغ عدد الفلسطينيين كافة ٩,٣ مليون نسمة، لا يزال نصفهم يعيش على أرض فلسطين التاريخية (٢,٣ مليون في الضفة الغربية، ١,٣ مليون في غزة، ١ مليون في إسرائيل)، والباقيون في الشتات (٢,٧ مليون في الأردن، ٨٢٠,٠٠٠ في سوريا ولبنان، وأكثر من مليون في البلدان العربية الأخرى والأجنبية).

نسوق كل هذه التفاصيل والأرقام لنصل إلى حقيقتين :

الأولى : إن جوهر الصهيونية كان ولا يزال هو التنظيف العرقي للأرض العرب، أي الاستيلاء على أرضهم وإزالة آثار حضارتهم منها، وقتل أهلها أو طردهم وتوطينهم في أي مكان في العالم، عدا ديارهم، واستبدالهم بمهاجرين يهود.

الثانية : إن جوهر التخطيط يعتمد على كيفية الاستفادة من هذه الأرض ومن يستغلها من المهاجرين اليهود، وكيف وأين هم.

لا عجب إذاً إن كان هم بن غوريون الأول، عندما وجد إسرائيل تسيطر على ما ينوف على عشرين ألف كيلومتر مربع في أرض لا يملك منها أكثر من ألف كيلومتر ونصف الكيلومتر، وقد خلت من سكانها أو كادت (لم يبق إلا حوالي ١٥٦,٠٠٠ فلسطيني عام ١٩٤٩)، أن يعمل المستحيل ملء هذا الفراغ الذي نشأ عندما تحقق حلم الصهيونية.

بدأت عملية نهب المقولات من المدن (خاصة) والقرى، وانقض اليهود في حالة من حمى النهب أفراداً وجماعات، رجالاً ونساء، وكان أولهم من المستعمرات القرية من القرى العربية، وثانيهم رجال الجيش بعد القتال، إذ حولوا اتجاه شاحناتهم من ميدان القتال إلى ميدان النهب، وثالثهم رجال الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية، ورابعهم وأخرهم الحارس على «أملاك الغائبين» الذي لم يجد ما يسحله إلا

الفتات والخطام، وقال عن اليهود، بل عن موظفيه انهم «عصابة من اللصوص». ولم يشأه خواه مخازن الحراس إلا خواه المعنى القانوني «للغائبين»، فهم أصحاب الأرض الذين طردوا، ومنعوا من العودة، لينطبق عليهم معنى الغياب. وحتى لو حضروا وأصبحوا مواطنين في إسرائيل، فأصبح يطلق عليهم اسم «الحاضرين الغائبين». وهاتان الكلمتان توجزان خداع الصهيونية.

أما الأرض الثابتة التي لا تحمل على ظهر شاحنة، فقد بدأ باحتلالها المهاجرون في المستعمرات المجاورة، ثم تدخل الصندوق القومي اليهودي لتنظيم عملية النهب، وحصل نزاع طويل لا مجال لشرحه، بين الصندوق الذي يعتبر نفسه حارساً على «أملاك اليهود في كل مكان وإلى الأبد»، ودولة إسرائيل التي تعتبر هذه الأرض حقاً لجنودها الذين احتلوها. وقد حل النزاع بعد عشر سنوات. وفي عام ١٩٦٠ صدر «القانون الأساس» حول الأرض، بوضع الأرض المنهوبة (٩٢ بالمائة من مساحة إسرائيل) تحت إدارة سلطة جديدة هي إدارة إسرائيل للأراضي (Israel Land Administration)، ولكن بشروط الصندوق نفسها، أي بتأجيرها واستغلالها لليهود فقط، ويمتنع على غيرهم، ولو كانوا مواطنين، إلا بشروط تعجيزية، استغلالها أو حتى المبيت فيها.

وقد هرع بن غوريون إلى شغل المساكن العربية باستقدام اليهود العرب بكل الوسائل، ومنها وضع الفنابل في بيوت اليهود في بغداد. وبذلك تم إحضار حوالي ٧٥٠,٠٠٠ يهودي من البلدان العربية في العقد الأول من عمر الدولة. وعندها في أوائل الخمسينيات وضعت الخطة العمرانية الأولى لإسرائيل، وهي تختلف عن الخطة التي نحن بصددها، في أنها بسيطة و مباشرة ولا تشتمل إلا فكرة تبعية الأرض بالسكان الجديد.

فاتسعت المستعمرات «الكيبيوتر» لكي تمحض المناطق الحدودية، حول قطاع غزة وعلى محيط القدس وعلى حدود لبنان. وأصبح سكانها من اليهود الأشكناز (الأوروبيون الألمان). وفشل اليهود العرب في تعلم الزراعة، ولم تناسبهم الحياة الشيوعية في الكيبوتز، فلم يقبلوا عليها، فأسكنوا في الأحياء العربية من المدن.

ولما تناسبهم الحياة أيضاً في القرى العربية، بدأت أجهزة مختلفة في إسرائيل بهدم هذه القرى، ابتداء بالجيش أثناء القتال وبعد ذلك مباشرة، وبعد ذلك بموجب برنامج وضعته الوكالة اليهودية استمر ١٦ عاماً، ولم يتوقف إلا عند حرب ١٩٦٧، إذ أصبحت إسرائيل مشغولة آنذاك بالاستيطان في الضفة وغزة.

وبموجب الخطة العمرانية الأولى، وضع المهندسون برئاسة المهندس آرييه

شارون، أساس ما سمي بمدن التنمية، وهي مرحلة متوسطة ما بين المستعمرات قليلة العدد والتي تخلط ما بين الجندية بالليل والزراعة بالنهار، وبين المدن المستقرة الكبيرة التي عمرها الفلسطينيون منذآلاف السنين.

أنشئت مدن التنمية لإيواء المهاجرين اليهود العرب، ومعظمها في الجنوب. ولكن هذه المدن تمثل اليوم، بعد خمسين سنة من التخطيط، أبرز مثال على فشل الخطة الصهيونية. ذلك لأن سكانها من البلدان العربية أو الشرقية (السفارديم أو المزراحيم) يعانون من البطالة وسوء الحالة الاقتصادية، كما أنهم يعانون من التفرقة العنصرية التي تمارسها الطبقة الحاكمة من الأشكناز، وليس أدنى منهم في السلم الاجتماعي الاقتصادي سوى العرب.

وبعد أن شعرت إسرائيل بالاستقرار على الأرض العربية وصارت معاركها تدور حول احتلال أرض جديدة خارج خط الهدنة لعام ١٩٤٩، وبعد أن تجاوزت الأيديولوجية الصهيونية مرحلة الصهيونية التقليدية التي قادها بن غوريون، أصبح من الضرورة التفكير في المستقبل بعيون جديدة.

وهكذا بدأ العمل بمخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠. وإن كانت مخططات الدراسات المستقبلية تحتاج إلى الكثير من التفكير والبصر، فهي في كل دول العالم، عدا إسرائيل، تعتمد على مكونات أولية واضحة المعالم دقيقة التعريف، أولها : الأرض. فأرض مصر أو فرنسا أو إنكلترا محددة بوضوح، وثانيها الناس : فسكان مصر أو فرنسا أو إنكلترا معلوم عددهم أو زيادتهم السنوية. أما في إسرائيل فالأرض التي تحتلها إسرائيل ليست أرضاً إسرائيلية حسب القانون الدولي أو حسب الموقف السياسي لكل الدول المجاورة. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي ليس لها حدود، فهي تحتل الأرض وتحاول إجبار سكانها بالقهـر أو الاحتلال أو الضغط الدولي الغربي على أن يقبل أصحاب هذه الأرض بأحقية إسرائيل فياحتلالها، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن رغم المعاناة والتشريد. ولذلك فإن التخطيط على أرض غير معروفة لهو أمر شديد الصعوبة، ويحتاج إلى استخراج بدائل كثيرة لعل بعضها يصلح لموقف متغير.

الأمر الثاني هو الناس. وفي حال إسرائيل فالناس نوعان : النوع الأول هو أصحاب الأرض والذين لم يكفوا عن المطالبة بحقهم في أرضهم بموجب «حق العودة». فهل يمكن لإسرائيل أن تخطط متجاهلة خطية نشأتها الأولى ؟ هذا ما عملته إسرائيل حتى الآن، وهذا سبب آخر ينزع من مخطط ٢٠٢٠ الكثير من المصداقية. والنوع الثاني هو المهاجرون اليهود الذين استقدموا ليحلوا محل أصحاب الأرض

الشرعين، من هم؟ ما عددهم ومن أين يأتون؟ ولماذا؟ وكيف يمكن استيعابهم، وهل من الأفضل بقاوئهم حيث هم لأنهم أنفع لإسرائيل؟

إذا فالعمودان الرئيسان اللذان تقف عليهما أي خطة : الأرض والناس غير ثابتين في حال إسرائيل، ولا يمكن تحديدهما بدقة معتادة في الدول الأخرى. لذلك احتاج المخططون إلى دراسة بدائل كثيرة جداً في كل مسار تدرسه الخطة، وقد استقر الرأي على ثلاثة مسارات رئيسية كما سيأتي بيانها. وهذا سيحتاج بالتالي إلى كمية هائلة من المعلومات عن كل مناحي الحياة في إسرائيل وفي المجتمعات اليهودية في العالم. وهذا الكم الذي وصل إلى آلاف المخطوطات والجداول هو المكتسب الحقيقي للقارئ العربي الذي سيجد في كل ذلك مادة مفيدة للدراسات التخصصية.

ومن هنا جاءت ترجمة أهم المجلدات الغنية بالمعلومات، وتركت الأخرى نظراً للظروف التي تمت فيها الترجمة، إضافة إلى الاهتمام المحدود بباقي المجلدات ، علماً بأن المجلد الخاص بالأمن والشؤون العسكرية حذف من التداول العام وبقي قصراً على نخبة مختارة. لكنه، كما سنرى ، فإنه يمكن أن تستشف الاتجاه العام في هذا الشأن.

بقي أن نقول كلمة عن النتائج أو التوصيات التي خرج بها المخططون لمستقبل إسرائيل. فهذه هي اجتهاداتهم ، وقد تخطيء أو تصيب ، لكن قيمتها الحقيقة للقارئ العربي تكمن في أن يدرك الاتجاه الفكري الذي تستند إليه التوصيات ، أكثر من صيغة ونص التوصيات نفسها. وهذه معرضة لكثير من التعديل ، وقد حدث ذلك خلال السنوات السبع التي انقضت منذ نشر الخطة. فلكي تصبح الخطة قانوناً عاماً أو قانوناً محلياً يطبق في منطقة معينة ، عليها أن تمر خلال جان كثيرة على مستويات مختلفة. ومن هنا فإن دولة المؤسسات تأخذ الخطة على أنها المادة الخام الذي يتحول إلى قانون قابل للتطبيق. وكما سنرى ، فإن الخطة تعرضت للنقد والخذف والإضافة حسب تأثير المؤسسات المختلفة ، واعتباراً للظروف المتغيرة ، أهمها أن الخطة وضعت في عهد رابين وبداية تطبيق اتفاق أوسلو ، عندما بدا للمخططين أن أوسلو ستعطيهم شرعية حاسمة وأرضاً وأناساً محددين.

ونختتم هذه الفقرة بالقول إن القارئ العربي حرى بأن يستفيد من ثروة المعلومات المدرجة في المجلدات ، ويستفيد من طريقة الدرس والتحليل (Methodology) في ظروف بالغة التغيير والتعقيد ، فلا بد من أن حال بلاده أسهل من هذا. أما التوجه الفكري الذي يتمثل في التوصيات ، فإنه في اعتقادي أقل أهمية. وذلك بشرط أن يقوم المخطط العربي بدراسة أرض بلاده وسكانها ، ويستشف من ذلك أحسن السبل لمستقبل أفضل ، وهذا بالطبع يشمل التحديات والأخطار التي

يمثلها وجود إسرائيل، كأحد المعوقات والعوامل المطلوب التعامل معها. وليس من الحكمة أبداً أن يهتم المخطط العربي فقط بدراسة مخطط إسرائيل نفسه والاتجاه في الاتجاه المضاد له كرد فعل. لقد نشأت الأمة العربية على هذه الأرض منذ قرون وستبقى لقرون. ويجب أن يكون التخطيط لها على هذا الأساس العريض الواسع، ولا يأس من أن تكون تحديات إسرائيل إحدى المعوقات الطارئة التي يمكن، بل يجب، استيعابها.

٢ - كيف وضع المخطط

خلال ست سنوات كان منتصفها عام ١٩٩٥، اجتمع حوالي ٢٥٠ خبيراً لاستشراف مستقبل إسرائيل لربع قرن، أي حتى عام ٢٠٢٠. قاد الفريق المنسق العام البروفسور آدام مازور، من معهد صمويل نيمان في التخنيون بحيفا. اشتراك في العمل كل من :

وزارة الداخلية، وزارة البناء والإسكان، وزارة المالية، ديوان رئيس الحكومة، وزارة البيئة، وزارة المواصلات، وزارة الطاقة والبنية التحتية، وزارة الدفاع، وزارة الزراعة، سلطة المياه، كلية الهندسة المدنية والتخطيط في معهد التخنيون، ونقابة المهندسين المعماريين ومخططي المدن. واشترك مئلون عن الوكالة اليهودية (داخل وخارج إسرائيل) ودائرة إسرائيل للأراضي، وهي كيان مشترك بين الحكومة والصندوق القومي اليهودي لاستغلال الأراضي الفلسطينية في إسرائيل، وضم الفريق مختصين في الاقتصاد والطاقة والمواصلات والأقليات والجاليات اليهودية في العالم والعرب في إسرائيل، وفي الأمن والدفاع، وفي البيئة والمياه.

واشتراك أيضاً أساتذة من جامعات مختلفة في العالم لها خبرات ذات قيمة، مثل جامعات دبلن، أولبرغ (الدنمارك)، هاواي، كيمبردج، المعهد التكنولوجي الملكي (السويد)، تسوكروه (اليابان)، نيميخن (هولندا)، ليل (فرنسا)، هارفرد (أمريكا) والجامعة التقنية في برلين، هذا بالإضافة إلى الجامعات في إسرائيل.

وقد اختارت الدراسة أن تناقش ثلاثة مسارات رئيسة :

الأول : إسرائيل في أجواء السلام أو عكسه :

اشترك فيه الميجور جنرال احتياط شلومو غازيت (رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، وأول حاكم عسكري للضفة الغربية بعد احتلالها)، والدكتور إيلي ساغي (مسؤول المخابرات السابق في الشمال)، والدكتور رافي بارئيل، والمهندسة نوريت كورن، والمنسق العام آدام مازور.

الثاني : إسرائيل في مسار الدول الصناعية المتقدمة.

الثالث : إسرائيل والتجمعات اليهودية في العالم (أطلق عليه اسم «إسرائيل والشعب اليهودي»).

وكانت حصيلة هذا الجهد ثمانية عشر مجلداً، أحدها حول الأمن لم يوزع إلا على النخبة. والمنشور منها هو ١٠ مجلدات عن المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، وهي : (١) موجز ، (٢) صورة المستقبل ، (٣) الاحتمالات : البدائل وتقديرها (tspm) ، (٤) إسرائيل في أجواء السلام ، (٥) إسرائيل في مصاف الدول الصناعية ، (٦) إسرائيل والشعب اليهودي ، (٧) استمرارية الوضع القائم ، (٨) البديل الاقتصادي ، (٩) البديل الاجتماعي ، (١٠) البديل الطبيعي البيئي ، ثم يلي ذلك سبعة مجلدات عن سياسة التخطيط وهي : (١١) المواصلات والاتصالات ، (١٢) الطاقة ، (١٣) نظام المساحات المفتوحة ، (١٤) نظام التعليم ، (١٥) توجهات تطور مستديم ، (١٦) اعتبارات مالية اقتصادية وبلدية ، (١٧) عملية التنفيذ وسياسة الأرض.

وقد قرر مركز دراسات الوحدة العربية ترجمة ونشر المجلدات من رقم ١ إلى ٦.

ومن أجل قياس التأثيرات المختلفة، خصوصاً في ظروف متغيرة ومستقبل غير واضح العالم، بلأ المخططون إلى دراسة ٤ سيناريوهات مختلفة للحال الواحدة :بقاء الشيء على أصله، سيناريو متشارم بالنسبة إلى أهداف الخطة، سيناريو متفائل، وأخيراً السيناريو الأكثر احتمالاً من وجهة نظر المخططين. وفي كل من هذه الأحوال، تم قياس هذه الأوضاع بواسطة مؤشرات محددة. وعلى سبيل المثال، عند السؤال : ما هو معنى «الدول الصناعية المتقدمة»، «الرفاه»، «الأمن»، «السلام»، يحتاج المخطط بالطبع إلى اختيار المؤشرات التي تحدد هذه الغايات.

يرد المخططون على المشككين بسلامة الخطة وفائتها. يقول هؤلاء المشككون إنه لا توجد بدائل أو خيارات كثيرة لإسرائيل، حيث إنها دولة صغيرة، خاضعة لظروف كثيرة. ويقولون أيضاً إن إسرائيل ليست بحاجة إلى مخطط لأن «قوى السوق» ستأخذ بزمام الأمور.

ويرد المخططون على الانتقاد الأول بالقول إن هذا غير صحيح، والدليل عشرات البدائل التي تمت دراستها في ١٨ مجلداً. أما الانتقاد الثاني فجوابه أن الواقع هو العكس، فال الحاجة إلى مخطط نابعة من مسيرة التنمية المتدفعه في إسرائيل وأنه من الواجب توجيهها وصياغتها في الاتجاه المناسب.

ويعرف المخططون بأن الرؤية المستقبلية لمدة ثلاث سنوات أو خمس، وهو الاتجاه الشائع، رؤية تتسم بالواقعية وصحة التوجهات. لكن النظرة المستقبلية لتحول ربع قرن من الزمان تحتاج إلى قدر كبير من الإبداع واستشراف المستقبل بناء على المعرفة العامة والخدس واستكشاف البدائل. وفي أثناء هذا الاستكشاف، يمكن التمحيص في قدرات البلد والناس، واستغلال الجيد منها، ومواجهة المشاكل المتوقعة سلفاً. وهذا الجهد الفكري الواسع ليس عديم الفائدة، ولكنها يفتح آفاقاً جديدة ويكشف اتجاهات قديمة بخيرها وشرها، مما فيه منفعة للتخطيط، حتى وإن تحول في ما بعد إلى خطة قصيرة المدى.

٣ - الأرض والناس

تعتمد أي خطة على عمودين أساسين : الأرض والناس.

و لا يوجد في أي دولة شك في ماهية هذين العمودين كما هو في إسرائيل. فالأرض انتزعت من أهلها بقوة السلاح دون سند شرعي. ومساحتها تمتد وتنكمش حسب امتداد الاحتلال الإسرائيلي أو انحساره. أما الناس، فأصحاب الأرض الشرعيون طردوا ولم يبق منهم إلا ١٥ بالمائة من السكان العرب في الأرض التي أصبحت إسرائيل، لا يزالون باقين على أرضها. وهم كفالسطينيين تحت حكم إسرائيلي أقامته الصهيونية المهاجرة إلى البلاد، لا يتمتعون بكمال الحقوق الممنوحة لمواطنهن إسرائيلي يهودي، خصوصاً في ما يتعلق بالأرض، إذ يكاد يكون صوتهم في المؤسسة التنفيذية معذوماً، وفي المؤسسة التخطيطية يوجد عربي واحد فقط. أما المستوطنون اليهود فأعدادهم في صعود مضطرب حسب موجات الهجرة، وفتاثم في تصارع حول استعمار الأرض المسلوية، بداية بالاشكناز الذين يسيطرون على معظم الأراضي، يليهم اليهود الشرقيون (المزراحيين، السفارديم)، ولا يبدو أن للمهاجرين الروس الجدد اهتماماً بأكثر من الحصول على شقة متواضعة.

وعلى رغم ذلك، فإن المخطط يعتمد على فرضيات معينة. يعتبر المخططون مساحة إسرائيل ٢١,٥٠١ كم^٢ ، وهذا الرقم يشمل مساحة الجولان البالغة ١,١٥٤ كم^٢ ، ولا يشمل مساحة الضفة الغربية وغزة. هذا يعني أن مساحة إسرائيل كما هي محددة بخط الهدنة لعام ١٩٤٩ (وليس باستعمال التعابير المضللة وغير القانونية مثل الخط الأخضر، أو حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧) تبلغ ٢٠,٣٤٧ كم^٢. ولكن حتى هذا الرقم غير صحيح، لأن إسرائيل تستعمل الآن في كتاب الإحصاءات الرسمي السنوي الرقم ٢٠,٥١٧ كم^٢ . وحيث إن مساحة إسرائيل كانت في بداية إقامة الدولة ٢٠,٢٥٥ كم^٢ ، يتضح أن هناك زيادة في المساحة مقدارها ٢٦٢ كم^٢ . من

أين جاء هذا الرقم؟ كم^٢ ضمتها من أراضي القدس وكم^٣ ضمتها من أراضي غور الأردن بعد معاهدة السلام مع الأردن. وحتى الرقم الأصغر (٢٠,٢٥٥) كم^٢ غير صحيح أيضاً، لأنه يشمل المناطق الحرام في اللطرون وهي أرض تابعة للضفة الغربية، ويبقى أهلها فيها يعيشون عليها ويفلحونها، وقد طردوا ودمرت قراهم بعد حرب ١٩٦٧، كما يشمل المنطقة المتزوعة السلاح على الحدود السورية (التي لم تعترف الأمم المتحدة ومعظم الدول بسيادة إسرائيل عليها)، وينطبق الأمر نفسه على المناطق المتزوعة السلاح في القدس وعوجاء الخفير على الحدود المصرية. وهذه المناطق كلها كانت موضع معارك عسكرية أو مناورات في الخمسينيات. ومن الأهمية بمكان مراقبة الأرقام التي تدرجها دول مختلفة لساحة إسرائيل، لأنها تدل على اتجاهاتها السياسية. ونخص بالذكر الأرقام المذكورة في الأوراق الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية. وأخذنا في الاعتبار كل هذه النقاط، فإننا سنأخذ المساحة المستعملة في المخطط (١) كم^٤ ٢١,٥٠١ لسهولة مناقشة النقاط الواردة فيها.

ت تكون الكتلة العمرانية في إسرائيل عام ١٩٩٤ حسب المخطط من ٩ مناطق :

- ثلاث مناطق مدينية كبيرة ذات كثافة عالية، هي : (١) الوسط : مثلث قاعدته على الساحل وفي وسطه تل أبيب ورأسه القدس وفيه أغلبية اليهود. (٢) الشمال حول حيفا، ويلي ذلك في الكثافة. (٣) منطقة بئر السبع، وهي لا تزال خالية نسبياً إلا من سكان مدينة بئر السبع. وهذه المنطقة مخططة لتوسيع كبير جداً في المستقبل.

ثم تقسم المساحات بين هذه المناطق الثلاث إلى أربع مناطق، منها اثنان بين تل أبيب وحيفا، واثنان بين تل أبيب وبئر السبع، وهي مناطق ذات كثافة متوسطة وبها مدن صغيرة.

تبقى منطقتان مفتوحتان للتمدد المستقبلي، وبهما الآن كثافات ضئيلة. الأولى في الشمال، الجولان والجليل الشرقي، والثانية في الجنوب الواقع جنوب خط يمتد من غزة إلى بئر السبع. وترقم هذه المناطق من (١) إلى (٩) ابتداء من منطقة (١) في الجولان إلى (٩) في جنوب بئر السبع. وإذا تم ضم المناطق المتوسطة الكثافة رقم ٣ و٤ في منطقة واحدة شمال تل أبيب، ورقم (٦ و ٧) جنوب تل أبيب في منطقة واحدة أخرى، يصبح المجموع سبع مناطق فقط هي التي ستبنى في هذه البقعة. (انظر الخريطة رقم (٢٠)، ص ٣٩٤ من هذا الكتاب).

الجدول رقم (١) يبين استعمالات الأراضي في إسرائيل عام ١٩٩٤ موزعة على

سبع مناطق وخمسة استعمالات للأراضي. (انظر الجدول رقم (١)، ص ٣١٧ من هذا الكتاب).

النتيجة الصارخة من دراسة هذا الجدول أن المناطق العمرانية ذات الكثافة العالية حيث يعيش معظم السكان لا تتجاوز مساحتها ٥ بالمئة من مساحة إسرائيل (ويؤكد بعض المخططين الذين انتقدوا هذه الأرقام بأن الرقم الحقيقي هو ٢ بالمئة فقط، وحتى لو أخذنا الفراغات داخل هذه المنطقة (٣ بالمئة) فإن المجموع هو ٨ بالمئة فقط).

ولو أخذنا تقسيمات إسرائيل الإدارية (وهي ٤٦ «إقليماً طبيعياً»، كما هي التسمية الرسمية)، لوجدنا أن ٨٠ بالمئة من السكان اليهود يعيشون في أقاليم طبيعية لا تتجاوز مساحتها ١٤ بالمئة من مساحة إسرائيل بما في ذلك استعمالات الأرض الأخرى في هذه الأقاليم^(١).

أما المناطق الحالية (انظر عمود ٥ في الجدول رقم (١)، ص ٣١٧ من هذا الكتاب) فتشمل ٤,٤٠٠ كم٢ أراض زراعية (عام ١٩٩٠). ولكن انهيار نظام الكيبوتز، وهو الذي استحوذ على كافة الأرضي الفلسطينية التي طرد منها أهلها، أدى إلى تناقص هذه المساحة إلى ٤,٢٠٠ كم٢ عام ١٩٩٧. وأقل من نصف هذه المساحة (حوالى ٢٠٠٠ كم٢) هي مساحة مزروعة بالري، أي من المياه المسروقة من مصادر عربية في الضفة وغزة ونهر الأردن والجلولان. ومن المفاجأت أن المفتش العام في إسرائيل قد اكتشف عام ٢٠٠١ أن ٨٦٥ كم٢ من أصل ١,٩٤٣ كم٢ مسجلة هي مساحة مروية، وتصلها مياه ري بسعر أقل من ثلث سعر مياه الشرب في تل أبيب، هي في الواقع غير مروية، لأن الكيبوتز يستعملون المياه لأغراض أخرى غير الزراعة. وهذا يعني أن الأرض المروية فعلاً هي حوالى ١٠٠٠ كم٢ فقط (١,٠٧٨,٠٠٠ دونم).

وحيث إن كل إنتاج الزراعة في إسرائيل لا يساوي أكثر من ١,٨ بالمئة من الناتج القومي المحلي، وإن الذين يعيشون على هذه الأرض هم أقل من ٢ بالمئة من السكان اليهود، يعيش منهم على الزراعة حوالى ٩٠٠ شخص فقط، يتضح أن إسرائيل تستحوذ على ٩٢ بالمئة من مساحة إسرائيل ليس للزراعة، ولكن لأغراض الجيش والمخزون الاستراتيجي لاستقبال مهاجرين جدد. والأهم من هذا كله لمنع عودة اللاجئين إلى ديارهم. وهذه هي المساحة نفسها التي تديرها الآن «دائرة إسرائيل للأراضي»، وهي مكلفة بذلك من قبل «الحارس على أملاك الغائبين»، أي اللاجئين الذين صادرت إسرائيل أراضيهم وطردتهم منها.

(١) انظر: Salman Abu Sitta, *From Refugee to Citizens at Home* (London: PLS and PRC, 2001).

هذه هي الحقيقة الأولى بالنسبة إلى الأرض، وهي أن معظمها لا يزال خالياً وأنه في الواقع تحت سيطرة الجيش والدولة بسميات مختلفة كمناطق حممية أو مناطق طبيعية أو غير ذلك.

الحقيقة الثانية أن المخطط لا يزال يرغب في حفظ هذه النسبة، وهي ما يسمىها بـ ٢٠٪، أي أن ٨٠٪ بالمائة من السكان يجب أن يعيشوا في ٢٠٪ بالمائة من المساحة، ضمناً لمستوى الحياة ومتطلبات البيئة وحفاظاً على البنية التحتية المطلوب تطويرها بكفاءة أكبر في مساحة ضئيلة. وكما سيأتي بيانه، لقد تعرض هذا المبدأ (٢٠٪)، وله مبرراته التخطيطية، إلى هجوم شديد من عتاة الصهيونيين، مثل شارون.

هذا من حيث الأرض. أما من حيث الناس، فإن معضلة السكان تمثل هاجساً مفزعاً لإسرائيل. وهو خوف من شقين : مدى نجاح إسرائيل في استقدام مهاجرين جدد ليحلوا محل الفلسطينيين، ومدى قدرة إسرائيل على ردع أي حركة للاجئين للعودة إلى ديارهم. بالنسبة إلى الشق الأول، فقد شغل هذا الموضوع معظم مادة المجلد السادس (إسرائيل «والشعب اليهودي»). وأما عن الشق الثاني، فقد جاءت إسرائيل إلى إنكار حق العودة رسمياً منذ حزيران / يونيو ١٩٤٨، ولو أنها مارسته قبل ذلك بقتل العائدين وتدمير قراهم وتسميم آبارهم وحرق محاصيلهم. ولكنها حتى الآن لم تنجح بالحصول على توقيع واحد لإسقاط حق العودة، بل إن حركة «حق العودة» التي اشتعلت كالنار في الهشيم بعد انكشاف أهداف أوسلو جعلت من المستحيل على أي زعيم فلسطيني التخلص من حق العودة.

ومن هنا انصبت أهداف المخطط على غايات محددة، وهي معالجة أمور الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل (انظر الجدول رقم (٢)، ص ٣١٨ من هذا الكتاب).

الجدول رقم (٢) يبين مجموع السكان في إسرائيل كما يراه المخطط. فهو في عام ١٩٩٤ كان ٥,٤٧٠,٠٠٠ نسمة منهم ١,٠٣٨,٠٠٠ فلسطيني (بما في ذلك القدس والجولان). وسيكون (في عام ٢٠٢٠)، ٨,١٠٠,٠٠٠ نسمة منهم ٢,٢٦٨,٠٠٠ فلسطيني. أما اليهود فسيزيد عددهم من ٤,٤٣٢,٠٠٠ إلى ٥,٨٣٢,٠٠٠ بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٢٠. وهي زيادة طفيفة، لا تتجاوز ١,٥٪ بالمائة سنوياً، أي بإغفال الزيادة الناجمة عن الهجرة اليهودية التي قد تصل إلى ١,٥٪ سنوياً (وسيأتي بيان ذلك لاحقاً).

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن زيادتهم الطبيعية (الهجرة أو العودة إلى فلسطين منوعة) تزيد عددهم من ١,٠٣٨,٠٠٠ إلى ٢,٢٦٨,٠٠٠ بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٢٠، أي بزيادة طبيعية سنوية مقدارها ٣,٥٪ بالمائة.

وهذا يعني أنه في حين يزيد اليهود بنسبة ٣٢ بالمائة خلال حوالي ربع قرن زيادة طبيعية (دون الهجرة) يزيد الفلسطينيون بنسبة ٢١٨ بالمائة، أي أكثر من الضعف. وبدل أن تكون نسبة الفلسطينيين إلى اليهود ٤٢٥ عام ١٩٩٤ تصبح ٤٠٢٥ أي أنه بينما كانت النسبة حوالي ١ فلسطيني لكل ٤ يهود تصبح واحداً إلى ٢ أو ٣ يهود.

وبالنسبة إلى دولة عنصرية مثل إسرائيل، لا تؤمن بالمبادئ الديمocrاطية لكل المواطنين ولا بحقوق الإنسان، ترى أن هذا الوضع الديمغرافي خطير على سياستها العنصرية. ولم تكن سياسة الترحيل أو الطرد العرقي (الترانسفير) تناقش في أثناء تحضير هذا المخطط بالصراحة والعلن الذي تناقض به الآأن، ذلك لأن إعداد المخطط كان يتم في عهد رابين الذي وقع اتفاقية أوسلو، وكانت الآمال معقودة آنذاك على اعتراف العرب والمسلمين جميعاً باحتلال إسرائيل للأراضي العربية وإسقاط حقوق أهلها فيها.

لكتنا بعد تحليل أرقام الخطة، وجدنا أثراً واضحاً في هذه السياسات نفسها ولكن باستثناء، والوصول إلى هذه النتيجة سهل نسبياً، إذ بزيادة عدد السكان الفلسطينيين زيادة طبيعية إلى عام ٢٠٢٠ من حيث هم عام ١٩٩٤ ، ومقارنة هذا العدد بما يقترحه المخطط عام ٢٠٢٠ ، نجد أن هناك فرقاً واضحاً في النتيجة، وهذا ما هو مبين في العمود (٧) الجدول رقم (٢)، ص ٣١٨ من هذا الكتاب. يتضح من ذلك أن المخطط يسعى إلى ترحيل ١٥٠،٠٠٠ فلسطيني من ديارهم في الجليل والمثلث (حول أم الفحم) وبئر السبع، لكي تقل الكثافة العربية في تلك المناطق، ولكي يمنع الفلسطينيون من تكوين أغلبية (أكثر من ٥٠ بالمائة) في أي من الستة وأربعين إقليماً طبيعياً التي تكون مجموع إسرائيل.

إلى أين يرحلون؟ في عام ١٩٩٥ لم تكن فكرة الترحيل خارج إسرائيل واردة، ولذلك تقترب الخطة ترحيلهم إلى منتصف البلاد حيث الأغلبية اليهودية الكبرى. فهناك لن يكون لهم تأثير يذكر. والأهم من ذلك أنهم سيهجرون من أرضهم، و ذلك بتضييق الخناق عليهم في قراهم الأصلية، ومنعهم من التطور العمراني والاقتصادي، والحد من دعم الدولة الواجب للكل داعي الضرائب. وفي هذا المجال، فإن منع الخدمات العمرانية والتعليمية عن القرى غير المعترف بها هو خطوة نحو هذه الغاية. كما أن الطريق السريع العابر لإسرائيل رقم ٦ يفتت المناطق العربية ويحجم امتدادها الطبيعي.

والغاية من كل ذلك أن يهجر الفلسطينيون مواطنهم الأصلية وأراضيهم ليعملوا

كأجزاء في تل أبيب ومنطقة المركز الوسطى، يعملون في النهار في المصنع اليهودية، وينامون ليلاً في شقق مؤجرة من اليهود، حالهم في ذلك حال التايلانديين والرومانيين وغيرهم من العمال الأجانب الذين يبلغ عددهم الآن ٣٠٠,٠٠٠ عامل.

وبالمقابل، فإن المخطط يدعو اليهود إلى «تعمير» الجليل والمثلث والنقب باليهود، ويعطيهم الدعم المالي للمشاريع والمنشآت والإعفاء من الضرائب وغير ذلك. أما المهاجرون الجدد، فإنهم يرسلون رأساً إلى المناطق العربية، لأنهم ليست لهم صلة بالبلاد ولا معرفة بها (إذا كانت التجربة السابقة ذات دلالة، فإن معظم هؤلاء المهاجرين يهربون بعد فترة الأقلمة إلى منتصف البلاد، خصوصاً إذا كانوا متعلمين).

ولا شك في أن كل محاولات إسرائيل لتؤمن أغليبية يهودية عددياً ستبوء بالفشل. لأنه لا داخل إسرائيل ولا داخل فلسطين كلها يمكن لليهود أن يكونوا أغليبية على المدى الطويل في الحالة الأولى والقصير في الحالة الثانية. وكل ما تسعى إليه إسرائيل هو الحصول على اعتراف من الفلسطينيين (والعرب) بأحقية اليهود في ذلك، قبل فوات الأوان وانكشف الخدعة. وهذا يعني اعتراف العرب بحق إسرائيل في تطبيق الترحيل العرقي عليهم وطردهم بموجب اتفاقيات معهم (انظر الجدول رقم (٣)، ص ٣١٩ من هذا الكتاب).

الجدول رقم (٣) يوضح ذلك بمقارنة عدد السكان الفعلي عام ٢٠٠٠ بتقديرات عددهم عام ٢٠٢٠ حسب المخطط الإسرائيلي لعام ٢٠٢٠ وحسب تقديراتنا للعام نفسه. أما تقديراتنا فقد تمت على أساس أقل وأكبر عدد ممكن للمهاجرين اليهود خلال ٢٠ عاماً من القرن الواحد والعشرين. الواضح أن نسبة الفلسطينيين إلى اليهود ستزيد من ٢٣ بالمائة عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٠ بالمائة إذا لم تحدث هجرة يهودية كبيرة، أو إلى ٣٠ بالمائة إذا حدثت هذه الهجرة. وفي هذه الفترة سيتضاعف عدد الفلسطينيين (١٠٠ بالمائة)، بينما سيزيد عدد اليهود ١٢ بالمائة دون هجرة، أو ٢٧ بالمائة في حالة أدنى هجرة أو ٤٢ بالمائة في حالة أكبر هجرة. هذا مع العلم أن كل أعداد اليهود المذكورة في الجدول تشمل سكاناً غير عرب وغير يهود، مثل ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف عامل أجنبى، وحوالي ٦٠٠ - ٥٠٠ ألف روسي غير يهودي حسب التعاليم الدينية اليهودية.

ولا يعقل أنه مهما كانت عنصرية إسرائيل، حتى لو زادت شراسة، يمكن تجاهل أقلية تساوي ٢٣ بالمائة من الفئة الحاكمة، تزيد بعد ذلك إلى ٣٠ بالمائة أو حتى ٤٠ بالمائة من هذه الفئة. فلا بد من أن يكون لها وجود مهم، أولاً في الساحة الشعبية، ثم في السلطة التشريعية (الكنيست)، وأخيراً، إذا ما رضخت إسرائيل للقانون الدولي، في السلطات التنفيذية.

وسيكون الوضع أكثر وضوحاً إذا ما أخذنا كل فلسطينين في الاعتبار. ففي عام ٢٠٠٠ ، بلغ عدد الفلسطينيين ٤,٣ مليوناً من أصل مجموع السكان في كامل فلسطين وهو ٩,٥ مليون نسمة، أي أن نسبة الفلسطينيين إلى اليهود هي ٨٣ بالمائة. ولن تضي أكثر من خمس سنوات على التقدير الأول، أي حوالي عام ٢٠٠٦ ، إلا ويكون عدد الفلسطينيين واليهود (دون هجرة) قد أصبح متساوياً. وتتفق الهجرة لن يغير هذه المعادلة كثيراً، إذ يفسح لليهود بعض الوقت، فيصبح الطرفان متساوين عام ٢٠١٠ كأقصى حد. ولذلك، فإن مطالبة إسرائيل بالحفاظ على أغلبية يهودية، وهو أصلاً مطلب غير أخلاقي وغير قانوني، هو نوع من الخداع، لأنه ادعاء بمطلب لا يمكن أن يتحقق إلا بإبادة العرب.

والبدائل الثاني للإبادة الفعلية، هو الإبادة الجغرافية، وذلك بطرد العرب إلى الخارج ، أو حصارهم في كانتونات ، وتعريفهم لكل أنواع المهانة والاضطهاد، وقطع الطريق أوصال المجتمع بحرمانهم من التنقل والتعليم والخدمات الصحية والعمل ووسائل المعيشة ، وقطع الأشجار وهدم البيوت وتعطيش القرى واعتقال كل الشباب وأغتيال القادة. وهو بالضبط ما تعمله إسرائيل الآن.

إذاً فهو صراع وجود وليس صراع حدود. ولذلك يبدو المخطط الإسرائيلي متفائلاً، إذا تحدث عن «إسرائيل في أجواء السلام». أي سلام هذا؟ وما تعرفه؟ وكيف يمكن تطبيقه؟ وماذا يحدث لو لم يتحقق السلام؟ هذا ما يناقشه المجلد الخاص بإسرائيل في أجواء السلام.

٤ - المسار الأول : إسرائيل في أجواء السلام

لعل هذا الموضوع في مخطط إسرائيل هو أهم وأخطر المواجهات التي درسها المخطط. عنصره الأساسيان هما الأرض والناس كما ذكرنا سابقاً. أما الأرض المقصودة فهي تند وتنكح حسب ما تستثير به إسرائيل من كسب عسكري وسياسي. أما الناس فهم بالإضافة إلى اليهود، الفلسطينيون كافة، وأكثر من مائة مليون عربي، وأكثر من مليار مسلم. هذا هو جوهر النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي أو العربي - الصهيوني.

يعترف المخطط بمحدودية البدائل المتاحة ، ويؤكد على ضرورة التمسك بمبدأين: الأول «تعزيز الأمن القومي»، وبعبارة أخرى استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي ، ليس على العرب فقط بل على المحيط الإسلامي ، وربما الأوروبي إذا تغيرت الموازين وأصبح الأصدقاء أعداء. والمبدأ الثاني هو «ضمان الملكية القومية على

الأرض»، وبعبارة أخرى استمرار احتلال الأرض العربية، وعدم إرجاعها إلى أهلها، واستغلالها للاستعمالات اليهودية. والمقصود بالعبارة الأخيرة هو الصندوق القومي اليهودي الذي يعتبر أن الأرض ملك للشعب اليهودي أينما كان في أي زمان وإلى الأبد، وهو المبدأ الذي تبنته «دائرة إسرائيل للأراضي» (ILA) التي تدير الأرضي الفلسطينية المسروقة (أراضي اللاجئين). وهذا المبدأ الفريد الذي شجّبته الأمم المتحدة، يعطي لمن هم ليسوا مواطنين حقوقاً في الأرض التي تسيطر عليها الدولة لأنهم يهود، ولا يعطي الحقوق نفسها لمواطني في الدولة لأنهم ليسوا يهوداً.

«السلام» في مفهوم المخطط لا يعني إزالة التزعع العسكرية التوسعية العدوانية في إسرائيل التي سببت كل الحروب السابقة، ولا يعني الانصياع إلى القانون الدولي الذي يؤكّد عدم جواز احتلال الأرض بالقوة ولا مصادرتها عند بسط السيادة عليها أو تطبيق قوانين عنصرية لصالح فئة ضد أخرى.

يفرض سيناريو «السلام» بتفاؤل لا مبرر له أنه :

- سيقوم على أرض فلسطين كيانان قوميان : دولة إسرائيل و «الكيان الفلسطيني».

- سيكون «الكيان الفلسطيني» مستقلّاً في إدارة شؤونه الداخلية، مع تقيد صلحياته في موضوع الجيش والأمن، ومن المحتمل مع مرور الزمن توحيد هذا الكيان مع الأردن، في تركيبة كونفدرالية أو فدرالية. والتفسير العملي لذلك هو تجميع الفلسطينيين في معسكرات اعتقال كبيرة بحيث يتذرون شؤونهم داخلها مع حراسة إسرائيلية على الأسوار والبوابات، دون أن يكون للفلسطينيين سيادة على أرض فلسطين أو ما فوقها أو ما تحتها أو حدودها أو علاقتها مع العرب أو العالم.

- ستوقع الدول العربية والإسلامية معاهدات مع إسرائيل تعترف بها وباحتلالها للأرض العربية، وإسقاط حقوق أهلها وإبقاء الفلسطينيين دون دولة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشريف. وبناء عليه، تكون الحدود مع الكيان الفلسطيني والدول العربية مفتوحة للإسرائييلين وبضائعهم، ولكنها مغلقة في الاتجاه الآخر، أي دخول العرب وبضائعهم إلى إسرائيل !

ومن أجل تحقيق هذا، تم اختيار ١٣ نقطة محسنة على خط الهدنة مجهزة بكل الاحتياطات الأمنية، وغايتها أن تكون مثل الصمام الذي يسمح بخروج اليهود إلى البلدان العربية، ولا يسمح بدخول العرب إلى إسرائيل. وهذه النقاط أو البوابات على الحاجز الحديدي حول إسرائيل هي : ٣ على حدود قطاع غزة، ١ في طابا أو العقبة،

٢ في شمال وجنوب القدس، ٤ على نهر الأردن، ١ في رأس الناقورة شمال فلسطين (انظر الخريطة ١٩)، ص ٣٩٣ من هذا الكتاب). ويغرق المخطط في التفاؤل، ونكرر أنه كتب في فورة أوسلو أثناء حكومة رابين، فيتوقع مشاريع مشتركة مع العرب في عدة مناطق، تكون لليهود فيها الريادة، ويقدم العرب فيها الأرض والعمال. وهذه المناطق عبارة عن مرات (كوريدورات) طويلة من العمران «المشتراك» من القدس إلى عمان، ومن غزة إلى العريش ومن رأس الناقورة إلى بيروت (انظر الخريطة رقم ١٩)، ص ٣٩٣ من هذا الكتاب).

وهذا بالطبع يستلزم طرقاً سريعة تصل إسرائيل ببيروت ودمشق وعمان والقاهرة باختراق سيناء على ثلاثة محاور:

في الوسط والجنوب والشمال. ومن أجل هذا بني الطريق السريع «عابر إسرائيل» - طريق رقم ٦ - الذي يخترق إسرائيل شماليًّاً وجنوبيًّاً، قريباً من خط الهدنة لعام ١٩٤٩، ويتفرع في الجليل إلى فرعين: أحدهما يتجه نحو بيروت، والآخر إلى دمشق. أما في الجنوب فيدور حول بئر السبع، ثم يتوجه إلى سيناء ليتصل بالطريق الذي يخترق سيناء في الوسط نحو الإسماعيلية (انظر لاحقاً وصف الطريق).

وهناك أيضاً مشاريع مشتركة مع العرب لاستغلال الموارد الطبيعية من مياه ومعادن وبئر. ومن هذه المشاريع: تطوير الساحل الشمالي لسيناء، استغلال معادن سيناء، مشاريع سياحية حول طابا وخليج العقبة، تطوير وادي عربة، استغلال البحر الميت وأملاله على الشاطئين الشرقي والغربي، تطوير نهر الأردن الأوسط جنوب طبرية وشمال البحر الميت، تطوير كامل وشامل للمياه والمعادن والسياحة والآثار لسهل الحولة والجولان والأنهار اللبنانية التي تصب في فلسطين.

هذا من ناحية جغرافية، أما من ناحية صناعية فيتم التركيز على تطوير الطرق والسكك الحديدية الموصلة إلى البلدان العربية وستقام محطات تنقية المياه وتخليتها، كما سيتم ربط الشبكات الكهربائية في المنطقة ببعضها.

وفي أجواء السلام يرصد المخطط تكاليف ذلك اقتصادياً، وهي إزالة المستوطنات (أو بعضها في الضفة وغزة)، وإقامة معسكرات جديدة في النقب التي ستصبح منطقة معسكرات إلى حد كبير وبها عدد كبير من المطارات، هذا عدا عن تطوير مدينة بئر السبع وما حولها بحيث تكون مركز التقل السكاني الثالث بعد جمع تل أبيب وحيفا، وذلك بزيادة مساحة التطوير الحالية عشرة أضعاف إلى مساحة ١,٣٨٠ كم^٢، ويتضاعف فيه عدد السكان ثلاث مرات بحيث يصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ نسمة معظمهم من المهاجرين الجدد والمعصبين من المستوطنين.

وفي أجواء السلام أيضاً ستتقلص الناتج الزراعي الذي أثبت فشله وانهار نظام الكيبوتز أو أوشك ، وهو في أحسن حالاته لم ينتفع أكثر من ١,٨ بالمائة من الناتج القومي. كما ستتقلص التكاليف الأمنية (عند قبول العرب باحتلال إسرائيل بأراضيهم) وسيتم التركيز على زيادة الإنتاج الصناعي الذي هو مصدر مهم من مصادر الدخل القومي بعد المعونات والمنح والقروض.

وفي أجواء السلام أيضاً تصبح إسرائيل جنة السياحة بسبب الآثار التاريخية، وأقلها في إسرائيل، بحيث يصل السياح في سلام إلى آثار فلسطين التاريخية الكبرى في الضفة والأردن في رحلة تبدأ بالطبع في إسرائيل. وستكون إسرائيل جنة القاصدين للعلاج في مستشفياتها المتقدمة، وتستقبل المرضى العرب الذين يذهبون الآن إلى عمان وبيروت وأوروبا. ومع أن الزراعة ستتقلص ، إلا أن الصناعة الزراعية وخدماتها ستتطور ، فستقوم إسرائيل بتقديم الخدمات مثل التعليب وتصنيع المنتجات الزراعية والنقل والتصدير.

وبالنظر إلى الخدمات المتطورة والمواصلات السهلة في إسرائيل ، وأخذنا في الاعتبار الرأسمال اليهودي والصلات اليهودية في العالم ، فإن إسرائيل ستكون مقر الشركات متعددة الجنسيات ، وتصبح بذلك الوكيل العام للشركات الغربية في الوطن العربي.

ونظراً لزوال الخوف على الحدود ، فإن تحصينها وبناء المستعمرات الاستيطانية عليها سيخف ، ويزداد تطوير المركز نظراً لسهولة وصول المسافرين إليه. ولذلك فإن الأطراف لن تتتطور كثيراً عدا التقب الذي سيصبح قاعدة عسكرية كبيرة.

وسيسمح للعمال العرب بالدخول للعمل فقط ، وهذا سيزيد ضعف الطبقات الضعيفة في إسرائيل ، بدءاً بالسفارديم وانتهاء بالفلسطينيين في إسرائيل الذين سيخرجون خاسرين من عملية السلام. ولذلك سيزداد التوتر الاجتماعي بين الأشكناز والسفارديم والعرب في إسرائيل (وقد حدث جدل شديد حول بدileين : الأول التركيز على تطوير الأشكناز لأنهم النخبة وهم مصدر قوة إسرائيل الاقتصادية ، وإنفاق جزء من دخفهم على السفارديم وعلى العرب القليل النفع لإبقاءهم في وضع اقتصادي واجتماعي يمنعهم من إثارة القلاقل ، والثاني التركيز على تطوير كافة فئات السكان بدرجة متساوية مما يحتاج إلى مبالغ طائلة وفترة طويلة سينخفض فيها الناتج القومي).

وبحلول السلام سيتدفق المهاجرون إلى إسرائيل طلباً للمعيشة الرغدة التي تخلي من القتل والاقتتال ، وسيصل إلى إسرائيل ما هو أكثر قليلاً من نصف اليهود في العالم. وبحلول السلام أيضاً تنتهي المقاطعة العربية نهائياً ، وسيؤدي هذا إلى تدفق

الاستثمارات ويفتح الأبواب الواسعة لإسرائيل، في أوروبا على الأخص، لأن ثمار السلام تكون أساساً في توثيق علاقات إسرائيل مع الغرب التي هي الآن في حالة توتر بسبب الصراع الدائم.

ومن هنا يرى المخطط أن اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط ليست له جدوى اقتصادية عالية، ولكنها يفتح أبواب إسرائيل على العالم بعد أن اعترف جيرانها بشرعيةاحتلالها للأراضي وطردها للسكان. وعليه، فإن المخطط يرى بعض الفائدة في استغلال الطاقة العمالية العربية الرخيصة بعمل مشاريع مشتركة في الغذاء والألبسة وتصديرها لإسرائيل، لكنه يدرك إحجام رجال الأعمال عن ذلك. ولكن المخطط يرى أن الاقتصاد الفلسطيني سيبقى خاصعاً للاقتصاد الإسرائيلي لمدة طويلة. هذا السيناريو الخالي المغرق في التفاؤل، ماذا سيكون مصيره إذا لم يتم السلام حسب المواصفات الإسرائيلية؟

لقد وضع المخطط هذا الاحتمال قيد البحث، ووضعت خطوات كثيرة للتطبيق، أقربها إلى الواقع ما كتبه الجنرال المتلاعنة شلومو غازيت رئيس المخابرات العسكرية الأسبق والخبير في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية الآن.

ومن يقرأ الجرائد اليوم ويرى ما يفعله شارون في الضفة وغزة يدرك أنه يتصرف كما لو كان يقرأ من نص مكتوب.

يدرك المخطط أنه في حالة فشل التفاهم حول السلام وتجدد حالة العداء، فإن الخطوات المطلوبة هي كما يلي:

- إعادة احتلال الضفة وغزة (تم هذا مع اعتقالات واغتيالات وهدم منازل وترويع السكان).

- تفكيك أجهزة السلطة (تم إلى حد كبير).

- «فار» عشرات الآلاف إلى الأردن (لم يتم ولكن الإسرائيليين يدبرون له).

- زيادة الاستيطان وخصوصاً حول القدس وشريط خط الهدنة عند قليلة وطول كرم (تم هذا ويجري الآن بناء حاجز الفصل العنصري (Apartheid Wall) الذي التهم أراضي عربية وعزل قراها وقطع أرزاقها).

- تجميد الاتفاقيات مع مصر والأردن (لم يتم رسمياً خلافاً لرغبة شعبية عارمة) - اختراق الحدود الآمنة لإسرائيل.

يعرف المخطط الحدود الآمنة لإسرائيل كالتالي: عدم وجود تهديد عسكري محلي

داخل الحدود الآمنة، أو خارجي يصل إلى داخلها، مما قد يؤثر على سلامة إسرائيل. يجب عدم وجود أسلحة هجومية فعالة ولا أسلحة دفاعية تمنع حركة إسرائيل داخل الحدود الآمنة:

شرقاً مع الأردن، الحدود الآمنة هي الحدود الشرعية مع العراق، وقد تم تحقيق هذا في معايدة وادي عربة مع الأردن.

غرباً مع مصر. سيناء مقسمة شمالاً جنوباً إلى ثلاثة مناطق:

(منطقة أ) قرب قناة السويس يسمح فيها بكتيبة مدرعة واحدة، (منطقة ب) وسط سيناء يسمح فيها بالسلاح الخفيف، (منطقة ج) محاذية للحدود الفلسطينية الاتباعية يسمح فيها بالشرطة فقط. ولذلك تعتبر الحدود الآمنة هي قناة السويس.

- شمالاً مع سوريا ولبنان. الحدود الآمنة هي المنطقة الواقعة جنوب خط أفقى يمر بشمال دمشق. ولو وقعت معايدة مع سوريا، ستطلب إسرائيل بذلك نزع سلاح حزب الله، ونقل الواقع العسكرية المهمة إلى المنطقة الواقعة بين دمشق وحلب.

- في حالة تجدد العداء، يرى المخطط أنه سيحصل توتر في غور الأردن (أي مناورات واختراق محدود). وقد تؤدي حالة العداء إلى إعادة احتلال جزء من سيناء (واحتلال جزء من سيناء أمر غير عملي)، والأغلب أن المقصود هو الوصول إلى موقع حصينة يمكن الدفاع عنها قرب القناة).

- (احتمال التوتر على الحدود لم يحدث بعد، نظراً لحرص الحكومات المجاورة على كبح جماح أي تحرك شعبي، وبالطبع منع أي قوات رسمية من القيام بأي عمل).

- احتمال فرض عقوبات دولية على إسرائيل بسبب احتلال الضفة وغزة ومارساتها الإرهابية (لم يحدث).

- احتمال حظر دولي على توريد السلاح والمعدات إلى إسرائيل (لم يحدث). ولذلك فإن على إسرائيل زيادة الاعتماد على نفسها بتصنيع السلاح المستورد.

- توقف الهجرة اليهودية (قلت كثيراً).

- إسرائيل ستتعاني أزمة اقتصادية خطيرة (حدث).

- ضغط دولي كبير على إسرائيل لاستئناف المحادثات مع الفلسطينيين (لم يحدث)، كل ما حدث كان ضغطاً على استحياء من اللجنة الرباعية، ولم يكن له تأثير لأنّه لم تمارس على إسرائيل أية عقوبات، ونظراً لسيطرة أمريكا على اللجنة وإمدادها إسرائيل بالعتاد والمال لكي تستمر في مخططها.

ويرى المخطط أن إسرائيل ستعود أخيراً إلى المحادثات، لا مهرب من ذلك، ولكن بعد تحطيم المجتمع الفلسطيني وإفقاده عناصر قوته، وحيثند تدخل إسرائيل في المحادثات بشروط أفضل لها من التي سبق أن رفضها الفلسطينيون. وهذا هو غرض الأعمال العسكرية الجارية الآن.

لكن واضعي المخطط أخطأوا في تقديراتهم كثيراً، فهم لم يتبنّوا بالانتفاضة التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ولم تنته حتى اليوم، ولم يتبنّوا بالعمليات الاستشهادية، فهي وإن دار حولها كثير من الجدال إلا أن تأثيرها طاغ في نفسية المجتمع الإسرائيلي، ولم يتبنّوا بأنه رغم تدمير البنية التحتية، وهبوط الدخل القومي إلى النصف، وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من النصف، لم يرکع الشعب الفلسطيني ولم يطالب بالتوقيع على وثيقة الاستسلام، ولم يخرج صوت ذو قيمة يدعو إلى قبول شروط إسرائيل. بل على العكس سقطت صدقية الداعين إلى اتفاقية أوسلو، وبدأت موجة جديدة من القيادات الشابة التي تمسك بالحقوق الثابتة وترفض التنازل عنها.

إذاً، فإن سيناريو إسرائيل في أجواء السلام كما تصوّره المخططون قد فشل.

٥ - الطريق السريع عبر إسرائيل

يلعب هذا الطريق دوراً بارزاً في مخططات إسرائيل. وهو العنصر الوحيد الذي بدأ تفريذه، وسيتم دون معوقات تذكر. يتكون الطريق من عدة مراحل، وطوله الكلي ٣٢٤ كم^٢. والمرحلة الأولى منه وطولها ٨٦ كم، تمت من الخصيرة إلى قطرة، وبدأت في أول عام ١٩٩٩ وتنتهي عام ٢٠٠٤. والقسم الأول منها وطوله ١٨ كم^٣ من قلقilia إلى بيت شمن قد افتتح في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

والطريق يمتد شمالاً جنوباً، موازياً للساحل تقريباً، وتنصل به طرق عرضية في أماكن محدودة. وهذا من طبيعة معظم الطرق في إسرائيل كي لا تسمح للمهاجم أن يصل إلى منتصف البلاد بسرعة. وفي الجنوب ينتهي الطريق جنوب بئر السبع بعد أن يدور حولها، ويمكن بعد ذلك وصله بمدينة الإسماعيلية المصرية بواسطة طريق يخترق وسط سيناء. أما في الشمال فيتفرع الطريق عند نقطة تقع جنوب شرقي حيفا (يوكنعم) إلى فرع يتجه إلى رأس الناقورة (ثم لاحقاً إلى بيروت) وفرع يتجه إلى قضاء صفد (ثم لاحقاً إلى دمشق).

الطريق مجهز إلكترونياً بالكامل وبكاميرات الفيديو، وليس مثله في العالم الآن إلا في أستراليا وكندا. وتبنيه شركة «ديريخ ايرتس» أي طريق الأرض، وهي عبارة عن تجمع لثلاث شركات كبيرة، وهي شركة أفريقيا-إسرائيل وشركة شيكون فيبيتوح

وشركة كندية، وستزود كل سيارة بجهاز «Passkel» يقرأ رقم السيارة عند عبور واحدة من تسع بوابات إلكترونية دون توقف، وتخصم رسوم العبور من حساب السائق كما هو الحال في فاتورة التلفون، ولا يخفى على أحد الأهمية الأمنية في ذلك بمراقبة وتعقب كل سيارة على الطريق.

يخدم الطريق إسرائيل ولا يخدم سكانها الفلسطينيين. فالآهداف المعلنة أنه يسهل الحركة في أنحاء البلاد، مما يوفر حوالي ٣٠٠ مليون دولار في الوقود، وهو يخدم مجتمعات صناعية على جانبي الطريق، ومنها المجتمع الصناعي في قرية عراق المنشية التي امتدت إليها مستعمرة غات، وهو مجمع مبني على أراضي القرية خلافاً لنص صريح في اتفاقية الهدنة مع مصر. وهناك مصانع ضخمة حالية ومستقبلية لشركاتي «Intel» و«HP»، ومنها أيضاً المجتمع الصناعي المرتقب في بئر السبع.

أما الآهداف غير المعلنة، فإن هذا الطريق تجسيد لمخطط النجوم الذي ابتدعه شارون في الثمانينيات، لتفتيت المناطق العربية، ومعظمها محاذ لخط الهدنة. كما أن للطريق غرضاً عسكرياً مهماً، إذ يمكن نقل الدبابات والمعدات الثقيلة من الجبهة اللبنانية إلى الجبهة المصرية خلال ٣ ساعات.

وعرض الطريق ١٠٠ متر بالإضافة إلى ١٠٠ متر آخر يمنع البناء فيها، وهذا يخترق أراضي عشرين قرية عربية. وحسب تقديرات المنظمة العربية لحقوق الإنسان في إسرائيل، فإنه تم حتى الآن مصادرة عشرين ألف دونم (الدونم ١٠٠٠ متر مربع) منها ١٧٠٠٠ دونم للعرب. وفي الطيبة مثلاً صودر ١٦٥٠ دونماً، وفي الطيرة ٣٨٠٠ دونم، وفي جت وباقة ١٠٠٠ دونم على الأقل. وبهذا تمزقت الأراضي العربية الزراعية، وهي صغيرة أصلاً. ولا يوجد عرب في اتحاد المزارعين لكي يدافعوا عن حقوقهم، وأدى ذلك إلى نقص في المياه المخصصة للعرب، والأرض الواقعه بين إسفلت الطريق لا تصلح للزراعة.

ولا يوجد عرب في لجان التنظيم والبناء عدا واحداً. وهذه اللجان هي التي تقرر كيفية التصرف في الأراضي. والقرى الواقعه بين الطريق وخط الهدنة لا يمكنها الامتداد أو التطور وتفقد قيمتها الاقتصادية. وتقترح الحكومة دفع تعويض ضئيل مقداره ١٢٠٠ دولار للدونم، لكن المزارعين العرب لا يقبلون بذلك، لأنه في الواقع يعني بيع أرضهم لليهود. ويطلبون على الأقل تعويضهم بأرض ماثلة من أراضي القرية، ولكن الحكومة ترفض ذلك، لأن الحكومة تقصر شراء أو استعمال الأرض على اليهود فقط، وترفض بيعها أو تأجيرها أو حتى مبادلتها للعرب ولو كانوا مواطنين للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العرب لا يستفيدون من الطريق، لا من حيث

المواصلات، فهي تقطع أوصالهم، ولا من حيث الصناعة. فالمجمعات الكبيرة مملوكة لليهود الأشكناز ذوي المصالح الاقتصادية في الغرب. ولا يكسبون سوى التلوث والضجيج وتدمير البيئة. وما زاد الطين بلة أن حائط الفصل العنصري بدأ بناؤه لحماية الطريق من المقاومة الفلسطينية حول قلليلة وطول كرم بارتفاع ٨ أمتار.

٦ - المعارضة العربية للمخطط

من الواضح أن الضحية المباشرة لاستغلال الأرض العربية للأغراض الصهيونية هم الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل. وعلى رغم أنهم يمثلون ٢٠ بالمائة من مجموع السكان (أو ٢٣ بالمائة من اليهود) فإنهم لا يسيطرون إلا على ١,٥ بالمائة - ٢,٥ بالمائة من مساحة الأرض التي بقيت لهم، باستثناء قضاء بئر السبع الذي له قصة مأساوية أخرى.

والعقبات التي تقف أمام احتفاظ الفلسطينيين بما تبقى من أراضيهم كثيرة، منها القانون الصهيوني الذي يجعل كل الأراضي العربية المسروبة «أملاك دولة» تدار حسب قواعد الصندوق القومي اليهودي، على أنها ملك للشعب اليهودي إلى الأبد، لا يشتريها أو يؤجرها أو يستغلها أو يطورها أو يسكن فيها إلا يهودي. ولذلك فمن الصعب جداً على الفلسطيني الاستعانة بالقانون الإسرائيلي، فهو موضوع لكي يسلب حقه.

ومنها أيضاً قانون «أملاك الغائبين»، والحارس عليها يوكل إدارتها إلى «دائرة إسرائيل للأراضي» (ILA) نيابة عنه، وحسب قواعد الصندوق القومي اليهودي. خذ مثلاً هذه الحالة: أب عربي يقع في إسرائيل هو وأحد أبنائه، والابن الثاني كان يعمل أو يدرس خارج فلسطين عام ١٩٤٨ ، ولم يستطع العودة، فاعتبر غائباً. استمر الأب يفلح أرضه هو وابنه، ولما توفي الأب دخلت دائرة إسرائيل للأراضي شريكة في الأرض، نيابة عن الابن الغائب. فلم يستطع الابن الحاضر أن يتصرف في إرثه إلا بموافقة الشريك. ومن العجائب أيضاً أنه قد يكون الابن الغائب مقيماً ليس في عمان أو بيروت، ولكن في عكا بعيداً عن قريته يوم الإحصاء بعد قيام الدولة، فاعتبر غائباً. ولكن حيث إنه حاضر بدليل حصوله على مواطنة الإسرائيلية، فإنه يعتبر بذلك «حاضراً غائباً»، أي حاضراً مواطنة وغائباً ملكية. هكذا تفعل العنصرية.

ومن العقبات أمام الفلسطينيين أيضاً قوانين التنظيم والتخطيط والبناء، إذ ينص قانون التخطيط والبناء لعام ١٩٦٥ على إعطاء صلاحية التصرف بالأرض إلى الحكومة، ثم إلى المجلس القطري للتنظيم والبناء، ثم إلى اللجنة اللوائية للتنظيم

والبناء، ثم إلى اللجان المحلية للتنظيم والبناء، وهذه كل أعضائها يهدى عدا واحداً هو د. حنا سويد رئيس المجلس المحلي في عيلبون. أضاف إلى ذلك أن كثيراً من القرى العربية ليست لديها لجان محلية أصلاً، كما أن قرى عربية كثيرة لا يعترف بوجودها.

ومن العقبات أيضاً شعور المواطنين الفلسطينيين بأن لجان التنظيم ما هي إلا وسيلة إسرائيلية للاستيلاء على الأراضي، فيعزفون عن الاشتراك فيها، ويحرمون من الأمل في إمكان الحصول على الحقوق بواسطة القانون. ولذلك يعمدون إلى تحدي هذا القانون ومخالفته، مما يعطي إسرائيل حجة قانونية أمام الرأي العام العالمي في مصادرة الأرض وهدم المنازل.

وبالن مقابل، فإن هناك محاولات عربية حثيثة للمحافظة على الأرض والهوية القروية الفلسطينية، وعلى هذا إجماع شعبي واسع نابع من جذور تاريخية عريقة. وعلى سبيل المثال عقد مؤتمر الأرض الثاني في الناصرة في آذار / مارس ٢٠٠٢، جمع عدداً من الخبراء والمحترفين والمهتمين بالتوسيعية ولمناقشة خطط العمل.

سبق القول إن الغرض من مخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠ هو وضع تصورات مختلفة لشتي السيناريوهات والاحتمالات. ولكي يوضع موضع التنفيذ، يمر هذا المخطط أو غيره بمراحل متعددة خلال لجان التنظيم المختلفة إلى أن تتحول التصورات المختلفة إلى صورة قانون واحد واجب التنفيذ. وقبل مخطط ٢٠٢٠ صدر المخطط الهيكلي القطري المعروف باسم «TAMA 31» عام ١٩٩٠. وغرضه المباشر استيعاب المهاجرين الروس. وصادقت عليه حكومة رابين عام ١٩٩٣. ولذلك كانت أهدافه الأساسية تنفيذ سياسات تشتيت الوجود العربي، وغزو بؤر استيطانية داخل التجمعات العربية، وعلى الأخص في القدس والجليل والنقب، وبالطبع مع تجاهل تام للاحتجاجات السكانية والاقتصادية العربية. ولم يضم طاقم التخطيط القطري عربياً واحداً.

ثم أصدر المجلس القطري خططاً هيكلياً موحداً هو «TAMA 35» استمد من مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ بعض الصفات الإيجابية، ومنها احترام المساحات المفتوحة والمحافظة عليها، وتنمية البنية التحتية في المناطق العمرانية الموجودة حالياً (وليس امتدادها على حساب هبوط مستوى البنية التحتية)، والاهتمام بالبيئة والطبيعة. ويسعى الفلسطينيون إلى تحقيق الأهداف التالية من مخطط تاما ٣٥ حسب رأي د. يوسف جبارين عضو المركز العربي للتخطيط البديل^(٢):

(٢) انظر أوراق حنا سويد و يوسف جبارين و عامر اهزيل التي قدمت إلى: أبحاث مؤتمر الأرض الذي عقده المركز العربي للتخطيط البديل في الناصرة في آذار / مارس ٢٠٠٢.

- تحقيق المساواة مع اليهود في تخصيص الأراضي من حيث السكن والعمل والصحة والبيئة والثقافة والرياضة.
- توسيع الأراضي المخصصة للبلدات العربية، بحيث تشمل الأراضي الواسعة تحت إدارة إسرائيل للأراضي - وهي أصلاً أراضٍ عربية.
- المحافظة على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين والدروز، وتم تحديد وتحديد ممتلكات الوقف الإسلامي ، وتحويلها لتكون تحت إدارة المسلمين. ومن المعروف أن الأماكن المقدسة الإسلامية بالذات قد تهدم كثير منها ومنع إصلاحها، وبعضها دمر تماماً، وزرعت فوقها أشجار للتعميمية ، وبعض المساجد حول إلى معابد يهودية أو متحف أو مطعم أو بار أو إسطبل. أما الأماكن المقدسة الأخرى ، فقد بقيت كما هي.
- عدم المس بالبلدات المهجرة وإعادة المهرجين إليها، وأولهم أهالي قريتي اقريت وبرعم الذين صدرت لصالحهم أحكام من محكمة العدل العليا ، ولم تنفذها الحكومة.
- المساواة في التطور الاقتصادي ، بحيث يتقلص الفارق الاقتصادي الكبير. إن أقل الدخول وأكثر نسبة للبطالة توجد في القرى العربية ، خصوصاً النقب. كما أن نسبة النساء العاملات العريات منخفضة جداً. كما يمنع العمال العرب من العمل في الشركات العامة مثل شركة الكهرباء.
- المساواة في التطوير الاجتماعي والتعليم ، لأن هذه الخدمات تنقص كثيراً عن مثيلتها في المجتمع اليهودي ، ولا توجد جامعة عربية واحدة.
- المساواة في المحافظة على البيئة.
- المساواة في المشاركة في التخطيط وأخذ القرارات في المخططات الهيكلية.
- الاعتراف بالقرى غير المعترف بها.

والقرى غير المعترف بها أسلوب احتذته إسرائيل بتجاهل القرى العربية الجديدة التي نشأت بسبب التزايد السكاني ، فهي لا تظهر على الخرائط ، ولا تصلها الطرق المعبدة ولا الكهرباء ولا الخدمات التعليمية أو الطبية. وهذا نوع جديد من الإبادة الجغرافية اخترعنه إسرائيل.

لقد بقيت في إسرائيل ٩٧ قرية ومدينة (٨ مدن و٨٩ قرية) عام ١٩٤٨ تجمع فيها أهالي هذه القرى والمدن وأهالي قرى أخرى دمرت أو منع أهلها من العودة إليها،

أي أصبحوا لاجئين داخلين. وحسب دراساتنا فإنه نشأت في إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، ١١٢ قرية جديدة (ولم تنشأ مدينة عربية واحدة) من بينها ٤٦ قرية اعترفت بها إسرائيل و٦٦ بقيت غير معترف بها. فيكون المجموع ٢٠٩ مدينة وقرية عربية اليوم.

إن أبغض صورة للقرى غير المعترف بها توجد في النقب. كما يوضح د. عامر الهزيل، المخطط في المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب. يعيش في النقب اليوم ١٣٠٠٠ مواطن عربي نصفهم تقريباً (٧٠٠٠) يعيشون في ٤٥ قرية غير معترف بها، ويتوقع أن يصل عددهم عام ٢٠٢٠ إلى ٣٠٠٠٠٠. الأرضي التي يحوزتهم هي ١٨٠,٠٠٠ دونم فقط من أصل ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم مساحة قضاء بئر السبع، أي ١,٤ بالمئة فقط، بينما هم يمثلون ١٤,٢ بالمئة من سكان القضاء، لو فرضنا أن حقوقهم بنسبة عددهم لا بنسبة حقوقهم التاريخية، وهي ١٠٠ بالمئة من مساحة القضاء. وتتجاهل إسرائيل حقوق العرب في النقب، وتعتبرهم متطفلين يحتلون أملاك الدولة، لذلك تسعى إلى الاستيلاء على أراضيهم بشتى الوسائل، ومنها تقليل ما تسميه الشتات البدوي وتجمعهم في قرى أشبه بالمعسكرات لا تناسب طبيعة المجتمع. والأهم من ذلك حرمانهم من أراضيهم الزراعية وماشيتهم وتحوبلهم إلى أجراء يعملون لدى دولة اليهود، دون ملكية أو حقوق في الأرض.

لقد وضع المخطط الهيكلي اللوائي (عام ١٤/٤) بحيث يتجاهل تماماً ٤٥ قرية في بئر السبع. والغرض من هذا المخطط «إنقاذ» الأرض من العرب، أي الاستيلاء على أراضيهم حسب المادة (١) من قانون أساس أراضي إسرائيل. لقد نجح المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب بتسجيل الاعتراف الرسمي ببعض القرى، كما نجح بإعادة تسجيل الأفراد في بطاقة الهوية حسب مكان الولادة، وفقاً للاسم التاريخي، وهو الذي كان سائداً حتى عام ١٩٧٤، بدلاً من اسم القبيلة دون الاعتراف بمكانها الذي اعتمدته الحكومة منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن. وأصر المجلس على استعمال الأسماء العربية للأماكن بدل العبرية، كما أعد المجلس مخططاً هيكلياً بديلاً للمخطط الحكومي، وقدمه للجان المختصة في الحكومة. ولا يزال الصراع دائراً حول ذلك. أثمرت جهود المجلس في معارضته مخططه تماماً (TAMA 35)، بالتعاون مع الممثل العربي فيلجنة المخطط راسم خميسى، وأدت إلى الاعتراف بضرورة إقامة قرى بدوية في قضاء بئر السبع، ويترك عددها وموقعها ومساحتها إلى المخططات التفصيلية، وضرورة أن يكون تعريف التخطيط الجديد بأنه نسيج مدني ينافي متصل. وهذه محاولة لإفشال سياسة الفصل والخنق والاستيطان، التي تستعملها إسرائيل للاستيلاء على الأرض، كما هو الحال ليس بالنسبة إلى مواطنيها فقط، بل في الضفة وغزة أيضاً.

وعلى رغم هذه الجهود، فإن شارون يعد العدة لمشروع آخر مختلف (انظر لاحقاً). إن أكبر عملية نهب للأراضي تقع في قضاء بئر السبع، والسبب أن ملكية هذه الأرض قد استقرت مئات السنين بموجب العرف والعادة. فمن أصل مساحة القضاء، والبالغة ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم افتتح أهلها مساحة لا تقل عن ٣,٧٥٠,٠٠٠ دونم وتنصل إلى ٥,٥٠٠,٠٠٠ دونم، منها ٧٥٠,٠٠٠ دونم للمراعي^(٣). هذا الاختلاف في المساحة يعتمد على سقوط الأمطار التي تتراوح بين ١٠٠ ملم/سنة، وأرضها تصلح لزراعة الشعير، و ٣٠٠ ملم/سنة، وأرضها تصلح لزراعة القمح. ويعيش أهالي القضاء البالغ عددهم ١٠٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٨ على الزراعة ما عدا ٥ بالمئة يعتمدون على الرعي. أراضي الغالبية المزروعة تقع في الركن الشمالي والغربي من القضاء، أي شمال خط عرضي يمر بمدينة بئر السبع. وتعتبر إسرائيل هذه الأراضي أرضاً «مواتاً»، وتعتمد في ذلك على القانون العثماني لعام ١٨٥٨ الذي لا يعرف فيه الأرض الموات حسب المادة ١٠٣ بأنها الأرض (١) الخالية (٢) التي لا يملكها أحد^(٤) التي لم يسكنها آدمي منذ القدم^(٤) التي إذا صاح بها صاح بأعلى صوته لا يسمعه أحد على بعد ٢,٨ كم^(٥) (ميل ونصف). وبالطبع لا ينطبق أي واحد من هذه الصفات على الأراضي الشمالية الغربية المأهولة، والتي طرد أهلها منها عام ١٩٤٨، ورحل الباقون عنها إلى شمال وشرق بئر السبع. ولذلك، فإن اعتبار إسرائيل هذه الأرضي «أراضي دولة» هو باطل تماماً. ولتأكيد ذلك اجتمع ومستشارون تشرشل وزير المستعمرات وهربرت صموئيل أول مندوب سام لبريطانيا مع شيخ العشائر في القدس عام ١٩٢١ وأكمل لهم اعتراف الحكومة بملكية هم حسب العرف والعادة^(٦). وقبل ذلك بعام كونت الحكومة لجنة الأرضي برئاسة البريطاني إبرامسون وعضوية العربي فيضي العلمي واليهودي كالفارنسكي مدير شركة الاستيطان اليهودي. وأقرروا بأن الأرضي المملوكة المفتوحة في بئر السبع مساحتها ٢,٨٢٩,٨٨٠ دونماً، والمخصصة للرعي ١,٠٥٩,٠٠٠ دونم. وإذا علمنا أن كاتب التقرير الفعلي هو كالفارنسكي لتبيان إقرار الصهاينة بملكية حوالي ٤ ملايين دونم للعرب. ونتيجة لخطأ حسابي اقترفه كاتب التقرير، فإن المساحة الصحيحة حسب فروضاته الأصلية هي ٥,٥٠٠,٠٠٠ دونم. لكن إسرائيل لا تعرف بالملكية القديمة، ولا بمن يملكون أوراق تسجيل في الطابو، ولا بوصولات دفع ضرائب الأعشار عن الأراضي.

(٣) انظر تقرير سلمان أبو ستة إلى لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية: Badil Presentation to the UN CESCR, Geneva, November 2000.

(٤) انظر الوثائق البريطانية:

PRO CO 733/2/21698/folio 77,29 March 1921; McDonnell, Law Reports of Palestine, 1920-1923, p. 458, and The Land Commission of Palestine, August 1920, PRO CO 733/18-174761, 31 May 1921.

وتعرف فقط بالملكية لليهودي في حال شرائه أرضاً من عربي قبل عام ١٩٤٨، وتعتبره عقداً صحيحاً. ولكن مجموع ما اشتراه اليهود بهذه الطريقة لا يزيد على ٦٠,٠٠٠ دونم، أي خمسة في الألف من مساحة القضاء.

وفي الشمال بدأت محاولات الاحتفاظ بالأرض بشكل شبه منظم منذ عام ١٩٦٦ حينما رفعت الأحكام العرفية (١٩٤٨ - ١٩٦٦)، واستطاع الأهالي العرب التحرك في البلاد. وفي عام ١٩٧٦، بعد حرب ١٩٧٣، تم تكريس «يوم الأرض» سنوياً. ونشأت بعد ذلك جمعيات عديدة ل الدفاع عن الحقوق العربية، منها على سبيل المثال جمعية المهاجرين وجمعية الأربعين للقرى غير المعترف بها. وبذلت جهود عديدة لمقاومة تهويد الجليل.

و في الوقت الحالي يقاوم العرب المخطط تمام ٢، التصحيح ٩، الذي يهدف إلى تهويد الجليل. وهو مخطط لن يكتب له النجاح لأنه يرمي إلى إلغاء الوجود العربي، وهم أكثر من نصف السكان. ومع ذلك، لا يوجد عربي واحد على لجنة هذا المخطط. كما يهدف المخطط إلى تقطيع أوصال الامتداد الجغرافي للبلدات العربية والاستيلاء على الأراضي وهدم البناء غير المرخص وعدم إعطاء رخص للبناء.

وكما هو متوقع، فإن هذا المخطط يخدم أغراض الصهيونية بالاستيلاء على الأرض. ولذلك، فإنه من أصل ٤٧ مخططاً مقترحاً للدراسة قدمت الوكالة اليهودية ١١ منها، وهي وكالة عالمية في إسرائيل وخارجها، ولا تعتبر بذلك هيئة محلية صرفة تهتم بتطور المنطقة التي تعيش فيها.

أما أراضي الوقف الإسلامي، عكس غيرها من أوقاف الديانات الأخرى، فهي معروضة للنهب والتدمير والإهمال.

وبحسب تقديرات الشيخ رائد صلاح رئيس مؤسسة الأقصى، فإن مساحة أراضي الوقف الإسلامي في إسرائيل هو حوالي ١,٧٠٠,٠٠٠ دونم (أي ١٦٪ من مساحة فلسطين). وهذه موقوفة للخدمات الإسلامية وهي ملك لله سبحانه وتعالى.

وإسرائيل تعتبر المالك «غائباً» !! وتجري الآن محاولات حثيثة لتحديد أماكن الوقف الإسلامي، وسائر الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين العرب، من أجل تحديدها على الخرائط وإثبات ملكيتها ثم إعادة تعميرها وتأهيلها.

أما القرى غير المعترف بها في الشمال، فقد بدأ السعي للاعتراف بها وربطها بالخدمات العامة منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. ولقد نجحت تلك الجهود في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال، تم الاعتراف بقرية الكمانة (١٣٠٠ شخص)

عام ١٩٩٥ ولكن بشروط. أما قرية رأس العين (٤٥٠ شخصاً) اعترف بها اعترافاً جزئياً مقيداً. وينطبق الشيء نفسه على قرى الحميره والحسينية والحوالد. وكما يقول المخطط العربي راسم خايسى، وهو العربي الوحيد الذي اشتراك في مخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠، إن القرار السياسي في الاعتراف بالقرى لا يفيد كثيراً إذا لم يواكبـه التطبيق الفعال المباشر، بمحاربة التلوك في الإنجاز والعقبات البيروقراطية والأعذار والحجـج الواهـية وازدواجـية المعايـير في التطبيق على القرى اليهودـية والـعربـية.

والأمثلة على الفروق الهائلة بين الموافقة الرسمية والتطبيق الفعلى كثيرة. ومنها أن أهالـي قرـيتـي إـقرـتـ وـبرـعمـ المـهـجـرـتـينـ عـامـ ١٩٤٨ـ لمـ يـعـودـواـ إـلـىـ دـيـارـهـمـ حـتـىـ الـيـوـمـ،ـ عـلـىـ رـغـمـ صـدـورـ قـرـارـ مـنـ الـمـحـكـمـةـ الـعـلـيـاـ بـذـلـكـ.ـ كـمـاـ أـنـ عـائـلـةـ قـدـانـ لـمـ تـمـكـنـ مـنـ اـسـتـلـامـ الـبـيـتـ الـذـيـ اـشـتـرـتـهـ حـتـىـ الـآنـ عـلـىـ رـغـمـ صـدـورـ قـرـارـ الـمـحـكـمـةـ الـعـلـيـاـ لـصـالـحـهـاـ عـامـ ١٩٩٥ـ.ـ هـذـاـ هـوـ وـاقـعـ «ـالـديـمـقـرـاطـيـةـ»ـ إـسـرـائـيلـ.ـ وـلـذـلـكـ،ـ فـإـنـ الـادـعـاءـ إـسـرـائـيلـ بـأـنـ إـسـرـائـيلـ دـوـلـةـ «ـيـهـودـيـةـ وـدـيمـقـرـاطـيـةـ»ـ هـوـ تـنـاقـضـ صـارـخـ فـيـ الـمـفـهـومـ.

أما هنا سويد رئيس المجلس المحلي لبلدة عيلبون، فيلخص المفارقة في تاما ٣٥ بالمقارنة بين النسب المخصصة لليهود والعرب. فيبينما يخصص تاما ٣٥ نسبة ٦٤,٦ بالمئة من الأرض للإسكان، و٨,٣٥ بالمئة بالصناعة و٣,٦ بالمئة للخدمات العامة و٢١,٧ بالمئة للحدائق و١٦,٧٥ بالمئة لأغراض «آخرى»، بالنسبة إلى اليهود، تتقلص هذه النسبة للعرب وتصبح ١ بالمئة للصناعة، و٨٠ بالمئة للسكن طبعاً مع الاختلاف الهائل في مساحة الأرض المخصصة للعرب. وهذا يعني انعدام فرص التطوير الاقتصادي للعرب، فهم يفقدون مصادر رزقهم في الزراعة بالاستيلاء على أراضيهم الزراعية عام ١٩٤٨ لمصلحة المستعمرات المجاورة، ولا يبقى لهم إلا ١ بالمئة من الأرض للتطوير الصناعي. وأخيار المتروك لهم حسب المخطط الإسرائيلي هو العمل في المصانع الإسرائيلية كأجراء، والعودة كل يوم للنوم في ما تبقى لهم من الأرض.

ولذلك، فإن هناك خطراً حقيقياً في تسرب ما تبقى من الأرض العربية لليهود، مثلما كان الحال في الثلاثينيات عندما ضيقـتـ بـرـيطـانـياـ الخـنـاقـ عـلـىـ الـمـزارـعـ الـعـرـبـ بـإـنـقـالـ كـاهـلـهـ بـالـضـرـائـبـ وـاسـتـيرـادـ القـمـحـ الـأـوـسـتـرـالـيـ لـضـارـبـ الـمـحـصـولـ الـمـحـلـيـ،ـ وـكـانـ فـيـ اـنتـظـارـهـ الـمـرـايـهـ الـيـهـودـيـ لـرـهـنـ أـرـضـهـ،ـ التـيـ مـاـ تـلـبـىـ أـنـ تـعـودـ الـيـهـودـيـ عـنـدـ عـدـمـ سـدـادـ الـدـيـنـ.ـ وـهـذـاـ الـوـاقـعـ هـوـ مـاـ أـخـطـرـ مـاـ يـوـاجـهـ الـمـوـاـطـنـ الـعـرـبـ فـيـ إـسـرـائـيلـ،ـ لـأـنـهـ مـنـ الصـعـبـ مـوـاجـهـتـهـ بـالـقـانـونـ إـسـرـائـيلـ،ـ عـكـسـ الـأـنـتـهـاـكـاتـ إـسـرـائـيلـيـةـ الـأـخـرىـ لـلـقـوـانـينـ الـمـحـلـيـةـ.ـ كـمـاـ أـنـ هـذـاـ الـوـاقـعـ لـاـ تـسـلـطـ عـلـيـهـ الـأـضـوـاءـ فـيـ الـإـلـاعـامـ،ـ عـلـىـ نـحـوـ مـاـ يـحـدـثـ فـيـ حـالـاتـ التـفـرقـةـ الـعـنـصـرـيـةـ ضـدـ الـعـربـ.

٧ - المعارضة اليهودية للمخطط

في ما يتعلق بالأرض والناس، يهدف مخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠ إلى خدمة الأهداف الصهيونية والمجتمع اليهودي بحرفية بالغة، بحيث يضمن كفاءة البنية التحتية ومستوى الحياة وسلامة البيئة. ولذلك اعتمدت نسبة ٨٠٪، أي ٨٠ بالمائة من السكان يعيشون في ٢٠٪ بالمائة من مساحة إسرائيل.

وباستثناء المواطنين العرب الذين لم يخدمهم المخطط كأولوية في الهدف، فقد عارضته ثلث فئات من اليهود. الفئة الأولى المحترفة التي تعارض على مضامين المخطط وتطبيقاته بشكل مهني. الفئة الثانية، وهذا هو الغريب، عناة الصهيونية مثل آريل Sharon ورفائيل إيتان. الفئة الثالثة هم اليهود الشرقيون الذين هضمت حقوقهم مثل العرب لاستثمار الاشتراك بال الأرض.

من أصحاب الفئة الأولى البروفسور زيفي اشتاین ومناصم بيرلان من المعهد التطبيقي^(٥). هؤلاء ينتقدون البروفسور آدم مازور، المنسق العام للمخطط، الذي اعتمد عليه مخططه تماماً السابق ذكره. ويعلو هؤلاء الخطأ في المخطط إلى ٢٠٢٠ إلى أنه لم يعتمد في دراسته على قاعدة المعلومات التي يعدها مكتب الإحصاء المركزي (CBS) الإسرائيلي التي تحتوي على معلومات أدق لاستعمالات الأرضي. ويقولون إن المخطط فشل في الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية : (١) ما هي مساحة العمران الحقيقة؟ (٢) ما هو توزيع استعمالات الأرضي بالتفصيل؟ (٣) ما هو توزيع ملكية الأرضي وحقوق استعمالها؟.

ويرد مازور أنه حسب مساحة العمران من الخرائط الطبوغرافية، تعتبر مساحتها ١٩ بالمائة من إسرائيل باستثناء قضاء بئر السبع والنقب، أي حوالي ٧ بالمائة من كل إسرائيل. وإنه يتوقع أن نسبة ١٩ بالمائة هذه ستزيد إلى ٥٦ بالمائة في عام ٢٠٢٠، وهو الأمر الذي يلتهم مساحة كبيرة من الأرضي الزراعية والمساحات الخضراء.

ويرد المعارضون بأنه في عام دراسة المخطط عام ١٩٩٥ كانت مساحة العمران ٦ بالمائة فقط باستثناء النقب، أي ٢ بالمائة من مساحة إسرائيل الكلية. وإذا استمر العمران على المعدل الحالي، فإنه يصل إلى ٨ بالمائة عام ٢٠٢٠، بدلاً من ٦ بالمائة. وبذلك تكون إسرائيل من أكثر بلاد العالم اكتظاظاً بالسكان (في مناطق التجمعات اليهودية حول تل أبيب). وحتى هذه الأرقام تعتبر جداً أقصى، لأن هذه المساحات العمرانية تشمل أيضاً أراضي زراعية داخلها، وتشمل أيضاً ثلث أراضي السلطات المحلية غير

(٥) انظر: زيف ماور، «العقارات: مسألة المليون متر مربع»، هارتس، ٢٢/٢/١٩٩٩.

المستغلة، وتشمل مناطق عسكرية للتدريب على إطلاق النار. ويشككون في أرقام مازور بالقول إن مساحة العمران بعد خمسين سنة لن تتجاوز مليون دونم. وإنه في عام ٢٠٤٩ عندما يصبح عدد السكان ١٢ مليوناً، فإن الكثافة السكانية في وسط البلاد لن تتجاوز مثيلتها في المدن الأوروبية والأمريكية.

أما مازور، فيرى أن المساحة المطورة عمرانياً هي ٢ مليون دونم، منها ٨٠,٠٠٠ دونم حدائق و ١٧٥,٠٠٠ دونم زراعية و ٢٥٠,٠٠٠ دونم مساحات خضراء (أي حوالي ٥٠٠,٠٠٠ دونم من أصل ٩٧٥,٠٠٠ دونم) واقعة تحت سيطرة ٥٢ سلطة محلية.

ويصر مازور وزميله شامي عسيف على سلام المخطط، ويررون أن خططهم لا يحتاج إلى ردم البحر وبناء جزر صناعية (كما هي فكرة شارون). ولكنهم يركزون على ضرورة تطوير الجليل والنقب لاستيعاب زيادة السكان اليهود (على حساب العرب الذين ستتقلص أراضيهم وتتقطع أوصالهم). أما مركز البلاد العثماني، فيجب أن يجدد وتقوى البنية التحتية فيه وتحسن وسائل المواصلات.

ويشير مازور إلى خطة آرييه شارون المعماري الذي أوكل إليه بن غوريون عام ١٩٥١ تطوير البلاد بعد الاستيلاء عليها وطرد أهلها، فقد كانت الغاية هي تعينة الفراغ الذي خلفه العرب وتقوية الحدود، أي الانتشار على أكبر مساحة ممكنة، وإقامة مدن جديدة تعرف بمدن التنمية (وهي الآن فاشلة وقد حشر فيها اليهود الشرقيون)، وتوسيع المدن القديمة مثل العفولة العليا والناصرة العليا وتوسيع بيسان.

ويرى مخطط ٢٠٢٠ أن الأهداف قد تغيرت، وليس الآن تحصين الحدود أو تخضير الصحراة، الأكذوبة التي لم ولن تتحقق. وسيكون مطلوباً الآن إسكان ٣ ملايين نسمة جدد خلال ٢٠ سنة بالهجرة والزيادة الطبيعية، مما يحتاج إلى ١,٢ مليون وحدة سكنية. وهذا يعني بناء ١٥٠ مليون م^٢ لمشاريع الإسكان، بالإضافة إلى ١٨٦ مليون م² من المساكن الموجودة عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى ٦٥ مليون م² لأغراض أخرى.

وبهذا تكون المساحة العمرانية المطلوبة في المخطط متساوية تقريرياً لما بنته الصهيونية خلال ١٠٠ عام سابقة. وعلى رغم هذا كله، فإن ٩٢ بالمائة من مساحة إسرائيل ستبقى خالية، إلا من مساحات خضراء وحدائق ومناطق محمية، معظمها في مناطق عربية في الجليل والنقب.

ولذلك، فإن التطور العثماني سيزيد في الجليل والنقب أكثر من منطقة تل أبيب. وفي بشر السبع ستزيد المساحة العمرانية عام ٢٠٢٠ من ٧,٧ إلى ١١,٢ بالمائة.

بالمئة (وكثافتها السكانية قليلة جداً)، وفي الجليل من ٢٥,٧ بالمئة إلى ٢٨,٤ بالمئة (وكثافتها السكانية متوسطة).

أما في تل أبيب، فستقل المساحة العمرانية من ٤٣ بالمئة إلى ٣٦ بالمئة عام ٢٠٢٠. وباستثناء بئر السبع، التي يخطط لها أن تصبح مقرًا لصناعة التقنية العالمية، وأن تبني فيها مستوطنات يهودية جديدة، يرى المخطط أنه ليس من المناسب بناء مستوطنات جديدة، لأن إسرائيل «مليدة بمستوطنات صغيرة كثيرة». أما نقاط المراقبة (متسببة) التي أنشئت في الجليل في نقاط استراتيجية على رؤوس الجبال متخللة المناطق العربية، فستتضاعف مساحة كل منها ٣ مرات أو أكثر.

يحيط التركيز على تقوية المناطق العمرانية، وإبقاء مساحة كبيرة خالية، خضراء إن أمكن، بتأييد من «جمعية حماية البيئة» (SPNI) التي تتمتع بنفوذ كبير. لكن أكبر وأهم المعارضين لهذا التوجه هو شارون نفسه وعثاة الصهيونية مثله.

يرى شارون في العرب المواطنين في إسرائيل أكبر خطر على يهودية الدولة سكاناً وأرضاً، وأن خطرهم سيقل كثيراً لو أن أرضهم تقلصت وتفتت، وتم تجميعهم في غيتوهات غير ذات قيمة اقتصادية (حتى يمكن طردتهم في المستقبل)، ولذلك فمن الضروري اختراقهم بجماعات يهودية جديدة. وكانت هذه خطبه التي سماها بـ«مخطط النجوم السبع» حتى عندما كان التركيز على إقامة المستوطنات في الضفة وغزة في الثمانينيات من القرن الماضي. الواقع أن الاستيطان في المناطق المحتلة قد سرق الأضواء والأموال والاهتمام من الاستيطان في أرض إسرائيل العربية، وهذه من المفارقات العجيبة.

أين يجد شارون الأرض التي يزرع فيها مستوطنات جديدة؟ في الكيبوتس والموشاف.

الكيبوتس هو العمود العملي والأيديولوجي للصهيونية منذ نشوئها على أرض فلسطين. لقد وجدت فكرة «عودة اليهودي إلى الأرض» وما صاحبها من الأنماط الدعائية انتشاراً واسعاً في الغرب. صورة المزارع الشاب الوسيم يحمل سلاحه على كتفه، ويسوق الجرار الزراعي في الأرض الخراب، لكي يعمرها الصهيوني، إلى أن يغيب في شمس الغروب، أصبحت معلماً ثائتاً في الدعاية الصهيونية في الغرب في العقود الأربع الأولى من عمر الدولة المزروعة في المنطقة. لقد انكشف زيف هذه الخرافية قبل عقد من السنين. وفي منتصف التسعينيات لم يجد هذا دليلاً أكبر من أن شارون نفسه هو الذي كشف زيفها.

الأرض التي تقوم عليها الكيبوتس والמושاف (باستثناء ٩٠٠,٠٠٠ دونم تابعة للصندوق القومي اليهودي) هي أرض عربية، أرض اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ٥٣٠ مدينة وقرية. لقد تكشف الآن أن سكان الكيبوتس والמושاف هم ٢ بالمائة فقط من سكان إسرائيل، أي ١٦٠,٠٠٠ على أقصى تقدير. وهم في تناقص مستمر. نسبة الأطفال انخفضت ونسبة العجزة زادت، وليس من تحديد. وبين هؤلاء السكان يعيش فقط ٨,٦٠٠ شخص من سكان الكيبوتس (أرقام عام ١٩٩٨) على الدخل الذي تدره الزراعة. وفي العام نفسه بلغ عدد العاملين في الزراعة في إسرائيل ٧٢,٥٠٠ شخص فقط، نصفهم عمال من تايلاند، جاؤوا ليزرعوا الأرض الفلسطينية لحساب اليهود الذين تخلوا عن الزراعة.

وهذه الأرض الواسعة التي تستهلك ثلثي المياه في إسرائيل، بتكلفة مدعومة من الدولة بأكثر من نصف القيمة للمستهلك المدنى في تل أبيب، تساهم فقط بنسبة ١,٨ بالمائة من الناتج القومى الإجمالى. وبدلًا من إعادة الأرض إلى أهلها ثمناً للسلام المرتقب، حلّ شارون هذا الاشكال ببيع أراضي اللاجئين، الموضوعة تحت الحراسة حسب القانون الدولى، ولا يجوز لإسرائيل التصرف بها. بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١-١٩٩٠) قرر شارون البدء ببيع الأراضي العربية المؤجرة للكيبوتس بحيث يسمح لسكانها اليهود بتخصيص جزء من الأراضي المؤجرة لبناء شقق عليها وبيعها أو تأجيرها لمهاجرينجدد. قال شارون: «إن الطريق الوحيد لاستيعاب مهاجرينجدد هيأخذ أرض من الكيبوتس. أنا أعرف المصاعب الاقتصادية التي يمررون بها، لذلك من الأفضل البناء على هذه الأرض وبيع البيوت»^(٦).

وفي حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠، قدم ٥٢ عضواً في الكنيست مشروع قرار لإعادة تصنيف ٤ ملايين دونم، وهي مجموعة الأراضي الزراعية، من أراض زراعية إلى أراض يمكن بناء مبان سكنية عليها. وبدأت دائرة إسرائيل للأراضي (ILA) في منتصف التسعينيات ببيع أراضي اللاجئين. ودخل للخزينة الإسرائيلية حوالي مليار دولار سنويًا، عدا التعويضات المدفوعة للكيبوتس، والتي بدأت بنسبة ٥٠ بالمائة من العائد، وانخفضت بعد ذلك كثيراً إلى أقل من نصف هذه النسبة حسب المكان، وقد سمح القانون لأى يهودي أينما كان، حتى ولو لم يحمل الجنسية الإسرائيلية بشراء شقة في إسرائيل.

وهكذا تمضي إسرائيل في أكبر عملية نهب منظمة في التاريخ. وبعد أن استولت

Meron Benvenisti, *Scared Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948*, (٦) translated by Maxine Kaufman-Lacusta (Berkeley, CA: University of California Press, 2000), p. 191.

على كافة الأراضي الفلسطينية التي تصل إلى ٩٢ بالمئة من مساحة إسرائيل عام النكبة ١٩٤٨ ، ووضعتها تحت الحراسة ، عملاً بالقانون الدولي ، بدأت ببيع هذه الأرضي ليهود العالم دون أن تكررت للقانون الدولي ، أو تلقي بالأّ لاعتراض المجتمع الدولي ، وخصوصاً الغربي.

ولم لا ؟ لم تعترض أية دولة غربية على هذا النهب ، على رغم أن الجامعة العربية أصدرت قراراً في ١٦/٩/١٩٩٨ ثم في عام ١٩٩٩ بالطلب إلى الأمم المتحدة إرسال بعثة تقصي حقائق إلى إسرائيل ، وتعين وصي من الأمم المتحدة على أراضي اللاجئين للمحافظة عليها. وبقي هذا القرار ومثله دون تنفيذ.

الاعتراض الرئيس جاء من منظمة هامزراحيت (اختصاراً: كيشيت أو قوس قزح) التي أسسها اليهود الشرقيون للدفاع عن حقوقهم. جاء في الاعتراض: «إن الأرض موضوع البحث هي في معظمها أرض فلسطينية، ولذلك فإن نقل ملكيتها إلى السكان الريفيين (الكيبوتس) معناه نفي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم إلى الأبد»^(٧).

وجاء الاعتراض أيضاً من جمعية حماية البيئة في إسرائيل (SPNI) ومعهم جامعيون من ذوي الوعي الاجتماعي. وأيضاً جاء الاعتراض من سكان المدن المكتظة الذين وجدوا أنهم يعيشون في شقق صغيرة، ويدفعون إيجارات وضرائب عالية، بينما يصبح مزارعو الكيبوتس من أصحاب الملايين بين يوم وليلة، من وراء بيع أراضي اللاجئين. وقالوا أيضاً إن الأرضي موضوع الخلاف هي «أراضي دولة» وتحقق لكل المواطنين الاستفادة منها، ولا يجوز أن يستأثر بها سكان الكيبوتس فقط، وهؤلاء ليسوا أكثر من مستأجرين فقط ومزارعين آخرين أيضاً، ولم يمكنهم كسب معيشتهم من الزراعة. لقد أثمرت هذه الجهود المشتركة. وصدر قرار من المحكمة العليا في آب/أغسطس ٢٠٠٢ بتجميد قرار تحويل تصنيف الأراضي الزراعية إلى أراضي البناء. وبقي هذا الموضوع دون حسم.

لكن المتفق عليه بين الفئات اليهودية المختلفة ، سواء كانوا من المخططين الأكاديميين الذين يرغبون في تأمين بيئة معيشية سليمة ، أو كانوا من الاستيطانيين الصهاينة الذين يرغبون في زرع كل الأرضي الفلسطينية بالمستعمرات ، أن المناطق العربية في الجليل والنقب يجب أن تتخلخل ، وأن يزداد الاستيطان اليهودي فيها. والاختلاف فقط هو في كيفية تنفيذ هذا المخطط.

(٧) يايير شيلبيع ، «البيع الكبير» ، هارتس ، ٢٣/٦/٢٠٠٠.

لكن شارون مستمر في خطته رغمَ من المعارضة وحكم المحكمة. هذا المدمر «البلدوزر» وضع خطة خمسية «٢٠٠٣-٢٠٠٧» للسيطرة الكاملة على أراضي قضاء بئر السبع، وزرع ١٤ مستوطنة فيها ابتداءً من آذار/مارس ٢٠٠٣، بدايةً بمستعمرة جفعت بار على أراضي العراقيب (بني عقبة). وفي أوائل ٢٠٠٣ خصصت الحكومة ١,٧٥٠ مليون دولار لهذه الخطة التي تلخص في ما يلي :

أ - تخصيص قوات مسلحة خاصة لتنفيذ الخطة بالقوة وإعطاء صلاحيات واسعة للدوريات السوداء لنزع ملكية الأراضي وتسجيلها باسم الدولة.

ب - الأمر للسلطات المحلية المختلفة بالعمل معًا لتحديد ملكية كل قطعة أرض، ونزعها من كل شخص لا يستطيع إثبات ملكيته للأرض. وبمعنى آخر، إن أي أرض لا يستطيع صاحبها إقناع الدولة بشكل قاطع بملكيتها تسجل باسم الدولة، وحيث إن غالبية هذه الأراضي مملوكة حسب قانون العرف والعادة المتعارف عليها ويُوجب السكن عليها وفلاحتها لشانت السنين دون الحاجة إلى تسجيل أراض في الطابو، فإن هذا معناه استيلاء الدولة على معظم هذه الأراضي.

ج - تخصص المجالس المحلية (اليهودية) مزارع كبيرة في مناطقهم لليهود لاستغلالها.

د - اعتبار المساكن الموجودة في القرى غير المعترف بها (حوالى نصف القرى كلها) مخالفة لقانون التنظيم ويجب تدميرها ونقل سكانها.

ه - يخصص مبلغ ٣٢٥ مليون دولار لتعويض من أخذت الدولة أراضيهم. وهذا سبب في الدسم لأسباب عديدة، منها أن العرب لا يرغبون في بيع أراضيهم بأي مبلغ، ويصررون على البقاء عليها، حتى لو هدموا بيوتهم. ثم إن الدولة لا ت تعرض تعويضاً إلا لمن ثبت ملكيته للأرض بموجب التسجيل في الطابو، وهؤلاء عددهم قليل. ولو كان هناك شك إسرائيلي في الملكية فلن يعرض على المالك أي تعويض. ثم إنه في حال توفر كل هذه الشروط، فإن الدولة تعرض عليه أن يتنازل عن ٥٠ بالمئة من أرضه مجاناً و ٣٠ بالمئة بسعر متدن لا قيمة له، ويبقى ٢٠ بالمئة هي التي يعرض عليه التعويض عنها، وأحياناً بقاوتها تحت يده إذا كان مكانها مناسباً للتخطيط. هذا كله يعني أن خطة التعويض ما هي إلا خدعة كبيرة غرضها الاستيلاء على الأراضي العربية.

و - تؤسس مجالس بلدية محلية للقرى المعترف بها وعدددها ٧. وهذا يعني أنه سيكون لها صوت في استعمالات الأراضي في مناطقها. أما القرى غير المعترف بها،

وعددتها ٤٥، وسكانها نصف سكان النقب، فتنزع ملكيتهم وينتقلون إلى بلدة جديدة (مرعية) حيث يكذبون في هذا المكان، محرومين من أراضيهم، دون عمل، أو العمل كأجراء في أدنى سلم اقتصادي.

هذا الاستعراض كله يعني أن الصراع على الأرض الذي بدأ عام ١٩٤٨ بين أصحاب الأرض والغزاة المستوطنين لم ينته في الجليل ولا النقب ولا الضفة ولا غزة.

هذا في ما يتعلق بالأرض، فكيف بالناس؟

وجود الفلسطينيين على أرضهم أو قربها أو في المنفى هو أكبر هاجس للمخططين الإسرائيليين. إذ كلما ظهرت الضحية للعيان، ظهرت دلائل الجريمة المطلوب إخفاؤها. وكلما طالبت الضحية بحقوقها المسلوبة، اعتبر وجودها خطراً متزايداً. ولو أن مخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠ لم يتعرض كثيراً لخطر زيادة عدد الفلسطينيين، بل نقاش بتوسيع (انظر القسم التالي) مسألة زيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وأوضاع الحاليات اليهودية في العالم، إلا أن جهات يهودية متعددة تناولت هذا الموضوع بكثير من الاهتمام والقلق.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عقد في هرتزليا مؤتمر «ميزان القوة الوطنية والأمن في إسرائيل» حضره ٣٠٠ شخصية قيادية ذات خبرة في جميع المجالات. وقدمت نتائج الاجتماع إلى رئيس الدولة، موشي كاتساف (موسى قصاب - إيراني). أكد المجتمعون خطر الزيادة الديمografية للعرب في إسرائيل (بمعدل ٤,٦ ولادات للمرأة العربية، و ٢,٦ ولادة للمرأة اليهودية). وجاءت توصياته كأنها مأخوذة من دفتر تعليمات في عهد المانيا النازية، وهي : قطع المعونات الاجتماعية عن العائلات العربية الكبيرة (التي تنتج قليلاً وتستهلك كثيراً)، ترحيل العرب من الجليل ومرج ابن عامر والنقب، تبادل الأراضي والسكان عليها، بضم المستعمرات اليهودية في الضفة إلى إسرائيل، مقابل التخلي عن المدن العربية (مثل أم الفحم)، إلى الدولة الفلسطينية الجديدة، تحويل المواطن للفلسطينيين إلى مجرد إقامة دائمة يمكن إلغاؤها في أي وقت، ولا تعطي حاملها حق التصويت، إعطاء حق التصويت للإسرائيليين في الخارج، بل إعطاء حق التصويت لأي يهودي في الخارج، حتى لو لم يحمل الجنسية الإسرائيلية.

ولقد تكرر عقد هذا المؤتمر سنوياً بعد ذلك لمناقشة الأهداف نفسها. إن عضوية هذا المؤتمر التي تشمل كل ألوان الطيف، بما فيها شخصيات «محترمة» أو معتدلة، يؤكّد أن هذا التوجه للتنظيف العرقي للفلسطينيين ليس أمراً هامشياً أو عارضاً، بل هو من صلب السياسة الإسرائيلية، التي لم تتخل عن المبادئ الصهيونية «الأرض العربية لنا وحدنا خالية من العرب عليها».

وبعد خمس سنوات من الخمول والازدراز، اكتسب «المجلس الديمغرافي الوطني» صفة مستجدة من الاحترام في إسرائيل. والمجلس هو جهة عنصرية متطرفة، لو وجد أعضاؤها في أوروبا لحوكموا بتهمة اقraf جرائم ضد الإنسانية. لقد وضع المجلس دراسات لكيفية تنفيذ عملية التنظيف العرقي وطرد العرب اختيارياً (!). ويزداد عدد المؤمنين بهذا الاتجاه باستمرار. وقد بينت الاستطلاعات أن ٦٠ بالمائة من اليهود يحبذون طرد الفلسطينيين من الضفة و ٣٠ بالمائة يحبذون طرد هم من إسرائيل نفسها.

أما المتطرفون الم الدينون، فيستشهدون بالتوراة لتأكيد الدعوة الدينية إلى طرد الأغيار من فلسطين، واعتبارها «أرض إسرائيل» المقدسة. أما حزب موليدت وتسومت، فهما حزبان عنصريان يدعوان في ميثاق تأسيسهما إلى التخلص من العرب بالطرد وغير ذلك، كما تسمح به الظروف الدولية.

وهكذا يجتمع الكل على مبدأ التخلص من العرب نفسه، سواء بإعادة توزيعهم في البلاد، حيث لا يصيرون أغليبة في أي إقليم طبيعي، كما يقترح مخطط إسرائيل عام ٢٠٢٠، أو بالتخلص منهم بالفعل بالطرد، كما تدعى غالبية الإسرائيليين، أو بالإبادة الجغرافية حسب المخطط الذي ينفذه شارون في الضفة وغزة.

وعلى رغم أن الصهيونية لم تتخلى عن مبادئها الأساسية، إلا أنه حدثت تغيرات أو أقلمة في تطبيق هذه المبادئ في القرن الواحد والعشرين. في بينما كانت صهيونية بن غوريون تدعو إلى الاشتراكية والملكية الجماعية (حيث لا يوجد لهم ملكية فردية) والعمل الجماعي (حيث إن كل اليهود مهاجرون وصلوا على ظهر مركب)، أصبحت الصهيونية، بعد استقرارها على أرض فلسطينية، رأسمالية. وفي الواقع أن الأساس الرأسمالي للصهيونية كان دائماً هو القاعدة وليس الاستثناء. فالأغنياء اليهود هم الذين مولوا شراء الأراضي وبيناء الدولة أمثال روتشيلد وهاكوهين وغولومب ويتسحاق شوارتز وروزنباوم. وأولاد هؤلاء وبنائهم وأزواج بناتهم وأقاربهم هم الذين تبوأوا أعلى المناصب في السلم الصهيوني مثل آرثر روبين وإسحاق رابين ويفغال يادين وموشي ديان وناركيس ويادلين وشرتوك وعاذر وايزمان وأموس ابن بن غوريون وأموس مانور وشكين. ولم يكن من القراء غير دافيد بن غوريون وشمعون بيريس، لكن ابن بن غوريون وأخ شمعون بيريس، الفاسد بيرسكي، قد انضما إلى الركب.

ولذلك لم يكن مفاجأة وضع «ميثاق طبرية» في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الذي يدعو إلى توزيع الغنائم من الأراضي العربية، وما أدى إليه ذلك من الصراع حول من يفوز بهذه الأرض، تحت عنوان خخصصة أراضي الدولة وإعلان وفاة الكيبوتس،

ويدعوك ذلك إلى حل أهم مؤسسة للعمل الجماعي وهي الهستدروت، وتحويل المؤسسات الإسرائيلية من ظاهرها الاشتراكي إلى واقعها الرأسمالي.

٨ - المسار الثاني : إسرائيل في مصاف الدول الصناعية

تسعى إسرائيل سعياً حثيثاً لتتبؤ مكاناً رفيعاً بين دول العالم الصناعية. وهناك أسباب عديدة لذلك، منها الاستفادة من رأس المال اليهودي الموجود في إسرائيل وفي خارجها ، بما لذلك من فعالية في الأسواق الدولية. إذ يكاد يكون إنشاء شركة في إسرائيل ونيويورك بالسهولة والقابلية للاندماج نفسيهما ، بل إن هناك مزايا ضريبية إذا سجلت شركة يهودية في نيويورك ومارست عملها في إسرائيل.

ومنها أيضاً الرأسمال البشري الناتج من مستوى التعليم العالي في إسرائيل ، ومن استيعاب حوالي مليون روسي معظمهم من العلماء والمهندسين ، والمطلوب بيع إنتاجهم في صناعات التقنية العالية ، التي هي أهم عنصر في الصادرات الإسرائيلية.

ومنها أيضاً السعي للحصول على عائد اقتصادي كبير يساعد في تثبيت أقدام الإسرائيليين على أرض فلسطين ، ويمول مشاريع التطوير ، وكذلك مشاريع الرفاه الاجتماعي ، ومستوى الحياة الذي أصبح الآن هدف الإسرائيليين ، وخصوصاً المهاجرين الجدد. ومنها أيضاً زيادة الارتباط بالغرب ، واعتبار إسرائيل امتداداً له ، بل «وكيله» الحصري في الوطن العربي.

وفي دراسة من أهم الدراسات الحديثة ، بين باحثان إسرائيليان في كتاب^(٨) صدر عام ٢٠٠٢ ، الارتباط العضوي بين الاقتصاد الإسرائيلي والأمريكي ، وتبادلهما الأدوار في صناعة الأسلحة وإثارة الحروب والفتن ، والتلاعب بأسعار البترول وكمية إنتاجه ، بل اختراع أزمات بترولية في الوقت الذي يوجد فيه فائض من البترول ، وإيضاح العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد (وهذا شيء معروف) ، لكن بتنسيق وتدير مسبق ، مما أدى بالكتابين إلى تفسير أحداث عسكرية أو سياسية بوضوح أكثر.

ولعله من الخطير الاعتقاد بأن إسرائيل خلقت لإيواء اليهود المشردين وإعطائهم مكاناً آمناً للعيش. لقد خلقت فكرة إسرائيل في أوروبا ، متأثرة بالاتجاه القومي الاستعماري الاستيطاني السائد في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر حين أصبح لكل دولة أوروبية مستعمرات في آسيا وأفريقيا. ووجدت الرأسمالية اليهودية أن لها

(٨) انظر : Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel* (London; Sterling, VA: Pluto Press, 2002).

الحق في خلق دولة لتمارس سياساتها الاستيطانية بواسطتها، وتصبح دولة ثرية تحمي الرأسمال اليهودي، وتوطد أركانه في العالم مثل أي دولة أوروبية، بدل أن يكون الرأسمال اليهودي مستعملاً لتغذية الحروب الأوروبية ومدها بالأموال في أوروبا المستعمرات، ولو أن هذا عاد عليهم بالربح الوفير. وقد قال روتشيلد : «لم توجد حرب في أوروبا لم يمولها رأس المال اليهودي».

إن ثبات إسرائيل في المنطقة يعتمد على ساقين قوين :

اقتصاد قوي ممتد في الغرب، وجيشه قوي وراءه شعب (وليس العكس). وكما يبين الجدول رقم (٤)، ص ٣٢٠ من هذا الكتاب ، فإن الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل عام ١٩٩٠ (٥٣,٢ مليار دولار) يقارب الناتج القومي الإجمالي لكل دول الطوق : (مصر - سوريا - الأردن - لبنان - فلسطين) الذي يبلغ ٥٦ مليار دولار في ذلك العام. ويتوقع المخطط الإسرائيلي أن يصل هذا الناتج في إسرائيل عام ٢٠٢٠ إلى ٢٤٠ مليار دولار، أي بزيادة ٤,٥ ضعف. ويصل الناتج نفسه في مصر إلى ١٠٩ مليارات دولار، أي حوالي نصف ناتج إسرائيل ، ومجموع دول الطوق إلى ١٧١ مليار دولار.

لكن انعكاس هذه الأرقام على حصة الفرد من الناتج الإجمالي هو أكبر وقعاً. فب بينما تصبح حصة الفرد من هذا الناتج عام ٢٠٢٠ ، ٢٩,٦٣٠ دولاراً للفرد في إسرائيل (أو ٣٧,٠٠٠ دولار للفرد اليهودي)، يكون هذا الرقم للسنة نفسها في مصر ١,٣٦٢ دولاراً، أي بزيادة الضعف من عام ١٩٩٠ (٦٣٧ دولاراً). ولا تختلف حصة الفرد من الناتج الإجمالي في دول الطوق الأخرى عن هذا الرقم كثيراً، إذ تتراوح بين ٩٩٦ دولاراً إلى ١,٧٣٥ دولاراً. هذا كله بفرض عدم حدوث حروب صغيرة أو كبيرة، أو احتلال في أسعار البترول، أو تقلبات في السوق الدولية المالية. والأمثلة على هذا الاحتمال كثيرة. فعلى سبيل المثال ، عصفت انتفاضة الأقصى ، التي قام بها الشعب أعزل تحت الاحتلال ، باقتصاد إسرائيل عصفاً، لم تشهد مثله إسرائيل منذ الشماننيات. كما أن تقلبات السوق المالية في أعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ أسقطت قيمة الأسهم ، خصوصاً في صناعات التقنية العالمية ، أكثر من ٥٠ بالمئة من قيمتها خلال تلك السنوات.

ويبقى الاقتصاد الإسرائيلي رهنًا استتاب السلام ، أي عند تحقيق العدالة وتطبيق القانون الدولي. وهذا يعود أساساً إلى ممارسات جيش إسرائيل العدوانية. وعلى رغم أن تجارة إسرائيل هي غالباً مع الغرب الذي يساند إسرائيل ، حتى بلغت صادراتها إلى الدول الصناعية ٧٤ بالمائة من المجموع عام ١٩٩٥ ، فقد تأثرت هذه التجارة سلباً أو إيجاباً ببعض ممارسات إسرائيل المناقضة للقانون الدولي. ففي السنوات الأولى بعد اتفاقية

أوسلو عام ١٩٩٣ ، وإسقاط نظام المقاطعة العربية ، زادت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل زيادة كبيرة ، كما زاد انسياب الواردات إلى إسرائيل . والعكس تماماً هو ما يحصل اليوم بسبب الانتفاضة . وعلى رغم أن ضررها على الفلسطينيين أكبر بكثير (لثلا السكان تحت خطر الفقر) إلا أن قدرتهم على الصمود أعلى من قوة إسرائيل . وحتى في أحسن سنوات أوسلو ، بقي الاقتصاد الفلسطيني رهينة للاقتصاد الإسرائيلي ومغذيًا له ، وسيظل هذا الحال إلى حين الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل .

ولا يمثل التبادل التجاري مع العرب قيمة اقتصادية كبرى لإسرائيل ، فالغرض منه سياسي وإعلامي فقط . وهذا التعاون مع العرب موجه نحو الغرب لكي يطمئن على استثماراته في إسرائيل ، وعدم تعرضها للخطر عند حلول «السلام» ، ولكي يزيد الروابط التجارية معها ، ويعتمدتها كمركز تجاري لعلاقاته في الوطن العربي .

أما المشاريع المشتركة مع العرب ، على قلة أهميتها ، فتتمثل في الصناعات الغذائية ، أي التعليب وتصنيع الفواكه والخضروات ، وفي صناعة الألبسة ، وذلك استفادة من العمالة العربية الرخيصة القاطنة في بلادها دون تهديد أمني لإسرائيل . وهذا أفضل من العمالة الخارجية القاطنة في إسرائيل التي تكلف أكثر وتختلف مشاكل أمنية واجتماعية . وتقوم إسرائيل بتصدير هذه المنتجات باسمها ، وتعود عليها وحدها أرباح القيمة المضافة .

ولكي تقوم إسرائيل مكانتها بين الدول الصناعية ، فإن الدراسة تتناول عدة مؤشرات تقارب بها هذه المكانة بين ٢٤ درجة . منها عدد السكان الحضرية بالنسبة إلى مجموع السكان (وهو مرتفع) ، ومعدل زيادتهم السنوية (وهو مستقر) ، وزيادة حصة الفرد من الناتج القومي سنويًا (وهي منخفضة ، ليس بسبب قلة الإنتاج ، ولكن بسبب زيادة السكان نتيجة الهجرة والإنفاق على البنية التحتية) ، ومعدل العاملين في قطاع الخدمات (وهو مرتفع) ، وحصة الخدمات من الناتج القومي (وهو مرتفع) ، ومعدل العاملين في الزراعة (وهو منخفض) ، ومستوى تملك السيارات واستهلاك الطاقة للفرد (وهو منخفض أيضًا بسبب الهجرة) ، وعدد أجهزة التليفونات والتلفزيونات للفرد (وهو متوسط) ، ونوعية رأس المال البشري ، أي درجة التعليم (وهي مرتفعة) ، ومستوى البيئة (وهي منخفضة جداً بسبب التلوث العالي وازدحام السكان) .

وعلى هذا الأساس ، تصنف إسرائيل في الدرجة السادسة إلى الثامنة من أصل ٢٤ . وتجد في مكوناتها الأصلية ، خصوصاً رأس المال البشري والصناعات التقنية والعسكرية وارتفاع مستوى الخدمات ، فرصة كبيرة للصعود إلى مستوى الدول الست الأولى في العالم .

وشملت الدراسات خصائص التطوير في الدول الصناعية وقسمتها حسب التجارب السابقة إلى أربع :

- (١) مسار الدول الجديدة في هامش الدول المتطرفة، كالدول الآسيوية.
- (٢) المسار الأوروبي الغربي.
- (٣) المسار الأمريكي الشمالي.
- (٤) المسار الياباني.

ووجدت الدراسات أن أقرب المسارات إلى إسرائيل هو مسار أوروبا الغربية، ولكن إسرائيل متأخرة عنه بعقد من السنين، وهي تحاول القفز على هذه الفجوة بالتلغلب على العوامل السلبية وتطوير العناصر الإيجابية. من العناصر الإيجابية، تقدم إسرائيل في التعليم والصحة والتمدن الحضري والخدمات، وهذا ما يجب الاستمرار فيه وتطويره أكثر. إسرائيل تمثل الدول المتقدمة في انخفاض وزن الصناعة في قطاعات العمل وزيادة الخدمات والعلوم والاتصالات والبنية التحتية.

ومن المشاكل المطلوب معالجتها : استيعاب الطاقة العاملة في الإنتاج الاقتصادي بشكل أفضل ، وهذه أقل من أوروبا بسبب استقرار عدد السكان في أوروبا ، مع تقلبهم ، بالزيادة غالباً ، في إسرائيل . ولذلك ، فإنه على الرغم من أن نمو الاقتصاد عال جداً ، إلا أنه لم يترجم بعد إلى واقع في الناتج المحلي للفرد بسبب استيعاب المهاجرين .

ومن المشاكل أيضاً أن استهلاك الطاقة للفرد منخفض جداً في إسرائيل ، كما أن الاكتظاظ السكاني يحتاج بشكل مستمر إلى تحسين خدمات البنية التحتية والتغلب على التلوث الذي أصبح مشكلة حقيقة . وعلى العموم ، فالمطلوب هو سياسة حكيمة دون ثمن اقتصادي وبائي باهظ ، وعدم تقليد النموذج الأمريكي من حيث الإسراف .

أما الأغراض العدوانية لإسرائيل ، أي ميزانية الجيش ، فستبقى مستهلكة لـ ١٥ بالمئة من الناتج المحلي خلال السنوات العشر السابقة للدراسة ، وهو رقم مرتفع جداً . وفي منتصف التسعينيات ، أخذًا في الاعتبار احتمال استباب السلام ، انخفض هذا الرقم إلى ٧,٢ بالمئة ، ولكنه الآن زاد مرة أخرى ، بسبب الانتفاضة التي استنزفت الجهد العسكري . وهناك شك كبير في إمكانية إسرائيل الخروبة على مواجهة جبهات الأردن ومصر ولبنان مع الانتفاضة في الوقت نفسه بالسهولة الحالية نفسها .

الطاقة البشرية المدرية هي المحرك الرئيسي لأي اقتصاد ، وقد نجحت إسرائيل

إلى حد كبير باستيعاب المهاجرين وتوظيف الطاقة العاملة، فقد بلغت القوة العاملة حوالي ٢,١٠٠,٠٠٠ شخص من أصل عدد سكان يبلغ ٥,٥٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٤ أي ٣٩ بالمائة، فيما تبلغ هذه النسبة في مصر ٣١ بالمائة ولبنان ٣٠ بالمائة وسوريا ٢٨ بالمائة والأردن ٢٣ بالمائة، بينما هي في فلسطين المحتلة ١٨ بالمائة فقط. أما نسبة البطالة في إسرائيل فهي ٧,٨ بالمائة، بينما هي في الدول العربية المجاورة حوالي ٢٠ بالمائة. أما في فلسطين المحتلة فهي أكثر من النصف.

ومن مؤشرات تقدم الدول صناعياً زيادة نسبة العاملين في الخدمات وقلتها في الزراعة (بسبب الميكنة). وفي قطاعات العمل الأساسية تتوزع العمالة كالتالي في إسرائيل لعام ١٩٩٩ : خدمات ٧٤ بالمائة، صناعة ٢٢ بالمائة، زراعة ٤ بالمائة، والنسب العربية المقاربة هي في لبنان : خدمات ٥٩ بالمائة، صناعة ٢٧ بالمائة، زراعة ١٤ بالمائة. وأبعدها عن إسرائيل هي مصر : خدمات ٣٧ بالمائة، صناعة ٢١ بالمائة، زراعة ٤٢ بالمائة.

أما قطاعات الإنتاج الأساسية، فهي في إسرائيل كالتالي : خدمات ٦٧,٢ بالمائة، صناعة ٢١,٥ بالمائة، زراعة ٢,٤ بالمائة، بناء ٨,٩ بالمائة (بسبب بناء مساكن للمهاجرين). وللمقارنة، نأخذ لبنان أولاً. فقطاع الخدمات يعطي ٥٧,٩ بالمائة، والصناعة ١٨ بالمائة، والزراعة ١٠ بالمائة، والبناء ١٤,١ بالمائة. أما مصر، فالنسب فيها كالتالي : خدمات ٥٠,٥ بالمائة، صناعة ٢٨,٥ بالمائة، زراعة ١٦,٦ بالمائة، بناء ٤,٤ بالمائة.

ولكي تصل إسرائيل إلى الناتج القومي المطلوب، وبغرض تحقيق التقدم المطلوب في كل المجالات، وسد الفجوات القائمة وحل المشاكل التي تعترضها اليوم، فإنها تحتاج إلى حوالي ٣,٢٠٠,٠٠٠ عامل عام ٢٠٢٠ (أي ٤٠ بالمائة من مجموع السكان). لكن هذا العدد مختلف قليلاً حسب الأهداف المرجوة. فهناك أربعة احتمالات :

- ١ - ٣,١٢٣,٠٠٠ عامل وهذا يحتاج إلى بقاء الوضع الحالي كما هو.
- ٢ - ٣,٢٠٧,٠٠٠ عامل وهذا يحتاج إلى التركيز على الصناعة.
- ٣ - ٣,٢٠٧,٠٠٠ عامل وهذا يحتاج إلى العدد نفسه للتركيز على الخدمات. ولكن بتحويل ٢٠٠,٠٠٠ عامل من قطاع الصناعة إلى قطاعات الخدمات.
- ٤ - ٢,٨٨٢,٠٠٠ عامل وهذا يحتاج إلى التركيز على رفاهية المجتمع.

وهذا النقص في العدد يأتي بسحب الفرق في العمالة من قطاعات الصناعة والخدمات المالية والأشغال مع زيادة طفيفة في قطاع الخدمات الجماهيرية. لكن كل هذه الاحتمالات تتوقف على عنصر واحد، هو استتباط السلام، وهذا يحتم تغيير سياسة إسرائيل الحالية، وضرورة انصياعها للقانون الدولي.

٩ - المسار الثالث : إسرائيل ويهود العالم

قال بن غوريون : لا فائدة من وجود إسرائيل دون هجرة يهودية إليها ، ولا فائدة من مكاسب الحرب في احتلال الأراضي دون الهجرة والاستيطان . لقد كان هذا وما يزال مبدأ صهيونياً راسخاً.

لقد آمن بن غوريون إيماناً قاطعاً ، وطبق هذا الإيمان على سياساته كلها التي نفذها . إن تدمير المجتمع الفلسطيني هو شرط أساس لقيام دولة إسرائيل على أشلاء أهل البلاد . ولو لا أنه طبق سياسة التنظيف العرقي ضد الفلسطينيين الذين طردوا من ٥٣٠ مدينة وقرية عام ١٩٤٨ ، لما تمكن من استخدام المهاجرين الجدد ، الذي جاؤوا من البلدان العربية ، وسكنوا في البيوت الفلسطينية الفارغة ، وعلى الأرض السلوبة . إذ لم يكن في الإمكان استيعاب كل المهاجرين دون طرد العرب ، على الأقل في السنوات العشر الأولى من قيام الدولة . (انظر الرسم البياني رقم (١) ، ص ٣٥٧ من هذا الكتاب) .

والرسم البياني رقم (١) يبين ذلك بوضوح . فهو يبين عدد اللاجئين الذين طردوا عام ١٩٤٨ وزيادتهم الطبيعية خلال السنوات العشر التالية . وفي الفترة نفسها ، يبين عدد المهاجرين اليهود الذين تم استيعابهم والتطابق بين هذين الرقمين ، رقم المطرودين ورقم القادمين ، لا يحتاج إلى بيان . وبالطبع ، كان بإمكان بن غوريون بناء مساكن جديدة للمهاجرين فيما بعد الخمسينيات ، ولكن لم يكن بالإمكان استيعاب هؤلاء المهاجرين ، ولا هم رغبوا في الحصول أصلاً ، لو بقي أهل البلاد في ديارهم .

لذلك شغل هذا الموضوع المخططيين كثيراً ، كما يبدو في المجلد السادس ، الذي هو أضخمها . هم يتحدثون عن اليهود كشعب واحد متجانس ، على رغم اختلاف الأعراق واللغات والتقاليد والجغرافيا والتاريخ . والسؤال المطلوب الإجابة عنه في هذا المسار : ما هي علاقة يهود العالم بإسرائيل ؟ من يتبع الآخر ؟ ومن له حقوق أكثر على الآخر ؟ ما هي طبيعة الحاليات اليهودية وصفاتها الإيجابية والسلبية ؟ .

لقد اعتمدت الدراسات الإحصائية ، على الأخص ، على أعمال الباحث المعروف سرجيو ديلا بيرجولا ، في «معهد تحطيط السياسات للشعب اليهودي» التابع للوكلالة اليهودية ، ورئيسه الحالي (يا للمفارقة) «ال وسيط الأمريكي للسلام» دنيس روس (!) .

يذكر المخطط الإسرائيلي أن عدد اليهود في العالم عام ٢٠٢٠ سيكون ما بين ١٢,٨٥٤,٠٠٠ إلى ١٣,٨٥٤,٠٠٠ نسمة ، بينما سيكون في إسرائيل منهم ما بين ٥,٦٣٤,٠٠٠ إلى ٦,٨٦٣,٠٠٠ نسمة ، أي ما بين ٤٤ - ٥٠ بالمئة من يهود العالم ،

بفرض معدل هجرة متوسط (للمقارنة انظر الجدول رقم (٣)، ص ٣١٩ من هذا الكتاب). ولكن عدد اليهود في تناقض مستمر، بمعدل ٥٠,٥ بالمائة سنوياً، وذلك بسبب قلة المواليد، والزواج المختلط مع الأغيار، والاندماج في المجتمعات الغربية التي يحظى فيها اليهود بنفوذ كبير.

ويتجمع اليهود في البلاد التي يعم فيها الرخاء والثراء، ولذلك فإن ٩٨ بالمائة من اليهود يعيشون في دول متقدمة، إذ يعيش حوالي ٧ ملايين يهودي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وجنوب أفريقيا، وأقل من نصف مليون في أمريكا الجنوبية، وأقل من ٢٠٠,٠٠٠ في الأقطار الإسلامية.

ونسبة صغار اليهود في إسرائيل عالية، إذ تبلغ نسبة من هم في سن صفر إلى ١٤ سنة، من ٢٣ - ٢٥ بالمائة من السكان، بينما تبلغ بين يهود العالم من ٩ - ١٤ بالمائة، ونسبة كبار السن بالعكس. وهذا يناسب إسرائيل لأن العناية بالكبار مكلفة دون عائد اقتصادي أو عسكري.

تلخص سياسة إسرائيل نحو يهود العالم في العناصر التالية :

أولها: وهذه سياسة اختطها بن غوريون، السخرية من يهود الشتات الذين لا يهاجرون إلى إسرائيل ويدفعون الجبايات لإسرائيل، إرضاء لضمائركم. لقد تغير هذا الموضوع وأصبح أقل حدة الآن.

ثانيها: أن إسرائيل تشعر بأن لها الحق في التدخل في شؤون اليهود في الحاليات وتوجيه جهودهم ومصادرهم المالية والسياسية في بلادهم لخدمة إسرائيل. والمقابل هو تطوير قدرة إسرائيل على «التدخل السريع» لإنقاذهم إذا دعت الحاجة.

وفي شباط / فبراير ٢٠٠٣، تبجح البروفسور الإسرائيلي في الجامعة العبرية، مارتن فان كريفيلد، بأن لدى إسرائيل أقوى ثانٍ أو ثالث جيش في العالم، ولديها مئات من الرؤوس النووية، ومئات الأطنان من الأسلحة الجرثومية والكييمائية، وهو لا يستبعد أن تقتل إسرائيل الملايين من الأوروبيين، انتقاماً للحرقة (الهولوكوست). وهو تبجح ليس خياراً. إن قادة إسرائيل صرحوا في كل مناسبة بالتزامهم بعقيدة شمشون، أي عندما تحل الساعة، فليكن الدمار على رؤوسهم ورؤوس أعدائهم. وفي الشهر نفسه دعا عدد من قادة إسرائيل إلى تجهيز قوة تدخل سريع «لإنقاذهم» في النمسا، إذا تغيرت الحكومة، وفي بلجيكا لإنقاذه المقبول عليهم في جرائم الحرب، وفي فرنسا لسياستها «المضادة للسامية». وإذا استثنينا عامل الردع في نشر هذه التصريحات، فإنه لا يمكن تصور نجاح إسرائيل في مهاجمة باريس

أو لندن أو نيويورك، دون عقاب. وتعتقد إسرائيل أن غاراتها على مطار عنديسي في يوغندا لإنقاذ الرهائن، يمكن تكرارها في أوروبا. وتاريخ قادة إسرائيل الإجرامي لن يمنعهم من المحاولة.

وثالثها أن إسرائيل ترغب في المحافظة على الجالية اليهودية في بعض هذه البلاد، لأن ذلك أنسف لها. وتستعرض الدراسة أحوال اليهود، فتجد التالي : عن الجالية البريطانية، ترى الدراسة أنها تمثل إلى السلبية والتعددية الفردية والاندماج في المجتمع البريطاني بسبب التسامح والقبول في المجتمع، كما تمثل إلى البراغماتية، وهي بذلك جالية غير مفيدة على رغم أن قيام إسرائيل منذ وعده بلفور حتى عام ١٩٤٨ كان على يد هؤلاء. أما الجالية الأرجنتينية، فقد اختلفت أحوالها من رغبة في العيش في الأرجنتين إلى رغبة في مغادرتها. أما الجالية الروسية فهي كانت، ومن بقي لا يزال، من أهم الجاليات. وهي مادة الهجرات الأولى ومولد الصهيونية ومصنوع زعماء الصهيونية. لكن بعد سماح روسيا لليهود بالهجرة التي وصلت إلى أكثر من مليون روسي، بقيت جالية مهمة في روسيا، متنفذة في الشؤون المالية، والشؤون السياسية والأمنية. وأكثر من نصف أغنى الروس اليوم من اليهود، وهم على علاقات وثيقة بإسرائيل، وبعضهم يحمل الجنسية الروسية والإسرائيلية. ولذلك فإن بقاء هؤلاء في روسيا مهم جداً.

أما اليهود في الولايات المتحدة، فهم أهم جالية لإسرائيل على الإطلاق. بداية، فإن أكبر عدد لليهود في العالم هو في الولايات المتحدة يليها إسرائيل. كما أن سيطرة اليهود على الكونغرس والإعلام، وبالتالي على أي إدارة أمريكية تتولى الحكم، هي في قمتها التاريخية والجغرافية. لم يعرف اليهود في الغرب، على تاريخهم الطويل وتأثيرهم في مجرى الأحداث، قوة ونفوذاً وتسبيراً لمقدار البلاد أكثر مما هو اليوم في أمريكا. ولذلك، فإنه مطلوب من هذه الجالية البقاء وتوطيد أركانها.

ثم إن الولايات المتحدة مصدر لا ينضب للمال، فالمعونات المالية، التي وصلت قيمتها في أحد التقديرات إلى ١٣٩ مليار دولار منذ إنشاء الدولة، ليس لها مثيل في التاريخ. وهي معونات متعددة الأشكال، فمنها منح لا ترد، ومنها قروض لا تدفع، ومنها كفالات لا ترجع، ومنها تحويل أموال الضرائب إلى إسرائيل باعتبارها معفاة (أي كأنها دفعت إلى أمريكا)، ومنها المعونات العسكرية التقليدية والدولية أو الطارئة في حالة الحرب.

ثم إن البرامج العلمية للتعاون في مجال الأسلحة والصواريخ والطيران والإلكترونيات وأسلحة الدمار الشامل (الأسلحة البيولوجية والكييمائية والنووية)

هي مصدر هائل لإسرائيل من حيث المعلومات والأموال والمواد الصناعية. ولا تكاد الوفود العلمية الإسرائيلية تقطع كل أسبوع عن زيارة الولايات المتحدة. ولا يكاد جنرال إسرائيلي يترك الجيش، وينقصه التعليم العالي، إلا ويرحب به في الجامعات الأمريكية الراقية.

ثم إن سياسة فتح الأبواب لإسرائيل في أمريكا التي أدت إلى توقيعها عقوداً لمراقبة التلفونات والمطارات وغيرها من الأماكن الحساسة، فتحت مجالاً لا يمكن مضاهاته للتتجسس على المؤسسات والمعاهد والأفراد دون رقابة، كأنما لا يكفي ما تتلقاه إسرائيل من معلومات رسمية مباشرة. هذا كله، عدا اليهود الذين زرعوا في الدوائر الأمريكية إلى أن يصل بعضهم إلى سدة الحكم أو التأثير المباشر فيها.

ولذلك، فإنه لا توجد لإسرائيل رغبة في هجرة جماعية لليهود من أمريكا إلى إسرائيل ، باستثناء بعض المتطهرين والمعصبين الذين يقيمون الآن في مستوطنات في الضفة الغربية وغزة (٧٨ بالمئة منهم من أمريكا الشمالية). ويوجد عدد كبير من الشخصيات المهمة اليهودية التي تحمل الجنسية الأمريكية والإسرائيلية ويتنقلون بين البلدين بكمال الحقوق في كليهما.

أما في فرنسا، فإن الدراسة توصي ببقاء جالية يهودية قوية فيها لأسباب سياسية وتاريخية ، مع أن شارون احتط سياسة معادية لفرنسا ، وحرض اليهود هناك على المغادرة بتهويل الشعور المعادي للسامية هناك (انظر الجدول رقم (٥)، ص ٣٢١ من هذا الكتاب).

الجدول رقم (٥) يبين تعداد اليهود في العالم لعام ١٩٩٣ ، وكذلك تقديرات شارون لعدد المهاجرين المحتمل وصولهم من كل قطر ، دون ذكر للفترة التي يمكن فيها حدوث هذه الهجرة. ومن هذا يتضح أن الحد الأدنى الذي يتوقعه شارون هي ثلاثة أربعمليون مهاجر آخر ، وأقصى حد هو مليون وثلاثة أرباع. وفي كلا الحالين، فإن الهجرة لها سقف محدود ، تجف بعدها مصادر الهجرة. وفي الوقت نفسه، فإن الزيادة الطبيعية للعرب ، سواء كانوا في فلسطين عام ١٩٤٨ (إسرائيل) أو فلسطين الانتدابية ، سيكتاثرون بشكل طبيعي مستمر. ولذلك فإن حلم الصهيونية في البقاء كأغلبية هو حلم فقط ، ولن يكتب له النجاح على الأمد الطويل. وعندما يصر الإسرائييليون على المحافظة على «الطابع اليهودي» لإسرائيل ، كأنما هذا أمر شرعاً وأخلاقي ، فإنهم بذلك يخدعون العرب لكي يوافقوا على «احتيافهم» في الأغلبية ، كما اعترف لهم بذلك قائد فلسطيني معروف. وهذا معناه ، لو صر ، إعطاء ترخيص عربي لإسرائيل أن تقتل العرب أو ترحلهم إذا حدث تهديد لهذه الأغلبية الهشة. ولو

حاولت إسرائيل قتلهم أو ترحيلهم، فإن العواقب غير مضمونة على الإطلاق. إن نكبة ١٩٤٨ لن تتكرر، أو على الأقل ليس بالثمن الزهيد السابق نفسه.

ولكي تحقق إسرائيل الأغليمة المنشودة، ما عليها إلا أن تخلص حدود الأرض التي احتلتها تدريجياً حتى تحافظ على هذه الأغليمة. وقد تنتهي في النهاية إلى حدود تل أبيب الكبير. لكن الحل الأمثل هو في أن تسقط إسرائيل عنصريتها، وتعيش بين الأمم، مثل أي شعب محب للسلام، بل مثل غالبية اليهود الذين يعيشون في العالم، ويدعون، هناك فقط، إلى الليبرالية والحرية والمساواة.

يبقى عنصر رابع في سياسة إسرائيل نحو يهود العالم. وهو رغبة إسرائيل في أن تكون مركز الذاكرة اليهودية والثقافة والملجأ المضمن لليهود في العالم. وبالنسبة إلى يهود العالم، فالمطلوب منهم حسب المخطط تعزيز جهودهم لضمان تفوق إسرائيل على جيرانها في الاقتصاد والصناعة والأمن والمجتمع. ومن الصعب أن تتصور أي إسرائيل هذه هي التي ستكون مركز الذاكرة اليهودية؟ هل هي إسرائيل «الخطيئة الأولى»؟ هل هي إسرائيل التنظيف العرقي؟ هل هي إسرائيل العدوانية التي سقطت على يديها ملايين الأبرياء من قتل وجرح ومشرين؟ هل هي إسرائيل التي جعلت كل نجاح لها كارثة للعرب؟ وكل نجاح للعرب يعد كارثة لها؟ هل هي إسرائيل التي جعلت من تطور العرب ورخائهم واستقلالهم وحربيتهم في بلادهم أهم هدف يجب تحطيمه؟ وأي إسرائيل هذه التي لم تقدم للإنسانية سوى الدمار والحروب والفوائير المطلوب دفعها باستنفار الغرب وابتزازه مالياً وسياسياً؟

وعلى عكس يهود أوروبا، الذين أبدعوا في أوطنهم كمواطين فيها، لا كيهود، وكانوا جزءاً من تاريخها الطويل، أمثال اينشتاين وفرويد ويهودي منوحين وغيرهم كثيرون، لا نجد من أدى خدمة للإنسانية من اليهود الذين شاؤوا في إسرائيل على مبادئ الصهيونية. فأبطالها الذين تقدسهم مثل بن غوريون وديان وبيغن وشارون ليس لهم سجل مشرف في تاريخ الإنسانية، والأحياء منهم مرشحون للاتهام أمام محكمة الجنائيات الدولية. صحيح أن عمر إسرائيل قصير، ولكي يكون المبدع من أجل الإنسانية إنتاجاً إسرائيلياً محضاً، وليس مستورداً على ظهر باخرة أو طائرة، فهذا يحتاج إلى ٢٠٠ سنة على الأقل. ولكن لا تلوح في الأفق بادرة تنمّ عن أن إسرائيل المستقبل ستنتج هذا النوع من الناس.

ولعل الدراسة في المخطط قد أدركت شيئاً من هذا التناقض، فهي تدعو إلى أن تكون سياسة إسرائيل نحو يهود العالم قائمة على «احترام مبادئ العدل العالمي»، الذي نرجو ألا يكون المقصود به يهود العالم فقط، بل يجب أن يمتد إلى شعوب العالم كلها،

وأولها الشعب الضحية، الفلسطينيون، الذين بنيت إسرائيل على أسلائهم. كما تقدم الدراسة مشاكل أخرى بواقعية جيدة. وهي ثلاثة حالات :

(١) مشكلة وجود يهود في إسرائيل من ١٠٢ دولة يتكلمون ٨٢ لغة، فالاختلافات العرقية واللغوية والاجتماعية هائلة. وما يجمعهم الآن هو محاربة العرب والعداء والكراهية لهم، والجيش هو بوتقة هذا الصهر وفيه يتعلم النشء هذه الكراهية.

(٢) مشاكل اليهود في إسرائيل مع اليهود في العالم. والمشاكل من هذا النوع هي في الواقع من مشاكل الدولة في إسرائيل نفسها - كيف تعامل مع هؤلاء وكيف تستفيد منهم؟ فليس هناك مشكلة للمهاجر الروسي مع روسيا ولا للبريطاني مع بريطانيا، فهو ابن تلك البلاد، وإذا أنزل مطارها وحمل جوازها لا يستطيع أحد أن يميزه من الآخرين. لكن الحياة الرغدة لليهود في الغرب وما تجلبه لإسرائيل من منافع تحمل في طياتها مخاطر كثيرة. ترى الدراسة أن هناك خطراً من أن يفقد اليهود في مجتمع متسامح تمسكهم بالعقيدة اليهودية والعقيدة الصهيونية. بالنسبة إلى العقيدة اليهودية، تدعى الدراسة اليهود إلى الابتعاد عن الزواج المختلط والتمسك بالعادات اليهودية في البيت والمدرسة والكنيسة. أما العقيدة الصهيونية فيجب تربية النشء عليها منذ الصغر. ولذلك وضع برنامج «حق مسقط الرأس»، بموجبه يأتون بشباب يافعين ولدوا في بلاد مختلفة ليزوروا مسقط الرأس المتخيل (Virtual) ويتعرفون على فلسطين ويتلقون دروساً عن إسرائيل والصهيونية في رحلة ممتعة مجانية. لكن الحقيقة أبلغ بياناً، إذ تقول الأخبار إن عشرين يافعاً من روسيا أسكنوا في كيبوتس قرب حدود غزة، وأطلق عليهم «صاروخ»، هو عبارة عن أنبوبة محسنة بمتفجرات البدائية، سقطت على مسافة كبيرة من الكيبوتس ولم يصب أحد بأذى. إلا أنه لم يأت الصباح حتى اختفى من الكيبوتز كل المطالبين الروس بحق مسقط الرأس .

(٣) مشكلة اليهود في إسرائيل من جهة، وأهل البلاد الفلسطينيين من جهة أخرى. وهذه هي بحق المشكلة الحقيقة. إذ كيف يعقل أن يكون المهاجر الذي وصل إلى شواطئ فلسطين مبلول الشباب في ظلام الليل بعد نزوله من على ظهر مركب للمهربين، أن يصبح سيد البلاد، وله كل الحقوق والسيطرة على الأرض وما فيها وما عليها، بينما لا يبقى لصاحب الأرض وأهل البلد إلا بقايا حقوق ومزايا وذكريات مجازر ومحو للتاريخ والذاكرة؟ هذا هو السؤال الحقيقي.

في نهاية المطاف، يمكن القول إن مستقبل إسرائيل في البلدان العربية وأمام العالم يتوقف أساساً على الإجابة عن هذا السؤال، أي مدى التزام إسرائيل بمبادئه

العدالة والقانون الدولي في ما يتعلق بالحقوق الفلسطينية. والشيء الأكيد أن ممارسات إسرائيل خلال نصف قرن مضى لن تؤمن لإسرائيل والإسرائيليين أي مستقبل مضيء. والطريق الوحيد للوصول إلى طاقة الضوء في نهاية النفق الطويل المظلم الذي تسير فيه إسرائيل حتى الآن هو إعادة الحقوق إلى أهلها.

١٠ - خلاصة

لقد سبق القول إن كل الأقطار المتقدمة ذات المؤسسات تلجأ إلى وضع خطط لمستقبلها. وليس في هذا جديد، ولا هو خارق للعادة. لكن المسؤولية تقع على عاتق الأقطار التي لا تقوم بواجبها نحو شعوبها، وتترك مقاديرها لمهب الريح أو تقع تحت رحمة خصومها، الذين استعدوا لنهب مقدراتها وانتهاك سيادتها. ولا فائدة من جلد الذات، أو الشعور بالإحباط عند الاطلاع على خططات الخصم. فالعجز ليس سياسة. والعجز ليس خطة يعتمد عليها. العجز هو تخلي عن المسؤولية والهروب منها، وهو خيانة للأمانة التي وضعها الشعب في قيادته.

العجز يؤدي بالقادة إلى خفض سقف أهدافهم الوطنية إلى مستوى عجزهم، لكي يكونوا قادرين على تحصيلها. بينما الواجب أن يرتفعوا هم بأدائهم إلى مستوى الأهداف الوطنية المطلوب تحقيقها. فإن لم يتمكنوا من ذلك، عليهم إخلاء مكانهم وتسليم المسئولية لغيرهم من يستطيعون. وهذا بالطبع يستدعي تطبيق مبادئ الديمقراطية، وقيام دولة المؤسسات، لأن المؤسسات لا تموت، بينما يموت القادة، ولأن المؤسسات تخطيء في حدود ضيق، لأنها تمثل إجماع الرأي العام في الغالب، ولكن القادة قد يخطئون خطأ فاحشاً يدفع ثمنه الملايين، وقد يكون القائد ملهمًا عقرياً يستطيع بثاقب بصيرته وحسن تدبيره الوصول بشعبه إلى شاطئ الرغد والأمان. ولكن هذه الأحوال طفرات تاريخية لو حدثت، ولا تصلح أساساً للتخطيط.

لا مفر إذاً من اللجوء إلى الديمقراطية وتبعة الشعب في مؤسسات تستخلص أحسن الرأي في تقرير مصيره. وغياب هذه الحال هو الذي أدى بإسرائيل، وعدد سكانها 5 ملايين يهودي بجانب مليون عربي لأن تتبع اقتصاداً قيمته أعلى من كل دول الطوق، وعدد سكانها أكثر من ١٥ ضعفاً.

لقد صدر في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٢ تقرير الأمم المتحدة بعنوان تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي لعام ٢٠٠٢. لقد أحدث صدور التقرير ضجة ليست مبررة، ذلك أن الخصوم أخذوا هذا التقرير على أنه دلالة على فشل العرب في تحقيق

الإنجازات وتخلفهم في ميادين كثيرة. ورد عليه بعض المختصين العرب، بأن كل المعلومات الواردة قديمة، لأن القدم يبرر المعلومة، أو أن المعلومات غير كاملة أو مجافية للواقع، أو منكرة للإنجازات. ويرصد التقرير حال العرب، وعددهم عام ١٩٩٥ حوالي ٢٨٥ مليوناً، في ميادين عدة. فيجد بعضهم يتمتع بحال من الرخاء، ولكنه ليس متطوراً حضارياً، وبعضهم الآخر فقيراً ومتخلفاً. ويجد أن متوسط العمر ٦٥ سنة، وهو قفزة كبيرة، مثلاً ونصف المثل، من متوسط العمر قبل ٥٠ سنة. ويجد أن المرأة قطعت شوطاً كبيراً في التعليم، على رغم أنه ليس كافياً حتى الآن، فنسبة الأمية بين الرجال ٢٧ بالمئة، وبين النساء ٥١ بالمئة. ويجد أن القوة العاملة في زيادة متسارعة بسبب الزيادة الطبيعية العالية، فقد وصلت عام ١٩٩٧ إلى ٩٤ مليون شخص، أي ٣٣ بالمئة من عدد السكان، وهي نسبة لا يأس بها، ولكن يمكن أن تزيد إلى ٤٠ بالمئة كما هو الحال في إسرائيل، وهي مجتمع مستورد من الغرب. أما البطالة وهي المقياس الأهم للإنتاج، فتتراوح بين ٢٩,٩ بالمئة في الجزائر، و٢,٦ بالمئة في الإمارات، وفي الوسط : السعودية ١٥ بالمئة، والأردن ١٤,٤ بالمئة. أما في فلسطين المحتلة، فالبطالة تشمل أكثر من ثلثي السكان بسبب إجرام الاحتلال الإسرائيلي وتدمیره بنية المجتمع الاقتصادية.

ولا يسجل الوطن العربي تقدماً كبيراً في الأبحاث والتقنية ونسبة المتصلين بالشبكة الإلكترونية، بينما تسجل إسرائيل أعلى المستويات، نتيجة استيراد العلماء من روسيا وأوروبا وأمريكا.

وبينما يجد البعض في هذه الأرقام مذلة لليلأس، وأجدتها عكس ذلك تماماً، فهو، كما يقول التقرير في عنوانه الفرعي يدعو إلى : «خلق فرص جديدة للأجيال القادمة»، فإن الشباب هو حجر بناء المستقبل.

تأمل للحظة واحدة الملايين من الشباب في الوطن العربي، فهم يتمتعون بالذكاء والجدية والطموح. وهل هناك أمثلة أبلغ من الشباب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال الذي يمنعه من التعليم، ومع ذلك فنسبة النجاح من أعلى المستويات على رغم أنها هبطت أخيراً بسبب الاحتلال. هؤلاء الشباب أنفسهم بربوا في مجالات العلم، عندما أتيحت لهم الفرصة. لا تكاد تخلو جامعة أمريكية من أستاذ فلسطيني أو أكثر، ناهيك عن المؤسسات المتخصصة الأخرى. في كل مجال، خيب هؤلاء الشباب آمال أعدائهم. وعندما صدق عدوهم أنهم على وشك الركوع، جاؤوا باتفاقية الأقصى. وفي حمى الحرب ضد الشعب الفلسطيني والعراقي تحبد الشباب المتحمس راغباً في تقديم التضحيات.

لكن هذا لا يكفي. لا بد من تعبئة كل أفراد الشعب في الوطن العربي، بحيث يصبح عدد المجموع زيادة عن مجموع العدد. وهذا يستلزم إنشاء وتطوير المؤسسات التي تطور بدورها قدرات الشباب. وهذا بدوره يستدعي وجود جو من الحرية والديمقراطية التي تنمو فيه هذه المؤسسات وتترعرع.

ولكي تسود الديمقراطية، ليس من الضروري إحداث انقلاب في الأنظمة السياسية، فقد جربت هذه الطريقة للحصول على نتيجة سريعة للتطور والتقدم، ولكن لم تنجح دائماً. الطريقة الناجعة هي تعليم النشاء وتدريبهم لاستغلال طاقاتهم، وذلك بالتوجه نحو القاعدة العريضة لجماهيرهم. وهذا يتأنى أيضاً عن طريق إنشاء مشاريع تعليمية على نطاق واسع عن طريق القطاع الخاص، الذي يدرّب الشباب مسبقاً قبل تشغيلهم لدى مؤسسات القطاع الخاص نفسه.

وفي المدى البعيد، يجب أن تكون زيادة السكان الطبيعية مصدر قوة، وليس مصدر ضعف. بمعنى تدريب الشباب بحيث يكون إنتاج الواحد منهم أكثر من ضعفي احتياجات الشخص والذين يعولهم. وهنا، في تجربة الصين والهند، ولا تسل عن تايوان، دروس نافعة. والخلاصة أن التخطيط لمستقبل الأمة يجب أن يتوجه أساساً نحو تطوير طاقاتها الكاملة وغير المستغلة. ويجب النظر إلى الإيجابيات في مستقبل الأمة. فهناك ٢٨٥ مليون عربي عام ١٩٩٥ سيصل عددهم عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٤٥٠ مليون نسمة. ومساحة أرضهم بليون وثلث هكتار، المفتلحة منها ٥ بالمائة فقط. ولديهم أكبر مخزون في العالم من البترول والغاز. ولديهم كميات، ولكنها غير كافية، من المياه، يمكن إحسان استخدامها بتقليل الضائع منها وتوجيه الزراعة لتناسب كمية المياه.

هذا كلّه يشير بكل وضوح إلى أن سقف الفرص وإمكانية التقدم عالية جداً. وإن كل تقدم، مهما كان متواضعاً، سيكون له أثر متسارع، غير قابل للتراجع، في طبقات المجتمع. إن ارتفاع سقف الفرص يجب أن يكون حاملاً وحافزاً على التطور، وليس عاملًا مثبطاً لهم.

ولذلك، فإن هدف خطة التطوير العربية يجب أن يتوجه بها نحو الاستفادة من الفرص المتاحة، لا أن تكون رد فعل على المخطط الإسرائيلي، فهذا من أقل الأمور أهمية، إذا ما قيس بالإمكانيات الهائلة لدى الوطن العربي. ومن الخطأ، توجيه التنمية بحيث تناقض اتجاهات المخطط الإسرائيلي فحسب. فالمجال العربي للتنمية أوسع من ذلك بكثير. وسيكون من إحدى نتائجه الكثيرة المهمة إحباط أي مخطط معد للمستقبل العربي.

ولذلك يجب الاستمرار في إعداد المخطط العربي لهذا الغرض. ونأمل أن يحالف النجاح جهود إعداد المخطط على رغم ما نقلته مجلة الهلال (القاهرة) في عدد كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣ ، من أن الجهود لإعداد مخطط مصر في عام ٢٠٢٠ قد تعثرت. لكنها لا بد من أن تقوم من عشرتها قريباً.

لقد وجدت هذه الأمة العربية على أرضها لقرون عديدة، تجاوزت تاريخ كل الأمم في العالم، وساهمت في إنارة مشعل الحضارة في أكثر عصورها. وليس هناك عائق لا يمكن تجاوزه في الطريق إلى التقدم والرخاء، ليس فقط بسبب الماضي، فهذا انتهى وذهب، ولكن بسبب الطاقة الكامنة في شباب الوطن العربي. ولا بد من أن تثمر هذه الطاقة مستقبلاً زاهراً.

مقدمة الطبعة العربية

المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين «نحوّل الحلم إلى حقيقة» - إسرائيل تستقبل القرن الحادي والعشرين

إسرائل ٢٠٢٠ هو مخطط قطري رئيس شامل وجامع و بعيد المدى أنظاره مصوبة إلى تحديات القرن الحادي والعشرين. وبإعداد هذا المخطط تنضم إسرائيل إلى مجموعة من الدول المتقدمة (مثل هولندا، اليابان، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الدنمارك)، اختارت هذه الأداة الهائلة بهدف توجيه التنمية في بلادها من خلالأخذ مدى واسع ومعقد من الاعتبارات في الحسبان. وكان التخطيط القطري في إسرائيل واحدة من الخطوات الأولى للدولة. وكانت سلطات الانتداب البريطاني قد منعت المبادرة إلى التخطيط على المستوى القطري بهدف كبح ظاهر الاستقلال في أواسط سكان البلاد، ولانتهاج سياسة فرق تسد. وعلى هذه الخلفية جرى في عام ١٩٥٠ إعداد مخطط قطري رئيس لإسرائيل من قبل المهندس المعماري آرييه شارون، وذلك لغرض تعزيز سيطرة دولة إسرائيل على المجال الوطني من طريق توزيع السكان و«غزو الصحراء لإعمارها».

ومع اقتراب نهاية القرن العشرين، أصبحت سيطرة إسرائيل على البلاد راسخة، إلا أن الحاجة إلى مخطط رئيس قطري لم تتوقف، بل بالعكس، إذ إن دولة ضئيلة المساحة وكثيرة السكان كإسرائيل بحاجة إلى خطط يهدف الحفاظ على موارد الأرض والمياه، ولکبح الأفراد في استغلال المناطق المفتوحة، الذي قد يخلف وراءه أرضاً فرماً من الاسمنت والباطون. كما أن دولة صغيرة تتطلع إلى تعزيز مكانتها بين الدول الأكثر تقدماً في العالم، وإلى ضمان رفاه سكانها، بحاجة إلى حساب خطواتها بفطنة العمل التخططي منذ البداية؛ كذلك فإن الدولة التي تعبّر مسيرة تاريخية من المصاخب مع جيرانها بحاجة إلى إعادة فحص فرضيات التخطيط التي وجهتها حتى الآن مجدداً، والاستعداد لتغييرات بعيدة المدى في مستقبلها.

ما هي المبادئ المميزة لمخطط إسرائيل ٢٠٢٠

التخطيط البعيد المدى - هذا المخطط موجه لآفاق تتد على مدى خمسة وعشرين عاماً. ومع أن التخطيط البعيد المدى في ظروف الشرق الأوسط هو أمر صعب بشكل خاص، إلا أنه ضروري إزاء توجهات التنمية الحشية الجارية في داخل الدولة. والإسهام المميز لمخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» هو في زاوية النظر الشاملة - عامة ومتعددة المجالات، التي تذهب بعيداً في نظرها صوب العقود الأولى من سنوات الألفين. وبذلك، فإن هذا المخطط يكمل المخطط الهيكلي القطري لاستيعاب الهجرة، وهو المخطط الهيكلي القطري رقم ٣١ الذي يتركز على التخطيط القطري العام القصير المدى.

خلصة الأرض - مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» يشير للمرة الأولى وبصورة واضحة وقاطعة إلى مشكلة نفاذ الأرض في إسرائيل. هذا ومن المتوقع أن تشتد هذه المشكلة إزاء عاملين مميزين لإسرائيل: فمن جهة تتمتع إسرائيل بنمو حديث، وتطلع إلى مستوى التنمية الموجود في أكثر دول الغرب تقدماً؛ ومن جهة ثانية فإن معدلات زيادة السكان في إسرائيل أعلى بقدر ملحوظ من تلك المأثولة في هذه الدول. وكنتيجة لذلك، سوف يتزايد الطلب على هذا المورد المحدود، الأمر الذي يعني توقيع ازدياد حدة خصافة الأرض في إسرائيل. والمخطط يحمل هذه المشكلة من أوجهها كافة كما يقترح حلولاً ناجعة.

إن حفاظ التوازن بين المجالات المبنية وال المجالات المفتوحة - يتطلع هذا المخطط إلى تحسين جودة الحياة في الدولة من طريق إيجاد توازن بين عنصرين متنافسين من عناصر التخطيط: دفع النمو الاقتصادي إلى أمام من جهة، وفي المقابل الحفاظ على الموارد الطبيعية والباتورامية (العالم الطبيعية) للدولة والعناية بالمناطق المفتوحة من جهة ثانية. ويميز المخطط بين ثلاثة أصناف مجالية: المجالات المدنية والمجالات المفتوحة والمجالات الوسطية. وفي كل واحد من هذه المجالات اقترحت قسمة داخلية بين المناطق المبنية والمفتوحة، بحيث تتم المحافظة على هذا التوازن الحيوي من أجلنا، ومن أجل الأجيال المقبلة.

إن مخطط يتجه إلى موافقة وطنية واسعة - لقد أدى المفهوم الشامل لمخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» إلى الأخذ في عين الاعتبار لدى واسع من الاحتياجات الوطنية، وإلى التعبير عن قيم مختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ووفقاً لذلك، فقد اقتضى الأمر إشراك مائتين وخمسين من خبراء التخطيط، من كبار الأكاديميين والمحترفين في إسرائيل، الذين أثروا المخطط بمجموعة واسعة من الآراء

والموافق، ومكّنا من وضع مجال (حيز) من الإمكانيات التخطيطية لصورة الدولة في القرن الحادي والعشرين.

التخطيط وفقاً لسيناريو السلام - «إسرائيل ٢٠٢٠» هو المخطط الأول في إسرائيل الذي يتطرق إلى عملية السلام ويستعد لمواجهته تأثير هذه العملية في بيئة التخطيط.

صياغة سياسة لإحراز أهداف المخطط الرئيس - لقد قام طاقم مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠». بتوظيف الكثير من التفكير ليس فقط في المخطط نفسه، وإنما أيضاً في إيجاد وسائل لتحقيق غاياته نظرياً وعملياً. واستعان الطاقم في تطوير السياسة التنفيذية للمخطط الرئيس بالتعاون الذي نشأ بين عشر من وزارات الحكومة وبين الوكالة اليهودية ودائرة أراضي إسرائيل ومصلحة المياه، حيث شارك كل هذه الأطراف في أبحاث تمويل المخطط ورافق عملية إعداده.

وهكذا، فقبيل حلول الذكرى الخمسين لتأسيس الدولة سيقدم إلى الحكومة والجمهور في إسرائيل مخطط قطري رئيس هو الأول من نوعه لتنظيم المجال الوطني. ومع انتهاء هذه المهمة، أود أن أقدم الشكر للسيد آدام مازور رئيس طاقم التخطيط، لقيامه بقيادة عملية لم يسبق لها مثيل في حجمها وفي جودتها.

وكذلك أقدم الشكر إلى أعضاء نقابة المهندسين المدنيين والمعماريين، وإلى كلية الهندسة المعمارية وبناء المدن، وإلى مؤسسة التخطيرون للأبحاث والتطوير، الذين كانوا أول من هب إلى تدشين هذا المشروع ودعمه. كذلك نقدم الشكر إلى دوائر الحكومة كافة، والوكالة اليهودية، وإدارة أراضي إسرائيل، ومصلحة المياه، لمشاركةهم في هذه المهمة، ولتمكنهم من توسيع رقعة التخطيط والتعمق في المجالات الواقعة ضمن صلاحيتهم.

كما أود تقديم الشكر إلى زملائي كافة في لجنة التابعية الحكومية وفي إدارة المشروع، على ما أبدوه من استعداد لتوجيه طاقم التخطيط على امتداد سنوات عمله السنتين، وبسبب المساهمة التي قدموها من خلال خبرتهم الغنية والمعرفة الكبيرة الموجودة لديهم.

إن مشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» لم ينته ولكنه بدأ فقط! فمجلدات المخطط الثمانية عشر تنطوي في داخلها على أفكار مهمة ومعلومات هائلة. وما زال التحدى المتمثل بالتطبيق العملي لهذا المشروع أمامنا. وإنني أتوجه إلى حكومة إسرائيل التي تكررت بتمويل المشروع ومتابعته الفنية، لكي تنظر إلى هذا المشروع باعتباره ذخراً ثميناً

ووديعة كبيرة الأهمية توضع بين أيديها لتفعيله من أجل دفع عملية تطوير المجتمع والدولة إلى الأمام.

وختاماً، فإنني أشدّ على أيدي جميع من شارك في هذه المهمة التخطيطية المهمة، وأتوجه إليهم جميعاً بالشكر والباركة.

المهندس المعماري
يهوناتان غولاني
رئيس لجنة المتابعة

تمهيد

«ربما كان المستقبل وراء مدى رؤيتنا إلا أنه ليس خارج مدى سيطرتنا» - روبرت ف. كنيدي

إسرائيل ٢٠٢٠ : المخطط الرئيس الإسرائيلي في سنوات الألفين يقدم للمرة الأولى للجمهور الإسرائيلي ، وللزملاء المخططين ، ولحكومة إسرائيل ، مخططاً شاملًا بعيد المدى وقابلًا للتنفيذ في المجال الوطني. ويهدف هذا المخطط إلى اقتراح سبل لمواجهة مشاكل إسرائيل المجالية الفريدة ، جنباً إلى جنب مع دفع رفاهية الحياة في الدولة إلى الأمام ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذا ويعتبر مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ نتاج عملية التخطيط الأوسع التي نفذت في إسرائيل. فعلى امتداد نحو سنتين شارك في تحقيق هذا المخطط أكثر من مائتين وخمسين مهنياً ، من كبار رجال الأسرة المهنية والأكاديمية في البلاد ، ورافق عملهم مئتون عن عشر وزارات ، بالإضافة إلى مئتين عن الوكالة اليهودية ، ودائرة أراضي إسرائيل ، وسلطة المياه.

وتم إجمال الوثائق النهائية ، لمخطط إسرائيل ٢٠٢٠ في ثمانية عشر مجلداً. ويحمل هذا المجلد وثائق المخطط الرئيس جميعها. وبذلك ، فإنه يرمي إلى خدمة هدف مزدوج : فمن جهة يجمع هذا المجلد البرنامج الأوسع للمخطط الرئيسي ، ويعرض باختصار بنوده الرئيسية للتسهيل على القراء ، ومن جهة أخرى يفتح أمام القراء الباب للتعرف على مجلمل موضوعات المخطط ، لكي يتمكنوا من تصفحها أو / و التعمق فيها وفقاً لمجالات اهتمامهم.

ويصف الرسم البياني الوارد في نهاية هذا التمهيد كيف يتطرق كل واحد من فصول هذه الوثيقة الستة إلى مجلدات المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين ، وذلك وفق مجموعات تمثل مداميك منهاجية في طريقة إنتاجه.

الفصل الأول :

يعرض أنس مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ في تحليل المنطق الذي يقف من وراء إعداده، وفي وصف أساليب التخطيط. وتتبع الحاجة الملحة للدولة لمخطط شامل بعيد المدى من ثلاث معضلات فريدة: الكثافة السكانية المجالية العالية في إسرائيل، ومعدلات الزيادة السكانية التي تدل على أن هذه الكثافة آخذة بالازدياد، وأن التنمية الهائلة المتوقعة في العقدين المقبلين والتي تضع إسرائيل أمام خطر انهيار أنظمة البنية التحتية وإيقاع أضرار لا يمكن إصلاحها بالموارد الطبيعية. وفي هذه الظروف لن يكون بالإمكان مواصلة العمل وفقاً لإطار «الأعمال كالمعتاد»، حيث إن هناك حاجة إلى توجيه التنمية في الدولة من طريق مخطط وطني شامل وبعيد المدى، يستند إلى منهجيات متنوعة ومتكاملة. وبهذه الطريقة فقط يمكن ضمان رفاهية حياة سكان الدولة والأداءات الناجعة للمرافق الاقتصادية.

الفصل الثاني :

يرسم بيئه التخطيط المستقبلية بواسطة ثلاثة سيناريوهات رئيسة: «إسرائيل في مسار الدول المتطرفة»، «إسرائيل والشعب اليهودي»، و«إسرائيل في محيط يسوده السلام». وهذه السيناريوهات تمثل من جهة، توقعاتاً معقولاً بالنسبة إلى القوى الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والجيو-سياسية التي من شأنها المؤكد أنها سوف تؤثر في التخطيط المستقبلي «من الداخل» و«من الخارج»، وتجسد في الوقت عينه الصورة المطلوبة لإسرائيل وفقاً لفهم طاقم التخطيط الرفيع المستوى، والذي اشتقت منه الغايات المنشودة للمخطط الرئيس: دفع إسرائيل إلى أمام كدولة متطرفة، تشكل مركز جذب للشعب اليهودي كله، وتحسن تحقيق الطاقات الكامنة في السلام بفعل التخطيط الوطني.

الفصل الثالث :

يعرض البديل الرئيسة التي نشأت في إطار المخطط، كما يعرض عملية تقييمها، التي جرى في أعقابها تحديد المخطط الموحد والمنسق المختار. والبديل الأول هو بديل «الأعمال كالمعتاد» الذي يفترض استمرار الاتجاهات القائمة اليوم في المرافق الاقتصادية والمجتمع؛ أما البديل الأربعى الأخرى فهي بديل معيارية، يحمل كل منها على حدة غايات منشودة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ولم تكن الغاية من أي من هذه البديل المعيارية أن يكون قائماً بحد ذاته أو لأن يختار كأساس وحيد للمخطط الرئيس. وتشكل البديل عرضاً للإمكانات التي يستند إليها المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، من خلال استفادة أفضل خصائصها. وفي المقابل، فإن البديل

الرئيسة تخلق شبه «شبكة أمن» للمخطط المختار باعتبارها مخزوناً غنياً من الأفكار التخطيطية، التي يمكن أن نعود ونستمد منه في المستقبل أيضاً، لتحديث المخطط الرئيس المختار عند الضرورة.

الفصل الرابع :

يعرض هذا الفصل «صورة المستقبل»: المخطط الخاص بتنظيم المجال الوطني. وتعتبر «صورة المستقبل» ثمرة عملية توليف شامل وعمليات تخطيط متنوعة: فمن جهة تقدم حلاً عقلانياً لمعضلات التخطيط التي تتفرد بها إسرائيل في الحاضر وفي المستقبل؛ ومن جهة أخرى يقدم هذا المخطط رداً خالقاً عن السؤال المتعلق بكيفية تكريس هذه المعضلات من أجل دفع الأهداف والغايات المنشودة المركزية للمجتمع الإسرائيلي إلى أمام؟ وتعتبر «صورة المستقبل» قلب المخطط الرئيس كله: فهي تستمد مقوماتها من داخل الغايات المنشودة للتخطيط والبدائل الرئيسة المختلفة، وفي الوقت عينه تبثق عنها سلسلة وثائق سياسية الغاية منها شق سبل تحقيقها.

الفصلان الخامس والسادس :

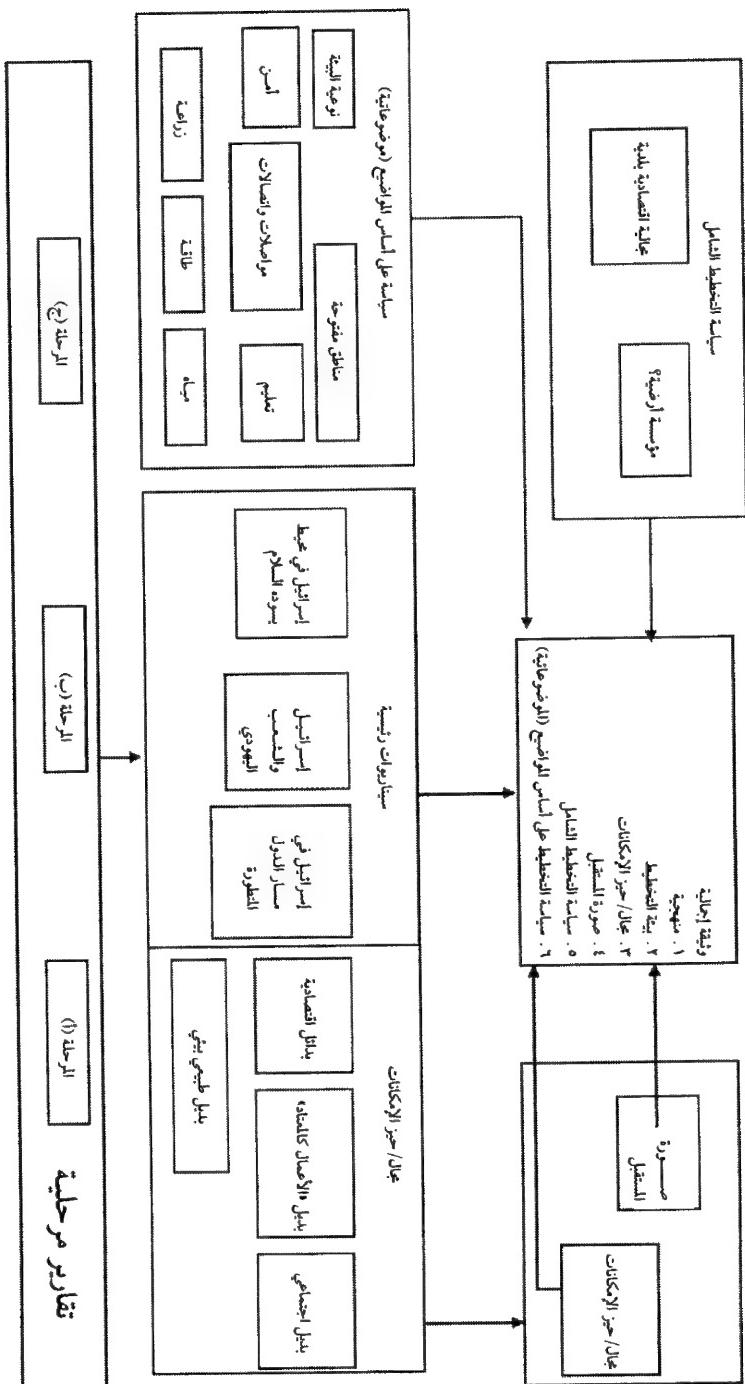
يعرضان سياسة التخطيط الشامل، وسياسة التخطيط على أساس الموضع في القطاعات المختارة. وهذه تتناول بالتفصيل سلسلة عمليات «الأمر» و«النهي» التي تفسح في المجال للجهاز التنظيمي القائم بالتدخل في اتجاهات التطوير القائمة، وتوجيهها لغرض تحقيق «صورة المستقبل» المطلوبة.

كما قلنا، فهذه الوثيقة هي خلاصة وإجمال للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، المكون من ثمانية عشر مجلداً ترتبط في ما بينها وتشكل وحدة كاملة. ولذا فإني أود تقديم الشكر إلى جميع أفراد طاقم التخطيط البارزين لمشروع إسرائيل ٢٠٢٠ الذين يعتبر عملهم الأساس الواسع الذي انبعثت منه هذه الوثيقة، وكذلك اعترافاً بمساهمتهم المشتركة في إعداده وتحريره. وإن آمل في أن تكون قد نجحنا من خلال هذه الوثيقة المختصرة بأن ننقل إلى القراء ما تحتويه الوثائق الأصلية من ثراء وتوسيع، وذلك لكي نحthem على التعمق في محتويات المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين بكمالها، أكان ذلك من طريق تصفح مجلداته الم موضوعة فوق الرفوف، أم، وهذه هي المرة الأولى، من طريق الغوص في الطبعة المسجلة على أشرطة الحاسوب والتي أنجزت بموازاة عملية طباعة تلك المجلدات.

آدام مازور
رئيس طاقم التخطيط

«إسرائيل ٢٠٢٠»: التقارير النهائية وبنية الوثيقة الإجالية

نهائیہ
تھاریر



الفصل الأول

**تخطيط شامل وبعيد المدى لإسرائيل:
منطق ومنهجية**

يعدّ مخطط إسرائيل ٢٠٢٠، المخطط الرئيس الإسرائيلي في سنوات الألفين، أشمل عملية تخطيط نفذت في إسرائيل. وهذا المخطط يعرض مفهوماً تخطيطياً شاملًا، يأخذ في عين الاعتبار القوى والمسارات في الحاضر وفي المستقبل، داخل المجتمع الإسرائيلي وخارجه، ويوظفها لتحقيق أهداف وطنية متنوعة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وشارك في إنتاج هذا المخطط صناع القرار من الجهاز المؤسسي والأكاديمي والتخطيطي المارس من خلال تمثيل حيز من الآراء المختلفة وحتى المتناقضة، ومن خلال تعاون مثمر بين المهنيين ومثلي الحكومة.

ومع ذلك، فعندما انبعثت المبادرة لإعداد المخطط من قبل رابطة المهندسين المعماريين وخططى المدن في إسرائيل وكلية الهندسة المعمارية وبناء المدن في معهد التخنيون، اصطدمنا باثنين من ردود الفعل المشككة تجاه العملية كلها:

«تلقائيًا لا تملك إسرائيل مجال/ حيز إمكانات للتخطيط لأن دولة صغيرة تعاني من أسباب قهرية كثيرة للغاية، ليس بمقدورها أن تختار صورتها المستقبلية المطلوبة».

«إسرائيل ليست بحاجة إلى مخطط رئيس في سنوات الألفين لأن قوى السوق ستفعل فعلها».

لقد تم دحض الإدعاء الأول القائل بأن إسرائيل لا تملك مجال/ حيز إمكانات للتخطيط في مراحل العمل الأولى، حيث جرى في إطارها عرض عشرات البدائل والسيناريوهات والقضايا والمواضيع التي أوضحت وضع «وجود الخيار» وكونه في حوزتنا. ويشهد على مجال/ حيز الإمكانيات هذا مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ نفسه، المقدم هنا إلى الجمهور في ثمانية عشر مجلداً، تشمل على سيناريوهات مستقبلية، وبدائل تخطيطية، وخطط مختار لتنظيم المجال الوطني والوسائل السياسية لتحقيقه.

وهذا الفصل خصص لفحص الادعاء الثاني وهو أن إسرائيل ليست بحاجة إلى تخطيط شامل ويعيد المدى. ويتبين أن الأمر على العكس من ذلك، إذ توجد حاجة عاجلة للتخطيط من هذا النوع، ينبع من مسارات النمو السكاني والتطوير التي تغير دولة إسرائيل. ويعرض هذا الفصل المنطق الذي يقف من وراء المخطط الرئيس

لإسرائيل في سنوات الأربعين، كما يفصل أمام القارئ منهجهية إعداده. ولهذا الفصل أربعة أجزاء: في الجزء الأول سنطرح سمات وخصائص مبادئ التخطيط البعيد المدى، وسنقوم في الجزء الثاني بتحليل معضلات التخطيط الخاصة بإسرائيل التي تختم هذا التخطيط، وسنفصل في الجزء الثالث أساليب التخطيط الكثيرة والمتعددة التي بواسطتها واجه الطاقم المخطط لمشروع إسرائيل ٢٠٢٠ مشاكل التخطيط هذه، كما سنصف نتاجات المخطط التي تقدم لها الجواب؛ وفي الجزء الرابع سنقدم خلاصة تطرح المبادئ التخطيطية التي وجهت عملية بلورة المخطط في كل مراحله، والتي تعكس القيم المهنية لكبار أفراد طاقم التخطيط لمشروع إسرائيل ٢٠٢٠.

١- مبادئ التخطيط البعيد المدى^(١)

إن عدد تعريفات التخطيط هو كعدد المخططين. وبحكم كون التخطيط عملية فكرية وإبداعية، فإن الملامح (بروفيل) الثقافية للمخططين تتعكس تلقائياً في تعريفاتهم، وذلك إلى جانب نوعية المهمة التخطيطية التي تقف أمامهم. ومع ذلك، فإن للتخطيط عدداً من السمات الأساسية التي تحظى بطبيعة الحال بموافقة واسعة: فالالتخطيط هو عملية فكرية تنتج منظومة قرارات متناسبة لتنفيذ عمليات ترمي إلى تحقيق غايات منشودة، من خلال استخدام أمثل للوسائل^(٢). ومعظم نتاجات التخطيط موجهة للتنفيذ على مدى قصير نسبياً، يتراوح بين ثلاثة وخمس سنوات. والحال هكذا، فما هي السمات المميزة للتخطيط البعيد المدى، الموجه على غرار «إسرائيل ٢٠٢٠» لآفاق تتدلى إلى خمسة وعشرين عاماً فأكثر؟

إن الجدول رقم (٦) يقارن بين صنفين من أصناف التخطيط: هذا المخصص لتحقيق غايات منشودة قصيرة المدى وللتنفيذ بسرعة، وذاك الموجه لتحقيق غايات منشودة بعيدة المدى والذي يمتد تنفيذه على فترات زمنية مطولة. ونظراً لأن التخطيط عادة ما يكون موجهاً نحو المستقبل، فإنه لا توجد حدود فاصلة ثابتة وحادة بين الاثنين (انظر الجدول رقم (٦)، ص ٣٢٢ من هذا الكتاب)، وبالإمكان تمييز القطبين التخططيين، التخطيط القصير المدى، والتخطيط البعيد المدى، على النحو التالي:

(١) للتوسيع، انظر: آدام مازور، مدخل: عرض للدراسة والقضايا المركزية، المجلد «أ» (١٩٩٣).

الحالات إلى منشورات المشروع ستتم في إطار مقتضب، انظر اللائحة في نهاية هذا الكتاب.

(٢) للتوسيع في موضوع تعريفات التخطيط انظر: ي. درور، استراتيجية كبرى لإسرائيل (القدس: اكادمون، الجامعة العبرية، ١٩٨٩)؛ غ. شيفر، «التخطيط القومي في إسرائيل حاجة وإمكانات،» في: غ. شيفر، محرر، نحو تفكير منهجي بشأن دولة إسرائيل (القدس: مؤسسة فان. ليرز، ١٩٧٣)، و N. Steiner, *Top Management Planning* (New York: Macmillan, 1996).

المفهوم المعياري للتخطيط : التخطيط القصير المدى يميل إلى إحراز «غايات إيجابية» على غرار تلك التي تكون المعايير المركزية في اختيارها وفي تقييمها هي قابلة الحصول والتنفيذ في داخل النظام القائم. وفي المقابل ، فإن التخطيط البعيد المدى يتطلع إلى إحراز «غايات معيارية» ترسم صورة قيمة في بيئة تخطيط مستقبلية مرغوبة. ومن هنا ، تنبع فوارق في مفهوم الزمن ، وفي طريقة المواجهة مع حالة عدم اليقين التي هي جزء لا يتجزأ من أي تخطيط : وتفترض عملية التخطيط القصير المدى استمرار الاتجاهات القائمة من الماضي ، مروراً بالحاضر ونحو المستقبل. ولذا ، فإنها تنفذ بأسلوب «السير الطبيعي والحدى» (Looking Forward). أما عملية التخطيط البعيد المدى ، في المقابل ، فإنها تستعد لاستقبال التحديات وتفترض إمكان حدوث تغيرات غير متواصلة في المستقبل. وهكذا ، فإن التخطيط البعيد المدى يتقدم بصورة عكسية : من تعريف بيئة التخطيط المستقبلية المطلوبة عودة إلى تلك الموجودة ، التي يتوجب تغييرها وصياغتها بأسلوب «كتابة تاريخ المستقبل» (Looking Backwards).

تشديد منهجي إيداعي : يتجرأ التخطيط البعيد المدى على إمعان النظر بعيداً بما وراء المعروف والمعلوم ، وعلى توقيع «صورة مستقبل» متتجدة لا تستند بالضرورة إلى استمرار اتجاهات قائمة. ولذا ، فإن التخطيط البعيد المدى يتطلب في جميع الأحوال تحليقاً إيداعياً يتجاوز الحاجة إلى حل قضايا ملموسة. وتحتم الفرضية القائلة إن التغييرات المستقبلية ليست متواصلة الإبداع أيضاً في تعريف قاعدة معطيات التخطيط ، وكذلك في استخدام الأدوات التي تعتمد على «المعرفة العامة» وعلى الحدس اللازمين لطرح الفرضيات ، ووضع السيناريوهات والتصورات وقتاً لها. ويكثر التخطيط البعيد المدى من الاستعانة أيضاً بعمل الطواقم بهدف تشجيع الانفتاح الفكري ، ومعاظمة الوعي لمجال / حيز الإمكانيات ، من خلال استخدام أساليب تفكير جماعية مثل تفعيل الأدمغة ، والمحاكاة والألعاب الفكرية.

جودة المتوج : برنامج توجيهي : إن نتاج التخطيط البعيد المدى يتجسد في وضع «خطط رئيسي» ، أي ذلك المخطط الذي يرمي في أساسه إلى رسم سياسة للتطوير ، وبدرجة أقل إلى تحديد منظومة قرارات للتطبيق والتنفيذ العملي الفورى.

التطبيق المرن والمبدئي : عندما يكون التخطيط موجهاً نحو المدى القصير ، تكون عندها حاجة إلى ضمان إمكان تطبيقه في بيئة التخطيط القائمة ، أكان ذلك من طريق وسائل تأثير غير مباشرة وعمليات إقناع أم من طريق إلزامات مباشرة. والتخطيط البعيد المدى عادة ما يكون أكثر مرونة ، ولذا فإنه لا يقتضي موافقة عملانية من قبل اللاعبين ذوي الصلة كافة ، وإنما اعتبراهم المبدئي بـ «مجال / حيز الإمكانيات» التي

يعرضها وقواعد اللعب التي يقترحها.

ولإجمال الأمر نقول إنه من الواضح أن التخطيط البعيد المدى، وكذلك التخطيط القصير المدى، يكمل بعضهما بعضاً آخر. وللحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من البنية التحتية للتخطيط الوطني، هناك حاجة لاستخدام هذين النمطين معاً. فال不知不ط البعيد المدى يحدد إطاراً معيارياً شاملأً للتنمية، ويامكانه إحداث تغييرات بعيدة المدى في بيئه التخطيط القائمة من شأنها أن تحسين تحقيق أهداف عليا في المجتمع، تفوق ما يمكن أن يحصل عندما تعمل قوى السوق دون توجيه مركزي. ومع ذلك، فإن التخطيط الشامل البعيد المدى يتضمن توظيف وسائل إنتاج وموارد كبيرة، كما أن هناك حاجة إلى وقت طويل نسبياً لإخراجها إلى حيز التنفيذ. ولذا، فإنه محدود في قدرته للاستجابة لاحتياجات محلية جارية في الواقع متغير. وهنا بالذات يمكن التفوق النسبي لبرامج ولدد زمنية قصيرة نسبياً. وعلاوة على ذلك، فإن التخطيط القصير المدى هو الذي من شأنه إخراج التخطيط البعيد المدى من الواقع النظري إلى الواقع العملي، من طريق استقراء التوجهات التي يرسمها في خطوات صغيرة، وبناء «صورة المستقبل» المطلوبة من طريق الرابط بينها.

٢- الجانب المنطقي في وضع المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين^(٣)

إن الحاجة إلى تخطيط وطني شامل وبعيد المدى في إسرائيل قائمة منذ قيام الدولة، إذ إن دولة ضيقة المساحة ومستوعبة للهجرة، وتطلع إلى التساوي من حيث مستوى التكنولوجي ورفاهيتها الاقتصادية مع الدول الغربية المتقدمة؛ مثل هذه الدولة، بحاجة إلى تخطيط قطري من أجل تنظيم القدرات (القوى) الكثيفة العاملة داخلها، ولتحقيق غاياتها الوطنية المنشودة. وبمرور السنين تغير منطق التخطيط البعيد المدى، وفي فترات معينة، غاب أيضاً عن الوعي العام، إلا أن الحاجة إليه بقيت قائمة. في البنود التالية سنعمل على تحليل الدوافع لوضع مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ في التسعينيات، على خلفية تاريخ التخطيط القطري منذ قيام الدولة.

(٣) للتوسيع، انظر: «القاعدة النظرية» (١٩٩٣)؛ راحيل ألترمان وأفي موسيري، «التخطيط القطري: مؤسساته، قاعدته القانونية وغاياته المنشودة - من الماضي إلى الحاضر»، (١٩٩٣)؛ آرييه شاحار، «التخطيط الجالي - الوطني في المجتمعات ما بعد صناعية: فرنسا، اليابان، هولندا»، (١٩٩٣)؛ اندرياس بلودي، آرييه شاحار واورن يفتحيل، «مناهج في التخطيط القطري: عرض مقارن بين هولندا وإسرائيل»، (١٩٩٣)؛ نعومي كرمون، «أهداف لإسرائيل استعداداً لسنوات الألفين»، (١٩٩٣)، ويوبرت لوريون واورن يفتحيل، «سيناريوهات بعيدة المدى لإسرائيل: إيجاز لورشات عمل»، (١٩٩٣).

١-٢-١ المنطق التاريخي للتخطيط البعيد المدى في إسرائيل

إن الحاجة إلى تخطيط وطني شامل وبعيد المدى قامت فور قيام الدولة. ففي سنواتها الأولى واجهت إسرائيل تحديات وطنية كبيرة تضمنت: إقامة نظام استيطان (اسكان) وتشغيل للسكان الذين تضاعف عددهم في فترة زمنية قصيرة، وترسيخ جميع مؤسسات الحكم وخلق بنية تحتية اقتصادية وتحصين الأمان القومي.

ومن أجل تقديم رد عن هذه الاحتياجات على الصعيد الم المحلي ، فقد جرى في السنوات ١٩٤٤-١٩٥٢ ، وبمبادرة من شعبة التخطيط في مكتب رئيس الحكومة ، إعداد مخطط لمدة خمسة عشر عاماً. وشارك في إعداد هذا المخطط نحو ١٨٠ من المهنيين ، وفي مقدمهم المهندس المعماري آريء شارون^(٤). وبرز من بين الفرضيات الأساسية المعيارية التي قام عليها «مخطط شارون» اثنان هما:

السياسة المجالية هي أداة لتحقيق غايات سياسية وأمنية.

«نكسوك براء من الباطون والاسمنت»: المناطق غير المتطورة تعتبر دليل تخلف وتشكل أرضاً فقرأ ينبغي استصلاحها.

ولقد دعمت سياسة التخطيط المشتقة من هذه الفرضيات نموذج الانتشار المبعثر ، أي توزيع السكان والتطوير على امتداد المجال الوطني كله ، وعدم تركيزه في تجمعات أكثر اقتصاداً من ناحية استهلاك الأرض واستغلال مزايا الحجم والتكتيل (Agglomeration)؛ وبالفعل ، فقد كانت هذه السياسة متطابقة مع السمات المميزة للبيئة التخطيطية في ذلك الحين: فعدد سكان الدولة كان قليلاً نسبياً (نحو ثمانمائة ألف نسمة من بينهم نحو ستمائة وخمسين ألف يهودي) ، وكانت الكثافة المجالية متدنية (نحو ٤٣ نسمة للكيلومتر المربع في المجال الوطني كله) ، كما كان نطاق البناء والتطوير محدوداً (نحو ١٥ مليون متر مربع تشكل نحو ٧ بالمائة من المبني اليوم) . وعلى هذه الخلفية ، يتضح كيف استطاعت سياسة التخطيط أن تخرج إلى حيز التنفيذ أهداف الصهيونية العليا ، ولماذا حظيت هذه السياسة بدعم وطني واسع. فقد عزّزت الثقة بحقيقة وجود الدولة ، كما قوّت التشبث بمجالاتها.

١-٢-٢ خود التخطيط القطري الشامل في إسرائيل

حتى الستينيات نفذت غالبية الأنشطة الوطنية وفقاً لمفهوم تخططي استند إلى «مخطط شارون» ، إلا أنه ابتداء من منتصف الستينيات لم يعد بمقدور هذا المفهوم

(٤) انظر: آريء شارون، التخطيط الطبيعي لإسرائيل ([د. م.]: المطبعة الحكومية، ١٩٥٢).

التخطيطي، على رغم نطاقه وميزاته، أن يشكل قاعدة لسياسة تخطيطية. ونتيجة لذلك، أخذت تنسع بين الفرضيات الأساسية للمخطط وبين السمات المميزة المستحدثة لبيئة التخطيط. وابتداء من هذه الفترة فصاعداً، لم يعد هناك منطق تخطيطي في توزيع التطوير في المجال الوطني: فإسرائيل تطورت وتقدمت تلك الدولة «الخالية» و«القليلة» السكان التي تحصن وجودها وأمنها بواسطة سياسة مجالية تقوم على توزع السكان. وبدلاً من ذلك، نشأت مشاكل تخطيط جديدة أهمها تنظيم الاكتظاظ المجالي المتزايد، وتزايد الهوات الاجتماعية والاقتصادية بين مركز الدولة والأطراف. وفي المقابل، فقد خدت المخاوف من المس بمجرد وجود الدولة كنتيجة القسم المحتمل في حجم المجال الوطني. وعلى الرغم من ذلك، لم يطرأ تغيير على مذهب التخطيط التاريخي، كما لم يجر إعداد أي مخطط شامل وبعيد المدى وجديد لدولة إسرائيل.

وكنتيجة لذلك، فقد تطورت ظاهرتان عشوائيتان في مجال التخطيط. فمن جهة استمرت مؤسسات التخطيط في تطبيق مبادئ «مخطط شارون» على المستوى القطري واللوائي، في مشاريع قطاعية (في مجالات مثل الطرق، المح咪ات الطبيعية، المقابر، المناجم، والمطارات) على الرغم من أن الصلة بينها وبين الاحتياجات الآنية أخذت تضعف. وكانت التعبيرات الصرفية لاستمرار هذا التطبيق قد لوحظت في المخططات المختلفة لتوزيع السكان، وفي تصنيف مناطق التطوير التابعة لوزارة التجارة والصناعة، وفي توزيع الأحقیات والمنافع في مجال الإسكان من جانب البناء والإسكان، وفي المحافظة الوثيقة على الأرض الزراعية.

وفي المقابل، فقد حصل قسم على مستوى التطبيق والتنفيذ لمبادئ سياسة التخطيط المستندة إلى «مخطط شارون». وبرز هذا القسم في ظواهر مثل الظاهرة المتزايدة بين الأهداف المنشودة لمخططات توسيع السكان وبين الحجم الفعلي للمستوطنات (المراكز السكانية)، والتصنيف «الزاحف» لمناطق مختلفة كمناطق تطوير من الدرجة (أ)؛ وإضفاء الشرعية على ظاهرة تمدد الضواحي السكنية في لواء المركز (المطقة الوسطى) وفقاً لنموذج «التركيز المبعثر» الذي ستناوله لاحقاً، وزاد دينار وزن قلب الدولة والانخفاض الساحلي على حساب مكانة الأطراف المحيطة بالمركز. وعملياً، وعلى الرغم من التمسك الشكلي لمؤسسات التخطيط بمبادئ التخطيط القائمة منذ قيام الدولة، لم يعد بالإمكان منذ السبعينيات الإشارة إلى اتجاه تخططي فعال على المستوى القطري^(٥).

(٥) انظر : R. Alterman and M. Hill, «Israel,» in: Nicholas N. Patricios, ed., *International Handbook on Land Use Planning* (New York: Greenwood Press, 1986), pp. 119-150; E. Ben Zodak,

ونظراً لغياب مخطط شامل وبعيد المدى على المستوى القطري، فقد تم تفزيذ جزء ملحوظ من التنمية وفق اعتبارات محلية ومصالح قصيرة المدى. وفي أعقاب ذلك، لم يقتصر الأمر على عدم إسهام التخطيط في تحقيق الغايات الوطنية المنشودة، إنما زاد أيضاً، وبشكل عام، من حدة المشاكل القائمة. فقد أدى إلى ازدياد الكثافة السكانية في الأماكن المكتظة تلقائياً، وتسبب في انزلاق متواصل لأعمال البناء إلى مناطق جديرة بالحفظ عليها، وفاقم من حدة «نقط الاختناق» على الطرق، و«أعناق الزجاجات» في أنظمة البنية التحتية الوطنية.

ولقد أوضحت موجة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، والتي بلغت ذروتها في مطلع التسعينيات حجم «الشمن» الناجم عن انعدام وجود بنية تحتية تخطيطية للمرى البعيد. وهكذا، منذ تم تفزيذ قدر كبير من أعمال البناء والتطور، دون نظرية بعيدة المدى، ودون تنسيق شامل. فإلى حد ليس بالقليل كانت الاعتبارات الآنية والمصالح المحلية هي العامل الموجه للعمل، بدلًا من الأهداف والغايات القطرية المنشودة. وهكذا، ترون مخططاً وطنياً شاملًا وبعيد المدى، ولم يكن في حوزة مؤسسات التخطيط الأدوات الفضلى لمواجهة التحدي الوطني الذي طرحته الهجرة؛ كذلك افتقرت تلك المؤسسات إلى الوسائل التي تمكنها من تخفيف هذه التأثيرات الخارجية السلبية التي أحدثها زخم التطوير الذي أعقب الهجرة، ناهيك عن البنية التحتية الالزمة لتوظيف هذا الزخم من أجل تحسين الأداء العام للمرافق الاقتصادية، ورفع مستوى رفاهية السكان كافة.

٣-٢ الحاجة إلى خطة وطنية استعداداً للقرن الحادي والعشرين

لقد تحول التخطيط البعيد المدى إلى أمر ضروري على اعتاب القرن الحادي والعشرين. ولم تعد هذه الضرورة تُنبع من كون الدولة «خالية» و«ضئيلة السكان». فالامر على العكس من ذلك - فالاكتظاظ المجلبي ونفاد مورد الأرض هما ما يحتم ذلك الآن. وهناك ثلاثة مسارات مركزية تفاقم هذه المشاكل في عملها المشترك، وتضع تحديات خاصة أمام جهاز التخطيط في الدولة. فقد تطورت إسرائيل لتصبح إحدى الدول المكتظة للغاية في العالم الغربي، إلا أنه خلافاً لدول متقدمة أخرى (مثل هولندا

«National Planning - The Critical Missing Link: One Hundred Years of Jewish Settlement in Israel,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 17 (1985), pp. 329-345; H. Law-Yone and R. Wilkanski, «From Consensus to Fragmentation: The Dynamics of Paradigm Change in Israel,» *Socioeconomic Planning Sciences*, vol. 18 (1984), pp. 362-372, and E. Razin and A. Shachar, «The Organization-Location Structure of Industry in Israel and Its Effects on National Spatial Policies,» *Geography Research Forum*, vol. 10 (1990), pp. 1-19.

أو اليابان)، فإن سكانها يواصلون التزايد بمعدلات أعلى بكثير من تلك المألوفة في الغرب. وبالاضافة إلى ذلك، فمن المتوقع استمرار تزايد عدد السكان حتى في العقود المقبلة بسبب التكاثر الطبيعي والهجرة اليهودية إلى إسرائيل من الشتات، وبسبب الإجماع الوطني على استمرار مفعول قانون العودة. وفي المقابل، فإن مستوى المعيشة في إسرائيل يرتفع باستمرار نظراً لأن الاقتصاد الإسرائيلي يعمل على تقليل الهوات القائمة بينه وبين اقتصاديات دول الغرب المتقدمة. و كنتيجة لذلك، فإن إسرائيل «الصغيرة» سوف تجد نفسها مطالبة باستيعاب قدر هائل من أعمال البناء في العقود القريبة المقبلة، سواء أكان ذلك من أجل الاستجابة لمتطلبات السكان الآخذين بالتزايد، أم في أعقاب الارتفاع المستمر في النشاط الاقتصادي في المرافق الاقتصادية وفي معايير الرفاه.

الاكتظاظ المجالي ونفاد مورد الأرض^(٦)

تعد إسرائيل اليوم من الدول الأكثر اكتظاظاً بين الدول الغربية. فالمستوى المتوسط للكثافة السكانية، دون المساحة المتاحة من بئر السبع جنوباً^(٧)، يزيد على خمسمئة نسمة للكليلومتر المربع، وبذلك يزيد بنحو ٥٠ في المئة عما هو عليه في هولندا واليابان اللتين تعتبران من الدول المكتظة للغاية في العالم الغربي. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار الاتجاهات القائمة في زيادة السكان سيؤدي إلى جعل مستوى الكثافة السكانية في إسرائيل بعد نحو ثلاثين عاماً (مرة أخرى دون لواء بئر السبع) أعلى بضعفين ونصف عن المتوقع في تلك الدول (انظر الرسم البياني رقم ٢٤، ص ٣٥٨ من هذا الكتاب).

إن مستوى اكتظاظ السكان العالي في إسرائيل يعبر عن نفسه، ليس فقط في حصة المواطن من الأرض، وإنما أيضاً في مساحة ما تغطيه المباني والمنشآت من الأرض. ففي العشرين سنة الأخيرة، كبر نطاق مساحات البناء بثلاثة أضعاف تقريباً على الرغم من أنه كان من الجائز أن نفهم أنه كلما تقلصت مساحة ما تبقى من الأرض، سيكون هناك استغلال أكثر نجاعة لمورد الأرض. ولكن الأمور لم تكن

(٦) انظر: آدام مازور، «مورد الأرض في التخطيط الجالي»، (١٩٩٣)؛ آدام مازور وميغال سويفير، «صورة المستقبل: خطط لتنظيم المجال الوطني»، (١٩٩٦)؛ راحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض»، (١٩٩٦)، وستاف، «الأرض» (١٩٩٦).

(٧) إن مستوى الكثافة السكانية في لواء بئر السبع الذي يشكل نحو ٦ بالمئة من مساحة أراضي الدولة يقع منخفضاً جداً حيث يقيم فيه نحو ٧ بالمائة من مجموع سكان الدولة. ولكن حتى لو احتسبنا للأفراد في إسرائيل بما في ذلك لواء بئر السبع لوصلتنا إلى واحد من أعلى معدلات الكثافة في الغرب-أي إلى نحو ٢٥٠ نسبة للكليلومتر المربع في العام ١٩٩٥.

هكذا، بل على العكس - وبصورة مفارقة - فطالما كان يرتفع مستوى الالكتظاظ الم Johali ، لذلك كان يتزايد أيضاً الاستخدام التبذيري للأرض ، وذلك نتيجة لبناء بأنماط تحتل مساحات واسعة ، ولانتشار غير ذي جدوى للعمليات المجالية (انظر الخريطة رقم (١)، ص ٣٧٥ من هذا الكتاب).

إن الحقيقة المتمثلة بعدم وجود تخطيط شامل وبعيد المدى للمجال الوطني المكتظ ، والأخذ بالاكتتساء بأعمال البناء ، تسبب في خسارة أرصدة احتياطية من الأرض ستكون مطلوبة في المستقبل ، كما تقرب خطر انهيار البنى التحتية القطرية مثل نظم المواصلات ، وتحدد ضرراً لا يمكن تلافيه للموارد الطبيعية ، مثل الحوض المائي الساحلي ، والمناطق المفتوحة ، والأماكن ذات القيمة من حيث «بنية» مناظرها الطبيعية.

إذاء هذه المسارات ، فإن هناك حاجة عاجلة إلى خطة قطرية شاملة توجه التطوير وفق الإطار الأكثر نجاعة من ناحية استخدام الأرض وفقاً لتوقعات بعيدة المدى تتعلق بالاحتياجات الوطنية . والعلاقة المتبدلة بين الكثافة السكانية المجالية وبين الحاجة إلى تخطيط قطري تصبح وثيقة أكثر إزاء تطبيق التخطيط البعيد المدى في دول أخرى في العالم المتقدم. هذا ، وتدل نتائج ورشة العمل الدولية حول «الخطط المؤسسية القانونية للتخطيط القطري المجالي في عشر دول متقدمة»^(٨) على علاقة واضحة بين معدلات الكثافة السكانية المجالية في دول متقدمة وبين وجود ومؤسسة تخطيط وطني شامل : فكلما كانت الدولة أكثر كثافة ، صار التخطيط الوطني جزءاً عضوياً من مفاهيم الجهاز الحاكم. وهكذا ، يبدو أنه في حين أن قلة الكثافة السكانية في إسرائيل ، في بداية نشوئها ، هي التي قادتها إلى تطبيق التخطيط القطري ، فإن الالكتظاظ المجالي الآن هو بالذات الذي يعزز المنطق الرامي إلى وضع مخطط وطني بعيد المدى ، جديد وحديث.

الديمغرافيا: اتجاهات الزيادة السكانية^(٩)

هناك سمة مميزة للاكتظاظ المجالي في إسرائيل ، فعل الرغم من معدلاته المرتفعة في الحاضر ، إلا أنه لم يبلغ بعد حد الإشباع. إلى ذلك ، فعل الرغم من كلفته المرتفعة

(٨) أقيمت هذه الورشة في إطار الخطط الرئيسية في كانون الثاني/يناير لعام ١٩٩٦ ، وقد وضعت بالتفصيل في التقارير التالية: راحيل ألترمان: «خو تفعيل المخطط الرئيس - معلومات مؤسسية - قانونية للتخطيط في عشر دول»، (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، و«السياسة المؤسسية»، (١٩٩٧).

(٩) انظر: نعومي كرمون ونامي تروب: «توقعات سكانية وقوة العمل في إسرائيل ١٩٩٠-٢٠٢٠»، (١٩٩٣)، «قوى العمل»، (١٩٩٦)؛ نعومي كرمون، «البديل الاجتماعي»، (١٩٩٦)؛ آدم مازور ويونا برغرور، «سياسات اقتصادية ، اجتماعية وبيئية . مقارنات دولية: دول OECD واسرائيل»، (حزيران/يونيو ١٩٩٣)، وأدام مازور، يونا برغرور ونامي تروب «اسرائيل في مسار الدول المتطرفة»، (١٩٩٦).

بالمصطلحات والمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فإن تزايد السكان في دولة إسرائيل يعتبر أمراً مباركاً. بعض المعطيات يجسّد هذه الظاهرة ، فلا يقتصر الأمر على أن إسرائيل تعدّ اليوم من بين الدول الأكثر كثافة في الغرب ، إنما هي الوحيدة من بينها التي تملك معدلات زيادة ملحوظة ويتوقع استمرارها في المستقبل أيضاً (انظر الرسم البياني رقم (٨) ، ص ٣٦٤ من هذا الكتاب).

بعد أن اقترب متوسط الزيادة السنوية للسكان في إسرائيل خلال السنوات العشرين الأخيرة إلى ٣ بالثلثة بالمقارنة بزيادة مقابلة تبلغ أقل من ١ بالثلثة في أواسط غالبية الدول المتقدمة ، تشير التوقعات الديمغرافية إلى اتساع إضافي لهذه الهوة في المستقبل أيضاً ، في حين السنوات ١٩٩٠ و ٢٠٢٠ سيزداد عدد السكان في إسرائيل بنحو ٢ بالثلثة تقريباً في كل سنة ، بالغاً أكثر من ثمانية ملايين نسمة ، بالمقارنة بتوقعات مقابلة تبلغ ٤,٠ بالثلثة سنوياً فقط في أواسط الدول المتقدمة. ومن خلال الرسم البياني رقم (١٠) ، ص ٣٦٦ من هذا الكتاب يمكننا أن نلاحظ بوضوح أن دولة إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم الغربي ذات الكثافة المجالية العالية للغاية ، وفي الوقت عينه ، فإن معدلات زيادة السكان فيها هي الأعلى جوهرياً من بقية الدول المتقدمة كافة.

ومن المتوقع للضغوطات التي ستحصل جراء هذه الزيادة على مورد الأرض الذي يعني منذ الآن من نقص ، أن تتعاظم بشكل يفوق التقديرات الديمغرافية ، وذلك نظراً لأنه وفقاً لاتجاهات البارزة في دول متقدمة أخرى ، فإن عدد المرافق الاقتصادية المترتبة سوف يزداد بشكل أسرع من معدل الزيادة السكانية ، وذلك عقب انخفاض معين في معدلات الزواج والإخصاب ، وارتفاع في حالات الطلاق ، وتتسارع ظاهرة خروج الشبان الصغار من منازل عائلاتهم ، وتحول الانقطاع بين الآباء المسنين وعائلات أولادهم إلى ظاهرة مألوفة وطويلة الأمد أكثر. ولذا ، فمن المتوقع مضاعفة الطلب على كمية الوحدات السكنية في عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك ، من المتوقع حصول زيادة نسبية ملحوظة في مساحات السكن نتيجة لارتفاع في مستوى المعيشة وفي رفاه السكن (انظر الرسم البياني رقم (٤) ، ص ٣٦٠ من هذا الكتاب).

ويمكّنا أن نتصور أنه عقب الكثافة المتعاظمة للتطوير والمنافسة المتزايدة على استخدام المجال ، ستتصبح النزاعات القائمة بين المجموعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي أكثر حدة. ولذا ، هناك حاجة عاجلة إلى مخطط وطني يوزع «الكعكة المجالية» بين السكان المتزايدين في دولة إسرائيل بشكل متوازن ومتساوٍ قدر الإمكان.

نمو الاقتصاد و اختيار طريق التنمية الاقتصادية^(١٠)

لقد اختارت دولة اسرائيل منذ قيامها طريق تنمية اقتصادية يرسخ نمط الحياة الغربي لسكنها ، وهي تتطلع إلى مستوى الرفاه المأمول بين أكثر الدول الغربية تقدماً.

ومن ناحية التركيبة القطاعية للمرافق الاقتصادية والسمات المميزة الاقتصادية الأخرى ، فإن اتجاهات التنمية في إسرائيل ماثلة بالفعل لتلك الموجودة في الدول المتقدمة. كما أن إسرائيل تتمتع بمعدلات نمو عالية تفوق بقدر ملحوظ تلك الموجودة في غالبية الدول المتقدمة^(١١). ومع ذلك ، فهناك هوة ملحوظة بين الزيادة الحبيثة في الناتج المحلي الخام في مقابل الزيادة المعتدلة في الناتج المحلي الخام للفرد في إسرائيل (انظر الرسم البياني رقم ٥)، ص ٣٦١ من هذا الكتاب). وتتبّع هذه الهوة من معدلات زيادة السكان العالية في إسرائيل ، والتي تعكس في المشاركة المنخفضة نسبياً في قوة العمل ، ومن مقاييس إنتاجية متدنية للعامل. ولذا ، فإن إسرائيل متأخرة عن غالبية الدول المتقدمة في مقاييس الرفاه المرتبطة بالمستوى النسبي للناتج المحلي الخام للفرد ، مثل اكتظاظ السكن ، ومستوى تملك المركبات الخصوصية ومعايير استهلاك الطاقة وإناج الكهرباء وتطوير نظم البنية التحتية الأخرى .

هذا ويظهر الرسم البياني رقم ٦، ص ٣٦٢ من هذا الكتاب توقعات الزيادة في عدد من مقاييس النمو. وهذه التوقعات تؤكد الحاجة إلى خطط وطنية بعيد المدى. ومع افتراض أن إسرائيل تتطلع إلى مواصلة البقاء ضمن أسرة الأمم المتقدمة ، وحتى تحسين مكانتها النسبية في داخل هذه الأسرة ، فمن المتوجب عليها تقليل الهوة في مستويات تنمية البني التحتية المختلفة ، وسد الفجوة في معايير الرفاه. ومن أجل القيام بذلك ، يتوجب عليها زيادة معدلات التنمية في العقود المقبلة بقدر يفوق معدلات زيادة السكان ، كذلك يتوجب عليها ليس فقط توفير متطلبات السكان وفق المقاييس المألفة اليوم ، وإنما أيضاً تفزيذ عملية «ارتفاع مرتبة» كمياً و نوعياً ، بهدف رفع

(١٠) انظر : دفنه شفارتز ، محرر ، «اتجاهات اقتصادية مختلفة لسنوات الأربعين (تقرير أول للطاقم الاقتصادي - الاجتماعي)» ، (أيلول / سبتمبر ١٩٩٣)؛ آرييه شاحار [وآخرون] ، «البدائل الاقتصادية» ، (١٩٩٧)؛ ميخائيل بورط ، «انعكاسات التحديات التكنولوجية للبناء والبني التحتية على التخطيط القطري» ، (١٩٩٣)، ويونثان غلاس ، «العلاقات المتباينة بين التكنولوجيا والبيئة: أوجه بعيدة المدى» ، (١٩٩٣).

(١١) نمو الاقتصاد الاسرائيلي بمصطلحات الناتج المحلي الخام زاد بمعدلات عالية تقدر بنحو ٥,٨ بالمائة بالوسط سنوياً من العام ١٩٦٠ وحتى العام ١٩٩٠ ، وبنسبة ٢,٣ بالمائة بالوسط سنوياً بين الأعوام ١٩٨٠-١٩٩٠ ، وذلك في مقابل ٧,٣ و ٨,٢ بالمائة على التوالي ، للمتوسط المعدل للنمو في جميع دول OECD.

المقاييس ذاتها. ولكن هل من الممكن استيعاب معدلات الزيادة الهائلة هذه في مجالات الدولة المحدودة وذات الحساسية البيئية، مع الحفاظ على مواردها الطبيعية، ورفع جودة حياة سكانها، دون تخطيط وطني شامل وبعيد المدى؟

وللإجمال، يتضح أن الحاجة إلى تخطيط شامل وبعيد المدى لإسرائيل تُنبع من ثلاثة مسارات مركزية تعمل جميعها على زيادة حدة مشكلة نفاد الأرض في الدولة:

- كثافة السكان في إسرائيل تعتبر من الأعلى بين الدول المتقدمة. ودون تخطيط شامل، وبخاصة إزاء توجه السوق نحو «التركيز المعاكس» للتنمية على المستوى الوطني، فإن هذه الكثافة تهدد بانهيار نظم البنية التحتية، كما أنها تلحق أضراراً لا يمكن إصلاحها في مصادر الأرض والمياه والطبيعة والمناظر الطبيعية. كذلك، فقد زادت الكثافة من التزاعات المجالية بين مجموعات السكان المختلفة، وقد تدمر أيضاً أنظمة الرفاه في الدولة.

- وبحسب تقديرات التوقعات الديمografية للعقود المقبلة، فإن معدلات الزيادة السكانية في إسرائيل سوف تكون أعلى بكثير من تلك الموجودة في الدول المتقدمة. ويتبين إذاً أن الكثافة الحالية ليست سوى «طرف الجبل الجليدي» للضغوطات المجالية المتوقعة لنا في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فمن دون التخصيص المبرمج لأرصدة الاحتياطي الأرضي للبناء والتطوير، كيف يمكن مواصلة ضمان قدرة الدولة على أن تكون وطننا قومياً للأجيال المقبلة وللمهاجرين اليهود القادمين من بلدان الشتات؟

- تتطلع إسرائيل إلى تقليل الهوات الاقتصادية القائمة بينها وبين الدول المتقدمة، وذلك من أجل تحسين جودة حياة سكانها. ولذا، فإن معدلات النمو والتطوير في العقود المقبلة ستكون مخصصة للاجابة عن تلك العدلات المترتبة على الزيادة السكانية والارتفاع في مستوى توقعات السكان. إلا أنه دون تخطيط عقلاني لكميات البناء الهائلة هذه، فإن النمو الاقتصادي سوف يكون مرتبطاً بـ«تأثيرات خارجية» سلبية تمس بالبيئة وبجودة حياة شرائح كثيرة في أوساط الجمهور، بدلاً من العمل على تقدمها.

وإزاء هذه الضغوط المتراكمة على مورد الأرض الأخذ بالنفاد، وفي ضوء انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخطيرة، فإن هناك حاجة إلى مخطط قطري شامل وبعيد المدى. والهدف من مثل هذا المخطط هو صد المسارات الهدامة التي تحدث اليوم في المجال، وفي الوقت عينه تحقيق الأهداف العليا للدولة وضمان رفاه سكانها في المستقبل.

وبالجملة لنطق وضع مخطط وطني شامل لإسرائيل نطلب من القارئ أن يعود إلى إمعان النظر في الرسم البياني رقم (٦)، ص ٣٦٢ من هذا الكتاب . والانتباه إلى علو الأعمدة التي تصف معدلات التنمية الهائلة (والتي سيكون هناك من يعتقد بأنها مفزعة) المتوقعة لإسرائيل في العقود القريبة. ونحن نتساءل في ما إذا كان من الممكن في ذروة هذه المسارات المتميزة والجارة أن يستمر النمو في الدولة وفق صيغة «الأعمال كالمعتاد»؟ وهل سيكون من الصحيح ترك التوسيع والتطور المستقبلي للدولة إلى «قوى السوق» دون تنسيق وتوجيه؟

لقد أدركنا في البنود السابقة السبب الذي يجعل التخطيط البعيد المدى بمثابة ضرورة يحتمها الواقع في إسرائيل . وفي البنود التالية سنصف للقارئ كيفية تحويله أيضاً إلى قوة تغيير للواقع ، لا تستوعب فقط التأثيرات الخارجية للتنمية في مجال البيئة ، وإنما توظف التنمية أيضاً لتحقيق غايات وطنية منشودة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

٣-١ «إسرائيل ٢٠٢٠»: أسلوب التخطيط ونتائج الخطة

إن المشاكل التخطيطية الملتبة التي تواجهها دولة إسرائيل تقضي اتخاذ إجراءات فورية لكي لا تفقد درجات حرية التخطيط التي ما تزال باقية في مجال آخذ بالانحسار ، ويخضع لمسارات تنمية متزايدة . وعلى هذه الخلفية ، طرحت المبادرة لإعداد المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين . وقد جرى إعداد مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» كمخطط يطل برأسه إلى القرن الحادي والعشرين ، في حين أن قد미ه راسختان جيداً في بنية التخطيط الحالية . ومن حيث المفهوم ، وهذا المخطط هو مخطط معياري ، يتطور توقعات بعيدة المدى ، ويرسم غايات مرغوبة للتطوير في المستقبل البعيد ، ولكنه من حيث الأسلوب ينسق بين مسارات التخطيط القصيرة المدى والبعيدة المدى معاً ، في حين أن نتائجه مخصصة لتكون أساساً لمبادرات التنمية الفردية حتى في الزمن القريب .

وهكذا ، فإن مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ يتميز بالتشديد على منهجيات ثنائية ، فمن جهة يسيطر عليه مفهوم التخطيط البعيد المدى . وفي الوقت عينه ، تطبق فيه مباديء مختارة من التخطيط القصير المدى ، في تلك المجالات حيث هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ توصياته منذ الآن .

ويرسم الرسم البياني رقم (٧) ، ص ٣٦٣ من هذا الكتاب . منهجة المخطط إسرائيل ٢٠٢٠ وفق مراحل العمل ، بحيث ينفذ في كل مرحلة من المراحل عملية دمج وتنسيق بين ثلاثة مسارات تخطيط متوازية : المسار المنطقي الذي يواجه بأسلوب

منظم معضلات التخطيط في قطاعات وفي موضوعات مختلفة؛ ومسار السيناريوهات الذي يفترض توقعات ايجابية بالنسبة الى المستقبل ، تشق منها غايات معيارية منشودة للتخطيط؛ والمسار المجالي الإبداعي الذي يفسح في المجال لعملية توليف تخطيطية شاملة مع المسارين الآخرين. وفي ما يلي وصف لنتائج مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» وفق مراحل العمل، من خلال بيان النهجيات التي نشأت فيها^(١٢).

١-٣-١ مرحلة العمل الأولى: بلورة المفهوم التخططي وتعريف الفرضيات الأساسية

لقد استمرت المرحلة الأولى من التخطيط في الأعوام ١٩٩١-١٩٩٣ ، وفي خلالها قررت وزارة الداخلية ، وزارة البناء والاسكان ، إدارة أراضي إسرائيل ، ودائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ، التقدم في إعداد المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين ، ووضع المصادر والموارد اللازمة تحت تصرف الطاقم المهني ، وتوجيهه عمل هذا الطاقم من خلال لجنة مواكبة برئاسة مدير إدارة التخطيط في وزارة الداخلية.

وفي المرحلة الأولى من التخطيط جرى تعريف مجالات التخطيط ، كما جرت عملية تحليل للمعضلات الرئيسة التي يواجهها المخطط. وفي خلال هذه المرحلة عرضت بصورة واسعة قدر الإمكان الموضوعات والمعضلات والسيناريوهات والبدائل للصورة المستقبلية للدولة. وقد اتضح من خلال هذه المرحلة حجم مجال (حيز) إمكانات التخطيط في الدولة ، كما أيضاً حقيقة أن موضوعات مختلفة يمكن بحثها في نطاق الاقتصاد والمجتمع وال المجال. وتم تركيز نتائج هذه المرحلة في مجلدين أصدرما في عام ١٩٩٣ ، وهي تعكس الإدراك بوجوب قيام التخطيط البعيد المدى بالتنسيق بين هذه المعضلات كافة. وتتوزع هذه النتائج على أربعة مجالات :

- تشخيص التخطيط البعيد المدى^(١٣) في إطاره تمت عملية تحليل نظرية للسمات المميزة للتخطيط البعيد المدى ، كما تم تقدير دراسات حالات دولية تتعلق بالتخطيط القطري في الدول المتقدمة ، إضافة إلى بحث مذاهب التخطيط الرائدة في الأقطار المتقدمة المختلفة وفي إسرائيل.

- تطوير سيناريوهات وتحديد الغايات المستقبلية المنشودة^(١٤) بواسطة أسلوب

(١٢) لبيان محسن ومساوية، أساليب التخطيط المختلفة، انظر: مازور، «مدخل: عرض للدراسة والقضايا المركزية، المجلد «أ»، الفصل ١٢.

(١٣) انظر: آدام مازور [وآخرون]، «المراحل ١ - ١، (١٩٩٣)، الجزء (أ).

(١٤) انظر: المصدر نفسه، الجزء (ب) (ج).

تفعيل الأدمغة (Brain Storming) أجريت توقعات بشأن المستقبل في إسرائيل في مجالات التخطيط المختلفة. ووفقاً لهذه التوقعات، طورت سيناريوهات تصف السمات المميزة المطلوبة لبيئة التخطيط المستقبلية، ومنها تم تحديد الغايات المنشودة للتخطيط.

- **تطوير بدائل مجالية**^(١٥) إلى جانب التحليل المنطقي لقضايا التخطيط، وتطوير غايات معيارية منشودة، عقدت ورشة عمل إبداعية شارك فيها نحو أربعين من كبار خبراء التخطيط في دوائر الحكومة ومن الوسط المهني والأكاديمي. وأسفرت ورشة العمل هذه عن ستة وعشرين بديلاً فكريًا عبرت عن إمكانات مختلفة للتنظيم المجالي، وهي تؤكد على غايات منشودة مختلفة، وتركز على قضايا تخطيط مختارة. وقام طاقم التخطيط باختزال البدائل المذكورة إلى اثني عشر بديلاً مجاليًا أساسياً للدولة، ومنها تم تحديد عدد من الأبعاد المجالية الرئيسية ومعجم خاص بالأشكال كانا في خدمة استمرار العملية الإبداعية المجالية.

- **تعريف مجالات التخطيط وتحليل القضايا المركزية**^(١٦). قام باحثون ومهنيون في مجالات المعرفة المختلفة بتحليل سلسلة القضايا والفرص التي تواجه إسرائيل في مجالات: المجتمع، الاقتصاد، البنية التحتية، الموارد الطبيعية والأمن. وأوضحت الدراسات التي وضعوها القضايا الرئيسية الثلاث التي يتصدى لها المخطط، وهي: الكثافة السكانية المجالية، وإتجاهات زيادة السكان، والغايات المنشودة لنمو الاقتصاد والتطوير الاقتصادي.

١-٢-٣ مرحلة العمل الثانية: تعريف السيناريوهات الرئيسية وطرح بدائل مجالية رئيسية

منذ بداية مرحلة العمل الثانية انضمت ست وزارات حكومية إضافية لمواكبة المخطط، ولتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها، وذلك عقب الإدراك المتزايد لأهمية مخطط إسرائيل ٢٠٢٠. وقام بتمويل الناتج التخطيطي المركزي كل من وزارة الداخلية، ووزارة البناء والإسكان، ووزارة المالية، وإدارة أراضي إسرائيل، والوكالة اليهودية. وشكلت هذه الوزارات سويةً مع الطاقم المهني الرفيع إدارة المشروع. وفي المقابل، أسهمت هذه الدوائر في توسيع العلاقة الإدارية بين التخطيط الشامل وبين المجالات السياسية التي من اختصاص وزارات البيئة، والمواصلات، والطاقة، والبني التحتية، والاقتصاد والتخطيط، وال التربية والتعليم والرياضة، والدفاع.

(١٥) المصدر نفسه، الجزء (د).

(١٦) انظر: آدام مازور [وآخرون]، «المراحل أ ب،» ١٩٩٣)، الجزآن (ه) و (و).

وتشير مرحلة العمل الثانية إلى تجميع الحركة البحثية الواسعة من المرحلة الأولى من أجل بلورة أولية لاتجاهات التخطيط؛ وتشابك في هذه المرحلة مسارات التخطيط المعياري من جهة، أو المنطقي من جهة أخرى، مع المسار الإبداعي في حاصلين تخططيين: السينариوات الرئيسية، والبدائل الرئيسية لصورة الدولة في سنوات الألفين.

وتشكل السيناريوات الرئيسية الثلاثة العوامل المكونة لأجواء التخطيط المستقبلي للدولة. وتنطوي هذه السيناريوات أيضاً على توقعات للقوى الخارجية التي تؤثر في عمليات التخطيط في الدولة، وتعكس في الوقت عينه غaiات وطنية منشودة وفرصاً تخططية يحدّر بها أن توجه هذه القوى إلى اتجاهات مرغوبة:

- **سيناريو إسرائيل في مسار الدول المتطرفة**^(١٧). يشير هذا السيناريو إلى الرفاه الشخصي والقيم الاجتماعية كأهداف علياً للمجتمع الإسرائيلي، بينما يعتبر التقدم التكنولوجي والتطوير الاقتصادي وسائل رئيسة لإحرازها. وفي هذا الاطار، جرت عملية تحليل لمسارات التنمية المختلفة التي مرت بها دول «OECD» كما فحصت إمكانات تطبيقها وفقاً لظروف اسرائيل الخاصة، ودون دفع «الثمن» الذي دفعه قسم من دول الغرب في خلال مسيرة تطوره.

- **سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي**^(١٨). يشير هذا السيناريو إلى تعزيز الروابط بين إسرائيل وبين الجاليات اليهودية في الشتات كهدف رئيسي وطني. وتم في إطاره فحص العلاقات الديناميكية بين هذين الكيانين في الماضي، كما جرى تحديد الدولات التخطيطية لتعزيز أداء إسرائيل كدولة الشعب اليهودي كله في المستقبل.

- **سيناريو إسرائيل في أجواء السلام**^(١٩). يخلل هذا السيناريو الانعكاسات التخطيطية التي ستكون للسلام في الشرق الأوسط على أداءات إسرائيل كدولة متطرفة تخص الشعب اليهودي في محيط يسوده السلام. ويحتم السلام إجراء تغييرات أساسية في مفاهيم التخطيط التي وجهت صانعي القرار حتى هذا اليوم. وفي هذا السيناريو لم تعد إسرائيل «جزيرة محسنة» في قلب محيط معاد، وإنما أصبحت مركزاً

(١٧) انظر: مازور، برغرور وتروب، «اسرائيل في مسار الدول المتطرفة».

(١٨) تم إعداد هذا السيناريو بمشاركة الوكالة اليهودية. انظر: عنات غونين وسميدار فوغل، «سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي»، (١٩٩٦).

(١٩) تم إعداد هذا السيناريو بمشاركة سلطة التخطيط الاقتصادي الوطني في وزارة الاقتصاد وبعد ذلك بمشاركة مكتب رئيس الحكومة. انظر: رافي بارئيل [وآخرون]، «اسرائيل في محيط يسوده السلام»، (١٩٩٦).

محتملاً للنشاط الدولي في الشرق الأوسط. وتكمن في هذا الوضع الجديد مشاكل جديدة في مجالات المجتمع، والاقتصاد، والبيئة، ولكن هناك فرصة كثيرة أيضاً يمكن للتخطيط القطري استغلالها من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية الوطنية.

وبعد رسم بيئه التخطيط المستقبلية وتعريف الغايات المعيارية المنشودة، تم تطوير خمسة بدائل رئيسية، وهدف هذه البدائل هو إيجاد بنية تحتية برنامجية لمخطط موحد ومنسق مختار، هو مخطط تنظيم المجال الوطني، أو «صورة المستقبل» . وأحد هذه البدائل الخمسة هو بديل «الأعمال كالمعتاد»^(٢٠) الذي هو بمثابة خيار تخططي لا مناص منه تواصل فيه عملية التطور وفقاً للاحتجاهات القائمة في المرافق الاقتصادية. والبدائل الأربع الأخرى هي بدائل معيارية. وكل واحد منها يتركز في واحدة من قضايا التخطيط المركزية التي جرى تحديدها في مرحلة التخطيط الأولى، ويقدم الجواب الأفضل للاحتياجات والأهداف المنبثقة منها:

- **بديلان اقتصاديان**^(٢١) يرفعان الغايات المنشودة من النمو الاقتصادي ومن رفع مستوى مقاييس الرفاه الاجتماعي في إسرائيل في سياق السعي إلى الاستقلال والاستقرار الاقتصادي. ويسعى أحد هذين البديلين إلى هذه الغاية من طريق تحسين المستوى التكنولوجي للمرافق الاقتصادية، وتطوير الصناعة الغربية بالعلوم، في حين يسعى البديل الاقتصادي الآخر إلى هذه الغاية من طريق العناية بفروع الخدمات الإناجية.

- **البديل الاجتماعي**^(٢٢) يتصدى لقضايا الزيادة الديمografية في إسرائيل وتركيبة السكان. وهذا البديل يرفع مشعل الغاية المنشودة «حياة نوعية للجميع»، «جودة الحياة للجميع»، مع زيادة المساواة الاجتماعية في المجال القومي، وتقليل الفجوات القائمة في المجتمع الإسرائيلي.

- **البديل الطبيعي البيئي**^(٢٣) يتصدى لقضايا الكثافة السكانية المجالية والآخذة بالتزايد، كما لمضار نفاد مورد الأرض. وهذا البديل يرفع مشعل الغاية المنشودة «التطور الدائم» ومبادئ «التخطيط القيمي» مع التشديد على الحاجة إلى الحفاظ على خصوصية المشاهد الطبيعية والبيئية لأقاليم البلاد المختلفة.

(٢٠) انظر: يونا برغور وامون فرانكل، «الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات، ١٩٩٦.

(٢١) انظر: شاحار [وآخرون]، «البدائل اقتصادية».

(٢٢) انظر: كرمون، «البديل الاجتماعي».

(٢٣) انظر: آرييه رحيموف وعاموس براندais، «البديل الطبيعي - البيئي»، ١٩٩٦.

٣-٣-١ مرحلة العمل الثالثة: خلق صورة المستقبل والسبل السياسية لتحقيقها

في المرحلة الإجمالية للتخطيط جرت بلوحة «صورة المستقبل» : مخطط لتنظيم المجال الوطني^(٢٤) ، كما جرى تحديد السبل السياسية لخارجها من حيز التحول إلى الفصل . وفي نهاية المرحلة الثانية واستعداداً لبدء مرحلة العمل الثالثة الإجمالية ، انضم إلى مواكبة المخطط مكتب رئيس الحكومة ، وذلك بموازاة نقل سلطة التخطيط الوطني والاقتصادي إلى صلاحيته . كذلك انضمت إلى المخطط وزارة الزراعة وسلطة المياه .

وفي بداية مرحلة العمل الثالثة ، جرت عملية تقييم متعددة الأبعاد لبدائل التخطيط بهدف وضع أساس برنامجي أفضل لصورة المستقبل . ونفذت عملية تقييم البدائل بأدوات تحليلية كثيرة ومتعددة : حيث تم استخدام ٣٢ معياراً نوعياً وكثيراً من مجالات التخطيط لتقييم البدائل الرئيسية^(٢٥) ؛ كما استخدمت أدوات تحليلية مختلفة على المعطيات التي تم الحصول عليها بهدف تحرير العلاقات المتباينة وروابط التغيير بين الغايات المشودة^(٢٦) .

وعلى أساس هذا التحليل ، تم تحديد المبادئ البراجمائية لصورة المستقبل التي تشكل المزيج الأفضل الممكن لسمات البدائل المعيارية جميعها . وتتجدر الإشارة إلى أنه اتضحت في التقييم المقارن بين البدائل أن «صورة المستقبل» تقع على المسافة الأبعد من البديل الموضوعي ، أي بديل «الأعمال كالمعتاد» . وهذا يعني إمكان تحقيق بديل محلي أفضل يستجيب لقضايا التخطيط المركزية ، إلا أن هذا الأمر لن يحدث من تلقاء ذاته ، لأن «قوى السوق» تقود الأمور بعيداً منه . وبهدف تحقيق «صورة المستقبل» يجب تحديث مفاهيم التخطيط المتقدمة ، وتحويل اتجاهات التطوير القائمة وتفعيل سياسة تخطيط متناسبة وملائمة .

وبموازاة وصف «صورة المستقبل» ، وهي خطة تنظيم المجال الوطني ، ثُمت صياغة وثائق سياسة التخطيط التي تهدف إلى شق الطريق لتحقيقها . وتنقسم وثائق سياسة التخطيط بين تلك التي تعالج الأوجه المهنية - الموضوعاتية ، وبين تلك التي تعالج الأوجه المعيارية - الشاملة . وهدفها التأثير إلى طرق تفعيل الخطة من خلال

(٢٤) انظر: آدام مازور وميخال سوفير ، «صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني ، (١٩٩٧).

(٢٥) انظر: يوبرت لوريون [وآخرون] ، «تقييم البدائل المجالية لإسرائيل في سنوات الألفين - معايير ومقاييس» ، (آذار/ مارس ١٩٩٦).

(٢٦) انظر: آدام مازور ، «تقييم» ، (١٩٩٦).

الجهاز التنظيمي القائم، والى تغييرها في عدد من المواقيع. وبذلك تغلق دائرة التخطيط - المخطط الرئيس الذي نشأ من خلال تفكير مجدد، ومن طريق رسم غaiات منشودة بعيدة المدى لصورة الدولة في المستقبل ، تعود إلى نظم حياتنا الراهنة، في عملية تحديد توجيهات وتحصيات عن كيفية تحقيق الغaiات المنشودة لذلك المخطط من الآن فصاعداً.

١-٤ قضايا منهجية في عملية التخطيط

في البنود السابقة وصفنا البنية الطولية لعملية إنتاج مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ التي تدمج بين مسارات التخطيط المختلفة (المسار الموضوعي المنطقي ، مسار السيناريوهات والمسار المجالي الإبداعي) وبين مفاهيم طويلة وقصيرة المدى للمستقبل . وفي البنود التالية سنخوض في تفاصيل خمسة توكييدات منهجية تعبّر عن المفاهيم القيمية التي وجهت عملية التخطيط.

١-٤-١ كيف يمكن تخطيط مجال وطني حدوده المستقبلية غير معروفة؟

إن إحدى القضايا المنهجية المميزة التي كانت محطة أنظار طاقم التخطيط لمخطط إسرائيل ٢٠٢٠ هي كيف يمكن القيام بتخطيط قطري شامل عندما لا يكون هناك يقين بالنسبة الى الخطوط النهائية لحدود الدولة ، وفي الوقت الذي لا يوجد فيه ، حتى ، توافق وطني حاسم في هذا الخصوص.

وفي خلال المناقشات المشتركة لطاقم التخطيط وجنة المواكبة ، تم التعبير فعلاً عن جملة متنوعة من الآراء والماوقف والتوقعات بالنسبة إلى مسألة الحدود المستقبلية للدولة . وعند إجمال هذه المناقشات تقرر أن يتمتع المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين عن اتخاذ موقف سياسي ، وأن يتصدى لهذه المسألة بالأدوات المهنية للتخطيط البعيد المدى المخصصة للتعاطي مع ظروف انعدام اليقين المستقبلية ، أي من طريق وضع التصورات والسيناريوهات . وفي إطار المخطط تم إجمال وتلخيص السيناريو الرئيس «إسرائيل في محيط يسوده السلام»^(٢٧) الذي يفترض أنه إلى حين السنة المنشودة للتخطيط سيصبح التطبيع السياسي في الشرق الأوسط أكثر رسوحاً.

(٢٧) انظر : بارئيل [وآخرون] ، «إسرائيل في محيط يسوده السلام»؛ آدام مازور [وآخرون] ، «مواقف تنشد السلام»، (١٩٩٣)؛ شلومو غازيت وأريئيل ليفي ، «أوجه أمنية وتصورات جيو-سياسية لإسرائيل في سنوات الألفين»، (١٩٩٣) ، وايز سبيردلوف وعميرام ديرمان ، «سياسة تخطيط البنية التحتية وانتشار المنظومة الأمنية على المدى البعيد»، (أيار / مايو ١٩٩٦).

وافتُرِضَ أن إسرائيل ستقيم علاقات سياسية مع جاراتها، كما أن كياناً فلسطينياً مستقلاً بهذا المدى أو ذاك سيقوم إلى جانبها بين البحر المتوسط ونهر الأردن. ومع أن ظروف الحدود بين إسرائيل والكيان الفلسطيني ليست معروفة، إلا أنه افترض أن حدودها كافة ستكون مفتوحة وتسمح بالمرور الحر ولكن المراقب للأشخاص والبضائع ورأس المال والمعرفة، كما سيتعزز قدر من التعاون في كل ما يتعلق بالتأثيرات الخارجية البيئية من كلا جانبي الحدود.

وعلى أساس هذا السيناريو تم تحديد ثلاثة دوائر تعاطي تخطيطية:

- **الدائرة الداخلية** وتشمل أراضي دولة إسرائيل بما في ذلك الأراضي التي ضمت بمحض القانون والتي تخضع لفعول قانون التخطيط والبناء. ويتركز مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ على الأراضي المشمولة بالدائرة الداخلية، وهو يطور لها حلولاً في المجالات كافة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع السكان اليهود المقيمين ما وراء «الخط الأخضر» مشمولون أيضاً في الدائرة الداخلية في تقديرات المخطط المتعلقة بالسكان، كما هو الحال في مجالات التخطيط السبع المقتربة.

- **الدائرة الوسطى** وتشمل كل المنطقة الكائنة بين النطاق الخارجي للدائرة الداخلية وبين نهر الأردن. ويعاطى خطط «إسرائيل ٢٠٢٠» مع هذه المناطق في حال محافظتها على تواصل أدائي - محالي للتأثيرات المتبادلة مع أراضي الدائرة الداخلية، كما هو الأمر في مجال الموارد الطبيعية، وجودة البيئة، ونظم الواصلات والبني التحتية.

- **الدائرة الخارجية** وتشمل الدول التي لها حدود مع إسرائيل. والتعاطي مع هذه الدائرة على مستوى القوى والمسارات التي تقرر مكانة إسرائيل وأنشطتها كأحد البؤر في الشبكة الإقليمية التي ستقوم في الشرق الأوسط في زمن السلام.

وي ينبغي التأكيد على أن عمليات التعاطي من خارج الدائرة الداخلية لا تشكل بأي معنى إملاء للأنشطة في ما وراء حدود إسرائيل، إنما منظومة من الفرضيات النطافية المحتملة التي تستند إلى الرصانة في التخطيط بالنسبة إلى الجانب الخارجي لحدود الدولة، وذلك بشكل يتناظر مع ما جرى داخل تلك الحدود.

١-٤-٢ تمثيل مجال من الآراء المختلفة وحتى المتناقضة

إن إسرائيل ٢٠٢٠ هو مخطط معياري يشير إلى أهداف وغايات منسوجة للمجتمع الإسرائيلي، وفي ضوئها يقود عملية التخطيط. ولذا كان هناك أهمية عليا لإيجاد المنتديات التي تسمع فيها الآراء المختلفة التي تمثل التعددية القيمية الكائنة في المجتمع الإسرائيلي كأساس لقرارات طاقم التخطيط. ومن أمثلة ذلك:

في المرحلة «أ» من المشروع عقدت ورشات عمل بمشاركة خبراء كثيرين، وتمت فيها عمليات تفكير جماعي وتفعيل الأدمعة بهدف البلورة الأولية للتوقعات والتصورات المستقبلية التي اشتقت منها الغايات المنشودة للتخطيط.

في المرحلة «ب» عقدت ورشات فكرية تمهيدية لوضع سيناريوهات رئيسة وبدائل رئيسة. وفي المرحلة المتقدمة أيضاً، حيث كانت مهمة إعداد السيناريوهات والبدائل قد أصبحت في أيدي الطواقم، وجهت الدعوة إلى خبراء أجنب للاطلاع بأرائهم، ولتقديم أوراق وجهة نظر مستقلة، نشرت بالتوازي مع نشر تناجمات التخطيط النهاية.

في المرحلة «ج» عقدت ورشة عمل دولية في موضوع التخطيط الوطني، كأساس لتقرير سياسة تحقيق المخطط الرئيسي. وفي إطار هذه الورشة سُمعت آراء خبراء بارزین في إسرائيل وفي العالم حول مسألة الحاجة إلى التخطيط الوطني وطرق تطبيقه. وبسبب التعقيد المرتبط بتطوير السياسة الأرضية للمخطط، والحساسية العامة للموضوع، تم تكليف خيرة الخبراء في هذا المجال بتقديم عشر أوراق وجهة نظر، اشتملت على عرض آراء متنوعة، بل متعارضة أيضاً بخصوص السياسة الأرضية المترحة في المرغوب فيها. واستخدمت هذه الأوراق كأساس لبلورة السياسة الأرضية المقترحة في إطار المخطط الرئيس.

وفي كل مرحلة من مراحل التخطيط، كان يعرض على طاقم التخطيط ولجنة المراقبة وممثلى دوائر الحكومة والهيئات العامة الأخرى التي شاركت في المخطط، النتاج الغني والمعقد من الآراء والأفكار والقيم كقاعدة أساس لمداولات مشتركة وكمصدر للاستنتاجات التخطيطية.

١-٤-٣ التوجيه الموحد والمنسق للتخطيط من جانب خططين مهنيين وممثلى الحكومة والنظام المؤسسى

لقد تم وضع مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ في عملية قام بها عدد كبير من المشاركين، من بينهم صانعو القرار في أوساط النظام المؤسسى، والوسط الأكاديمى، والوسط التخطيطي العملاي، الذين يتمتعون بخبرة مهنية وبحثية غنية. وشارك في الإعداد لمخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» في مراحله كافة نحو مئتين وخمسين من المخططين، من كبار أفراد الأسرة الأكاديمية والمهنية في إسرائيل؛ وفي المقابل، رافق إعداد المخطط عدد متزايد من الدوائر الحكومية، والهيئات العامة. وتم إيراد أسماء جميع أولئك الذين أسهموا في إعداد المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين في مقدمة كل واحد من مجلدات المخطط.

هذا ولم يتصرف مثلو الحكومة ومؤسسات الحكم كطرف طالب لهذا المخطط. فقرارات التخطيط المركزية اخذت في خلال مداولات مشتركة ، حيث لم يكن لأي طرف «حق الفيتو»، إنما كان يدافع عن رأيه بطرق الإقناع والشرح. وأدى هذا التعاون بين المهنيين وبين ممثلي مؤسسات الحكم والحكومة إلى إثراء التحاجات الفكرية والقيمية للمخطط ، وفي الوقت عينه شكل جسراً بين التخطيط الفكري البعيد المدى وبين التخطيط المخصص للتنفيذ هنا وعلى الفور ، بدعم من الجهاز التنظيمي القائم.

١-٤-٤ طرح حيز من إمكانات التخطيط الواسع والمتتنوع

إن التطلع إلى التنوع وجد تعبيراً عنه ليس فقط في تمثيل آراء مختلفة ، وفي توسيع دائرة المشاركين في العمل ، وإنما في تطوير مجال / حيز من إمكانات التخطيط. وبذلك تم طرح مجموعة واسعة من السيناريوهات والبدائل ، وتم ذلك من خلال تحديد الغايات المشودة للتخطيط ، وعلى أساسها يُبني البديل المفضل. كذلك تم في مرحلة بلورة وسائل السياسة أيضاً طرح وفحص وسائل تطبيق مختلفة لتوصيات المخطط الرئيس. وكان هناك ثلاثة أهداف موجهة لطرح مجال / حيز إمكانات التخطيط :

دحض الرزعم القائل إن إسرائيل تفتقر تلقائياً إلى مجال / حيز إمكانات للتخطيط ، ولذا ينبغي أن تبقى عملية التطوير (الإنماء) تسير كاستمرار للاتجاهات القائمة ، وفي إطار صيغة «الأعمال كالمعتاد». لكن الأمر على العكس تماماً ، فالقرارات التخطيطية تنفذ في الواقع «وجود خيارات» ، وبالتالي ، فإن مهمتنا كمخططين توضيح أهمية التخطيط في تلك المناسبات وفي إيجاد أفضل البدائل.

كلما كان مجال / حيز الإمكانيات أوسع ، فهو يستعمل على بدائل تخطيط كثيرة ومتعددة ، يمكن أن نختار منها الخطة الأفضل.

هناك أهمية ذاتية لطرح مجال / حيز الإمكانيات ، بحكم أنه «شبكة أمان» للبديل المختار. وفي حال أن الواقع أو أن تقديرنا تخطيطياً حديثاً أوجب ذلك ، فإنه يمكن العودة إليه كمخزون للبدائل ، بحيث يمكن أن نختار منه الخطة الأفضل التي تتلاءم مع بيئة التخطيط الجديدة.

١-٤-٥ إرساء قرارات التخطيط على أساليب وأدوات متوازية وغير مرتبطة (مستقلة)

في سياق عملية معقدة وواسعة الحجم ، مثل إعداد المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين ، كان الطاقم المخطط يجد نفسه من حين إلى آخر أمام مفترق

قرارات تقتضي عقد الاجتماعات استعداداً لقرار تخططي يشكل منذ الآن فصاعداً «مبدأ تخططياً متفقاً عليه» لاستمرار العمل. وحسبما وصف أعلاه، فقد اتخذت هذه القرارات فقط على أساس طرح واسع لمجال/ حيز الإمكانيات، ومن خلال الأخذ في الاعتبار الآراء المختلفة، بل المتعارضة أيضاً. وفي عدد من المفترقات المركزية المتعلقة بالتخطيط تعززت صدقية القرارات التخططية من طريق الاعتماد على عدد من الأدوات التحليلية المستقلة التي تم تفعيلها بشكل متوازن:

- اختيار المنهجية التخططية. تم اختيار خيار الدمج والتنسيق بين المسارات، المنطقية، والمعيارية، والإبداعية المتعلقة بالتخطيط من خلال الإدراك المشترك للجنة المراقبة والطاقم المهني الكبير، لضرورة منع حصول انحراف في نتائج التخطيط نابع من مسار تخطيط ضيق ومحدد مسبقاً.

- تعريف وتحديد معضلات التخطيط. تضح من خلال مرحلة العمل الأولى أن نفاد مورد الأرض وانعكاساته الاجتماعية والمجالية والاقتصادية هو إحدى المعضلات الأساسية التي يجب أن يتصدى لها المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وفي مراحل العمل اللاحقة اختبرت هذه المسألة وتم إثبات صحتها في مسارات التخطيط المختلفة، مع استخدام أدوات تحليلية متنوعة، ومن بينها: تقديرات برنامجية كمية، وتقديرات قيمة نوعية.

- تعليمات لتوجيه التطوير وفق نموذج «التوزيع المركز». إن نموذج التوزيع المركزي ووجوب توزيع التطوير على المستوى الوطني، في سياق تركيزه على المستوى الإقليمي (المناطقي). وهذا النموذج يوصي به المخطط الرئيس خلافاً لنموذج «التركيز المبعثر» الذي تتسم به اتجاهات التنمية الحالية في إسرائيل، والذي تتركز في إطاره غالبية السكان في قلب الدولة في توزيع مناطقي واستيطاني كبير. ويجد هذا الاستنتاج دعماً له بواسطة مسارات التخطيط المختلفة: ففي المسار المنطقي يتضح أن هذا النموذج يضمن استخداماً أكثر نجاعة لمورد الأرض من الناحية الاقتصادية والمواصلاتية والبيئية؛ وفي المسار المعياري يتضح أن هذا النموذج جرب بنجاح في أوروبا، وهو يدفع إلى أمام المساواة في المجتمع على المستوى الوطني؛ وفي المسار الإبداعي تبين أن هذا النموذج يمثل المبدأ الأفضل للتنظيم الشامل للمجال الوطني.

- نتائج تحليل البداول. تم تنفيذ عملية تقييم البداول بواسطة اثنين وثلاثين معياراً نوعياً وكمياً تمثل مجالات التخطيط المختلفة. وفي نهاية هذه العملية كانت هناك حاجة لـ «ترجمة» نتائج التقييم إلى مجموعة قرارات تخططية. ومن أجل ذلك، تم تصنيف المعايير فيمجموعات غایات منشودة متناقشة، ينبغي إيجاد توازن تخططي في

ما بينها: النمو الاقتصادي في مقابل المساواة الاجتماعية؛ التركيز في مقابل التوزيع المحلي؛ التطور العلمي والشخص على المستوى القطري في مقابل الاستقلال الذاتي المناطقي. وهذا التصنيف هو نتاج ثلاثة أساليب احصائية مختلفة طبقت على نتائج التقييم (Cluster Analysis, Smallest Space Analysis, Factor Analysis)، حيث نتج من كل منها مجموعات مماثلة. وعلى هذا الأساس الموضوعي كان بالإمكان تشخيص المزيج الأفضل الممكن للمخطط الرئيس لسنوات الالفين.

١-٤-٦ ما هو الاتجاه الرئيس للناظرة المتعمقة في التخطيط الوطني - أمن الخارج أو من الداخل؟

طرحت هذه المسألة على بساط البحث منذ بداية عملية التخطيط. وقد ارتأى بعض المشاركين في طاقم التخطيط ضرورة النظر إلى الدولة ككل اقتصادي ديمغرافي ومجالي. وبحسب رأيهم، فبموجب هذا المفهوم فإن نفاد مورد الأرض، على سبيل المثال، لا يهدد أبداً مستقبلاً، طالما بقيت مساحات في منطقة النقب يمكن تطويرها، من طريق استثمارات في نظم البنية التحتية، وبالآخر طالما كان بالإمكان الحصول على «الاستجمام في تركيا» بدلاً من استخدام مجالات الدولة. وفي المقابل، ارتأى آخرون أن التخطيط الشامل للدولة ينبغي أن يستند إلى نموذج متعدد المناطق يعكس السمات المحلية ويعترف بتنوعها. وبحسب هذا المفهوم، فإن الخصائص المميزة لمناطق ولقطاعات مختلفة في المرافق الاقتصادية وفي المجتمع هي الأساس لإيجاد مخطط وطني شامل. وهذه المسألة المبدئية معروفة جيداً في المنهج التخططي، إذ يمكن لعملية تخطيط واحدة أن تبدأ من فهم الخلية المنفردة، مروراً بصورة التجمع الأساسية وحتى تشخيص المبادئ البنوية للكل التكامل والعقد. كذلك يمكن لعملية تخطيط أخرى الخروج من مفهوم الكل التكامل كأساس للتخطيط، بحيث إنه كلما تقدم التخطيط، وسع المعالجة لأجزاءه وتعمق في تفاصيلها.

وفي مسار إنتاج المخطط الرئيس الإسرائيلي في سنوات الالفين، قمنا بعملية دمج وتنسيق بين هذين السياقين المبدئيين، من خلال الإدراك بأنهما يكمل بعضهما البعض الآخر، وأن عملية دمجهما سوف تضيف إلى الأبعاد التعددية للمخطط وإلى التعبير التعددي للمقاربات والمفاهيم والمواقف في نتاجاته. وقد عملنا على قيادة مجرى التفكير بين مداميك التخطيط القطري المناطقي والمحلّي، وهكذا دواليك؛ وفي موضوعات تخطيط محددة لاءمنا اتجاه التمعن حسب مقتضى الأمر أو وفق المقاربة القيمية لطاقم التخطيط الذي أنيطت به هذه المهمة. وفي عملية إيجاد البديل على سبيل المثال، تبني طاقم البديل الاقتصادي نموذج الاقتصاد الكبير، وفقط بعد ذلك حل دلالاته

المناطقية؛ وفي المقابل، بدأ طاقم البديل الطبيعي البيئي عمله بتحليل السمات المميزة لأقاليم البلاد المختلفة، وفي وقت لاحق قام بتجميعها في بنية أ玳ائية شاملة وكمالة. وكذلك، ففي مرحلة التوليف التخطيطي وأثناء بلورة خطط تنظيم المجال الوطني، تم تطبيق المفهوم الثنائي للتخطيط. وهكذا فقد نما تطوير المجالات المدنية مرة من خلال المستوى المناطقي، وذلك عقب تحليل نماذج متروبولينية، ومرة ثانية من خلال تحليل المزايا القطرية لنموذج «التوزيع المركز».

٤-٧- الحفاظ على الشفافية في استخلاص استنتاجات تخطيطية

مثلاً هو الأمر في كل مخطط قطري، كذلك أيضاً فإن مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ يهدف إلى خدمة جمهور المستخدمين الأوسع: والمقصود بذلك السكان الحاليون والمستقبلون للدولة معاً، مع أفضلياتهم المتنوعة، وأحياناً أيضاً الخفية.

وكما هو الأمر في كل مخطط بعيد المدى، فإن مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ يأخذ على عاته أيضاً مخاطر عدم تحقق جزء من توقعاته، وأن عوامل غير متوقعة هي تلك التي ستتحسن محりات المستقبل، بدلاً من تلك التي أخذها المخطط في الحسبان.

ولذا فإن مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ لا يقدم للجمهور كنتاج هنائي وكامل، أي بمثابة «صندوق أسود» لا يمكن التدخل فيه، إنما كـ«صندوق شفاف» يفتح مجرى التخطيط كله أمام الجمهور. وهكذا، فإن الأساس المعرفي الذي اعتمد عليه المخطط، وفرضيات الانطلاق والغايات المنشودة، والبدائل الرئيسة التي وضعت بنية تحتية منهجية لـ«صورة المستقبل» المختار؛ كل هذه الأمور تم نشرها إلى جانب النتائج النهائية للتخطيط، وبالدرجة ذاتها من الأهمية. هذا بالإضافة إلى أن المخطط نشر بصيغتين تقنيتين بهدف تسهيل الوصول إلى نتائجه الكثيرة، ولتسهيل عملية الاهداء إليهما والإلام بهما. وإحدى هاتين الصيغتين هي سلسلة تقارير مطبوعة ومجلدة يمكن سحبها وفق الحاجة من الرف، والثانية هي صيغة الكترونية على شكل أسطوانة كمبيوتر تسمح لمن يرغب بالاطلاع على نتائج المخطط الكثيرة في مسارات مختلفة وفقاً لرغبات الشخص.

كذلك متاح للجمهور الوصول إلى «المواد الخام» التي استخدمت في صياغة المخطط، والتي يمكن من خلالها تعميق الفهم لتعليمات المخطط، أو بدلاً من ذلك مطابقتها مع التفضيلات المختلفة أو مع ظروف الزمن المتغيرة.

الفصل الثاني

سيناريوهات رئيسة: بيئة أجواء التخطيط
المستقبلية لإسرائيل

أوردنا في الفصل السابق المنطق العقلاني الذي يقف من وراء خطة إسرائيل ٢٠٢٠ وقمنا بتحديد ثلاث معضلات مركبة تقتضي تخطيطاً بعيد المدى نحو سنوات الألفين. إلا أنه لا يكفي تحديد معضلات التخطيط من أجل تطوير حل لها. وحسبما شرحتنا في الفصل السابق، فإن التخطيط للمدى القصير يعالج معضلات التخطيط انتلاقاً من الماضي نحو المستقبل، وذلك لتقديم جواب فوري لها في بيئه التخطيط القائمة. وفي المقابل، فإن التخطيط البعيد المدى يكمل المفهوم التخططي من خلال القفز إلى «صورة المستقبل» المطلوبة وتطور من داخلها «تاريخ المستقبل».

ومنذ البدء بمشروع إسرائيل ٢٠٢٠ عمل طاقم التخطيط على تشخيص مكونات بيئه التخطيط المستقبلية، وعلى تطوير فرضيات تتعلق بما ستكون عليه المسارات والقوى الأكثر تأثيراً في معضلات التخطيط؛ وفي المقابل، عمل طاقم التخطيط على تحديد «صورة المستقبل» المرغوب فيها التي قصد إليها المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وهاتان العمليتان التخطيطيتان لخطط إسرائيل ٢٠٢٠ تجتمعان معاً في السيناريوهات الرئيسة: فمن جهة، تعرض السيناريوهات توقعات واعية تشخيص القوى المؤثرة في التخطيط «من الخارج»، ومن جهة ثانية تقوم بتحديد غaiات معيارية منشودة توجه عملية التخطيط «من الداخل».

١-٢ سيناريوهات رئيسة: تطوير توقعات وتعريف الغaiات المنشودة

لقد تم اختيار ثلاثة سيناريوهات رئيسة لتحديد بيئه التخطيط المستقبلية، ومن هذه السيناريوهات تم اشتقاق الغaiات المنشودة للتخطيط. وهذه السيناريوهات هي:

- سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتطرفة». وفقاً لهذا السيناريو، فإن إحدى القوى المركزية التي ستوجه التطوير في العقود المقبلة ستكون تطلع المجتمع الإسرائيلي إلى تقليل الهوات القائمة بينه وبين الدول الرائدة من بين الدول المتطرفة في الغرب. ولذا، فإن هناك حاجة لعملية إعداد وتنسيق تخططي شامل من أجل تنفيذ «القفزة» الالزامـة، ولضمان أن تؤدي هذه القفزة، في المقابل، إلى رفع «جودة حياة» معظم سكان الدولة، مع الأخذ في الاعتبار الدولـات المختلفة

لهذا المفهوم في نظر مجموعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

- سيناريو «**إسرائيل والشعب اليهودي**». هذا السيناريو يتوقع فيه أن تحافظ إسرائيل على مكانها المركزية في العالم اليهودي في المستقبل أيضاً، ويحتجل العلاقات المتباينة القائمة بين المركز اليهودي في البلاد وبين الشتات اليهودي. وقد اشتقت من خلال ذلك سلسلة التزامات تخطيطية لدولة إسرائيل تجاه الشعب اليهودي كله.

- سيناريو «**إسرائيل في محيط يسوده السلام**». يتوقع هذا السيناريو، في مكان ما، في مدى المخطط، استقراراً للوضع الجيو - سياسي في منطقتنا، وقيام علاقات اقتصادية وسياسية بين إسرائيل وجاراتها. وفي هذه الظروف، ستحدث تغييرات بعيدة المدى في المجال الوطني: فستكون هناك حاجة إلى إحداث تحويل في مفاهيم التخطيط التجذرة، الأمر الذي يستوجب استعداداً تخطيطياً جيداً، وذلك من أجل تحقيق كامل الطاقة الكامنة في السلام.

ولقد نشأت هذه السيناريوهات خلال ورشات عمل إبداعية جرت ابتداء من المرحلة الأولى للمشروع، وشارك فيها جميع طاقم التخطيط، ولجنة المراقبة للمشروع، بالإضافة إلى مشاركي آخرين من الأسرتين المهنية والأكاديمية^(١). وقد وجه عملية اختيار هذه السيناريوهات الثلاثة عدد من الاعتبارات من خلال الكم الغني والتنوع للسيناريوهات والتصورات التي طرحت في ورشات العمل:

لكل واحد من السيناريوهات الرئيسية تأثير نوعي في بيئه التخطيط؛

تمثل السيناريوهات الرئيسية معاً بيئه تخطيط غنية ومتعددة الأبعاد، وهي تصف مجموعة متنوعة من القوى التي تصوغ التخطيط في الدولة، سواء من الخارج نحو الداخل، أو من الداخل نحو الخارج، وبمدى رحب من الموضوعات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والقومية والجيو - سياسية.

تعكس السيناريوهات الثلاثة اختياراً قيمياً من جانب طاقم التخطيط ولجنة المراقبة بشأن «المعضلات الرئيسية» التي يحدُر أن نشتق منها غایيات معيارية منشودة لتوجيه المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

هذا وتجسد السيناريوهات الرئيسية الثلاثة في داخلها ليس فقط توقعاً مدروساً بشأن الصورة المستقبلية للدولة، وإنما أيضاً أمنية بشأن صورتها المرغوب فيها:

(١) لبيان مسار وضع السيناريوهات انظر: يوبرت لوريون واورن يفتحيل، «سيناريوهات بعيدة المدى لإسرائيل: إيجال لورشات العمل»، (١٩٩٣).

دولة متطرفة تعتبر مركزاً للشعب اليهودي كله، وتعمل من أجل رفاه هذا الشعب في محيط يسوده السلام. وسوف تخصص الأجزاء الثلاثة التالية من هذا الفصل للبحث المركز في كل واحد من السيناريوهات الرئيسية، وفي توقعاتها ذات الصلة ببيئة التخطيط المستقبلية، وفي الغایات التخطيطية المنشودة المشتقة منها. وفي الجزء الرابع والإجالي من هذا الفصل سنغلق الدائرة، وسنعود إلى إمعان النظر في مشاكل التخطيط الحاضرة من منظور مستقبلي، ونطرح السؤال: هل هناك احتمالية اقتصادية لتنفيذ كافة إضافات التطوير الالزامية في ضوء الغایات المنشودة المشتقة من السيناريوهات؟

٢- سيناريو رئيس : إسرائيل في مسار الدول المتطرفة^(٢)

لقد تطلعت دولة إسرائيل منذ قيامها للتقدم في مسار الدول المتقدمة، وللسعي نحو الاستقلال الاقتصادي، ولكي تؤمن لسكانها مستوى معيشة عالياً، حسبما هو مألف في أوساط الأكثر تطوراً من بين دول العالم الغربي. ومع ذلك، هناك اليوم أيضاً فجوات بين إسرائيل وبين الدول المتطرفة، وتبرز هذه بشكل خاص في المجالات الديمغرافية، والطبيعية، والبيئية. وبالإمكان تقديم نموذج على هذه الهواف من خلال الحقيقة القائلة بأنه في أوقات متباude فقط شكلت نطق البناء وكميات التطوير الهائلة التي تميز إسرائيل رافعة لدفع المرافق الاقتصادية إلى أمام ، ولرفع جودة الحياة الشاملة في الدولة. وشكل التحديث التكنولوجي قوة محركة في تطوير الزراعة، ومرافق المياه ، والصناعة ، والصناعات العسكرية. وأسهمت هذه بدورها في تعزيز الاستقلال الاقتصادي في إسرائيل ، ورفعت من مستوى المعيشة في البلاد. وفي المقابل ، تم تصميم البناء والتطوير البيئي مرات كثيرة وفق نماذج مجالية استعيرت من دول أخرى ، ونفذت بتكنولوجيات قديمة لم تلائم احتياجات التخطيط الفريدة لإسرائيل.

إن التحليل المقارن الذي نفذ في إطار خطط إسرائيل ٢٠٢٠ بين مقاييس الرفاه في إسرائيل ، وبين المقاييس المماثلة في الدول المتقدمة ، يفسح في المجال لعملية مسح مجالات التطابق و مجالات الهوة :

- مجالات الاقتصاد والخدمات تدرج إسرائيل في أماكن عالية على سلم الدول المتطرفة وفقاً لعدد من المقاييس الاقتصادية والاجتماعية ، مثل : نسبة معدل سنوي

(٢) لبيان هذا السيناريو، انظر: آدم مازور، يونا برغور وتامي تروب، «إسرائيل في مسار الدول المتطرفة»، (١٩٩٦).

عالية من النمو الاقتصادي، بحيث زاد الناتج المحلي الخام في إسرائيل في خلال الثلاثين سنة الأخيرة بمقدار خمسة أضعاف، وذلك أكثر مما هو عليه في كل دولة متقدمة أخرى، عقب الزيادة الحثيثة في عدد السكان، والتوسيع الهائل للبني التحتية العامة، ونسبة السكان الحضريين إلى مجموع السكان، ووتيرة تزايدهم، والنسبة العالية للمستخدمين في الخدمات (الموقع السابع بين ٢٤ دولة)، وحصة الخدمات في الناتج المحلي الخام (الموقع الثامن)، والعدد المتلخص نسبياً للمستخدمين في الزراعة (الموقع السادس)، وكذلك في مجال الرأس المال البشري الذي يجد تعبيراً عنه في مقاييس المشاركة في التعليم العالي، تختل إسرائيل مرتبة عالية على سلم الدول المتقدمة.

- **المجالات الديمغرافية والطبيعية والبيئية.** وفي المقابل، فإن نسب النمو السكاني العالية تؤدي إلى إدراج إسرائيل في مرتبة متدينة على سلم الدول المتقدمة، بالنسبة إلى مقاييس الناتج المحلي الخام للفرد، ونسب تزايدده. كذلك، فإن التخلف الكبير في الاستثمارات في البنية التحتية، ومشكلة الكثافة السكانية المجالية، يؤديان إلى تدرج متدن أيضاً في مقاييس الاكتظاظ السكني، وفي مستوى تملك المركبات، ومستوى استهلاك الطاقة والكهرباء للفرد ونوعية البيئة.

ويتضح من هذا التحليل أن إسرائيل قريبة، في مجالات الاقتصاد والخدمات، من سلم الدول المتقدمة، بينما توجد في المجالات الديمغرافية والطبيعية والبيئية فجوات ملحوظة في مقاييس الرفاه. وإذاء نسب التزايد العالية المتوقعة في إسرائيل، في النطاق الديمغرافي والمجالي أيضاً، يطرح السؤال: ما هو سبيل التطوير المطلوب لإسرائيل؟ وكيف يمكن لعملية التخطيط أن تقدم بها على مسار الدول المتقدمة؟ وفي الوقت عينه يدفع «الثمن» الاجتماعي والبيئي تدريباً؟

١-٢-٢ اختيار سبيل التطوير في إسرائيل في سنوات الألفين

لكي نخمن ما هو مسار التنمية المتوقع لإسرائيل في سنوات الألفين، ولرسم اتجاهه المطلوب، تم في إطار **المخطط الرئيس** تنفيذ عمليتي تحليل مقارن بين إسرائيل وبين ثلات وعشرين دولة متقدمة. ونفذت هاتان العمليتان بواسطة تصنيف الدول إلى جمادات (عنقيد)، بحيث تمثل هذه المجموعات محطات على طريق امتداد العقود الأربع الأخيرة. وفي عملية التحليل الأولى جرى تصنيف الدول إلى «عنقيد» وفقاً لسمات تطوير. وتشمل هذه سمات اقتصادية للمرافق الاقتصادية والمجتمع، وسمات مشتقة في مجالات الرفاه، ومستوى البنية التحتية، واستهلاك الطاقة ونحو ذلك. وفي إطار عملية التحليل الثانية نفذت عملية ماثلة، إلا أنه أضيفت إلى مقاييس التطوير

التي تميل إلى مجال الاقتصاد مقاييس من نطق المجال والبيئة والديمغرافيا، مثل: نوعية البيئة، وعوامل الكثافة السكانية، والمشاركة في قوة العمل، وتركيبة الأعمار، ونسبة الولادة، وموازين الهجرة.

ومن خلال التحليل الأول (انظر الرسم البياني رقم (٨)، ص ٣٦٤ من هذا الكتاب) تظهر أربعة مسارات رئيسة لتقدير الدول المتقدمة: مسار الدول الموجودة على هامش العالم المتقدم والصناعي؛ المسار «الأوروبي الغربي»؛ ومسار «أمريكا الشمالية»، ومسار اليابان المتميّز. ويشير هذا التحليل إلى مجالات التشابه بين إسرائيل وبين الدول المتقدمة، ومنه يمكن استخلاص تقديرين بشأن اتجاهات تطورها المستقبلية:

إسرائيل تتقدم في مسار ينقلها كل عقد من الانتماء إلى محطة تنمية واحدة إلى أخرى. ومن هنا يمكن الاستنتاج بأنه سوف تحدث تغييرات جوهرية في المرافق الاقتصادية خلال العقود المقبلة، ولا يوجد مفعول كبير للتوقعات الاقتصادية القائلة بأن المستقبل سيكون مماثلاً للحاضر.

إن إسرائيل تتقدم في مسار مواز للمسار «الأوروبي الغربي»، إلا أنها متخلفة بعد واحد وحتى أكثر وراء غالبية دول أوروبا. وهذا الاتجاه الثابت يسمح بإيجاد تقسيم للاحتجاهات القائمة، والتتخمين بأن أداءات المرافق الاقتصادية الإسرائيلية ستكون بعد نحو عشر سنوات مماثلة لأداءات دول غرب أوروبا اليوم. ويتلقي هذا التخمين إسناداً وتعزيزاً إضافياً من حقيقة كون إسرائيل تشبه فعلاً في معظم سماتها الاقتصادية والاجتماعية دول غرب أوروبا، أكثر من دول أمريكا الشمالية أو اليابان.

ومن خلال التحليل الثاني (انظر الرسم البياني رقم (٩)، ص ٣٦٥ من هذا الكتاب)، تبين السمات المميزة لمسار التنمية الذي تمر به إسرائيل. ويتبين أنه عندما يعادل في هذا التحليل العوامل المرتبطة بسمات الانتشار المجالي والنمو الديمغرافي، يظهر عندها مسار التنمية المميز أو الفريد لإسرائيل. والمعطى الرئيس الذي يتضح منه هو أنه ابتداء من مطلع السبعينيات تجسد إسرائيل مسار تنمية متميزاً، لا يماثل مسار أي دولة أخرى خلال كل فترة الدراسة. ويتسم هذا المسار بعملية دمج وتنسيق فريدة غير قائمة، ومن شبه المؤكد أنها لن تقوم في أي دولة متقدمة أخرى. ففي إسرائيل فقط هناك عملية دمج وتنسيق بين مستوى عالٍ للتنمية والخدمات وكثافة سكانية مجالية عالية للغاية، وسكان واقتصاد يتزايدون بوتيرة سريعة للغاية، وذلك من خلال استنفاد متدرن نسبياً لقوة العمل في المرافق الاقتصادية.

ومن خلال هذين التحليلين يطرح السؤال: ما هو سبيل التنمية الذي سيتمكن إسرائيل من سد الهوات بينها وبين الدول المتقدمة،أخذًا في عين الاعتبار مشاكل

التخطيط الفريدة التي تواجهها؟ إن الجواب الذي يمكن أن يحصل عليه المتبع لمخطط إسرائيل ٢٠٢٠ هو أن معدلات زيادة السكان والتنمية العالية التي تتسبب في تدني مقاييس الرفاه في إسرائيل في الوقت الحاضر، تعد بالذات وسائل التقدم الرئيسية الموجودة تحت تصرفها، وهي التي تحمل في طياتها الطاقة الكامنة القادرة على سد الهوّات مع الدول المتقدمة.

وكل ذلك، شرط أن ندرك كيف نوجه التنمية من طريق مفهوم تخطيطي قيمي ومتناقض يدفع في اتجاه عملية التحديث التكنولوجي. وفي هذه الظروف، فإن إسرائيل في سنوات الألفين سوف تنجح بأن تتحول إلى الدولة ذات الموجودات (الأصول) الأكثر تطوراً وحداثة، ليس فقط بالنسبة إلى عمرها الزمني، إنما وبالأساس بالنسبة إلى تطورها المتقن. ويمكن تجسيد التفوق النسبي الذي ستجيئه إسرائيل في هذا الوضع، إذا ما تذكرنا كيف استطاعت اليابان وألمانيا تكرис عملية إعادة بناء ما لحق بها من دمار بعد الحرب العالمية الثانية في النمو الاقتصادي الذي جعلهما تتفوقان على الدول الأخرى التي تضررت أقل منها في الحرب.

والحال هكذا، يبدو أنه يمكن أن تستنبط من داخل مشاكل التخطيط الفريدة التي تواجهها إسرائيل وسائل حل تلك المشاكل. فانتقال العالم المتقدم إلى المجتمع ما بعد الصناعي إنما يتطلب تغييرات هيكلية ومستحدثة. وهكذا، فإن نطق البناء والتطوير الهائلة المتوقعة في إسرائيل، إضافة إلى رأس المال البشري الموجود تحت تصرفها من شأنهما منحها تفوقاً يمكنها من سد الهوّة مع غالبية الدول المتقدمة. وكل ذلك، رهن بقدرتها على استغلال هذه المزايا الكامنة، من طريق تخطيط شامل للمدى البعيد.

٢-٢-٢ سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتطورة»: تحديد الغايات المنشودة للمخطط الرئيس

من خلال تحرير مجالات التمايز والتباين بين مسار تطوير إسرائيل، وبين مسار تطوير الدول المتقدمة كافة، يمكن اشتقاء ثلاثة غايات رئيسية منشودة للتخطيط:

- تكريس النمو السكاني ومعدلات التنمية المتوقعة من أجل التقدم الشامل للمرافق الاقتصادية والمجتمع. ففي المجال الاجتماعي، بالإمكان استغلال رأس المال البشري لدولة إسرائيل بصورة عقلانية بواسطة جهاز التعليم، وذلك من خلال الاستنفاد الأعلى لطاقة الاستخدام والعملة الكامنة. وفي المقابل، بالإمكان أن نجند للهدف ذاته ميزان الهجرة الإيجابي من شتات العالم اليهودي؛ وفي النطاق المحلي،

هناك حاجة إلى التطبيق، لغرض بناء نظم بنية تحتية قطرية ومناطقية، تحسن جودة الحياة في الدولة، وتطور أداءات المرافق الاقتصادية، وتسرع انتقال إسرائيل إلى المجتمع ما بعد الصناعي.

- تقليص «التأثيرات الخارجية» السلبية للتطوير في نطاق المجتمع والبيئة.

يجب اتخاذ سلسلة خطوات تخطيطية لتحقيق هذه الغاية المنشودة، من بينها: انتهاج التطوير وفقاً لنموذج «التوزيع المركز» المعروف في أوروبا، حيث بموجبه يتم توزيع السكان في المجال الوطني من خلال تركيزهم في عدد من المجالات المدنية. وتستند هذه المجالات إلى نماذج بناء اقتصادية في استخدام الأرض، ومرتبطة في ما بينها من طريق نظم اتصالات وبنية تحتية ناجعة. وبذلك، فإن المجالات المدنية تسمح باستنفاد منسق لزيادة الحجم والموقع والتخصص المناطقي، وكذلك لمبادئ التنمية الثابتة.

- التعلم من خبرة التنمية الدولية وملاءمتها مع الظروف المميزة لإسرائيل. إلى جانب فرادة البيئة التخطيطية في إسرائيل، يلاحظ وجود خطوط تشابه بين مسار نموها وبين مسار نمو دول أوروبية غربية في العقود الأخيرة. وحقاً، فإن نماذج التطوير «الأوروبية» أكثر ملاءمة لإسرائيل من نماذج الدول المتقدمة الأخرى. وعلى سبيل المثال، فالمحاولات الهدافلة إلى «استيراد» المستوى الأمريكي الشمالي في مجال تملك المركبات، إلى المجالات المكتظة في إسرائيل، أو لحسو وسط البلاد بتطوير معيش للضواحي السكنية، هي محاولات غير ملائمة لإسرائيل، كما تفاقم أخطار انهيار البنى التحتية والأخطار الناجمة عن الكثافة السكانية المجالية، وعن مشكلة نفاد مورد الأرض، وعن المس الذي لا يمكن إصلاحه بالموارد الطبيعية وقيم المعلم الطبيعية (البانورامية). وبالإمكان الامتناع عن الواقع في أخطاء تخطيطية خطيرة مثل هذه من طريق التبني المراقب لنماذج مطابقة للتركيبة الفريدة لمعدلات التخطيط في إسرائيل. وفي المقابل، يتوجب الامتناع عن تقليد نماذج تنمية يتوقع أن تزيد من حدة مشكلة نفاد مورد الأرض نتيجة لزيادة التوزيع الم GALI ، وتسرع الزيادة في مستوى تملك المركبات، وفي مستوى استهلاك الطاقة. وهذه النماذج تتلاعماً مع دول شمال أمريكا، وسيكون من قبيل الخطأ تطبيقها في بيئه التخطيط الإسرائيلية.

وبإجمال ما تقدم، يتضح أن لإسرائيل مسار تنمية فريداً يتأثر بسماتها المجالية والديمغرافية والاقتصادية الخاصة. ونظرًا لذلك، فإن هناك مدى كبيراً من الالاينين بخصوص مسار التنمية المتوقع في الدولة. ومع ذلك، فمن الواضح أنه إزاء المشاكل المعقّدة الناجمة عن الاكتظاظ المجالي، هناك حاجة إلى إجراء تغييرات بعيدة المدى في مسارات التنمية القائمة. وهكذا، فإن نطق البناء الهائلة المتوقعة في إسرائيل ، والموارد

البشرية الرائعة الموجودة تحت تصرفها اليوم، والتي ستكون تحت تصرفها أيضاً في المستقبل بفضل جهاز التعليم وميزان الهجرة الإيجابي مع الشتات؛ كل هذه الأمور، تمنحها تفوقاً محتملاً على دول متقدمة كثيرة. وإذا ما جرى توجيه قوى التنمية بشكل صحيح من طريق تحطيط بعيد المدى، فإنه يمكن لهذه القوى أن تشَكُّل رافعة للتغيير الهيكلية المطلوب من أجل الاستمرار والتقدم في مسار الدول المتقدمة، والانضمام إلى عائلة المجتمعات ما بعد الصناعية.

٣-٢ سيناريو رئيس : إسرائيل والشعب اليهودي^(٣)

هذا السيناريو يتطور توقيعاً للعلاقات المتبادلة بين دولة إسرائيل وبين يهود الشتات في أوائل القرن الحادي والعشرين، ويحلل انعكاساتها التخطيطية، ويستقر من خلال ذلك غaiات منشودة للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وتختلف إسرائيل عن بقية دول العالم بحكم أنها رفعت شعار أن تكون دولة الشعب اليهودي كلها. وبموجب قانون العودة أعطت ليهود الشتات الحق في الهجرة إلى البلاد واكتساب الجنسية الإسرائيلية والمواطنة في كل وقت يشاًرون. ويتبَع من خلال نظام الروابط الخاص هذا أن يهود الشتات يمكنهم التأثير في بيئه التخطيط في إسرائيل في مجالات كثيرة ومهمة: في المكانة الدولية للدولة، وفي المصادر الموجودة تحت تصرف المرافق الاقتصادية، وفي معدلات زيادة السكان وتركيبة المجتمع الإسرائيلي؛ ومن المفهوم أن لهذه التأثيرات انعكاسات كثيرة الأوجه في التخطيط. وفي المقابل، فإن مخططاً وطنياً بعيد المدى يوجه التنمية في الدولة باتجاه «صورة المستقبل» المرغوب فيها التي يواجهونها، سينعكس ليس فقط على أنماط حياة سكان إسرائيل، وإنما أيضاً على الوعي القومي ليهود الشتات، وعلى مجال الخيارات الوجودية التي يواجهونها.

في الماضي أديرت علاقات إسرائيل والشتات اليهودي وفق نموذج «صهيوني تقليدي»، حسب وصف البروفسور يجز قثيل درور. ويحسب رأيه، فإن العلاقات بين الشعب اليهودي في موقع شتاته وبين دولة إسرائيل هي علاقات فريدة، ولا يوجد مثيل لها بين مجموعات شتات أخرى ودولها الأم. ويزعم هذا النموذج أنه في الظروف التي تعتبر فيها اللاسامية والاندماج في المجتمعات الأخرى ظواهر حتمية، ينظر إلى إسرائيل على أنها المركز الوحيد للشعب اليهودي. وهي المكان الذي يجد بالشعب اليهودي العيش فيه، ويتوَجَّب على الشتات اليهودي توجيهه معظم موارده لسد احتياجاته.

(٣) لبيان هذا السيناريو، انظر: عات غونين وسميدار فوغل، «سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي»، ١٩٩٦.

ويبرز في الحاضر ضعف في الإجماع حول مركبة إسرائيل، وبخاصة بشأن كونها المكان الذي يجدر بالشعب اليهودي كله أن يعيش فيه. وعلى فرض أن غالبية الهجرة اليهودية إلى إسرائيل تميل إلى أن تكون «مدفوعة» وليس «منجذبة»، فإن هذه الظاهرة مرتبطة بكون غالبية يهود الشتات يعيشون في دول متقدمة أو نصف متقدمة، ويتمتعون برفاه اقتصادي وبأمن وجودي. وتدل المعطيات على أن نحو سبعة ملايين يهودي مركزون في الدول التالية: الولايات المتحدة، وكندا، وغرب أوروبا، وجنوب أفريقيا، ونحو ٤٣٠ ألف يهودي يعيشون في دول أمريكا اللاتينية، ونحو مليون يهودي في شرق أوروبا، وفي دول الاتحاد السوفيافي سابقاً، ونحو ١٧٥ ألف نسمة فقط في الأقطار الإسلامية. وعلى هذه الخلفية، يوجد في الحاضر مركزان ليهود العالم: الأول هو دولة إسرائيل، والثاني هو الطائفة الكبيرة والعظيمة والكبيرة التأثيرتمثلة بيهود الولايات المتحدة.

١-٣-٢ العلاقات المستقبلية المتبدلة بين إسرائيل والشعب اليهودي

في المستقبل يتوقع حصول تغيرات في عدد من نطق العلاقة بين إسرائيل والشعب اليهودي:

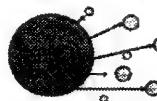
- **الشتات والتركيبة الديمografية.** من المتوقع أن يطرأ ارتفاع نسبي على عدد اليهود المقيمين في إسرائيل، بطريقة تحول فيها إلى مركز الثقل الديمغرافي للشعب اليهودي، وذلك للمرة الأولى منذ ألفي سنة. وتشير التوقعات التي أجريت في إطار «إسرائيل ٢٠٢٠» إلى أن المجموع الكلي للسكان اليهود في العالم سيصل في عام ٢٠٢٠ إلى عدد يتراوح بين ١٣ إلى ١٤ مليون نسمة، وأن نحو نصف هؤلاء سيقيم في إسرائيل. كذلك فإن توقعات تركيبة الأعمار تشير إلى شبابية نسبية في أعمار المجموعات السكانية اليهودية في إسرائيل، مقارنة بكهولة السكان اليهود في الشتات: ٥٧ بالمئة - ٧٢ بالمئة من كل فئات الأعمار بين ٠ - ١٤ سنة في أواسط الشعب اليهودي، سيقطن في إسرائيل، في مقابل ٢٩ بالمئة - ٣٤ بالمئة فقط من فئة الأعمار ٦٥ سنة فما فوق.

- **الروابط الثقافية بين إسرائيل والشتات.** نظراً لظهور ترابط سلبي بين مستوى الرفاه الشخصي والبيئي ليهود الشتات، وبين مدى تضامنهم مع القيم القومية أو الدينية، وفي ضوء حقيقة كون غالبية يهود الشتات يعيشون في الغرب الغني، فإنه يمكن الافتراض أن قوة التضامن الثقافي بينهم وبين إسرائيل سوف تتضاءل في الأجيال المقبلة أيضاً.

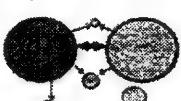
- **الروابط الاقتصادية بين إسرائيل والشتات**. في المستقبل سوف تتضاءل المبادرات في قطاع الأعمال من جانب يهود الشتات الذين تحركهم الرغبة في تقديم المساعدة الاقتصادية لإسرائيل، كما ستتضاءل مساهمتهم في الاقتصاد الإسرائيلي. وتستند هذه التوقعات إلى اتجاهات عالمية في الاقتصاد، تقوى الاعتبارات العقلانية في ساحة الأشغال والأعمال على حساب الالتزامات الإثنية والثقافية. وفي المقابل، فإن حاجة دولة إسرائيل إلى الدعم الاقتصادي ليهود الشتات ستقل كلما تعززت قوة الاقتصاد الإسرائيلي. ومع ذلك، ففي هذه الظروف أيضاً سوف تبقى هناك أهمية اجتماعية للمساعدة الاقتصادية من الشتات باعتبار أن هذه المساعدة «ناتج يهودي عام وشامل» يعكس تقاليد عريقة من التضامن اليهودي العام الذي تتجاوز أهميته نطاق الفوائد المادية، وتعود مكاسبه لمن يعطيه ويأخذ معها.

وعلى خلفية هذه التوقعات، ما الذي ستكون عليه نوعية الروابط المتبادلة المستقبلية التي ستتطور بين إسرائيل وبين يهود الشتات؟ إن الروابط قد تجري في المستقبل وفقاً لكل واحد من القوالب التالية:

- **ال قالب الأحادي البؤرة** بموجبه ستكون إسرائيل المركز المهم والوحيد للعالم اليهودي، وذلك نتيجة التفوق الكمي demografique لإسرائيل، ومن الجهة الأخرى نتيجة مسارات الاندماج في المجتمعات الأخرى ومعدلات الإخضاب المتدنية في أوساط يهود الشتات.



- **ال قالب الثاني البؤرة**، وبموجبه ستعمل إسرائيل والولايات المتحدة كبؤرتين متساويتين من حيث أهميتها في العالم اليهودي، وذلك على خلفية كون الولايات المتحدة نجحت بتطوير تيارات جديدة في الديانة اليهودية، والحفاظ على أطر ثقافية تعددية تلبى احتياجات يهود كثيرين في العصر الحاضر.



- **ال قالب البعضري**. من المحتمل تطور عدد من المراكز إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك على خلفية الاتجاه التعددي، ورغبة طوائف شتات معينة في تمييز نفسها عن المجموع والعنابة بسماتها الخاصة.



وإلى جانب الفروقات القائمة بينها، ينبع من هذه القوالب الثلاثة معاً، أن هناك دوراً مركزياً مختصاً لإسرائيل في شبكات الشعب اليهودي، في المستقبل أيضاً. ومع ذلك، فإن مكانة إسرائيل قد تضعف، كما أن أداءها كعامل موحد في أوساط الشعب

اليهودي قد يصاب بعطب في المستقبل نتيجة مسارات مبنية في السيناريوهين الرئيسيين الآخرين. وعندما يزول التهديد الأمني لدولة إسرائيل ، وفي الظروف التي يصبح فيها جل اهتمامها خصصاً لتقليل الهوات بينها وبين دول متقدمة أخرى في الغرب ، فإن الطابع اليهودي - الصهيوني للدولة قد يختُّ ، ومن هنا ستضعف أيضاً الروابط التي تشدّ يهود الشتات إليها. وهذه الظاهرة قد تتعاظم أكثر إذا لم تنجح إسرائيل بتوسيع التحديد القومي ، وبأن تقرب منها أيضاً تيارات جديدة في الديانة اليهودية.

٢-٣-٢ سيناريو «إسرائيل والشعب اليهودي»: تحديد غaiات منشودة للمخطط الرئيس

تتميز إسرائيل من شتات العالم اليهودي نظراً لكونها كياناً ذات سيادة ، ودولة مستقلة بين أمم العالم ، لها سلطات حكومية مستقلة ، كما يوجد جيش تحت تصرفها. كذلك ، فإن موقع إسرائيل في شبكة العالم اليهودي تميز أيضاً نظراً لكونها موضع تضامن من جانب طوائف الشتات اليهودي كافة. وهذا التضامن لا ينبع فقط بسبب الأيديولوجية الصهيونية ، وإنما أيضاً بسبب روابط ثنائية الاتجاه قائمة بين الطوائف الإثنية التي تشكل المجتمع الإسرائيلي ، وبين مواطن المنشأ التي هاجرت منها هذه الطوائف إلى إسرائيل. ولذا ، يوجد لإسرائيل التزام شامل إزاء الشعب اليهودي ، يمكن أن تستمد منه غaiات منشودة عدة للمخطط الرئيس لإسرائيل لسنوات الألفين :

- غاية الحفاظ على القدرة لاستيعاب هجرة يهودية جماعية . يوجد لإسرائيل التزام وجودي تجاه الشعب اليهودي ، وبمقدورها إنقاذ اليهود في العالم كلهم من طريق فتح الحدود ، وكذلك أيضاً من طريق المبادرة إلى عمليات إنقاذ ما وراء البحار. وبإمكان التخطيط تحقيق هذه الغاية من طريق حماية مورد الأرض والحفاظ على احتياطي مجال التطوير المستقبلي. ومن المفهوم أن التقدم الاقتصادي للمرافق ، والحفاظ على الاستقلال الأمني لها وسائل مهمة لتحقيق هذه الغاية.

- غاية الحفاظ على الذاكرة اليهودية الجماعية في المجال . إن دولة إسرائيل قائمة في «البلاد المقدسة» ، ولذا فلديها التزام بالحفظ على التراث اليهودي في المحيط الطبيعي. وبإمكان التخطيط تحقيق هذه الغاية من طريق انتهاج سياسة تطوير دائم. وبواسطة هذه السياسة يمكن الحفاظ على مبان وموقع أثرية ومشاهد طبيعية ذات قيمة في الثقافة اليهودية ، وبخاصة إزاء مسارات التطوير الواسعة المتوقعة في إسرائيل. كما أن حقيقة كون إسرائيل كياناً سياسياً تسمح لها بالعمل من أجل هذه الغاية ليس داخل تخومها فقط ، إذ إن بمقدورها المبادرة إلى عمليات المحافظة على موقع ذات أهمية تاريخية وقومية ودينية في دول أخرى أيضاً.

- غاية تعزيز التضامن في داخل الشعب اليهودي كله. إن مكانة إسرائيل المركزية في شبكات الشعب اليهودي ، إلى جانب المخاطر التي تكمّن لوحده، يقتضي أنّ اتخاذ مبادرة فعالة لتعزيز الروابط الثقافية داخله. وبإمكان التخطيط الإسهام في تحقيق هذه الغاية بوسائل مجالية تجسد الفرادى الطبيعية والجغرافية لأرض إسرائيل ، وكذلك بوسائل تربوية ومبادرات ثقافية تعزز الروابط الأدائية بين إسرائيل والشتات. وكل ذلك من خلال الاعتماد على الطوائف اليهودية في إسرائيل المتحدرة من أقطار الشتات المختلفة ، وتطوير نماذج استيطان وتجمعات أهلية تتلاءم مع ، وتحترم ، ثقافة هذه الطوائف في الشتات. وهكذا سيكون بالإمكان أن تحقق غاية الحفاظ على التقاليد التميمة ، وكذلك غاية الحفاظ على استمرارية الرابطة الإثنية - الثقافية بين إسرائيل وبين الطوائف المختلفة في الشتات.

ومن خلال الغايات المنشودة المشتقة من سيناريو «إسرائيل والشعب اليهودي» ووسائل تحقيقها ، يتضح الرابط بين هذا السيناريو وبين سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتقدمة». وكما قلنا ، فإن غالبية يهود الشتات تقيم في دول متقدمة. وبالتالي ، فإن ظروف الرفاه الاقتصادي التي تعودوا عليها ، وجودة الحياة البيئية ، والثقافة الديمقراطية أيضاً ، تشكل جزءاً لا يتجزأ من هوية يهود الشتات ، إلى جانب هوبيتهم الصهيونية. ولذا ، فإن كون إسرائيل دولة متقدمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية - القيمية هو إلى حد كبير شرط لكونها مركزاً جاذباً بالنسبة إلى الشعب اليهودي.

٤-٢ سيناريو رئيس : «إسرائيل في محيط يسوده السلام»^(٤)

وفقاً لسيناريو «إسرائيل في محيط يسوده السلام» ، فإن حدة النزاع الشرقي أوسطي ستخف وتُقيّم إسرائيل علاقات سياسية واقتصادية مع جيرانها. ويوجّد لوضع إسرائيل الجيو - سياسي انعكاسات شاملة على التخطيط القطري. ومثلاً ما شرحاً الأمر في الفصل الافتتاحي لهذا التقرير ، فقد كان لهذا الوضع تأثير حاسم في الماضي ، حيث اشتقت منه غايات التخطيط المركزية : تعزيز الأمن القومي ، وضمان الملكية القومية على الأرض. واليوم أيضاً يؤثر الوضع الجيو - السياسي على التخطيط القطري. فمنه يشتق نظام الأوليات الاقتصادي ، كما يقتضي تخصيص مساحات واسعة للاحتجاجات الأمنية ، وبموجبها تتحدد مكانة مناطق الحدود ، وتنصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية بين سكان إسرائيل اليهود والعرب. إلا أن الأمر الأهم من كل ذلك هو أن الوضع الجيو - سياسي يؤثر في حالة انعدام اليقين في مسارات المستقبل ،

(٤) لبيان هذا السيناريو ، انظر : رافي بارئيل [وآخرون] ، «إسرائيل في محيط يسوده السلام» ، ١٩٩٦.

ولذا فإنه يقلص ويحرّف إمكانات الخيار التي تواجه التخطيط البعيد المدى.

وهكذا، فإنه بالإمكان أن نرى في سيناريو السلام، السيناريو الأشمل من بين السيناريوهات الثلاثة، الذي يؤثر في أبعاد بيئة التخطيط كافة. وسوف نبيّن في البند التالية التوقعات الجيو - سياسية التي يقوم عليها سيناريو السلام، كما سنفحّص تأثيراته المتوقعة في كل واحد من أبعاد التخطيط، وستنتهي بتحليل الغايات التخطيطية المنشودة المشتقة من السلام والموجهة إلى المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

٤-١ التصور الجيو-سياسي : اتفاق سلام شامل بين إسرائيل والدول العربية

يستند «سيناريو السلام» إلى الافتراض بأن الوضع الجيو - السياسي في الشرق الأوسط سوف يستقر في المدى الزمني لهذا المخطط، وبأن النزاع العربي - الإسرائيلي سوف يتّهي في كل القطاعات، وتقيم إسرائيل علاقات سياسية أيضاً مع دول عربية - إسلامية ليس لها حدود معها، وأن يستند إمكان أن يأخذ هذا السيناريو اعتبارات التخطيط في الحسبان على المفهوم بعيد المدى للمشروع. ودون الإشارة إلى المحطات المعينة لمسار تطبيع العلاقات الطويل والمتعرج، يمكننا أن نتوقع بيقين نسبي، الأسس الرئيسة لسيناريو السلام على مدى ثلاثين سنة إلى الأمام :

بين البحر الأبيض ونهر الأردن سيقوم كيانان قوميان : دولة إسرائيل ، والكيان الفلسطيني .

الكيان الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون مستقلاً في إدارة شؤونه، مع قيود ملحوظة في موضوعات الجيش والأمن. ومن المحتمل أن يتوحد هذا الكيان بمرور الزمن مع الأردن في بنية كونفدرالية أو فدرالية.

الحدود مع الدول العربية ومع الكيان الفلسطيني ستكون مفتوحة لحركة مراقبة الأشخاص والبضائع ، ولكنها ستكون مغلقة أمام الهجرة العربية إلى أراضي إسرائيل. ومع أن خط الحدود بين إسرائيل والكيان الفلسطيني ليس معروفاً بالفعل ، إلا أنه من الأرجح إجراء تعديلات على الحدود المتفق عليها يتم في إطارها ضمن غالبية السكان اليهود المقيمين ما وراء «الخط الأخضر» إلى تحوم دولة إسرائيل.

إن تصور اتفاق السلام الشامل بين إسرائيل والدول العربية يأخذ في حسابه احتمال حدوث تراجع عن خطوط السلام ، وعودة محمل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين إلى القالب المعروف قبل اتفاقيات أوسلو. وفي أعقاب هذا التراجع ، ستتسع حلبة الصراع ، كما أن اتفاقيات السلام مع مصر ومع الأردن قد تلغى أو تجمّد. ومع ذلك ، فإنه من الصعب الافتراض بأن تصور «تجدد حالة العداء» سوف

يبقى دون تغيير في المدى الزمني للمخطط، أي في خلال ربع القرن المقبل. فمن جهة، ستمارس ضغوط دولية على الأطراف لاستئناف الحوار وإنشاء عملية سياسية جديدة؛ ومن جهة أخرى، سوف يتزايد الوعي في مزايا السلام في المجتمع الإسرائيلي والعربي على حد سواء، الأمر الذي يبرر «الثمن» الذي سيجد كل واحد من الطرفين نفسه مطالباً بدفعه من أجله. ولذا، من المعقول الافتراض بأنه على الرغم من الصعوبات التالية على الطريق، إلا أن سيناريو السلام سوف يتحقق. ولذا، ستوجه إذاً لفحص تأثيرات السلام الخارجية في بيئة التخطيط المستقبلية.

٤-٢ تأثيرات متوقعة للسلام في المجال الاقتصادي

في أعقاب السلام، من المتوقع حدوث تسارع في نمو الاقتصاد الإسرائيلي. وسوف يتمكن الاستقرار السياسي في المنطقة من خفض النفقات العسكرية ورفع الوزن النسبي للأعتبر الاقتصادي في عملية اتخاذ القرارات داخل الحكومة. وفي المقابل، فإن خفض نسبة رسم التأمين ضد المخاطر بالنسبة إلى المرافق الاقتصادية سوف يشجع الاستثمارات، كما سيفتح أمام إسرائيل فرصاً اقتصادية جديدة. وفي هذه الظروف، فإنه من المتوقع حدوث تغيرات اقتصادية في ثلاثة مجالات مركبة:

- **تغيرات هيكلية في المرافق الاقتصادية.** من المتوقع أن يؤدي السلام إلى تسريع اتجاهات التخصص في المرافق الاقتصادية الإسرائيلية عقب اتساع الروابط الاقتصادية مع المرافق الاقتصادية الفلسطينية. وهذه المشاركة ستقود إلى «تقسيم العمل» بين الاقتصاديين، بحيث يتخصص الاقتصاد الإسرائيلي بمشاريع تعتمد على العلم والتكنولوجيا، في حين يتخصص الاقتصاد الفلسطيني في قطاعات تعتمد على الأيدي العاملة الكثيرة.

وستحدث نشأة هذا التخصص تغييراً في البنية القطاعية للاقتصاد الإسرائيلي. وهناك عدد من القطاعات سيتطور ويتوسع عقب السلام، ومن بينها الصناعات التي تعتمد على العلم والتكنولوجيا، وخدمات الاتصالات، والمواصلات والخدمات في قطاعي الأعمال والمال، ذات الحساسية وخاصة إزاء الاستقرار السياسي، والتي تعتمد على حرية الحركة. وفي المقابل، من المتوقع حدوث تقلص في قطاع الزراعة، وخاصة إذا ما فتح الاقتصاد الإسرائيلي الباب أمام الإنتاج الزراعي الآتي من الكيان الفلسطيني؛ كذلك فإن قطاع الصناعات العسكرية يتوقع أن يشهد ركوداً كلما تقضلت احتياجات الدولة للتزود بالمعدات العسكرية. وإزاء تأثير الصناعات العسكرية في عملية دفع التحديث التكنولوجي للاقتصاد الإسرائيلي في الماضي إلى أمام، ستكون هناك حاجة إلى بلورة محفزات لتطويرات تكنولوجيا مستحدثة، وخاصة إزاء

دورها الحاسم في دفع إسرائيل إلى أمام في مسار الدول المقدمة.

- **قيام تعاون إقليمي**. إن اتفاق السلام الشامل بين إسرائيل والدول العربية يفتح الباب بصورة رسمية أمام التعاون الاقتصادي. ومع ذلك ، هناك شكوك لناحية هل هناك جدوى اقتصادية بالنسبة إلى إسرائيل للتعاون الاقتصادي المتكامل على مدى التخطيط. أولاً هناك هotas بارزة بين الاقتصادات ، كما أنه من غير المتوقع في السوق الشرقي أوسيطية حدوث طلب كبير على المنتجات المتطورة للاقتصاد الإسرائيلي. وثانياً ، من المتوقع أن يرتدع أصحاب رؤوس الأموال من الأقطار العربية عن التعاقد مباشرة مع مستثمرين إسرائيليين. وهذا الارتداع قد يقف حائلاً أمام جميع تلك الأنشطة التي تتطلب الاتصال المباشر المستمر بين المورّد والمُستهلك ، ابتداء بالتجارة وتقديم الخدمات ، وانتهاء بتسويق المنتجات المتطورة التي تقتضي الحصول على دعم متواصل.

إضافة إلى ذلك ، ينبغي أن نأخذ في الحسبان أن التعاون الاقتصادي الإقليمي قد يكون له أيضاً «ثمن» باهظ على المستويات السياسية والاجتماعية. فمن ناحية ، يؤدي انعدام المساواة بين الاقتصاد الإسرائيلي وبين نظائره الإقليمية إلى إثارة توترات سياسية ، بسبب مخاوف الأقطار العربية من «إمبريالية اقتصادية» إسرائيلية (انظر الخريطة رقم (٢) ، ص ٣٧٦ من هذا الكتاب). ومن ناحية أخرى ، فالمجتمع الإسرائيلي أيضاً قد يدفع ثمناً باهظاً نتيجة للتعاون الاقتصادي ، إذ إن دخول قوة عمل رخيصة إلى الاقتصاد من شأنه المسّ بالشرائح الضعيفة في إسرائيل وتوسيع دائرة البطالة. كذلك ، قد تحدث تغيرات ديمografية غير مرغوب فيها نتيجة لاستقرار عمال عرب داخل تخوم الدولة دون تخطيط ورقابة.

ولذا ، فمن المتوقع على مدى التخطيط أن يتركز معظم الروابط الاقتصادية في مشروعات إقليمية تتركز في مجالات البنية التحتية ، والمياه والمواصلات والسياحة.

- **تغير الميزان الاقتصادي بين المركز والأطراف**. إزاء الفجوات الكبيرة القائمة في عملية التطوير بين مركز الدولة والأطراف النائية ، وعقب التسارع الاقتصادي المتوقع في عهد السلام ، يطرح السؤال التالي : كيف سيتم تقسيم «كعكة السلام» في المجال الوطني ؟

هذا لأن السلام سيغيّر مكانة الأطراف النائية من «مستوطنات حدودية» إلى «مستوطنات على خط التماس» عقب فتح الحدود والإمكانات الكامنة للتعاون الاقتصادي والسياحي.

وبحسب أحد التوقعات ، فإن حدود إسرائيل الضيقية تشكل حافزاً سلبياً لتطوير الأطراف حتى في ظروف السلام ، لأنه من الأفضل للأشخاص القادمين عبر الحدود

إطالة سفرهم مسافة أطول والوصول إلى الخدمات المتنوعة التي تعرضها المراكز الإسرائيلية الكبرى. وحسب توقع آخر ، فإنه على رغم أن منطقة المركز سوف تجذب إليها بالفعل معظم الأعمال التطويرية ، إلا أنه من المحتمل على رغم ذلك حدوث «انزلاق» اقتصادي إلى الأطراف ، وبخاصة إذا ما أقيمت بئر نشاط إقليمية على امتداد الحدود.

وهكذا ، فالسلام يطرح تحدياً تخطيطياً جديداً لتطوير الأطراف التي غاب عنها التطوير حتى الآن ، ولزيادة التوازن بينها وبين المركز.

٤-٣- تأثيرات متوقعة للسلام في المجال الاجتماعي

من المتوقع في ظروف السلام حدوث تغييرات كمية ونوعية في المجتمع الإسرائيلي : فالتوقعات السكانية لعام الألفين قد تتغير. كذلك هناك حاجة إلى تحليل تأثيرات السلام في المفاهيم القيمية للمجتمع الإسرائيلي ، وفي الهوّات القائمة فيه ، وفي وضع عرب إسرائيل.

- **تغييرات ديمografية:** دون مسيرة سلام من المتوقع أن يقطن أحد عشر مليون نسمة بين البحر الأبيض و بين نهر الأردن في عام ٢٠٢٠ . وفي ظروف السلام ، من المتوقع ارتفاع هذا التقدير إلى نحو ثلاثة عشر مليون نسمة (انظر الخريطة رقم (٢) ، ص ٣٧٦ من هذا الكتاب). ويوجد لهذه الزيادة مصدراً : فمن جهة سيؤدي الرفاه الذي سيعقب السلام إلى تشجيع استمرار الهجرة اليهودية إلى دولة إسرائيل ، في حين ستلغي السلطة الفلسطينية المكانة القانونية للإنسان «اللاجئ» ، وتفتح حدودها أمام الفلسطينيين الذين سيطلبون الهجرة إلى أراضيها.

- **تغييرات قيمة:** من شبه المؤكد أن الاستقرار الأمني والازدهار الاقتصادي اللذين سيعقبان السلام سيعززان ارتباط المجتمع الإسرائيلي بالغرب ، والشلل الذي يعزوه لـ «جودة الحياة» ولحقوق الفرد. وتعلو هنا خشية من أن يؤدي زوال التأثير المكثل للتهديد الوجودي الأمني ، وذوبان الهوية الإسرائيلية في الثقافة العالمية ، إلى إثارة خطر «وجودي» من نوع جديد ، يتمثل في طمس الثقافة الإسرائيلية ، وهبوط مكانتها في شبكات العالم اليهودي. وهكذا ، ستتجدد إسرائيل نفسها مطالبة بتكريس فكر وموارد لمواجهة التحدي الخاص المتمثل بإعادة الانتماء إليها مجدداً.

- **هوات في المجتمع الإسرائيلي :** النمو الاقتصادي السريع المتوقع عقب عملية السلام سوف يؤدي ، وهذا من شبه المؤكد ، إلى توسيع الفجوات بين من «لا يملكون» وبين من «يملكون». وتتمرر المجموعات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي في

الأطراف النائية، ويفتقر بعضها إلى المؤهلات الالزمة لكي يندمج في الاقتصاد الإسرائيلي المتخصص. وإذا ما استمر التطوير وفق الاتجاهات القائمة في الحاضر، فعندما ستتضرر هذه المجموعات جراء توجيه الجزء الرئيسي من الموارد إلى منطقة وسط الدولة، ومن توفر قوة عمل فلسطينية رخيصة.

- علاقات العرب واليهود: سيفتح السلام إمكان مساواة وضع عرب إسرائيل بوضع مواطني الدولة اليهود. ومع ذلك، هناك خطر من أن تعمق الفجوات الاقتصادية بين العرب واليهود وفي أوقات السلام بالذات بسبب اتجاهات التخصص في المرافق الاقتصادية، وتوجيه معظم موارد التطوير إلى وسط الدولة. وفي هذه الظروف، قد تنشأ حالة إحساس بالغرابة إزاء أنماط الثقافة الإسرائيلية، بموازاة تعاظم التمايل مع الكيان الفلسطيني، إلى درجة الوصول إلى خطر المطالبة بالانفصال في أوساط عرب إسرائيل. وهذه التوقعات تعزّز من الحاجة إلى تحفيظ قطري يتطلع إلى تخفيض الفجوات الاقتصادية في المجال، وإلى تحسين جودة حياة جميع سكان الدولة.

٤-٤-٤ تأثيرات متوقعة للسلام في معضلات التخطيط المجال

يفتح السلام فرصاً جديدة لتطوير المجال الوطني، وبخاصة المناطق الحدودية التي كانت تعتبر حتى اليوم مناطق حدودية نائية. وفي الوقت عينه، وبقدر من المفارقة، فالسلام يزيد من حدة النزاعات البيئية في المجال الوطني بسبب مسارات عدة، يعاظم بعضها الآخر:

- يتوقع ارتفاع في عدد الذين يستخدمون المجال عقب هجرة إيجابية، أكان ذلك إلى مناطق السلطة الفلسطينية، أم إلى داخل دولة إسرائيل.

- يتوقع ارتفاع آخر في معدلات التنمية الهائلة في العقود القرية، بسبب النمو السكاني، والتسارع الاقتصادي، والارتفاع في مستوى المعيشة. وعلى هذه الخلفية سيزيد الطلب على المساحات المبنية في أنحاء البلاد في ظل السكن، والإنتاج الصناعي، ومبنيات السياحة وقضاء أوقات الفراغ.

- وستحصل الزيادة في الطلب على المساحات المبنية بالذات في الوقت الذي ستقلص فيه مساحة أراضي الدولة. وسيحدث تقلص «مطلق» كنتيجة لإعادة أراض كانت الدولة تستخدمها منذ ثلاثين سنة لاحتياجات مدنية وعسكرية؛ كذلك سيحدث تقلص «فعال» نتيجة لنقل منشآت عسكرية، وبالذات إلى منطقة النقب. ولذا ستقلص بصورة بارزة إمكانات التطوير في مجالات هذه المنطقة.

- من المتوقع نشوب خصومة بين إسرائيل وبين الكيان الفلسطيني على الموارد الطبيعية. ولن يعود بمقدور إسرائيل أن تدير بصورة مستقلة الموارد الطبيعية التي هي بحاجة إليها وأن تسيطر على المعايير البيئية. ومع أن حدوداً سياسية سوف تقرر بين إسرائيل وبين الكيان الفلسطيني، إلا أنها سيفضلان على رغم ذلك إلى اقتسام الموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل قد تعاني تبعات تلوث الجو، ومن تسرب السموم والملوثات الأخرى إلى تخومها، وإلحاد أضرار بالنباتات والحيوانات. وهذه المشاكل قد تصبح أكثر حدة إزاء الفجوات بين مستوى المعايير والإلزام والوعي العام الدارج داخل حدودها، وبين المستوى المتبغ في الجانب الفلسطيني.

وعلى خلفية هذه المسارات، فمن المتوقع أن تزداد الضغوطات على المجال، أكان ذلك في الجانب الإسرائيلي من الحدود أم في الجانب الفلسطيني، ومعها التزاعات المجالية بين هذين الكيانين وفي داخلهما. وفي هذا، سيعزز كثيراً المنطق العقلي لخطيط وطني شامل وبعيد المدى. فما هي إذاً الغايات المنشودة التي اشتقت من سيناريو السلام للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين؟

٤-٥ سيناريو «إسرائيل في محيط يسوده السلام»: تحديد غايات منشودة للمخطط الرئيس

من خلال التأثير الشامل للسلام في بيئة التخطيط، تكتشف أيضاً نطق تطابق بين هذا السيناريو وبين السيناريوين الرئيسيين الإضافيين. وهكذا، من المتوقع أن يؤدي السلام إلى تسريع التطوير الاقتصادي للدولة، وإلى تعزيز مستوى رفاه سكانها، وإلى توسيع علاقاتها الدولية. ومن هنا، يستدل أن هذا السيناريو يلعب دوراً مساعداً في تحقيق سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتقدمة». وهذا التأثير هو تأثير متبادل، نظراً لأن رغبة إسرائيل في الانتماء إلى العالم المتقدم تعزز تلقائياً تطلعها إلى عقد اتفاقات سلام مع جيرانها في الشرق الأوسط. وفي المقابل، فإن سيناريو السلام يؤثر في العلاقات بين إسرائيل والشعب اليهودي، من خلال التغيرات التي يتوقع أن يحدثها في المجتمع، وفي الثقافة وفي الاقتصاد الإسرائيلي. (انظر الخريطة رقم (٢)، ص ٣٧٦ من هذا الكتاب).

ويتضح من داخل نطق التطابق هذه أن لسيناريو السلام غايات تخطيط مشتركة مع تلك التي تشتق من السيناريوين الرئيسيين الآخرين في مجالات الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة والتطوير المجالي. وفي المقابل، ومن خلال الطابع الشمولي لسيناريو السلام، تزداد أيضاً غايات تخطيطية فريدة. وهذه الغايات موجهة للتغيير المطلوب في المفهوم الأساس للتخطيط القطري، بسبب التغير الجوهري المتوقع من

تأثير السلام في بنية التخطيط. وفي ما يلي غایات التخطيط الخاصة المشتقة من سيناريو السلام :

- التخطيط للاستغلال الناجع للموارد المجالية: ستتعزز عقب السلام الحاجة إلى الاعتراف بالصغر الطبيعي لإسرائيل إزاء الطلبات المجالية المتزايدة، والتقلص «المطلق» و«المؤثر» في أبعادها، وبخاصة في ضوء التحديد الكمي النهائي لموارد الأرض والمياه بين إسرائيل وجاراتها السلطة الفلسطينية. وفي هذه الظروف، فإن الحاجة تدعوا إلى وقف استمرار التطوير وفق قالب «التوزيع المعاشر»، الذي يستخدم موارد إحدى الوسائل لتعزيز السيطرة على الأرض في فترات العداء بين إسرائيل وجاراتها. وفي ظروف السلام، فإنه من الأجرد تنفيذ التطوير وفق قالب «التعزيز المركز»، الذي يستخدم موارد الطبيعة والبني التحتية بنجاعة، وله مزايا تخطيطية إضافية في نطق الاقتصاد والمجتمع. وهذه الغاية تنسجم أيضاً مع التغيير القيمي المتوقع حدوثه في المجتمع الإسرائيلي عقب الارتفاع المتوقع في مستوى المعيشة، عندما تكون نوعية البيئة والمحافظة على قيم الطبيعة والمشاهد البانورامية متلائمة مع المفهوم السائد لـ «جودة الحياة».

- تخطيط المجال الوطني وفق مفهوم مناطقي: في الماضي تم تخطيط الدولة كما لو كانت «جزيرة» في الشرق الأوسط، و«طريقاً مسدوداً» في كل ما يتعلق بالعلاقات الإقليمية. وفي ظروف السلام الوطني وفق مفهوم مناطقي تحول إسرائيل إلى مفترق طرق في مجال تخطيط إقليمي كامل، متواصل وغير متجانس، كما تحول حدودها من حواجز إلى مناطق التقاء. ولذا، فإن الأمر يحتاج إلى تفكير تخططي جديد يمكنه تطوير بنى تحتية في مجال المواصلات، ومناطق للتعاون بين إسرائيل وجيرانها، كما يمكنه مع ذلك تحفيض «التأثيرات الخارجية» السلبية المرافقة لها.

- تخطيط «عبر حدود» للمجال: إن قيام كيان فلسطيني في المناطق المحتلة سيحتم على إسرائيل التأقلم مع وضع جديد لا تملك فيه سيطرة كاملة على الموارد الطبيعية الواقعة تحت سيادتها، نظراً لأن المزاعجات البيئية لا تتوقف عند الحدود السياسية. لذا، فإن إحدى غایات التخطيط القطري ستكون الحرص على التطوير الثابت على جانبي الحدود، وتفعيل أجهزة تخطيط وإدارة بيئية مشتركة.

- تقليل الهوّات المناطية: حتى الآونة الأخيرة، كان هناك إجماع وطني حول تقديم الدعم للمناطق في الأطراف النائية، وذلك لأسباب سياسية وأمنية. ومع ذلك، فإن اتجاهات التطوير القائمة في المرافق الاقتصادية تؤدي إلى هوة آخذة بالاتساع بين وسط الدولة وبين الأطراف. ولذا، فإن هناك حاجة إلى فكر تخططي

قطري حول كيفية تقليل هذه الهوات المناطقية على رغم «عثرات السوق» التي تسبب زياقتها، حتى عندما لا يعود صالحاً مفعول المطلق العقلاني الأمني المتعلق بسدّ هذه الهوات.

- تقليل الهوات بين اليهود والعرب: الهوات المناطقية القائمة تعكس أيضاً انعدام المساواة المجالية بين المناطق المأهولة بالعرب في أطراف الدولة، وبين مركز ثقل المراكز السكنية اليهودية في وسطها. ويعود مصدر هذه الهوات إلى تاريخ الاستيطان اليهودي والصراع الإقليمي على أراضي الدولة. ولذا، فإن النزاع السياسي في المنطقة وعقد اتفاق سلام شامل يبران تحفيضاً جوهرياً في الاعتبارات الإقليمية المتعلقة بالتخطيط القطري، وتخصيصاً أكثر تساوياً لموارد التنمية لمصلحة جميع السكان.

- توسيع إمكانات اختيار المحلي: لقد أدى التهديد بوجود إسرائيل إلى تفضيل «قيم المجموع» على «قيم الفرد» في التخطيط المحلي، والى تبني موقف «وسط» تجاه السكان. وأدت هذه الأمور إلى حرمان مجموعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، كما صبغت عليها ممارسة نمط حياة خاص بها حسب اختيارها. وعقب ضعف الاعتبارات الأمنية في التخطيط، بات من المفضل زيادة حرية الاختيار المجالية الخاصة بالفرد، والمجموعة معاً من طريق تطوير مجموعة مختارة وغير متجانسة من نماذج الاستيطان، تعرض إمكانات سكن وعملة متنوعة.

٢-٥ من سيناريو إلى واقع حقيقي : فحص الاحتمالية الاقتصادية لتحقيق الغايات المنشودة للتخطيط

١-٥-٢ هدف الفحص

إن أحد الاستنتاجات المركزية المستخلصة من البحث في موضوع بيئة التخطيط المستقبلية لإسرائيل يتمثل في توقع حدوث زيادات هائلة في ملاك التنمية في الدولة حتى العام المنشود للتخطيط. وينبع هذا الاستنتاج من تحليل معضلات التخطيط في الفصل الأول أعلاه. وقد اتضحت خلال التخطيط أن هذه الزيادات ستأتي من النمو السكاني، ومن تطلع الدولة إلى «الارتفاع درجة» في مستوى أداءات المرافق الاقتصادية، وفي رفاهية حياة سكانها. ويتبين هذا الاستنتاج أيضاً من تحليل مقارن بين السينariوارات الرئيسة. ويتبين من السيناريوات الثلاثة أنه سيكون هناك طلب على إضافات هائلة في التنمية في العقود القريبة المقبلة، سواء أكان ذلك بسبب التطلع نحو تقليل الهوات مع الدول المتقدمة، أو النمو السكاني

المتأتى من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، أو بسبب التسارع الاقتصادي الذي يرافق التطبيع الجيو - سياسي.

ولكن يتبيّن أيضًا من هذه السيناريوهات الثلاثة أن زيادات التنمية المطلوبة ليست فقط بمثابة «معضلة» أو «مشكلة» تخطيطية، إنما فرصة ومناسبة لتحقيق الغايات المشتقة منها. والقارئ مدعو إلى إمعان النظر في الرسم البياني رقم (٦) ص ٣٦٢ من هذا الكتاب وذلك لكي يفسّر هذه المرة أعمدة الطلبات المستقبلية المرتفعة، ليس لأن تلقي ظلًا على مستقبل الدولة، وإنما كتعبير عن ضخامة القوى الكامنة فيها لتحقيق حلم إسرائيل المتقدمة، والفائدة للعالم اليهودي في محيط يسوده السلام.

ولذا سيكون من الصحيح تحديد غايتين رئيسيتين للمخطط الرئيس: الأولى، هي منع التأثيرات الخارجية السلبية لزيادات التنمية المتوقعة؛ والثانية هي تحديد هذه الزيادات كقوى لتحقيق جميع غايات المخطط. وإذاء الطاقة التخطيطية الكامنة في زيادات التنمية المطلوبة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل ستوضع تحت تصرف المراقب الاقتصادية الإسرائيلية مصادر التمويل الالزامية لتلبية هذه الطلبات، ولتنفيذ نطق التنمية وفق الغايات المنشودة للتخطيط؟

ولهذه الغاية أجريت عملية فحص لمعرفة الاحتمالية الاقتصادية لتحقيق غايات التخطيط المطروحة في هذه الوثيقة الإجمالية. والهدف منها هو استيضاح ما إذا كانت المصادر التي ستوضع تحت تصرف المراقب الاقتصادية في فترة التخطيط ستتمكن بالفعل من تنفيذ زيادات التنمية وفقاً للطلبات. وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون بالإمكان عندها التقرير بوجود احتمالية اقتصادية شاملة (ماקרו) للمخطط الرئيس في سنوات الألفين، وأنه بالإمكان تنفيذ المخطط دون حاجة جوهرية إلى تغيير نظم الأوليات في المراقب الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإنه في حالة وجود فائض في مصادر رأس المال بالنسبة إلى الطلبات، فسوف يكون بالإمكان عندها تحقيق العناصر المادية للتخطيط، إلى جانب الزيادة في الاستهلاك الشخصي والعام، ومن خلال ذلك تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية للمخطط.

٢-٥-٢ فحص الاحتمالية الاقتصادية: تقدير المصادر في مقابل الاستخدامات

إن فحص الاحتمالية الاقتصادية يتمثل في إجراء مقارنة بين مصادر رأس المال المُقدرة التي ستوضع تحت تصرف المراقب الاقتصادية من أجل البنية التحتية المادية المجالية في فترة التخطيط، في مقابل الطلبات المقدرة على هذه البنية. وقد تم احتساب

المصادر على أساس وثيقة السياسة التي وضعها الطاقم الاقتصادي المالي والبلدي^(٥)، والتي اشتملت على تقديرات للنمو الاقتصادي الشامل (الماקרו) للاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة التخطيط ، من خلال التركيز على النسبة المتوقعة للاستثمارات الإجمالية في المرافق الاقتصادية. وهذه الاستثمارات تقدر بنحو ٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ ، وهي تشكل نحو ٢٢,٦ بالمائة من الناتج المحلي الخام المتوقع.

إن الفرضية في أساس تقديرات المصادر ، هي أن الاستثمارات خلال فترة التخطيط في نطق البناء وتطوير الخدمات ستواصل الاتجاهات القائمة في المرافق الاقتصادية ، وستكون متناسبة مع الاستثمارات في هذه النطاق في الفترة ١٩٦١-١٩٩٠ . ويبيّن الجدول رقم (٧) ، ص ٣٢٤ من هذا الكتاب تفرع الاستثمارات في البناء في فترة التخطيط وفقاً لفرضية استمرار الاتجاهات ، في حين يعرض الجدول رقم (٨) ، ص ٣٢٥ من هذا الكتاب عملية احتساب مقارنة المصادر في الفترة ١٩٦١-١٩٩٠ ، وفي فترة التخطيط.

وتم احتساب الطلبات على تنمية البنية التحتية المادية والمجالية بصورة مطابقة لزيادة السكان من جهة ، وللزيادة في مستويات الرفاه من جهة أخرى ، من خلال التوقع بأن سيناريوج إسرائيل في مسار الدول المتقدمة « سوف يتحقق ، وستنحل الهوّات بين إسرائيل وبين دول OECD ». ويبيّن الجدول رقم (٩) ، ص ٣٢٦ من هذا الكتاب المقاييس لاحتساب الطلبات على تطوير البنية التحتية المادية المجالية للعام ٢٠٢٠ ، في حين يبيّن الجدول رقم (١٠) ، ص ٣٢٧ من هذا الكتاب عملية احتساب مقارن لتقديرات الطلبات في الفترة ١٩٦١-١٩٩٠ ، وفي فترة التخطيط.

٣-٥-٢ تقدير المصادر في مقابل الاستخدامات : استنتاجات للتخطيط

إن الاستنتاج المستخلص من خلال تقديرات المصادر والطلبات هو أن هناك بالفعل احتمالية اقتصادية لتنفيذ كميات التنمية المطلوبة في المستقبل. ومن المتوقع أن تزيد المصادر التي ستكون تحت تصرف المرافق الاقتصادية في عام ٢٠٢٠ بنحو ٤ إلى ٥ أضعاف خلال فترة التخطيط مقارنة بالفترة المقابلة في الماضي ، في حين يتوقع أن تتراوح الزيادة المقابلة في الطلبات ما بين ضعفين إلى أربعة أضعاف فقط.

ويدل فائض المصادر على الطلبات على أنه سيكون بالإمكان رفع المستوى النوعي للتنمية ، بحيث يمكن أن تتفّذ ليس فقط وفق القالب المعروف من الماضي ،

(٥) انظر: آريء شاحار [وآخرون] ، «السياسة المجالية» ، (١٩٩٧) ، ودفنه شفارتز ورافي بارئيل ، «السياسة الاقتصادية» ، (١٩٩٧).

وإنما من خلال تطبيق تكنولوجيا مستحدثة وغير ضارة للبيئة.

ومع ذلك ، فإنه لمن الواضح والجلي أن تنفيذ التنمية وفق غaiات التخطيط لن يحدث من تلقاء ذاته ، بل إن هناك حاجة لعملية تخطيط شاملة ، بهدف فحص بدائل تخطيط قادرة على حمل غaiات التخطيط المختلفة. وسنقوم في الفصل التالي بطرح مجال / حيز الإمكانيات لصورة الدولة في المستقبل ، وبعرض تقييم متعمق لبدائل التخطيط. وعلى أساس نتائج هذا التقييم سيتم تحديد البرنامج الأمثل لـ بديل التخطيط المختار ، وهو «صورة المستقبل» : المخطط لتنظيم المجال الوطني .

الفصل الثالث

مجال (حيز) الإمكانيات: البدائل وتقديرها

١-٣ مجال (حيز) الإمكانيات

١-١-٣ حول مفهوم «مجال (حيز) الإمكانيات»

بالمكان وصف وضع الدولة والمجتمع في نقطة زمنية معينة بواسطة سلسلة طويلة من التغيرات التي تعكس نوعيات الحياة الإنسانية فيها. وت تكون جودة الحياة الإنسانية من دمج الرفاه المادي والنفسي للأفراد كافة الذين يشكلون المجتمع، مع وعي جماعي للأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية، وخلق انسجام مع المحيط المادي. ومن المأثور أن تتعكس نوعية الحياة هذه بواسطة متغيرات غير مباشرة ومتنوعة. وإن مجموعة المتغيرات الشاملة هذه تصنف على مستوى «الماקרו» التنظيم المالي - المجالي، والتنظيم الاقتصادي والتوجهات الاجتماعية. وإن كل عملية جمع لقيم هذه المجموعة التكاملة، ويعتقد أنها قابلة للتحقق الفعلي في المستقبل البعيد، تعتبر بمثابة «إمكان» للصورة الشاملة للدولة.

ويهمنا أن نؤكد أنه ليس كل عملية جمع لقيم هذه المتغيرات هو في حكم الممكن أصلاً في ظل سيناريوهات مستقبلية معطاة. هذا، لأن هناك شبكة من الروابط المنطقية والتقويمية بين مزايا مختلفة للمجال والمجتمع، هي بمثابة عوامل ضاغطة على مزيج القيم الممكنة للتغيرات. هكذا، على سبيل المثال، فإن حجم الناتج المحلي الخام للدولة، يقرر حدوداً معينة لقيم ممكنة تتعلق بتلوث البيئة، ووفرة الطاقة والحركة. كما أن دخل الفرد يقرر رفاهية السكن (نطاق المساحة المبنية للفرد) والمستوى الممكن لامتلاك المركبات الخاصة، كذلك فالتنوع أو الانتشار المجالي للعمالة يقرر نطاق استخدام المواصلات، وأيضاً مستويات الامساواة بين المناطق وغير ذلك. تؤسس نظم هذه الروابط قانونية معينة، دلالتها عدم إمكان السيطرة بشكل منفرد على كل متغير مهما كانت أهميته بحد ذاته، بل يجب التفكير بمصطلحات تتعلق بمزيج من القيم الثابتة الممكنة.

وبحسب تعابير طاقم إسرائيل ٢٠٢٠ ، فالتعبير «إمكان» هو عملية مزج لقيم جمل المتغيرات، تصف بال تمام والكمال نوعية الدولة. وتعبير «قابل للتحقق» معناه

هنا : متماسك مع القانونية المعروفة ، وينطلق من الواقع الإسرائيلي في نقطة الانطلاق . وبجمل عمليه المرج يحدد « مجال / حيز الإمكانيات » لإسرائيل في العام ٢٠٢٠ .

٢-١-٣ تشخيص الإمكانيات للعام ٢٠٢٠

إن التكهن بأي إمكان منفرد للعام ٢٠٢٠ يقتضي عملية تنبؤ طويلة الأمد . ويستند هذا التنبؤ إلى شرعية الروابط بين التغيرات المختلفة التي تعبر عن الإمكان . وبالطبع ، فإن هذا ينطوي على الكثير من الالاين ، وذلك إزاء المدى الزمني الطويل للمعالجة التي أخذها المخطط على عاته ، ولأنه من الصحيح القول بأنه في خلال فترة زمنية تزيد على عشرين سنة يمكن أن تحدث تغيرات عميقة جداً ، وأزمات سياسية ، وتحولات اجتماعية ، تفوق في بعض أجزائها القدرة على التوقع . هذا ويستند مجال / حيز الإمكانيات المستقبلي المعروض في المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين على ثلاث فرضيات مركبة تشطب أرضية للمخطط : فرضية السلام واستمرار المسارات نحو الاستقرار السياسي الإقليمي^(١) ؛ وفرضية استمرار مسارات النمو الاقتصادية والاجتماعية التي اجتازتها دول متقدمة ، واستيعاب القيم المشتركة لمجموعة هذه الدول والتركيز عليها^(٢) ؛ وفرضية بالنسبة إلى استمرار وصياغة الروابط مع الشعب اليهودي بموارده البشرية والاقتصادية والسياسية^(٣) .

إن من شأن نفي أي من هذه الفرضيات المس بمفعول المخطط نفسه . كما أن وقوع أزمات غير متوقعة في المستقبل ، في أثناء السير في المسار الذي رسمه المخطط ، قد يؤدي إلى الحيلولة دون بلوغ الأهداف في العام المنշود . إلا أنه ينبغي التأكيد جيداً على أن هذا القيد / العائق على التخطيط البعيد المدى لا يقلل بأي حال من الأحوال من أهميته للتخطيط الوطني . والثمن الاجتماعي للتخطيط الذي أصبح غير ذي صلة نتيجة وقوع أزمة أو تحولات غير متوقعة في المحيط الخارجي هو ثمن أقل بما لا يقاس من الثمن الذي سوف يدفع في غياب مثل هذا التخطيط في أثناء وجود تلك الفرضيات الأساس^(٤) .

(١) انظر : رافي بارئيل [وآخرون] ، « إسرائيل في محيط يسوده السلام » ، (١٩٩٦).

(٢) انظر : آدام مازور ، يونا برغور وتامي تروب ، « إسرائيل في مسار الدول المتطرفة » ، (١٩٩٦).

(٣) انظر : عتات غونين وسميدار فوغل ، « سيناريو إسرائيل الشعب اليهودي » ، (١٩٩٦).

(٤) الأخطاء في التنبؤات متوقعة بالطبع دون خرق للفرضيات الأساس . لكن دلالته هذه الأخطاء قليلة جداً ، لأنها ليست بمجم الفوارق بين البدائل الأساس (انظر الرسم البياني رقم ١٠) ، ص ٣٦٦ من هذا الكتاب) ، وليس مرشحة لطمسم الاختبارات التخطيطية الماثلة أمامنا .

٣-١-٣ مبادئ وطرح مجال الإمكانيات

إن مجال/ حيز الإمكانيات هو بالطبع مجال عددي كبير للغاية من الإمكانيات. وكانت الفكرة المركزية لطاقم المخطط الرئيس هي تشخيص البدائل الرئيسية في المرحلة الأولى. وكانت هذه عبارة عن خمس « نقاط » في مجال/ حيز الإمكانيات، تمثل بدائل أساساً للخطة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجال الوطني. وكل بدائل لهذا، فهو ديني منذ البداية وبصورة متعمدة، كتعبير فعال لقيمة تخطيطية ممكنة ومعينة. ولقد كان الهدف هو الاستعانت بهذه البدائل الغالية لتحديد نطاق مجال/ حيز الإمكانيات، أي العمل من أجل أن تكون حدود حرية الاختيار التخططيي واضحة للجميع.

إن أحد البدائل الخمسة هو بديل «الأعمال كالمعتاد»^(٥). والفكرة المركزية في هذا البديل تمثل في انعدام التغييرات في اتجاهات التخطيط. ومن المتوقع أن يتحقق هذا الإمكان في العام المنشود، إذا ما قررت الدولة عدم تفعيل أدوات خاصة وجديدة في النطاق التخططيي ، والاستكانة إلى أن مباديء إدارة المرافق الاقتصادية ومفاهيم التخطيط المجالي التي سادت، تستمر في إملاء سياسة التنمية في دولة إسرائيل في المستقبل أيضاً. وفي هذا البديل ، فإن طاقم التخطيط يتساءل عملياً عما كان سيحصل فيما لو كان هو نفسه غير موجود أصلاً. وهذا البديل مختلف عن البدائل المعيارية الأخرى كافة، التي يمثل كل واحد منها فكرة معينة واحدة بخصوص القيام بجهد تخططيي وسياسي - تنفيذي للانحراف عن مسار «الأعمال كالمعتاد» إلى اتجاه مختلف. ولقد وجهت البدائل المعيارية لتحقيق قيمة مركبة أياً كانت بالقدرة القصوى الممكنة التي يراها طاقم تخططيي البديل.

إن البدائل المعيارية لا تتجاوز حدود العقولية السياسية والاجتماعية او التنظيمية التكنولوجية، إلا أنها تشد مجال/ حيز الإمكانيات حتى حدود العقول. والبدائل المعيارية التي تم تشخيصها هي :

- بديلان اقتصاديون: يسعى هذان البديلان إلى تحقيق النمو الاقتصادي الأقصى الممكن إحرازه في إسرائيل ، وذلك إزاء الطاقات الكامنة لرأس المال وللموارد البشرية والأرض الموجودة فيها. كذلك يسعى هذان البديلان إلى ضمان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي.

(٥) تمت بلورة هذا البديل من جانب طاقم برئاسة الدكتور يونا برغور. انظر : يونا برغور وامثاله فرانكل ، «الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات ،» (١٩٩٦).

- بدائل اقتصادي يركز على الصناعة^(٦): ويسعى إلى إحراز ذلك من طريق التركيز على الصناعات الغنية بالعلوم في تركيبة النشاط المنشعب في المرافق الاقتصادية.

- بدائل اقتصادي يركز على الخدمات الإنتاجية^(٧): ويسعى لإحراز الأهداف نفسها، إلا أنه يعمل على إحراز ذلك من طريق التركيز على الخدمات الإنتاجية وعلى الأبحاث والتطوير.

- بدائل اجتماعي^(٨): يضع على رأس اهتماماته قيمة «جودة الحياة للجميع»، وهو يركز على قيم المساواة بين المجموعات السكانية المختلفة، من خلال التطرق إلى الشرخ القائم في المجتمع الإسرائيلي.

- بدائل طبيعي بيئي^(٩): يسعى إلى التنمية «الثابتة» للبيئة الطبيعية ويستند إلى مبادئ «التخطيط القيمي».

إن مسار «الأعمال كالمعتاد» نفسه لا يقود إلى «نقطة» واحدة معينة للعام المنشود. هذا لأن هناك نطاقاً من انعدام اليقين بالنسبة إلى مسار تغير سمات مختلفة لعملية التنمية والمرافق، عندما يتعلق الأمر بمثل هذا المدى الزمني. ويشمل انعدام اليقين أوجهًا ومتغيرات مختلفة : سياسية، اقتصادية، تكنولوجية، وأخرى. وهكذا، فإن التقسيمات التي تُجرى بخصوص المستقبل المتبدد على ٢٠ إلى ٢٥ سنة، وعلى رغم أنها تبقى ثابتة ومتماضكة داخل نفسها من ناحية العلاقات بين متغيرات البديل المختلفة، إلا أن بمقدورها على رغم ذلك الوصول إلى نقاط مختلفة في عام ٢٠٢٠. وذلك بسبب انعدام اليقين في متغيرات مختلفة، تعتبر من خارج نظم التأثير التخططي. وهكذا، فإنه بالإمكان تمثيل إمكان «الأعمال كالمعتاد» كما لو كان «كرة من انعدام اليقين» تشمل كل النقاط المحتملة تحت فرضية استمرار الاتجاهات القائمة (انظر الرسم البياني رقم (١٠)، ص ٣٦٦ من هذا الكتاب).

(٦) البديل الاقتصادية بلورت من جانب طاقم تخطيط برئاسة البروفسور آرييه شاحار. انظر : آرييه شاحار [وآخرون] ، «البدائل الاقتصادية» ، (١٩٩٦).

(٧) انظر : المصدر نفسه.

(٨) هذا البديل بلور من جانب طاقم تخطيط برئاسة البروفسورة نعومي كرمون. انظر : نعومي كرمون ، «البديل الاجتماعي» ، (١٩٩٦).

(٩) هذا البديل بلور من جانب طاقم تخطيط برئاسة المهندس آرييه رحيموف. انظر : آرييه رحيموف وعاموس برانديس ، «البديل الطبيعي - البيئي» ، (١٩٩٦).

إن كرّة انعدام اليقين المتعلقة بـ«الأعمال كالمعتاد» تتحلّ زاوية واحدة من مجال/ حيز الإمكانيات كله، المصور في الرسم كمقطع من كرة كبيرة أخرى (على هيئة ثُمن الكرة). وفي زوايا أخرى من مجال/ حيز الإمكانيات تتّموضع وفقاً لهذا التصور النقاط التي تمثل وضع اسرائيل في العام المشود، التي يمكن الوصول إليها بدلاً من البديلان المعياريتان المختلفتين. ومن المفهوم أن كل زاوية كهذه تعتبر بمثابة كرة من انعدام اليقين بحد ذاتها. إلا أنه ينبغي التأكيد على أن نطاق انعدام اليقين المحيط بكل واحدة من بديلان الطرف المعياري أصغر بكثير بالنسبة إلى المسافات النموذجية بينها، هذا لأن بديلان مختلفتين تختلف عن بعضها البعض بشكل يبرز من ناحية المفاهيم التي تعبّر عنها، ومن ناحية متغيرات القرار النابعة من ذلك.

والآن، فإن كل بديل محتمل يمكن أن يفهم كنقطة ما في هذا المقطع الثلاثي الأبعاد. وهكذا، فإن استمرار مسارات الماضي يقود باتجاه الغلاف، على امتداد ثلاثة محاور من الأهداف. والبديل المستقبلي قد نجده بين نقطة متطرفة ونقطة مركزية، والتعبير عن تركيبة معينة، غير متطرفة، بين استمرار الاتجاهات وبين التشديد على اتجاه أحد الأهداف. كما أن الخطبة المستقبلية يمكن أن تكون حتى على ظهر غلاف المقطع، بحيث تعبّر عن تركيبة «ناجعة» بين الأهداف المختلفة. وتوصف «الناجعة» في هذه الحالة بأنها التنازل الأقل في أحد الأهداف من أجل إحراز تحسين معين في هدف آخر. ولذا، ففي هذه الحالة، يمكن تقسيم مجال/ حيز الإمكانيات الثلاثي الأبعاد إلى «وسط» يعبّر عن مخططات «غير ناجعة» وإلى «غلاف» يشمل التركيبات «الناجعة» كافة بين الأهداف المختلفة.

ومن الجدير التأكيد على أنه لا يكفي تحرّي النقطة (الخطبة) المرغوبة في مجال/ حيز الإمكانيات، بل تحب الإشارة أيضاً إلى الوسائل التي تسمح بتطبيقاتها. وهذه الوسائل ستوجه نحو تحقيق الانحراف الواضح عن مسار «الأعمال كالمعتاد» إلى الخطبة المطلوبة. ومن هنا يتضح وجود مسارين متوازيين في عملية التخطيط : رسم «صورة مستقبلية» من خلال مجال/ حيز الإمكانيات (وهذه ستعرض في الفصل الرابع التالي)، وفي المقابل رسم ووضع استراتيجية لتطبيق الصورة المستقبلية، واقتراح سلسلة وسائل متناسبة (وهذه ستعرض في الفصلين ٥ و ٦ التاليين من هذا الكتاب).

٣-٤ اختيار مخطط رئيس لإسرائيل في سنوات الألفين : «بديل موحد ومنسق»

كما قلنا، فإن مجرد عرض بديلان متطرفة بشكل مفصل يرمي إلى التعرف على حدود ما يمكن إحرازه من طريق تخطيط قطرى شامل للمدى البعيد. ومنذ البداية، لم

تكن هناك نية أو توقع في أوساط طاقم التخطيط بأن واحداً من هذه البدائل، وفقاً لهيكله المطور يجب اختياره كالبديل الأمثل المزعم لإسرائيل. وكان الخط الموجه هو أن تحليل خصائص هذه البدائل والتناقضات الموجودة بينها، من ناحية خطوط العمل اللازمة لتحقيقها، سيتمكن من إيجاد نقطة توازن معينة في مجال البدائل. ونقطة التوازن المطلوبة «ممكنة» من حيث تعريفها. وتشخص موقعاً في المجال يمكن من بيان صورة الهدف المنشود لإسرائيل في سنوات الألفين في جمل سماتها: برنامج لعملية توزيع مجالية للبني المبنية والمساحات المفتوحة، وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، والمبادئ البيئية، وكذلك استراتيجيات بعيدة المدى في موضوعات تخطيط مركبة مثل: المواصلات، المياه، الطاقة، وغير ذلك. وأطلق على هذا البديل الموازن اسم «البديل الموحد والمنسق».

ومن الحيوى التأكيد على أن مجرد البلورة والتشخيص والتحليل المفصل للبدائل الخمسة الرئيسية والمقارنة بينها يعد أمراً ذا قيمة كبيرة للغاية بحد ذاته، حتى دون عرض نقطة التوازن المحددة بصورة المخطط الموحد والمنسق. ويوجد لعرض البدائل الرئيسية، مثلما هي عليه وحتى قبل تنفيذ عملية التوحيد والتنسيق، قيمة كبيرة باعتباره يضع الأساس البنوي والحيوي، لإجراء مداولات حكومية عملاًانية حول مفهوم اسرائيل التخططي، ويمكن من إجراء الحوار العام والسياسي بالنسبة إلى المسار الذي ستسلكه دولة إسرائيل. كذلك، فإنه يمكن من الفهم الكامل لمجال الاختيار (Trade Offs) الموجود بيد دولة إسرائيل، وكذلك للمدلولات الكاملة للسعى الشديد لاستنفاد مثل هذه القيمة والنوعية أو غيرهما. وهذه البنية التحتية للبدائل الرئيسية، بالإضافة إلى أدوات التقييم التي طورت، تسهل منذ الآن إمكان التصميم السريع لخيارات بديلة، وفقاً لتأكيدات قيمة مختلفة تتعلق بالمخطط الرئيس الموحد والمنسق.

وفي الفقرات اللاحقة من هذا الفصل، سنعرض باختصار البدائل الرئيسية (البند الفرعى ٢-٣)، كما سنصف مجال/ حيز الإمكانيات المتدا بينها ودرجات حرية التخطيط (البند الفرعى ٣-٣). وبعد ذلك سنصف مسار تقييم البدائل وفقاً للمعايير (البند الفرعى ٤-٣)، كما سنعرض علاقات الارتباط بين المعايير، وبواسطة تحليل المبادئ التخططية التي تفسرها سنصف عملية اختيار «البديل الموحد والمنسق» (البند الفرعى ٥-٣). وسنجمل الموضوع بوصف البنود الرئيسية لـ «البديل الموحد والمنسق» (البند الفرعى ٦-٣).

٣-٢ البدائل الرئيسية

٣-٢-١ بديل «الأعمال كالمعتاد»^(١٠)

المنطق الذي وقف وراء تطوير وإعداد بديل «الأعمال كالمعتاد» في إطار المشروع كان مزدوجاً:

١ - استخراج توقع إيجابي وشامل لتطور الاقتصاد وال المجال في إسرائيل، كقاعدة للحكم القيمي على النتائج المتوقعة في حال انتهاج مقاربة عدم التدخل التخططي في الاتجاهات القائمة.

٢ - إعداد سيناريو يُحذّر به لأغراض المقارنة مع البدائل المعيارية المختلفة التي يسعى كل واحد منها لتحقيق مجموعة من الأهداف المغالية.

هذا، وكان سيناريو «الأعمال كالمعتاد» للعام المنشود ٢٠٢٠ قد اشتق من الفرضية القائلة إن الاتجاهات التنمية التي ميزت دولة إسرائيل في الثلاثين سنة الأخيرة سوف تتواصل أيضاً في المستقبل حتى العام المنشود، أي أن الفرضية هي أنه لن يكون هناك تدخل شاذ مختلف عن نماذج التدخل في الماضي، كما لن يجري تبئي قيم جديدة بصورة متعمدة.

إن بديل «الأعمال كالمعتاد» يتوقع بلوغ الناتج المحلي الخام في إسرائيل في عام المنشود ما قيمته نحو ٢٢٠ مليار دولار بمصطلحات أسعار العام ١٩٩٠، أي أربعة أضعاف مما هو عليه في عام ١٩٩٠. ومن ناحية البنية الشاملة للمرافق الاقتصادية، يتسم هذا البديل بارتفاع ثقل الصناعة (التي ستتوفر أكثر من ربع الناتج)، وانخفاض حصة الخدمات العامة، وارتفاع طفيف في وزن محمل الخدمات الخاصة، وانخفاض إضافي في حصة الزراعة في الناتج. ويتوقع هذا البديل واقعاً تكون فيه معدلات البطالة عالية نسبياً.

إن الاتجاهات العامة لعملية التوزيع المجالية المتوقعة في بديل «الأعمال كالمعتاد» ستجد تعبيراً عنها بالأساس في الاستمرار الحيث لظاهرة انتقال السكان إلى الضواحي السكنية على المستوى المحلي - المتروبوليني وفقاً لنموذج «التركيز المبعثر». ويتميز هذا النموذج بتركيز متزايد على المستوى الوطني في المناطق المركزية، إلا أن

(١٠) للتفصيل في هذا البديل، انظر: برغرور وفرانكل، «الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات، ولإجال مبادئه الأساس، انظر: آدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانيات - البدائل وتقديرها»، (١٩٩٧)، الفصل ٢.

تنظيمه في المجال يبقى في نطاق مبادرات ومجازاً بكتافات سكانية منخفضة. وتوضح الخريطة رقم (٣)، ص ٣٧٧ من هذا الكتاب الأوجه المجالية لهذا البديل، كما يتضمن البند الفرعي رقم (٣-٣) أدناه عرضاً لأبرز انعكاساته المجالية.

٢-٢-٣ البدائل الاقتصادية^(١١)

تتضمن البدائل الاقتصادية وصفاً لتطور إسرائيل المستقبلي نحو العام ٢٠٢٠ من خلال رفع لواء أهداف اقتصادية، والصمدود في وجه الضرورات الضاغطة لأهداف اجتماعية وبيئة معينة، والتطرق إلى الطاقات الكامنة والضرورات القاهرة المجالية لمنظومة المستوطنات.

وتفترض البدائل أن تكون الغاية الوطنية المنشودة الأكثر أهمية هي النمو الاقتصادي الأقصى، والزيادة القصوى لـ «الكعكة الوطنية». وسيؤدي رفع لواء الإنارة في المرافق الاقتصادية إلى الرفاه الاقتصادي للأفراد والجماعات في المجتمع الإسرائيلي. وستكون القرارات العامة المتعلقة بتخصيص الموارد خاضعة لإحراز الغاية العليا للزيادة القصوى للمرافق الاقتصادية الوطنية. ويتمثل التعبير عن الغاية الاقتصادية المنشودة في البدائل الاقتصادية بالقيم الكمية التالية: ناتج حلي خام شامل في العام المنشود يصل إلى نحو ٢٤٠ مليار دولار (بمصطلحات (أسعار) عام ١٩٩٠) (في مقابل نحو ٥١ مليار دولار في عام ١٩٩٠)، ووتيرة نمو سنوية تقدر بنحو ٥ بالمائة، وبطالة متوسطة بمعدل نحو ٧ بالمائة من قوة العمل. ويختلف البديلان الاقتصاديابان بعضهما عن بعض بالتركيبة القطاعية التي يسعيان إلى إرساء مسار النمو على أساسها. ويتعلّم أحد بدليين إلى تحقيق هذه الغايات المنشودة على أساس التنمية واعطاء ثقل مركزي لقطاعات الصناعة المتطرفة. وفي المقابل، يسعى البديل الثاني إلى تلك الغايات ذاتها على أساس التركيز على الخدمات الإنتاجية وعلى الأبحاث والتطوير.

إن البدائل الاقتصادية تفترض تزايد تدفق الاستثمارات على إسرائيل من طريق شركات متعددة الجنسيات، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الإسرائيلية، وكانت مسدودة قبل ذلك بسبب قيود سياسية. وليس هناك من يعزو وزناً اقتصادياً كبيراً لتتطور علاقات تجارية بين إسرائيل وجيرانها. وتأخذ البدائل الاقتصادية تعبيرها في تنظيم محالي مركز نسبياً على المستوى القطري. وعلى المستوى المناطيقي، في نطاق قلب

(١١) للتوسيع في البدائل، انظر: آرييه شاحار [وآخرون]، «البدائل الاقتصادية»، (١٩٩٦). ولإجمال مبادئها، انظر: مازور وسبيردوف، المصدر نفسه، الفصل ٣.

الدولة، في البديل الصناعي هناك بعثرة نسبية للأنشطة الإنتاجية، وفي المقابل هناك مركزية نسبية في بديل الخدمات.

* البديل الاقتصادي الذي يشدد على الصناعة

بموجب هذا البديل تتطلع إسرائيل لكي تتحول إلى مركز أبحاث وتطوير المنتجات غنية بالเทคโนโลยيا المتقدمة. وعوامل الجذب الرئيسية لإنشاء مراكز أبحاث وتطوير تكنولوجيا في إسرائيل هي : نوعية الطاقة البشرية المهنية، والمهارة العالية للعاملين في الأبحاث والتطوير، وبالأساس المرونة العالمية لجميع المستخدمين في هذا القطاع المستحدث. وفي هكذا سيناريو سوف يتقلص الإنتاج الصناعي في قطاعات المعادن والأخشاب والنسيج التقليدية. وبدلًا منها سوف تتطور قطاعات إنتاجية مت坦مية تقوم على المنتجات الإلكترونية، والبيوتكنولوجية، والبرامج الإلكترونية، والمنتجات الطبية، ومصانع الأدوية، ومنتجات بيئية، والمنتجات الموفرة للطاقة، ونحو ذلك. والعدد الكلي للمستخدمين في هذا السيناريو هو نحو ٣,٢ مليون شخص ، بحيث يشكل نقل المستخدمين في الصناعة نحو ٢٨ بالمئة من العدد الإجمالي للمستخدمين (في مقابل نحو ٢٣ بالمئة في بديل «الأعمال كالمعتاد» ونحو ٢١ بالمئة في البديل الاجتماعي). وسوف تكون وتيرة النمو في قطاع الصناعة الورقية الأسرع بين قطاعات الاقتصاد كافة، أي بزيادة تصل إلى نحو ١٥٠ بالمئة حتى العام المنشود.

إن هذا البديل يركز على دور ثلاثة «لاعبين رئيسيين» : الشركات المحلية الصغيرة التي ستتخصص في نشاط الأبحاث والتطوير في قطاعات سوق متخصصة وفي مراحل أولية من إعادة دورة حياة المنتجات؛ والشركات المتعددة الجنسيات ستوظف استثماراتها بصورة رئيسة في مجالات يوجد لإسرائيل فيها تفوق نسبي وجوهري؛ والقطاع العام الذي سيتركز نشاطه على توفير البنية التحتية في نطق المعرفة والعلوم والأبحاث والتطوير. وتظهر الخريطة رقم (٤)، ص ٣٧٨ من هذا الكتاب الأوجه المجالية التي سوف تتناولها بالبحث في البند الفرعي رقم (٣-٣) أدناه.

* البديل الاقتصادي الذي يشدد على الخدمات الإنتاجية

هذا البديل ماثل كما قلنا للبديل الاقتصادي - الصناعي من ناحية الهدف الرئيس والغايات الأساس المنشودة. إلا أنه يسعى إلى هذا الهدف من طريق إعطاء وزن كبير لقطاعات الخدمات الإنتاجية.

ويتطلع هذا البديل إلى تحويل إسرائيل إلى مركز خدمات دولي وإقليمي، وبخاصة في القطاعات المالية والسياحية والصحية والتسويقية. سيبلغ العدد الكلي

للمستخدمين نحو ٣,٢ مليون (وذلك مثل سيناريو الصناعة المتقدمة)، حيث سيصل ثقل المستخدمين في القطاعات المالية وفي الخدمات في قطاع الأعمال إلى ١٥ بالمئة من العدد الإجمالي للمستخدمين (في مقابل نحو ١٣ بالمئة في بديل «الأعمال كالمعتاد» و ١٠ بالمئة في البديل الاجتماعي). وفي هذا البديل سيكون نمو القطاعات المالية والخدمات في قطاع الأعمال الأسرع بين القطاعات الاقتصادية كافة : أكثر من ١٧٠ بالمئة حتى العام المنشود.

وسيجري التركيز في هذا البديل على أربعة «لاعبين رئيسيين» : الشركات المحلية الكبيرة، وبخاصة تلك العاملة في نطق الخدمات المالية، والتجارة والاتصالات والنقل؛ والشركات المتعددة الجنسيات، وبخاصة تلك العاملة في نطق التجارة الدولية، والقطاع الفندقي، والخدمات الصحية والاتصالات؛ وجهات وسيطة تربط بين إسرائيل وبين الأسواق الخارجية، وبخاصة الشركات العاملة في نطق التسويق والاستشارات والإعلان؛ والقطاع العام، وبخاصة في نطق البنية التحتية المادية والاتصالات. وتظهر الخريطة رقم (٥)، ص ٣٧٩ من هذا الكتاب الأوجه المجالية التي سيجري بحثها في البند الفرعي رقم (٣-٣).

٣-٢-٣ البديل الاجتماعي^(١٢)

إن الهدف الرئيس للبديل الاجتماعي هو: جودة حياة للجميع في دولة إسرائيل. ويعبر الهدف الرئيسي عن الاعتراف بحق كل فرد وجماعة في تحقيق النوعيات الأفضل، ومع ذلك فإنه يعبر عن المسؤولية تجاه وجود المجتمع ونوعيته.

وفي عالم إمكانات الانتقال المريح للأشخاص من دولة إلى أخرى، وبخاصة للأشخاص ذوي المؤهلات الكثيرة والعالية، يتوجب على إسرائيل الصمود في منافسة شديدة مع دول متقدمة أخرى، للبقاء على أصحاب المؤهلات داخل أراضيها وجذب آخرين إليها. ولن يكون بمقدور إسرائيل الصمود في المنافسة إذا ما اعتمدت فقط على تأمين مستوى معيشة مرتفع. وذلك لأن الجهد الوطني الشديد جداً لن يؤدي بإسرائيل إلا إلى مستوى اقتصادي قريب من المستوى المتوسط للدول المتقدمة. ولذلك، فإن المفهوم القائم في أساس هذا البديل يرى أنه سيتوجب على إسرائيل إرساء تفوّقها النسبي على جودة حياة متميزة لا تخلي فعلاً عن مكون مادي جوهري، إلا أنه يتم التركيز فيها على أوجه التميّز غير المادية.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: كرمون، «البديل الاجتماعي». ومن أجل إجمال أسسها، انظر: مازور وسبيردوف، المصدر نفسه، الفصل ٤.

إن البديل الاجتماعي الذي يوجهه التطلع نحو «جودة حياة للجميع» يترجم القيم العامة للحرية والمساواة والإخاء إلى غايات عاملانية منشودة في نقط خمسة:

- **وفرة الفرص للجميع**: خلق تشكيلة واسعة ومتعددة من الفرص و المجال اختيار كبير من أشكال الاستيطان والسكن والأشغال والخدمات، بحيث يكون الوصول إليها سهلاً من حيث الشمن والمسافة بالنسبة إلى المرافق المنزلية ذات الأحجام والمكونات المختلفة، ولأصحاب أفضليات قيمة - ثقافية مختلفة ، ولأصحاب كميات ونوعيات مختلفة من الموارد والقدرات.

- **تقليل الفجوات**: التخطيط سيتطلع إلى تقليل الفقر والضائق الشخصية إلى الحد الأدنى، وإلى تقليل الهوّات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة والمستوطنات المختلفة ، ولتقليل الفجوات في سرعة الوصول إلى العمالة والخدمات بين الرجال والنساء ، بين اليهود والعرب ، وبين الأطفال والبالغين وكبار السن ، وبين الأصحاء والمعوقين.

- **تعزيز التضامن الاجتماعي**: تعزيز الشبكات الاجتماعية و«الرأس مال الاجتماعي» وتحفيض حدة الصراعات القائمة والمحتملة، ليس فقط من طريق تقليل الهوّات ، وإنما أيضاً عن طريق التربية على التسامح ، وبواسطة تقوية المصالح المشتركة (وخاصة الاقتصادية والبيئية) للمجموعات المختلفة التي سوف تقطن معاً داخل مجالات عيش واختيار مشتركة ؛ وتعزيز الإخاء بين الجماعات عن طريق وجود، أو تشجيع وجود طوائف متجانسة صغيرة معنية بنمط حياة ماثل.

- **رفع مستوى المعيشة والرفاه الشخصي**: إيجاد عمالات كثيرة العوائد (دخل وعوائد أخرى) وتخطيط نواحي سكنية جاذبة ، وترسيخ خدمات في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والترفيه ذات مستوى عالي ، وتقليل العنف والإجرام.

- **العناية بالبيئة الطبيعية والحفاظ على ثرواتها**: رفع مستوى المعايير الخاصة بالحفاظ على البيئة ، وزيادة إمكان وصول المجتمعات السكانية كافة إلى الطبيعة والمعالم الطبيعية (البانورامية) والحفاظ على الثروات الطبيعية للأجيال المقبلة.

إن إحراز هذه الغايات كل واحدة بحد ذاتها ، وكلها معاً، يتوقف على تحقيق الأمان الوجودي وعلى استمرار النمو الاقتصادي الحديث. وكل هذين الأمرين وسيلة حيوية لإحراز الأهداف. وتصف الخريطة رقم (١١)، ص ٣٨٥ من هذا الكتاب أهم الانعكاسات المجالية لهذا البديل التي سيتم عرضها باختصار في البند رقم (٣-٣).

٤-٢-٣ البديل الطبيعي البيئي^(١٣)

يتركز هذا البديل في الأساس في مكونات المنظومة المبنية، ومنظومة المناطق المفتوحة والبيئة لناحية العلاقة وإمكان الوصول في ما بينهما. ويحاول هذا البديل مواجهة مشاكل إسرائيل المركزية في النطاق الطبيعي والبيئي، مثل: التنمية الحثيثة المتوقعة، والتزايد الملحوظ في الكثافة السكانية، نتيجة للنمو السكاني المتوقع؛ والتوزيع غير المتوازن لمنظومة استخدامات الأرض، ومشكلة تقلصاحتياطي الأرض في وسط البلاد؛ والنوعية الحضرية المدنية، وعدم استغلال المزايا النسبية والتخصص المحلي والمناطقي، وللمنظومات الحضرية المدنية القائمة والمستقبلية؛ والمساس المتواصل وغير القابل للإصلاح بموارد الطبيعة والبيئة والتراث الثقافي التي تنفرد بها إسرائيل.

إن القيمة التي توجه هذا البديل هي ضمان نوعية حياة فضلى للجميع بالمدلول البيئي الطبيعي، وتطوير بيئه ثابتة. وهناك ثلاثة أهداف رئيسية يشتق هذا البديل غاياته المنشودة منها، وهي : البلوغ بنوعية الحياة الحضرية حدتها الأقصى؛ والعناية بالبيئة والحفاظ عليها، وكذلك العناية بقيم الطبيعة والمعلم الطبيعي (البانورامية) والمناطق المفتوحة؛ وإيجاد توازن كمي ونوعي بين «المبني» و«المفتوح» وأفضل علاقة بينهما.

هذا ويطرح البديل الطبيعي البيئي التوازن بين تطوير وسط البلاد وتطوير بقية أجزائها. ويركز هذا البديل كثيراً على تطوير بئر السبع كمدينة أم (متروبولين). هذا إضافة إلى تشديده على تعزيز مدينة حيفا باعتبارها متروبولين الشمالي الرئيس ، وتعزيز مدينة القدس باعتبارها متروبولين متميز. كذلك يقترح توجيه كل الزيادة السكانية إلى المستوطنات (المناطق المأهولة) القائمة، وبخاصة في النقب وحيفا والخليل ، والقدس أيضاً. وبالنسبة إلى منطقة النقب، فالغاية هي الوصول بعدد السكان هناك إلى مليون ونصف في العام ٢٠٢٠ ، أي أكثر بـ ٢٦ ضعفاً مما هو عليه في عام ١٩٩٠ . وهناك تركيز سريع على التنمية داخل منطقة النقب في مدينة بئر السبع. ويتطلع هذا النموذج من التنمية إلى تقليص المس بالموارد الطبيعية والبانورامية إلى أكبر قدر ممكن.

ويطرح البديل الطبيعي البيئي تحسيناً بارزاً في إمكان الوصول السريع إلى أنحاء البلاد كافة. ويشكل محور الطريق الرقم ٦ (عاشر إسرائيل) الهيكل المركزي للمواصلات في الدولة من ناحية الأنشطة ، والحركة ، والبنية الطبيعية المجالية. وهناك

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: رحيموف وبراندais، «البديل الطبيعي - البيئي». ولإجمال أنسها، انظر: مازور وسبردلوف، المصدر نفسه، الفصل ٥.

محاور فرعية في اتجاهات شرق - غرب سترتبط بين المستوطنات المدينية القائمة على ظهر الجبل، وبين المستوطنات المدينية على امتداد ساحل البحر، كما ستَرَكَ هذه المحاور الفرعية معظم الحركة المناطقية. وتتدخل منظومة المناطق المفتوحة في نظام المحاور مشددة على الحواجز في اتجاه شرق - غرب. ودور هذه الحواجز هو منع نشوء امتدادات مبنية في اتجاه شمال - جنوب. وهناك أوجه المجالية لهذا البديل في الخريطة رقم (٧)، ص ٣٨١ من هذا الكتاب وسيتم طرح أسس الانعكاسات المجالية في البند الفرعجي رقم (٣-٣).

٣-٣ طرح (نشر) مجال / حيز الإمكانيات

١-٣-٣ إجمال مقارن للبدائل الرئيسية

هذا البند يحمل بشكل مقارنة البدائل الرئيسية في عدد من الموضوعات المركزية. وينسق الجدول رقم (١١)، ص ٣٢٨ من هذا الكتاب المقارنة بين البدائل من ناحية المنطلق والمبادئ التخطيطية. كما ينسق الجدول رقم (١٢)، ص ٣٣٠ من هذا الكتاب القيم الكمية للمتغيرات الرئيسية في البدائل الرئيسية.

- نقطة الانطلاق لبلورة البديل

بهدف رفع لواء الهدف الرئيس والمتميز، فقد اختار كل بديل منطلاقاً آخر يتطرق مباشرة إلى الهدف الرئيسي :

وفي البديل الاقتصادي، نقطة الانطلاق هي الناتج (الذي يتطلع البديل إلى رفع لوائه)؛ ومن تركيبة الناتج اشتقت تركيبة الاقتصاد القطاعية، مع نقاط تركيزها المختلفة في البديلين الفرعيين؛ ويوجد للتركيبة القطاعية تأثير في الموقع المالي للأنشطة المختلفة من جهة، وفي التوزيع المتناقض للسكان من جهة أخرى.

وفي البديل الاجتماعي، اختيرت نقطة انطلاق تتطرق إلى توزيع السكان في المجال بغية إحراز «جودة حياة للجميع»؛ ومن هذا التوزع المالي تم اشتقاء تركيبة العمالة والناتج من جهة، ومبادئ التطوير المالي بنماذجه من جهة أخرى.

وفي البديل الطبيعي البيئي، اختيرت نقطة انطلاق تتطرق إلى التوزع المالي للمناطق الحالية في مقابل المناطق المبنية، أكان ذلك من ناحية العلاقة الكمية بينهما، أم من ناحية مبادئ التطوير؛ وتشتمل مبادئ التطوير على وسائل للتطوير الدائم والتطوير القيمي. ومن هذا المنطلق ينبع التوزع السكاني، والتوازن بين السكان والعمالة على المستوى المالي.

إن هذه المنطلقات المختلفة والمتميزة المتعلقة بالبدائل المعيارية، قد ترجمت من خلال عملية تحطيط البدائل إلى مفاهيم تحطيطية مختلفة بخصوص المجال الوطني. وتعتبر نقطة انطلاق بدليل «الأعمال كالمعتاد» - البدليل الإيجابي هو تصور الطلب على المكونات كافة وفقاً لاستمرار الاتجاهات القائمة.

- المفهوم المجالي الشامل

في كل واحد من البدائل، فإن الدولة ككل تفهم بصورة مختلفة: ففي البدائل الاقتصادية تفهم الدولة ككل يشكل خزان عمالة واحداً، يحرز فيه توازن بين الأنشطة المختلفة، وبصورة رئيسة بين العمالة والسكن، على المستوى الوطني.

وفي البديل الاجتماعي تفهم الدولة كمجتمع لمناطق منفصلة. وكل منطقة على حدة متوازنة نسبياً من ناحية الأنشطة المنفلة فيها، وتشتمل على أغلب الخدمات الالزمة لسكانها. ولذا، فإن كل منطقة تكون مشابهة نسبياً في تشكيلاها للمناطق الأخرى كونها تعرض بيئة شاملة ملائمة لمجموع السكان.

وفي البديل الطبيعي البيئي تفهم الدولة كمجموعة (عوائق) تتكون من مناطق مختلفة تتخصص وفقاً لقيمها وخاصيتها. والفرقوقات بين المناطق تأخذ تعبيرها في تركيبة مختلفة لأنشطة الاقتصادية، وفي نماذج تطويرها. وتربط علاقات الانتقال اليومي للعمل خارج أماكن السكن منظومة المناطق المتخصصة بالكل المتكامل.

ومقارنة بالبدائل المعيارية، فإن الدولة في بدليل «الأعمال كالمعتاد» تكون مستقطبة إلى مناطق مركزية من جهة، وإلى نواح وطنية نائية عن المركز من جهة أخرى.

- المركزية مقابل البصرة

البدائل الاقتصادية أكثر مركزية مقارنة بالبدائل المعيارية. ووفقاً لاتجاهات السوق، فإن جل عملية التطوير، والسكن، والأنشطة الاقتصادية، يميل في هذه البدائل إلى التمركز في الألوية المركزية؛ ويميل جزء صغير إلى التمركز في الأطراف. وكنتيجة لذلك يتم إحراز مستوى عال من التوازن بين العمالة والسكن في منطقة وسط الدولة، بحيث تعيّر الألوية تل أبيب والمركز القدس كوحدة واحدة. وإنعدام التوازن في كل واحد من الألوية المركزية يجد حلّاً له عن طريق الانتقال المتزايد طلباً للعمل بمنسوب عالية إلى مسافات قصيرة نسبياً، في منطقة وسط الدولة وما حولها. وفي مقابل التوازن الكمي بين الأنشطة الاقتصادية والسكن على المستوى القطري، يوجد في هذه البدائل، وبخاصة في البدليل الذي يركّز على الخدمات الإنتاجية، انعدام مساواة محلي بارز. ويجد إنعدام المساواة هذا تعبيره في مستوى الناتج المحلي

العام لنفرد وللمستخدم بين الألوية المختلفة، وفي مستويات الدخل والرفاه للأفراد.

البديل الاجتماعي متوازن نسبياً من ناحية المركز، ويشدد على تعزيز الأطراف الشمالية النائية عن المركز لأسباب تتعلق بالتوازن بين السكان اليهود والعرب في هذا المجال. ويجري استغلال التوازن النسبي بين المركز والأطراف في هذا البديل لإحراز التوازن شبه الكامل على المستوى اللوائي، حيث تتلاعما كل منطقة من حيث تركيبة الأشغال فيها مع حجم السكان، و كنتيجة لذلك يعم إحراز أعلى مستوى من المساواة المجالية ، وأدنى مستوى من الانتقال اليومي للأيدي العاملة بين الألوية.

البديل البيئي الطبيعي هو الأكثر بعثرة على المستوى الوطني. وهذا البديل يضع قيوداً جمة على البناء المنخفض الكثافة في الألوية المركزية، ويسمح بصورة مراقبة فقط بمثل هذا البناء في الألوية الأطراف النائية. كذلك يرمي هذا البديل إلى توجيه الكثير من السكان إلى الأطراف النائية وبخاصة إلى لواء الجنوب. ولا يوجد في هذا البديل توازن بين توزيع السكان وتوزيع العمالة. وبخصوص توزيع العمالة، فإن هذا البديل يفترض استمرار الاتجاهات ، وفقاً لقوانين السوق التي تؤدي إلى تركيز العمالة في منطقة الوسط. وهذا البديل يقلص الهوّات بين توزيع السكان، وبين تركيز العمالة، بواسطة استثمارات ملحوظة ، في بنى المواصلات التحتية بعامة ، وفي المواصلات العامة وخاصة. و كنتيجة لهذه الاستثمارات يرتفع مستوى سرعة الوصول من الأطراف إلى المركز. وبالرغم من انعدام التوازن الكمي على المستوى اللوائي ، إلا أنه يجري إحراز مساواة مجالية بارزة بينهما.

وفي مقابل البديل المعيارية ، فإن بديل «الأعمال كالمعتاد» هو بديل مرکز جداً. وسيؤدي استمرار الاتجاهات إلى مواصلة الانتظار ، أكان ذلك بالنسبة إلى السكان أم بالنسبة إلى الأشغال في وسط الدولة. والمركز على المستوى الوطني ستتم في إطار التطوير المبهر على المستوى المناطيقي : في نموذج تبديري من ناحية استهلاك الأرض. وسوف تؤدي هذه العملية إلى توسيع متزايد لمنطقة الوسط ، وانتشارها على مساحات واسعة نسبياً. كذلك سوف تؤدي عملية تركيز السكان والأنشطة في المناطق المركزية إلى توسيع الهوّات بينها وبين مناطق الأطراف الوطنية النائية في الجليل والنقب. وسوف يؤدي مستوى الوصول المنخفض إلى المناطق بعيدة عن المركز إلى منع المجال الوطني من أداء مهمته كمجال اختيار واحد.

- التوازن بين المبني والمفتوح

كنتيجة للسياسة التخطيطية الشاملة - فإن كل واحد من البديل المعيارية ينتهي سياسة مختلفة بشأن النسبة بين المبني والمفتوح - أي بالنسبة إلى مدى البعثرة في مقابل

المركزة أو التوازن بين الأنشطة الاقتصادية وبين انتشار السكان.

ويتم الجزء الرئيس من التطوير في البدائل الاقتصادية داخل المناطق المركزية، في حين أن الجزء الرئيس من المناطق المفتوحة يقع في الأطراف، التي لا تحظى إلا بقدر محدود للغاية من التطوير في هذا البديل. و كنتيجة لذلك ، فإن هذا البديل يحتفظ بالنسبة إلى المناطق المفتوحة أيضاً بمفهوم «الدولة ككل متكامل»، حيث تتمرّك غالبية الأنشطة الاقتصادية والخدمات في الوسط ، في حين أن معظم المناطق المفتوحة في الأطراف النائية.

إن البديل الاجتماعي لا يميل إلى التطرف في هذا الاتجاه أو ذاك ، وهو يرى في توازن مدى القريب بين ثني المستوطنات (المناطق المأهولة) وبين المناطق المفتوحة غاية تخطيطية رئيسة يتم إنجازها على المستوى المناطقي وليس الوطني.

وفي البديل الطبيعي البيئي يعتبر التوازن بين المبني والمفتوح أحد المبادئ المركزية ، وينتهج هذا البديل سياسة متطرفة قوامها تقييد تطوير الأراضي في الأولوية المركزية. ويجري انتهاج هذه السياسة مع اتخاذ خطوات بعيدة المدى لتكثيف البنية القائمة والرفض القاطع للبناء المرفق به قطع أرض والبناء على شكل كتل بأحجام صغيرة. و كنتيجة لذلك يتم في هذا البديل المحافظة الدقيقة على المناطق القليلة الباقية التي بقيت مفتوحة في منطقة الوسط . وفي المقابل ، يتم إنجاز تطوير كبير للمساحات في منطقة الجنوب الغنية نسبياً بموارد الأرض.

وفي مقابل البدائل المعيارية ، فإن استمرار اتجاهات التطوير في بديل «الأعمال كالمعتاد» سيؤدي إلى تطوير كبير للمناطق المركزية ، وخلال ذلك إلحاد أضرار قاسية بالمناطق المفتوحة في هذه المناطق. وستتم عملية التطوير وفق نماذج غير ناجعة تستهلك مساحات واسعة من الأرض بكثافة متدنية. كما سيتم التطوير في إطار مجزأ يبقى جيوباً من «المناطق المفتوحة» التي ستفقد من قيمتها كمنطقة مفتوحة. ويوجد في بديل استمرار الاتجاهات خطر ملحوظ ، يتمثل بنفاد مورد الأرض ، وبخاصة في المناطق حيث الحاجة إليه ستتفاقم أكثر ، لأغراض الرفاه والاستجمام في هذا الجيل ، وأيضاً لأغراض التطوير في الأجيال المقبلة.

- تركيزات التطوير المحلية

جميع البدائل المعيارية تتطرق - بموازاة المستوى الوطني - أيضاً إلى الأوليات في سياسة التطوير على المستوى المتربوليسي والمناطقي والمحلي.

ففي البدائل الاقتصادية ينظر إلى منطقة الوسط كلها ك مجال اختيار واحد ، أكان

ذلك من ناحية العمالة أو من ناحية السكن، ومن ناحية العمالة، يكون التركيز في البديل الفرعي المتمثل بالخدمات الإنتاجية، على النوى المتروبولينية؛ كما يجري التركيز في البديل الفرعي الصناعي على الأطراف المتروبولينية، وأطراف المنطقة الوسطى. أما من ناحية السكن، فإن التطوير الرئيسي المقترن يجري في الأطراف المتروبولينية من خلال توسيعها.

ويستند البديل الاجتماعي إلى مبدأ بلوحة أربع مناطق متروبولينية مستقلة. وفي هذه المناطق يتم وضع تشديد موازٍ على إعادة إعمار وتكثيف المستوطنات القائمة في النوى من جهة، وعلى تطوير المستوطنات، وبخاصة متوسطة الحجم منها، في أطراف المتروبولين من جهة أخرى. ويشدد هذا البديل على عدم الحاجة إلى بناء مدن ومستوطنات جديدة.

هذا ويعتبر البديل الطبيعي البيئي الأكثر تطرفاً من ناحية الوسائل التي يقترحها للتنظيم المادي للمناطق المتروبولينية. وتشتمل هذه الوسائل على إعادة الإعمار والتكثيف الهائل للنوى المتروبولينية، والمنع شبه المطلق لظاهرة انتشار الضواحي السكنية والبناء الملحق به قطعة أرض في أطراف المتروبولين. ووفق هذه التركيزات، يقترح هذا البديل تطوير منظومة موصلات عامة ناجعة، على المستوى المتروبوليسي، وعلى المستوى القائم بين المناطق المتروبولينية المختلفة. وحالاً هكذا، فالموصلات العامة هي مكونٌ مركزي في هذا البديل كوسيلة لإحراز توازن ومساواة بين المناطق المتروبولينية، وكأداة متروبولينية ناجعة، تستغل بشكل اقتصادي مورد الأرض للتطوير في المناطق المركزية، وتحافظ في المقابل على البيئة المفتوحة في أطراف المناطق المتروبولينية.

وفي سيناريو استمرار الاتجاهات : بديل «الأعمال كالمعتاد» يتم التركيز على المتروبولين центрال ، وفيه يتعقب التطوير نماذج عشوائية لانتشار مبعثر للضواحي السكنية في المجال المتروبوليسي. ويتميز المجال الوطني كله بكثرة المستوطنات الصغيرة نسبياً، وبالانتشار الملحوظ للبناء المرفق به قطع أرض بكثافات متدينة.

- دور الحكومة و مهمتها

من أجل تطبيق الأفكار المجالية التي تعترضها البدائل المعيارية، فإن هناك حاجة إلى مستويات مختلفة من التدخل الحكومي.

في البدائل الاقتصادية يكون تدخل الحكومة ضئيلاً للغاية، حيث يتلخص الدور الرئيس للسلطة المركزية وفق هذه البدائل بحل ما يطلق عليه اصطلاح «عشرات

السوق»، وكذلك بتأمين بني تحتية في مجالات العلم والمعرفة والابحاث والتطوير؛ وأيضاً في تأهيل قوة عمل ملائمة للتخصصات المطلوبة في المرافق الاقتصادية، وتحوبلها مهنياً وفقاً للاحتياجات المتغيرة. كذلك فقد خصص للسلطة المركزية دور إضافي في البديل الصناعي الفرعى يتمثل في المحافظة على جودة البيئة ومواردها، من أجل تقليل الأعطال البيئية التي قد تترجم عن التطوير المعظم للصناعة.

أما في البديل الاجتماعي، فإن تدخل الحكومة كبير للغاية، فدور السلطة المركزية هو الحرص على تطوير المرافق الاقتصادية وفقاً للتخصصات الالزامية؛ والحفاظ على المساواة المجالية؛ وكبح توسيع قلب الدولة؛ وضمان مستوى عالٍ للغاية من «الخدمات العامة» من أجل رفاه السكان سواء أكان تقديم هذه الخدمات من جانب السلطة المركزية أو من جانب القطاع الخاص.

وفي البديل الطبيعي البيئي، تم تحصيص دور مهم للسلطة المركزية. إلا أن دورها هذا يختلف تماماً عما هو الأمر في البسائل الأخرى، فالدور الرئيس للحكومة هو التدخل في نطاق سياسة التخطيط والبني التحتية الوطنية. وفي نطاق سياسة التخطيط يُوصى باستخدام أدوات قانونية بهدف تقليل التطوير في قلب الدولة ولتشجيع التطوير في الأطراف النائية، وبخاصة في الأطراف الجنوبية؛ ومحظ انتشار الضواحي السكنية والبناء المرفق به قطع أرض في المناطق المركزية، والمحافظة الدقيقة على البيئة ومواردها، من خلال انتهاج سياسة صارمة تضمن المحافظة على هذه القيم. وينحصر هذا البديل أيضاً دوراً مركزياً للحكومة في إنشاء البنى التحتية، وبخاصة البنى التحتية للمواصلات. وسيتم استخدام هذه البنى التحتية للمواصلات كوسيلة رئيسة لإنشاء أرضية يسهل الوصول إليها في الأطراف. وهناك مبدأ مركزي في هذا البديل يتمثل بال الحاجة إلى إنشاء طرق ربط سهلة من الأطراف إلى المركز كوسيلة لجذب السكان إلى الأطراف، وخلق طلب على الأرض في الأطراف، وكذلك كبدائل من الأرض الآخذة بالنفاد في المركز. وبالإضافة إلى ذلك، فإن طرق الوصول السهلة تستخدم كوسيلة لإيجاد توازن جمالي على المستوى الوطني بين أماكن السكن المعاشرة نسبياً، وبين أماكن العمالة المركزية نسبياً.

وفي بديل «الأعمال كالمعتاد» يتوقع تقليل جوهرى لتدخل الحكومة في المبادرات التخطيطية. فالتدخل الحكومي سيتركز على تدخل موضعى وقصير لمعالجة البؤر التي تعانى تبعات الضائق، ولن يشكل هذا التدخل جزءاً من مفهوم وطني شامل لمعالجة هذه المشاكل. كذلك ستكون هناك حاجة إلى تدخل حكومي ملحوظ في تطوير البنى التحتية، إلا أن ذلك سيكون فقط كرد فعل على ضغوط الطلب، وليس

كجزء من سياسة هدفها التأثير في أفضليات الموقع في المجال الوطني وفي نماذج تطوير السكن والعملة والخدمات.

٢-٣-٣ درجات الحرية في المخطط الرئيس

ما هي درجات الحرية للقرارات التخطيطية من داخل مجال / حيز الإمكانيات الذي طرح أعلاه؟ إن الخريطة رقم (٨)، ص ٣٨٢ من هذا الكتاب تصنف في عدد من النطاق المركزية القيم الكمية التي عرضت في الجدول رقم (١٢) السابق. وكل واحدة من هذه القيم تعرض مقسمة إلى ثلاثة فئات:

١ - الأصول القائمة - وتشمل السكان والعملة والمساحة المبنية والمطورة مثلما كانت عليه في «سنة الأصل» (عام ١٩٩٠)^(١٤). وهذه الفئة مشتركة بالطبع في كافة البديل الرئيسية. ويتوارد على المخطط الرئيس الشامل والبعيد المدى اتخاذ وسائل تقضي بحماية وإعمار وملاءمة وتحديث الأصول القائمة، بهدف تحسين مستوى الرفاه وجودة الحياة وللاءمتها لاحتياجات المستقبلية.

٢ - الإضافة المشتركة في كافة البديل، وهي مخصوصة فقط بتلك الكميات التي يفترض أن تضيفها البديل الرئيسة كافة إلى الأصول القائمة، وتحسب بالنسبة إلى موضوع كل لواء، وإلى اللواء، كالمد الأدنى للإضافات المختلفة الناشئة في البديل كافة. وهذا المد الأدنى هو «الإضافة المشتركة» للبدائل كافة، وستكون مشمولة أيضاً في البديل الموحد والمنسق المختار.

٣ - الإضافة الخاصة بكل بديل، وتشمل قيماً متراكمة تتجاوز المد الأدنى المشتركة للبدائل كافة، وتظهر مجموعة الإضافات التي تتجاوز المد الأدنى في الألوية تبايناً كبيراً بين البديل الرئيسة. ولذا فإنها تشكل ميزة خاصة بها. وينبغي على المخطط الموحد والمنسق المختار الإشارة إلى تركيبة الإضافة التطويرية للمتغيرات المختلفة التي تتجاوز الإضافة المشتركة.

هذا ويحمل الجدول رقم (١٣)، ص ٣٣٢ من هذا الكتاب القيم الكمية للسكان، والمناطق المطورة والمستخدمين في هذه الفئات الثلاث. وبالطبع، فلا ينبغي للتخطيط التطرق فقط إلى الأحجام المرتبطة بهذه العناصر، بل أيضاً توزيعها الشانوي إلى مجموعات سكانية، ومجموعات مستوطنات، واستخدامات للأرض، وقطاعات عمالة، وحرف مهنية مختلفة.

(١٤) جرى تحديد نقطة الانطلاق استعداداً لتطوير البديل الموحد والمنسق لقاعدة المعطيات للعام ١٩٩٤.

ويتبين من الجدول رقم (١٣) الجزء الملحظ للنشاطات المضافة بين العام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٢٠ ، والتي تشمل زيادة بنسبة نحو ٧٠ بالمئة في السكان ، ونحو ١١٥ بالمئة في أماكن العمالة ، ونحو ١١٦ بالمئة في الاستهلاك الشامل للأرض .

وتمثل الفروقات بين البدائل الرئيسية بالقيم التالية :

إضافات ٢٥ بالمئة إلى السكان الموجودين (بالنسبة إلى عددهم في العام ١٩٩٠) وإضافة بنحو ١٨ بالمئة إلى أماكن العمالة الموجودة ، وبنحو ٢٧ بالمئة إلى المساحة المطورة . وفي الواقع فإن مجال الاختيار - التخطيطي قائم داخل هذه القيم . ويشمل هذا المجال فروقات بين الألوية تبلغ نحو مليون ومائتي ألف ساكن (أكثر من جميع سكان لواء تل أبيب في العام ١٩٩٠) ، ونحو مائتين وسبعين ألف مكان عمل (كمية أماكن العمل في لواء الوسط العام ١٩٩٠) ، ونحو خمسة وعشرين كيلومتراً مربعاً (أكثر من ثلاثة أضعاف المجموع الكلي للمساحة المطورة في لواء تل أبيب ، أو نحو نصف المساحة المطورة في لواء الوسط) .

ودرجات الحرية هذه ليست هامشية على الإطلاق ، كما أن توزيعها بشكل عقلاني قد يسهم بصورة جوهرية في إنجاز أهداف البدائل المختلفة .

إن التقسيم إلى ثلاث فئات من المتغيرات - القائمة ، والإضافة المشتركة ، والإضافة الخاصة - يطرح مسألة مرکزية تمثل في القضايا التي ينبغي على المخطط المقترن التركيز عليها .

هل ينبغي التركيز بصفة خاصة على الحصص العامة المشتركة المخصصة لكل مجال ، والتي تشكل معاً نحو ٩٠ بالمئة من إجمالي الأنشطة للعام المنشود ، بينما يتم التعاطي مع التباين بين البدائل الذي يشكل فقط نحو ١٠ بالمئة من الأنشطة المستقبلية كأمر ثانوي ، أو بدلاً من ذلك ؟

التركيز بالذات على الترشيد والتحديد الصحيح للكميات في درجة حرية البدائل ، والتي تشكل نحو ١٠ بالمئة حقاً من المجموع الكلي للأنشطة ، إلا أن بمقدورها أن تحدد وأن تؤثر في كل التباين بين البدائل ، وبالتالي التأثير أيضاً في إحرار الأهداف الخاصة المستقاة منها .

إن الجواب عن ذلك معقد وشامل على ما يبدو ، ويتوجّب على المخطط النظر إلى كل هذه الكميات في آن ، بحيث يتوجّب أن يتعدد لكل واحدة منها في إطار المخطط الرئيس ، توجيهات مجالية وسياسة تطويرية ملائمة لطابعها .

وبخصوص الأصول القائمة ، فإن التطرق الرئيسي ينبغي أن يكون للوسائل

الواجب اتخاذها لمنع تحول هذه الأصول القائمة إلى إيجاد «مزون ميت»، وإلى عبء على الاقتصاد والموارد. وينبغي الحرص على ترميم هذا المخزون الاحتياطي وتحديثه وملاءمته مع احتياجات القرن الحادي والعشرين. ومعظم الوسائل لتحقيق ذلك ستُستخدم على المستوى المحلي، وسيكون دور المخطط الرئيس رسم السياسة الملائمة وضمان وجود الأدوات لهذه الأعمال الموزعة هنا وهناك.

وبخصوص الإضافات المشتركة لكل البدائل، فإن دور المخطط الرئيس هو تعين نماذج التطوير لهذه الإضافات في المناطق المختلفة. وتتضمن نماذج التطوير هذا تطبيقاً إلى مسأليتي البعثة والمركزة في المجال اللوائي والمتروبولياني، وإلى اختيار نماذج المستوطنات، وتطرقها خاصاً إلى كل الفئات السكانية وإلى تركيبات العمالة والبني التحتية ونحو ذلك. وتشكل نماذج التطوير جزءاً من أسس البدائل المجالية المختلفة، كما تشكل أحياناً أدوات رئيسة لإنجاز الأهداف، مع أن قيمتها الكمية الشاملة قد تكون ثابتة. وتركيبة نماذج التطوير هذه هي في أساسها في نطاق التخطيط المناطيقى والمتروبولياني، إلا أنه ينبغي أن تنبئ التوجيهات المتعلقة بها من السياسة القطرية التي تعتبر جزءاً مركزياً في المخطط الرئيسى.

وبخصوص الإضافات الخاصة في البدائل، فإن مجال الحرية التخطيطية هو الأكبر، ويشمل بالإضافة إلى اختيار نماذج التطوير تحديد مساهمتها أيضاً في إنجاز الأهداف الوطنية، النابعة من توزعها المجمالي. ولذا، فإن هذا النطاق يقع ضمن المعالجة المطلقة للمستوى الوطني، وينبغي أن يكون ضمن أساس عملية إعداد المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين.

ومن هنا، يوجد لكل المجموعات المتكاملة الثلاث: الأصول القائمة، والإضافات المشتركة، والاضافة الخاصة، تأثير ملحوظ في صورة المجال في سنوات الألفين، إلا أنه يجب التعاطي مع كل واحد منها وفق أداة التخطيط والسياسة ذات الصلة بها التي تشتمل أيضاً على توجيهات بـ«الأمر» و«النهي» بالنسبة إلى مداميك التخطيط المناطقية والمحلية، واقتراحات بشأن المجموعة المثل للوسائل الواجب اتخاذها لضمان تطبيقها.

٤-٣ عملية تقييم البدائل

لقد قام طاقم البروفسور يوبرت لوريون وبمشاركة طواقم التخطيط الأخرى كافة بتركيز عملية تحديد المعايير والمعايير من خلال عملية اختيار منهاجية^(١٥)، واشتملت هذه العملية على تركيز معايير من خلال وثائق المخطط، ومن

(١٥) انظر: يوبرت لوريون [وآخرون]، «تقييم»، (١٩٩٦).

خلال اقتراحات طواقم التخطيط، ثم تجميعها وتصنيفها، بحيث تكون كل موضوعات التخطيط مثلاً وكل موضوع منها يعدد من المعايير. ورَأَتْ هذه العملية إلى المع المسبق لهيمنة موضوع ما، أو الاعتماد على مقياس وحيد في عملية تحديد وزن وأهمية موضوع ما.

٤-٣-١ المعايير المستخدمة للتقييم

لقد تم تقييم البدائل الرئيسة استناداً إلى سلسلة تشتمل على ٣٢ معياراً في أحد عشر نطاقاً، وسنورد في ما يلي وصفاً موجزاً لها^(١٦).

أ - الاقتصاد

- مستوى المهارات في المرافق الاقتصادية:

يعكس هذا المعيار دور مكون المعرفة العلمية والمهارة التكنولوجية المتقدم في داخل منظومة وسائل الإنتاج للنتائج الشامل في المرافق الاقتصادية. ويعكس هذا المكون «جودة حياة وظيفية وإنسانية عالية». وتم اختبار مقياسه كجزء الناتج الذي من المتوقع أن يأتي من الصناعات الغنية بالمعرفة والعلوم.

- مستويات الأداء الاقتصادي للمرافق:

هذا هو المعيار المهم الأساسي لقياس الاقتصاد الوطني. ومقاييس هذا المعيار هو الناتج المحلي الخام للفرد، حسبما هو مألف في العالم كله. وهو يمثل مستوى الرفاه المتوسط المحتمل للأفراد في المجتمع.

- مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية:

هذا المعيار يفحص النجاعة الاقتصادية للبدائل من ناحية مقدار استنفاد المزايا النسبية المرافقية المختلفة الموجودة في الدولة، وخاصة من ناحية موارد الطاقة البشرية فيها. والقياس الذي اختير له هو النسبة المئوية للمستخدمين في القطاعات المتخصصة على الصعيد المناطقي، من أصل جموع المستخدمين في المرافق الاقتصادية، أو بكلمات أخرى أي جزء من الطاقة البشرية في الدولة يتم استخدامه على مستوى تخصصي.

ب - الجانب الاجتماعي - الاقتصادي

- تنوع العمالة: هذا المعيار جاء ليعبر عن حجم مجال الاختيار الاقتصادي-

(١٦) لمزيد من التفاصيل بشأن المعايير والمقاييس، انظر: المصدر نفسه.

الاستخدامي للأفراد في الدولة - وهو موضوع ينظر إليه كقيمة بحد ذاته ، ومقاييسه هو تباين توزع المستخدمين بين القطاعات المختلفة في المراقب الاقتصادية.

- المساواة في الدخل بين المناطق: هذا المعيار جاء لقياس مدى المساواة في متوسط الرفاه الاجتماعي بين المناطق المختلفة في الدولة. وإذا ما نشأ تساوق كبير بين الموقع الجغرافي وبين دخل الفرد، فعندها يصبح انعدام العدالة المنطقية أكبر، ويكون المقياس هو تباين توزع الدخل للفرد في الألوية المختلفة.

- معدل البطالة: هذا هو معيار أساس لقياس أداءات الاقتصاد والمجتمع بشكل عام. ويعتبر تقليص البطالة قيمة بحد ذاته.

ج - المجتمع

- رفاه الأقليات:

هذا المعيار جاء لكي يعكس الهوات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان اليهود وبين أبناء الأقليات. ومقاييس هذا المعيار هو فروقات الناتج المحلي الخام للفرد بين هاتين المجموعتين السكانيتين (طبعاً بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام العام للفرد).

- المساواة المنطقية:

هذا المعيار يعبر عن مدى المساواة المنطقية من ناحية مستوى الرفاه الاقتصادي الشامل في المنطقة ، ويعكس بالطبع عناصر إضافية من انعدام المساواة ، تتجاوز تلك التي تعكسها الفروقات في مستوى الدخل. ومقاييس هذا المعيار هو التباين في الناتج المحلي الخام المنطقي للفرد.

- تنوع صور وأشكال الاستيطان:

هذا المعيار هو مدى تنوع أشكال الاستيطان في الدولة. و مجال اختيار أشكال الاستيطان يفهم هنا كقيمة أساس. ومقاييسه هو التباين الإحصائي لحجم السكان (ويعبر عنه بنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان) القاطنين في نماذج الاستيطان المختلفة.

د - التعليم

- العدالة الاجتماعية - المساواة:

هذا المعيار يفحص مدى العدالة الاجتماعية والمساواة داخل جهاز التعليم في إسرائيل في العام ٢٠٢٠. ومقاييسه هو العلاقة النوعية التي تمنع وفق الحكم الأفضل

لأعضاء طاقم التعليم بالنسبة إلى المستوى الاجتماعي التربوي المتوقع في البديل. ووازن المقياس بين ثلاث نوعيات أساس من المساواة مصدرها في المخطط الهيكلي المجالي - الاقتصادي للبديل : المساواة في إمكان الوصول المادي ، والشكلة المختارة للإمكانات التربوية ، والنسبة المتوقعة لتخفيض الموارد (حجم الاستثمار لكل تلميذ على سبيل المثال).

- المساهمة الاقتصادية للجهاز التعليمي :

هذا المعيار جاء ليعبر عن مساهمة الجهاز التعليمي في المنظومة الاقتصادية في إسرائيل ، أي أنه جاء ليعبر عن نوعية التعليم كاستثمار لمصلحة المنظومات الاقتصادية . مقياس هذا المعيار هو علامة نوعية تمنح وفق الحكم الأفضل لأعضاء طاقم التعليم ، بالنسبة إلى مدى الإسهام المتوقع من جانب الجهاز التعليمي في الاقتصاد.

- الطوائفية

هذا المعيار يفحص مدى استعداد وملاءمة البديل لتطوير مفهوم طوائفية في التعليم . وكان تطوير فكرة الطوائفية كنظام تعليمي تربوي يقوم على أساس فكري - اجتماعي - تربوي شامل ، وليس بالذات على أساس مناطقي ، قد فهم من جانب طاقم التعليم قيمة أساس يتوقع أن تزيد أهميتها في المستقبل . ومقياس هذا المعيار هو علامة نوعية استناداً إلى الحكم الأفضل لأعضاء طاقم التعليم ، وإلى مدى الطوائفية الذي يمكن تحقيقه في البديل .

هـ - المجال

- الاستقلال الاستخدامي المناطيقي

هذا المعيار يصف مدى المساواة بين المناطق المختلفة في منظور الملاءمة بين الطلب والعرض على العمل في داخل الألوية المختلفة . وهذا هو في الواقع المنظور المتعلق بمدى قدرة اللواء على أداء وظيفته بصورة مستقلة من الناحية الاقتصادية . ومقياس هذا المعيار هو المتوسط ، في كل الألوية ، للعلاقة النسبية بين عدد المستخدمين في اللواء القاطنين فيه وبين كل المستخدمين في اللواء .

- سلم تدريج المستوطنات :

هذا المعيار يصف سلم تدريج المستوطنات في سياق الأحجام النسبية للسكان المقيمين في مستوطنات ذات أحجام سكانية مختلفة ، ومقياسه هو هوية ذلك النموذج

الاستيطاني المعين من أصل سلم تدريج نماذج الاستيطان الشخص في المشروع^(١٧) الذي يمر فيه الخط الوسطي للسكان. وهو يعبر عن المدى الذي تنضح فيه عمليات التمدن في البدائل المختلفة.

- سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة :

هذا المعيار يعكس مدى «متوسط استمتاع» سكان الدولة بالمناطق المفتوحة بشكل عام. ويربط المقياس الذي تم تطويره من مرحلة النوعية الداخلية (من ناحية الثروات الطبيعية والمشاهد الطبيعية والبانورامية والترااث) لخلايا المناطق المفتوحة في الدولة بشكل عام، مع موقعها في المجال الوطني، ومع بعدها عن المراكز السكانية (اعتماداً على تحليل «القدرة المجالية الكامنة»).

و - البيئة

- حماية المياه الجوفية :

هذا المعيار يعبر عن القيمة الأساسية لناحية الحرص على ميزان المياه الاسرائيلي. وهو يفحص مدى المس بقدرة تسرب المياه إلى الأحواض المائية الجوفية، كنتيجة للتطوير المادي ولانتشار مراكز الاستيطان. ومقياسه هو نسبة مساحة مناطق التسرب المغطاة بالمناطق المطورة.

- الاعتدال المناخي

هذا المعيار يسمح بالتمييز بين البدائل استناداً إلى متوسط الاعتدال المناخي، الذي يتمتع به سكان الدولة. وقد جرى تطوير مقياس لهذا المعيار على هيئة مؤشر لتقييم متوسط الاعتدال المناخي الذي يتمتع به سكان الدولة وفقاً لتنوعهم المجالي في كل بديل.

- التلوث الجوي

هذا المعيار يرمي إلى المقارنة بين البدائل وفقاً لمدى تعرض السكان للتلوث الجوي بمستويات أعلى من المرغوب فيه. وتم استخدام محمل حركة المركبات في الدولة، المتوقعة في هذا البديل في ساعة الذروة بمفاهيم مليون كيلومتر- للمركبة، كمقياس غير مباشر حقاً، ولكن ذو صدقية للغاية، لمعرفة مستوى التعرض للتلوث الجوي.

(١٧) انظر: امنون فرانكل، «غزوج توقع لساحات الأرض في العام ٢٠٢٠»، (نيسان/أبريل ١٩٩٤).

ز - الموارد الطبيعية

- المرافق الاقتصادية الغنية بالطاقة

هذا المعيار يسمح بالمقارنة بين البدائل من ناحية كثافة استخدام الطاقة (المحروقات والكهرباء) في المرافق الاقتصادية. ومن شأن الاستخدام التبديري للغاية لوسائل إنتاج الطاقة الإضرار بـ«القيمة المضافة» للناتج المحلي الخام، وإحداث تلوثات بيئية. ومقاييس هذا المعيار هو النسبة بين المجموع الكلي لاستهلاك الطاقة في المرافق الاقتصادية (بمفاهيمطن المساوي لقيمة النفط) وبين الناتج المحلي الخام (بملايين الدولارات).

- ميزان المياه المجاري:

هذا المعيار يعبر عن التوازن الشامل بين العرض والطلب على المياه في مناطق الدولة المختلفة. وكلما كانت كمية المياه الإجمالية التي ينبغي نقلها بين المناطق أقل، كان هناك توازن مناطقي أفضل. ويوجد في هذا الأمر أيضاً ما يشير إلى وجود شروط أسهل لاستنفاد إمكانات التنمية الزراعية في المنطقة. ومقاييس هذا المعيار هو مجمل النقص في المياه داخل المناطق التي تعاني تبعات هذا النقص فعلاً.

- نجاعة تطوير الأرض:

هدف هذا المعيار هو قياس نجاعة الاستغلال الأرضي لاحتياطي المناطق غير المطورة حتى عام ٢٠٢٠. ويعتبر الاستغلال أكثر نجاعة كلما كان هناك تساوؤ أعلى بين وتيرة تطوير الأرضي الخالية في منطقة ما وبين نصيب المنطقة من احتياطي الأرضي الوطنية.

ح - المواصلات

- المساواة المنطقية في مجال المواصلات:

هذا المعيار يعكس مدى الهوة بين سكان الألوية المختلفة من ناحية تحمل التكلفات والفوائد الاجتماعية للمواصلات البرية. والمقياس الداعم لهذا المعيار هو مؤشر موازنة التقديرات لثلاثة مقاييس فرعية هي: الهوة بين مناطق مختلفة من منظور العلاقة بين حركة المواصلات الناشئة فيها، وبين حركة المواصلات العابرة فيها، والتي مصدرها مناطق أخرى (انعدام العدالة في مجال المواصلات بين المناطق المختلفة)؛ ومستوى سهولة الوصول إلى مناطق العمالة في كل منطقة (حكم نوعي من جانب أعضاء فريق المواصلات)؛ والتوازن بين عرض العمالة وعرض الطاقة البشرية في المجال.

- قابلية منظومة المواصلات للتطبيق

هذا المعيار يهدف إلى التمييز بين البديل من ناحية فرصة تطبيق احتياجات نظام المواصلات الرئيسية المشتقة منها، ومقاييسه هو تقييم نوعي، وفي الحكم الأفضل لأعضاء طاقم المواصلات، لدى قابلية التطبيق، استناداً إلى عدد من الأوجه تحدد معاً قابلية التطبيق، ومنها: القدرة على تأمين حقوق الطرق، ووجود طلبات على الحركة تتجاوز الاستيعاب الممكن، ومشاكل تتعلق برصد الميزانيات، وجود طلبات وانتشار جمالي قادر على إيجاد احتمالية اقتصادية لتطوير منظومة سكك حديدية تقيم نفسها بنفسها، وتناقضات سياسية مختلفة.

- نجاعة منظومة المواصلات :

هذا المعيار يميز بين البديل وفقاً للنجاعة الاقتصادية الشاملة المتوقعة والمتعلقة بتقديم خدمات المواصلات الالزمة للبديل. وتم اختيار مقاييس نوعي في أساسه للتوفيق بين سلسلة من العلامات الحكمية التي أعطيت من جانب طاقم المواصلات لجهات مختلفة مثل: كمية كيلومترات المركبات الالزمة لخدمة الطلب المتوقع، والتكلفة الشاملة لمرافق المواصلات (التشغيل والبني التحتية)، وسهولة الوصول إلى موقع العمل، وحرية اختيار مكان العمل، ومستوى الفائض ونحو ذلك.

ط - الأمن

- الطاقة الكامنة لمناطق التدريب

هذا المعيار يعكس بشكل غير مباشر قدرة البديل على تخصيص وسائل مجانية [مساحات] للجيش الإسرائيلي، يعتبر توفرها ذات حساسية كبيرة للأمن الدولة. ويعبر المقاييس الذي اختير عن الطاقة الكامنة في كل بديل لتخصيص أراضٍ تكون مناطق التدريب العسكرية والرمادية للجيش الإسرائيلي. وكان تقدير الطاقم الأمني أن هذه الطاقة نسبية إلى المجموع الكلي للمنطقة غير المستغلة في جميع مناطق التخطيط، والتي لا تتجاوز نسبة مساحتها المطورة العشرين في المئة.

- الاستقلال الأمني :

هذا المعيار يسمح بعكس التباين القائم بين البديل من ناحية المحافظة على القدرة الصناعية المستقلة لدى إسرائيل في إنتاج الوسائل والمنظومات الأمنية. وهذا الاستقلال يعتبر قيمة في المفهوم الإسرائيلي الذي يغير وزناً عالياً لإمكان تطور وضع من العزلة من ناحية العلاقات الأمنية مع الدول العظمى الصناعية. وكان التقدير أن قدرة الصناعات الإلكترونية والمعدنية ستتشكل معاً مؤشراً غير مباشر إلى القدرة

المذكورة، ولذا فإن المقياس الذي اختير هو العلاقة النسبية بين ناتج الصناعات المعدنية والالكترونية وبين الناتج المحلي الخام.

- قابلية المساس بالسكان المدنيين :

إن القيمة التي يعمل هذا المعيار على إظهارها هي مدى القابلية النسبية ل تعرض السكان المدنيين في إسرائيل للأذى جراء هجوم معاد وفقاً لتصورات مختلفة. ويبدو من الناحية النظرية أن الفوارق بين البديل من ناحية المخططات الهيكلية للكثافة السكانية المناطقية قد تحدث فوارق في مدى التعرض للأذى، وذلك في تصورات نشوب حرب تم فيها مهاجمة المراكز السكانية، وبخاصة بواسطة أسلحة غير تقليدية (كيماوية وبيولوجية). والمقياس الذي اختير هو النسبة العامة للسكان في البديل، القاطنين في مناطق ذات كثافة سكانية تزيد على عشرة آلاف نسمة في الكيلومتر المربع.

ي - نجاعة الأداء

- الفرصة لإحراز الغايات المنشودة التي يتصدى لها البديل :

هذا المعيار يفحص فرص إحراز الغايات المنشودة للبدائل - كل بديل وغاياته - من خلال افتراض تبنيها. ومقاييس هذا المعيار علامة نوعية تحدد من جانب طاقم السياسة المؤسساتية من خلال الموازنة والأخذ في بعين الاعتبار المكونات التي تسني فرص إحراز الغايات مثل: مدى سيطرة واضعي السياسة على التغيرات المختلفة، ومدى الاختلاف والتناقض بين السياسة المقترحة في البديل والاتجاهات «الطبيعية»، وجود الأساس المعرفي لتطبيق البديل، وتعقيدات المشاكل التي يواجهها البديل، وكذلك وضوح وقطعية التعليمات السياسية المقترحة في البديل.

- فرصة تبني البدائل :

هذا المعيار يفحص الفرصة لتبني البدائل منذ البداية ، والمقياس هو علامة نوعية يحددها على الوجه الأمثل حكم طاقم السياسة المؤسساتية ، ويوازن بين عوامل تحدد فرصة التبني مثل : قوة «اللاعبين» المؤيدین للبدائل في مقابل اللاعبين المعارضین لها - وخاصة المؤسسات السلطوية وغير السلطوية الرئيسة ذات العلاقة بتطبيق البديل (دوائر الحكومة ، أعضاء «اللوي» الاجتماعي ، النقابات المهنية ونحو ذلك) وكذلك عامل الجاذبية السياسية في البديل - أي إلى أي مدى يمكن بلورة ائتلاف سياسي واسع وقوى يتطلع إلى إحراز أهداف البديل.

- مدى النجاح في تطبيق البديل :

هذا المعيار يفحص فرص النجاح في تطبيق البدائل على افتراض أنه تم تبنيها وبأنها سوف تحرز غاياتها بصفة عامة. وتحدد المقياس كعلامة نوعية وفقاً للوجه الأمثل لحكم طاقم السياسة المؤسساتية على مدى معقولة نجاح التطبيق. وهذا المقياس هو علامة تقييم توازنًا بين عوامل مثل: مدى التغيير المطلوب في التركيبة المؤسساتية - التنظيمية لتطبيق البديل ، ومدى التدخل الحكومي اللازم له.

ك - إسرائيل والعالم

- القدرة على استيعاب هجرة يهودية جماهيرية :

هذا المعيار يعكس القيمة الأساسية لقدرة دولة إسرائيل على مواصلة القيام بدور الملجم للشعب اليهودي في «الأيام الصعبة». ونجح هذا المقياس بأن يعبر بمصطلحات مادية رسمية عن الطاقة الكامنة في هذا البديل لاستيعاب جزء كبير من الشعب اليهودي المقيم في الشتات إذا ما نشأت الحاجة إلى ذلك. وهذا المعيار يمثل مجموع «العجز في الأرض» الذي ينشأ (نظرياً) في البديل ، وفق التصور الذي ينبغي بموجبه استيعاب إضافة تقدر بأربعة ملايين يهودي خارج إطار التخطيط ، مع الحفاظ على مبادئ التخطيط الخاصة بالبديل .

- مدى قرب البدائل من البلدان المتقدمة :

الهدف المركزي لهذا المعيار هو المقارنة بين البدائل وفقاً لمدى القرب الذي تخلقه بين السمات الاقتصادية والاجتماعية لدولة إسرائيل في سنة ٢٠٢٠ ، وبين سمات البلدان الموجودة على مسار التطور المطلوب لإسرائيل. وهذا المقياس هو مؤشر كمي لاحتساب متوسط مدى اقتراب سمات إسرائيل المتوقعة في البديل في العام ٢٠٢٠ من معطيات عينة للدول المنشودة ، بحيث يكون المتوسط مستنداً إلى التغيرات الثلاثة عشر التي تمثل الاقتصاد الوطني .

٣-٤-٣ تقييم البدائل الرئيسية وفقاً للمعايير

يبين الجدول رقم (١٤) ، ص ٣٣٣ من هذا الكتاب مجمل القيم التي حصل عليها كل واحد من البدائل الرئيسية في كل واحد من المعايير. وهذا هو «ال قالب التقييمي » الذي يشكل إجمالاً لمسار تقييم معقد شارك فيه كل أعضاء الطواقم المتخصصة في موضوع معني وأعضاء طاقم التخطيط المركزي. ويشكل هذا «ال قالب » بمفاهيم مختلفة حجر أساس لتنفيذ عملية التقييم المقارن والشامل على المستوى الوطني

للبدائل المختلفة. كما أنه يشكل الأساس لسلسلة من عمليات الإعداد والاختبار المختلفة في مسار التخطيط، يمكن في إطارها إمعان النظر في البديل كـ «رزمة» من النوعيات ومقارنتها بـ «الرزمة» التي تمثل بديلاً آخر.

٥-٣ علاقات الارتباط بين المعايير والمبادئ الإيضاحية

١-٥-٣ الارتباط بين المعايير المختلفة

لقد أوضح تحليل نتائج التقييم وفقاً للمعايير وجود ارتباط بين قيم المعايير المختلفة يشير إلى منظومة علاقات حتمية بينها. وهذا الارتباط لا يسمح بالسيطرة على المستوى التخططي على كل واحد هذه المعايير على حدة، إلا أن كل عمل تخططي يحرك بالضرورة وبصورة جماعية عدداً من المعايير معاً. وهذا الارتباط إيجابي في جزء من نقاط التناقض بين المعايير، أي أن قيم المعايير ترتفع أو تنخفض بصورة مترابطة، كما أن هذا الارتباط يكون سلبياً أحياناً، أي أنه عندما ترتفع قيمة معيار واحد، فإن قيمة الثاني تنخفض، وبالعكس.

هذا ويعرض الجدول رقم (١٥)، ص ٣٣٥ من هذا الكتاب مرة أخرى قالب تقييم البدائل وفقاً للمعايير الاثنين والثلاثين التي عرضت آنفاً، ولكن في هذه المرة يقدم عرض «مطبع» للنتائج. وفي هذا العرض يحصل بديل «الأعمال كالمعتاد» على القيمة ١٠٠ في كل معيار. بينما تحصل البدائل القياسية في كل معيار على قيمة محسوبة بشكل نسبي مقارنة ببديل «الأعمال كالمعتاد». وهكذا، فإن القيمة التي تزيد على ١٠٠ تعبر دائماً عن التفوق على بديل «الأعمال كالمعتاد» في المعيار ذاته، بينما القيمة التي تقل عن ١٠٠ تعبر عن نقص. وتعبر قوة الألوان (أزرق/ سماوي في حالة التفوق ووردي/ أحمر في حالة النقصان) عن حجم التفوق. ويحافظ القالب المطبع على العلاقات بين قيم المعايير كافة كما هي في القالب الذي يعرض القيم الخام (في الجدول رقم (١٤))، وهو يشكل المنطلق لعملية تصميم البديل الموحد والمنسق المختار. وبين الجدول رقم (١٥) أيضاً قيم البديل الموحد والمنسق الذي يتضمن هذا البند الفرعى وصفاً لعملية تعريفه.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: كيف تؤثر التغييرات في قيم معيار واحد على قيمة معيار آخر. وتم في عدد من الاختبارات الإحصائية فحص علاقات الارتباط بين المعايير، حيث أشارت هذه إلى وجود رابطة وثيقة في عدد كبير من الحالات بين المعايير (بصورة مباشرة أو معكوسه). وبالإضافة إلى الرابطة بين أزواج من المعايير، هناك رابطة منظوماتية بارزة ومعقدة بين المعايير. كما يوجد تباين مشترك وبارز بين

المعايير يمكن التعبير عنه بعدد محدود من الأبعاد (مقارنة بالعدد الكبير للمعايير).

٢-٥-٣ مبادئ تخطيطية إضافية لعلاقات الارتباط

لقد جرى تنفيذ عملية تحليل إحصائية لمنظومة التناسق بين المعايير في ثلاثة أساليب مختلفة^(١٨) (حسبما يظهر ذلك في الجدول رقم ١٥)، وأظهر هذا التحليل أنه بالإمكان وتقربياً بشكل جيد، تقسيم هذه المعايير إلى عدد من المجموعات. ويوجد لكل زوج من المعايير المترتبة إلى مجموعة معينة رابط عال للغاية بينهما (سواء أكان ذلك إيجابياً أم سلبياً)، بينما لكل زوج معايير تنتهي إلى مجموعات مختلفة، هناك رابط منخفض للغاية بينهما.

هذا ويخلق التقسيم إلى مجموعات بنية موازية لمكونات العمل والمبادئ التخطيطية الأساس المواجهة للتخطيط الوطني. وكل مجموعة هي تعبير أو انعكاس لآلية عمل أو لمبدأ رئيس تخططي معين. ومن شأن تفعيل تلك الآلية تحريك تغيير متناسق في كل المعايير في المجموعة. ولذا، فإن عملية التجميع تكشف بصورة غير مباشرة ماهية «متغيرات التخطيط» الأساس غير المرتبطة^(١٩).

وقد أدى التحليل الذي نفذ إلى التعرف على ثلاث مجموعات من المعايير التي يمكن التمييز بينها بشكل واضح، وتشتمل كل واحدة منها على معايير تتأثر بشكل مشترك بمبدأ تخططي واحد أساس. ويفتخر الرسم البياني رقم ١١، ص ٣٦٧ من هذا الكتاب عملية التجميع هذه. وبالإمكان وصف هذه المجموعات على الشكل التالي:

١) **المجموعة «أ»: القدرة الاقتصادية في مقابل المساواة:** تحتوي هذه المجموعة على كل المعايير التي تعكس الأداءات الاقتصادية المباشرة للمرافق الاقتصادية وتلك المتأثرة منها. وهكذا، فإن حجم الناتج المحلي الخام وحيز النشاط الاقتصادي من جهة، والمساواة في التمتع بالنتائج من جهة أخرى، هي المتغيرات التي تعكسها المعايير في هذه المجموعة. وال اختيار التخططي الذي يحرك بصورة مشتركة قيم المعايير هو معضلة التوازن، المعروفة جيداً في العالم المتقدم كله، بين النمو الاقتصادي وبين المساواة الاجتماعية، وهناك رابط سلبي معروف بين معاظمة النمو وبين زيادة الهوات الاجتماعية. ومن هذه الناحية، فإن البديل الاجتماعي يركز على قيم المساواة، بينما ترکز بقية البديل بصورة ماثلة على المستوى الاقتصادي.

(١٨) انظر: مازور، «التقييم»، الفصل ٣.

(١٩) انظر: مازور وسيريلوف، « مجال / حيز الإمكانيات - البديل وتقييمها»، الفصل ٨.

٢) المجموعة «ب»: التركيز المجالي في مقابل التوزيع المجالي: تحتوي هذه المجموعة على كل المعايير التي تحدد قيمها بصورة مشتركة عن طريق شكل توزع السكان في المجال الوطني. وهناك إمكان لخططات هيكيلية بديلة كبيرة، حيث يحرك قوس الإمكانيات من التركيز المرتفع لغالبية السكان في وسط الدول وحتى التوزيع (الانتشار) البارز للسكان في المجال الوطني من خلال التنوع الواسع في أشكال الاستيطان. هكذا، فالاختيار المركزي هنا قائم بين سياسة التركيز، وبين سياسة التوزيع، في المجال الوطني. ويركز بديل «الأعمال كالمعتاد»، وكذلك البدائل الاقتصادية على التركيز المجالي، بينما يركز البديل الطبيعي البيئي، وإلى درجة أقل منه البديل الاجتماعي، على التوزيع المجالي.

٣) المجموعة «ج»: التطور والتخصص المجالي في مقابل التوازن المجالي: تحتوي هذه المجموعة على معايير تأثر بمستوى التطور المحكم للاقتصاد وبمستوى التخصص الاقتصادي المناطقي. وتنعكس هنا المعضلة التخطيطية بين إنشاء نظام وطني من مناطق تحفظ في داخل نفسها بمدى كبير من الاستقلال الاقتصادي الداخلي، وبين نظام تظهر فيه المناطق المختلفة تخصصات اقتصادية. ولكن كنتيجة لذلك تكون هذه المناطق مرتبطة بعضها ببعض اقتصادياً لاستكمال احتياجاتها في المجالات التي لا تتخصص فيها. والمفهوم الذي يقوم على التخصص المناطقي يؤدي إلى مستوى عال من التطور والعلم، ومن هنا إلى نوعية حياة عالية على صعيد العمالة، وإضافة إلى ذلك، إلى استقلال أمني - وطني، وكذلك إلى فرص تطبيق عالية. ويمكن بهذا المفهوم استنفاد مزايا الحجم ومزايا الموقع والتخصص. فالمدن المختلفة تخصص وفقاً لتميزها الخاص وأفضلياتها عندما ينشأ التوازن الكامل على المستوى القطري. والثمن الوطني لهذا المفهوم هو نشوء أحجام كبيرة من الحركة بين المناطق، تؤدي بدورها إلى تعزيز نسيبي لظواهر سلبية مثل التلوث الجوي وانعدام المساواة العالية على صعيد المواصلات. ويتميز مفهوم الاستقلال المناطقي بأن كل منطقة تحفظ بنية مرافق اقتصادية مماثلة، مستقلة نسبياً ومتوازنة في داخل نفسها. وبالطبع، فإن هذا المفهوم يتميز بالخصائص العكسية. فمن ناحية، يركز البديل الصناعي على التطور المحكم والتخصص المجالي، في حين يركز بديل «الأعمال كالمعتاد» من ناحية أخرى على التوازن المجالي.

وينبغي الانتباه إلى أن الناحيتين (اليمين واليسار) داخل كل مجموعة في الرسم البياني في حالة مواجهة بعضهما مع بعض. ويرمي هذا العرض إلى الإعراب عن حقيقة أن تبدل المعايير في الجهة الواحدة الناتج من تطبيق المبدأ التخطيطي الأساس والملائم للمجموعة، يسير في اتجاه معاكس للمعايير في الجهة الأخرى. وبكلام آخر: فإن كل اختيار تخططي ي العمل على تحسين وتطوير قيم المعايير على أحد الجانبين، يعمل

حتماً على الإضرار بقيم المعايير في الجانب الآخر. ولذا، فإننا نقف هنا أمام الاختيار التخططي، فإما أن نطبق القيم الممكنة والعالية نسبياً للمعايير في المجموعة اليسرى من خلال تنازلات في تطبيق قيم الجانب الأيمن أو بالعكس. ولقد مكنت عملية تجميع المعايير وفقاً لسمات سلوك مشتركة الطاقم من القيام بعملية تحفيص مرحلة لمجمل متغيرات سياسة التخطيط الرئيس وتجميعها في إطار يشتمل على ثلاثة «متغيرات رئيسة» كبيرة. وهكذا أمكن تركيز وتقليل مجال الاختيار التخططي في ثلاثة قرارات تخططية مركزية فقط مقرنة حقاً بقدر معلوم من الحكم القيمي - الذاتي، إلا أنها تثير بصورة واضحة وحادة للغاية مجال/ حيز الإمكانيات التخططية، وتسهل فهم مدلولات الأحكام القيمية البديلة والمختلفة.

إن هذه المجموعات الثلاث تفسر جيداً تباين المعايير الثلاثين. وهناك معياران شخصاً كمستقلين وغير مرتبطين بقيم العوامل التخططية. وهذا المعياران هما: ميزان المياه المجالي (الرقم ٢٠) والمساس بالسكان (رقم ٢٧). ومن هنا، وبالإمكان النظر إلى سمات هذه المعايير بصورة قانونية وبصورة مستقلة، لتبني قيمتها العليا، دون أن تؤثر هذه القيمة في مستوى المعايير الأخرى (انظر الرسم البياني رقم (١١)).

٣-٥-٣ اختيارات مكونات «البديل الموحد والمنسق»

إن مشكلة اختيار أفضل بديل تخططي شامل لإسرائيل يمكن أن تصاغ إذاً كقضية الجسم في ثلاث مسائل أساس، ترتبط كل واحدة منها بوحدة من المجموعات الثلاث التي عرضت آنفاً. ولذا، فإن عرض البديل «الموصى به»، أي اختيار البديل الموحد والمنسق هو اختيار يجمع بين أفضل ثلاثة عناصر تخططية. ومن جانبها، فعملية الجمع هذه تقرر رزمة القيم الفضل الخاصة بالمعايير الاثنين والثلاثين. وما زال الأمر لا يتعلّق هنا باشتقاء مدلولات برامجية أو أسس سياسية مفصلة خاصة بالخطّ الرئيس، وإنما فقط بمنظومة غايات قابلة للإحراز من جهة، وتعتبر من الجهة الأخرى المرغوب فيها من كل منظومات الغايات القابلة للإحراز.

هذا وتعتبر عمليات الجسم في المسائل التخططية المركزية الثلاث قابلة للتنفيذ بصورة منفردة. وأي اختيار يتم لمجموعة معايير واحدة من بين المجموعات الثلاث لن يغير بقدر جوهري من حرية الاختيار والقدرة على تحقيق أي عملية تجميع أيًّا كانت لقيم أي من المجموعتين الآخرين. وقد نجمت قدرة تفكيرك عملية الجسم التخططية من الخصائص الداخلية لمنظومة العلاقات والروابط بين المعايير المختلفة.

ومن أجل تحديد الاختيارات الموصى بها، سلك الطاقم مقاربات تحليلية مختلفة.

وكشف التحليل عن نطاق التغير الممكن للقيم التي تمثل التغيرات التخطيطية. وتمثل أطراف نطاق التغير حدود الممكن من الناحية التخطيطية. وكل عملية دمج لثلاثة معايير، تتلاءم مع مبادئ التخطيط الثلاثة هذه، هو إمكان تخططي فعلي. ويوضح الرسم البياني رقم (١٢)، ص ٣٦٨ من هذا الكتاب حدود قيم المجموعات الثلاث، ويوضح البديل الرئيسة الخمسة في المجال الذي نشأ عنها (أي أنه يشير إلى ثلاثيات القيم الملائمة لكل واحد من البديل الرئيسة).

هذا وسنجري في ما يلي فقط ماهية ونتائج البحث في كل واحدة من مسائل التخطيط الثلاث. ومعالجة هذا الموضوع ستكون من السهل إلى الصعب، من ناحية صعوبة الحسم، والحال هكذا ستنتمي بادي ذي بدء في المبدأ الثالث للتخطيط (التوازن المالي في مقابل التطور المحكم والتخصص المجالي)، وأخيراً في المبدأ الأول (القوة الاقتصادية في مقابل المساواة).

الاختيار التخطيطي في مجموعة المعايير الثالثة: التطور المحكم والتخصص المناطقي في مقابل التوازن المجالي

من خلال إمعان النظر في تركيبة مجموعة المعايير التي تنتمي إلى مستوى التخصص المناطقي، يمكن أن نرى أن معظم المعايير في هذه المجموعة هي كذلك التي تتغير إيجابياً مع رفع مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية. ويتعلق الأمر بمستوى التطور المحكم والتخصص، ومساهمة التعليم في الاقتصاد، والاستقلال الأمني، وكذلك بكل المعايير المرتبطة بأداءات المخطط؛ وهذه معاً ستنجز أفضل القيم الممكنة لها، إذا ما تم انتهاج سياسة تسعى بأقصى قدر ممكن في التطرق إلى استنفاد المزايا المختلفة النابعة من التخصص المناطقي. والبدليل الرئيسي الملائم لهذه السياسة هو **البدليل الاقتصادي-الصناعي**. وهناك معياران فقط في هذه المجموعة تهبط قيمتهما (تبعد عن المطلوب) مع تعمق مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية: الثالث الحوي الناجم عن المواصلات، ومدى التوازن المجالي بين المناطق. وفي البدليل الاقتصادي - الصناعي ستحصل هذه المعايير على قيم مخفضة بقدر أقل. وفي المقابل، اتضح أنه من أجل تحقيق خط تخططي معاكس، أي خط يسعى إلى أقصى الاستقلال والتوازن المجالي، فإنه يتوجب اختيار بديل «الأعمال كالمعتاد»، وصورة الوضع بالنسبة إلى قيم المعايير المحرزة ستكون معكوسة.

ولقد أظهر تحليل منظومة التوازنات في هذا المجال أن المزايا التي يتم إحرازها عن طريق اتخاذ الخط الذي يرمي إلى استنفاد مزايا التخصص المناطقي حتى النهاية، مرتبطة بمساوي هامشية. ناهيك عن أن المساوى النابعة من التلوث الجوي على سبيل

المثال، يمكن معالجتها في المستقبل بواسطة وسائل سياسية أخرى، غير مجالية. ولذا، فإن النتيجة المستخلصة هنا هي أن الجسم التخططيي بخصوص التوازن الصحيح بين التخصص المناطقي وبين الاستقلال المناطقي ينبغي أن يكون في «الطرف» الملائم للتخصص. ومعنى هذا الأمر أن البديل الموحد والمنسق يقترب انتهاج خطوات في مجال سياسة التخصص، تؤدي إلى أداءات مماثلة لتلك المقترحة في البديل الاقتصادي الصناعي في جميع تلك المعايير التي تعبر - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - عن مستوى التخصص المناطقي.

الاختيار التخططيي في مجموعة المعايير الثانية: التركيز المجالي في مقابل التوزيع المجالي :

المعايير التي تتغير قيمتها نحو الأفضل مع الارتفاع في مستوى توزيع السكان هي: رفاه الأقليات، تنوع أشكال الاستيطان، الطوائفية في التعليم، الوصول السريع إلى المناطق، التوازن المجالي لتطوير الأرض، قابلية خطط الواصلات للتنفيذ، والقدرة على استيعاب الشعب اليهودي. وستؤدي القيمة القصوى الممكنة لهذا التغيير التخططيي إلى مستوى أدنى في جميع هذه المعايير لأداءات البديل الطبيعي البيئي. وهناك معياران فقط هما الاعتدال المناخي والطاقة الكامنة لمساحات التدريب، يتأثران من انتهاج هذا الخط المتمثل بالتوزيع، إلا أن التحليل أظهر بأن هذا هو ضرر هامشي في مقابل المزايا التي تحرز بواسطة التوزيع، والتي تعتبر مهمة جداً. وفي الواقع، فإن المس بالطاقة الكامنة لمساحات التدريب هو في الحقيقة من لا قيمة له أجريناه هنا يتمثل بتنازل صغير في الاعتدال المناخي الذي سيعيش فيه سكان إسرائيل^(٢٠) من أجل تحقيق قيم عالية في الأوجه الأخرى كافة التي أشير إليها أعلاه.

الاختيار التخططيي في مجموعة المعايير الأولى - القوة الاقتصادية في مقابل مستوى المساواة :

إن مناقشة اختيار التغيير التخططيي الذي يقرر مدى التوازن بين الغنى الشامل للمرافق الاقتصادية وبين المساواة في توزيع هذا الغنى، تعتبر الأصعب والأكثر تعقيداً للمعالجة في كل دولة وفي كل زمان. وتظهر التجربة التاريخية - الاقتصادية أن العمل على صعيد زيادة وتيرة النمو يؤدي حتماً إلى توسيع الهوات الاجتماعية في المراحل المتوسطة على الأقل. ومع أنه بالإمكان التأثير في هذه الهوات بهذه الصورة أو تلك الوسائل بقدرة سياسية مختلفة في ظل الرفاه والضررية والاستثمار الوطني، إلا أن هذا

(٢٠) هذا التنازل المقلص مرتبط بزيادة السكان في المنطقة الجنوبية.

التأثير يكون محدوداً جداً في أحيان كثيرة. وبصورة عامة، فإن الإسهام في الشراء وفي تحريك المسارات التي تخلقه لا تقدم بشكل متساو، كما أن القدرة السياسية الناشئة بصورة طبيعية بأيدي القطاعات التي تكون مساهمتها أكبر، تحول في أحيان متقاربة لتصبح حاجزاً أمام انتهاج سياسة توزيعية ربما كانت قادرة على تقليل الهوات إلى المستوى الاجتماعي المطلوب. وهكذا ينشأ نزاع قيمي صعب، حيث ينبع من هنا أنه من أجل المحافظة على مستويات مساواة عالية، فإن هناك ضرورة معينة للتخفيف والامتناع عن استنفاد قدرات معينة من النمو. ومن طبيعة هذه المقاربة الاعتدالية أن تجاهه بالرفض الشديد من جانب النخب الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية.

إن مجموعة المعايير المحددة من جانب هذا التغيير التخططي مركبة من مجموعتين فرعيتين من المعايير يوجد بينهما ترابط سلبي شديد. وهذا يعني أن كل عمل في اتجاه الزيادة الجوهرية لقيم المعايير في مجموعة فرعية واحدة يجب أن يكون بالبساطة بمقاييس قيم المعايير الموجودة في المجموعة الفرعية الأخرى. والمعايير المركزية في كل مجموعة فرعية تعبر عن القيم الأساسية الحساسة للغاية لمقاييس ووجهات نظر البائعين القياسيين، وتحتوي مجموعة فرعية أخرى، بين ما تحتوي، على معايير الناتج المحلي الخام للفرد ودرجة الاقتراب من الأقطار المتقدمة. كما تشتمل المجموعة الفرعية الثانية على معايير مثل المساواة في الدخل والمساواة المناطقية.

والحال هكذا، فالجسم القيمي الكامل في هذه المسائل صعب ومعقد. ولتحليل هذا النزاع اختيار «معيار رائد» في كل واحدة من المجموعتين الفرعيتين: الناتج المحلي الخام للفرد من جهة، والمساواة والدخل من الجهة الأخرى (انظر الرسم البياني رقم (١٣)، ص ٣٦٩ من هذا الكتاب)، وأجزاء منظومة المحاور التي يصف فيها أحدها معيار الناتج المحلي الخام للفرد، وي بواسطته القدرة الاقتصادية، كما يصف المحور الآخر معيار المساواة في الدخل، وي بواسطته مستوى المساواة، فقد تم في البداية مسح المحاور لكي تلائم بديلاً «للأعمال كالمعتاد».

إن إمعان النظر في الرسم البياني رقم (١٣) يظهر ما يلي:

البائعين الاقتصاديين - تقع في الربع الذي يمثل المدى الإيجابي للمعيار الاقتصادي والمدى السلبي للمعيار الاجتماعي. ومن هنا، فإنها مفضلة على بديل «الأعمال كالمعتاد» في المعيار الاقتصادي، إلا أنها أقل منه شأناً في المعيار الاجتماعي.

البديل الاجتماعي - يقع في الربع الذي يمثل المدى الإيجابي للمعيار الاجتماعي والمدى السلبي للمعيار الاقتصادي. ومن هنا، فإنه مفضل على بديل «الأعمال كالمعتاد» في المعيار الاجتماعي، وأقل منه شأناً في المقابل في المعيار الاقتصادي.

البديل الطبيعي - البيئي - ويقع على هامش الربع الذي يمثل المدى الإيجابي للمعايير الاقتصادي والاجتماعي. وقيمة في المعيار الاقتصادي تماثل قيمته في «الأعمال كالمعتاد»، إلا أن قيمته في المعيار الاجتماعي أعلى منها في بديل «الأعمال كالمعتاد». ومن ناحية معينة، فإن هذا البديل مفضل على كل البدائل الأخرى لكونه ليس قليل الشأن في المعيار الاقتصادي عن بديل «الأعمال كالمعتاد» ويفوقه في المعيار الاجتماعي.

وبالإمكان الانطلاق من فرضية تقول إنه لا يمكن لبديل ما أن يخرج إلى حيز التنفيذ، إذا كان فيه على الأقل واحد من المعايير الرئيسين الرئتين، أقل قيمة من قيمة بديل «الأعمال كالمعتاد» الذي يستخدم كما قلنا كخيار قاصر. وذلك لأن كل خروج إلى مخطط معياري يتطلب عمل يد مركزية وموجهة، يتطلب إجماعاً عاماً سياسياً وجوهرياً أيًّا كان، نظراً لأن هذا هو شرط طبيعي لتجدد القوى السياسية كافة اللازمة للخروج من مسار «الأعمال كالمعتاد». وبالإمكان الافتراض - كفرضية سياسية - أن كل مخطط تتفاهم فيه الهوات الاجتماعية، أو تحتجب فيه إمكانات النمو، لن يكون بمقدوره الفوز بمثل هذا الإجماع. ولذا، فإن القيم المفضلة هي تلك المشار إليها على امتداد المقطع البياني في ربع الدائرة الأولى. و«البديل المدمج»، والذي يمثل المخطط الذي سنوصي به، يتمثل إذاً بواسطة إحدى النقاط التي هي على ظهر النطاق المفضل المشار إليه في داخل ربع الدائرة الأول^(٢١).

٦-٣ إجمال لطرح (نشر) مجال/ حيز الإمكانيات: البدائل وتقييمها

من خلال نشر مجال/ حيز الإمكانيات، أي تصميم البدائل الرئيسة وعملية تقييمها، تم اختيار «بديل موحد ومنسق». ويشكل هذا البديل الموحد والمنسق الأساس للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وتم تحديد هذا البديل بواسطة متغيرات نظرية تركيبية تمثل عملية اختيار اتجاهات التطوير المرغوب فيها في المضلات التخطيطية المركزية الثلاث: القوة الاقتصادية في مقابل المساواة، التركيز المالي في مقابل التوزيع المالي، والتطور المحكم والتخصص في مقابل التوازن المالي. ويعرض الجدول رقم (١٥)، ص ٣٣٥ من هذا الكتاب تفصيلاً لقيم هذا البديل وفقاً لقائمة المعايير. ويتبين من ذلك الجدول أن قيم البديل الموحد والمنسق في غالبية المعايير أعلى من قيم بديل «الأعمال كالمعتاد» الذي يشكل الخيار القاصر،

(٢١) لمزيد من التفاصيل بشأن تحديد القيمة المختارة من داخل النطاق الفضل، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٩.

وكذلك أعلى من قيم غالبية البديلات. ويحرز البديل الموحد والمنسق ذلك دون الوصول إلى قيم متدنية قصوى في أي واحد من المعايير.

إن التوقعات من السياسة الموحدة والمنسقة هي أن تلك السياسة سوف تحرز أداءات قريبة جداً من أداءات البديل الاقتصادي - الصناعي في أوجه مستوى التطور المحكم للمرافق الاقتصادية، وأداءات قريبة جداً من أداءات البديل الطبيعي البيئي في أوجه توزيع السكان. أما أداءاتها من ناحية الناتج المحلي الخام للفرد ومستوى المساواة الاقتصادية بين أفراد في المجموعة السكانية، فستكون أداءات «متصف الطريق» بين بديل «الأعمال كالمعتاد» (الخيارات الفاقد) وبين الحد الأقصى الذي يمكن إحرازه في كل واحد من هذين المعيارين دون التزول عن قيم بديل «الأعمال كالمعتاد».

وبالمناسبة، من المثير للاهتمام هنا أن نفحص مسألة مدى «قرب» البديل الموحد والمنسق المختار من كل واحد من البديلات الرئيسية التي شكلت نقطة انطلاق للعملية. إن درجة القرب (أو البعد) بين بدليلين هي مفهوم نظري^(٢٢) يقصد به مدى التباين بين البديل من ناحية العمليات البعيدة المدى التي تنفذ عملياً من أجل تحقيق قيم التخطيط. ويعرض الجدول رقم (١٦)، ص ٣٣٦ من هذا الكتاب المسافات بين البديلات الإقليمية المختلفة. ويتبين من الجدول أن الأبعاد التي تفصل البديل الموحد والمنسق عن البديل الاقتصادي وعن البديل الطبيعي البيئي متتشابهة جداً. والبديل الأكثر بعداً عنه هو بديل «الأعمال كالمعتاد»، أي أن البديل الموصى به يعتبر حقاً عن انحراف ملحوظ ولكن ممكن عن اتجاهات «الأعمال كالمعتاد». ولذا، فإن البديل الموحد والمنسق يعبر عن انحراف جوهري للتطوير الوطني عن اتجاهه الرائد المتوقع، وذلك كله مع تحقيق أداءات أفضل في غالبية الحاسمة للمعايير المهمة، دون فقدان المستوى العالي لقابلية التطبيق والأداءات. وإن بعد هذا البديل من البديل الاجتماعي أعلى بشكل جوهري أكثر من بعدها من البديلات الاقتصادية، إلا أنه ما يزال أقل من بعده عن بديل «الأعمال كالمعتاد».

وتم وضع البديل الموحد والمنسق في اختبار اقتصادي، وفي اختبار قابلية التطبيق. ومن الناحية الاقتصادية، تم فحص إمكان إحراز الأهداف الاقتصادية الموجودة في أساس البديل الاقتصادي الصناعي، وفق نموذج مجال ملائم للبديل الطبيعي البيئي^(٢٣). وقد أظهرت نتائج هذا التحليل إمكان إحراز الأهداف الاقتصادية

(٢٢) هذا البعد يتحدد عن طريق احتساب البعد الإقليدي المعتبر عنه في منظومة ثلاثة الأبعاد عماورها هي العوامل الثلاثة ومقاييسها هو الآخراف عن المقياس.

(٢٣) انظر: دفنه شفارتز ورافي باريل، «السياسة الاقتصادية»، (١٩٩٧).

الموجودة في أساس البديل الاقتصادي الصناعي في الانتشار المجالي، وفق المبادئ التي يعرضها البديل الطبيعي البيئي. ومع ذلك، فإن الانتشار المقترن لن يجري بشكل طبيعي بفضل قوى السوق، ولذا فإنه يتقتضي تدخلاً حكومياً جوهرياً لضمان تحقيقه. ويهدف هذا التدخل إلى معالجة إخفاقات السوق التي تتسبب في نشوء بديل «الأعمال كالمعتاد».

إن الوسائل الواجب اتخاذها لتحقيق مبادئ الانتشار المجالي المطلوب، تحتوي بالأساس على استثمارات مسبقة في نطاق البنى التحتية بشكل عام، وفي نطاق بنى المواصلات التحتية بشكل خاص، أي في نطاق البنى التحتية البشرية، وفي نطاق الوسائل الإدارية. والقصد من هذه الاستثمارات هو «تقريب» الأطراف النائية وإعدادها لاستيعاب الأشغال الغنية بالعلوم والمعرفة. وذلك بواسطة إعداد بنى تحتية تكونولوجية وبيئة وبشرية. وفي رؤية بعيدة المدى، فإن اتخاذ هذه الوسائل سيدفع إلى أمام، وبالتوالي تحقيق الأهداف الاقتصادية بكلاملها، وأيضاً تحقيق الأهداف الطبيعية - البيئية. وإن اختيار السياسة الموحدة والمنسقة التي تتطلب تدخلاً تحطيطياً موجهاً، مفضل على خيار اختيار البديل الاقتصادي الصناعي الأصلي، حيث إن إحراز الأهداف الاقتصادية فيه يتم على حساب دفع ثمن باهظ نسبياً يتجسد بالمساس بالأهداف الاجتماعية والبيئية، أو في المقابل بدل دفع ثمن اقتصادي عال لتحقيق أهداف البديل الطبيعي البيئي بحد ذاته.

إن تقييم إمكان تطبيق البديل الموحد والمنسق، قد تم على أساس المعايير التي بواسطتها تم تقييم البداول الأصلية كافة^(٢٤). وقد أظهر هذا الفحص أنه في جميع المعايير التي تتطرق إلى قابلية التطبيق والتنفيذ، فإن البديل الموحد والمنسق يتتفوق على البديل الطبيعي البيئي، وفي اثنين من بين المعايير الثلاثة يتتفوق أيضاً على تلك الخاصة بالبديل الاقتصادي الصناعي.

وإذاء الفحص المتكرر هذا، تقرر اختيار البديل الموحد والمنسق كأساس للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، و اختيار مبادئه المجالية كأساس لصورة المستقبل ، أي المخطط لتنظيم المجال الوطني.

(٢٤) انظر: راحيل ألترمان وكوب فنك، «تقييم مؤسساتي»، (١٩٩٦).

الفصل الرابع

«صورة المستقبل»: خطة تنظيم المجال الوطني

تضمن الفصل الثالث عرضاً لمجال / حيز الإمكانيات لصورة إسرائيل المستقبلية. ومن خلال حيز الإمكانيات هذا تمت بلوحة «صورة المستقبل» التي هي مخطط تنظيم المجال الوطني، وهي نتاج مركزي وإجمالي لمخطط إسرائيل الرئيس في سنوات الأربعين - «إسرائيل ٢٠٢٠». وهدف المخطط هو عرض صورة لغاية منشودة بعيدة المدى وشاملة للتنظيم المجااري المطلوب لإسرائيل في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. ويحمل هذا الفصل (الرابع) باختصار الوثيقة التي خصصت لوصف «صورة المستقبل»، وهي مخطط تنظيم المجال الوطني، ويستند بصورة رئيسية إلى ما ورد فيها^(١).

هذا ويعرض مخطط تنظيم المجال الوطني صورة مبتغاه كهدف يشتق منه «تاريخ المستقبل» في طريق العودة إلى الحاضر. وهذا «التاريخ» يشير إلى السبيل الذي سيؤدي إلى تحقيق الصورة المبتغاة، وهو يسأل عن الوسائل الواجب اتخاذها من أجل تحقيقها. وبين الفصلان الخامس وال السادس اللذان سيليان الوسائل السياسية التي ترسم الطريق لتحقيق «صورة المستقبل».

٤-١ خلفية منهجية وبنية المخطط^(٢)

سنركز في هذا القسم الفرعي على الخلفية المنهجية التي تغiz مسيرة بلوحة «صورة المستقبل»، كما سنعرض منطلقات التخطيط، والوسائل المنهجية المركزية وتركيبة المخطط ومطابقتها مع الإطار المميز لمخطط «إسرائيل ٢٠٢٠».

٤-١-١ نقاط الانطلاق للتخطيط

«صورة المستقبل» هي نتيجة مسار تخططي منظم منذ بداية المشروع وحتى نهايته. وتم في هذا المخطط دمج نتاجات التخطيط من كل مراحل العمل ومن مسارات

(١) انظر: آدام مازور ويخايل سوفير، «صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني، (١٩٩٧).

(٢) انظر: المصدر نفسه، الجزء ١، الفصل ٣-١.

التفكير الثالثة: «السيناريوهات الرئيسة»، والتخطيط على أساس الماضي والتخطيط المالي الشامل. وتم استيعاب وفهم هذه الأمور - بعضها بصورة مباشرة، وبعضها الآخر بصورة غير مباشرة - كنقطة انطلاق لتنظيم المجال الوطني. وكان مسار التخطيط المالي لنشر حيز الإمكانيات وتقييمه هو المسار المركزي الذي أدى إلى بلورة المخطط، وقد تركز مساهمه في عدد من النطاق:

- عرض حلول مجانية بديلة في مسائل مركبة المفهوم المجالي الشامل، والتركيز في مقابل التوزيع، والتخصص في مقابل التوازن والمساواة المجالية والتشديد على المستوى المتروبولي، والتوازن بين المبني والخارجي وغير ذلك (انظر الجدول رقم ١١)، ص ٣٢٨ من هذا الكتاب) وكذلك التحليل المقارن والمنظم لمناهج تخطيط مستقطبة.

- الإطار التخططي تحديد حدود حيز الإمكانيات المستقبلية في متغيرات القرار المركبة (انظر الجدول رقم ١٢)، ص ٣٣٠ من هذا الكتاب)، وفحص درجات الحرية في كل واحد من هذه المتغيرات من خلال التقسيم إلى ثلاث فئات: الأصول القائمة، بالإضافة المتوقعة في كل بديل تخططي، والإضافة المتوقعة على السياسة التخططية التي سيجري اختيارها (انظر الخريطة رقم ٧)، ص ٣٨١ من هذا الكتاب).

التعرف على العلاقات المتبادلة بين المعايير وتحري عناصر التخطيط المركبة التي تؤثر بشكل مشترك في مجموعات المعايير. وبصفة خاصة، كشف العلاقات بين المتغيرات المجالية والمتغيرات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (انظر الرسم البياني رقم ١١)، ص ٣٦٧ من هذا الكتاب).

«البديل الموحد والمنسق» والعلامات الأمثل للمعايير في هذا البديل (انظر الجدول رقم ١٥)، ص ٣٣٥ من هذا الكتاب).

وكخلفية لإعداد الخطة، تم فحص السياق التخططي في أربعة نطق مختلفة:

- عرض تاريخي لمفاهيم الماكرو لتنظيم المجال الوطني الإسرائيلي.

- عرض النماذج الدولية الرئيسية لتنظيم المجال الوطني.

- تحليل مذاهب تخططية - إسرائيل ودراسة دولية للأحداث.

- استيعاب وفهم الانعكاسات المجالية لـ «سيناريو السلام».

هذا وتم في هذا المخطط دمج مبادئ التخطيط على أساس الماضي التي استخلصت خلال إعداد المشروع. وتتركز هذه المبادئ على أربعة نطق مركبة:

- مورد الأرض وخطر نفاده كموضوع مركزي في التخطيط المالي.
- موارد ومعالم طبيعية (بانورامية) والسياسة البيئية - التطرق إلى المجال المفتوح، وإلى قيمة المعالم الطبيعية (البانورامية) والتراث المبني كقاعدة لتنظيم المجال الوطني، وسياسة بيئية ثابتة كمبدأ رائد في التنمية الوطنية.
- المواصلات والبني التحتية الوطنية ودورها المركزي في تنظيم المجال الوطني.
- الأوجه المجالية الاجتماعية - التطرق إلى سمات السكان وأوالياتهم مع التركيز على احتياجات فئات سكانية خاصة، والتطرق إلى السكان العرب في إسرائيل وإلى المساواة في عملية دمجهم في المجال؛ المجال القروري والحلول اللازمـة نحو سنوات الألفين؛ والتطرق إلى نظام التعليم وانعكاساته على الأوجه المجالية للموارد البشرية والجماعات المنظمة.

٤-١-٤ قضايا منهجية

لقد أدى الطابع التكامل للمخطط وإطاره الواسع والمعقد إلى حمل الطاقم على التطرق إلى عدد من القضايا المنهجية المركزية. وسلك الطاقم نهجاً يدمج بين مناهج تخطيط مستقطبة ولكنها متكاملة.

- **المنهجية في مقابل الإبداعية** : قام الطاقم بدمج مقاربات تخطيط إبداعية تستند إلى الخيال والحدس والمعرفة الموسوعاتية ، مع مقاربات تخطيط منهجية تستند إلى التحليل الكمي والنوعي ، مع مقارنتها بطريقة عقلانية . وهذا الدمج جاء لضمان نتيجة مجددة وخلقة في مفهومها ، كما توفر في مقابل حلولاً ناجحة وشاملة لمسائل التخطيط المركزية.

- **إمعان النظر من الخارج في مقابل إمعان النظر من الداخل** : لقد أرفقت عملية بلورة المخطط بتغيير متعمد لزوابيا النظر وعملية توحيدها . وتتفحص المعاينة من الخارج الكمال ومبادئه «الهولستية» في مقابل المعاينة من الداخل التي تقود من التفاصيل والتكوينات إلى الكل التكامل . وقد أثمر هذا التشديد المنهجي استكمالاً لقطاع التخطيط القطري : من الكل المتكمـل القطري نحو الخارج - إسرائيل في علاقاتها مع جيرانها في الشرق الأوسط ، والمجموعة المتكاملة نحو الداخل - مبادئ تخطيط للمجالات وللمناطق المختلفة.

- **التركيز على المشترك في مقابل التركيز على المميز** : لقد أدى تحليل الظواهر في المجال إلى الحفاظ على وجهة نظر مزدوجة أخرى : التركيز مرة على المشترك والتركيز مرة أخرى على المميز . ويبـرـز مبدأ دمج وجهات النظر هذه بخاصة في نماذج التطوير

المجالية التي طورت في إطار المخطط. وتصف هذه النماذج بشكل عام مجالات من أنواع مختلفة، وتطرح «قواعد لعب» مبدئية لكل صنف من أصناف المجالات، إلا أنها ترتكز في المقابل على الحاجة إلى خصوصية كل مجال و المجال، وتشير إلى مصادر محتملة لتعزيز هذه الخصوصية.

- التركيبة الكمية في مقابل البنية التنظيمية: لقد تم في المخطط أيضاً التركيز على الأوجه الكمية للمجال على شكل برنامج لتوزيع وانتشار الأنشطة، كما تم التركيز على الأوجه التنظيمية للمجال على شكل نماذج مورفولوجية وبنوية ملائمة للمجال الوطني الشامل وللمجالات الفرعية في داخله. وتم دمج كل هذه المكونات من طريق عملية تنظيط متبادلة التأثير في صورة منشودة متناسبة وكاملة.

- المجال المفتوح في مقابل المجال المبني: ما هي نقطة الانطلاق المركزية التي ستؤثر في تنظيم المجال الوطني في القرن الحادي والعشرين، وهل هي المجال المفتوح أم المجال المبني؟ لقد ازدادت هذه المسألة حدة كلما تقدمنا في عملية التخطيط. وركزت نقطة الانطلاق التاريخية الخاصة بمذهب إسرائيل التخططي على المجال المبني وعلى القيم المرافقة لتطويره، واعتبرت المجال المفتوح كـ«بقية» في المساحة التي لم يشملها التطوير، وفي أحيان ليست بالقليلة كـ«أرض قفر» وكرمز للتخلف. ولقد تبيّنت منذ مراحل العمل الأولى خطأ نفاد مورد الأرض والحسن غير القابل للإصلاح بالموارد الطبيعية وبقيم العالم الطبيعية. كما نادينا بضرورة التعاطي مع المنطقة المفتوحة بالمستوى نفسه من الأهمية الذي نتعاطى فيه مع المناطق المبنية. ولتوسيع هذا الوضع الأزدواجي أبرزنا في المخطط نقطتي الانطلاق المتوازيتين للمبني والخاري كمتباين في الوزن وكأساس لتنظيم المجال الوطني، وشددنا على القيمة التي يضيفها الدمج الصحيح بينهما إلى كلا «الطرفين».

٤-١ بنية المخطط

الإطار التخططي لهذا المشروع يحدد المخطط لتنظيم المجال الوطني كمخطط توجيهي (غير مقتن) للمدى البعيد، مع التركيز على التخطيط المجالي برؤية شاملة قطرية ومتعددة المجالات. وتمت ملاءمة تركيبة المخطط ومكوناته لهذا الإطار الخاص. وكان الهدف خلق صورة غاية منشودة متعددة الأبعاد تحافظ في الوقت نفسه على عدد كبير من نقاط الإنطلاق المتوازية. وكان من المهم بشكل خاص العمل من جهة على خلق صورة واضحة يمكنها أن ترتكز حولها قبولاً واسعاً، وأن توجه من خلال ذلك عمليات التخطيط والتطوير المستقبلية، إلا أنه كان من المهم من جهة أخرى المحافظة على المرونة التخططية، وعلى تشابك المواضيع وعلى إمكانات المتابعة والتحديث أثناء تطبيقها.

ومن أجل ذلك، فقد اختيرت للمخطط هيكلية شفافة متعددة الطبقات. وتم تشكيل المخطط من مداميك تخطيطية متوازية. وكان كل مداميك يركّز على مسألة مركزية، ويحافظ على منطق داخلي، ويتبّع زاوية نظر ومستوى من الشمول يلائمان القضية المطروحة للنقاش. وعلى سبيل المثال، فإن هذه البنية المدماكية تفسح في المجال للدمج بين نقطتي الانطلاق المتناقضتين، في مقابل المنطقة المفتوحة كنقط اطلاق متوازية ومتتساوية من حيث الوزن. وتكون «صورة المستقبل» من دمج كل مداميك التخطيط في كل واحد ومتكمال.

والمخطط معروض في خمسة أجزاء :

- **الجزء الأول** المعروض في هذا البند الفرعي يخوض في تفاصيل الخلفية ^(٣).

- **الجزء الثاني** (البند الفرعي رقم (٤-٢)) يعرض مداميك التخطيط الأساسي الخاصة بالمخطط ^(٤).

ويبدأ بعرض المكونين المركزيين من وجهة نظر متجزئة - المكون المبني في مقابل المكون الخالي، وواصل عرض مورفولوجيا المجال - النسبة بين المبني والمفتوح والبنية المجالية - المكون الهيكلی لمحاور الحركة والبني التحتية.

- **الجزء الثالث** (البند الفرعي رقم (٤-٣)) يعرض مداميك التخطيط المتأنية من تغيير زاوية التمعن في التخطيط القطري الشامل ^(٥): فعند توسيع زاوية النظر - الأوجه المجالية لسيناريو السلام، وعند تركيز النظر على المداماك المناطيقي - بيان المبادئ التخطيطية لتطوير مجالات التخطيط التي تم تحديدها في خلال عملية التخطيط.

- **الجزء الرابع** (البند الفرعي رقم (٤-٤)) يعرض البرنامج الكمي لمكونات المخطط على صعيدين: توزيع وانتشار السكان: صورة الغاية المنشودة للعام ٢٠٢٠، وتوزيع استخدامات الأرض ضمن برنامج المناطق للعام ٢٠٢٠ ^(٦).

- **الجزء الخامس** (البند الفرعي رقم (٤-٥)) ويحمل المبادئ التخطيطية وقواعد

(٣) لتفصيل الخلفية المنهجية وبنية المخطط، انظر: المصدر نفسه، الجزء «أ»، الفصول ١-٣.

(٤) للتوضيح، انظر: المصدر نفسه، الجزء «ب»، الفصول ٤-٧.

(٥) للتوضيح، انظر: المصدر نفسه، الجزء «ج»، الفصلان ٨ و٩.

(٦) للتوضيح، انظر: المصدر نفسه، الجزء «د»، الفصلان ١٠ و١١.

دجعها في صورة منشودة شاملة ومتکاملة ويبز الأوجه التخطيطية المركزية المتأتية من مزج كل مداميك التخطيط^(٧).

٤-٢ مكونات المخطط لتنظيم المجال الوطني^(٨)

هناك أربعة مداميك تخطيط مركزية تشكل صورة المستقبل لتنظيم المجال:

- المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني

- المفهوم الرئيس للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها

- مورفولوجي: النسبة بين المبني والمفتوح

- الهيكل البنائي: منظومة المحاور والروابط

٤-٢-١ المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني^(٩)

لقد ثبتت بلورة المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني من خلال الجسم في ثلاثة مسائل مركزية: التوزيع في مقابل التركيز، الانتشار الم GALI المتخصص في مقابل الانتشار الم GALI المتوازن والتنوع في مقابل التجانس والتوحيد.

* التوزيع في مقابل التركيز

كانت مسألة التوزيع في مقابل التركيز في مركز السياسة الوطنية منذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين وحسمت بصورة واضحة لمصلحة سياسة توزيع السكان. وفي السنوات الأخيرة بدأت تظهر تصدعات في الإجماع الجارف بخصوص تبريرات سياسة التوزيع والقدرة على تطبيقها. والموقف الذي يتبعه مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ يقضي بضرورة مواصلة سياسة التوزيع، وذلك وفقاً لطراز «التوزيع المركز»، إلا أن أسباب هذه السياسة تختلف كثيراً عن تلك التي رافقت سياسة التوزيع في الماضي.

ويقترح المخطط انتهاج مقاربة «التوزيع المركز»، أي توزيع عمليات التطوير على المستوى القطري، ولكن مع تركيزها في ثلاثة مجالات مدنية: في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب (انظر الخريطة رقم ٩)، ص ٣٨٣ من هذا الكتاب).

(٧) للتوضيع، انظر: المصدر نفسه، الجزء «هـ»، الفصل ١٢.

(٨) انظر: المصدر نفسه، الجزء «بـ».

(٩) للتوضيع، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٤.

وتم تحديد المجالات المدينية بطريقة تجعلها تشمل الحد الأقصى من السكان والأنشطة في نطاق جغرافي صغير قدر الإمكان. وتم تحديد تخوم المجالات المدينية بطريقة تحليلية من خلال تحديد الحدود التي تقسم كل منطقة إلى مجال ذي كثافة عالية (المجال المديني) على أن يكون محاطاً بـمجال ذي كثافة سكانية دنيا. وأسفر الأسلوب الذي بواسطته تم تحديد المجالات المدينية عن توضع بؤر حضرية كبيرة في زوايا المجال المديني وعلى طول ضلعه.

هذا، ويستند تحديد المجالات المدينية إلى التوزع القائم والمتوقع للسكان والأنشطة. ويرمي هذا النموذج إلى زيادة الروابط الداخلية في داخل كل مجال مديني، وتوجيه استمرار عمليات التطوير نحو الداخل، وإيجاد حدود واضحة بين المجال المبني والمجال المفتوح، ومنع انزلاق التطوير بكتافات منخفضة إلى الأطراف، والحفاظ على تطوير ذي طابع مرکَّز ومنظم، وفي المقابل تحرير المجالات المفتوحة من ضغوطات التطوير. ووفقاً لمبدأ التوزيع المركز، فإن نحو ٨٠ بالمائة من سكان الدولة يتركزون في ٢٠ بالمائة من مساحتها فقط. وينبغي التنويه أيضاً إلى أن المساحة الخضراء في نطاق المجال المديني هي مساحة كبيرة. وسيجيри توضيح هذا المبدأ لاحقاً.

إن سياسة «التوزيع المركز» جاءت للحلول محل مقاربتين مركزيتين ميزتا حتى الآن سياسة التوزيع: مقاربة «التوزيع البعشر» الذي ميز السياسة الوطنية المتعلقة بتوزيع السكان، والتي سلكت مقاربة التوزيع في المجال المناطيقي، ومقاربة «التركيز البعشر» التي لاءمت اتجاهات السوق، وأدت إلى تركيز متزايد للأنشطة في وسط الدولة، ولكن تنظيمها في نموذج بعشر على المستوى المناطيقي. وهذه المقاربات ليست ملائمة لمواجهة ظاهرة الطفح الم GALI ونفاد مورد الأرض، مع الحاجة إلى زيادة النجاعة المجالية في تنظيم المناطق المفتوحة والمبنية، ومع السعي إلى المساواة المجالية، أي تقليص الهوات المجالية بين المركز والأطراف النائية.

وفي إطار مجال/ حيز الإمكانيات التي حددت البدائل الرئيسة تبين أن درجة حرية سياسة التوزيع في مقابل التركيز عالية وموازية إلى نحو ربع جموع السكان في العام ١٩٩٠، وإلى نحو خمس أماكن العمالة، وإلى نحو ربع جمل المساحة المطورة في ذلك العام (انظر الجدول رقم ١٣)، ص ٣٣٢ من هذا الكتاب). ويشير التحليل الذي أجري في مرحلة التقييم إلى تفضيل بارز لسياسة توزيع الأنشطة على المستوى القطري. وتدفع سياسة التوزيع إلى أمام أهدافاً اجتماعية كالمساواة المجالية والمساواة بين مجموعات السكان في إسرائيل. كما أنها تستغل الموارد الطبيعية بصورة متوازنة وتقرب جزءاً ملحوظاً من سكان الدولة إلى مناطق مفضلة من ناحية معالها الطبيعية - البنورامية (انظر: البحث في البند ٣ - ٥ - ٣ السابق).

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ماذا ينبغي أن تكون عليه نسبة الكمية بين تعزيز الأطراف الشمالية النائية (التي جرى التركيز عليها في البديل الاجتماعي) وبين تعزيز الأطراف الجنوبية النائية (التي جرى التركيز عليها في البديل الطبيعي البيئي)؟ وتنتمي الأطراف الشمالية النائية بتفوق نسبي يتمثل بحجم السكان القائم مقاربة بالأطراف الجنوبية النائية. ويوجد لتطويرها الحيث تأثير أكبر في كم أكبر من السكان وإسهام في التوازن بين اليهود والعرب. وإن التطوير الحيث للمنطقة الشمالية سيسند إلى حد كبير إلى عمليات النمو الطبيعي، إلا أنه في المقابل قد يحيي ثمناً يتمثل بالساس بموارد ومعالم طبيعية (بانورامية) فريدة. ومقارنة بالمنطقة الشمالية، فإن التطوير الحيث للأطراف الجنوبية لا يقتربن بمساس جوهري بالبيئة، نظراً لكونه يستخدم موارد أرضية متوفرة مع حساسية بيئية منخفضة نسبياً. كذلك، فإنه يسمح بعمليات تطوير مبتكرة وعصيرية. ولكن في المقابل، فمن أجل تطوير المجال الجنوبي، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية، وإلى جهود خاصة لزيادة جاذبية المنطقة لقرارات تحديد الموقع التي تحرّكها قوى السوق الحرة.

إن عملية تقييم البدائل إلى جانب التحليل البرنامجي، أشارت إلى أنه من خلال مدى التنمية الخاضع للقرار السياسي، فإن التوزيع المتزايد لأنشطة في الأطراف الجنوبية في مقابل توزيع أكثر اعتدالاً في الأطراف الشمالية، يسمح بتحقيق الحد الأقصى من المخطط. وهذا التقسيم بين المنطقة الشمالية والجنوبية، يمكن من استخلاص المزايا في توزيع الأنشطة على كل واحد من الأطراف، ويقلص من الشمن البيئي في الشمال والشمن الاقتصادي - الاجتماعي في الجنوب.

وللإجمال نقول إن الاستنتاج التخططي للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين هو تشجيع التوزيع المثالي على المستوى القطري، وبخاصة في اتجاه المجال المديني الجنوبي. ولكن خلافاً للأهداف الوطنية والأمنية التي كانت في صلب المفهوم الم GALI لإسرائيل منذ إقامتها، فإن الأساس لهذا التوزيع المستقبلي هو الاعتبارات الاقتصادية، والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية. وسيتم تطوير كل منطقة في قالب مركز وفقاً لنموذج «التوزيع المركز». ووُجد أن هذا المبدأ أكثر ملاءمة من وجهة نظر تقليص الهوات المجالية، واستغلال مزايا الحجم ورفع مستوى تمدين الأطراف، ونجاعة استغلال مورد الأرض والحفاظ على المساحات المفتوحة.

* الانتشار المجالي المتخصص في مقابل الانتشار المجالي المتوازن

يفحص هذا المستوى العلاقات بين المكونات الفرعية للتنمية وتنظيمها في المجال. وهذه المسألة تتضح في الاختيار بين مقاربتين قطبيتين - توازن الأنشطة في

المجال من جهة، وتخصص الأنشطة في المجال من جهة أخرى. ففي مقاربة التوازن المجالي تتوزع مكونات التنمية حسب مفتاح موحد نسبياً خالفة مناطق أقرب إلى التوازن داخل نفسها ومستقلة نسبياً. أما في مقاربة التخصص المجالي، فتتموضع مكونات التنمية وفق التفوق النسبي للمجال وتخلق مناطق متخصصة مع ارتباط متبادل عال بينها. ويطرح السؤال هنا أي مقاربة يجب تفضيلها - على المستوى القطري ، وعلى المستوى المناطيقي.

وعرضت البادل الرئيسية المقاربات القصوى الممكنة لهذه العضلة : فمفهوم الدولة ككل متكامل وكحوض عمالة واحد، يتم فيه توازن الأنشطة على المستوى القطري ومعروض في البادل الاقتصادية؛ أما مفهوم الدولة كمجموعة مناطق متوازنة في داخل نفسها - كاتحاد مناطق مستقلة نسبياً - فمعروض في البديل الاجتماعي. هذا بينما مفهوم الدولة كمجموعة مناطق متخصصة ترتبط في ما بينها بروابط حركة انتقال يومية للعمالة ، أي أن كل منطقة تتخصص في تشكيلة أنشطة وبنماذج تميزة متميزة ، فتم فحصها في البديل الطبيعي البيئي (انظر البند الفرعى ٣-٣ السابق).

هذا وأشارت مرحلة تقييم البادل بوضوح إلى تفوق مقاربة التخصص المناطيقي. كما أظهر تحليل علاقات الارتباط بين معايير للتقييم أن التخصص المناطيقي يسهم في حمل لواء سلسلة واسعة من الغايات المشودة دون الحاجة تقريباً للتخلص عن تحقيق غايات أخرى (انظر البند الفرعى ٣-٣ السابق). والميزة في استراتيجية التخصص المجالي تمثل في استغلال الظروف الخاصة في كل منطقة وفق مبدأ التفوق النسبي. وتطرح هذه المقاربة تشكيلة أوسع من أنماط الحياة ، كما توسيع مجال الاختيار وستجيب لسلسلة أوسع من أذواق الجمهور. ويقتصر التناقض بين المناطق ، حيث إن كل منطقة تعرض جوانب نوعية تتفرد بها. وينتج من هذه المقاربة دفع المساواة المجالية إلى أمام ، ولكن دون دفع ثمن باهظ بمفاهيم التنمية الاقتصادية.

إن كل واحد من المجالات المدنية الثلاثة هو ذو طابع تخصصي يستغل المزايا النسبية كرافعة للنمو. وكل مجال يعرض نمط حياة وبنية من عمالة وأنماط تنمية خاصة به: المجال المدنى الشمالي - متروبولين جبلي وأخضر وفيه خليط من السكان اليهود والعرب ، وخصوصية على صعيد الطبيعة والتراث ، وموقع سياحية مهمة ونماذج استيطانية كثيرة؛ والمجال المدنى المركزي - عبارة عن مركز للحكم والأعمال والثقافة والدين والتعددية والجتو الدولى ؛ والمجال المدنى الجنوبي - عبارة عن متروبولين للأبتكار والأسبقية يقع على طرف الصحراء ، وعن بيئه جيدة ، وتجارب وغنى نسبياً بالأرض ، واندماج واستقرار مدنى للسكان العرب.

هذا وترتبط المجالات المدينية الثلاثة في ما بينها بروابط مواصلات ناجعة تقوم على خط الطريق الرقم ٦. ودور الارتباط المواصلاتي هو أن يكون محوراً يربط المجال المديني الشمالي والجنوبي بطريق سريع وبشبكة مواصلات عامة ناجعة إلى المجال المديني الأوسط الذي يعمل كالقلب في مجال اختيار مشترك للدولة كلها. ونؤيد أن نتواءل إلى أن دور الطريق الرقم ٦ في هذا المفهوم مناقض للمفاهيم التي ترى فيه رافعة لتكتيف المتروبولين المركزي (الأوسط) ولتطوير المناطق المحاذية له عن طريق تشجيع التطوير الزاحف على امتداده.

إن نموذج تطوير المجال المديني يهدف إلى خلق مجال اختيار واحد يتمشى مع المبادئ المتروبولينية. إلا أنه خلافاً للنماذج المتحدة المركز، وفيه تتعذر كل المستوطنات الفرصة للمشاركة في «كعكة التنمية»، وليس بالذات على أساس هرمي. والتوازن المنطقي في نموذج المجال المديني يقوم على رابطة مواصلات ناجعة بين بؤر مدينية متخصصة. والمفهوم المقترن يرمي إلى تشجيع استمرار التخصص والفرادة في كل بؤرة بواسطة روابط مواصلات بينها تربطها بمجال اختيار أكبر، أي بالمجال المديني. - والمناطق الواقعة بين البؤر تستغل لتطوير الضواحي السكنية وإقامة أنشطة مشتركة - أشغال وخدمات - من خلال استغلال البنية التحتية للمواصلات والبني الأخرى التي تربط بؤر المجال المديني بعضها البعض. وبهذا يتم ضمان مستوى عال نسبياً من سرعة الوصول إلى المجال كله وإلى مراكز الأنشطة المختلفة.

* النوع في مقابل التجانس

إن إحدى المسائل التي تحظى بموافقة واسعة هي التطلع نحو التنوع نحو المجال بدلاً من التجانس المجالي. وتم التشديد على هذا التطلع أيضاً من جانب البديل الاجتماعي - كتعبير عن قيمة الحرية، وكاستجابة لرغبات الفرد والمجموع، ولحيز الاختيار لنمط الحياة المفضل، وكذلك أيضاً من جانب البديل الطبيعي البيئي كتعبير عن جودة نواعيّات المجال المفتوح، وكطريقة للحفاظ على التراث الشعبي وعلى التراث.

إن أحد الموضوعات المركزية التي تحدد مدى التنوع مقارنة بالتجانس في المجال القطري يتمثل في النسبة بين المبني والمحلي. ويمكن إحراز تنوع أكبر عندما يحافظ كل واحد من المكونات - المبني والمفتوح معاً - على تشكيلة أوسع من سمات الحجم والتخصص، توزع في المجال على مسافات واتجاهات ومواصلات مختلفة. وفي مقابل ذلك، هناك انتشار لقصائم متجانسة في مسافات موحدة. وهناك وسيلة أخرى لإحراز التنوع المجالي تمثل في إيضاح وإبراز هوية كل واحد من المكونات في المجال وإعطاء مضمون واضح للعلاقات في ما بينها.

إن تقسيم المجال الوطني إلى مكون مبني ومكون خالي يقتضي مستوىً عالياً من الشمولية. ومن طبيعة الأمور، فعل المستوى القطري، فإن المجال الذي يوصف بأنه مجال مبني يضم في داخله مساحات مفتوحة كبيرة. كذلك، فالمجال الذي يوصف مفتوحاً يشمل مستوطنات ومكونات تطوير أخرى. ومع ذلك، فإن هذا التقسيم هو أداة مهمة في تنظيم المجال الوطني بشكل يضمن مستوىً عالياً من التنوع والخصوصية.

وهناك مفهومان بديلان سيجري بحثهما من وجهة نظر تنوع العلاقة بين المبني والخالي على المستوى القطري: الأول هو «القلب - والأطراف» الذي يعبر إلى حد كبير عن استمرار الاتجاهات، والذي يتسم فيه المجال الوطني بصورة شاملة إلى مبني ومفتوح - أي تركيز غالبية التطوير في مركز الدولة والحفاظ على مناطق مفتوحة في المجال الشمالي والجنوبي؛ والثاني هو «التوزيع المركز» الذي يتسم فيه المجال الوطني إلى ثلاثة مجالات مدينية: في الشمال، وفي المركز والجنوب، ولأربعة مجالات مفتوحة: اثنان كبيران في الأطراف الشمالية والجنوبية، و مجالان بينيتان (وسطيان) كبيران نسبياً يفصلان بين المجالات المدينية.

ولقد أشارت الخلاصات التخطيطية التي نجمت عن تقييم البدائل على أساس المعاير إلى أفضلية واضحة لمقاربة «التوزيع المركز» من وجهة نظر تنوع المجال الوطني، وفي مقاربة «القلب - الأطراف»، فإن مدى الأحجام، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المناطق المفتوحة أو بالنسبة إلى المناطق المبنية يتقلص، وهي مرتبطة بطنمس الحدود وبخط تلامس قصير نسبياً بين المجال المبني والمجال الخالي وبين القلب والأطراف.

وفي المقابل، ففي المقاربة المقترحة في هذا المخطط - «التوزيع المركز» - يتم إهراز تنوع كبير، أكان ذلك بالنسبة إلى حجم مكونات التطوير أو إلى القدرة على تصميم طابع وهوية خاصين بها. وينقسم المكون المبني إلى ثلاثة مجالات مدينية بأحجام مختلفة وذات قدرة محتملة على التخصص المناطيقي، وعملية الفصل إلى ثلاثة نطاق منفردة من ناحية، وربطها بواسطة محاور حركة وبنى تحتية من ناحية أخرى، هي المكون بين المجموعات الحضرية على المستوى القطري. كذلك، فإن المكون المفتوح ينقسم أيضاً إلى مجالات بأحجام وسباقات مختلفة: أطراف شمالية خضراء وجبلية فيها أحواض مياه حلوة، و مجالان وسطيان بين التجمعات السكانية والأنشطة، وفي كل واحد منها مجموعة متميزة من المحميات الطبيعية والغابات والمعالم الطبيعية (البانورامية) القرورية المفتوحة، وأطراف جنوبية ذات طابع صحراوي وفيها محميات طبيعية متميزة وأحواض مياه مالحة.

هذا ويستخدم مبدأ «التوزيع المركز» كأساس لتقسيم البلاد إلى وحدات تخطيط جغرافية. وتنقسم البلاد إلى ثلاثة مناطق: شمالية ووسطى وجنوبية، وإلى ثلاثة أصناف مجالية: «مجالات مدينية»، «مجالات وسطية» و«مجالات مفتوحة». وبصورة إجمالية، هناك سبعة مجالات تخطيطية (انظر الخريطة رقم ٩)، ص ٣٨٣ من هذا الكتاب). ويمكن القول إن التقسيم إلى مناطق ومجالات تخطيط يساعدنا في خلال الخطة كأساس للتحليل البراجي.

إن تقسيم المجال الوطني استناداً إلى مبدأ «التوزيع المركز» يخلق قاعدة تخطيطية للعناية ببنواعيات محلية فريدة، أكان ذلك بالنسبة إلى المكون المبني أو بالنسبة إلى المكون الحالي. ويسمم كل مجال في تعزيز نوعيات المجال المحاذي له وبالتشديد على خاصيته. ومع أنه تم تمييز المجالات على أساس المكون البارز فيها، المبني أو المفتوح، إلا أن كل واحد منها ليس وحيداً، وتوجد فيه شبكة معقدة من العلاقات بين المبني وال الحالي.

إجمال المبادئ الرئيسية لتطوير المجال الوطني

- مبدأ «التوزيع المركز»: توزيع الأنشطة على المستوى القطري وتركيزها على المستوى المناطقي، توجيه التطوير إلى الأطراف الشمالية والجنوبية من خلال التعزيز الخاص للمجال الجنوبي، تركيز التطوير على المستوى المناطقي بطريقة تخلق تكتلاً حضرياً يستفيد من تفوق الحجم.

- تركيز نحو ٨٠ بالمائة من سكان الدولة في ٢٠ بالمائة من مساحتها: تركيز غالبية سكان المنطقة في مجال جغرافي صغير نسبياً؛ المجالات المدينية تخدم أيضاً السكان خارج حدودها، وفي المقابل يجري تحرير المجالات المفتوحة المحاذية من ضغوطات التطوير.

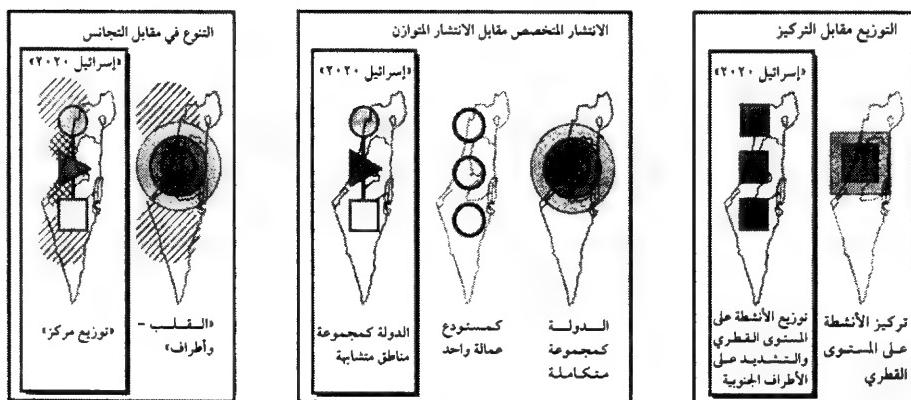
- تركيز الجهد في ثلاثة مجالات مدينية متخصصة- الشمال، والوسط والجنوب: التخصص على المستوى القطري - تطوير مجال مدني متخصص في كل منطقة - شمال، وسط، وجنوب، التخصص على المستوى المناطقي - تطوير كل مجال مدني على أساس التعاون والتخصص، تعزيز الروابط الداخلية وخلق مجال اختيار واحد مشترك لعدد كبير نسبياً من البؤر المدينية المتخصصة.

- الرابط المباشر بين المجالات المدينية بطرق سريعة وبوسائل نقل جاهيرية: استخدام خط الطريق الرقم ٦ كوسيلة تربط بين ثلاثة مجالات مدينية متخصصة، وظيفة الطريق الرقم ٦ هي ربط المجال المدنى الشمالي والجنوبى بطريق سريع وفعال

بالمجال المديني المركزي؛ المجال المديني المركزي يستخدم كقلب داخل مجال اختيار مشترك للدولة كلها؛ دمج شبكات النقل التي تعتمد على السكك الحديدية وخطوط البني التحتية الوطنية.

- التمييز الواضح بين أنواع المجالات على المستوى الوطني: تقسيم المجال الوطني إلى ثلاثة أنواع مجالية - «مجالات مدنية» «مجالات بينية (أو سطية)» «مجالات مفتوحة»؛ تحديد «قواعد لعب» واضحة لكل واحد من أنواع المجالات؛ الحفاظ على حدود واضحة بين المجالات المدنية وبين المجالات الوسطية والمجالات المفتوحة التي تحدّها.

- الحفاظ على مجالات كبيرة مفتوحة تفصل بين مناطق البناء الكثيف - «المجالات بينية الوسطية»: تحديد مجالات بينية (وسطية) مفتوحة تفصل بين المجالات المدنية، الحفاظ على مناطق مفتوحة كبيرة ومتواصلة قدر الإمكان والامتناع على المستوى القطري عن تقسيم المجال المفتوح إلى قسمين صغيرة ومعزولة .



٤-٢-٢ المفهوم الرئيس للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها^(١٠)

سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها هي استثمار مركزي في تصميم صورة المستقبل الشاملة الخاصة بإسرائيل استعداداً للقرن الحادي والعشرين، وهي متساوية في الوزن لسياسة تنظيم وتوزيع المناطق المبنية، وتشمل منظومة المناطق المفتوحة لكل الأراضي غير المستباحة بواسطة البناء. وبالإضافة إلى المحميات الطبيعية والمعلم الطبيعية (البانورامية) والمنتزهات والغابات، فإن هذه المناطق تحيط بالأراضي

(١٠) انظر: المصدر نفسه، الفصل ٥.

المستغلة زراعياً وبأراضي المراعي والأراضي البوار والصخرية.

وبحكم تعريفه، فإن مخزون المناطق المفتوحة يشمل أيضاً الأراضي المستخدمة للأنشطة المرتبطة بالمجال المفتوح، وكذلك الأراضي التي سوف تكون في المستقبل في خدمة البنية المبنية، ونعني بذلك احتياط الأرض المخصص للتطوير. ومن شأن كل تطوير لنسيج مبني جديد المس بمخزون المناطق المفتوحة. ومن خلال ذلك، فإن سياسة الحفاظ على المجالات المفتوحة وحمايتها تتطلب اتخاذ سياسة موازية تمثل بالاستغلال الأنفع لمورد الأرض في تطوير المستوطنات، ومرانك العمالقة والبني التحتية. فمن دون التدخل، فإن الطلبات المستقبلية لزيادة التطوير والبني التحتية ستؤدي إلى قضم مخزون المناطق المفتوحة بشكل ملحوظ، وإلى المس بجودتها ويتواصلها بشكل لا يمكن إصلاحه. ولذا، فإن مهمة المخطط الرئيس لسنوات الأربعين هي تعزيز الوعي بالحاجة الماسة لتبني سياسة تنمية ناجعة وللإشارة إلى سبل تحقيقها.

وتمت صياغة سياسة المناطق المفتوحة في مستويات ثلاثة: مقدار قيمة المناطق المفتوحة، وتوصلها، وأداؤها الاجتماعي.

* مقدار قيمة المناطق المفتوحة

الجودات والقيم: إن المزايا النوعية والقيم الملتصقة بالمناطق المفتوحة تنبع من سلسلة واسعة جداً من الخصائص والاستخدامات والوظائف، ومن مجموعة متنوعة من القيم والأوليات. وهذه الخصائص تؤثر إلى حد كبير في حساسية المناطق المفتوحة لأنشطة التطوير. وتوجد للمناطق المفتوحة قيمة تربوية، باعتبارها تحافظ على تنوع المعالم الطبيعية (البانورامية) والتراث الثقافي؛ وقيمة منظوماتية في تصميم النسيج المبني والعلاقات بين المبني والمفتوح؛ وقيمة بيئية في الحفاظ على التوازن البيئي وفي الحفاظ على الواقع الطبيعي لتکاثر الحيوانات ونمو النباتات وفي تحسين البيئة؛ وقيمة اجتماعية كملجاً وكماوى وكمجال لممارسة أنشطة الاستجمام وقضاء أوقات الفراغ، والأنشطة الصحية والرياضية؛ وقيمة اقتصادية في الزراعة وفي الموارد المائية والسياحية؛ وقيمة مستقبلية كاحتياطي للتطوير على المدى البعيد للأجيال المقبلة استناداً إلى مبادئ التطوير الثابت والدائم.

هذا وتنقسم سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة وفقاً لجوانبها القيمية إلى ثلاثة مستويات هرمية: موقع مفتوحة محمية: أي موقع موضعية نوعية تحتاج إلى حماية قصوى؛ و مجالات مفتوحة محمية بحاجة إلى المحافظة عليها والعناية بها، أي ضم موقع مفتوحة محمية محاذية بعضها البعض إلى مجموعات مفتوحة وبحاجة إلى حماية؛

ومقدار قيمة مبنية المعلم الطبيعي (البانورامية) هي تصنيف المجال الوطني في تشكيلات للمعلم الطبيعي وتشخيص قيمها وحساسيتها كمفتاح لتوجيه السياسة المجالية الشاملة.

* موقع مفتوحة محمية

الموقع المفتوحة محمية هي أماكن تم فيها تشخيص نوعيات ذات جودة قصوى، وهي جديرة بأكبر قدر من الحماية من أجل منع المس بها. وفي الماضي تركز جل الاهتمام بالناحية القيمية للمناطق المفتوحة على المستوى القطري بترتيب الحماية لهذه الواقع في إطار المخططات الهيكلية القطرية - المخطط الهيكلي القطري الرقم^(١١)٨، والمخطط الهيكلي القطري^(١٢)٢٢، وكذلك من خلال اعتبارها محميات طبيعية وبانورامية، ومنتزهات وطنية، وغابات، وأحراج طبيعية وأحراج مغروسة؛ وتعتبر الواقع المفتوحة محمية أماكن يحظر القانون المس بها. وفي جميع الأحوال، فإن الحفاظ عليها كمنطقة مفتوحة سوف يتغلب على استخدامات أرضية أخرى، كما أن حماية جوانبها النوعية ستتملي طريقة معالجتها. ولم تتوقف بعد عملية تحديد وتعريف الواقع المفتوحة ذات القيمة القصوى. وإذاء عمليات التطوير والتكتيف المتوقعة بالذات، فإن هناك إمكاناً دائماً لإعادة فحص قيم وثروات المحيط المفتوح للتعرف على الواقع النوعية التي تحتاج إلى حماية قصوى.

* المجالات المفتوحة المحمية التي يتوجب المحافظة عليها والعناية بها

المجالات المفتوحة محمية تحدّ مناطق يوجد فيها تركيز عال بشكل خاص لواقع موضوعية محمية. والهدف من المجال المحمي هو هدف مزدوج. فالهدف الأول هو السماح باستغلال المزايا في الحجم والكتل في نطاق موارد المجال المفتوح أيضاً، أي تحويل موقع معزولة إلى مجموعات متكاملة تعرض تنوعاً أوسع من الخصائص والنوعيات. وتسمح المجموعات المتكاملة المفتوحة بتنظيم أكثر نجاعة للموارد الطبيعية والبانورامية، وبإدارة مشتركة وتنسيق بين الأنشطة في الواقع المحمية وفي المجال الواقع بينها. والهدف الثاني هو حماية الواقع الموضوعية من التأثيرات الخارجية السلبية للأنشطة المحاذية. ولهذا الغرض، ففي نطاق المجال المحمي ستم ملاعبة استخدامات

(١١) وزارة الداخلية، مديرية التخطيط، المخطط الهيكلي القطري للمنتزهات الوطنية والمحميات الطبيعية الرقم^٨، والمصدق عليه في العام ١٩٨١.

(١٢) وزارة الداخلية، مديرية التخطيط، المخطط الهيكلي القطري للأحراج والتحرير الرقم^{٢٢}، والمصدق عليه في العام ١٩٩٥.

الأرض وموقعها وسماتها وأحجامها مع النوعيات الخاصة التي تحتاج إلى حماية.

هذا ويقترح المخطط عدداً من المجالات المفتوحة المحمية بهدف المحافظة عليها والعناية بها. يتميز كل مجال بتركيبة خاصة من المناطق والسمات الطبيعية وبتركيبة مميزة من القيم. ومن شأن هذه السمات أن تحدد مبادئ التدخل من أي نوع كان، في نطاق المجال المحمي. ونؤكّد أن نوّد أن نؤكّد على أن مدلول المحافظة والحماية لا يعني بالضرورة منع بناء وتطوير مستوطنات وأنشطة في نطاق المجال المفتوح والمحمي (وذلك بالطبع خارج مناطق الواقع المحمية الكائنة في داخل المجال)، بل إن المقصود هو أن كل تطوير وكل تدخل في المجال الطبيعي وفي غياباته يجري داخل هذه المناطق ينبغي أن يكون خاصعاً للتوجيهات التي ستخاطب المقايس والسمات الخاصة لكل واحد من المجالات التي تحتاج إلى المحافظة عليها والعناية بها.

* النواحي القيمية لبنية المعالم الطبيعية (البانورامية)

إن نوعية المنطقة المفتوحة وقيمتها وحساسيتها تتأثر بقيم بيئية واجتماعية واقتصادية، وترتبط بقدرة المنطقة المفتوحة على امتصاص نماذج مختلفة من التطوير بمستويات مختلفة من الكثافة. وللمرة الأولى في هذا المشروع، تم تقسيم البلاد إلى ألوية بانورامية بهدف مسح مقدار قيمة المناطق المفتوحة وحساسيتها بمقاييس قطري كأداة موجهة لرسم السياسة المجالية لإسرائيل على المدى البعيد^(١٣).

ومن أجل تصنيف النواحي القيمية للمناطق المفتوحة، ولتشخيص مدى حساسيتها، تم تقسيم البلاد إلى نحو ثمانين بنيّة بانورامية متجانسة. وقام فريق كبير من الخبراء بدراسة موارد المجال المفتوح في البنيّة بانورامية والتي اشتملت على الموضوعات التالية: التضاريس، الصخور، النباتات، الحيوانات، الهيدرولوجيا، المياه، الزراعة، الموارد التاريخية البشرية، وحمل الخصائص، بناء على سلسلة من المعايير التي شملت حالة احتفاظها بمزاياها وندرتها، وتنوع خصائصها، وهشاشة مظاهرها، وقيمتها الثقافية - التربوية، والعلمية والاقتصادية والسياحية. وجرى التعبير عن القدرة المتراكمة لقيم البنيّة بانورامية عن طريق إجمال قدرات الموارد وإجمال قيم المعايير في علامة شاملة وموحدة (انظر الخريطة رقم (١٠)، ص ٣٨٤ من هذا الكتاب).

(١٣) لقد قام بتحليل البنيّة بانورامية ومدى الحساسية طاقم برئاسة موطي كيلان. للوقوف على وصف مفصل للمنهجية والخلاصات، انظر: موطي كيلان واورن ديان، «منظومة المناطق المفتوحة»، (١٩٩٦)، الفصل ٦.

إن خرائط القيم الخاصة بالبنيانورامية تدلّ على أنه من غير الممكن الإشارة إلى مناطق دون قيم في نطاق موارد المجال المفتوح. فلكل بنية بانورامية قيم خاصة وتركيبة خاصة من الخصائص والقدرات والحساسيات. واستناداً إلى مبدأ «التخطيط القيمي»^(١٤)، فإنه ينبغي على التطوير في كل منطقة أخرى أن يأخذ في الحسبان الخصائص التميزة للمجال المفتوح من أجل تعزيز التنوع المجالي الكبير. والإسهام الرئيسي لتحليل قيم الوحدات البانورامية يتمثل في خلق بنية تحتية لتشخيص التباين المجالي وتشجيعه وتعزيزه؛ وتكمّن أهمية هذا التحليل في التعرف على الخصائص الرائدة لكل مجال، سواءً أكان ذلك كقاعدة لتوجيه سمات التطوير: نماذجه، موقعه، أحجامه، والمواد المساعدة على التطوير وألوانه، أو كقاعدة لتحديد مبادئ الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها.

* تواصل المساحات المفتوحة

إن قيمة المنطقة المفتوحة تكون أكبر كلما كانت هذه المنطقة أكثر اتساعاً ومتخرّجة من النسائح المبنية والبنيّة التحتية التي تخُل ب التواصلها. وتشتّت خاصية التواصل من انتشار مناطق مفتوحة في المجال لا تخُل بها أعمال البناء، ولذا فإن هذه الخاصية تتوقف على موضع المساحات المبنية وأنماط انتشارها في المجال.

وهناك أربعة أوجه لأهمية تواصل المناطق المفتوحة: الوجه البيئي، الوجه الاجتماعي، الوجه المنظوماتي، ووجه التطوير الثابت. ومن ناحية الوجه البيئي، فإن دور المساحة المفتوحة والمتواصلة، والكبيرة قدر الإمكان، هو توفير مناخ طبيعي لنمو الحيوان والنبات كقاعدة للحفاظ على التنوع النباتي والحيواني. ومن ناحية الوجه الاجتماعي، فإن دور التواصل هو توسيع النطاق المدرك للمجال المفتوح، وزيادة نجاعته عن طريق تخفيف عبء الكثافة السكانية، وخاصة بالقرب من النسائح المبنية الكبيرة والكثيفة، وللحفاظ على إمكان «الضياع» في مجال مفتوح يعود إلى العصور الأولى.

ومن ناحية الوجه المنظوماتي، فإن تواصل المناطق المفتوحة مهم كوسيلة لتحديد حدود النسائح المبنية وللتشديد على خصوصيتها، ولزيادة الإحساس بالهوية وبالإلام بها، ولرسم صورة مدركة وواضحة للمجال الوطني. ومن ناحية الوجه المتعلق بالتطوير الثابت، فإن الامتدادات المفتوحة الكبيرة تترك حيز إمكانات أوسع للأجيال القادمة من أجل توفير احتياجات مستقبلية لا يمكن توقعها. وفي هذا الجيل أيضاً،

(١٤) انظر: آدام مازور، «التخطيط القيمي والتعلّي»، (١٩٩٦).

فإن الامتدادات المفتوحة تسمح بمقدار أوسع من الفئات في أوساطتها لجمهور جدير بالتمتع بجودات البنوراما المفتوحة والكبيرة التي لا تخلي بها أعمال البناء. ومن هذه الأوجه الأربع معاً، فإن صفة التواصل تعزز من دور المنطقة المفتوحة كناتج عام. وكلما كانت المنطقة المفتوحة أكبر وأكثر تواصلاً، تمكن أعداد أكبر من الناس من التمتع في الوقت نفسه، من نطاقه الكامل، دون المس بمعونة الآخرين أو دون أن يكون هذا الأمر على حسابهم.

إن تواصل المنطقة المفتوحة غير مرتبط بالضرورة بالجوانب القيمية لمواردها. ولذا فإن السياسة المشتقة من تواصل وامتداد المنطقة المفتوحة إنما تضاف إلى السياسة المشتقة من الجوانب القيمية للمنطقة المفتوحة وتكميلها. وتم فحص خاصة التواصل في أبعاد ثلاثة هي : مساحة المنطقة المفتوحة، ونسبة النسائج المبنية داخلها (مدى الإخلال)، ومدى كثافة المساحات المبنية المحاذية. ومن خلال ذلك، تمت صياغة سياسة الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة على مستوىين : المجالات المفتوحة الكبيرة التي لم تتعرض للإخلال على المستوى القطري، والامتدادات المفتوحة في داخل مناطق تعرضت للإخلال (المناطق المبنية).

* مجالات مفتوحة متواصلة على المستوى القطري *

إن امتداد المناطق المفتوحة على المستوى القطري يخترق حدود البنى البنورامية و المجالات التخطيطية. وتتجتمع البنى البنورامية في شمال البلاد وجنوبها في مجموعات متكاملة مفتوحة وكبيرة وغير معرضة للإخلال^(١٥). وهذه المجموعات المتكاملة تتطابق مع «المجال المفتوح الشمالي» و«المجال المفتوح الجنوبي» اللذين جرى تحديدهما في المفهوم الرئيسي لتطوير المجال الوطني (البند ٤-٢-١ السابق). ويمتد التواصل المفتوح من أطراف «المجالات المفتوحة» ثم يحيط بـ«المجالات المدينية» وصولاً إلى المجالات المبنية الوسطية». وبهذه الطريقة، ومن حيث الجانب القطري، تم الحفاظ في الشمال والجنوب أيضاً على مساحة مفتوحة ومتواصلة تشمل المجال المفتوح والمجال الوسطي معاً. وتبعد أهمية المجالات المتوسطة (المبنية) كمجالات كبيرة ومتواصلة وخاصة، كونها تفصل بين مجالات مدينية متراصة وكثيفة. وتتركز في المجالات المدينية غالبية النسائج المبنية، الأمر الذي يبرر التباين المحتل وتواصل المناطق المفتوحة حولها. وينبغي التنويه إلى أنه بدأت تظهر في المنطقة الجنوبية بداية

(١٥) ي ينبغي التنويه بشكل خاص بإسهام تواصل المناطق المفتوحة للبني البنورامية، التي صفت قيمها كمتوسطة بل وكمتدنية. وتبعد أهمية ومساهمة الأراضي الزراعية الواقعة في الأغوار والمنخفض الساحلي، وساحل شاطئ النقب. وفي تقدير النوعية الشاملة للبني البنورامية ينبغي ضم السمات القيمية والحساسية لسمات التواصل.

تمييز بين تواصل المنطقة المفتوحة في المجال المديني وبين المجال الوسطي إلى الشمال منه. وسوف تؤدي سياسة «التوزيع المركز» إلى تأكيد هذه الفروقات على مدى المخطط، ويجب أن نتوقع أيضاً استمرار التأكيد على هذه الفروقات إلى ما بعد مدى المخطط. وفي المنطقة الجنوبية تمثل سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها في توضيح الفروقات في تواصل المناطق المفتوحة بين المجال المديني وبين المجال المفتوح والمجال الوسطي اللذين يحيطان به.

* المساحات المفتوحة المتواصلة في المناطق التي تعرضت للإخلال بالبناء

في المناطق التي شُخصت مناطق أصابها الخلل مع تزايد نسائج البناء فيها، فإنه من المهم بصفة خاصة الحفاظ على تواصل المساحات المفتوحة فيها. وتمت المحافظة على تواصل المساحات المفتوحة في هذه المناطق بطريقين: الأول عن طريق تجميعها في مجموعات متكاملة مفتوحة وكبيرة بقدر الإمكان: «قلب أخضر» في داخل مناطق مبنية؛ والثاني عن طريق ربطها بممارات مفتوحة وعازلة. ومهمة «القلب الأخضر» تمثل في تجميع مساحات مفتوحة ذات جودة عالية في امتداد مفتوح كبير لا تخالله عمليات البناء في مركز المجال المديني، بما في ذلك موقع محمية ومجالات مفتوحة للحفاظ عليها والعناية بها حسبما أشرنا إلى ذلك آنفاً. إلا أنه حتى في غياب المناطق المفتوحة ذات القيمة، فإنه يتوجب على «القلب الأخضر» ضمان مجال مفتوح متواصل وكبير في مركز المجال المديني، تم العناية به وتطويره كمنطقة خضراء ذات نوعية عالية، من أجل رفاه جميع السكان القاطنين بالقرب من تلك المنطقة.

هذا ويوجد للممارات المفتوحة/ العازلة عدد من الوظائف في مجال الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة. فمن الوجه البيئي، فهي تمكّن من تنظيم المناطق المفتوحة في نسيج متواصل يحول دون تقطيعها وعزلها. وتستخدم هذه الحواجز العازلة كمبريرربط بين المناطق المفتوحة في «المجال المفتوح» وفي «المجال الوسطي» وبين «القلب الأخضر» في «المجال المديني». وتستخدم خطوط مجرى الوديان كأساس طبيعي لتحديد مارات مفتوحة ترتكز بدورها مناطق مفتوحة على امتداد مجرها، كما تستخدم ك حاجز طبيعي بين تجمعات المستوطنات، وبخاصة في المنطقة الوسطى. وتعتبر الحواجز العازلة مهمة لقطع امتدادات البناء على طول محاور الحركة، ولمنع التطوير الزائف وغير المراقب. وهي تستخدم لأغراض رسم الحدود وإلإراز البؤر المدينية ولتحديد الحدود للمجالات المدينية، وبخاصة في اتجاه المجالات الوسطوية. وفي عملية رسم الحواجز العازلة، ينبغي إعطاء أفضلية لاستخدام الخطوط الطبيعية كمحاجر للأهوار بين الوحدات البنائية. ومع ذلك، وحتى في غياب وجود خطوط طبيعية موجهة، سيتم وفقاً للحاجة تحديد المارات كوسيلة لقطع ورسم حدود امتدادات البناء الكبيرة.

* المناطق المفتوحة - الأداء الاجتماعي وسهولة الوصول إلى التجمعات السكانية

تشكل المساحات المفتوحة مضمراً ملائماً للنشاطات الاستجمامية والرفاه وقضاء أوقاف الفراغ. وهي تستخدم لأنشطة تقوم على المبادرة والنشاط في طبيعتها، مثل الأنشطة الرياضية والتزهـ والاستجمام، ولنشاطات سلبية غير مباشرة، كما المعالم الطبيعية التي تشاهد من مناطق نشاطات أخرى: المسـكن، العمـالة والـحرـكة على الـطـرق. وجـزـءـ منـ هـذـهـ النـشـاطـاتـ هوـ نـشـاطـاتـ يـوـمـيـةـ،ـ كـمـاـ يـتـركـ بـعـضـهـاـ الآـخـرـ فـيـ نـهـاـيـاتـ الـأـسـبـوعـ،ـ أوـ فـيـ أـيـامـ الـأـعـيـادـ وـالـإـجازـاتـ.ـ وـالـهـدـفـ مـنـ السـيـاسـةـ المـقـرـحةـ هوـ توـفـيرـ الـطـلـبـ المـتـنـوـعـ لـهـذـهـ النـشـاطـاتـ دـاخـلـ الـمـنـاطـقـ الـمـفـتوـحةـ وـالـاستـجـابـةـ لـخـلـفـ اـحـتـياـجـاتـ وـأـذـواقـ الـجـمـهـورـ.

ومن المتوقع وقوع زيادة ملحوظة في حجم الطلب على مناطق الاستجمام ومناطق قضاء أوقات الفراغ، وينبع ذلك من الزيادة المتوقعة في عدد السكان، وفي مستوى المعيشة وفي حجم أوقات الفراغ. وليس صحيحاً تحديد حصة معيارية للفرد في المناطق المفتوحة، وبالتالي فإنّه لا يصح تجزئتها إلى برنامج لمناطق استناداً إلى أنواع الأنشطة واستناداً إلى المسافات المقرّحة للأنشطة الأخرى. ومع ذلك، فإنه بالإمكان أن نقدر بصورة شاملة أن تأخذ الزيادة على الطلب تعبيراً منها عن الحاجة إلى التنوع الأوسع للأنشطة، مع إضافة مساحات مفتوحة للنشاط المكثف، وزيادة سهولة الوصول بين هذه المناطق وبين تجمعات السكان وأماكن العمل.

والخلاصة التخطيطية هي أنه في حال إمكان تقرير السكان وأماكن العمل من تجمعات المناطق المفتوحة، دون أن تتعرض نوعياتها للضرر جراء ذلك، يتوجب تشجيع هذا الأمر، وبالتالي زيادة الاقتراب من المناطق المفتوحة. وفي المقابل، ينبغي العمل على العناية بالمناطق المفتوحة المحاذية للتجمعات السكانية الكثيرة، وملاءمتها مع أنشطة الاستجمام المكثفة. ومن المهم الدمج بين استخدامات كثيرة متنوعة في كل واحدة من المجموعات المتكاملة المفتوحة، وبذلك دفع أدائها إلى أمام كناتج عام لرفاه مجتمعات واسعة من المستخدمين.

ويخدم هذه الخلاصات عدد من المبادئ التخطيطية:

* مبدأ «التوزيع المركّز»

لقد كان مدى اقتراب أو سهولة وصول التجمعات السكانية في المناطق المفتوحة واحداً من المعايير الرئيسية في تقييم البدائل. ويستنتج من ذلك أن مبدأ «التوزيع

المركز» يحقق قيم الوصول السهل بصورة أفضل من نماذج التطوير الأخرى. ومن شأن نموذج «التوزيع المركز» ترسيب السكان إلى تجمعات المناطق المفتوحة ذات القيمة في شمال الدولة وفي جنوبها، أي إلى «المجالات المفتوحة». وفي مقابل زيادة سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة، فإن مبدأ «التوزيع المركز» يقلص أيضاً نطاق التآكل في تواصلها.

* المجالات البنية (الوسطية)

إن المجالات البنية (الوسطية) هي مجالات مفتوحة كبيرة ومتواصلة ذات سهولة وصول عالية جداً إلى المجالات المدينية. ويتركز في المجالات البنية والمجالات المدينية أكثر من تسعين في المئة من سكان إسرائيل. وتعتبر المجالات البنية (الوسطية) ملائمة لتنمية أنشطة الاستجمام اليومية والأخرى ذات الطابع المكثف في المجال الذي ينظر إليه كمجال مفتوح كبير ومتواصل. وتقترح المجالات البنية (الوسطية) فرصة للدمج والتنسيق بين مجموعة متنوعة وواسعة من الأنشطة الخاصة بأوقات الفراغ والاستجمام والرفاه. وتسهم المجالات البنية في إدراك مدى ثراء وغنى المناطق المفتوحة بسبب قربها من المجالات المدينية وكثرة خطوط الالقاء في ما بينها، وبسبب المرور المتواصل عبرها جراء حركة انتقال اليد العاملة يومياً بين المجالات المدينية المتخصصة.

* المجال المديني

يتركز السكان في نموذج المجال المديني داخل مراكز بلدية تقع في زوايا المجال وفي نطاقه، ولذا يستطيع السكان الوصول منها بسهولة عالية إلى مناطق مفتوحة كبيرة ومتواصلة (في المجال المفتوح وفي المجال البنائي). «والقلب الأخضر» في مركز المجال يسمح لجميع سكانه بالوصول إليه بسهولة عالية. وتنمو الضواحي السكنية على طول امتداد أضلاع المجال المديني، وهي تتمنع بسهولة وصول عالية إلى المجال المفتوح وإلى المجال البنائي تجاه الخارج وإلى «القلب الأخضر» تجاه الداخل. ويعتبر نموذج المجال المديني أكثر نجاعة في زيادة سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة وفي زيادة تنوع استخداماتها مقارنة بنموذج المتروبولين المركزي أحادي البؤرة. وفي النموذج المركزي، فإن كل حلقة تطوير إضافية تفصل السكان في الحلقات الأكثر داخلية عن المجالات المفتوحة. وينطوي الانتقال بين التجمعات السكانية وبين المساحة المفتوحة على السفر عبر حلقات من الضواحي السكنية، وهو ليس فوريأً مثلما هو الأمر في نموذج المجال المديني.

* الحواجز الفاصلة المفتوحة

الحواجز تقطع الامتدادات المبنية الكبيرة وتفصل بينها. وهي تخلق ممرات مفتوحة. وتتاخم الممرات المفتوحة النسيج المبني وترسم حدوده، الأمر الذي يضمن إمكان الوصول الفوري إلى المناطق المفتوحة، كما يضمن أداء هذه المناطق كمناطق صالحة لأنشطة فاعلة وهادئة.

* تنوع نماذج الاستيطان

من أجل الاستجابة لأذواق واحتياجات الجمهور، فإنه من المهم المحافظة على روابط متنوعة وواسعة بين المستوطنات بنماذجها المختلفة، وبين المناطق المفتوحة ذات السمات القيمية والتواصلية المختلفة. ومن المهم وجود مستوطنات في بيئات حياتية مختلفة وفي أوضاع متنوعة. وتسمح البيئات المتنوعة للفرد بالاختيار الأوسع بين المستوطنات في قلب مناطق مفتوحة ذات قيمة متواصلة أو في مذاقتها، وبين مستوطنات في مناطق صحراوية أو خضراء، قاحلة أو غنية بالمياه، جبلية أو سهلية، وبين مناطق مفتوحة لم تتعرض للإخلال بواسطة البناء، أو إلى جانب حواجز فاصلة ومفتوحة في مناطق تطوير مكثف.

إجمال مبادئ الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها :

* تجميع موقع مفتوحة محمية (محميات طبيعية وبانورامية، ومنتزهات وطنية، غابات وأحراش) في داخل «مجالات مفتوحة محمية بهدف العناية بها والمحافظة عليها»

- استغلال مزايا الحجم والكتل، وذلك أيضاً في نطق موارد البيئة.
- الواقع محمية كتلك التي يحظر «لسها» والتي تحظى بحماية كاملة ومتابعة للحاجة لإضافة مناطق ذات قيمة إلى قائمتها.
- توسيع نطاق الحماية لتشمل أيضاً المناطق المحيطة بالواقع محمية، وذلك بواسطة تحديد «المجالات المفتوحة محمية التي يتوجب العناية بها والمحافظة عليها».
- ضمان أن تكون نوعيات المناطق المفتوحة هي الرائدة في صياغة «المجالات المفتوحة محمية التي يتوجب العناية بها والمحافظة عليها».

* التطوير وفق التوجيهات المشتقة من قيمة المناطق المفتوحة

- تشخيص الخصائص الرائدة للمجال المفتوح كأساس لتوجيه سمات عمليات البناء ونماذجها و مواقعها وأبعادها.

- الوقوف على حساسية البنى البانورامية وقيمها التي تحتاج إلى حماية .
- تحديد «قواعد اللعب» الخاصة بالتطوير والتي تضمن الحفاظ على نوعية وخصوصية المناطق المفتوحة في البنى البانورامية.

* المحافظة على «مجالات مفتوحة» كبيرة ومتواصلة في شمالي البلاد وجنوبها

رفع قيمة المناطق المفتوحة من خلال الحفاظ على «مجالات مفتوحة» كبيرة لا يوجد إخلال بها ، وبخاصة في أطراف الدولة وتأمين الوصول المريح إليها ؛ تحديد «قواعد اللعب» التي تؤمن ملاءمة نطاق التطوير ونماذجه مع مستوى نوعية كل واحد من «المجالات المفتوحة».

* المحافظة على «مجالات بينية (وسطية)» كمجالات مفتوحة كبيرة تفصل بين «المجالات المدينية»

- المحافظة على مجال كبير ينظر إليه كمجال مفتوح يفسح في المجال لغالبية السكان بإمكان الوصول السهل إليه .
- المحافظة على تواصل المناطق المفتوحة في الشمال وفي الجنوب بين «المجال المفتوح» و«المجال البيئي (الوسطي)» .
- تحديد «قواعد لعب» تضمن الحفاظ على الطابع المفتوح «للمجالات بينية (الوسطية)» .

* تجميع مناطق مفتوحة في «قلب أخضر» في مركز المجال المديني

- الحفاظ على امتداد مفتوح وكبير في قلب «المجال المديني» مع إمكان عالٍ لسكانه بالوصول السهل إليه .
- العناية بـ «القلب الأخضر» كمنطقة مفتوحة نوعية في مركز المجال من خلال استغلال موارد المحيط القائمة ، وضمان الوصول السهل إليها من كل المستوطنات الموجودة حوله .

* المحافظة على ممرات مفتوحة وحواجز فاصلة

- التحديد الواضح للحواجز الفاصلة والممرات المفتوحة .
- ربط «القلب الأخضر» القائم في «المجال المديني» بـ «المجال المفتوح» و«المجال البيئي» (الوسطي) المحيطين به .

- رسم قنوات «المجالات المدينية» ومنع انزلاقها إلى «المجالات الينية (الوسطية)».
- رسم قنوات وتحديد البؤر البلدية في زوايا «المجال المديني» وعلى امتداد محاور الحركة.
- زيادة إمكان الوصول السهل إلى المناطق المفتوحة، وخاصة في مناطق البناء الكثيف.
- تقطيع امتدادات البناء على طول محاور الحركة وضمان إمكان الهوية والصورة المميزة لأجزائها.

* استخدام نماذج تطوير ناجعة من ناحية استغلال مورد الأرض

- تقليل حجم التآكل في مخزون المناطق المفتوحة.
- زيادة التميز الواضح بين المناطق المبنية وبين المنطقة التي بقيت خالية.
- الحفاظ على احتياطي الأرض للتطوير وفقاً لمبادئ سياسة ثابتة ودائمة حتى إلى ما بعد مدى المخطط.

٤-٣-٢- الأشكال والبنية (مورفولوجيا) - العلاقة النسبية بين المناطق المبنية والمفتوحة^(١٦)

بالإمكان تحديد سمات كل مجال بواسطة مكونين مركزين: المكون المبني والمكون المفتوح، وهو مكونان يكملان بعضهما البعض على شكل مجال كامل، بحيث إن الزيادة في أحد مكونيه تكون على حساب تحييم المكون الثاني. كذلك، فإن تواصل أحد هذين المكونين يأتي في أحياناً متقاربة على حساب تقطيع المكون الثاني. وفي هذا البند سنحدد سمات التواصل والتقطيع للمكون المبني والمكون المفتوح في المجال الوطني، كما سنحدد قاموساً مورفولوجياً لوصف النماذج الرئيسية للعلاقات بين المبني والمفتوح.

إن خاصية التواصل وعكسها - التقطيع - هي خصائص نسبية، وهي تتحدد وفقاً للوزن النسبي للمبني والخاري، ووفقاً لأسكار انتشارها في المجال. ولذا، فإن أي تصنيف للمجال على شكل نماذج رئيسة تمثل علاقات بين التواصل والتقطيع ينبغي أن يفحص بمستوى شمولي ثابت. وتستخدم هذه النماذج الرئيسية أداة لتنظيم المجال، ولتحديد قواعد العمل وفقاً لمستويات التخطيط المختلفة - المستوى القطري، والمستوى المناطقي، والمستوى المحلي.

^(١٦) للتوسيع، انظر: مازور وسوفير، «صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني، الفصل ٦.

هذا ويجدد التحليل المورفولوجي للعلاقات بين المكون المفتوح والمكون المبني عشرة نماذج مبدئية لتواصل المجال (انظر الرسم البياني رقم (١٤)، ص ٣٧٠ من هذا الكتاب). وتنقسم هذه النماذج إلى ثلاث مجموعات: في الأولى يُشخص المجال المفتوح التواصل (أ)؛ وفي الثانية يُشخص المجال المبني التواصل (ب)؛ أما في المجموعة الثالثة، فينظر إلى المجال على اعتبار أنه عملية دمج وتنسيق بين المكونات المبنية والخالية دون إمكان الإشارة إلى مكون واحد مهمين يسيطر على المجال (أ ب). وهذه النماذج هي نماذج نسبية، ولذا فإنه يتوجب فحصها بمستوى شمولي ثابت وفي كل مقياس على حدة.

وتوجد على المستوى القطري أفضلية لتنظيم المجال بصورة تنشأ فيها امتدادات كبيرة وملحوظة يمكن فيها تشخيص مكون بارز وواضح، مبني أو مفتوح. وفي نطاق المبني تتمتع هذه الامتدادات بمزايا على صعيد الحجم والموقع، وعمليات التخصص في داخل المجال. وهذه المزايا تميز منظومات مستوطنات متروبولينية وأخرى ينظر إليها وتعمل كمجال اختيار واحد. وفي النطاق المفتوح، تتمتع هذه الامتدادات بمزايا على صعيد الحجم والكتل، للموارد الطبيعية والطرق المحيطة بها. وهذه المزايا تعاظم نوعية المنطقة المفتوحة من ناحية قيمها الطبيعية والبانورامية، ومن ناحية أدائها الاجتماعية والاقتصادية، والنظر إليها كـ«ناتج عام»، وإمكانات تنظيم وإدارة مواردها.

ومن بين النماذج المحتملة للدمج بين المبني والمفتوح يوجد نموذجان غير مرغوب فيهما، وهما:

- أن يصف المجال بموقع موضعية مبنية ومفتوحة (وفقاً للنموذج أب-١) هو نموذج غير مرغوب فيه في كل واحد من مستويات التخطيط القطري، المناطقية وال محلية معاً. وهذا النموذج هو نتيجة لعمليات تطوير عشوائية: تطوير موضع مع الاستجابة لمبادرات وضغوطات محلية قصيرة المدى. وهذا هو نظام مبني تبديري وغير ناجع يؤدي إلى تجزئة المجال المفتوح وإلى فقدان خطير لقيمه.

- المجال المبني التواصل على المستوى الوطني وفيه جيوب مفتوحة موضعية (وفقاً للنموذج ب-١) سيلحق ضرراً شديداً بالأداء الاجتماعي البيئي والاقتصادي للمناطق المفتوحة وبجودة الحياة في المجال المبني. ولذا، فقد تم رفض هذا النموذج أيضاً على المستوى القطري كنموذج لتطوير المجال المبني.

وعلى وجه العموم، فمن الممكن على المستوى القطري ملازمة النماذج المختلفة لتطوير أنواع المجالات الثلاثة:

- المجالات المدينية: النماذج ب-٢، ب-٣، ب-٤، أ ب-٤.

- المجالات البنية (الوسطية) : النماذج أ-٢ ، أ-٣ ، أ-٤ ، أ-٤.

- المجالات المفتوحة : النماذج أ-١ ، أ-٢.

إن المجال المدمج والمكون من أحزمة مبنية وأحزمة من الأراضي الخالية على التوالي وفقاً للنموذج أ-٤ ملائم بشكل خاص في العبور بين مجال مبني وبين مجال مفتوح . ولذا كان هذا النموذج ضمن المجالات المدينية والمجالات البنية (الوسطية) معاً . ومع ذلك ، يتوجب توخي الحذر وتجنب استخدام هذا النموذج كنموذج شامل لتنظيم المجالات ، لأن النموذج أ-٤ محدود في قدرته على تخصيص المجالات ، وعلى تجميع المناطق المفتوحة والمبنية في امتدادات أكبر ذات طابع ثنائي الأبعاد .

ودون التدخل التخططي ، فإن اتجاه تطور المجال الوطني يميل إلى التقدم بالذات في اتجاه غير مرغوب فيه : من النموذج المتمثل بجزر من الأبنية المنتشرة في المجال المفتوح (النموذج أ-١) ، مروراً بالتوسيع غير المراقب لجزر الأبنية وتحويلها إلى فسيفساء ، من المناطق المبنية والمناطق المفتوحة (النموذج أ-٤) ، وانتهاء بتعبئة المجال بالأبنية مع الإبقاء على جيوب معينة موضعية (النموذج ب-١) . وهذه العملية ليست مرغوباً فيها ، حيث ينتج منها نشوء نظام غير ناجع ، من ناحية استغلال مورد الأرض ، ومن ناحية البني التحتية ، وهو ضعيف في الارتباطات بين المبني والخاري ، وشحيح في نوعيات المناطق المفتوحة . وعلى الرغم من المركزية ، فإن المجال المبني الذي ينشأ في مثل هذه العملية يفقد مزايا الحجم وعمليات التخصص ، ولا يسمح بتطوير منظور خدمات ناجعة .

إن اتجاه التطور الموصى به هو الاتجاه العسكري ، الذي يعتمد فيه النظام المبني على محاور موصلات وبني تحتية ، ويسمح بالمحافظة على نوعيات المناطق المفتوحة التي تمر عبرها هذه المحاور . ومن المرغوب فيه التطلع بالوسائل التخططية نحو توجيه التطوير ، من نموذج جزر البناء المبعثرة في المجال المفتوح (النموذج أ-١) ، مروراً بتعزيز البناء على امتداد محاور الحركة (النماذج أ-٢ ، أ-٣ ، أ-٤ ، أ-٤) ، وانتهاء بخلق مجالات مبنية تحافظ على تواصل المناطق المفتوحة داخلها (النموذج ب-٤ ، ب-٣ ، ب-٢) . وفي هذا الاتجاه التطوري ، فإن نوعية الالقاء بين المبني والمفتوح قبلة للتخطيط والتوجيه بواسطة «قواعد لعب» واضحة وثابتة . وبالمقابل ، فإن الالقاء في الاتجاه الآخر بين المبني والخاري هو عارض ومؤقت وخاضع للتغيرات بسبب ضغوطات تطوير داخلية .

وعلى الرغم من تشخيص مكون مهيمن مفتوح أو مبني في كل واحد في المجالات التي حددت على المستوى القطري ، فإن كلاً منها ركب من نظام

علاقات معقد لنماذج مبنية ومفتوحة يظهر بمقاييس أكثر تفصيلاً. ويعتبر تحليل مدى مطابقة نماذج التطوير مع المجال المناطيقي عملاً معقداً للغاية، حيث إنه يتطرق إلى سبعة مجالات تخطيط متميزة، تنقسم إلى ثلاثة أنواع في ثلاث مناطق مختلفة جداً^(١٧).

إجمال المبادئ المورفولوجية: النسبة بين المبني والخالي

- أفضلية لتنظيم المجال، بحيث تنشأ تواصلات كبيرة وملحوظة يمكن التعرف فيها على مكون بارز واضح، مبني أو مفتوح.
- الامتناع عن تواصل موحد للمجال في موقع موضعية مبنية ومفتوحة من دون تنظيم محلي واضح، ومن خلال طمس الهوية المجالية كامتداد مبني أو مفتوح.
- الامتناع عن تقطيع الامتداد المفتوح إلى درجة خلق جزر منعزلة في داخل مجال مبني.
- تكريس جهد خاص ليشمل الواقع المفتوحة والتوعية داخل امتدادات مفتوحة أكبر، مثل: «قلب أخضر»، أو «حزام أخضر» أو « حاجز أخضر».
- الاعتماد على المنظومة الشبكية لمحاور الحركة والبني التحتية كوسيلة للتنظيم الناجع للنظام المبني: مفترقات لتطوير بؤر بلدية ومحاور لتنظيم أضلاع المفتوح وسلسلة المستوطنات.
- في عمليات الانتقال من المجال المفتوح إلى المجال المبني ترتيب التطوير بواسطة شبكة المحاور كشرط للحفاظ على نوعيات المكون المبني والمكون المفتوح معاً، والالتقاء بينهما.

تنوع المجال الوطني عن طريق مطابقة النماذج لكل واحد من مجالات التخطيط (مستوى الشمولية القطري)، وعن طريق دمج نماذج تواصل وتقطيع للمبني والخالي، بالمقاييس الأكثر تفصيلاً (مستوى الشمولية المناطيقي والم المحلي). وينشأ الشراء المجالي من التطابق الحاصل بين مفاهيم مختلفة للتواصل والتقطيع التي تتبلور على المستوى القطري، المناطيقي والم المحلي.

(١٧) انظر: (البند ٤-٣-٢) أدناه في هذا الكتاب. وللتحليل الفصلي لنماذج التطوير على المستوى المناطيقي في مجالات التخطيط وخطوط العمل المشتقة منها، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٩.

٤-٢-٤ الهيكل البنوي - منظومة المحاور والروابط^(١٨)

إن منظومة الحركة والبني التحتية هي عامل مركزي في تنظيم الأنشطة في المجال. ويرتبط نظام استخدامات الأرض ونظام الحركة بعضهما ببعض، ويوجد تأثير متبادل بينهما. ويتحدد الهيكل البنوي للمجال عن طريق البنية الشبكية لمحاور المواصلات والبني التحتية من جهة، وعن طريق انتشار الأنشطة والاستخدامات الأرضية من الجهة الأخرى، والتي من خلال الروابط المتداخلة بينها ترسم البنية المجالية لإسرائيل. وبُعْدَ نظام الروابط عن العلاقات المتداخلة بين مراكز النشاط التي تنشأ بوساطة محاور الحركة. وهذا هو عرض على طريقة التجريد والتعميم، وهو يشير إلى منظومات العلاقات بين المستوطنات وبؤر الأنشطة في المجال.

* الهيكل البنوي المجالي - مدلولات للتخطيط

تستند منظومة العلاقات والروابط في أساسها إلى شبكة الطرق القائمة والتي هي قيد التخطيط في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣^(١٩) (انظر الخريطة رقم ١٣)، ص ٣٨٧ من هذا الكتاب). وترمز محاور الروابط بخطوطها العريضة إلى خطوط الطرق التي تربط بين المراكز. وتقضي الخلافية الجغرافية - السياسية في المنطقة تحليل منظومة الروابط في المجال، الكائن بين البحر الأبيض المتوسط وحتى نهر الأردن. ومن الناحية العملية، فإن المنظومة القطرية تقوم بأداء دورها منذ ثلاثين عاماً، بشكل موحد مع أراضي يهودا والسامرة وغزة كشبكة مفتوحة بلا حدود. هذا، وتطابق رؤية المنظومة بطريقة أوسع من حدود الدولة مع المخطط الهيكلي القطري رقم ٣، كما تتطابق مع الفرضيات بشأن عمليات السلام واستمرار التعاون في المجال الإقليمي.

ووفقاً لأبعاد إسرائيل، فإن منظومة المحاور الرئيسية هي في الأساس في الاتجاه الشمالي - الجنوبي، وهي تشمل أربعة محاور رئيسة تتدلى طول البلاد. أما في الاتجاه الشرقي - الغربي، فإن شبكة الروابط تتكون من العديد من محاور الحركة المتقطعة، التي تربط بين التجمعات السكانية في منطقة السهل الساحلي وفي ظهر الجبل. وعلى المستوى الوطني، فإن الدور المهم للربط بين أقاليم البلاد يقوم به الطريق الرقم ٦ الذي يسهم في زيادة الوصول السهل بين مركز البلاد والأطراف. وعلى المستوى المناطيقي الداخلي، فإن هناك شبكة طرق تربط بين وحدات جغرافية بأحجام مختلفة وبتركيبات

(١٨) انظر: المصدر نفسه، الفصل ٧.

(١٩) لتحليل تركيبة منظومة الطرق، انظر: ايلان سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية»، (١٩٩٦)، وموجز السياسة، الفصل ٦ من هذا الكتاب.

مختلفة من استخدامات الأرض، ومهما تهمها هي أن تستخدم كشبكة تجميعية. وهذه الشبكة مهمة جداً لإكمال الطابع الهرمي لمنظومة الروابط. ومع ذلك، فإن المستوى التعميمي للمخطط لا يتلاءم مع تفاصيل الانتشار المعين للشبكة الداخلية المناطقية.

هذا، وتعد شبكة الروابط قاعدة لتحليل التباين المجالي في التطرق إلى مزايا التموضع وللقدرة التطويرية المحتملة لكل مكان ومكان. وتتحدد خصائص التموضع بين أمور أخرى على أساس دور أجزاء الشبكة. وعلى سبيل المثال، يوجد للمحاور الناقلة للحركة دور مختلف تماماً، مقارنة بالمحاور التي هي عبارة عن بنى تحتية لتركيز التطوير على امتدادها. ولذا، فإن تطويرها يتم في نطاق مختلف؛ كذلك فإن المحاور الموجودة في داخل «المجالات المدينية» تختلف عن المحاور التي تربط بينها؛ والمحاور الاستمرارية تختلف عن نقاط الطريق وعن المحاور المتقطعة. ويعتبر التمييز في السمات الخاصة بشبكة الروابط في كل مجال و المجال ضروريأ لبلورة «قواعد لعب» لتطوير المجالات. كذلك، فإن شبكة الروابط تخلق أساساً لتنظيم وتركيز البنى التحتية الخطوطية على المستوى الوطني، ووسيلة للتتنسيق بين منظومات مختلفة من البنى التحتية، بينها وبين نفسها، وبينها وبين بؤر النشاط.

وهناك ثلاثة أوضاع مبدئية، تصف النماذج المورفولوجية المبينة في الرسم البياني رقم (١٤) السابق، وهي تتموضع على شبكة الروابط: (أ) تطوير مراكز على مفارق الطريق (النموذج أ-٢)؛ (ب) تطوير أنشطة على امتداد المحاور (النموذج ٣-أ، ٤-أ، ٤-٤)؛ (ج) تطوير المجال القائم بين المحاور والبؤر (النموذج أ-١). وتستخدم هذه الأوضاع الثلاثة كمفتاح لتحديد مبادئ التطوير. وهذه المبادئ محملة في الجدول رقم (١٧)، ص ٣٣٧ من هذا الكتاب وهي تقود إلى الخلاصات التخطيطية التالية:

إن سياسة تطوير منظومة الروابط تتطلع إلى زيادة سهولة وصول الأفراد والمجموعات في أوساط السكان إلى موارد وخدمات متنوعة، وإلى توسيع حرية الاختيار بينها. ولذا يقترح المخطط العمل بصورة رئيسية على تشجيع تطوير مراكز استيطان بلدية على الشبكة (النموذج أ-٢) وعلى طول محاور مختارة (النموذج ٣-أ، ٤-٤). ومن شأن المستوطنات البلدية الكبيرة نسبياً والكيفية ضمان التنوع المطلوب في عرض العملات والخدمات والسكن، وكذلك ضمان سهولة الوصول المطلوبة في المواصلات العامة وفي وسائل نقل غير آلية.

- وفي مقابل التشديد على الجوانب الإقليمية المتعلقة بالتقسيم والسيطرة المجالية التي ميزت التخطيط الوطني في الماضي، فإن هذا المخطط يتطرق إلى كل السكان ويركز على تماثل المصالح وعلى مبادئ التطوير المشتركة لفئتي السكان اليهود والعرب.

وهدف المخطط هو تشجيع اندماج الأقلية العربية في الاقتصاد الإسرائيلي إلى جانب المحافظة على خصائصهم الاجتماعية والثقافية. والمبدأ التخططي الرائد هو ربط هاتين الفتيتين من السكان: اليهودية والعربية، بالهيكل البنوي المعاصر بصورة متوازية، وضمان إمكان أن يتطور السكان العرب وفق «قواعد اللعب» التي تطبق على السكان كافة. وهناك مبدأ مهم بشكل خاص يتمثل في رفع مستوى التمدين بواسطة تشجيع ترکيز السكان العرب في مراكز بلدية كبيرة نسبياً على المفارق، وكذلك تشجيع تطوير المدن والقرى العربية الواقعة على امتداد المحاور.

- وفي المجالات المدنية وفي المجالات البنية (الوسطية) التي يوجد فيها خطر نفاد مورد الأرض والمس بموارد المنطقة المفتوحة، يجب تفضيل التركيز على تطوير المراكز الكائنة على المفترقات، وكذلك التطوير على امتداد محاور حركة مختارة. وفي المقابل، ينبغي تقليل التطوير في المجال القائم بينهما. أما في المجالات المفتوحة التي تتميز بتطوير ضعيف وبمغامر، وبوفرة الموارد الطبيعية والبانورامية، فإنه بالإمكان توسيع نطاق التطوير في المجال الكائن بين المحاور كجزء من التنوع الشامل على المستوى الوطني، وبال مقابل يتوجب التركيز على تطوير البؤر البلدية كوسيلة لرفع مستوى التمدين، ومعه توسيع عرض العمالات والخدمات والسكن في هذه المجالات.

قواعد لتطوير نسائج مبنية على امتداد محاور المواصلات

السؤال الذي يثور هنا يدور حول كيفية تنظيم الإضافة التطويرية بحيث يكون بالإمكان المحافظة قدر الإمكان على الامتدادات المفتوحة الأكبر على طول المحاور؟ وكيف يمكن خلق تنوع محلي آخر بين الاعتبار منظومة المستوطنات القائمة، أي مناطق تعتبر مبنية من جهة، مقارنة بمناطق تعتبر مفتوحة من جهة أخرى؟ ويوجد لأنماط التطوير على امتداد المحاور دور مهم في إبراز خصوصية وهوية كل مكان ومنطقة، وفي توحيد المقاطع البانورامية التي تظهر للمسافر على الطرق وضمنها لتشكل صورة مجالية كاملة.

وهناك أربع مقاربيات مبدئية مطروحة لاختيار تنظيم التطوير على امتداد المحاور. والمقاربتان الأولى والثانية تمثلان مقاربيات متطرفة - مقاربة المحافظة، والتكتيف، ومقاربة «التطوير الزاحف». أما المقاربتان الأخريان فهما مقاربتا وسطية - «الانزلاق المراقب» و«الانزلاق غير المنتظم» (انظر الرسم البياني رقم ١٥)، ص ٣٧١ من هذا الكتاب).

* «المحافظة والتكتيف» - المحافظة على الامتدادات المفتوحة وتكثيف المقاطع المبنية

إن مبدأ التكتيف يأخذ في اعتباره المنظومة المبنية القائمة، ويقترح أن يتم استمرار التطوير من طريق تعزيز المناطق التي يمكن تشخيصها في نقطة الانطلاق كمناطق مبنية. وينبغي أن تستوعب الإضافة على الطلب في إطار الواقع المبني عن طريق تكتيفها. وهذه المقاربة تشدد وخاصة على الحفاظ على الامتدادات المفتوحة الآخذة بالرُّوال من المنظمة الوطنية. كما أنها لها أهمية تقطيع المحاور المبنية بواسطة حواجز فصل مفتوحة كبيرة - قدر الإمكان - وملازمة للمحور. وهدف هذه الحواجز هو جعل المعرفة والإلام بال المجال أكثر وضوحاً، والتخفيف من الإحساس بالضيق الذي يتسبب من الحركة على امتداد نساج مبنية متواصلة ومتتملة، وتعزيز الإحساس بال المجال المفتوح.

* «التطوير الراهن» - انزلاق التطوير إلى المناطق المفتوحة وفقاً لقوى السوق

تستند هذه المقاربة إلى اتجاهات قائمة فعلياً، وإلى استمرار الاتجاهات في غياب التدخل أو في التدخل التخططيي المحدود. وتخلق مسارات النمو الطبيعية ضغوطات تطوير تدريجية على امتداد محاور الحركة. ودون التدخل، فإن هذه الضغوطات تؤدي إلى توزيع البناء بكثافات متناقصة: من المراكز المبنية الأكبر إلى المجال الفروي، وعلى امتداد محاور الحركة. ويرفق هذا المسار إضافة حচص بناء صغيرة، تكون بشكل عام على هيئة ضواح سكنية، ومراكم سكنية طوائفية (الجماعات المنظمة) تقام بكثافات منخفضة، ومستوطنات صغيرة تمثل «رغبات الجمهور». وتعتبر ظاهرة التطوير الراهن ظاهرة معروفة، وهي تشكل اعتباراً تخطيطياً مركزياً في دول كثيرة. وهناك مساوى كثيرة لهذه المقاربة. أولها أنها تقترب بقضم وتأكل ملحوظ وغير مراقب لامتداد المناطق المفتوحة. كما أنها تتسبب في تفتتها إلى حصص صغيرة ومعزولة. كذلك، فإن هذه المقاربة تؤدي إلى انعدام النجاعة في تنظيم المنظومة المبنية، وإلى انعدام النجاعة في خدمات المواصلات. وبصفة خاصة، فإن هذه المقاربة تلحق الضرر بالقدرة على إقامة منظومة مواصلات عامة ناجعة.

* «الانزلاق المراقب» - ربط التطوير الجديد بمقاطع بناء قائمة ووضع حدود واضحة له

تسعى هذه المقاربة إلى استيعاب الطلب على زيادة التطوير المتتصق ببئر نشاط قائمة من طريق توسيعها المدروس نحو الأطراف. وهذه المقاربة ليست بدليلاً من

مقاربة المحافظة والتكثيف» وإنما تضاف إليه. وبالإضافة إلى مسار تكثيف النسيج القائم، فإن المنطقة التي تضاف إليه يتم تطويرها وفقاً لكتافة بلدية عالية نسبياً تميز البؤرة القائمة. والمزايا التي تتتفوق بها هذه المقاربة على مقاربة على «التطوير الراهن» هي: أولاً أن التطوير يتم بكتافات أعلى من الكثافات التي تميز التطوير الراهن للضواحي، وثانياً تتم المحافظة على امتدادات مفتوحة أكبر من تلك التي تتأتى من التطوير الراهن للضواحي؛ ثالثاً أن أعمال البناء المتأتية هي أعمال متواصلة ومكثفة تسمح بوجود ركائز دخول عالية للخدمات وللبنى التحتية والمواصلات العامة.

* مقاربة «الانزلاق غير المنتظم» - إضافة مقاطع بناء جديدة مع المحافظة على امتدادات مفتوحة واضحة

هذه المقاربة تسمح بإنشاء موقع مبني جديد في الحالات التي لا يمكن فيها استيعاب الطلب على المزيد من التطوير عن طريق تكثيف الواقع المبنية القائمة. وهذه المقاربة ليست بدليلاً من مقاربة «المحافظة والتكثيف»، وإنما تأتي لتنظيم الزيادة على الطلب التي لا يمكن استيعابها في إطار المستوطنات القائمة. وشرط انتهاءح هذه المقاربة هو أن يتم تطوير المقطع المبني الجديد بكتافات عالية نسبياً، وبحجم بارز (سقف الحد الأدنى) وبطريقة مرکزة، مع إيجاد حدود واضحة مع المناطق المفتوحة القائمة حوله. وسيكون دور الموقع المبني الجديد هو منع تحويلة التطوير إلى حصص صغيرة وموزعة ومنع الإخلال بالمجال المفتوح.

ومن الممكن أن نقرر بصورة واضحة أنه من ناحية رؤية الغايات المنشودة للمخطط أن مقاربة «التطوير الراهن» هو مقاربة غير مرغوب فيها. ومع ذلك، هذه المقاربة هي خيار التقصير (أهون الشرين)، إذ إنه دون تدخل تخطيطي، فإن منظومة التطوير ستتم بموجب هذه المقاربة. أما المقاربة المضادة، أي «المحافظة والتكثيف»، ومع أنها الأكثر شعبية من ناحية غايات الانتشار المجزئي، إلا أنها مقاربة متطرفة تتطلب تدخلاً تخطيطياً حازماً، وليس هناك ما يضمن وجود وسائل لتحقيقها. كذلك، فإن الانتشار المجزئي لا يسمح دائماً بتطبيقها من ناحية المتضيقات البيئية الضاغطة، ومن ناحية القدرة على تكثيف المنظمة المبنية. وعلاوة على ذلك، فإن الفحص الدقيق والمفصل على المستوى المحلي يشير أحياناً إلى أن هذه المقاربة غير مرغوب فيها، حيث توجد للمناطق المفتوحة الحبيسة داخل الموقع المبني نوعيات فريدة يتوجب حفظها، كما أنه من المفضل إضافة التطوير على حساب مجال مفتوح آخر.

إن التمسك بمقاربة «المحافظة والتكثيف» التي تعتبر مقاربة متطرفة واستقطابية

قد يؤدي إلى انهياراتها، وبالتالي إلى تحقيق خيار التقصير (أهون الشررين) - التطوير الزائف. ولذا، فإنه من المهم بصفة خاصة رسم مقاربات بينية (وسطية) توجه تنظيم إضافة التطوير، وتشكل صمامات أمان لمواجهة الحالات التي من غير الممكن، ومن غير المرغوب فيه، تطبيق مقاربة «المحافظة والتكتيف». ويتوقف تطبيق المقاربات الوسطية على تحليل الظروف المحلية، مثل انتشار المناطق المفتوحة والمحمية، والظروف الجغرافية المورفولوجية، والوحدات البانورامية وقيمها، والانتشار القائم للمستوطنات، والجماعات السكانية، وما إلى ذلك، وملاءمة مبادئ التطوير المحوري مع هذه الظروف.

* اتجاهات التطوير: المحاور الطولية في مقابل المحاور العرضية

في الأبعاد المميزة لدولة إسرائيل، هناك تركيز واضح على الاتجاه الطولي الشمالي - الجنوبي في مقابل الاتجاه العرضي - الشرقي - الغربي. وقد انضمت إلى الأبعاد الجيومترية (الهندسية) الخاصة بالدولة سمات جغرافية مورفولوجية، وجغرافية سياسية، ساهمت في إبراز الطابع الاستمراري والتواصلي للتطوير في بعد الطولي، في مقابل ضآلة التطوير وتقطشه في بعد العرضي. وبصورة شمولية، يمكن القول إنه توجد من ناحية المواصلات هيمنة بارزة لروابط المواصلات في الاتجاه الشمالي الجنوبي، والتي تربط بين مراكز النشاط الكبيرة للغاية، باستثناء محور تل أبيب - القدس، كمحور شاذ ذي هيمنة في الاتجاه العرضي.

وتركز التطوير المجيء في إسرائيل على امتداد محور السهل الساحلي : من نهاريا في الشمال وحتى عسقلان في الجنوب^(٢٠). كما ساهم القرب النسبي بين المراكز المتروبولينية في الطابع الطولي للتطوير، حيث تبلغ المسافة بين تل أبيب وحيفا في الشمال وبئر السبع في الجنوب نحو مائة كيلومتر فقط. وقد شجع هذا القرب على خلق نشاطات متراطة وإيجاد امتدادات تطوير في الاتجاه الشمالي الجنوبي.

وعلى خلفية التركيبة المميزة لإسرائيل يثور السؤال التالي : ما العلاقة المطلوبة بين سمات تطوير المحاور الطولية في مقابل المحاور العرضية؟ ومن هذه الناحية توجد مقارباتان مبدئيتان: التركيز على تطوير المحاور الطولية بموازاة اتجاهات روابط المواصلات، والتركيز على تطوير المحاور العرضية المتقطعة عمودياً مع روابط المواصلات الرئيسية:

(٢٠) حتى فيما وراء حدود الدولة، إلى الشمال من لبنان وإلى الجنوب في قطاع غزة، يعتبر هذا الاتجاه هو المهيمن.

وإذا ما نظرنا إلى إسرائيل ككل - أي كمجال خيار واحد تشكل مدينة تل أبيب قلباً له ، تعمل المحاور الطولية كـ «أصابع» تطوير لتروبوليin تل أبيب ، مضافةً إليها محور العرض تل أبيب - القدس. ويتساوى هذا المفهوم مع الاتجاهات الطبيعية التي تتطابق فيها اتجاهات التطوير مع اتجاهات روابط المواصلات. وقد جرى فحص هذا المفهوم في بديل «الأعمال كالمعتاد» ، وفي البدائل الاقتصادية التي مكنت قوى السوق من تحديد البنية المجالية. وفي مرحلة تقييم البدائل المجالية تبين أنه باستثناء مزايا قابلية التطبيق ، فإن لهذه المقاربة مساوئ في مجال المواصلات والمجتمع والبيئة والمعالم الطبيعية.

هذا ويقترح المخطط سلوك مقاربة تركز على المحاور العرضية. وفي هذه المقاربة تحافظ المحاور الطولية على دورها المركزي في منظومة روابط المواصلات. ومع ذلك ، فإنه يقترح توجيه التطوير المحوري (النماذج ٤-٣ ، ٤-١) قدر الإمكان إلى المحاور العرضية التي تربط المراكز بالفارق الرئيسية ، مثل : محور الخضيرة - العفولة ، محور حيفا - الناصرة ، محور حيفا - كرميئيل ، محور عسقلان - كريات جات ، وغير ذلك. والغرض من تركيز التطوير في المحاور العرضية هو منع التطوير الزاحف في المحاور الطولية ، وبالتالي فإنه يسمح بالمحافظة على غالبية الحواجز الفاصلة المفتوحة القائمة على محور الساحل ومحور التلال.

إن سياسة تعزيز المحاور العرضية تتطلب تدخلاً تخطيطياً موجهاً لتغيير نماذج التطوير على امتداد المحاور في المجال الوطني. ومع ذلك ، فإن هذه السياسة لا تشكل كبحاً لعمليات النمو ، وإنما تشكل تدخلاً على صعيد محلي فقط. وسوف يؤدي هذا التدخل إلى انحراف غير كبير في موضع النسائج المبنية مقاربة بموضعتها دون تدخل تخططي. وعلى رغم أن هذا التدخل ليس كبيراً للغاية ، نظراً لكونه لا يتدخل في نطاق التطوير وإنما في توجيهها ، إلا أن إسهامه المتوقع في تحسين نوعية المجال الوطني كبير جداً. ويخلق تطوير المحاور العرضية تناوباً غير منتظم لمناطق متتورة ، وامتدادات من المناطق المفتوحة التي لم تتعرض للإخلال بأعمال البناء.

هذا ومن شأن التركيز على التطوير في المحاور العرضية أن تحرر الموارد الطبيعية المتميزة الموجودة على امتدادات الساحل من ضغوطات التطوير ، وأن تمكن من المحافظة عليها والعناية بها ، وأن تستغل مرات الوديان ، وتحدد حواجز فاصلة خضراء يسهل الوصول إليها من المراكز السكانية والأنشطة. كذلك ، فإن تعزيز المحاور العرضية يشدد على التنوع المجالي. وبطبيعتها ، فإن المحاور العرضية تربط بين البنيان التراكمي ذات التباين العالي في التقسيم العرضي. ويخلق هذا التباين بنية تحية لتطوير

متميز لأجزاء من المحاور العرضية. كذلك، فإن الحواجز الخضراء تربط أيضاً بين الألوية البانورامية المتنوعة، وتقترن تشكيلاً غنياً من المناطق المفتوحة.

إن تعزيز المحاور العرضية ملائمة لعدد كبير من الغايات المنشودة على صعيد المواصلات والمجتمع، كما أن تعزيز المحاور العرضية يخلق انتشاراً أكبر لاتجاهات السفر، ويعزز إمكان تنظيم لنظام مواصلات عامة ناجع، وترتيب لبنيّة هرمية لمنظومة المواصلات. وتعتبر محاور العرض رافعة لتطوير مناطق داخلية داخل الدولة، ولحرف مركز ثقل التطوير إلى قلب مناطق الأطراف القطرية في الشمال والجنوب. كذلك، فإن تطوير المحاور العرضية يعزز من ربط القدس عاصمة إسرائيل بالانتشار الشامل للأنشطة في المجال الوطني.

وهكذا، فالسياسة المقترحة في هذا المخطط تتبنى المقاربة التي تركز على المحاور العرضية. ومع ذلك، فإن مبدأ تطوير المحاور العرضية هو مبدأ عام، ويتجه فحص تطبيقه في كل مجال و المجال. وينبغي على التخطيط الأكثر تفصيلاً على المستوى المناطيقي إيجاد توازن بين هذا المبدأ وبين المبادئ النابعة من منظومة الروابط، مثل الاختيار بين محاور تطوير متوازية وتركيز التطوير في المراكز. ولا يعني مبدأ تطوير المحاور العرضية أن جميع المحاور العرضية سيتم تطويرها على شكل أضلاع تطوير أو سلسلة مستوطنات على امتداد المحور (النموذج أ-٤، ٣-٤)، إلا أنه في الأماكن التي يوجد فيها مجال لتطوير نسائج مبنية على امتداد المحاور، هناك أفضليّة لتوجيه التطوير إلى المحاور العرضية. و يجب أن نذكر بأنه من المحتمل أن نتبين أن النموذج المفضل للتطوير هو نموذج المركز على المفارق فقط (النموذج أ-٢)، وأنه من الأفضل الامتناع عن ترابط الأنشطة في المحاور العرضية مثلما هو الأمر في المحاور الطولية.

إن تفضيل هذا الاتجاه التطويري أو ذاك يتوقف أيضاً على ملاءنته لأنواع المجالات. وبصفة عامة، ففي المجالات المدينية هناك مكان لتطوير متعدد الاتجاهات، على موازاة التعزيز الخاصل لمحاور العرض. وتعتبر اتجاهات التطوير في المجالات البينية (الوسطية) معقدة للغاية، وترمي لإيجاد توازن بين عدد كبير من المبادئ. ومع ذلك، فإنه من الأهمية بمكان بشكل خاص قطع انزلاق التطوير من المجالات المدينية إلى المجالات البينية (الوسطية) في المحاور الطولية، في المقاطع بين نتانيا والخضيرة، وبين أسدود وعسقلان، وبين كريات ملاخي وبين كريات غات. وتحتل مسألة اتجاهات التطوير في المجالات المفتوحة مكاناً هاماً فحسب، حيث إن جل التطوير يتركز في النماذج (أ-١ و أ-٢).

إجفال مبادئ تنظيم منظومة الروابط

*** أحكام عامة**

- الاستناد الى شبكة الروابط كهيكل موجه لتنظيم النشاطات في المجال الوطني التركيز على التنوع المحلي، استغلال مزايا الموقع الفريدة، وتشجيع التعاون المجالي بين المراكز السكانية اليهودية وال العربية.

- ملاءمة التطوير في كل مجال مع البنية المفضلة لنماذج التطوير - مراكز على المفارق ، سلسلة من المراكز السكانية على امتداد المحاور والمجال القروي بينها.

- إيجاد هيكل واضح كأساس لتنظيم وتركيز البنى التحتية الخطوطية على المستوى الوطني ، وكوسيلة للتنسيق بين منظومات البنية التحتية نفسها ، وبينها وبين منظومة النشاطات.

- إيجاد قاعدة لتنظيم منظومة موصلات هرمية ذات مستوى خدمي عالٍ.

- إيجاد قاعدة لتصميم التشكيل البانورامي المشاهد على امتداد محاور الحركة.

*** مراكز**

- تشجيع التطوير في مراكز بلدية كبيرة وكثيفة على المفارق الواقعة على الشبكة.

- تأكيد الهوية والخاصية لكل مركز - تشجيع التخصص وملاءمة التطوير للمجال المفتوح من حوله.

- ربط المراكز بمحاور حركة رئيسة وسريعة ذات سرعة تحطيط عليها.

- تطوير نظام موصلات عامة ناجع للربط بين المراكز.

*** سلسلة مستوطنات على طول محاور الحركة الرئيسية**

- استغلال قدرات التطوير الكامنة وسهولة الوصول بين المراكز على طول محاور مختارة.

- تركيز التطوير في المحاور العرضية ونقل ثقل التطوير إلى الشرق.

- تقطيع امتدادات البناء في المحاور الطولية بواسطة حواجز فاصلة مفتوحة.

- منع استمرار عملية زحف التطوير بمحصص صغيرة وبكثافة منخفضة على طول المحاور.

- التطوير على طول محاور الحركة وفقاً لمقاربة «التكثيف و«المحافظة» والمحافظة

على الحواجز الفاصلة المفتوحة ، وتكثيف الأجزاء المبنية ، وبحسب الحاجة والدمج والتنسيق بين التطوير وفقاً لمقاربة «الانزلاق المراقب» ، أي ربط التطوير الجديد بمقاطع بناء جديدة قائمة ، تحديد حدود واضحة له ، وفي حالات خاصة وفقاً لمقاربة «الانزلاق غير المنتظم» ، إضافة مقاطع بناء جديدة ، وتكثيف المقاطع المبنية القائمة مع المحافظة على حواجز فاصلة واضحة.

- تنوع نماذج التطوير على طول المحور والتناوب في تطويرها على جانبي المحور.

* المجال المفتوح والقروي بين المحاور

- كبح جماع عملية زحف تطوير الضواحي السكنية إلى المجال القائم بين المحاور في المجالات المدينية وفي المجالات اليبنية (المتوسطة).

- التطوير المراقب للمرأكز السكانية في المجال المفتوح والقروي بين المحاور في المجالات المفتوحة في الجنوب وفي الشمال.

٤-٣- مكونات المخطط^(٢١): الصورة من قرب (Zoom in) والصورة من بعد (Zoom out)

مداميك التخطيط المعروضة في هذا البند تعبر عن مبادئ التخطيط المتأتية كنتيجة لتغيير زاوية التمعن في المجال القطري. مرة أولى من المجال القطري نحو الخارج : العلاقة الإقليمية لإسرائيل بين جيرانها في محيط يسوده السلام. ومرة ثانية من الكل القطري نحو الداخل : فحص مجالات التخطيط المناطقية ، كل واحد لكل متكمال ، ومعاً يكونون صورة الغاية القطرية المنشودة الشاملة.

٤-٣-١ إسرائيل في محيط يسوده السلام - الانعكاسات المجالية للسياق الإقليمي^(٢٢)

يعرض هذا البند الانعكاسات التخطيطية لأجواء السلام في الشرق الأوسط على صورة المجال الوطني. و يؤثر التغيير في محيط إسرائيل التخططي في دائرتين : الأولى عبارة عن تغيرات عامة في سياسة التخطيط تؤثر بشكل ملحوظ في مبادئ تنظيم المجال ، والثانية تغيرات مجالية واقعية في خارطة إسرائيل المستقبلية.

(٢١) انظر: مازور وسوفير، المصدر نفسه، الجزء ٣.

(٢٢) انظر: رافي بارئيل [وآخرون]، «إسرائيل في محيط يسوده السلام»، (١٩٩٦)، والمصدر نفسه، الفصل ٨.

وهناك تأثير لسيناريو السلام على سلسلة من المسارات. وفي جزء أول من هذه المسارات يعتبر «سيناريو السلام» شرطاً ضرورياً لوجودها، كما يعتبر في جزء آخر المحرك الرئيس للتغيير في الاتجاهات القائمة، ويقوم في جزء ثالث بدور العامل المحرك لاتجاهات التغيير القائمة. ويجمل الجدول رقم (١٨)، ص ٣٣٩ من هذا الكتاب التغييرات المركزية التي سطراً على سياسة التخطيط في أعقاب هذه المسارات.

وتعتبر أجواء السلام شرطاً ضرورياً لفهم المجال الإقليمي كمجال كامل، متواصل ومتنوع، يمكن داخل تطوير شبكات من البنية التحتية والمواصلات المتواصلة. كما أن أجواء السلام تعتبر شرطاً للنظر إلى المناطق الحدودية كمناطق التقاء للانتقال من الصراع الإقليمي بين اليهود والعرب في إسرائيل إلى اندماج مجال وتعاوني.

ويعمل «سيناريو السلام» كمحرك رئيسي للتغيير في الأهداف الوطنية، مع أن جذور التغيير مرتبطة أيضاً بظروف أخرى. ومن الأمثلة على ذلك الزيادة في وزن الغايات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية المنشودة على حساب تراجع الغايات السياسية والأمنية. وتوجد لذلك انعكاسات تخطيطية كبيرة، ومن بينها: التركيز على الأبعاد الصغيرة للدولة إسرائيل؛ وملاءمة نماذج تطوير منظومات المراكز السكنية على المستوى المناطيقي مع الاعتبارات الاقتصادية: الاستغلال الأفضل لمزايا الحجم والتخصص، والتغيير في نماذج تدخل الحكومة في مسارات ونماذج التطوير.

وهناك مسارات تحفز أجواء السلام وتيرة تغييرها وتزيد من قوتها. وفي المجال الاجتماعي تسرع هذه الأجواء الزيادة في وزن «قييم الفرد» على حساب «قيم المجموع»، وتبذر الاعتراف بتنوع سكان الدولة، وتأكد الحاجة إلى تقليص الهوات المناطية في داخل إسرائيل، بوسائل من بينها مبدأ «توزيع» الأنشطة على المستوى الوطني و«تركيزها» على المستوى المناطيقي. وفي المجال البيئي، ستعزز أجواء السلام التعاطي مع القيم الطبيعية والبانورامية كقاعدة لـ «حياة نوعية»، كما ستعزز الإدراك بضرورة الحفاظ على «الموارد الوطنية» بعد أن تحددت كميتها النهائية في اتفاقيات السلام، واستغلالها بصورة ناجعة بشكل عام، وبخاصة في ما يتعلق بموردي الأرض والحياة.

وهناك تأثير مباشر في بنية المجال الوطني للتغيير في مفهوم إسرائيل الشامل الذي يتمثل بالانتقال من التعاطي مع إسرائيل كـ «جزيرة» وكمحاط «مسدود» إلى النظر إليها كمركز متميز ومتخصص في داخل شبكة إقليمية. ويوجد لهذا التأثير أربعة مكونات رئيسية موحدة ومنسقة كمدماك تخططي إضافي في الصورة المستقبلية الشاملة.

١- تنظيم مجال إسرائيل الوطني على خلفية الشبكة الإقليمية :

حتى الآونة الأخيرة شكلت حدود الدولة سداً محكماً لا يمكن النفاذ منه أثر في تحديد «المناطق الحدودية» في أطراف الدولة، واعتبرت النشاطات والبني التحتية في الجانب الآخر من الحدود على أنها غير ذات صلة باعتبارات تخطيط مجال إسرائيل الوطني. ومع ذلك، ومثلاً هو الأمر في كل تخطيط محلي، فإنه ينبغيأخذ السياق البيئي في الاعتبار، وخاصة إزاء وجود «سيناريو السلام». وتعرض الخريطة رقم (١٤)، ص ٣٨٨ من هذا الكتاب مجال إسرائيل الوطني على خلفية منطقة متواصلة تشمل مجالات ملحوظة داخل أراضي الدول المجاورة. وتوصيف ملامح هذا المجال هي نتيجة لتجمّع عدد كبير من الوثائق التي أعدتها حكومة إسرائيل ومتديالت أخرى لطرح خيارات التطوير لإسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط^(٢٣). ومن ناحية التطرق إلى السياق الإقليمي، هناك تأكيد على ثلاثة مكونات تخطيطية مركزية: شبكة الطرق الإقليمية - الاستمرارية الناشئة في أعقاب ربط الشبكات المنفردة الخاصة بإسرائيل والأقطار المجاورة، المراكز الوطنية الرئيسة في المجال - على مفارق رئيسة في الشبكة الإقليمية، وتقع جميعها في مدى قريب من إسرائيل؛ موانئ ومطارات دولية رئيسة على مسافات قريبة من بعضها البعض ومتراقبة بشكل جيد.

وفي ظروف السلام وفتح الحدود توجد معقولية عالية لتأثير متبادل وجوهري في شبكة المواصلات الإقليمية بين السكان ومراكم النشاطات والمطارات والموانئ. كذلك هناك قدرة كامنة ملحوظة للتعاون حول مراكز المواصلات الرئيسة والموانئ والمطارات (انظر الخريطة رقم (١٤)، ص ٣٨٨ من هذا الكتاب).

٢- الدمج بين مبادئ التخطيط الخاصة بإسرائيل وبجيرانها :

العلاقات مع جيران إسرائيل، وبخاصة في أجواء محيط يسوده السلام تسمح بتوسيع مبادئ التخطيط التي عبر عنها في هذا الفصل إلى ما وراء حدود الدولة. وهذا التوسيع لا يطرح - «إملاء» أو - «إكراه» من أي نوع كان على المجال الوطني بجيرانها، وإنماكتصور محتمل لقيام طواقم التخطيط الوطنية لدى جيراننا بتفعيل اعتبارات موازية لتلك التي قمنا بتفعيلها بالنسبة إلى مجال إسرائيل الوطني (انظر الخريطة رقم (١٤)، ص ٣٨٨ من هذا الكتاب).

(٢٣) في هذه الخطة نحن لا نقترح خطوطاً معينة كما لا نعارض أخرى، وإنما نقوم فقط بنشر شبكة إقليمية محتملة كأساس لمناقشة الانعكاسات التخطيطية الإقليمية لإسرائيل في الشرق الأوسط. انظر: Government of Israel,«Development Options for the Middle East,» (1994 - 1996).

٣ - النظرة إلى الحدود والى مراكز الالقاء على امتدادها :

أحد الإمكانيات الكامنة الرئيسية لمساهمة أجواء محيط يسوده السلام في الشرق الأوسط في تنظيم مجال إسرائيلي الوطني يتمثل في تحويل حدود الدولة من واقع كونها حدوداً فاصلة إلى واقع نقاط التقاء. وفي هذا الواقع الجديد ستكون حدود الدولة مفتوحة، ولكنها خاضعة للرقابة، كما أنه من المفضل أن تكون هناك أماكن لقاء وتعاون. ومن شأن التحديد العقلاني لنقاط الالقاء هذه من ظواهر عشوائية تمثل في كثرة نقاط الاتصال بشبكات إقليمية و محلية مختلفة، الأمر الذي يقلل من إمكان الرقابة الدواع أمنية، واقتصادية، وبيئية. ومن الجدير بالذكر أن تكون نقاط الالقاء قائمة على المحاور الرئيسية للمنظومة الإقليمية، وبخاصة في تلك الأماكن حيث تتركز النشاطات فيها من على جانبي الحدود موجود في موقع قريبة نسبياً وعلى مسافات ممكنة للانتقال اليومي للعمالية (انظر الخريطة رقم (٤-١٣)، ص ٣٨٨ من هذا الكتاب).

٤ - القدرة الكامنة لمشاريع مجالية مشتركة بين إسرائيل وجيرانها

إن إحدى ثمار السلام الرئيسية تتمثل في القدرة الكامنة على تطوير المناطق الواقعة على امتداد حدود الدولة، التي أدى إغلاقها، كما أدت أعمال العداء على طولها، إلى حرمانها من التطوير الوطني على جانبي الحدود. ويكشف فتح الحدود عن إمكانات استنفاد هذه القدرة الكامنة المتميزة في مناطق طبيعية عظيمة القيمة، حيث الحدود التعسفية والمسدودة حالت دون تطويرها. وبإمكان هذه المناطق تحقيق هذه القدرة الكامنة الكبيرة فقط في الوضع الاستمراري، حيث تتم ملاءمة تحفيظها وتطويرها بين الدول ذات العلاقة^(٢٤) (انظر الخريطة رقم (١٣)، ص ٣٨٧ من هذا الكتاب).

٤-٣-٢ إجمال مبادئ تنظيم مجالات التخطيط^(٢٥)

هذا البند يعرض سياسة التطوير الموحدة المتأتية من تجميع مكونات المخطط وتركيزها على المستوى المناطيقي. كما يعرض هذا الفصل الطريقة التي تمتزج فيها مداميك التخطيط التي عُرضت أعلاه مشكلة وحدة شاملة ومتكاملة في كل واحد من مجالات التخطيط - «المجالات المدينية»، «المجالات البيانية (الوسطية)»، «المجالات

(٢٤) لبيان هذه المشروعات الإقليمية، انظر: المصدر نفسه، و مازور - بيرشت، «الخط الرئيس للنقل في ظل السلام»، (١٩٩٥).

(٢٥) انظر: مازور و سوفير، «صورة المستقبل»: خطط لتنظيم المجال الوطني، الفصل ٩.

المفتوحة». ويبين المخطط المبادئ العامة لتنظيم كل واحد من أنواع المجالات ويقترح اتجاهات ملائمتها بشكل معين لكل مجال. وتهدف مبادئ التطوير إلى تشخيص القدرة الكامنة لكل مجال ، والوقوف على مزاياه النسبية ، وعلى اتجاهات تخصصه المحتملة. ويسعى المخطط لفحص هذه الأمور على خلفية دور المجال في النظام الوطني الشامل. وتطلع المبادئ التخطيطية إلى ضمان ازدهار كل مجال بحد ذاته دون أن يكون في ذلك نقص للإسهام في رفاه المجالات المحاذية وفي النظام الوطني كله.

إن الإسهام الرئيس لمخطط إسرائيلي الرئيسي في سنوات الأربعين على المستوى المناطقي يتمثل في إضافة العلاقات المتبدلة بين المجالات ، واقتراح أدوات لتحديد مبادئ التطوير ، والإشارة بخطوط عريضة إلى اتجاهات الخل المطلوبة. وجيع هذه الأمور بحاجة إلى فحص مجدد ودقيق أثناء التخطيط المناطقي المفصل ، ولكن دون إهمال الرؤية القطرية الشاملة على المدى البعيد. وسنجمل في هذا الفصل سياسة التطوير وفقاً لأصناف المجالات فقط. وللتفصيل الكامل لمبادئ التطوير لكل واحد من المجالات السبعة .

* مبادئ لتطوير المجالات المدينية

الجهد الرئيس في توجيه نماذج التطوير في المجال المديني موجه من جهة لتحسين نجاعة المجال المتربوليبي وأدائه كمجال اختيار واحد ، ومن الجهة الأخرى لتحسين الوصول السهل إلى المناطق المفتوحة ، ولصياغة مراقبة للعلاقة بين المبني والخاري ، ولوحد المعالم الطبيعية المفتوحة والحضرية معاً.

وتم تحديد المجال المديني على مستوى الشمول الوطني بأنه مجال مبني ، حيث تتركز المراكز السكانية والأنشطة بصورة رئيسية في رؤوس زواياه وعلى امتداد حدوده ، وتم المحافظة في وسطه على «قلب أخضر» (النموذج بـ ٢-٤). وعلى المستوى الشمولي المناطقي يشمل نموذج المجال المديني المبادئ التخطيطية التالية (انظر الرسم البياني رقم ١٦)، ص ٣٧٢ من هذا الكتاب) :

النظام المبني: يستند نموذج المجال المديني وفقاً لتعريفه إلى تطوير مراكز متخصصة وبخاصة في زوايا المجال. ويتموضع كل واحد من المراكز على مفترق محاور رئيس (النموذج أ-١). ومتند بين المراكز محاور حركة وبني تحتية ، وعلى امتدادها الأطراف المتربوليبية مطورة وفق صيغة أضلاع تطوير أو سلسلة مستوطنات (النماذج أ-٣، أ-٤). وفي المجال المديني المكثف ، فإن أضلاع المجال قد تتطور كأحزمة مبنية ومفتوحة على التوالي ، بما يشبه نموذج «الأصابع» في التطوير المتربوليبي (النموذج أب-٤). أما أضلاع المجال المديني الذي يكون قيد التشكيل أو في الالقاء مع المناطق

المفتوحة ذات النوعية العالية، فإنها في المقابل قد تبقى كمحاور حركة تمتد في مجال مفتوح (النموذج أ-٣، بـ-٢). ومن شأن تركيز التطوير في الزوايا وعلى امتداد أضلاع المجال أن يحرر مركز المجال وأن يحافظ على قلبه كمنطقة مفتوحة.

نظام الحركة وسهولة الوصول: إن نظام التطوير المحوري هو نظام متعدد الاتجاهات يربط بين المراكز، وهو بهذه الطريقة يزيد من المجال المتروبوليسي المشترك للانتقال اليومي للعمالة. ويوجد لهذا النموذج مزايا بارزة لناحية مدى ملاءمه لتطوير نظام موصلات ناجع بعامة، وموصلات عامة بخاصة. وتتمد بين محاور الحركة الرئيسية منظومة طرق مناطقية - داخلية تزيد من مستوى التأثير المتبادل بين مراكز الخدمات والأشغال والسكن والاستجمام. ويوجد لكل واحد من المجالات المدينية رابطة مع بوابة دولية - ميناء بحري ومطار داخل المجال أو بالقرب منه، وعلاقة الموصلات والبني التحتية في مراكز الأنشطة تشجع على استغلال مزايا الحجم والكتل الخاصة بالمجال المديني كله، حيث إنه من السهل الوصول من مركز إلى آخر، كما أنها تخدم مسارات التخصص المجالي واستغلال المزايا النسبية.

سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة: على الرغم من المحافظة على مستوى كثافة عال من الأنشطة داخل المجال المديني، إلا أن نموذج التطوير يضمن سهولة وصول عالية إلى المناطق المفتوحة، وبصفة خاصة مقارنة بنماذج موازية تقوم على نموذج المتروبوليين المركزي. وتصل المجالات المفتوحة والكبيرة وذات الجودة التي تحيط بال المجال المديني إلى مراكز النشاط في رؤوس زوايا المجال، الأمر الذي يعرض غالبية السكان لاتصال مباشر مع المناطق المفتوحة. ويؤدي الدخول إلى المجال المتروبوليسي بشكل مباشر إلى مراكز الزوايا وليس من طريق الأطراف التي توجد فيها الضواحي السكنية. وتتضمن عملية تطوير المجال المديني المحافظة على سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة، وذلك خلافاً لعملية التطوير الخلقاني للمتروبوليين المركزي الذي يبعد النواة والحقائب الداخلية عن المناطق المفتوحة مع كل حلقة تطوير إضافية. كذلك تتم في محاور التطوير على امتداد أضلاع المجال المديني المحافظة على القرب من المناطق المفتوحة. وتتمتع المراكز السكانية القائمة على امتداد المحاور بقربها من المجالات المفتوحة ومن المجالات البيئية (الوسطية) التي تحيط بالمجال المديني من الخارج وبقربها من المجال المفتوح ومن «القلب الأخضر» في مركز المجال المديني.

الحواجز الفاصلة المفتوحة: إن كل مركز محاط بحاجز فاصل أحضر يفصل بينه وبين محاور التطوير، بحد المدينة المستخدمة كمركز ويحافظ على هويته وخصوصيته. كذلك فإن الامتداد المبني على طول المحاور يقطع بحواجز فاصلة حضراء عمودية.

ومهمة الحواجز هي الربط بين «القلب الأخضر» الذي يكون داخل المجال وبين المناطق المفتوحة في خارجه والمحافظة على تواصل المناطق المفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دور الحواجز هو إطالة خط التماس بين النسائج المبنية وبين المناطق المفتوحة، ومنع امتدادات مبنية طويلة وموحدة، وضمان ملاءمة التطوير للبيئي وال الطبيعي من جهة، وللطابع الطوائفي ولنظم الحياة المتميزة للمركز الاستيطاني من جهة أخرى.

العلاقة بين المبني والخالي: إن عملية الدمج والتوحيد بين نظام المناطق المفتوحة وبين نظام المراكز الاستيطانية ونظام الحركة في نموذج المجال المديني، يشجع على تشكيل هوية وخصوصية لكل مكون في المجال. وتتمتع المناطق المفتوحة بتشكيلة كبيرة من الأحجام والأشكال بمستويات مختلفة من الكثافة. وتلائم هذه المناطق مهامها المختلفة للشخصيات الطبيعية من جهة، ولسياقها الاجتماعية من جهة أخرى. كذلك تتمتع المناطق المبنية أيضاً بتباين محالي أكبر يتأثر بين أمور أخرى بالمناطق المفتوحة، ويتجه كل مركز إلى مجال مفتوح آخر، فيستقى منه خصوصيته الوظيفية والهيكلية.

حدود المجال المديني: يحدد نموذج المجال المديني حدوداً واضحة بينه وبين المجالات المحيطة به. ولا ينبغي النظر إلى هذه الحدود كحدود وظيفية تؤخر أو تمنع مسارات التسلسل والتطوير. ويتوجب النظر إليها كحدود للنسيج الطبيعي تحمي الموارد الطبيعية والبانورامية، وتشجع مسارات التخصص الوظيفي والتصميمي للمكونات في المجال. والتعلل هنا هو لملاءمة هذه الحدود مع التضاريس الطبيعية واستغلالها للتركيز على نوعيات العالم الطبيعية والبلدية معاً.

هذا ويقترح نموذج المجال المديني في مبادئه العامة مزايا كثيرة مقارنة بنماذج تطوير متروبولينية بديلة، وهو ملائم بشكل خاص لمجال إسرائيل الوطني، ولأحجامه ولسماته الجغرافية - السياسية والجغرافية - المورفولوجية. كذلك، فإن السمات الديمغرافية للسكان، وتوزعهم في المجال، وعمليات النمو المتوقعة تعزز أيضاً من محاسن تبني نموذج تطوير المجال المديني. وتعتبر ملاءمة نموذج المجال المديني مع كل واحد من المجالات في الشمال، وفي الوسط، وفي الجنوب، مهمة خططات التطوير المناطقية الأكثر تفصيلاً.

* مبادئ لتطوير المجالات المبنية (الوسطية)

المجالات المبنية غنية بالقيم الطبيعية وبامتدادات كبيرة من المناطق المفتوحة التي لم تخل بها النسائج المبنية. ومهماتها هي أن تستخدم كـ«رئات خضراء» تفصل بين مجالات مدينية مكثفة. وهذه الغاية تتعرض للتهديد من جانب عملية انزلاق المباني

السكنية والعمالات، التي هي جزء من مسارات الانتشار العشوائي لمتروبولينات قلب الدولة (المجال المديني المركزي) ويمدأ أقل للمجال المديني الشمالي.

وتجري عملية انزلاق التطوير إلى المجالات البينية (الوسطية) وفقاً لاتجاهات قائمة بقلب حضري، أي تجزئه كبيرة للمرأكز السكنية ذات الكثافة المنخفضة والاحجام الصغيرة. وهذه العملية تبت منطقه المجال وتزيد رقعة استيعاب المناطق المبنية لكمية صغيرة نسبياً من السكان والأنشطة الأخرى. وهذه تعتمد على حركة التنقل بالمركبات الخصوصية وتحتاج إلى طرق كثيرة وبني تحتية مجزأة.

إن موضع المجالات البينية بين المجالات المدينية يجعل حركة الانتقال بين المتروبولينات تعبير في داخلها. ومن المتوقع أن تزداد هذه العلاقات والروابط بسبب الطابع المتخصص العتيق للمجالات المدينية. وتخلق الحركة الكبيرة بين المجالات المدينية مزايا توضع واضحة على المفارق وعلى طول محاور الحركة الرئيسية في المجالات البينية (الوسطية).

وهناك هدف مزدوج للتخطيط. الهدف الأول هو الحفاظ على طابع المجالات البينية (الوسطية): «رئات حضراء» ومنع الزحف العشوائي لتطوير ضواحي سكنية على دفعات صغيرة ووقف الزيادة العشوائية للمرأكز السكنية القروية. والهدف الثاني هو استغلال ضغوطات التطوير ومزايا الموقع كرافعة للتطوير الاقتصادي للمجال والإحراز مزايا مناطقية. وسيتم توجيه الجهود التخطيطي في المجالات البينية (الوسطية) نحو التنظيم الم GALI ، وليس للتقيد الكمي لنطاق التطوير.

ومن الناحية المتروبولينية، فإن المجالات البينية تعتمد على المجالين المدينيين الواقعين على جانبيها. وتتوفر لها المجالات المدينية خدمات ذات مرتبة دخول عالية. وتشارك المجالات البينية (الوسطية) نفسها في عرض الخدمات والعمالات الغنية بالأرض أو المرتبطة بجودة المناطق المفتوحة. وسيجري التركيز في المجالات البينية على تطوير مناطق الاستجمام والسياحة، بما في ذلك تطوير أشرطة ساحلية واسعة لرفاهة سكان المجالات المدينية.

ويتوقف استفادة مزايا الموقع على تركيز التطوير في عمليات البناء المكثفة نسبياً والمتمرکزة في المفارق وعلى طول المحاور الرئيسية. وهذه هي الأماكن المفضلة للتطوير البلدي. ولذا، فإن النماذج المفضلة لتطوير المجالات البينية هي المرأة البلدية في المفارق الرئيسية (النموذج ٢-٢) وتطوير مدن متوسطة وصغرى على امتداد محاور المواصلات (النموذج ٤-٣، ١-٣) بشرط خاصة ، وفي مقاطع حاذية للمجالات المدينية سيلائيم أيضاً تطوير أحزمة مبنية ومفتوحة على التوالي (النموذج

أب - ٤). وبين المحاور ستجرى المحافظة على طابع المجال المفتوح القروري (النموذج أ-٣)، كما ستمتنع الزيادة العشوائية للمرآكز السكانية القروية ذات الكثافات المنخفضة.

وفي الأماكن التي تسمح فيها الظروف المحلية بالتطوير وفقاً لنموذج المركز البلدي القائم على مفترق الطرق والمجال المفتوح الذي يحيط به، فإنه يتوجب تفضيل هذا النموذج على التطوير المحوري. وانتشار البناء على امتداد المحور لا يسهم بالضرورة في رفع مستوى تطوير المحيط المجاور، في حين أن تركيزه في المركز البلدي على مفترق الطرق، بالإضافة إلى المزايا الأخرى، سيزيد أيضاً نطاق المجال الذي سيطر إليه كمجال مفتوح.

* مبادئ لتطوير المجالات المفتوحة

تقتد المجالات المفتوحة إلى الشمال وإلى الشرق من المجال المديني الشمالي، كما تقتد إلى الجنوب وإلى الغرب من المجال المديني الجنوبي. وتشكل هذه المجالات ثلثي مساحة الدولة. وتشمل المجالات المفتوحة معظم المحظيات الطبيعية، وتوجد فيها مجالات مفتوحة كبيرة لا تخلّ بها أعمال البناء. وال المجالات المفتوحة لا تقع في هذه المرحلة تحت ضغوط تطوير حيث، كما أن قدرتها الاقتصادية منخفضة نسبياً. وتوجد أجزاء منها في مستوى منخفض نسبياً من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية مع خصائص لـ «أطراف الدولة».

إن دور المجالات المفتوحة هو توفير المناطق الاستجمامية لجميع سكان الدولة. كذلك فإن لهذه المجالات قدرة كامنة لتطوير انتقائية لمجموعات سكانية ولجماعات منظمة مختلفة ولأنشطة اقتصادية متميزة تتأثر من الظروف البيئية والتوعية للمجالات المفتوحة. وهدف التخطيط هو الإشارة إلى قدرة كامنة لتطوير حلي مميز للمرآكز السكانية وللجماعات المنظمة التي تستغل الجودة البيئية، والعزلة النسبية، والظروف المحلية لأغراض «التحقيق» الذائي والجماعي.

إن مرآكز الاستيطان المختلفة المنتشرة في المجالات المفتوحة ستكون مرتبطة إلى حد كبير بالخدمات المتروبولينية المقدمة من جانب المجالات المدينية التي تعتمد عليها. و«ستدفع» هذه المرآكز من خلال التفضيل «ثمن» البعد في مقابل قيمة «العزلة» و«التنوعية المتميزة». وكذلك، وفي المناطق المفتوحة أيضاً من المهم منع انزلاق النشاطات الناجمة عن «التجزء المتروبولي» العائد إلى المجالات المدينية المحاذية.

وبصورة شمولية، فإنه لا توجد أفضلية للتطوير ذي الطابع المحوري في المجالات المفتوحة. ونموذج التطوير المفضل هو تطوير مدن متوسطة وصغيرة على

مفارق الطرق (النموذج ٢-أ)، وتطوير مراكز سكنية قروية محدودة الحجم وبعيدة نسبياً بعضها عن بعض في بقية المجال (النموذج ١-أ). وستطور مراكز استيطان مختلفة طابعاً خاصاً من ناحية التخصص الاقتصادي المتميز: الطابع الجماعي المنظم ونماذج البناء، ونموذج «المدينة المنطقية» حسب فكرة البروفسور رعنان فايتس^(٢٦)، ملائم كنموذج لتعاون جمالي في أجزاء من المجال المفتوح. ووفقاً لهذا المبدأ، فإن كل مركز استيطاني في المجال يؤدي دوره كـ«مدينة إقليمية» سيكون بمثابة «ضاحية» متخصصة في البنية الجماعية المنظمة وفي النشاط الاقتصادي. وبهذه الصورة سينشأ تعاون بين المراكز الاستيطانية المختلفة في مجال جغرافي معين.

وفي المجال المفتوح أيضاً لا ينبغي السماح تماماً بإطلاق العنان للتوفير، وينبغي التطلع إلى تطوير وفق نماذج ناجحة في منظور الأرض، انطلاقاً من اعتبارات التطوير الثابت والدائم أيضاً، من أجل حماية نوعية المجال المفتوح، وكذلك من أجل تحسين أداء نقاط المراكز الاستيطانية الأكثر عزلة.

إن عملية السلام وفتح الحدود مع الدول المجاورة سوف تؤثر بخاصة في القدرة الكامنة لتحقيق الموارد الطبيعية والبانورامية وتطوير المنظومة السياحية في المجالات المفتوحة. كذلك، فإن جزءاً بارزاً من الأفكار للتعاون الإقليمي بين إسرائيل وجيرانها مشمول في نطاق هذه المجالات المفتوحة.

٤-٤ برنامج كمي لمكونات المخطط^(٢٧)

هذا البند يعرض البنية الكمية المرغوبة لمكونات المخطط. وينضم الجانب الكمي إلى الجانب المتعلق بتنظيم المجال في نماذج تطوير مرغوب فيها، بحيث يكملان بعضهما البعض مشكلتين صورة شاملة للغاية المنشودة. وينقسم المدماك البرنامجي إلى مستويين: صورة الغاية المنشودة لانتشار السكان، وصورة الغاية المنشودة لانتشار وتوزيع استخدامات الأرض.

إن الجانب الكمي لصورة الغاية المنشودة معروضة وفقاً لتقسيم محلي وظيفي (يختلف عن التقسيم الإداري إلىألوية وأقضية). وهذا التقسيم هو تقسيم مزدوج - التقسيم إلى ثلاثة مناطق: شمال، وسط، وجنوب؛ وال التقسيم إلى سبعة مجالات تخطيط: ثلاثة مجالات مدينية، بينها مجالان بينيان (وسطيان)، وفي الشمال والجنوب مجالان مفتوحان. وقد تمت ملاءمة التقسيم إلى مناطق مع حدود الألوية والأقضية:

(٢٦) انظر: رعنان فايتس، «المدينة المنطقية»، (١٩٩٤).

(٢٧) انظر: مازور وسوفير، «صورة المستقبل»: خطط لتنظيم المجال الوطني، الجزء ٤.

فالم منطقة الشمالية شملت لواء الشمال وقضاء حيفا من لواء حيفا، والمنطقة المركزية شملت قضاء الخضيرة من لواء حيفا، وألوية تل أبيب والمركز القدس وقضاء عسقلان من لواء الجنوب. والمنطقة الجنوبية شملت قضاء بئر السبع من لواء الجنوب^(٢٨). واشتقت التقسيم إلى مجالات تخطيط من عملية تحليلية للمجال الوطني (انظر البند ٤-٢ السابق). واستناداً إلى هذا التقسيم، يتبيّن أن كل واحد من المجالات الбинية (الوسطية) هو في حالة تطابق مع منطقتين: شمال ووسط، ووسط وجنوب. ومن أجل الحفاظ في الوقت عينه على التقسيم إلى مناطق وعلى التقسيم إلى مجالات تخطيط تمت تجزئة المجالات الбинية (الوسطية) إلى مجالين فرعيين. ومن أجل تسهيل أمور أعطيت أرقام لمجالات التخطيط وللمجالات الفرعية من ١ حتى ٩ (انظر الخريطتين رقمي (١٥)، ص ٣٨٩، و(١٦)، ص ٣٩٠ من هذا الكتاب)، وانظر كذلك الجداول من أرقام (٢٠) - (٢٤)، ص ٣٤٢ - ٣٤٨ من هذا الكتاب).

٤-٤-١ توزع وانتشار السكان - صورة الغاية المنشودة^(٢٩)

إن صورة الغاية المنشودة الخاصة بتوزع السكان قد وُجّهت لتحقيق سلسلة طويلة من الأهداف، وتطبيق أربعة مبادئ تخطيطية مركزية هي: مبدأ «التوزيع المركز» (المحافظة على مركزية المجالات المدينية، حيث يقيم ثمانون في المئة من سكان الدولة على عشرين في المئة من مساحتها)، واستغلال نماذج تطوير توافرية في الأرض (بما في ذلك التركيز على نماذج تطوير بلدية)، وزيادة المساواة المجالية (بما في ذلك تسريع عملية تدinin السكان العرب وتشجيع دمجهم في المجالات المدينية بعامة وفي المجال المديني المركزي وخاصة)، وتنوع الحلول الخاصة بنماذج التطوير المجالية، وذلك من خلال رؤية قطرية شاملة وفي كل واحد من المجالات وفقاً لأفضليات المجموعات السكانية المختلفة. وفي التوزيع المقترن للسكان هناك تشديد على أمرین: الأول هو التغيير في نماذج حركة السكان، ونعني بذلك توجيه التطوير إلى مجالات مفضلة، وبخاصة إلى المجال المديني الجنوبي، وتحفيض الزيادة الحثيثة في المجال المديني المركزي. وهذا التشديد يظهر في الجدولين رقمي (٢٠) و(٢١)، ص ٣٤٢ و ٣٤٣ من هذا الكتاب على التوالي. أما الأمر الثاني، فيتمثل بتوجيه التطوير في كل مجال إلى نماذج استيطان مفضلة حسبما يظهر ذلك في الجدول رقم (٢٢)، ص ٣٤٤ من هذا الكتاب وفي الخريطة رقم (١٥)، ص ٣٨٩ من هذا الكتاب.

(٢٨) السكان في المستوطنات في يهودا والسامرة وقطاع غزة أخذوا بالحساب في التقسيم وفقاً لمجالات التخطيط الخاذية لهم.

(٢٩) انظر: المصدر نفسه، الفصل ١٠.

واستندت صورة الغاية المنشودة الخاصة بالتوزع السكاني على تجميع المراكز الاستيطانية المختلفة في خمسة نماذج استيطان مبدئية: النموذج الأول، ويتمثل بالمراکز التروبوليّنة، والتواء، والحلقة الداخلية والوسطى. النموذج الثاني، وهو عبارة عن مراكز بلدية كبيرة على مفارق مركزية على شبكة الروابط وفي أضلاع المجال المديني، مخصصة لاستيعاب أكثر من خمسين ألف نسمة. والنماذج الثالث، مدن متعددة الحجم في المجالات المدينية وعلى امتداد المحاور، مخصصة لاستيعاب أكثر من عشرين ألف نسمة. والنماذج الرابع، مدن صغيرة، مخصصة لاستيعاب أقل من عشرين ألف نسمة. والنماذج الخامس، مراكز سكنية قروية مخصصة لاستيعاب أقل من خمسة آلاف نسمة.

هذا، ولقد تحدّد هذه القسمة وفقاً لحجم المراكز الاستيطانية، وكثافتها، وموقعها النسبي على شبكة الروابط ، ونوع المجال الذي تتموضع فيه. ويتلاءم تعين الغايات السكانية المنشودة وفقاً لنماذج استيطان مبدئية مع المرونة المطلوبة في مخطط رئيس شامل للمدى البعيد دون الانزلاق إلى تحديد غايات سكانية منشودة وتفصيلية لكل مركز استيطاني. ومن مهام مسارات التخطيط والتطوير الإقليمية ملاءمة نطق التطوير في كل مركز استيطاني مع تشكيلة متنوعة وواسعة من الاعتبارات التي ستشمل أيضاً الظروف المحلية المميزة ، مع المحافظة على الغايات العامة المنشودة، وعلى النماذج التي تفضلها مجموعات وجهات منظمة مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

٤-٤-٢ توزع استخدامات الأرض - صورة الغاية المنشودة^(٣٠)

هناك وجهان لصورة الغاية المنشودة المتعلقة باستخدامات الأرض - برنامج المناطق - الوجه الأول يسعى لتقدير وتوقع نطق الطلب على إضافة مساحات مبنية وتوزعها في المجال بهدف توجيه عمليات تخطيط وتطوير مستقبلية. والوجه الثاني يرمي للتأثير في نطق هذه المساحات من أجل العمل قدر الإمكان على تقليل المساحات المفتوحة التي سيتم تحويلها في المدى الزمني للمخطط إلى مساحات مبنية ، وتقليل المسن بموارد المجال المفتوح وزيادة نجاعة نظام التطوير والبني التحتية.

وتقوم السياسة الأرضية في الأساس على البنية المجالية المقترحة في هذا المخطط. ويتم إحراز التوفير الأقصى في الأرض من طريق ملائمة المبادئ البراجمائية العامة مع البنية الهيكلية ، ومع أصناف المجالات ونماذج التطوير المقترحة. وهناك مبدأ تخططي مرکزي يقضي بحرف اتجاهات التطوير نحو الداخل إلى مجموعات كلية

(٣٠) انظر: المصدر نفسه، الفصل ١١.

تتمتع بأفضلية في نجاعة الاستغلال الأرضي : على المستوى القطري مركزة التطوير في المجالات المدينية ، وعلى المستوى المناطقي مبدأ زيادة الكثافة في المناطق المبنية القائمة واستغلال مناطق داخل مجموعة مراكز استيطانية ، وداخل الأجزاء المبنية على طول المحاور.

ويستند برامج المناطق على السياسة الرامية إلى زيادة كثافة نسائج بناء قائمة من أجل تخفيف انزلاق السكان نحو الخارج إلى نسائج جديدة . وينبع الانزلاق المتوقع للسكان في الأساس من الارتفاع المتوقع في الرفاه السكني . ومن شأن رفع الكثافة من طريق إضافة بناء في الفسحات الخالية ، وتكتيف البناء القائم والهدم وإعادة البناء من جديد ، أن تزيد من قدرة استيعاب السكان في النسائج القائمة .

هذا ، ولقد جرى فحص القيم الخاصة بكثافة النسائج المبنية الجديدة التي ستضاف إلى المراكز الاستيطانية في بداول ثلاثة هي : «استمرار الاتجاهات»^(٣١) و«التكتيف الخاضع للرقابة» و«التكتيف المتزايد». وبعد فحص الطلب على المناطق المبنية على خلفية عرض المناطق الخالية والجوانب القيمية لهذه المناطق ، تم وضع برنامج يدمج بدليل «التكتيف المراقب» لغالبية المجال مع بدليل «التكتيف المتزايد» في المجال المديني الشمالي ، حيث يوجد مركزة عالية للغاية للقيم الطبيعية والبانورامية ونقص في الأرض المتوفرة دون ضغوطات بيئية لاستيعاب الطلب على التطوير . ومن خلال اعتبارات التطوير الثابت ، تم رفض بدليل «استمرار الاتجاهات» الذي تتم المحافظة بموجبه على قيم الكثافة البلدية المألوفة اليوم . وفي بدليل «استمرار الاتجاهات» ، فإن المجموع الكلي للمساحات المتوقع تطويرها أعلى بنحو عشرين في المائة (تشكل نحو ٦٢٠ كيلومتراً مربعاً) مقايسة بالدمج الموصى به .

ومن أجل ضمان أن تتمكن مساحات المراكز الاستيطانية من استيعاب نحو ٨,١ مليون نسمة حتى عام ٢٠٢٠ ، يتوجب تخصيص مساحة إضافية للمراكز الاستيطانية ، وذلك لأنه حتى في العام المنشود أيضاً لن يتم تحقيق التطوير لكامل المساحة المخصصة للمراكز الاستيطانية . كذلك ، فإن العمليات المرتبطة بزيادة رفاه المستخدمين وسمات الرفاه الأخرى ، مثل الارتفاع في الاقتصاد ، من شأنها إلزام المخطط بتخصيص مساحات الآلي ، وكذلك التخصص في الاقتصاد ، من شأنها إلزام المخطط بتخصيص مساحات مبنية إضافية من أجل مراكز العمالة ومباني البنية التحتية . وفي البرنامج المقترن

(٣١) بدليل «استمرار الاتجاهات» بهذا المفهوم يتطرق فقط إلى كثافة البناء في النماذج المختلفة في نقطة الانطلاق . ولا ينبغي استبداله ببدليل «الأعمال كالمعتاد» الذي يعالج البديل التخططي الشامل في إطار البدائل الرئيسة لخطط إسرائيل ٢٠٢٠ .

أخذت بالحسبان هذه الاحتياجات من أجل إضافة مساحات مبنية. هذا ويتضمن الجدولان رقمـا (٢٢) و(٢٣)، ص ٣٤٤ و ٣٤٦ من هذا الكتاب والخريطة رقم (١٦)، ص ٣٩٠ من هذا الكتاب، عرضاً لتوزيع وانتشار استخدامات الأرض في نقطة الانطلاق ١٩٩٤، وفي العام المنشود ٢٠٢٠.

* إجمال سياسة الحفاظ على مورد الأرض

- تنظيم المجال الوطني: إن الإدراك للحجم المقلص للدولة هو نقطة انطلاق مركزية لتنظيم المجال الوطني، وهو يقتضي التوفير والنجاعة في أي استخدام للأرض. وفي أبعاد البلد، حيث المسافة بين الأطراف وبين المركز صغيرة، فإنه لمن الهم وجود مرونة تخطيطية تسمح بملاءمة التطوير مع المزايا النسبية لأقاليم البلد، وبذلك منع المس بقيم البيئة الطبيعية والمعلم الطبيعية جراء ضغوطات تطوير غير مراقبة في مناطق الطلب.

- نموذج البنية المجالية: إن اختيار نموذج التطوير المجالي يؤثر في نطاق الأرض التي ستحول من منطقة مفتوحة إلى منطقة مبنية، كما يؤثر في الطريقة التي ينظر بها إلى مجال كمجال مفتوح أو كمجال مبني. واستناداً إلى مبدأ «التوزيع المركز» يقترح الخطط تطوير المجال المتروبوليـني وفقاً لنـموذج المجال المـديـني، وليس وفق نماذج تطوير متروبوليـنية مرـكـزة.

- المجالات المفتوحة كمزـرد وطنـي: ينبغي النظر إلى المجالات المفتوحة بكل قيمـها كبنـية تحتـية وطنـية مرـكـزـية، وليس كـمجموع للـبقاءـيات المتـبقـية عنـ التطـويرـ المـحـالـيـ الـاقـتصـاديـ. ويـتـوجـبـ النـظرـ إـلـىـ الجـوانـبـ الـقيـمـيـةـ لـلـبيـئـةـ وـالـمـعـالـمـ الـطـبـيـعـيـةـ، وـإـلـىـ الـحـفـاظـ عـلـىـ الـمـنـاطـقـ الـمـفـتوـحـةـ كـمـنـاطـقـ مـتـسـاوـيـةـ فـيـ الـقـيـمـةـ، وـكـمـواـزـيـةـ لـاـحـتـيـاجـاتـ الـتـطـوـيرـ الـتـابـعـ لـلـمـنـاطـقـ الـمـبـنـيـةـ وـالـأـنـشـطـةـ الـاقـتصـادـيـةـ. وـيـنـبغـيـ استـبـدـالـ مـبـداـ الـمـحـافظـةـ عـلـىـ الـأـرـضـ الـزـرـاعـيـةـ الـذـيـ كـانـ أـحـدـ الـمـبـادـيـ الرـائـدـةـ فـيـ مـذـهـبـ التـخـطـيطـ الـوـطـنـيـ بـمـبـداـ شـامـلـ يـدـعـوـ إـلـىـ الـمـحـافظـةـ عـلـىـ الـمـنـاطـقـ الـمـفـتوـحـةـ، وـتـبـيـ مـقـارـيـاتـ تـخـطـيطـ شـمـولـيـةـ تـضـمـنـ الـمـحـافظـةـ عـلـيـهـاـ وـالـعـنـيـاهـ بـهـاـ.

- نـجـاعـةـ الـمـنـاطـقـ الـعـامـةـ: إنـ أحـدـ الـعـوـامـلـ الرـئـيـسـةـ فـيـ تـبـذـيرـ مـورـدـ الـأـرـضـ هـوـ الـقـطـاعـ الـعـامـ الـذـيـ لاـ يـسـتـنـدـ فـيـ وـعيـ التـوـفـيرـ فـيـ اـسـتـخـدـامـ الـأـرـضـ إـلـىـ مـنـطـقـ عـقـلـانيـ وـإـلـىـ «ـقـوـاعـدـ الـلـعـبةـ». وـهـنـاكـ انـدـعـامـ لـلـوـعـيـ وـغـيـابـ لـلـأـدـوـاتـ الـتـيـ تـشـجـعـ التـوـفـيرـ فـيـ الـأـرـضـ وـتـفـرـضـ غـرـامـاتـ عـلـىـ التـبـذـيرـ. وـيـنـبغـيـ إـرـفـاقـ الـاعـتـبارـ الـمـعـلـقـ بـنـطـاقـ الـأـرـضـ وـقـيـمـتهاـ باـعـتـبارـهـ أـحـدـ الـاعـتـبارـاتـ الـمـرـكـزـيةـ فـيـ فـحـصـ الـبـدـائـلـ لـلـمـشـرـوعـاتـ الـعـامـةـ. كذلكـ يـنـبغـيـ التـشـجـعـ عـلـىـ الـاستـخـدـامـ الـمـتـعـدـدـ الـمـجاـلـاتـ لـقـطـعـةـ الـأـرـضـ:ـ منـ طـرـيقـ

استغلالها لأداءات مكملة بعضها البعض في آن، ومن طريق توحيد البنى التحتية في مرات مشتركة وناجعة، ومن طريق التقسيم في البعد الزمني لاستخدامات بديلة في قطعة الأرض ذاتها. ومن المهم جداً تقليل «التأثيرات الخارجية» السلبية التي تحدّ من استغلال الأرض في المناطق المحاذية للاستخدامات العامة، مثل أحواض التأكسد والتفايات الصلبة، وخطوط البناء على امتداد الطرق ونحو ذلك.

- **كثافة استخدام الأرض:** من نتائج النقص في مورد الأرض وال الحاجة إلى الاستخدام الناجع له، رفع كثافة استخدام الأرض. والهدف هو تقليل نطاق التوظيفات الأرضية التي ستكون هناك حاجة إليها من أجل إنتاج أي منتج محالي، ولكن دون المس باحتياجات التطوير وبنوعياته. وتوجد اليوم نماذج كثيرة من المساكن ذات النوعية العالية بكثافات عالية تحافظ على الجوانب القيمية القصوى في نطاق البيئة والمعلم الطبيعية البلدية ومستوى الخدمات. وينبغي التأكيد في هذا السياق على أن رفع الكثافة لا يعني بالضرورة البناء العالى، وأنه بالامكان إحرازها في نماذج بناء مختلفة ومتعددة.

- **إعادة استخدام الأرض:** الحاجة إلى الاستخدام الناجع للأرض تتركز إلى حد كبير أيضاً في زيادة نجاعة استخدام الأراضي التي سبق تخطيطها أو الأرضي المبنية، عندما يكون مستوى استغلالها منخفضاً. ومن الجدير توجيه الجهد التخطيطي إلى موضوعين: الأول هو إعادة استخدام الأرضي التي لم يُعد استخدامها ناجعاً، ولم تعد تلبّي بعض الاحتياجات الحالية أو المستقبلية، والثاني هو الإعادة إلى مخزون الأرضي المتوفر للتطوير تلك الأرضي التي خصصت لغاية معينة في التخطيط المقتن، إلا أن هذه الغاية لم تنفذ.

- **الأرض كمصدر ثلاثي الأبعاد:** في التخطيط العقلاني للمدى البعيد، ينبغي التحرر من المفاهيم التخطيطية المطلقة لاستخدامات الأرض على صعيد واحد. وفي حالات كثيرة بالإمكان تخصيص الأرض ثلاثة مرات في المكان نفسه: على سطح الأرض، وتحت سطح الأرض وفوقها.

- **التحديث والإبداعية:** ينبغي التحرر من نماذج البناء التقليدية التي لم تعد تلائم ظروف الدولة، وكذلك أيضاً من نماذج معروفة في العالم المتقدم تستجيب لتركيبة مسائل غير مماثلة لتلك القائمة في إسرائيل. ولذا، ينبغي البحث والعودة إلى البحث عن نماذج تخطيط وبناء حديثة وودودة للبيئة، وملائمة للواقع المتغير، وناجعة في استغلال الأرض، وذات نوعية عالية في مكوناتها الأخرى.

٤-٥ «صورة المستقبل» - تكامل مكونات المخطط^(٣٢)

هذا البند يعرض «صورة المستقبل» المتكاملة الناجمة عن دمج مداميك التخطيط التي عرضت في الأقسام الفرعية الواردة سابقاً، وتنيرز فيه أوجه السياسة التي اشتقت من التقاء صعد التخطيط ، والقيمة المشتركة النابعة من دمجها. وتحافظ صورة الغاية المنشودة الموحدة على بنية متعددة الطبقات وشفافية تضم مبادئ التخطيط التي تمت بلورتها في طبقات التخطيط المختلفة ، وسيجري عرضها في أربع مراحل متدرجة. وكل مرحلة تبرز أوجهها خططية مركبة تنجم عن مرج مداميك التخطيط. (انظر الخريطة رقم (١٦)، ص ٣٩٠ من هذا الكتاب).

* تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية

ت تكون «صورة المستقبل» من تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية وفقاً لهيمنة المكون الرائد في المجال : مجالات حيث قدرة الموارد الطبيعية والبنوارمية عالية ، وفي المقابل مجالات ذات كثافة سكانية عالية ، وفيها مراكز عمالة وخدمات وبني تحتية. وهناك نقطتا انطلاق متوازيتان تحددان هذه المجالات : الأولى هي سياسة التطوير ، والثانية سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها (انظر الخريطة رقم (١٧)، ص ٣٩١ من هذا الكتاب).

هذا ويصف النظام الموحد الناجم عن ضم نقطتي الانطلاق هاتين المنظومتين المجاليتين : الأولى تقسم المجال الوطني إلى سبعة مجالات تخطيط : ثلاثة «مجالات مدينية» - في الشمال وفي المركز (الوسط) وفي الجنوب ؛ ويوجد بينها مجالان بينيان (وسطيان) يفصلان بين «المجالات المدينية» من جهة ، ويربطان بينها من الجهة الأخرى ، وفي الأطراف الشمالية والجنوبية ينتشر «مجالان مفتوحان» كبيران وخالفان من البناء يحيطان «المجالات المدينية» ويحافظان على امتداد مفتوح مع المجالات البنية (الوسطية) ، وهما يشكلان الرئيسيات الخضراء في الدولة. أما المنظومة الثانية من المجالات ، فتشتّد «مجالات مفتوحة ومحمية للحفاظ عليها والعناية بها». وتبرز هذه المجالات بوجودها في المجال القطري كله ، وذلك في مناطق تتركز فيها قيم طبيعية تستحق المحافظة عليها ، ولذا فإنها متداخلة في مجالات التخطيط كافة.

وفي نقطة الالتقاء بين كل واحد من مجالات التخطيط السبعة ، وبين كل واحد من المجالات المفتوحة التي بحاجة إلى المحافظة عليها والعناية بها ، تتحدد المبادئ

(٣٢) انظر : مازور وسوفير، «صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني، الفصل ١٢ ، الجزء ٥.

التخطيطية وفقاً لاحتياجات المجالات المفتوحة المحمية. وإن إعطاء ثقل حاسم للمجالات المفتوحة المحمية في نقطة الالقاء مع المنظومة الموازية لمجالات التخطيط، إنما ينبع من أن نوعيات هذه المجالات المحمية تتوقف على الموقع ، ولعدم وجود بديل لها ، علاوة على أنها ليست مرنة لقبول حلول تخطيطية بديلة. ولكل واحد من المجالات المحمية ، هناك مجموعة خصائص واحدة وبازرة. ولذا ، فإن نقطة القاء كل واحد من المجالات المحمية مع كل واحد من مجالات التخطيط ، تحدد بصورة متميزة السمات والقيم التي هي بحاجة إلى حماية وعناء.

* بنية المجال الوطني

وإلى النظام الموحد المشتركة الذي يقسم المجال الوطني إلى مجالات فرعية ، ينضم الجانب الهيكلي الذي يربط مراكز الأنشطة في المجال الوطني بخطوط ارتباط للحركة والبني التحتية. وتكميل نقطة الانطلاق المبنوية تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية. ويرسم هذان المدماكان بنية المجال الوطني (انظر الخريطة رقم (١٨) ، ص ٣٩٢ من هذا الكتاب).

هذا ، وتشكل شبكة الروابط هيكلأً موجهاً لتنظيم النشاطات في المجال الوطني. وهي تؤكد على التنوع المجزئي ، وعلى إمكان استغلال عمليات التخصص ومزایا الموقع. وهي ترسم الهيكل لتشجيع عمليات التكامل ، وللتعاون المجزئي بين المراكز الاستيطانية بشكل عام ، وبين المراكز الاستيطانية اليهودية والعربية بشكل خاص. كما أنها تستخدم كأساس لتطوير هرمي وناجع لمنظومة المواصلات بشكل عام ، ومنظومة المواصلات العامة بشكل خاص.

وفي نقطة الالقاء مع كل واحد من المجالات ، فإن شبكة الروابط تحدد الأساس للعلامة التطوير لنماذج مفضلة: مراكز بلدية ، سلسلة استيطان ، وأضلاع تطويرية على امتداد المحاور ، ومحال قروي بينها. ويحدد النظام الموحد موقع مراكز النشاط والمحاور الرئيسية بالنسبة إلى مجالات التخطيط وإلى المجالات المحمية ، ويرسم المفتاح لاختيار نماذج التطوير المرغوب فيها.

* المجالات المفتوحة التي تحتاج إلى حماية وعناء

في الالقاء مع المجالات المفتوحة المحمية ، ستتم ملامعة نماذج تطوير شبكة الروابط مع التوجيهات الخاصة بكيفية المحافظة عليها. وهذه التوجيهات ستحدد نماذج التطوير ونطاقه بطريقة متميزة لكل نقطة القاء. وحسب الحاجة ، سيتم قطع امتدادات البناء ، كما ستتم المحافظة على حواجز فاصلة مفتوحة على امتداد المحاور.

وستعطي الأفضلية للنماذج الأكثر وفرة في استغلال مورد الأرض. أما توسيع وانتشار مراكز الاستيطان السكانية الفروية، فستوضع له حدود وسيخضع لتوجيهات المحافظة وللاتجاهات الخاصة بالعناية بال المجال المحمي.

المجالات المدينية: في المجالات المدينية يتركز التطوير في رؤوس زوايا المجال وعلى امتداد أضلاعه في مراكز بلدية وفي مراكز متروبولينية متخصصة، وكثيفة، تحافظ على هويتها الخصوصية. ويتركز تطوير الضواحي السكنية على امتداد محاور عدة رئيسية من محاور المواصلات والبني التحتية التي تربط بين المراكز، من خلال المحافظة على «القلب الأخضر» في مركز المجال. والبني الشبكية لمحاور التطوير في المجال المديني هي بنية متعددة الاتجاهات مع التشديد على التطوير في محاور العرض الشرقية - الغربية.

المجالات البنية (الوسطية): في المجالات البنية (الوسطية)، ينبغي صد عملية الانزلاق المتروبوليني على امتداد المحاور التي تربط بين المجالات المدينية في اتجاه شمال - جنوب وتوجيه التطوير إلى المراكز البلدية على مفارق الطرق الرئيسية. وفقط في مقاطع خنارة، وبكتافات بلدية. ومع التشديد على المحاور العرضية الشرقية - الغربية، سيتم توجيه التطوير بطريقة حذرة إلى سلاسل من المراكز الاستيطانية على امتداد المحاور. وينبغي منع عملية الانتشار غير المراقب للضواحي السكنية، وكبح جاح التوسيع العشوائي لمراكز الاستيطان الفروية ذات الكثافات المنخفضة على امتداد المحاور وفي المجال القائم بينها.

المجالات المفتوحة: في المجالات المفتوحة، سيتم التشديد على تطوير مراكز استيطان بلدية على مفارق الطرق، وتطوير مراكز استيطان سكنية فروية بعيدة نسبياً بعضها عن بعض. كما ستعطى أولوية لتركيز التطوير في المراكز البلدية، وبذلك تتم المحافظة على المحاور للحركة العابرة داخل العالم الطبيعية (البانورامية) المفتوحة والمندمجة فيها.

* الانعكاسات المجالية للسوق الإقليمي - إسرائيل في محيط يسوده السلام

هذا المدماك يشدد على التغيير في مفهوم إسرائيل الشامل: الانتقال من مفهوم إسرائيل كـ«جزيرة» وكـ«طريق مسدود» إلى مفهومها كـ«مركز متميز ومتخصص داخل شبكة إقليمية». وهذا التغيير يؤثر بشكل مباشر في بنية المجال الوطني في أربعة مكونات رئيسية: الهيكل الشبكي - دمج إسرائيل في الشبكة الإقليمية، دمج نسيج المجالات البنية والمجالات المفتوحة في إسرائيل بالنسيج الإقليمي الشامل المكون أيضاً

من مجالات مبنية ومن مجالات مفتوحة، تحديد نقاط التقاء على المحاور الرئيسية التي تربط بين إسرائيل وبين الدول الأخرى المجاورة، القدرة الكامنة لتطوير المناطق الواقعية على امتداد الحدود والمناطق ذات القيم الطبيعية العالية التي حالت الحدود المغلقة دون إمكان تطويرها في الماضي (انظر الخريطة رقم ١٩)، ص ٣٩٣ من هذا الكتاب).

* منظومة الأنشطة والمراكم الاستيطانية - البرنامج الكمي

ينضم إلى البنية التنظيمية للمجال الوطني المدماك البراجي. ونقطنا الانطلاق هاتان: بنية المجال وتنظيمه في نماذج تطوير مرغوب فيها من جهة، والبنية الكمية الصحيحة لمكوناته من جهة أخرى، تكملاً بعضهما البعض وتحددان صورة المستقبل الموحدة (انظر الخريطة رقم ٢٠)، ص ٣٩٤ من هذا الكتاب)، وإجمالاً مقارناً للأوجه البراجية وفقاً لمجالات التخطيط في الجدول رقم (٢٥)، ص ٣٥٠ من هذا الكتاب).

* إجمال «صورة المستقبل» - خطة تنظيم المجال الوطني

في هذا الفصل عرضت الصورة المنشودة التي تتبعها إسرائيل لنفسها استعداداً للقرن الحادي والعشرين. وتضمن الفصل إجمالاً لأهم مبادئ التخطيط لتنظيم مجال إسرائيل الوطني. وقد عرضت بياناتها بشكل مفصل في المجلد الذي خصص لعرض «صورة المستقبل». وتحمل الخريطة رقم (٢١)، ص ٣٩٥ من هذا الكتاب عملية دمج مداميك التخطيط المبنية في الخرائط ذات الأرقام (١٧) وحتى (٢٠) الواردة سابقاً في صورة غاية منشودة متکاملة وشاملة.

وتم إرساء عملية بلورة «صورة المستقبل» في سمات بيئه التخطيط المستقبلية لإسرائيل. وكان في خلفية التخطيط ثلاثة أنواع من الموضوعات التي تشكل بيئه التخطيط: مسائل مركزية يتوجب على التخطيط المجالي مواجهتها، وداخلها قضايا اجتماعية، وبيئية، ومجالية، واقتصادية، وتكنولوجية؛ «سيناريوهات رئيسية» تحدد البيئة الخارجية التي تؤثر في صورة الدولة ونطاق الموارد والوسائل التي ستوضع تحت تصرف إسرائيل من أجل تكين تحقيق خطة تنظيم المجال الوطني.

إن «صورة المستقبل» التي عرضت في هذه الوثيقة تحمل عملية تخطيط متعددة المراحل ومتعددة الاتجاهات. وهي تستند إلى عملية منهجية منتظمة تم في إطارها فحص خمسة بدائل رئيسية شولية: أربعة بدائل معيارية طرفية ذات أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية مغالبة، وبديل «الأعمال كالمعتاد». وفي عملية تحويل منهجية، تم

اختيار أفضل مزيج من الخصائص والسمات من داخل حيز الإمكانيات الذي تم تحديده من جانب البديل الرئيسة. وتم تبني هذا المزيج في المخطط المالي إلى جانب نتاجات تخطيط أخرى استخلصت من خلال المشروع في مسارات التخطيط الموازية الثلاثة.

ولقد واجه طاقم التخطيط سلسلة من المسائل النهجية التي تميز جهود تخطيط على نطاق واسع للغاية ولدى بعيد للغاية. وتعكس «صورة المستقبل» المعروضة في هذه الوثيقة اختيار منهجية تخطيط تؤالف وتنسق بين مقاربات تخطيط متوازية : بين النهجية والإبداعية في عملية التخطيط ، بين التمعن في المجال الوطني من الخارج من بيئه السلام في الشرق الأوسط إلى التمعن فيه من الداخل - من داخل مجالات التخطيط المختلفة ، بين الأوجه التي تعالج الهيكل التنظيمي للمجال وبين الأوجه الكمية. وشدد الطاقم على التوليد بين المقولات المشتركة لكل المجال الوطني وبين المقولات التي تميز مجالاً معيناً، أو موضوعاً معيناً، واستند التخطيط إلى المفهوم المزدوج الذي تكون فيه أهداف تطوير المجال المبني وأهداف الحفاظ على المجال المفتوح «أهادفاً علياً» متوازية ومكملة بعضها لبعض خلق «صورة المستقبل».

إن خطة تنظيم المجال الوطني تحاول التوليف بين أهداف وغايات منشودة متناضضة وإيجاد توازن بينها. فمن جهة ، يحاول المخطط استغلال اتجاهات استمرارية مرغوب فيها ، ومن جهة أخرى يحاول تغيير اتجاهات غير مرغوب فيها. ويحاول المخطط التوليف بين تسريع عملية تطوير دولة إسرائيل ، وبين المحافظة على القيم الطبيعية البنورامية والبيئية. ويشير المخطط إلى الحاجة إلى تعزيز وإعمار وإعادة استعمال النسائح المبنية القائمة من جهة ، لكنها تشير أيضاً إلى الضرورة الكمية للتطوير الإضافي ، وال الحاجة إلى تنفيذ التطوير في قالب حديث ووادي للبيئة من جهة أخرى. ويقتطع المخطط إلى إيجاد توازن بين أهداف الدولة العامة ، وبين حق الفرد وحق الجماعة في تحقيق أولوياتهم بخصوص نمط الحياة والموقع في المجال. ويتوجه المخطط نحو إيجاد قوانين بين الاعتراف بقوة «قوى السوق» وبين الجهد للتدخل المخطط في «إخفاقات السوق». وهذا التوازن يبرز الوجه المعياري للمخطط ، كما يشير إلى دور الحكومة المركزي في رسم الصورة المجالية للدولة.

إن «صورة المستقبل» المطلوبة لإسرائيل استعداداً للقرن الحادي والعشرين لن تتحقق من تلقاء ذاتها. وهذه ليست توقعات . فصورتنا المتوقعة في القرن الحادي والعشرين قد عرضت في سيناريو «الأعمال كالمعتاد» بكل مشاكله ونواقصه. أما «صورة المستقبل» ، فهي تعبير عن وضع مطلوب وقائم في مجالات كثيرة يتناقض بشكل مطلق مع الاتجاهات القائمة ، ومع قوى السوق ومع صالح متجردة في

المجتمع الإسرائيلي. ولذا، فإن جهداً مركزاً ومتناسقاً في كل المجالات ذات الصلة هو فقط قادر على أن يقود الأمور بصورة مشتركة ولمصلحة كل القوى العاملة في المجتمع الإسرائيلي نحو استنفاد أقصى المزايا كما تم تحديدها في عملية تقييم حيز الإمكانيات.

هذا، وإن من شأن سياسة التخطيط الشامل والسياسة في المجالات الموضوعاتية ذات الصلة التي ستعرض في الفصلين الخامس والسادس التاليين أن ترسما الطريق التي بواسطتها يمكن الوصول من الحاضر إلى «صورة المستقبل». وتشير هذه السياسات إلى الأعمال الواجب القيام بها والتي تبيّن الوسائل المختلفة الواجب اتخاذها، كما تشير إلى الأعمال التي ينبغي تجنبها والتي تشمل الوسائل التي يتوجب الامتناع عن القيام بها في المستقبل على رغم أنها كانت معتادين على القيام بها في الماضي. وتبيّن الوثائق المتعلقة بهذه السياسات وسائل التدخل المركزية لرسم صورة الدولة بشكل عام، والوسائل الموجودة تحت تصرف الحكومة بشكل خاص، ومن بينها المبادرة وتنفيذ البنية التحتية الوطنية والمناطقية.

وللإجمال نقول بأن «صورة المستقبل»، أي المخطط لتنظيم المجال الوطني، تعرّض كوثيقة إجمالية مركزية للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. ويمثل هذا المخطط أفضل ما نجحنا بإحرازه حسب إدراكنا، وذلك على أساس المعلومات الموجودة والتي تجمعت خلال عملية إعداد المخطط. ومع ذلك، فإن المبدأ المركزي لهذه الصورة يتمثل في استمراريتها ووضعها تحت اختبار المعرفة والخبرة اللتين ستتراكمان خلال عملية تبنيها وتحقيقها. ومن الجدير بالذكر أن توجّه جهود التخطيط المستقبلية منذ الآن لاستكمال هذا المخطط: توسيع آفاق الفكر الموضوعاتي، وتعزيز التفاصيل في المدماك المناطقي، واشتقاق الغايات المنشودة على المدى المتوسط. ومن شأن الجهد التخططي المستقبلي إكمال التفكير على المستوى الوطني الشامل، وتحديث هذا المخطط وفقاً للحاجة من خلال إبعاد آفاق التخطيط إلى ما وراء العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

الفصل الخامس

**سياسة التخطيط الشامل: وسائل لتحقيق
الغايات المنشودة للمخطط**

يعرض هذا الفصل سياسة التخطيط الشامل التي تشير إلى طريق تحقيق «صورة المستقبل» التي هي خطة تنظيم المجال الوطني. وتقترح سياسة التخطيط الشامل الوسائل التي ستؤدي إلى تحقيق الغايات المنشودة للمخطط، وهو مقدم في خمسة نطق مركزية^(١):

السياسة المؤسسية^(٢)، وتركز في مسألة أداءات المخطط، وتشير إلى الاستعدادات المؤسسية والتنظيمية الملائمة لاستيعاب المخطط ومزجه في منظومات التنفيذ.

السياسية المجالية^(٣)، وترسي صورة الغاية المنشودة في عمليات مجالية - جغرافية معروفة وملوومة من البلاد ومن العالم، كما تشير إلى النطق التي يتطلب فيها تدخل تخططي موجه، وإلى المبادئ المجالية التي يتوجب تبنيها لتحقيق الغايات المنشودة للمخطط.

السياسة الاقتصادية^(٤)، تُرسي الإطار الاقتصادي لصورة الغاية المنشودة في نطاق تخصص مرافق الاقتصاد والعملة. وهي تشير إلى دمجها في السياسة المجالية الشاملة، وتبين الوسائل للتدخل الحكومي على مستوى الماكرو - بالنسبة إلى كل المراقب الاقتصادي وللانتشار المالي للنشاطات الاقتصادية.

السياسة الأرضية^(٥)، وتتطرق إلى الوجه العام للحقوق في العقارات. وهي تقترح اتجاهات للتغيير في السياسة العقارية القائمة من أجل تحقيق غايات منشودة شاملة على المستوى الوطني، وتشير إلى أدوات السياسة التي ستستخدم في التفعيل الناجح للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

(١) تم تركيز هذه في مجلدين ضمن مجموعة التقارير الإجمالية، انظر: راحيل ألترمان، «السياسة الأرضية والمؤسسية»، (١٩٩٧)، وأرييه شاحار [وآخرون]، «أوجه مجالية، اقتصادية وبلدية»، (١٩٩٧).

(٢) انظر: ألترمان، المصدر نفسه.

(٣) انظر: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه.

(٤) انظر: دفنه شفارتز ورافي باريل، «السياسة الاقتصادية»، (١٩٩٧).

(٥) انظر: راحيل ألترمان، «السياسة العقارية»، (١٩٩٧).

السياسة البلدية^(٦)، وتنظر إلى منظومة السلطة المحلية، وهي تقترح استراتيجية شاملة لبلورة إطار التعاون بين السلطات كوسيلة للتقدم في الغايات المنشودة للمخطط، وتشير إلى التغييرات المطلوبة في الإطار التنظيمي وفي «قواعد اللعبة» فيه.

وهذه المجالات التي تعالج الأوجه الشاملة لسياسة المخطط ستعرض في البنود أرقام (١-٥) و(٥-٥) في ما يلي. وفي الفصل السادس ستعرض السياسة الخاصة بتحقيق المخطط، مصنفة حسب موضوعات تخطيط مركزية: مناطق مفتوحة، نوعية البيئة، موصلات، اتصالات، تعليم، أمن، زراعة، مياه وطاقة.

١-٥ السياسة المؤسسية^(٧)

١-١ خلفية

الحاجة إلى «تخطيط وطني» على الصعيد المالي - الطبيعي ليست مفهومة من تلقاء ذاتها. والطابع الغربي المسيطر اليوم على نطق التخطيط المختلفة مواز في أسسه للطابع المسيطر في الاقتصاد، أي أنه يرى بتوزيع عمليات اتخاذ القرار إلى أقصى حد ممكن على لاعبي السوق على اختلاف ألوانهم، وبتقليل التدخل الحكومي في تلك العمليات إلى أقصى حد، والاعتماد على حكمة «اليد الخفية».

وتبيّن في مؤتمر دولي بمشاركة عشرة خبراء بارزين في مجال التخطيط في العالم، عقد في إطار مشروع إسرائيل ٢٠٢٠^(٨) أن دولاً متقدمة ومهمة (الولايات المتحدة، السويد، الدانمارك، بريطانيا، وغيرها) لم تطور أصلاً خططاً رئيساً على غرار «إسرائيل»، وإن اشتغالها بالخطيط الوطني حسب مفهومه المتمثل في هذا المخطط الرئيس غير قائم أصلاً، أو أنه يقتصر على أوجه قطاعية وجزئية معينة. وفي المقابل، هناك دول أخرى تشغّل بصورة مكثفة بالخطيط الوطني، ومن بينها اليابان هولندا وفرنسا. وما يميز اليابان وهولندا هو الكثافة السكانية العالية جداً والقريبة من الكثافة في إسرائيل. ويفيد أن ندرة مورد الأرض في الدولة هو العامل المركزي الذي

(٦) انظر: عieran رازين، «السياسة البلدية»، (١٩٩٧).

(٧) البروفسور راحيل ألتمان ترأست الطاقم الخاص ببلورة السياسة الموضوعية وقام بتركيز الدراسة غاي كوب فنك. وقد أجلت هذه الدراسة في: ألتمان، «السياسة الأرضية والمؤسسية».

(٨) عقد بمبادرة وتنظيم البروفسور راحيل ألتمان الأستاذة في التخنيون. انظر: راحيل ألتمان، محرر، «خو تفعيل الخطط الرئيس - منظومات مؤسسية - قانونية للتخطيط القطري في عشر دول»، حزيران/يونيو ١٩٩٦.

ينخلق الضغط وال الحاجة إلى تخطيط مادي و وطني شامل.

وما لا شك فيه أن إسرائيل تعاني تبعات تناقص موارد الأرض في المناطق المطلوبة للغاية لأغراض التطوير الاقتصادي ، ولذا فإنه من الطبيعي والصحيح أن تقوم بتفعيل أجهزة تخطيط مركزية. وبينما ينفي التأكيد على أن بلورة مخطط رئيس لدولة إسرائيل على غرار «إسرائيل ٢٠٢٠» لا تهدف بأي حال من الأحوال الى المس بمبادئه الاقتصاد الحر والمبادرة والمنافسة ، كما أنها لا تمثل بأي حال من الأحوال اتجاهًا لإملاء سلطوي لسلوكيات اجتماعية واقتصادية. وتنبع الحاجة إلى مثل هذا المخطط من الحقيقة البسيطة بأنه في أوضاع نقص في موارد البنية التحتية (وفي مقدمها الأرض) وتهديد لنوعية البيئة واستقرارها ، فإن قوى السوق الحرة ومسارات «الأعمال كالمعتاد» تعود أحياناً إلى تطور واقع مادي - اقتصادي أكثر سوءاً بالنسبة إلى المواطنين من ذلك الواقع الذي يمكن إحرازه عن طريق تخطيط شامل وموجه.

هذا ويقتصر التخطيط الرئيس على مستوى معين من المبادئ التخطيطية ، وعلى إيجاد إطارات وحدود متفق عليها على المستوى الاجتماعي والسياسي الشامل لعمل قوى السوق الحرة. ولا يرمي التخطيط إلى مقاومة تيارات السوق الأساس ، وإنما فقط محاولة قولبتها في «الأطراف» وحرفها عن اتجاهات متواافق على أنها سيئة اجتماعياً؛ وهذا أيضاً فقط في المكان الذي يكون فيه مثل هذا الحرف ممكناً. ومن هنا ، فإن العامل الجوهرى في المخطط كله هو مسألة القدرة على تحقيقه بالفعل من طريق المنظومة السياسية - الاجتماعية والقدرة على التمسك به لفترة طويلة ، ونعني بذلك مسألة تنفيذ المخطط.

هذا ويرتبط تنفيذ المخطط ارتباطاً لا ينفصم بالاستعدادات المؤسسية والتنظيمية لاستيعاب الخطة وصهرها. كذلك ، فإنه من المهم أن نحدد جيداً الجوهر الإداري للمخطط وطرق تحويله إلى منتوج مقبول من حيث مواصفاته ، يحرك ويغذي على امتداد سنوات عمليات اتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية المختلفة في جميع المجالات على المستوى الرسمي. وهذه الموضوعات هي موضوع اهتمام السياسة المؤسسية.

٢-١-٥ الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ

الانتقال من وضع مخطط رئيس مبلور هو بمثابة نتاج فكري لفصل ، إلى تطبيقه الفعال على المستوى الوطني ، يشتمل في الواقع على أربع مهام :

١- تحديد نوع عملية التنفيذ المطلوبة : والقصد هنا هو تحديد الجوهر الدقيق

للمخطط وأشكال التأثير التي نريد إناثتها به ، والمبدأ الأساس الذي يقوم عليه المخطط كـ - «مصدر للصلاحية» يوجه ويجعل التطوير والفعل الاقتصادي في الدولة.

٢- **تبني المخطط** : والقصد هنا هو ذلك الإجراء الرمزي - الإعلاني في جوهره ، الذي يتم بواسطة مؤسسة عامة - رسمية ، وهدفه تثبيت القوة المحركة للمخطط في الوعي العام الاجتماعي .

٣- **عملية تفعيل المخطط** : والقصد هو التقنية المؤسسية - السلطوية التي ستطبق بها مبادئ المخطط على امتداد الزمن .

٤- **عملية التلقيم** : والقصد هنا مجموعة المبادئ المتعلقة بمتابعة ومراقبة التقدم في عمليات تطبيق المخطط على امتداد السنوات ، وكذلك تقييم المخطط في ضوء نتائج عملية التلقيم .

ولقد قام طاقم السياسة المؤسسية بفحص بدائل مختلفة تتطرق إلى كل واحدة من هذه المراحل كل على حدة . والسياسة المؤسسية هي مجمل البديل المقترحة في كل واحدة منها .

١-٥ نوع عملية التنفيذ

المعيار الموجه في اختيار نوع عملية التنفيذ هو فرص تنفيذ المخطط ، أي فرص تتحقق وفقاً لخطوطها الأساسية . وتتوقف هذه الفرص على مجموعة متكاملة وواسعة من التغيرات في أربعة نطق بارزة : المفعول النظري (ومستوى اليقين والأمن فيه) لفرضيات المخطط والنماذج القائمة في أساسه ، التي تربط مكوناته المختلفة بأداءاته المتوقعة ؛ مدى التأييد الجماهيري ، السياسي والاعلامي الذي يمكن أن يحصل عليها المخطط ؛ مدى التغيير المقتضي (من أجل تحقيق غاياته المنشودة) في أنماط السلوك الشخصي والاجتماعي المتजذرة ؛ والقدرة على تجنب موارد تنظيمية وتشريعية وبشرية لإدارة التنفيذ .

ووصل طاقم السياسة المؤسسية إلى استنتاج يقول بأن الاعتبار المتعلق بضمان فرص التنفيذ العالية يقتضي تصميم المخطط بطريقة تجعل تنفيذه يعتمد بصورة أقل على أجهزة إملاء إدارية وتشريعية ومؤسسية مختلفة ، ويعتمد بصورة أكثر على الإقناع ، وتقديم المعلومات والتوقعات وإحراز الموافقة . وهناك حاجة إلى تنفيذ أعمال مخططة لتجنييد دعم عدد كبير من صناع القرار ، ولتغير الرأي العام الواسع . وفي عملية قوله الرأي العام ينبغي تطوير استراتيجية مزدوجة : التركيز على فوائد معينة متوقعة على المدى القصير لفئات السكان كافة من جهة ؛ وتعزيز الإدراك بخصوص الاحتمالية

العالية لنشوب أزمة شديدة إذا لم تقدم تنازلات معينة من أجل المدى بعيد من جهة أخرى.

ومن ناحية دور المخطط في ساحة التنفيذ، فقد تم فحص عدد من النماذج البديلة ومن بينها: تحويله إلى خطط تطوير للتنفيذ المباشر بمحدد جدولًا متعدد السنوات، مباشراً وملموساً من التدخل السلطوي؛ طرحة كمخبط هيكل قطرى ملخص كوثيقة منظمة آلياً، وعلى قواعد وتعليمات يقتضيها القانون (ولكن دون «بيان» الأعمال)؛ اعتماده كوثيقة سياسية تضع غaiات منشودة ومقولات سياسية ومعايير لفحص المخططات والقرارات الجارية؛ اعتماده كمخبط استقرائي يعرض غaiات عامة منشودة، ولكنه يتمتع عن طرح وسائل سياسية مرغوب فيها، وبدلًا من ذلك يركز على تقديم المعلومات والتوقعات وتحليل للاتجاهات، وخطط استثمار مختلفة، وأيضاً كنموذج يجعل من المخطط الرئيس مخططاً فكرياً غير مرافق بوسائل، أيًّا كانت، تفعلها السلطة، وإنما يستند فقط إلى قوة الإقناع المعتمدة على مضامينها والانصياع التطوعي لها.

ووجد الطاقم أن المفهوم المطلوب هو إرساء قوة المخطط على دمج أسس وأداء النماذج الثلاثة الأخيرة من بين النماذج المذكورة أعلاه، أي أن يعمل بالتزامن كمحدد للغaiات المنشودة ولوسائل السياسة الأساسية المطلوبة (وثيقة سياسية)، وأن يقدم برنامجاً معلوماتياً وتوقعات وتقديرات «وثيقة استقرائية»، وكذلك أن تقدم إلى الجمهور الواسع فكرة ستلخص في وثيقة خاصة محرة بطريقة ودية (خطة فكرية) بهدف إحراز تضامن وقبول في أوساط جاهير عريضة.

إن طاقم التخطيط يرى أهمية كبيرة في استمرار عملية مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» حتى بعد أن يتم تبني المخطط ويصبح في ذروة مرحلة التفعيل. وفي المرحلة الإضافية سيجري التركيز على تكامل وثائق السياسة في النطاق القطاعية المختلفة، وعلى تحليل أوجه تنفيذ وثائق السياسة ويتم تطوير استراتيجيات تطبيق مفصلة لها.

٤-١-٥ تبني المخطط

تحمل عملية التبني مدلولاً سياسياً مهماً جداً، وينبغي أن تتحدد هوية الهيئة التنبية وفقاً لاختبار مدى القدرة والسمعة وال عمر الزمني الذي يمكن لتلك الهيئة التنبية إناطتها بالخطط. وقد فحص الطاقم أنكاراً مختلفة تتعلق ب الهوية أو الهيئات التنبية للمخطط. كذلك فحصت إمكانات التبني من جانب هيئات مؤسسية رسمية (المجلس القطري للتخطيط والبناء، الحكومة كلها، الكنسيت ولجانه، رئيس

الدولة)، وكذلك التبني من جانب هيئة من خارج الدوائر المؤسسية (مجلس عام غير مؤسسي خاص بالموضوع وجديد؛ مجلس مهني - عام؛ مجلس عام قائم أيًا كان).

إن توصية الطاقم المستندة إلى معادلة مزايا ونواقص كل بدائل تفضي بتقديم المخطط إلى الكنيست لكي يتبناه، ويفضل أن يكون ذلك في جلسة مشتركة للجان الداخلية والمالية والبيئة، بحيث تكون طبيعتها غير تشريعية وإنما رمزية (يوم دراسي). وفي المقابل، فإنه من المفضل تشكيل مجلس عام جديد من خارج الأوساط المؤسسية بحيث يكون بمثابة لوبي من أجل رفع الوعي بالخطط إلى أمام ومن أجل متابعة مسار تفعيله. ومع ذلك، ينبغي التنويه بأن إدارة المشروع وجدت بأن الأفضلية يجب أن تكون بالذات لنموذج التبني من جانب مجلس عام ومهني، من خلال التأكيد على إمكان الاستناد إلى المنظمة القائمة لجمعية المهندسين المعماريين ومخططي المدن في إسرائيل.

وبإضافة إلى التبني المؤسسي والتبني الجاري من خارج الوسط المؤسسي، فإن هناك أهمية كبيرة لـ «التبني» من قبل الإعلام الجماهيري. وهناك توصية بإعداد خطة إعلامية واسعة لعرض وإدخال أفكار الخطة في وعي الجمهور الواسع (وهذا الأمر هو بمثابة «إيداع» المخطط الرئيس لـ «اطلاع» الجمهور الواسع عليه - مقارنة بخطوة الإيداع التي تنفذ وفق القانون عندما يتعلق الأمر بمخططات هيكيلية محلية ولوائية).

٥-١-٥ عملية تفعيل المخطط

هذا المكون المتعلق بالسياسة المؤسسية يشتمل في الواقع على ثلاثة أسئلة: ما هي الخصائص المطلوبة من الهيئات المنوط بها تنفيذ المخطط والتنسيق المتشعب الذي يقتضيه التنفيذ بين المؤسسات؟ وإلى أي مدى ينبغي إرساء عمليات التفعيل على قوانين تشريعية؟ وما هي الأدوات الممكنة لتفعيل المخطط؟

الهيئات المنوط بها مهمة التنفيذ: إن توصيات مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» تتعلق بأعمال دوائر حكومية كثيرة في المجالات الطبيعية، المجالية والبيئية، وكذلك في موضوعات: الاقتصاد، المجتمع، البنية التحتية، والتكنولوجيا. ومن أجل ضمان تفعيل المخطط، فإن الواجب يقتضي قيام هيئة مركبة تنسق بين تحصيص الموارد وتوقيت أعمال دوائر الحكومة المختلفة، وينبغي أن تكون هذه الهيئة ذات «مكانة عليا» لغرض الإشراف على أنشطة واسعة بين الدوائر الحكومية؛ كذلك ينبغي أن تكون هذه الهيئة متحررة من مفاهيم مهنية وأدائية لم تعد ذات صلة بعد، وأن تكون مستعدة للعمل في ضوء تحديات المستقبل. وينبغي التأكيد على مساهمة هذه الهيئة في

تعزيز مكانة التخطيط البعيد المدى في إسرائيل بوجه عام، وتعزيز مكانة إدارة التخطيط المنوط بها مهمة التخطيط المالي في وزارة الداخلية بوجه خاص، عن طريق دعم التخطيط المهني في مراحل التطبيق والتفعيل وإعادة تقييم نتائجه.

الإرساء في قانون: لقد تم فحص بدائل مختلفة حول مسألة البنية التشريعية المطلوبة لمرحلة تطبيق المخطط. وامتدت سلسلة البدائل من الإرساء في قانون خاص لـ «التخطيط المالي» يجسد قانونياً في مضمونه أفكار المخطط الرئيس لإسرائيل ، ٢٠٠٠، مروراً بإرساءه في القانون الحالي الخاص بالتخطيط والبناء (سواء أكان ذلك كمخطط هيكلی قطري ، أو كمخطط لسياسة عليا ، تكون بمثابة إعلان بأن المخططات الهيكلية التشريعية ستفرض وفقاً لمدى التساوق بينها وبين مخطط السياسة)؛ وانتهاء بإرساء على الصعيد الإداري فقط ، والذي يعني الامتناع عن سن أي تشريع خاص.

والوصية هنا هي الاكتفاء بإرساء إداري فقط في هذه المرحلة ، نظراً لأن كل نشاط يتطلب التوجه إلى المشروع لغرض سن تشريع خاص قد يؤخر تفعيل المخطط. ولم يتوقف الأمر عند ذلك ، بل إن طاقم التخطيط يرى أن هناك ما يكفي ويزيد من الأدوات لتفعيل المخطط على أساس صلاحيات إدارية قائمة ، أو على أساس أنظمة يضعها وزراء استناداً إلى صلاحيات قائمة ، حيث إنه لا حاجة ملحة أصلاً لأي إجراء تشريعي أو طلب منح مكانة مخطط هيكلی قانوني وفقاً لقوانين التخطيط والبناء (انظر الفقرة التالية). ومع ذلك ، فإنه من المهم القول بأنه في حالة تفرغ الكنيست للاشغال بسن قوانين مخطط جديدة ، عندها سيكون هناك معنى كبير لانتهاز الفرصة ومحاولة دمج مكونات قانونية أخرى في المجهود ذاته ، تخدم النية لجعل المخطط الرئيسي أداة فعالة في توجيه التطوير الوطني.

أدوات لتفعيل السياسة: بات بالإمكان على المدى القصير تفعيل عدد من الأدوات من أجل فرض قدر من التطابق بين المخططات الهيكلية القانونية ، والاستثمارات الوطنية المختلفة ومخططات التطوير المنفذة من جانب دوائر حكومية وهيئات عامة أخرى ، وبين الغايات المنشودة للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين. وفي ما يلي بعض الأدوات الموصى بها :

أن يرسى بتشريع فرعي من جانب وزير الداخلية واجب الاطلاع على (المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين) أثناء إعداد المخططات القانونية المختلفة. وبالإمكان أيضاً فرض واجب يقضى بإعداد «مذكرة تعاطي» مع المخطط الرئيس كجزء من إعداد خطط معينة.

تشجيع وزارة المالية وديوان رئيس الحكومة على تبني المخطط كمعيار مركزي في

تقييم نظام الأوليات في عمليات التمويل العامة.

تشجيع السلطات المحلية على التعاون في ما بينها بطريقة تلائم الغايات المنشودة للمخطط الرئيس في أوجه مناطقية، وعلى سبيل المثال بواسطة اشتراط تحويل ميزانيات معينة من السلطة المركزية إلى هذه السلطات بمثيل هذا التعاون.

٦-١-٥ عملية التلقييم (Feedback)

إن عملية التلقييم مكونة، كما هو معروف، من عدد من الوظائف. فوظائف الحماية والمتابعة تعني الفحص الجاري للتغيرات الحاصلة في بيئه التخطيط.

والوظيفة الأخرى هي مراقبة التفعيل، أي فحص القدر الذي استوعب به المخطط في عمليات الخادم القرار. ويوصى بأن تنفذ هذه الوظيفة من جانب المجلس العام الذي سيقام كـ «الوبي» لدفع المخطط إلى الأمام.

كما أن تقييم وتحديث المخطط، ومدى نجاحه وفرصه، تُلحق بتوجيهات من حين إلى آخر. ويكون مسؤولاً عن ذلك الهيئة المسؤولة عن التنفيذ بالتعاون مع المجلس الذي سيعمل على تقديم المخطط على المستوى الشعبي.

وتقتضي هذه الوظائف وجود خزان معلومات إحصائية تشمل آخر المستجدات والقدرة على تحضيرها، ويبدو أن الهيئة الأنسب للإضطلاع بهذه الوظيفة هي مكتب الإحصاء المركزي بالاشتراك مع الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المخطط. كما يمكن النظر في إيداع هذه المهمة في أيدي معهد للأبحاث تابع لأحدى مؤسسات التعليم العالي.

٢-٥ السياسة المجالية^(٩)

إن خطة تنظيم المجال الوطني التي عرضت في الفصل الرابع الآف الذكر تقسم المجال الوطني إلى سبعة مجالات تخطيط من ثلاثة أنواع: ثلاثة «مجالات مدنية» في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب، وبينها «مجالان بينيان (وسيطيان)»، وإلى الشمال والجنوب منها «مجالات مفتوحة». وتحددت لكل واحد من مجالات التخطيط مبادئ تخطيط و«قواعد لعب» مختلفة تتبع من وظيفتها في النظام الوطني الكامل، وتتلاءم مع الظروف الخاصة بكل مجال. وهدف السياسة المجالية هو الإشارة إلى اتجاهات التطوير التي تحقق هذه المبادئ.

(٩) البروفسور آرييه شاحار ترأس طاقم بلورة السياسة المجالية. هذه السياسة ملخصة في: شاحار [وآخرون]، «أوجه مجالية، اقتصادية وبلدية».

١-٢-٥ المجالات المدينية

استناداً إلى مقاربة «التوزيع المركز»، فإن خطط «إسرائيل ٢٠٢٠» يقترح توزيع التطوير على المستوى الوطني وتركيزه على المستوى المناطقي في مجالات مدينية تمثل تكتلات حضرية تتمتع بميزة الحجم. ويشخص كل مجال مديني بنشاطه الاقتصادي وتنوع سكانه وبنائه المورفولوجي والموارد والمعالم الطبيعية (البانورامية) المميزة له.

وترتبط المجالات المدينية في ما بينها بنسيج وثيق من علاقات العمالية اليومية المتنقلة والسفريات والنقل والاتصالات. ويعتبر تخصصها الاقتصادي ثمرة مزايا تنافسية وموارد طبيعية وبشرية ينفرد بها كل واحد منها. ويفقد تخصصها من مخاوف المنافسة غير المتساوية، وفي المhcصلة يزيد من النجاعة الاقتصادية للمرافق الاقتصادية الوطنية.

إن «المجال المديني» هو توسيع مصطلحـي لـ«المنطقة المتروبولينية». وهو يتطرق إلى منطقة جغرافية متواصلة تستخدم كوحدة مجالية كاملة تكفي نفسها بنفسها. والمجال المديني هو مفهوم منـ في تعريفه وفي رسم حدوده، ويشمل أيضاً مناطق مفتوحة جوهرية، ويلمـكـانـهـ أنـ يـكـونـ أحـادـيـ المـركـزـ،ـ ثـنـائـيـ المـركـزـ،ـ أوـ متـعدـدـ المـراكـزـ.

وتشكل المناطق المتروبولينية العمود الفقري لتطور المجالات المدينية. ويتسم تطورها لعملية توزيع التغير بشكل منهجي بتوزيع السكان والأنشطة الاقتصادية بين أجزاء المتروبولين. وملامح هذه العملية مرسومة في أربع مراحل^(١٠). في المرحلة الأولى، وهي مرحلة التمدين، تحصل وتيرة النمو السريعة في المدينة المركزية. وفي المرحلة الثانية وهي مرحلة انتشار الضواحي السكنية، تبدأ المدينة المركزية في فقدان وزنها الحاسم، وتنتقل «جبهة النمو» إلى الحلقة الداخلية. وفي المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التجزوـ البلـديـ،ـ تـفـقـدـ المـنـطـقـةـ المـتـرـوبـولـيـنـ طـابـعـهاـ المـتـرـابـطـ.ـ وـتـمـددـ «ـمـوجـةـ النـمـوـ»ـ إـلـىـ الـحـلـقـةـ الـخـارـجـيـةـ وـإـلـىـ «ـمـدـنـ نـائـيـةـ»ـ حـتـىـ إـلـىـ مـاـ وـرـاءـ أـطـرافـ المـتـرـوبـولـيـنـ.ـ وـتـرـتـبـطـ هـذـهـ المـرـاحـلـ بـتـدـهـورـ المـدـيـنـةـ المـرـكـزـيـةـ حـتـىـ تـصـلـ إـلـىـ خـفـضـ خـطـيرـ مـنـ نـاحـيـةـ سـكـانـهاـ وـقـاعـدـتهاـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـقـدـرـتهاـ الـضـرـبـيـةـ.ـ وـمـنـ شـأـنـ تـفـكـكـ النـظـامـ المـتـرـابـطـ لـمـرـاكـزـ السـكـنـ وـالـعـمـالـةـ مـنـعـ أيـ إـمـكـانـ نـاجـعـ لـتـفـعـيلـ مـنظـومةـ مواـصـلـاتـ عـامـةـ.

وبطريقة نظرية وبعد «اتفاقـ» غـلـافـ المـتـرـوبـولـيـنـ إـلـىـ أحـجـامـ غـيرـ مـحـتمـلةـ مـنـ نـاحـيـةـ أنـماـطـ السـلـوكـ المـجـالـيـةـ،ـ فـمـنـ المـتـوقـعـ بـدـءـ المـرـاحـلـ الـرـابـعـةـ –ـ «ـأـيـ مـرـاحـلـ التـمـدـينـ

(١٠) وصف عملية التطور المتروبوليـيـ يقوم على غـوـذـجـ فـانـ دـرـ بـيـغـ (Van Der Berg)! انـظرـ:ـ المـصـدرـ نـفـسـهـ،ـ الفـصـلـ ١ـ.

المجدد». وهذه المرحلة ستتجدد تعبيراً عنها في عملية ترميم بلدية واسعة النطاق لنواة المتروبولين وللحقلة الداخلية، وفي إعادة التوازن بين مركز المتروبولين وبين أطرافه.

وتعمل عمليات التطور وفق قانونية عالمية في جميع أقطار العالم المتقدم، وبالإمكان تشخيصها بصورة مؤكدة في المتروبولينات داخل إسرائيل. وتشتق سياسة تطوير المجالات المدينية من التوقعات الخاصة بتقدم هذه المراحل في التجمعات المتروبولينية. ويشير مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» إلى ستة مبادئ مجتمعية شاملة لتطور المجالات المدينية، ومنها تشق خطوط السياسة المحددة في كل مجال.

١- تقديم توقيت بدء مرحلة «التمدين المجدد» لا يوجد جواب نظري لتوقيت بداية هذه المرحلة. ولذا فإن مهمة المخططيين المجاليين هي تسريع وتقديم بدايتها في النظمومات المتروبولينية التي توجد في مرحلة التجزو المجزأ (بشكل بارز في متروبولين تل أبيب).

٢- توجيه عملية اللامركزية في اتجاه أطراف المتروبولين في سياق إيجاد كتل بناء كبيرة وراسخة ذات كثافة متوسطة وعالية لتمييزها من التطوير المجزأ بكشافات منخفضة تميز أطراف المتروبولين.

ويعتبر الانتشار المبعثر في أطراف المتروبولين بمثابة ضربة شديدة لتنظيم المجال المديني كله نظراً لكونه مبذرًا في الأرض، وغير ناجع في توفير الخدمات العامة، ويعيق أي إمكان للاستخدام الناجع للمواصلات العامة. ونظراً لأن الميل العفوبي هو في اتجاه نشوء عدد كبير من المراكز الاستيطانية الصغيرة (كمجزء من المرحلة الثالثة للتجزو المتروبوليني)، فإن هناك حاجة لتدخل تخطيطي موجه لمنع ذلك.

٣- منع تدهور وتقلص نواة المتروبولين من السكان الدائمين وبصفة خاصة الفتنة الشابة والمبادرة وصاحبة الدخل المتوسط فما فوق. إن الابتعاد المنهجي المستمر لـ «موجة النمو» من نواة المتروبولين في اتجاه الأطراف قد تبقى وراء الموجة مناطق كبيرة من «الأرض المحروقة» بدأها في نواة المتروبولين وبعد ذلك أيضاً في حلقته الداخلية. ودور السياسة المجالية هو مواجهة هذه المشكلة وإيجاد جواب شامل لها، بوسائل من بينها ترميم وإعادة بناء مراكز المدن من جديد، والتكتيف الجوهري لأعمال البناء حتى استنفاد كل الحقوق المكتسبة في الأرض، بل أكثر من ذلك، إعادة استخدام الأبنية لاستخدامات أرضية جديدة، وتوحيد وإعادة تقسيم قسمات للتطوير وغير ذلك.

٤- جهود موجهة للتوازن المجالي وللت分区 اللاقى لمنافع وأضرار الحياة المتروبولينية. إن التطوير المتروبوليني العشوائي قد يتسبب في حالة إنجام كبير عن

التعاون بين المدينة المركزية وبين السلطات المحلية الأخرى في المتروبولين. ومن شأن التوجيه التخطيطي لبنية المتروبولين، من بنية هرمية إلى بنية متساوية ذات قدرات متساوية تقربياً بين أجزاء المتروبولين، أن يزيد فرص التعاون بين السلطات المختلفة في المتروبولين، أو تبقى كما هي من أجل تحقيق الفائدة القصوى لها ولسكانها.

٥- تطوير المنطقة البنية في المتروبولين من خلال الارتباط بمنظومات المواصلات العامة. إن بمقدور منظومة مواصلات عامة ناجعة أن تكون بمثابة هيكل لنمو الضواحي السكنية، ولتشكيل نموذج التطوير المجالي، ولتقليل الميل لإنشاء ضواحي سكنية بكثافات منخفضة. وتعتبر المجالات المدينية في إسرائيل ضعيفة للغاية في منظومات السكك الحديدية، كما أن منظومات حافلات الركاب فيها في حالة تراجع مستمر. وهناك حاجة إلى جهود عامة كبيرة لتغيير نموذج تحزؤ حركة التقلبات، والعمل حتى على إعادة أجزاء ضئيلة من مستخدمي المركبات الخاصة إلى المواصلات العامة. ومن شأن بلورة النمو في أطراف المتروبولين في كتل مبنية كبيرة ومتراوطة (انظر المبدأ الثاني السابق) دعم إمكان تطوير منظومات مواصلات عامة نصف قطرية ودائمة على حد سواء.

٦- قولبة المجال المديني بصورة تساعد قدر الإمكان على التفعيل الجاري للمرفق المتروبولياني وإزالة القيود والعقبات التي تقف أمام النمو الاقتصادي وبالأساس من طريق توفير «نظام بنية تحتية ممكنة» (Enabling Infrastructure). يتوجب على المجالات المدينية في إسرائيل منافسة متروبولينات كثيرة في العالم المتقدم والصمود في المنافسة الشديدة للاقتصاد العالمي. وينبغي تبني وسائل مختلفة وبصفة خاصة من ناحية العرض - منظومات مواصلات ناجعة، ومنظومات اتصال حديثة، وتجمعات مكاتب مريحة، وغير ذلك.

وترجمت هذه القواعد العامة للسياسة المجالية لكل واحد من المجالات المدينية وفقاً لمرحلة تطوره المتروبولياني، وللبنية المورفولوجية البلدية التي تميزه، ووفقاً لبنية سكان المجال وتحصصه الاقتصادي. وتلائم السياسة المجالية الشاملة كل واحد من المجالات المدينية: المجال المديني الشمالي، والمركزي (الوسط) والجنوبي، وتفصل خطوط السياسة المجالية في تعاطيه مع البنية المجالية الرئيسة، ومع نماذج التطوير البلدية، وأنماط التطوير الاجتماعية، والسياسة المجالية في مجال العمالة وسياسة المناطق المفتوحة.

وفي هذا البند سنبيّن بخطوط عامة فقط جزءاً من السمات المميزة لكل واحد من المجالات المدينية.

* المجال المديني الشمالي^(١)

يشهد المجال المديني الشمالي «مرحلة انتشار الضواحي» المتروبولينية. إلا أنه ليس ثمة شك في أن استمرار الاتجاهات الديمغرافية المجالية سوف يؤدي ضمن أفق التخطيط إلى توزيع جوهرى لسكان هذا المجال وفقاً لمرحلة «التجزؤ البلدى». كما أن حقيقة تميز المجال منذ بدايته بمستوى تجزؤ عال للمنظومة الاستيطانية يقتضي اتخاذ وسائل سياسة مجالية مخصصة للمتربولين في مرحلة تطور أكثر تقدماً، أي تفعيل المبادئ الستة التخطيطية المشار إليها آنفأ. يضاف إلى ذلك أن الجانب القيمي العالى للمناطق المفتوحة في هذا المجال يحتم أيضاً تقديم العلاج المسبق للضربة والخلولة دون وقوع التجزؤ المتروبولي.

إن الطوبوغرافيا الجبلية وخصوصية المعلم الطبيعية والطبيعة التي يتميز بها المجال المديني الشمالي تخلق قيوداً تطوير معينة، ولكنها تفتح أيضاً إمكانات للاستغلال المكثف للأرض في تصاميم معمارية خاصة، في سياق استغلال الانفتاح الكبير للمعلم الطبيعي. كما أن المناطق المفتوحة والعالية القيمة والمركزة في قلب المجال مكشوفة، حيث إن الوصول إليها في مناطق سكانهم.

هذا ويركز النموذج المجالى على دمج السكان العرب في النظام المتروبولي الشامل، كما يركز على تطوير مركز حضري قوي ومتخصص في مدينة الناصرة، بحيث يتبلور ليصبح شبه مركز متروبولي للسكان العرب في منطقة الجليل كلها. والمعضلات التخطيطية التي تطرحها التركيبة السكانية الخاصة للمجال المديني الشمالي تتضمن تطويراً تنظيمياً ومنهجياً لأدوات التخطيط وطواقم التخطيط التي سيكون بمقدورها العمل لاستغلال فرص تطوير جديدة ومواجهة الهوات الداخلية - المنطقية.

ومن أجل تكين المجال المديني للعمل كوحدة أدائية واحدة ستنمح الأفضلية أولًا لتطوير منظومة الطرق المجالية الداخلية، وذلك في خلال تعزيز المنظومة المحيطة بالراكز البلدى. وبالإمكان من طريق التخطيط المجالى الحذر والإبداعي توفير الظروف اللازمة كافة، و«البني المتيبة» للتطور المتوقع لقطاع الصناعة الغنى بالعلوم والمعرفة في المجال المديني الشمالي. وبالإضافة إلى هذا التخصص، فإن التخطيط المجالى قد يساعد على تطوير قطاع التجارة والسياحة.

(١) لبيان المبادئ التخطيطية للمجال المديني الشمالي بصورة الغاية المنشودة، انظر: آدام مازور وميخال سويفير، «صورة المستقبل»: خطط لتنظيم المجال الوطنى، (١٩٩٧)، الفصل ٩، البند رقم (١-١-٩). ولبيان السياسة الجمالية لتحقيق تلك المبادئ، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٣.

* المجال المديني المركزي (الوسطي) (١٢)

يتكون المجال المديني المركزي من مراكزين متربوبوليبيين مترابطين - القدس وتل أبيب. ويتخصص كل واحد بخط نشاط متميز. ومعاً يكمل كل واحد الآخر لتكوين مجال أدائي واحد. وتلتقي الأطراف المتربوبولية في منطقة مودعين وبيت شيمش كجزء من الحلقة الخارجية في كل واحد من المجالات المتربوبولية. وتنتشر في منطقة الالقاء هذه مسلحات مفتوحة قيمة - جبال القدس ومنحدرات جبال يهودا التي تشكل «قلباً أخضر» في الوسط بين المتربوبوليبيات. ورغم الامتداد الأدائي، فإن السياسة هي المحافظة على عدم تواصل نماذج البناء بواسطة حزام مفتوح ومحمي.

ويتأثر تطوير متربوبوليبيين القدس بمنظومة معقدة من الاعتبارات السياسية التي تحمل طابع صراع وطني (علاقات اليهود والعرب) وصراع ثقافي (علاقات اليهود العلمانيين والمتدينين المتردمين). وفي المستقبل أيضاً يبدو أن التخطيط الم GALI للقدس سوف يتحدد بصورة حاسمة عن طريق تسويات سياسية.

وفي مقابل متربوبوليبيين القدس، فإن ما يحرك متربوبوليبيين تل أبيب هو قوى السوق، وهو يتميز بأنه متربوبوليبي في مرحلة «التجزؤ البلدي»، والحلقة الخارجية هي المنطقة الوحيدة في المتربوبوليبيين التي تعتبر غنية بالأرض نسبياً. ويبدو أن «موجة النمو» المتربوبولية سوف توجد هناك أيضاً في العقود المقبلة وحتى أفق التخطيط في العام ٢٠٢٠. وإذاء النمو الاقتصادي العالي جداً المتوقع، فإن موجة النمو قد تشتمل إضافة إلى المساكن، على تجزئة كبيرة لأنشطة الاقتصادية أيضاً.

هذا وسوف تؤدي مقتضيات الميزانية القسرية وضعفهات التضخم المالي لتخفيض الطلب على أراضي التطوير وزيادة الهائلة إلى وضع صعوبات في المستقبل أمام تفعيل تخطيط مجال عقلاني. ومع ذلك، فإن المشاكل المجالية الصعبة الناجمة عن عملية التجزو البلدي في المجال تقتضي تفعيلاً شاملأً للخطوط السياسية المجالية الستة التي عرضت آنفاً: تقديم مرحلة التمددين المجدد ومعها إعادة إعمار مراكز المدن، بناء أطراف المتربوبوليبيين بكتل كبيرة نسبياً وبكتافات عالية نسبياً، ملامعة التطوير الطبيعي للمساكن والعمارات مع منظومة المواصلات العامة، تطوير مناطق عمالة في كتل كبيرة في نقاط تميز بسهولة كبيرة في المواصلات، وتطبيق عملية إصلاح بعيدة المدى في المجال الضريبي البلدي في السلطات المختلفة.

(١٢) لبيان المبادئ التخطيطية للمجال المديني المركزي في صورة الغاية المنشودة، انظر: مازور وسوفيير، المصدر نفسه، الفصل ٩، البند رقم ٢-١-٩). ولبيان السياسة المجالية لتحقيق تلك المبادئ، انظر: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه، الفصل ٢.

* المجال المديني الجنوبي *

المجال المديني الجنوبي سوف يزداد بوتيرة سريعة للغاية هي الأكبر من بين المجالات المدينية. وهذا المجال غني بالمساحات الخالية والجاهزة للتطوير، ولن يتم حتى في أفق التخطيط أيضاً استنفاد القدرة الكامنة للتطوير كلياً. كما أن بنيته المورفولوجية لا تفرض قيوداً كثيرة على تصميم اتجاهات التطوير المستقبلية، إلا أنها لا تفتح كذلك إمكانات خاصة لهذه الواقع أو تلك داخل المجال. وهذا المجال محروم من نساج بناء قديمة ومن بني تحتية بالية.

ويتميز المجال المديني الجنوبي بـ «مرحلة التمدن» - حيث تحصل عملية النمو الرئيسية في نواة المتروبولين - أي في مدينة بئر السبع. وإن نجاح وازدهار عملية النمو هو شرط حتمي لدفع المجال كله إلى أمام. وعلى الرغم من الغنى في الأراضي الخالية والصالحة لبناء ضواح سكنية متجزئة، إلا أنه من الحيوي مواصلة تعزيز المدينة المركزية ومحيطها القريب، ومنع إضعافها من طريق عمليات بناء الضواحي السكنية التي تجذب السكان المقدرين منها نحو الخارج.

إن الشرط لنمو المجال المديني الجنوبي هو زيادة قوة جاذبيته للسكان من المناطق الأخرى. ولذا ينبغي توسيع القاعدة الاقتصادية المناطقية وتتوسيع تنوع العمارات، كما ينبغي أيضاً إحداث تغيير في النظرة العامة التي تعتبر المنطقة متدنية من ناحية مستوى رفاه السكان، وترى فيها «خزانة» للمنشآت التي تسبب الأضرار البيئية.

هذا ومن شأن التوترات التي ستنجم عن الاستقطاب الاجتماعي المتزايد في المجال (بين مجموعات المراكز الاستيطانية اليهودية وبين اليهود والبدو) أن تشكل حجر عثرة أمام عملية دفع التطوير المستقبلي للمجال المديني الجنوبي إلى أمام. وينبغي توجيه السياسة المجالية نحو تقليل الهوات المجالية ونحو المعالجة الحازمة لعملية نقل السكان البدو إلى مراكز استيطان ثابتة والقيام بتسوية الخلافات على الأراضي.

ويقتضي تطوير المجال المديني الجنوبي تدخلاً حكومياً عميقاً. ويتوقف التطوير على زيادة جاذبية المنطقة للقرارات المتعلقة بتحديد موقع الشركات والأفراد من طريق تطوير «بني تحتية مكنته» (Enabling Infrastructure) في البنية التحتية الطبيعية وفي

(١٣) لبيان المبادئ التخطيطية للمجال المديني الجنوبي في صورةغاية المنشودة، انظر: مازور وسوفير، المصدر نفسه، الفصل ٩، البند رقم ٣-١٩. ولبيان السياسة المجالية لتحقيق تلك المبادئ، انظر: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه، الفصل ٤.

البنية التحتية البشرية^(١٤). كذلك هناك حاجة إلى تدخل نسقي ومنتظم، تخططي واداري، لخلق متربوبلين مبلور مجالياً، ويوفر إمكانات تواصل سهلة للغاية بين أجزائه، ومتصل بشكل جيد مع المجالات المدينية الأخرى ومع المطارات والموانئ الدولية.

٢-٢-٥ المجالات البنية (الوسطية)^(١٥)

تحدد المجالات البنية (الوسطية) بأنها مناطق جغرافية متواصلة تفصل بين المجالات المدينية. وتعتبر «قواعد اللعب» المتعلقة بتطويرها مختلفة عن تلك المتعلقة بالمجالات المدينية. وتحديد موقع المجالات البنية (الوسطية) هو نتاج عملية رسم الحدود الجغرافية للمجالات المدينية. ويقطن في هذه المجالات سكان حضريون وقرويون بكميات جوهرية متزداد نحو العام ٢٠٢٠. كذلك، فإن الأرضي المبنية في هذا المجال متزداد لتلبية الطلب على المساكن والعمالة في نطاقها.

وخلالاً للمجالات المدينية، حيث، وعلى المستوى القطري، تختل فيها المساحات المبنية الجزء الرئيس من المنطقة، بينما تشكل المناطق المفتوحة جزراً وأحزمة في ما بينها، فإن الصورة داخل المجالات البنية (الوسطية) معكوسة: فالمساحات المفتوحة تختل الجزء الرئيس من المجال، في حين تشكل المساحات المبنية جزر بناء مركزية بصفة خاصة على المفارق وعلى امتداد محاور الحركة.

إن المبدأ التخططي النابع من معرفة النتائج القاسية لاتجاهات التطوير وفق نموذج «التطوير الزاحف» هو البناء المترافق والمترابط في المراكز البلدية القائمة وفي أطرافها، وتكتيف البناء القائم في المراكز البلدية، والتحديد الواضح والحاد للحدود بين المناطق المبنية وبين المناطق المفتوحة. وإذا لم يتم إيجاد حل كامل لمسألة زيادة السكان والعمالة عن طريق تكثيف وتكتيل المراكز البلدية القائمة، وتنشأ وبالتالي حاجة ملحة إلى الانزلاق إلى ما وراء النطاق المبني للمراكز البلدية، فإن طاقم التخطيط يرى أهمية كبيرة للرقابة المنهجية لعملية الانزلاق وحصرها بالأساس بأطراف المناطق المبنية القائمة اليوم.

وللاستفادة من مزايا الحجم المتوفرة في عدد من المراكز الاستيطانية المعاونة في

(١٤) انظر: شفارتز وبارييل، «السياسة الاقتصادية»، والبند الفرعى رقم (٤-٥) التالي في هذا الفصل.

(١٥) لبيان المبادئ التخططية للمجالات البنية (الوسطية) في صورة الغایة المنشودة، انظر: مازور وسوفير، «صورة المستقبل»: خطط لتنظيم المجال الوظيفي، الفصل ٩، البند رقم (٢-٩). ولبيان السياسة الجمالية، لتحقيق تلك المبادئ، انظر: شاحار [وآخرون]، «أوجه جمالية، اقتصادية وبلدية»، الفصل ٥.

ما بينها، وفي سياق منع اتصالها الطبيعي مع نسائج متواصلة تفتقر إلى الخاصية والهوية المجالية، فقد تقرر مبدأ تشجيع تطوير المراكز الاستيطانية في المراكز وعلى المفارق وعلى امتداد محاور المواصلات الرئيسية. والقصد هنا هو نشر أقصى عدد من المراكز الاستيطانية على محور مواصلات رئيس، وبذلك يتم تطوير منظومة الوصول السهل والناجع على امتداد محور المواصلات الرئيس، وهذا الأمر يمكن أيضاً من تعزيز التخصص المجالي لكل مركز استيطاني يقع على امتداد المحور.

٣-٢-٥ المجالات المفتوحة^(١٦)

توجد في شمال وجنوب إسرائيل مجالات مفتوحة تحتل مساحة بارزة، حيث خاصيتها الأساسية هي قلة عدد السكان وكثافتهم المتدنية، وكذلك نوعيات عالية من المعلم الطبيعية (البانورامية) تستحق المحافظة عليها والعناية بها. وتقتضي المجالات المفتوحة انتهاج سياسة مجالية مختلفة جوهرياً عن بقية أجزاء الدولة.

هذا وتتميز منظومة المراكز الاستيطانية في المجالات المفتوحة بالتركيز الاستيطانية الصغيرة المنورة على سطح المجال المفتوح، والتي تخلق شبكة ذات روابط اتصال متدنية نسبياً. ونظراً لكون أجزاء بارزة منها تقع في أطراف إسرائيل الجغرافية، وبعيدة عن منظومات إسرائيل المتروبولية، فإنها لا تستفيد من العرض الكبير للعمالة الذي يميز المجالات الدينية، ولا حتى ذلك الذي يميز المجالات البنية (الوسطية) القائمة بينها. وتضطر هذه المراكز الاستيطانية إلى الالتجاء بالعمالات القائمة على مزايا محلية أو على عمالات تعتمد على حواجز عامة مختلفة. ولقد لعب جزء من المراكز الاستيطانية في المجالات المفتوحة (مثل: كريات شمونه، بيسان، متسببه رامون) لدى قيامه دوراً أمانياً واستراتيجياً-إقليمياً. ولذا، كانت القاعدة الاقتصادية لهذه المراكز من ضمن المسؤولية العامة، واقتضت جهداً متواصلاً لاجتذاب مصادر العمالة إليها. وأي تغيير محتمل في مكانة إسرائيل الجغرافية - السياسية في القرن المقبل يقتضي تشخيص أنشطة اقتصادية جديدة من أجل المحافظة على هذه الأماكن.

إن المفهوم المعروض في المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين يرى في وفرة الأرضي وفي قلة سكان المجالات المفتوحة ميزة نسبية بارزة إزاء بقية المجالات

(١٦) لبيان المبادئ التخطيطية للمجالات المفتوحة في صورةغاية المنشودة، انظر: مازور وسوفير، المصدر نفسه، الفصل ٩، البند رقم (٣-٩). ولبيان السياسة، انظر: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه، الفصل ٦.

في إسرائيل. وتشتق السياسة المجالية من هذا المفهوم مبدأ الزيادة البطيئة لسكان المجالات المفتوحة، وذلك من طريق تقليل الهجرة الداخلية السلبية من هذه المناطق، ومن طريق الاجتذاب المراقب والحد من سكان جدد. ويعني هذا المبدأ ثبيت حجم السكان في هذه المجالات وتعزيز روابطهم والتزامهم تجاه المنطقة. ومن شأن الوفرة في الأراضي والزيادة البطيئة والمراقبة للسكان، التمكين من البناء بكثافات منخفضة وبنوعيات عالية للمساكن والعمارات معاً. ويتجزب منع المس بالخصوصية البانورامية لهذه المجالات، والتمكين من اجتذاب سكان من مستويات عالية وذوي ميول قوية إزاء القيم البانورامية والمساحات المفتوحة، والمساعدة من خلال ذلك على تحسين المستوى الاجتماعي - الاقتصادي لهذه المناطق.

إن وفرة الأرضي في المجال المفتوح الجنوبي والبعد النسبي عن مراكز إسرائيل السكانية تخلق إغراء متواصلاً لأصحاب القرار في إسرائيل لتحويل هذا المجال إلى خزان وطني لواقع احتواء النفايات الوطنية، ولتحديد منشآت لمعالجة النفايات الخطرة، وللت تخزين البعيد المدى لاحتياطات استراتيجية ومشاريع صناعية ملوثة. وينبغي التأكيد على أن استمرار هذا الاتجاه سيلحق ضرراً قاسياً لا عودة عنه بالطبع المميز لهذه المنطقة، ولزعزعة خصوصيتها البانورامية التي تعتبر المصدر الرئيس لتعزيزها اقتصادياً في المستقبل.

هذا وسوف تطبق في المجالات المفتوحة سياسة موجهة لخلق منظومات متربطة من المراكز الاستيطانية، تشمل مركز استيطان بلدياً / مراكز استيطانية بلدية، وعدداً من المراكز الاستيطانية القرورية حولها. وستعمل هذه المراكز الاستيطانية كمنظومة أ玳ائية واحدة، وبذلك تغلب إلى حد معين على مساوىء الحجم المتعلقة بكل مركز استيطاني منعزل في المنظومة. ويمكن لهذه المنظومات المتربطة أن تنشأ جراء طمس الخصائص المميزة للمركز الاستيطاني البلدي مقارنة بالمركز الاستيطاني القروري، وبسبب سيطرة أنماط الحياة الحضرية على المجال الوطني كله. وبإمكان منظومة المراكز الاستيطانية التي يتميز المجال المفتوح أن تكون وفق نموذج «المدينة المنطقية»^(١٧) التي سيتم تطويرها حول كل واحد من المراكز الاستيطانية المدينية القائمة في المجال المفتوح. وستتمكن المنظومة المجالية من طريق نمط المدنية المنطقية ليس فقط من استغلال مزايا معينة للحجم، وإنما أيضاً ستخلق فرصة لتخصصات معينة وتكمالاً متبدلاً بين المراكز الاستيطانية المختلفة التي تنتهي إلى المدينة المنطقية. وسيتم تصميم

(١٧) انظر: رعنان فايس، «المدينة المنطقية»، (١٩٩٤).

المنظومة الاستيطانية الجديدة في قالب طبيعي يخلق اتصالاً أقصى للسكان مع المساحات المفتوحة والحضراء، وتفسح في المجال لتأثيرات متبادلة وقوية بخاصة بين كل أجزاء منظومة المراكز الاستيطانية.

٣-٥ السياسة الاقتصادية^(١٨)

١-٣-٥ تشخيصات أساس

البديل المختار في خطة «إسرائيل ٢٠٢٠» مكون من دمج عناصر من البديل الاقتصادي - الصناعي ومن البديل الطبيعي - البيئي. وهذا الاختيار يؤثر في التطور الاقتصادي - المجالي في عدد من المستويات:

الوصول إلى مستوى لأداءات المرافق الاقتصادية وفق مصطلحات الناتج المحلي الخام للفرد بنحو ٣٣ ألف دولار أمريكي (أعلى من المتوقع في بديل «الأعمال كالمعتاد» بنحو ٦ بالمئة) وتعبر هذه الغاية المنشودة عن مستوى نمو متوسط للمدى البعيد يقدر بنحو ٥ بالمئة سنوياً.

حرف البنية القطاعية للاقتصاد الإسرائيلي عن البنية المعروفة اليوم. وهذا الحرف يشمل: زيادة بنحو الثلث لنصيب الصناعة في الناتج (من نحو - ٢١ بالمئة إلى نحو - ٢٨ بالمائة)، وكذلك زيادة معتدلة في نصيب قطاع خدمات الأشغال من نحو ٣٤ بالمائة إلى نحو - ٤٠ بالمائة، إلى جانب انخفاض شديد في وزن الخدمات العامة وخدمات الجماعات المنظمة (من نحو - ٢٢ بالمائة إلى نحو - ٢٨ بالمائة) وانخفاض في نصيب الزراعة (من نحو - ٣,٣ بالمائة إلى - ٢,١ بالمائة) وخدمات البناء والمواصلات والبني التحتية (من نحو ١٣ بالمائة إلى ١٠ بالمائة).

توزيع مجالي للسكان مختلف إلى حد كبير عن التوزيع في التسعينيات ، بحيث تهبط الحصة النسبية لمركز البلد (المنطقة الوسطى) في هذا التوزيع من نحو ٦٦ بالمائة إلى نحو ٥٨ بالمائة، بينما ترتفع الحصة النسبية للمجال الجنوبي من نحو - ٧ بالمائة إلى نحو - ١٢ بالمائة، حيث من المتوقع أن يزداد عدد السكان فيه بمقدار ثلاثة أضعاف حتى العام المنشود (بالمقارنة بزيادة نحو ٦٠ بالمائة في كل الدولة). كما سترتفع الحصة النسبية للمجال الشمالي من نحو ٢٧ بالمائة إلى نحو ٣٠ بالمائة.

وسيتم تركيز نحو ٨٠ بالمائة من السكان (وفق مبدأ التوزيع المركّز) في ثلاثة

(١٨) انظر: شفارتز وبارنيل، «السياسة الاقتصادية».

مجالات مدينية: في الشمال، وفي المركز، وفي الجنوب، بحيث يكون نصيب السكان المركزين في المجال المديني في الجنوب أكبر من المتوسط (نحو ٩٠ بالمئة).

هذا وتميز اتجاهات التطوير المقترحة في المخطط باعتبار أن الكثير من أوجهها لا يتفق، بل يتعارض أيضاً مع العمل الطبيعي لـ «قوى السوق»، كما تظهر اليوم في إسرائيل. ومن هنا يثور سؤالان أساسيان: الأول يرتبط بمدى التبرير والمفعول في السير ضد هذه القوى، من ناحية الاتجاهات المجالية التي تخلقها، والثاني يعالج قابلية مثل هذه السياسة للتطبيق، من ناحية المتضيّبات الاقتصادية الأساسية الضاغطة التي تتحكم بالاقتصاد الإسرائيلي:

وبالنسبة إلى التبرير، فإن التشخيص الرئيسي لطاقم التخطيط يفيد بأن الميل المستمر للأنشطة الاقتصادية للاصطدام في وسط البلاد ينبع من مزايا البنية التحتية وهذا المجال وحجمه تجاه نشاط اقتصادي هامشي جدید، في الوقت الذي لا يتحمل فيه مستثمر هذا النشاط التكفلات الخارجية الحقيقية على المدى البعيد الناجمة عن انضمامه، مثل الاستثمارات الإضافية العامة في البنية التحتية، والافتقار من المساحة المفتوحة، وكذلك التكفلات البيئية. وبهذه الطريقة، فإن المناطق الطرفية في إسرائيل تدعم عملياً جزءاً غير صغير من تلك البنية التحتية الطبيعية والثقافية التي تكمن المركز من التقوية في سياق منع قدرة مناطق الأطراف على النمو. ومن هنا، ومن خلال الرؤية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، فإنه ينشأ «فشل سوقي»، يمكن أن يأتي حله فقط من طريق تدخل مركزي معدل ومصحح. وسيكون الحافر المركزي لهذا التدخل هو زيادة جدوى التموّل الأعمالي والصناعي داخل المجال المديني الجنوبي وفي المجال المديني الشمالي، إلى جانب انتهاج سياسة تؤدي إلى التبني الكامل والعادل لتكاليف التموّل في الوسط.

وبخصوص قابلية التطبيق، فقد استند عمل الطاقم المجالي - الاقتصادي على تشكيلة واسعة من المصادر والمعطيات، وأظهر هذا العمل أنه تكمن في الاقتصاد الإسرائيلي فعلاً طاقة اقتصادية لتحقيق البديل الموحد والمنسق. ومع ذلك، فإنه صحيح القول بأن أداءات على هذا المستوى ستقتضي الاستنفاد شبه الكامل لعروض العمل في المرافق الاقتصادية، وستكون هذه الأداءات مرتبطة بتحقق فرضيات معينة بشأن وتيرة زيادة السكان، ومعدل الاستثمارات في الاقتصاد وأنماط الاستهلاك المستقبلية.

إن التحول المطلوب في البنية القطاعية للاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة الزيادة الجوهرية لتصنيف الصناعة في الناتج المحلي الخام، هو تحول أكثر صعوبة للتحقيق.

وهذا التحول يقتضي نسبة نمو عالية في الصناعة، مع زيادة نصيب التصدير في الناتج. هذا في الوقت الذي تعاني فيه إسرائيل بالأساس عدداً من النواقص، مثل: الأجور المرتفعة، الإنتاجية المنخفضة، وتكلفatas الأرض العالية، إذ تصعب عليها المنافسة في الأسواق العالمية، وبخاصة في عصر الانفتاح الاقتصادي العالمي. وهذا النمو سيكون ممكناً فقط إذا ما استند إلى القطاعات التي يكثر فيها نصيب بجمل الميزة الاستثمارية الأساسية لإسرائيل (رأس المال البشري)، ولذا فإن الأمر يتعلق بالصناعات الغنية بالعلوم وتقنيات الانتاج. وتفيد التقديرات أن نصيب هذه القطاعات الفرعية في الصناعة ينبغي أن يرتفع من ٥٠% بamente اليوم إلى نحو ٨٠% بamente العام ٢٠٢٠ من أجل تحقيق الغايات المنشودة للمخطط.

وأظهرت دراسة أجراها الطاقم الاقتصادي أن لا وجود لتناقض بين المكون المالي للمخطط وبين المكون الاقتصادي فيه، وأنه يوجد بينهما وإلى حد كبير تكامل وتعاون:

إلى جانب قوى السوق القوية التي تدفع نحو التجمع في المركز، باتت تلمس تيارات معينة تدفع إلى التوزيع الجغرافي للنشاطات الصناعية.

يمكن القول بالتأكيد إن البنى التحتية في وسط البلاد لن يكون بمقدورها أن تحمل على المدى البعيد الاحتياجات الناجمة عن النمو السريع للنشاط الاقتصادي المتوقع. ولذا فإن استمرار اتجاه قوى السوق قد يؤدي في المستقبل البعيد إلى انهيار البنى التحتية وإلى أزمة ستقود إلى انحلال اقتصادي لقلب الدولة. وهكذا فحتى من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، فإذا ما أبعدنا النظر إلى مدى زمني بعيد بما فيه الكفاية، لأدركنا أن هذه القوى لا تعمل لمصلحة الاقتصاد.

إن جوهر مفهوم «التوزيع المركّز» (في المكون التركيزي الموجود فيه) هو الحرص على أن تنشأ أيضاً في مناطق الأطراف (الجنوب والشمال) مزايا للحجم في داخل المجال المديني نفسه، من طريق التركيز على عامل تركيز السكان والبني التحتية الطبيعية والتربوية والتكنولوجية.

السياسة المجالية المقترحة بخصوص «التوزيع المركّز» (في المكون التوزيعي الموجود فيها) تفتح الطريق أمام استغلال موارد الطاقات البشرية والبني التحتية غير المستغلة بصورة كافية اليوم. وبذلك، فهي تخلق أساساً لنمو أساس دائم، حتى ولو كان من شأن هذه السياسة على المدى القصير أن تؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو. وإلى ذلك، فإن هذه السياسة تسهم في تقليص الهوات الاقتصادية والاجتماعية.

٢-٣-٥ أهداف السياسة الاقتصادية

هناك هدفان أساسيان للسياسة الاقتصادية :

تحريك عمليات ماкро اقتصادية وإدارية تدعم تحقيق نموذج الانتشار المالي لسكان إسرائيل كما وُضع في «صورة المستقبل»، التي هي الأساس للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين.

استنفاد طاقة النمو الكامنة في الاقتصاد، من طريق تحقيق موارد رأس المال البشري ، الطبيعي والتكنولوجي ، وبناء نموذج لبنية اقتصادية قطاعية حسبما هو وارد في المخطط.

٣-٣-٥ وسائل السياسة

- التركيز على تطوير البنى التحتية الطبيعية المناطقية في الجنوب وفي الشمال : تطوير بنى تحتية في مجالات المواصلات ، الطاقة ، المياه ، الاتصالات ، وإعداد الأراضي للصناعة والسكن ، بهدف خلق وضع من الجدوى الاقتصادية العالية للمستثمر لتركيز النشاط الاقتصادي في هذه المناطق. كل هذا من خلال استخدام التكنولوجيات المستحدثة والملائمة للبيئة. وينبغي فحص طرق لتنسيق الخطط المحددة مع المستثمرين الكبار ، من أجل منع الحكومة قدرة جيدة على اتخاذ القرارات بشأن النطق والتوقيات وأنظمة الأولويات الخاصة بتطوير البنى التحتية .

- تطوير بنى تحتية بين المناطق : تحسين منظومات المواصلات بين - مناطقية المختلفة (طرق ، سكك حديدية ، مواصلات عامة ، واتصالات) بهدف تقليل «ثمن البعد» بين الأطراف والمركز.

- تطوير منظومة وسائل إدارية - اقتصادية : تطوير أجهزة إضافية للوسائل المادية في نطاق البنى التحتية لتشجيع هجرة الطاقة البشرية النوعية والأشغال إلى مناطق الأطراف وتنمية السكان المحليين.

- تطوير مراكز العمالة : حماية مراكز العمالة المتنوعة مع بنى تحتية مادية على مستوى عال ، من خلال مزج أنواع نشاط مختلفة : صناعة (صرفه) ، تجارة حرف صغيرة وخدمات.

- توجيه محالي لاستثمارات رأس المال الخاص بوسائل متنوعة : تسهيلات ضريبية ، دعم البنى التحتية ، والمساعدة في تأهيل قوة العمل ، كبديل من استخدام المنافع المباشرة للاستثمار.

- زيادة النصيب النسبي للاستثمارات في التعليم الموجهة إلى مجالات الجنوب والشمال: الاستثمار في المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها، تطوير معاهد للتأهيل والتحويل المهني، توسيع وتنويع إطارات التعليم العالي في مناطق الأطراف، وإنشاء كليات وما إلى ذلك (توجد فروقات معينة بين الجنوب الشمال من ناحية وجهة الاستثمارات: في المجال الجنوبي يجب التشديد على أساس التحديث التكنولوجي والعناية بالبيئة، بهدف جذب رأس المال البشري إليه، بكمية كبيرة وبنوعية عالية؛ وفي الشمال ينبغي التركيز على الاستثمارات الموجهة نحو إيجاد مزيد من المساواة في الفرص الاقتصادية بين السكان اليهود والعرب).

- زيادة نسبة استثمارات الأشغال المحلية في مناطق الأطراف، من طريق إنشاء منظومات تعليم للاستثمارات وتأهيلها ودعمها.

- توجيه ومراقبة على النشاط الاقتصادي الوطني، وذلك من طريق ما يلي :

- استمرار رفع الحماية الحكومية عن السلع الوطنية وتعریضها لمنافسة السلع المستوردة من طريق تقليل تدريجي للجمارك، وذلك بهدف إزالة مراكز انعدام النجاعة والفسح في المجال لنمو اقتصادي سليم.

- زيادة مرونة سوق العمل، وبخاصة زيادة مرونة أشكال استخدام العاملين وأشكال التعاقد في الأطراف، وزيادة المرونة الأدائية؛ وزيادة المرونة في مكافآت الأجور؛ والسعى لاستنفاد طاقة النساء في سوق العمل.

- انتهاج الليبرالية في التجارة الخارجية وفي العملات الأجنبية.

- الحرص على منظومة اتفاقيات دولية تضمن الاتجار اللائق وقدرة المصدررين الإسرائييين على المنافسة.

- تخفيض عبء الضريبة الشاملة مقترن الوصول إلى مستوى يعادل نحو ٣٦ بالمائة في العام ٢٠٠٠ من مستوى يعادل نحو ٤١ بالمائة اليوم، والتطلع إلى مستوى أدنى يصل حتى نحو ٣٠ بالمائة على المدى البعيد.

- تنفيذ عملية خصخصة للشركات ذات القاعدة التجارية، من خلال إعطاء الأولية للشركات الفاشلة، وينبغي القيام بخصوصة انتقائية لأجزاء من الخدمات العامة في مجالات الاتصالات، والمعونات الاجتماعية، والصحة والتعليم.

- تقليل نصيب موازنة الدولة في الناتج المحلي الخام.

- زيادة دعم الدولة للبحث والتطوير الصناعي من طريق دعم شركات تطبيق

خاصة بمؤسسات التعليم العالي، وبالدفريات التكنولوجية، وبصناديق رأس المال المجازف ونحو ذلك. ولهذه الخطوة أهمية ستزداد مع إمكان تقليص البحث والتطوير الأمني.

● تطوير نظام أجور حقيقي وسعر صرف : قطع عملية الربط لمنع المس بقدرة المنافسة للمشروعات المصدرة ، وربط الأجر بمتوالية العمل المحسوبة، كذلك ينبغي الوصول إلى درجة الليبرالية والمرؤنة المطلقة لسعر الصرف.

● الدعم الحكومي لتطوير أسواق تصدير من طريق تطوير القاعدة السياسية الملائمة، وبالأساس في الأسواق الناهضة في الصين، والهند، وإندونيسيا، ونحو ذلك.

٤-٥ سياسة الأرض^(١٩)

٤-٥-١ تشخيصات أساس

إن نحو ٩٣ بالمئة من مساحة دولة إسرائيل يحظى اليوم بمكانة «أراضي إسرائيل»، أي الأراضي التي ينطبق عليها القانون الأساس للأراضي إسرائيل من العام ١٩٦٠. وهذا القانون يعرف العقار بأنه يشمل الأرض والبناء المقام فوقها والمتصل بها اتصالاً ثابتاً. ويحظر هذا القانون نقل الملكية على أراضي إسرائيل من مالكيها (أي الدولة، ومؤسسة الكيرن كيميت لإسرائيل، وسلطة التطوير) إلى أية هيئة أخرى، باستثناء الحالات التي تحددت في قانون أراضي إسرائيل للعام ١٩٦٠. ويوجد نحو ستين بالمئة من أراضي إسرائيل في لواء الجنوب، وهذه تشكل الغالبية العظمى من مساحة هذا اللواء، هذا بالإضافة إلى نحو عشرين بالمئة موجودة في لواء الشمال (والتي تشكل نحو تسعين بالمئة من مساحة اللواء)؛ وحوالي ٨ بالمئة في لواء القدس (الغالبية العظمى من مساحة اللواء)، وفي ألوية تل أبيب والوسط هناك نحو ستة بالمئة من أراضي إسرائيل.

هذا وتشكل أراضي إسرائيل تقريباً كل الاحتياطي التطوير في إسرائيل، حيث لم تبق تقريباً أرض خاصه لم تطور بعد. ولكن الجزء الرئيس من الأراضي التي بقيت في المخزون الاحتياطي للأراضي غير المخصصة، والتي لم يتم الإعلان عنها كممتزهات وطنية، وغابات ومحفيات طبيعية ونحو ذلك، هو جزء من رقع زراعية تابعة للقطاع

(١٩) انظر: ألترمان، «السياسة الأرضية والمؤسسية».

الزراعي التعاوني. ويوجد جزء ملحوظ من هذه الأراضي بمحاذاة المدن، الأمر الذي يشكل إغراء كبيراً لمبادرات التطوير المختلفة.

وعلى الرغم من أن القانون الأساس للأراضي إسرائيل يحتفظ بمكانة المالك للسلطات الرسمية العامة، وتستدل منه سيطرة عامة كبيرة أيضاً في التخطيط وفي الرقابة على التطوير، إلا أنه تلاحظ عملياً اتجاهات اجتماعية اقتصادية أشبه ما تكون بخصخصة الأرض؛ في الماضي الأرض البلدية بالأساس، واليوم الأرض الزراعية أيضاً. وكانت السياسة العقارية الوطنية طوال سنوات كثيرة تحرك بصورة رئيسة بدوافع أيديولوجية وطنية، سياسية واقتصادية، رأت في مجرد الملكية العامة قيمة بحد ذاتها. أما الآن، فإنه من المعقول تماماً القول بأنه في المستقبل غير بعيد سوف تؤدي عملية «الخصخصة الراحفة» الملمسة الآن إلى وضع قريب جداً من الخصخصة الكاملة للأراضي المطورة، وإلى خصخصة جوهرية للأراضي الزراعية.

إن استمرار عملية «الخصخصة الفعلية» تنتهي على خطير يتمثل في عدم تمكن المخطط الرئيسي من إحراز غاياته المنشودة، وبخاصة في نطاق الحفاظ على المناطق المفتوحة، وتكثيف البناء إلى درجة الاشباع، وتوجيه التطوير إلى أماكن صحية في الرؤية الوطنية الشاملة. ومن المثير للاهتمام التنويه إلى أن معظم المشغلين بهذا الموضوع^(٢٠)، ومن ضمنهم أولئك الذين يرون وجود ضرورة لخصوصية هائلة مدرومة بتعديلات تشريعية، يقولون بوجود حاجة إلى مثل هذا القيد أو ذاك على حقوق الملكية على أراضي الوطن في المستقبل حتى ولو انتقلت هذه الأرضي إلى الأفراد.

٤-٥ أهداف سياسة الأرض وغایاتها المنشودة

إن سياسة الأرض هي منظومة أدوات (ترتيبات، قوانين وأنظمة) تحدد نطاق الحقوق في الأرض للأفراد والمؤسسات في المجتمع، وطريقة الاتجاه بالأرض، وكذلك الرقابة على تخطيط استخدامات الأرض وتطويرها. ومن الواضح أن هذه السياسة تهدف إلى دفع موضوعات عامة، إلى أمام. وفي سياقنا، فإن هدفها هو دعم المخطط الرئيس لإسرائيل، من طريق توفير الأدوات التي تدفع غایاتها الأساس المختلفة في نطاق الانتشار المجالي الاقتصادي لإسرائيل، دون المس بالطبع بالقيم الاجتماعية الأساسية.

(٢٠) انظر: راحيل الترانمان، محرر، «أوراق وجهات نظر في موضوع سياسة الأرض المستقبلية في إسرائيل»، (حزيران/يونيو ١٩٩٦).

والحال هكذا، فإن جزءاً كبيراً من الغايات المنشودة لسياسة الأرض هو أيضاً غاية منشودة مركبة للمخطط الرئيس، وهكذا فإن الغايات المنشودة لسياسة الأرض هي:

- تقدم غاية الحفاظ على المجالات المفتوحة وتقليل اتجاهات نشوء الضواحي السكنية.

- تقدم غاية الحفاظ على «القلب الأخضر» ومناطق الفصل بين الكتل البلدية.

- توفير مساحات بناء ووحدات سكنية للسكان المتوقعين في مدى المخطط.

- توفير مساكن وخدمات سكن وفقاً لسياسة اجتماعية.

- تشجيع إشاع وتكتيف البناء في النطاق البلدية.

- تشجيع التطوير في مجالات مدنية لا تعتبر مناطق طلب.

- المحافظة على احتياطي الأرض للتطوير المستقبلي.

٣-٤ استراتيجيات عامة في سياسة الأرض

المسألة الأساس التي تعالجها سياسة الأرض على المدى البعيد هي مسألة الملكية المطلوبة على أراضي إسرائيل، والتحديد الدقيق لمجموعة الحقوق (أو بالتبادل - القيود) المرتبطة بهذا الحق تجاه الفرد والمجتمع.

وتم فحص الادعاءات الشائعة والمؤيدة للملكية العامة على الأراضي كلاً على حدة. وتنقسم هذه الادعاءات إلى مجموعتين: الأولى هي مجموعة الادعاءات الاقتصادية، أي الادعاءات التي تشير إلى إخفاقات تقليدية للسوق في إحراز المتوج الاجتماعي الأفضل من الأرض، والتي قد تنجم عن الملكية الفردية، وهذه الإخفاقات هي على سبيل المثال، عدم القدرة على توفير الحماية للمنتجات العامة (المتنزهات أو محميات الطبيعة على سبيل المثال)؛ وانعدام القدرة على ضمان حماية الموارد للأجيال القادمة؛ والسيطرة الضعيفة على توقيت تطوير الأرض؛ وانعدام القدرة على تجميع قسمات أرض لمشروعات كبيرة لا يوفرها السوق؛ ومعالجة التأثيرات الخارجية لتطوير الأرض؛ والصعوبات في إحراز التعاون في حالة تعدد المالكين، حتى عندما يكون التعاون في مصلحة الجميع (معلنة السجين)؛ وغير ذلك. أما مجموعة الادعاءات الثانية، فهي اجتماعية - أيديولوجية وتحطيمية. وهي تشمل تبريرات مثل رمزية الملكية الوطنية على أقاليم البلاد؛ والحماية ضد احتمال شراء الأراضي من قبل غرباء، بأحجام قد تكون لها مدلولات جغرافية - سياسية وحتى أمنية؛ وجود قيم مساواة والعمل على تقدم ثبات السكان الضعيفة؛ وكذلك تحفيض

التأثيرات السياسية في أصحاب القرار الرسميين من جانب مجموعة مصلحية مختلفة.

هذا ولقد أظهر اختبار تعداد التبريرات التي تبرر التدخل العام بأن أيّاً من هذه التبريرات تقريباً لا يشكل مبرراً جيداً لاستمرار الملكية العامة بشكلها الحالي، أي على معظم الأراضي المطورة أو تقريباً على كل المخزون الاحتياطي للأرض غير المطورة التابعة للدولة. ويمكن فقط للتبريرات المتعلقة بالأمن والآيديولوجيا القومية، والتي يصعب كثيراً تقدير وزنها بأدوات رسمية، أن تستخدم أساساً للملكية الوطنية العامة.

ولذا واستناداً إلى هذه الرؤية، وعلى أساس التشخيصات الأساسية التي تعتبر جوهر تشخيص اتجاهات «الشخصية الراهنة»، فإنه يوصى بالعمل على توجيه هذه الاتجاهات بطريقة منقحة وخاضعة للرقابة، وذلك لكي لا تضرّ بتطبيق المخطط الرئيسي، بل تدفع غاياته المنشودة إلى الأمام وفقاً لاختبار التبريرات العامة. والاستراتيجيات الرئيسة النابعة من هذا المفهوم هي :

- الخصخصة الكاملة للأراضي في المناطق المبنية، باستثناء مواقع محددة ومحترمة داخل المدن وعند أطرافها، حيث يتوقع بروز مشاكل في تحقيق التعاون المطلوب لإحراز أهداف التطوير (معضلة السجين).

- تعزيز الملكية العامة على الأراضي التي تعتبر بمثابة منتجات عامة صرفة مثل المتنزهات، والمحفيات الطبيعية، والغابات، ونحو ذلك، وإعادة تقليل الحقوق التي منحت في مثل هذه الأراضي لمستأجرين في الماضي.

- بخصوص الأراضي في المراكز الاستيطانية الزراعية، المبنية أو المخصصة للتطوير: يوصى بنقل الأرضي المبنية إلى ملكية أصحابها. وبالنسبة إلى تلك التي سيسمح بتطويرها، فإن المستأجرين الحالين سيفوزون بجزء من أرباح التحسين أو بجزء من الأرضي. وبالنسبة إلى بقية الأرضي الزراعية التي لن تشملها قرارات التطوير، فيوصى بتبني سياسة عقد ما يشبه الميثاق الجديد مع المترفين الحالين، الذي ينصّ على أن هذه الأرضي مخصصة للحماية كمعالم طبيعية (بانورامية) قروية مفتوحة للأجيال.

- تبني مقاربة المراحل المنطقية في خصخصة أراض من المخزون الاحتياطي من خلال الملاعة بين المناطق المشمولة بالخصوصية والمراحل، وبين غaiات الانتشار المجال في المخطط الرئيس. وفي المراحل الأولى ستتفذ خصخصة شبه كاملة للأراضي في المناطق المبنية المذكورة. وفي المقابل، ستتفذ خصخصة جزئية (ولكن جوهريّة) في مناطق لا تقع في مراكز الطلب (في الشمال وفي الجنوب).

٤-٤-٤ أدوات سياسة الأرض لزيادة نجاعة استخدام الأرض البلدية والحفاظ على المناطق المفتوحة^(٢١)

تركز سياسة الأرض على سلسلة أدوات لازمة على المستوى المؤسسي والتنظيمي والإداري. وفي ما يلي أهم التوصيات في هذا الخصوص:

- إقامة هيئة دائمة من مختلف الدوائر الحكومية لتنسيق سياسة الأرض البلدية. وهناك حاجة إلى هذه الهيئة بسبب التجزؤ القائم بين جهات إدارية مختلفة من ناحية صلاحيات تفعيل أدوات السياسة المختلفة (تخطيط، إدارة، ضرائب، وإسكان). ووظيفة هذه الهيئة ستكون استطلاع الأدوات الكثيرة لسياسة الأرض القائمة اليوم، والتوصية بطرق ملائمتها من ناحية دفع غايات المخطط إلى أمام وتطوير أدوات مستحدثة إضافية.

- وضع معايير كمية ونوعية للمصادقة الجارية على خطط قانونية مستشرطة بإثبات الاستغلال الجيد للأراضي البلدية.

- توزيع مشروط للصلاحيات للمجالس المحلية في التخطيط المحلي. وستكون الشروط الأساس لإثبات الاستغلال الناجع للأرض والامتناع عن الانعزالية.

- تطوير أدوات تمكن من الاستغلال المتعدد للطبقات للمجال. ومن بين هذه يمكن الإشارة إلى تكثيف عمليات الاستغلال تحت - أرضي (استغلال المساحات تحت الطرق، والأرصفة وغيرها)؛ الحقوق في الجو، وعلى السطوح (تطوير أدوات قانونية لاستغلال طاقات كامنة هائلة موجودة على السطوح في مبان قائمة ومستقبلية، عامة وخاصة، على حد سواء)؛ والطبقات العمودية والاستخدامات المختلطة (استخدام متعدد الغايات أو استخدام عام/فردي مشترك، للمباني العامة الغنية بالمساحة).

- تشريع توقيت التطوير لنطق بلدية بواسطة تحديد قواعد لانتهاء صلاحية حقوق التطوير (تحديد مدة زمنية محددة لاستغلال الحق المتنوح، على أن يتم إبطال مفعوله بعد ذلك)؛ وأيضاً إبطال مفعول الحق في التعويض عليها جراء تغيير المخطط من الاستخدام الربحي إلى الاستخدام الأقل ربحية.

- تغيير عام في أحكام وأنظمة التعويض على الأضرار الناجمة عن التخطيط: يجب أن يتم تخفيف وتقليلص، من طريق تشريع ملائم، مجال الحالات والظروف التي

(٢١) للاطلاع على الخطوط السياسية للحفاظ على مورد الأرض، انظر: البند الفرعى رقم (٤-٤) السابق من هذا الفصل، وマツヨウ・ソウヒル、『「まちの未来」：空間と地域の開拓』、法政大学出版社、2011年。

تمنح فيها حقوق للتعويض على أصحاب الأراضي جراء التخطيط، بما في ذلك المساحات المحاذية. كما يجب تحفيض مقادير التعويض في حالات مختلفة.

- إعادة النظر في الأدوات الضريبية القائمة ومدى علاقتها بالنجاعة في استغلال الأرض. مرسوم تحسين العقارات وضريبة استصلاح الأرضي، والضريبة على الأموال يجبر أن تصاغ من جديد بشكل يسرع عمليات التطوير في أماكن تتلاعما مع مفهوم المخطط الرئيس، وفي الأوقات الصحيحة.

- فرض كامل تكلفة البنى التحتية والمباني العامة على عمليات البناء الجديدة ذات الكثافة غير العالية، وذلك من أجل أن تمتثل بشكل دقيق ولاائق كل هذه التكفلات داخل المشروع، وتتضمن أن تتحمل أعباءها مستفيدة فقط من استخدام تلك التكفلات في الأرض.

- اشتراط المنح والتمويل للسلطات المحلية وربطها - بطرق مختلفة - بمدى القدرة على تلبية الغايات المنشودة للمخطط الرئيس على المستوى المحلي.

- تطوير معايير واضحة من جانب مؤسسات التخطيط للمصادقة على مخططات تتعلق بالأراضي الزراعية.

- التركيز على الوعي بشأن الحاجة إلى الحفاظ على المجال القريري كغاية سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المدن، أو بالنسبة إلى المخططين.

- بناء أجهزة تعاون بين السلطات المحلية على أساس المصلحة المتبادلة للحفاظ على مناطق الفصل الخضراء.

- تشجيع الزراعة في مناطق ذات ضغوطات تطوير قوية (تتعارض والتجاهات المخطط الرئيس). وهذه الأداة تشتمل أيضاً على إمكان الدعم المباشر للزراعة في مناطق مختارة من طريق تقديم المنح.

٥-٥ السياسة البلدية (المحلية)^(٢٢)

١-٥-٥ تشخيصات أساس

هناك انعكاسات بعيدة المدى لخصائص البنية التنظيمية للسلطات المحلية في إسرائيل ولأشكال أدائها على القدرة على تحقيق المخطط الرئيس، لأن لهذه البنية أهمية

(٢٢) بيان السياسة، انظر: رازين، «السياسة البلدية».

ليس فقط في نطاق توفير الخدمات والبني التحتية وفي نطاق التعبير السياسي والديمقراطي ، وإنما أيضاً في نطاق التخطيط الطبيعي - المجالي والاقتصادي. وتميز السلطات المحلية في إسرائيل بتجزؤ كبير (نحو ٢٥٦ سلطة ومن بينها نحو ٦٠ سلطة تعداد أقل من عشرة آلاف نسمة) ، دون إطارات تعاون بلدي كافية ، حيث إن جزءاً غير قليل من السلطات يعاني ضعفاً اقتصادياً وسياسياً داخلياً ، وهي غير قادرة على أداء وظيفتها بتجاعة.

إن تقسيم المجال الطبيعي بين السلطات الكثيرة أكثر من اللازم (والصغرى جداً في جزء لا يأس به منها) هو نتاج عمليات تاريخية وتغيرات ظرفية ، لم تتبغ في معظمها من منطق تخططي - تنظيمي ، ومن دافع نفاذ آلية بالأداء السلطوي . والبنية التنظيمية القائمة قد تعرقل تطبيق أساس «صورة المستقبل» الخاصة بمخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» التي تشير إلى المزايا في رؤية فوق بلدية واسعة.

وفي إطار الإعداد للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين ، تم فحص عدد من الاستراتيجيات البديلة لمواجهة الصعوبات المفهومة للمنظومة البلدية ، مثل : نقل صلاحيات بلدية إلى السلطة المركزية من جهة ، وإلى هيئات خاصة من جهة أخرى ؛ توحيد سلطات وإنشاء بلدات متروبولينية لتقليل عدد السلطات ؛ بلورة أجهزة للتعاون الإداري - التخططي - الاقتصادي). وقد تبين أن إمكان التعاون هو أفضل الإمكانيات.

٢-٥-٥ أهداف السياسة

الهدف الأساس للسياسة البلدية هو إيجاد بنى تنظيمية وأنماط سلطة وتنسيق بلدي يدعم العمليات الساعية إلى تحقيق الغايات الاقتصادية ، الاجتماعية ، والبيئية ، والمجالية للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين.

٣-٥-٥ وسائل السياسة

إيجاد وتنمية إطارات التعاون البلدية في تقديم الخدمات المختلفة ، وواسطة إقامة روابط للمدن ، وشركات مشتركة ومؤسسات لا تتبعي الربح ، ومؤسسة الترتيبات الخاصة بتحويل أموال بين السلطات لتمويل الخدمات.

إيجاد وتنمية الإطارات المتروبولينية /المجالية في نطاق المواصلات وتحطيط وإنشاء بنى تحتية مختلفة. وهذه الحلول قد تشمل سلطات قانونية ، وروابط للمدن ، وشركات إدارية مشتركة ، وكذلك شركات خاصة أو حكومية.

دفع إطارات التعاون في مجال الاستثمار إلى أمام ، وإنشاء وإدارة مراكز صناعة وعملة رئيسية.

بلورة أجهزة للتعاون في أساس الضرائب المحلية. وهذه الأجهزة ستقتصر ترتيبات تحل مشاكل مثل : مشكلة الضرائب على المنشآت الكبيرة ، ومشاكل انعدام المساواة بين السلطات من ناحية العلاقة بين العبء الضريبي ومستوى الخدمات ، ومشاكل الصراعات بين السلطات على توسيع قاعدة ضريبة الإشغال ، وعلى التعويض عن إجراءات نقل الأراضي بين السلطات.

من أجل بناء قدرة لحماية المنطقة المفتوحة ، والحفاظ على الأرض ، وتطبيق مبادئ «التوزيع المركز» بمجملها ، وذلك إزاء الضغوطات الطبيعية العاملة ، كما قلنا سابقاً في هذا المجال ، فإن هناك اقتراحاً للعمل على صعيدتين رئيسيين : على الصعيد الأول ، تغيير الاطارات التنظيمية ، وبخاصة إنشاء مجالس متروبولينية وجهاز تنظيط مركزي قوي ، في إطار السلطة المركزية أو المجلس المتروبولياني ؛ وعلى الصعيد الثاني ، تغيير «قواعد اللعبة» في موضوعات مثل تمويل السلطات المحلية ، وعدم تفضيل المراكز الاستيطانية الصغيرة في تقديم منع التوازن ، والامتناع عن دعم عال لتطوير البنى التحتية في مراكز استيطان قروية وضواحية وغيرها. وجميع هذه وغيرها موجهة نحو تقليص جدوى أنماط التطوير غير المرغوب فيها ، وبخاصة في المناطق الواقعة خارج المجالات المدينية.

الفصل السادس

سياسة التخطيط على أساس المواضيع

هذا الفصل يعرض السياسة القائمة على أساس المواقف المشتقة من المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين الداعمة له. وتشتمل نظرية السياسة الموضوعاتية على منظومات البنية التحتية والخدمة الوطنية الرئيسة: مناطق مفتوحة، نوعية البيئة، مواصلات واتصالات، تعليم، أمن، مياه، زراعة، وطاقة. وأجريت الدراسة حول هذه الموضوعات بتنسيق وتدخل من جانب الدوائر الحكومية ذات العلاقة بهذه النطاق. وتم إجمال هذه الدراسة في منظومة وثائق السياسة التي تشمل مادة واسعة للغاية معقدة ومتعددة (انظر قائمة التقارير النهائية في نهاية هذا الكتاب).

إن صورة المستقبل المجالية الخاصة بإسرائيل من جهة، وصورة الاستراتيجية الموضوعاتية من جهة أخرى، تعكس بعضهما على بعض بصورة متبادلة، وتخلقان مقتضيات قسرية وتأثيرات مختلفة كل في اتجاه الآخر. كذلك، فإن صورة المستقبل المجالية، مع أسسها البراغمatics وغاياتها المنشودة، ومفاهيمها، والقيم الكامنة فيها، تعكس على السمات المختلفة، وعلى مستوى كل واحدة من الخدمات الأساسية تلك، وغاياتها الداخلية المنشودة، وسياسة تقدمها، حسبما يشتق من التطلع نحو التساؤق مع مخطط شامل وواسع النطاق. وبالعكس، فإن الأوجه المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية ذاتها، قد أثرت على تفضيل صورة المستقبل التي عرضت في الفصل الرابع السابق، على صور غايات منشودة بدبلة أخرى. وفي إطار عملية بلورة صورة الغاية المنشودة المختارة، أخذ طاقم التخطيط الكبير في الحسبان هذه التأثيرات المتبادلة، من بين أمور أخرى، في معرض تحليل البدائل الرئيسة وفقاً للمعايير^(١).

وفي إطار هذا المشروع، جرى تحليل استراتيجيات مختلفة لتقدم نظرية السياسة الموضوعاتية، بما يتلاءم مع مفاهيم المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وأجريت هذه الدراسة في إطار سلسلة من وثائق السياسة. وتركزت كل وثيقة في نظر نشاط مركزي يقع ضمن مسؤولية وزارات الحكومة ذات العلاقة وبالتنسيق معها، في سياق الاستعانة بالوسائل المختلفة التي وظفتها في عملية التحليل.

(١) انظر: قائمة المعايير المعروضة في البند الفرعي رقم (٤-٣)، ص ١٥٧ من هذا الكتاب.

ومن المفهوم تلقائياً أن كل واحد من نطق السياسة يشتمل أيضاً من بين أمور أخرى على غaiات منشودة ووسائل، القرار بشأنها يرتبط بتأثيرات مجالية - طبيعية جوهريّة (كما على سبيل المثال: مضامين نظم التعليم، وتكنولوجيات اتصالات معينة، وأوجه مالية ونسقية لقطاعات خدماتية معينة). وكانت المقاربة العامة لوثائق السياسة تقضي بالتركيز بصورة رئيسة (ولكن ليس فقط عليها) على تلك العوامل التي توجد لها مدلولات مجالية.

إن وثائق السياسة المختلفة لم تدخل في معالجة فردية للمشاريع، وفي تقنيات تنظيم مختلفة، وفي الميزانيات، وما إلى ذلك من الشؤون التي تشكل بحكم طبيعتها مضمون النشاط الجاري للدوائر الحكومية المختلفة. فهدفها كان هو معالجة المبادئ الأساسية للسياسة البعيدة المدى الخاصة بدولة إسرائيل، واقتراح الأدوات اللازمة لقيام نقاش عميق على مستوى صانعي القرار في هذه السياسة. وبذلك تكمن أهمية هذه الوثائق، حيث إن التجربة تظهر بأن مؤسسات الحكم في إسرائيل تفتقر إلى النقاش الشامل والمتواصل والمترابط في السياسة البعيدة المدى في هذه الموضوعات. ومن شأن الانشغال في إعداد هذه الوثائق في إطار مشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» أن يمنع أفضليّة مهمة إضافية في إحراز قدر من التساوق في التخطيط الوطني، حيث إن الجميع ينطلقون من فرضيات أولية مشتركة، ويسعون إلى أن تكون السياسة الموضوعاتية في كل نطاق منتشرة جيداً في صورة المستقبل الشاملة.

ويوجّد داخل هذه الوثائق فروقات كبيرة في المقاربة، وفي نقاط التركيز وفي العلاقة بين الجهد المكرّس للمكوّن النظري وبين الجهد المكرّس للمكوّن المعياري. وبالطبع، فمن المحتمل أن تتبّع هذه الفروقات في جزء منها من فروقات ذاتية طبيعية، وذلك نتيجة لحقيقة كون باحثين مختلفين قد عملوا في الطواقم المختلفة، إلا أن تلك الفروقات مفهومة تماماً، ومتوقعة أيضاً في ضوء عدد من الحقائق الموضوعية الأساس:

- القوة والطابع المختلفان للروابط بين الاستراتيجيات الانضباطية (Disciplinary) المختلفة وبين الأوجه المجالية للمخطط (ومثلاً، فإن روابط سياسة المواصلات، الانتشار الأمني، المياه أو سياسة البيئة، تختلف كثيراً عن روابط سياسة الاتصالات، والتعليم، أو/ وحتى الطاقة).

- تختلف قواعد الانضباط الصارمة المختلفة بعضها عن بعض لناحية مقدار انكشفها وحساسيتها لحالة عدم اليقين في بيئه التخطيط الخارجية، بمكوناتها المختلفة (الجغرافية - السياسية، الاقتصادية - الدولية والتكنولوجية)، وفي البيئة الداخلية

(العمليات الاجتماعية - السياسية في إسرائيل وطبيعة الاقتصاد وبنية المرافق الاقتصادية). وانعدام اليقين هذا هو وضع متصل وأساس لكل خطأ لمدى طويل جداً، يؤثر أيضاً في منهجيته.

- ويشتق من ذلك أيضاً القول إن القدرة على التكهن بالبيئات ليست موحدة، وكذلك أيضاً قدرة أعضاء الطوافم المختلفة على التمييز بين الأوزان النسبية للمتغيرات القابلة للتدخل والتغيير، وبين المتغيرات الموجودة خارج نطاق التأثير التخططي.

- وتتمتع قواعد الانضباط الصارمة بمسميات مختلفة من البنية التحتية المنهجية والأدوات النظرية المفهومة للتخطيط البعيد المدى المألوفة في العالم (وفي هذا الخصوص نوّذ الإشارة إلى أنه على الرغم من الجهد والتحديث في تطوير هذه الأدوات في إطار هذا المخطط، إلا أنه من المرغوب فيه جداً مواصلة توظيف جهود إضافية في بلورة مثل هذه الأدوات، في نطق مختلفة إضافية).

والأقسام الفرعية في هذا الفصل ستعرض في ما يلي السياسة في الموضوعات التالية:

- ١-٦ سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة.
- ٢-٦ السياسة في مجال نوعية البيئة.
- ٣-٦ سياسة المواصلات البرية.
- ٤-٦ سياسة المواصلات الجوية.
- ٥-٦ سياسة الاتصالات.
- ٦-٦ سياسة التعليم.
- ٧-٦ سياسة البنية التحتية والانتشار المجالي لجهاز الأمن.
- ٨-٦ السياسة في مجال الزراعة والقرية.
- ٩-٦ سياسة مرافق المياه.
- ١٠-٦ السياسة في مجال الطاقة.

وهذه الأقسام الفرعية لا تعالج سوى خلاصة وثائق السياسة المختلفة. وقد بذلت فيها جهود فقط لعزل النقاط المركزية التي تتضمن عدداً من التشخيصات الأساسية في ما يتعلق ببيئة التخطيط استخدمت كنقط اطلاق رئيسة، واستقراءات أولية، وكذلك تحديد الأهداف والغايات المنشودة، وصياغة التوصيات الرئيسية

بخصوص الوسائل السياسية الواجب اتخاذها. ومن المفهوم أن إمعان النظر في هذا الفصل لا يمكنه أن يحمل محل الاطلاع على وثائق السياسة نفسها.

٦-١ سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة^(٢)

٦-١-١ تشخيصات أساس

أهمية المناطق المفتوحة تجد تعبيراً عنها في عدد من النطق. ويعتبر دورها المنظوماتي مهماً بشكل خاص، وهو الذي يضفي التوازن بين المفتوح والمبني، وينشئ أبعاداً صحيحة بين المنظومات الحضرية، ويضم القالب البانورامي والطابع الطبيعي المدرك للمجال كله. وللمناطق المفتوحة أهمية كبيرة في الحفاظ على القيم الثقافية (الأثار والمعالم الطبيعية الغريبة)؛ والحفاظ على منظومات طبيعية - بيئية؛ وتوفير ملجاً ومكان هادئ للمجتمع المزدحم في معظمها داخل المدن؛ والحرص على ميزان المياه؛ وتحقيق النجاعة الاقتصادية المباشرة (السياحة، الزراعة، وكذلك استغلال موارد طبيعية معينة)؛ وليس أقل من كل هذه الأمور الحفاظ على مجال اختيار لتطوير صور حياة وبناء من جانب الأجيال المقبلة.

إن إدراك أهمية الحفاظ على مجالات مفتوحة لرفاه الإنسان العصري آخذ بالتعمر في دول كثيرة في العالم، مثلما هو الأمر في المجتمع الإسرائيلي. وهناك أهمية كبيرة في جعل الوعي التخطيطي والاجتماعي يتقبل المفهوم القائل بأن المنطقة المفتوحة هي بمثابة «منتج» يجسد مصلحة جاهيرية مباشرة مثلما هي عليه، وليس «مورداً» احتياطياً من الأرض، كما لو أنه وسيلة إنتاج لاستخلاص فوائد أخرى في المستقبل.

وطوال سنوات سيطر في إسرائيل اتجاه ماكرو اقتصادي بارز تتمثل في قضم متواصل للمناطق المفتوحة، وتشخيصها لتطوير موقع سكنية وتجارية وأشغال. وتعمل «قوى السوق» هنا بقوة كبيرة في اتجاه استهلاك مساحات من الأراضي المفتوحة، وبخاصة في المناطق القوية من الناحية الاجتماعية، والبنية التحتية والاقتصادية.

إن الزيادة الديمografية المتوقعة في المخطط الرئيسي، بالتضاد مع الاتجاه

(٢) على رأس طاقم التخطيط كان موطي كبلان. وهناك تلخيص للسياسة في: موطي كبلان واورن دابيان، «منظومة المناطق المفتوحة»، (١٩٩٦). ولمزيد من التفصيل والتوضيح، انظر: عيران بايتلسون [وآخرون]، «التطوير الدائم والثابت في إسرائيل - المبادئ والتطبيق في قطاعات مختلفة»، (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥). وانظر أيضاً أوراق وجهات النظر: آدام مازور، محرر، «التخطيط القيمي والتعميلي»، (١٩٩٦).

الواضح والقوى لارتفاع في مستوى رفاه السكن والعملة، وكذلك مستوى البنية التحتية، سوف تؤدي إلى زيادة المساحات المبنية في العام ٢٠٢٠، بحيث تصبح أكبر بثلاثة أضعاف من قيمتها في بداية هذا العقد، كما ستؤدي في أعقاب ذلك إلى طلب هائل على مساحات الأرض لاستيعاب التطوير^(٣). واستناداً إلى هذه التوقعات، هناك خطر ملحوظ يتمثل بالتأكل الواضح في المساحات المفتوحة، والمس الشديد بالثروات التاريخية - الثقافية والمعالم الطبيعية والبيئية. وجدور الخطر قائمة في أنه لا يوجد إزاء السوق الطبيعي القائم، والمنظم للطلب على التطوير الاقتصادي وال الطبيعي على اختلاف أنواعه، جهاز سوق مضاد وطبيعي، يعالج الفوائد الاجتماعية العالية الكامنة في بقاء المنطقة في وضع «منطقة مفتوحة».

ولذا، فإنه ليس ثمة شك في أنه دون تدخل تخطيطي - مركزي، صلب وعقلاني، في العمليات التي تنشأ بموجبها استخدامات الأرض المختلفة، فإنه من المتوقع أن تحدث قوى السوق في المستقبل خريطة استخدامات تتعارض بوضوح مع مصالح اجتماعية عظيمة الأهمية.

هذا، وتعتبر «سياسة المناطق المفتوحة» ركناً مركزاً في السياسة الشاملة لتنظيم المجال الطبيعي. وهي تستند إلى مسح وتصنيف مناطق الدولة كافة الموصى بها بالامتناع عن التطوير أو تقديره بطرق ما أياً كانت بهدف تحقيق الفوائد المشار إليها أعلاه^(٤). ويرسم التقرير التقسيم الشامل بين المناطق المطرورة والمناطق المفتوحة في المجال الوطني، ومعدل كثافة تطوير المناطق المختلفة، كما يعرض بجمل المبادئ الخاصة بالمجال الوطني.

٦-١-٦ أهداف سياسة المناطق المفتوحة

الأهداف الرئيسية لسياسة المناطق المفتوحة في إسرائيل هي المحافظة لفترة زمنية طويلة على المناطق المفتوحة التي يمكن فيها عدد كبير من القيم الجوهرية. والهدف هو التغلب على إخفاقات السوق، وتوجيه اتجاهات التطوير واقتراح أجهزة للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها.

وهناك هدف آخر هو التوصل إلى قدرة استفاد فعلي للفوائد النابعة من المناطق المفتوحة من جانب الجمهور. والقصد هو إيجاد وضع يمكن فيه للإنسان استخلاص

(٣) انظر: آدام مازور، «طاقة الأرض»، (١٩٩٣).

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: آدام مازور وميغفال سوفير، «صورة المستقبل»: خطط لتنظيم المجال الوطني، (١٩٩٧).

المنطقة والفائدة من قيم المنطقة المفتوحة، أي الحفاظ على الاتصال والتآثر المتبادل مع المناطق المفتوحة بالقدر والأسلوب الملائمين (أي إجراء الاتصال بطريقة لا يكون فيها هذا الاتصال مرتبطاً بعمليات تمس بقيم المناطق المحظمة).

٦-٣ الغايات المنشودة لسياسة المناطق المفتوحة

تطوير وتعزيز منظومة منهجية متفق عليها على المستوى الوطني لتقدير مناطق مفتوحة ولمقارنة القيمية النسبية لمناطق مختلفة. ومن شأن هذا النظام أن يخدم أيضاً تحديد أنظمة أواليات لتخصيص أراض في مناطق مفتوحة للتطوير.

ترسيم حدود كل تلك المناطق في الدولة التي ستحدد فيها قيود على أعمال التطوير أو حظرها، أي أنه ينبغي الوصول إلى خريطة معتمدة ترسم حدود كل بنى المعلم الطبيعية (الباتورامية) التي توجد لها قيمة عالية، كمجال تطوير، والتي ستحدد دولة إسرائيل مبادئ التطوير في نطاقها.

وضع بيان مفصل بالمواضيع التي تتطلب فيها العناية بالمناطق المفتوحة، وبيان القيود المفروضة على التطوير، وذلك بهدف حماية قيم المناطق المفتوحة.

٦-٤ وسائل السياسة

إن إحدى الوسائل المقترحة كأساس لسياسة المناطق المفتوحة من جانب طاقم المخطط الرئيس هي «خريطة النواحي القيمية للمناطق المفتوحة». وتعرض هذه الخريطة تدريجياً لمناطق الدولة كافة وفقاً لنواحيها القيمية الشاملة باعتبارها مناطق جديرة بالحماية كمناطق مفتوحة.

وستند هذه الخريطة إلى منهجية لتحليل الجوانب القيمية لمنطقة مفتوحة طورها طاقم سياسة المناطق المفتوحة. وهذه المنهجية المقترحة معقدة وأولية، وما زال تطبيقها يرتبط بالصعوبات الناجمة عن الحاجة إلى معالجة متغيرات نوعية كبيرة وغير قابلة للقياس، قد تسود بالنسبة إلى جزئها الأكبر فروقات في المفاهيم والتقييمات بين خبراء مختلفين. وهناك توصية قوية بمواصلة تطويرها في اتجاهات مختلفة والسعى لتحويلها إلى أداة عمل معتمدة ومتساوية لنظمات التخطيط المجالي المختلفة، في سياق تحديد قواعد الحسم، في الحالات التي توجد فيها اختلافات في تقييم المتغيرات المختلفة فيها.

وفقاً للقاعدة التي قام عليها العمل، تم تقسيم مساحة الدولة شمالي خط العرض ثلاثة درجة، وفي حدود الخط الأخضر إلى ٨٣ وحدة من المعلم الطبيعي (الباتورامية). وتم هذا التقسيم من خلال تعاون علماء وخبراء من كافة العناصر المعنية

في البلاد، وفي سياق الاستناد إلى متغيرات طبيعية ومجالية مختلفة تحدد بشكل جيد على وجه التقرير أهمية التجانس البانورامي والمادي / الطبيعي. وبالتالي، فإن الجوانب القيمية لقطعة الأرض من حيث أهمية الحفاظ عليها كمنطقة مفتوحة هي نتيجة معادلة قيم (نوعية) لخواصتين تميزان البنية البانورامية، وهما:

* **الحساسية**: هذا هو مقياس يفحص أهمية الموارد المحيطة بالإنسان وال موجودة في الوحدة البانورامية، أي المضامين الطبيعية والثقافية المختلفة، الموجودة في المنطقة موضوع البحث. وهذه الموارد هي: الجغرافيا الطبيعية، الصخور، النباتات والحيوانات، الهيدرولوجيا، واقع الاتصال مع البحر، الزراعة والموارد التاريخية - البشرية. وكل مورد كهذا يتم تقييمه وفقاً لسلسلة معايير مثل حالة الاستدامة، والندرة، والتنوع، وهشاشة وقابلية المشاهد للعطب، والقيمة الثقافية، والقيمة العلمية، والقيمة الاقتصادية، والقيمة السياحية. ويخلق تضافر جميع هذه التقييمات الإمكان لفتح مؤشر نوعي يحمل مستوى حساسية المنطقة لنشاطات التطوير الاقتصادي والحضري.

* **تواصل المنطقة المفتوحة**: هذه هي خاصية تعبر عن نوعية العلاقة المورفولوجية بين الأجزاء المفتوحة والبنية داخل كل وحدة بانورامية. وتحدد هذه النوعية سواء أكان ذلك من طريق الحجم الإجمالي للمنطقة المفتوحة، أم عن طريق مدى تواصلها الذي لم يتعرض للإخلال بالبناء. وإعطاء الأهمية لخاصية التواصل، يقوم على أساس ندرة وجود مجال مفتوح كبير ومتواصل. وهذا هو تعبير عن فكرة تقول إنه عند معرفة مقدار منطقة مفتوحة داخل وحدة بانورامية، يفضل هيكل مورفولوجي يمتد فيها على عدد صغير من الامتدادات التي لم تتعرض للإخلال بالبناء، والكبيرة نسبياً في مساحتها، على هيكل مورفولوجي فيها يكون مجزءاً إلى عدد كبير من الامتدادات الصغيرة.

إن البنى البانورامية ذات الجوانب القيمية الأعلى هي: جبل الشيخ، شمال الجولان، جلبوع، غور حارود، الجليل، محيط بحيرة طبرية، الكرمل، راموت منشيه، جبال يهودا ومنخفض جبال يهودا، صحراء يهودا، ومنظومة التحدبات في جبال النقب، رمال خلوصة وعاجور. وتوضع النواحي القيمية لهذه البنى البانورامية مزيداً من المowanع على حচص التطوير في نطاقها. ومن جهة أخرى، فإن المناطق ذات الجوانب القيمية الأدنى، والتي تضع موانع أقل على حصص التطوير في تخومها هي: مناطق شمال النقب، المنطقة الواقعة بين منطقة المنخفضات والشرط الساحلي، سهل بئر السبع، منخفض وسهل النقب الساحلي، جنوب سهل زبولون، شمال سهل حيفا، وكذلك مناطق كثيرة بمحاذاة المدن الرئيسية: حيفا، تل أبيب، بئر السبع، [أسودود] وثنانيا.

وبعيداً عن تحديد تجوم المناطق المفتوحة وتصنيفها على المستوى الوطني، والمناطقي والم المحلي ، فإن أدوات السياسة المركزية لتحقيق الأهداف في مجال الحفاظ على المناطق المفتوحة مرتبطة بالنظرية إلى المنطقة المبنية بالذات. هذا لأن السياسة العقلانية للحفاظ على المناطق المفتوحة ستعمل وفقاً لاستراتيجية النوع : فهي ستتطلع إلى العمل في النقطة التي تنشأ فيها الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية لاقطاع مساحات من المناطق المفتوحة. وتتجدد هذه تعبيراتها في ثلاثة مستويات :

على المستوى الوطني : تحديد تجوم مجالات مدينية تتراوح بكثافة عالية في استخدامات الأرض ، والتطلع نحو تجميع معظم السكان فيها. والمخطط الرئيسي يحدد ثلاثة مجالات كهذه ، تنتشر على نحو عشرين في المائة من المساحة ، وتحتوي على نحو ثمانين في المائة من السكان.

على المستوى المناطقي : ينبغي السعي إلى إشباع المجموعات الفرودية وتحويلها إلى مراكز استيطان بلدية. وذلك من طريق توحيد مراكز استيطانية عدة مبعثرة في تواصل بليدي مبني بكثافة عالية ، في سياق الحفاظ على حواجز خضراء حوله. وهذه العملية مرتبطة أيضاً بإجراء تغييرات في البنية الاجتماعية وفي إعادة تنظيم المجال والبني التحتية.

على المستوى المحلي : هناك أهمية كبيرة للتشديد على الحاجة إلى التجمع داخل المنطقة المبنية ، أي إشباع البناء في داخل النسائح المبنية ، وتكثيف واستحداث الأراضي في الأجزاء المبنية. وهنا سيتطلب الأمر تفعيل أدوات قانونية وإدارية وتنظيمية خاصة ، تسهل تحقيق عمليات البناء من جديد ، وترميم وإشباع الواقع الحضري الضامرة. وستكون هناك حاجة إلى تنفيذ هذه الأعمال من خلال حساسية كبيرة لقيم ورغبات السكان المقيمين في تلك الأماكن ومكافأتهم بيد سخية.

إدارة وتفعيل المناطق المفتوحة : ينبغي تطوير مفهوم لإدارة وتفعيل المناطق المفتوحة بما يتلاءم وحساسية المنطقة. ومفهوم إدارة منطقة مفتوحة يمكنه التحرك على سطح مجموعة إمكانات تقوم في أحد جوانبها على المحافظة القصوى الموجهة لردع الجمهور عن الاتصال المادي المكثف جداً مع قلب المنطقة المفتوحة ، وفي جانبها الآخر على تطوير مكثف لخدمات الاستجمام في المنطقة المفتوحة ، بهدف إعدادها لاحتواء أعداد كبيرة نسبياً من الزائرين. وتوجد عملياً مستويات بنية (وسطية) مختلفة ، من ناحية كافية تطوير البنى التحتية لقضاء أوقات الفراغ في منطقة التطوير، حيث ينبغي أن يكون الحجم الصحيح للتطوير معاكساً من ناحية تناسبية لقدر حساسية المنطقة المفتوحة. وتقضي الحساسية العالية انتهاج سياسة عدم المس بالمنطقة ، والاكتفاء بأن

يكون جوهر الاتصال الجماهيري في المنطقة الداخلية (مثل مناطق الغابات، الأراضي البوار، والمحميات الطبيعية الكبيرة)؛ أما الحساسية المخضفة، فتبرر تطوير بنى استجمام تجوية لاستيعاب أعداد أكبر نسبياً من الزوار.

وبصفة عامة، ينصح بالتركيز على «المنطقة الداخلية» في المناطق المفتوحة التي مهمتها تأمين الرفاه والاستجمام وقضاء أوقات الفراغ. وهذا التركيز يزيد من نجاعة نماذج استغلال المناطق المفتوحة، وفي نهاية المطاف، يسهم في الإحساس بالرفاه بالحد الأدنى من مساحة الأرض، وبالحد الأدنى من الاخلاص ب المجالات مفتوحة ومتواصلة. ولذا يوصى بتفضيل محاور الوديان، وسواحل البحر، ومساحات مفتوحة أخرى ذات مورفولوجيا طولية نسبياً، لأنّه يوجد فيها بالأساس علاقة كبيرة بين المنطقة الداخلية والمنطقة كلها.

السياسة الزراعية والمناطق المفتوحة: تسعى سياسة المناطق المفتوحة إلى تغيير أساسي في رؤية وظائف الزراعة في العصر الحديث. تؤكد هذه السياسة على ضرورة قياس النجاعة في الزراعة ليس فقط على أساس فائدتها الاقتصادية المعاشرة، إنما أيضاً، وفي الكثير من الأماكن في الأساس، من طريق مساهمتها في الحفاظ على المنطقة المفتوحة، وصد ضغوطات التطوير الحضري والاقتصادي التي تلحق الضرر بالمعالم الطبيعية وبموارد المنطقة المفتوحة الأخرى. كذلك وحتى إذا ما صح القول إن الدولة ستكون بحاجة أقل إلى استغلال الأرض الزراعية (من ناحية متطلبات سوق الغذاء المحلي والخارجي)، فإنه لا يزال من الصحيح زراعة محاصيل معينة فقط كأدلة للمحافظة على المنطقة المفتوحة. ومن هنا ينبع بالطبع أنه سيكون هناك مبرر لدعم المرافق الزراعية يتنااسب تناسباً طردياً مع أدائها هذا.

٦-٢ السياسة في مجال نوعية البيئة^(٥)

٦-٢-١ تشخيصات أساس

في العشرين سنة الأخيرة تركزت السياسة البيئية في إسرائيل بصورة أساسية على منع الأضرار الناجمة عن مبادرات تطوير مختلفة، وعلى الحفاظ على الموارد الطبيعية.

(٥) ترأس طاقم التخطيط الدكتور عيران بايتلسون، وقد أجلت هذه السياسة في: بايتلسون [وآخرون]، «التطوير الدائم والثابت في إسرائيل - المبادئ والتطبيق في قطاعات مختلفة». ولمزيد من التفاصيل حول أوجه سياسة التطوير الثابت في عدد من الموضوعات المركزية، انظر: موطي كبلان، «السياسة»، (١٩٩٦)، وأوري مارينوف، «الصناعة»، (١٩٩٦).

ولأجل ذلك، فإنها تستند بالأساس إلى أجهزة منظومة التخطيط والبناء.

وفي الأعوام الأخيرة، بدأ العالم يولي اهتماماً متعاظماً بالمقاربة الأشمل والأوسع لـ «التطوير الثابت». وتركز هذه المقاربة على رؤية متعددة الأجيال ومحترفة لحدود المشاكل البيئية. وتتميز هذه المقاربة بالرغبة في تكين التطوير في سياق تحسين التقاسم بالفوائد وبالتكلفات داخل كل جيل، وكذلك بين الأجيال. ومع ذلك، ففي إطار هذه التوافقات هناك وجود خلافات في الرأي بالنسبة إلى الطريق الأفضل لتحقيق هذه المقاربة العامة.

وبشكل شمولي، يمكن ملاحظة عدد من المقاربات الرئيسية المختلفة لفهم ماهية اصطلاح «التطوير الثابت». وتحتفل هذه المقاربات في ما بينها بالاستعاضة التي تسمح بها بين رأس المال الطبيعي وبين الفوائد لكل واحد من الأجيال، أي بمدى المس الذي تسمح به هذه المقاربات بالموارد الطبيعية، عندما ينظر إلى الضرر كاستثمار محتمل لصالح الأجيال المستقبلية.

وإلى الآن تمت بلورة استراتيجيات لتطوير ثابت في عدد من البلدان المتطرفة. ويقترح أن تنضم إسرائيل إلى هذه المجموعة المحترمة، وأن تبدأ في إعداد استراتيجية بهذه، في حين يمكن من أجل ذلك الاستعانة بالنموذج الهولندي، الذي يعتبر الأكثر تقدماً في العالم.

٦-٢-٢ أهداف السياسة في مجال نوعية البيئة

المساواة بين الأجيال: يتوجب على التخطيط الوطني في إسرائيل أن يضمن إمكاناً لمستوى من الرفاه للأجيال المقبلة (بالمفهوم الواسع لهذا الاصطلاح) لا يقل عن مستوى الجيل الحالي. كما ينبغي الحفاظ على مجال خيار للأجيال المقبلة بالنسبة إلى طابع المجال ونمط الحياة اللذين ترغب فيما الأجيال المقبلة.

المساواة في داخل الأجيال: ينبغي ضمان مستوى بيئي معقول لكل السكان، في سياق بذل جهود خاصة لضمان نوعية البيئة للفئات الضعيفة وللأقليات.

توسيع المصادر الموضعية تحت تصرف المرافق الاقتصادية: سياسة البيئة في إسرائيل ينبغي أن تسهم بشكل فعال في زيادة مصادر النمو الموجودة تحت تصرف المرافق الاقتصادية، حيث إن النمو الاقتصادي هو في الواقع شرط لإمكان العناية بالبيئة، وبالأساس للطبقات الضعيفة. وبينما القيام بذلك من طريق زيادة نجاعة استخدام المصادر القائمة.

٣-٢-٦ الغايات المنشودة للسياسة

- ينبغي الحفاظ على احتياطي الأرض وطاقات طبيعية أخرى من خلال الإدراك لاحتياجات التنوع وحرية الاختيار للأجيال المقبلة. وهذا يعني ضرورة تعلم كيفية مواجهة الإغراء المتمثل بزيادة رفاه هذا الجيل، من طريق التطرق المباشر إلى مدى المس بـمجال الاختيار الخاص بالجيل المـقبل، ومن طريق تطوير أداة تقييم لهذا الرفاه.

- ضمان الحد الأدنى من إحتياطي رأس المال الطبيعي: يتوجب الحفاظ على مستوى الحد الأدنى من الموارد، أي المستوى نفسه الذي يكون الهبوط الأدنى منه هو هبوط لا عودة عنه، ومـقرون بتكلفة بيئية-اجتماعية عالية.

- استيعاب القيمة الاقتصادية لـمـوارد رأس المال الطبيعي في عمليات التخطيط والتـطوير الاقتصادي: ينبغي العمل على جعل التكلفات البيئية لكل تطوير اقتصادي (بـمفهومـهم المس بـرفاه المجتمع) تقدر بطريقة منهـجية ونافذـة، وتـفرض فعليـاً على كل طرف مـبادرة للـتطوير. وبـهذه الطـريقة، فإنـ هذه التـكلفات سـيـتم استـعـابـها داخل حـسـابـ الجـدوـيـ الشـامـلـ، وـسـتـضـمـنـ أنـ تـطبـيقـ كلـ عـملـيـةـ تـطـوـيرـ يـسـمـهـ فـعـلاـ فيـ النـمـوـ الـاقـصـادـيـ بـالـطـرـيـقـ الأـكـثـرـ نـجـاعـةـ منـ نـاحـيـةـ تـأـثـيرـهـ فيـ الـبـيـئةـ.

- العناية والتقـدمـ بـالـمسـاـواـةـ بـيـنـ أـجـزـاءـ السـكـانـ فـيـ الـوـجـهـ المـتـعـلـقـ بـنـوـعـيـ الـبـيـئةـ: ينبغي العمل على تحسـينـ نوعـيـةـ الـبـيـئةـ فـيـ الـمـنـاطـقـ ذاتـ المـسـتـوىـ المتـدـنـيـ وـفـيـ مـنـاطـقـ سـكـنـ الـأـقـلـيـاتـ.

- ضمانـ التـعـاطـيـ الـبـيـئـيـ إـلـىـ ماـ وـرـاءـ الـحـدـودـ الـإـدـارـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ: ينبغي السعي لإـنشـاءـ أـجـهـزةـ وـتـطـوـيرـ مـنـظـومـاتـ إـعـلامـيـةـ تـضـمـنـ أنـ تـأخذـ كـلـ سـلـطـاتـ الـدـوـلـةـ فـيـ الـحـسـبـانـ وـانـعـكـاسـاتـ نـشـاطـاتـهـاـ وـقـرـاراتـهـاـ عـلـىـ الـبـيـئةـ الـخـارـجـيـةـ عـنـهـاـ، سـوـاءـ أـكـانـ ذـلـكـ فـيـ دـاـخـلـ إـسـرـائـيـلـ أـمـ فـيـ خـارـجـهـاـ.

٤-٢-٦ وسائل السياسة

- تحـديـدـ «ـخـطـوـطـ حـمـراءـ»: ينبغي على دـولـةـ إـسـرـائـيـلـ أنـ تـكـمـلـ عـمـلـيـةـ بـلـورـةـ مـسـتـوـيـاتـ الـحدـ الأـدـنـىـ مـنـ الـمـخـزـونـ الـاـحتـيـاطـيـ لـرـأـسـ الـمـالـ الـطـبـيـعـيـ، وـكـذـلـكـ تـرـتـيبـ الـأـجـهـزةـ (الـشـرـيعـيـةـ، وـالـإـدـارـيـةـ، وـالـأـخـرىـ)ـ الـتـيـ تـضـمـنـ الـفـرـضـ الـحـازـمـ لـاستـقـاءـ هـذـهـ الـمـقـايـيسـ. وـالـنـطـقـ الرـئـيـسـ الـتـيـ يـنـبـغـيـ تـقـرـيرـ هـذـهـ الـخـطـوـطـ فـيـهـاـ هـيـ: الـمـيـاهـ (ـمـنـاسـيـبـ بـحـيـرـةـ طـبـرـيـةـ، وـمـنـزـونـ الـمـيـاهـ الـجـوـفـيـةـ)، الـأـرـضـ (ـحـجـمـ وـقـيـمةـ مـسـاحـاتـ مـفـتوـحةـ فـيـ

المناطق المختلفة)، نوعية الجو (وجود كثافات قصوى للمكونات)، والثروات البيئية.

- تحديد مستويات بيئية للجميع: ينبغي تحديد مقاييس واضحة وملزمة في إسرائيل تتعلق بنوعية البيئة، وبخاصة في المناطق السكنية لجميع سكان إسرائيل. وهذه المقاييس ستتقرر بصورة رئيسة في نطاق مستويات الضجيج، والمخاطر على السلامة والتلوث المحلي. وهناك أهمية مركبة لتحديد نظام المقاييس هذا وتطبيقه، على تحقيق الغايات المنشودة للمخطط الرئيس لإسرائيل في مجال كله في مجال المساواة.

- ينبغي تطوير وتبني مقاربات مألفة في العالم تتعلق بتحديد الجانب الكمي للتأثيرات البيئية، وبلورة طرق لتحويلها إلى أدوات قياس رسمية وملزمة (على الرغم من الجدل المحيط في حالات عديدة بمدى سريان مفعول مقاربات معينة تتعلق بتحديد الكمية).

- استخدام أدوات اقتصادية ومالية متقدمة لإحراز تحسينات بيئية: ينبغي فحص استخدام أدوات مثل: ضريبة التلوث، الاتجار بمعايير الإزعاج البيئي، وكذلك تخصيص مصادر مالية في الموازنة مصدرها الضوابط البيئية (غرامات على سبيل المثال) لتوظيفها في تحسين البيئة.

- تشكيل هيئة وطنية بيئية للمحاسبة: ينبغي فحص إمكان إنشاء (إلى جانب إدارة الحسابات الوطنية العادلة) هيئة «لـ» لإدارة حسابات رأس المال الطبيعي». وذلك لكي يكون بالإمكان على المدى البعيد عرض صورة صادقة لوضع البيئة في إسرائيل، وتحليل ديناميكية تغيرها، وبصورة رئيسة استخدام أدوات اقتصادية وتنظيمية ملائمة بهدف دفع تحقيق الغايات البيئية المنشودة إلى أمام. ويرتبط قيام هذه الهيئة بصعبيات تقنية غير قليلة، مثل إقامة هيئة لقياس المخزون الاحتياطي لرأس المال الطبيعي، وكذلك بلورة نماذج معتمدة لحساب الكمية المالية لقيمه. كذلك يوصى بالدخول في فحص جدي لإقامة منظومة معلومات حول المخزون الاحتياطي لرأس المال الطبيعي.

- تطوير البحث والتنقيف البيئي: ينبغي العمل من أجل إحداث تحول أساس في الوعي تجاه موضوع البيئة في أواسط شرائح واسعة من السكان، كتلك الشرائح التي لم يكن لديها وعي تجاه هذا الموضوع حتى الآن، مثلما هو الحال أيضاً في أواسط صانعي القرار. وينبغي السعي لإدخال موضوعات تطوير البيئة والتطوير الثابت في منظومة البرامج الدراسية على المستويات كافة.

٦-٣-٦ سياسة المواصلات البرية^(٦)

٦-٣-١ تشخيصات أساس

المشكل الرئيسي التي تعانيها منظومة خدمات المواصلات اليوم هي : الازدحام الشديد في الطرق البلدية والمتروبولينية في أوقات الضغط ؛ والمس الشديد بالبيئة ، وبخاصة من طريق : التلوث الجوي في مراكز المدن والصخبا ؛ الاستخدام المتزايد لمورد الأرض الآخذ بالفقداد ؛ السلامة غير الكافية ؛ الهوات الاجتماعية في نطاق خفة الحركة والوصول السهل إلى مراكز النشاط . وترتبط هذه المشاكل بتكلفات عالية بمصطلحات الناتج المحلي الخام (جراء الوقت المهدور ، والإصابات الجسدية بالانسان ، وتسريع عمليات عشوائية ودون المستويات المثل في استخدامات الأرض) ، ووجود مياه رديئة ، وانعدام التوازن الاجتماعي . وهذه التكلفات سوف تتضخم إذا ما استمرت مقاربة «الأعمال كالمعتاد» في المواصلات .

إن جذور غالبية المشاكل المعروفة اليوم تعود إلى الاستخدام غير الناجع للمركبات الخصوصية . ويعود مصدر هذا الاستخدام غير الناجع إلى الهوة الكبيرة بين التكلفة الخاصة للسفر بواسطة المركبات الخاصة وبين تكلفته الاجتماعية ، هذه الحقيقة التي تلغي أي حفز لزيادة النجاعة . وتوجد قوى اجتماعية قوية ، في جزء منها لا يمكن التأثير فيها تدفع في اتجاه تزايد تملك المركبات في إسرائيل . وإذا لم يحدث تدخل مركزي أيًّا كان في هذا النطاق ، فمن المتوقع ارتفاع مستوى تملك المركبات في المدى الزمني للمخطط من نحو مئتي مركبة لكل ألف شخص اليوم إلى أكثر من أربعين مركبة في العام المنشود .

وفي المقابل ، فإن المتربوليبيات المركزية في إسرائيل تعاني تبعات المستوى المتدنى لخدمات المواصلات العامة البلدية ، بسبب مشاكل تتعلق بعدم توفرها ، وعدم إعطاء الأولوية للمواصلات العامة على المركبات الخاصة ، والقدرة على التغلغل (إلى الأماكن المقصودة وإلى الخارج) ، والراحة ، وإلى حد معين التكنولوجيات غير الكافية .

أما مشاكل المواصلات ذات الصلة بالمرافق الاقتصادية الحديثة ، فمعقدة للغاية إلى درجة يتضح معها أن الاستراتيجية الشاملة للمواصلات ينبغي أن تشمل مزيجاً متنوعاً وواسعاً من وسائل السياسة ، يمكن لعملها المشترك والمتبادل فقط أن يقترح

(٦) ترأس طاقم التخطيط البروفسور ايلان سلومون . وقد أجلت هذه السياسة في : ايلان سلومون [وآخرون] ، معدون ، «المواصلات البرية» ، (١٩٩٦) ، ويهودا غور [وآخرون] ، «المواصلات» ، (١٩٩٦) .

الحلول الملائمة للمشاكل. وليس هذا فقط، بل إن جزءاً ملحوظاً من الوسائل في هذا المزيج لا يأتي من داخل سلة أدوات المواصلات النقية، إنما هو مرتبط بسياسة تخصيص استخدامات الأرض والتأثير في توقعات الجمهور ونحو ذلك.

إن مشاكل المواصلات والأدوات لا يمكن حلها فصلها عملياً عن التخطيط المالي بمجمله وعن منظومة استخدامات الأرض. وجزء ملحوظ من الأدوات اللازمة لمعالجة مشاكل المواصلات غير متوفّر تحت تصرف خططي المواصلات وضمن مسؤوليتهم، وإنما في نطاق التخطيط الشامل لمنظومة استخدامات الأرض. وبالأساس، فما هو مهم هنا هو موضوع كثافة استخدام الأرض، ومدى التداخل بين الأنشطة وعلاقات القرب بينها.

٦-٣-٢ أهداف سياسة المواصلات

- **نجاعة خدمات المواصلات:** توفير إمكان الوصول السهل والحركة بمستوى عالي من ناحية زمن الوصول الشامل من المنطلق وحتى الهدف (من الباب إلى الباب) وراحة.

- **تقليل التكلفة الاجتماعية لخدمات المواصلات:** تقليل التكلفات الاجتماعية، وبخاصة في نطاق البيئة، واستهلاك الأرض والسلامة.

- **الملاعة مع مبادئ خطط إسرائيل ٢٠٢٠:** الملاعة مع سياسة التطوير المالي الشامل ودعمها، والملاعة مع بنية الاقتصاد ومع استخدامات الأرض.

- **المساواة الاجتماعية:** ضمان المساواة المجالية والاجتماعية في مستويات الوصول السهل والحركة والمرونة في المواصلات.

- **دعم علاقات السلام:** الحرص على استنفاد الإسهامات المحتملة لمنظومة المواصلات في توثيق التعاون الاقتصادي الإقليمي ولترسيخ العلاقات مع دول المنطقة.

٦-٣-٣ الغايات المنشودة للسياسة

- **المواصلات العامة:** ينبغي على منظومة المواصلات العامة (على تنوع وسائلها من سكك حديدية وحافلات وغيرها) أن تكون مبنية ومحاطة بصورة تمكنها من تفزيذ معظم السفريات بمستوى خدمة عال ومنافس للمركبة الخاصة. وينبغي على السياسة أن تسعى بالمثل إلى قدر كهذا من تجزئة السفريات يضمن التقليل الجوهري للازدحام في مداخل المدن، ويمنع زيادة خطورة مشاكل التلوث الجوي والضوضاء، ويقترح

فرصاً متساوية للحركة وللوصول السهل للسكان الذين يفتقرون إلى المركبات الخاصة.

- المركبات الخاصة: يجب منع زيادة حجم السفريات الخاصة السنوية للفرد، وذلك من طريق دمج ومزج وسائل مختلفة ومتنوعة، جزء منها ليس مشمولاً في نطاق سياسة المواصلات.

- مستوى امتلاك المركبات: يجب السعي إلى تثبيت ارتفاع مستوى تملك المركبات بهدف الوقوف في المستقبل بعيداً عن نسبة ١/١ مرکبة للمرفق المنزلي، حتى ولو دعت الحاجة إلى ذلك إلى العمل إلى حد معين ضد الاتجاهات الاجتماعية والسياسية المعروفة. وهذا المستوى بترجمته إلى الواقع العام المنشود سوف يؤدي إلى جعل نحو ٥٠ بالمئة من المرافق المنزلية يملك مرکبة واحدة على الأقل، ونحو ٢٥ بالمئة يملك مرکبتين أو أكثر، ونحو ٢٥ بالمئة من المرافق المنزلية لا يملك أي مرکبة.

- نوعية بيئة أماكن السكان والأنشطة: ستتضمن منظومة المواصلات، وبالاشتراك مع المنظومات الأخرى (وبخاصة المجالية)، جودة حياة ملائمة في أوجه نوعية الهواء والضوضاء والسلامة.

- تحديد مسافة الانتقال اليومي للعملة: منظومة المواصلات بالاشتراك مع المنظومات الأخرى (التوزع/الانتشار الديمغرافي والاقتصادي) ستخلق وضعاً يستغرق فيه نحو ٧٥ بالمئة من السفريات إلى العمل أقل من ثلاثين دقيقة، ويقل طولها بنحو عشرة كيلومترات.

- الحفاظ على موارد البيئة والطبيعة والعالم الطبيعية: سيتم تطوير منظومة الطرق في سياق تقليل المس بالثروات الطبيعية والبانورامية.

٦-٣-٤ وسائل السياسة

في سياسة المواصلات تطبق بمزيد من الشدة والخطورة القاعدة التي تقضي بوجوب إيجاد سلة من الوسائل والخطوات العاملة معاً من أجل إحراز الأهداف، بحيث لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تقع تكمن وسيلة وحيدة أيًّا كانت، سواء أكانت تكنولوجية (مثل قطار الضواحي) أم اقتصادية (ضريبة أو رسم أيًّا كان) من إحداث تحسن جوهرى في نجاعة منظومة المواصلات. والمزج بين هذه الوسائل قد يكون مختلفاً في أماكن وفي فترات مختلفة.

إن منظومة الوسائل المقترحة التي فحصت تشمل ما يلي:

- وسائل في إطار التخطيط المجالي المنظمي: إضافة بني تحتية، بناء مشبع

للسكن، التخطيط الحضري، والمزج الصحيح لاستخدامات الأرض.

- وسائل اقتصادية على غرار المزج الضريبي (على المركبات، الوقود، السفريات): إدارة طلبات، السياسة المتعلقة بمواصفات المركبات، وتشجيع مسلكيات معينة (مثل السفريات المشتركة).

- وسائل تكنولوجية مثل: تحسين المركبات الخاصة، تطوير منظومة سكك الحديد على الصعيد المتربوليسي وبين المدن، وتعزيز استخدام التكنولوجيات الخاصة بالاتصالات وغيرها.

والمعايير التي اختيرت لتقييم هذه الوسائل هي:

- الفعالية : مدى إحراز الغايات المنشودة .

- النجاعة : اختبار تكلفة/نجاعة الوسيلة، أو بأي تكلفة يتم إحراز الفعالية المطلوبة .

- قابلية التطبيق التكنولوجية-الاقتصادية: اختبار معقولية تحقيق التكنولوجيا المطلوبة في أجواء اسrael الاقتصادية .

- تأثيرات ماкро-اقتصادية .

- زمن تحقيق الوسيلة .

- القبول العام والسياسي للوسيلة .

- التأثيرات الاجتماعية والبيئية .

- الارتباط بتنفيذ شروط ضرورية: أي مدى ارتباط نجاح الوسيلة بتنفيذ مطالب خارجية بالنسبة إليها .

- المرونة التخطيطية: أي ما هو مدى حساسية الوسيلة لانعدام اليقين الكامن في المستقبل من نواحٍ مختلفة.

المواصلات العامة

● العمل الجاد والثابت لتطوير وتحسين منظومة المواصلات العامة المتربولينية هو الوسيلة المركزية لسياسة المواصلات على المدى القصير والبعيد. وينبغي تطوير مزيج من الوسائل التكنولوجية: قطارات، حافلات، سيارات أجرة، حافلات صغيرة، وربما أيضاً مركبات لاستئجار قصير الأجل، من أجل الاستجابة بصورة أفضل للتباعد والتتنوع في الطلب على السفريات وعلى مستويات الخدمة.

● لا ينبغي النظر إلى موضوع القطارات التي تسير تحت الأرض ، وكذلك قطارات الضواحي كحل جارف لمشاكل الازدحام ، وذلك لأنه من المشكوك في ما إذا كانت القطارات قادرة بحد ذاتها على حل هذه المشكلة. وينبغي فحص مساهمتها الجزئية في حل مشكلة خدمات المواصلات على خلفية النزج الشامل لخدمات المواصلات العامة التي سيجري تطويرها في نطاق المجالات المدنية وفي ما بينها.

● ينبغي منح المواصلات العامة أولويات عليا مختلفة في استخدام البنية التحتية للطريق: تخصيص شبكة طرق هادفة ، إدخال تقنيات تقضي بمنع الأولوية في الإشارات الضوئية إلى المواصلات العامة ونحو ذلك.

● ينبغي العمل في اتجاهات عدة مكملة لبعضها البعض بهدف رفع مستوى الخدمة في المواصلات العامة : زيادة الوتائر ، تنسيق الجداول الزمنية ، وتفعيل خطوط مرنة ومتخصصة.

تخطيط المجال المدنى والاستخدامات الأرضية

● لا يمكن اعتبار إضافة بني تحتية للطرق في المجال المدنى كحل أساسى لمشاكل الازدحام في مداخل المدن : فهذه الإضافات تستهلك أرضاً ثمينة إضافية ، ولا تغير بالضرورة على المدى البعيد من مستويات الازدحام ، وذلك لأنه مع تلك الإضافات تبرز طلبات خفية لسفريات خاصة أجلت سابقاً بسبب ضائقـة البنية التحتية ، وهذه - أي الطلبات - تقوم بعملية مقاومة لزيادة الاستيعاب التي نشأت بهذه الطريقة.

● التخطيط المجالى ينبغي أن يركز على مبدأ خلط استخدامات الأرض ، والذى بموجبه يتم تركيز غالبية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في خلايا مساحة جغرافية صغيرة نسبياً إلى حدود الممكن من ناحية مقتضيات التخصص الاقتصادي القسرية والمقتضيات البشرية الناجمة عن مزايا الحجم. وستكون لذلك مساهمة مهمة في تقليل الطلبـات على السفرـيات الآلـية ، وتقصـير المدى الزـمنـي للسفرـيات ، وإضعاف وجهـات السفرـيات. وجـميع هـذه الأمـور تسـهم معاً في التـخفـيف من الـازـدـحام فيـ المحـاور الرئـيسـة.

● والنـموـذـجـ المجالـيـ المـوصـىـ بهـ للـمحاـكاـةـ فيـ المجالـ المـديـنيـ فيـ إـسـرـائـيلـ يـطلـقـ عليهـ منـ جـانـبـ أـعـضـاءـ طـاقـمـ المـواـصلـاتـ فيـ الشـرـوعـ اـسـمـ «ـنـموـذـجـ أـورـوبـاـ». ويـمتـازـ هذاـ النـموـذـجـ بـتوـزـيعـ مجـالـيـ لـعـدـدـ منـ الـوـحدـاتـ الـبـلـدـيـةـ الـمـتوـسـطـةـ (ـوـماـ فـوقـ ذـلـكـ)ـ الـتـيـ تحـفـظـ فـيـ دـاـخـلـهـ بـمـدـىـ كـبـيرـ مـنـ الـكـثـافـةـ،ـ وـبـمـزـيـعـ مـنـ اـسـتـخـدـامـاتـ الـأـرـضـ الـتـيـ

يوجد بينها مساحة غير كثيفة نسبياً. وقد اتضح أن هذا النموذج ناجع للغاية لناحية أوجه محاربة الازدحام: في كمية السفريات التي يمتحنها، في اتجاهاتها، وكذلك من ناحية الظروف المريحة نسبياً التي يمنحكها لتحقيق سياسة تطوير المواصلات العامة وفقاً للمبادئ الآتية الذكر. والنماذجتان الأساسيةان الآخرين اللذان فحصا وألغيا هما «نموذج هونغ كونغ» الذي يتمتع بالبناء الكثيف جداً في المدينة الرئيسة وعلى امتداد ممرات مواصلات رئيسية في سياق إيجاد تخصص قوي في استخدامات الأرض والفصل بين السكن والعملاء، وكذلك «نموذج كاليفورنيا» الذي يتمتع بتوزيع واسع جداً للبناء غير الكثيف والمرفق به قطعة أرض على وجه العموم. ويسبب نموذج هونغ كونغ في انعدام عال للمساواة الاجتماعية، في حين أن نموذج كاليفورنيا يستهلك مساحات هائلة من الأرض، ويسبب في الارتباط المطلق بالمركبة الخاصة، وفي إلحاد ضرر بالسكان الذين يفتقرن إلى المركبات الخاصة. كما يتسبب في إحداث أضرار بيئية.

سياسة إدارة الطلبات

- ينبغي خلال السنوات المقبلة الدخول في التطبيق الكامل لسياسة إدارة الطلبات التي تهدف إلى تقليص عدد السفريات (بالمركبات الخاصة بشكل خاص)، وإلى توزيع السفريات على أوقات مختلفة، وتقليل مسافات السفر، وزيادة المعدل المتوسط لاستيعاب المركبات. وهذا المدخل سيقتضي أولاً وقبل كل شيء نشاطاً إعلامياً وسياسياً شاملأ لإحراز تفهم ودعم جماهيري واجتماعي لهذه السياسة.
- ينبغي العمل على تحديد وتطوير نظام لفرض رسوم ازدحام، جباية ثمن في مقابل سفريات المركبات الخاصة والتجارية على المحاور المزدحمة، بحيث يتوقف الشمن على وقت السفر. ويرتبط إدخال هذه الوسيلة أيضاً بتوفر التكنولوجيا الملائمة وبالخبرة، وكذلك بسن التشريعات الملائمة. ومع ذلك، ينبغي التنويه إلى أن فرض رسوم الازدحام يجب أن يتم في إطار مراجعة للمزيج الضريبي الشامل على المركبات الخاصة في إسرائيل، وفي سياق السعي لجعل مجموع الضريبة (على: الشراء، الوقود، الترخيص، ورسم الازدحام) لا يزيد، وإنما ينشأ حافز لزيادة نجاعة استخدام المركبة.

- ينبغي البدء بسياسة لتشجيع استخدام أدوات غير آلية (مشي على الأقدام، استخدام الدراجات الهوائية): هذه السياسة، وعندما تكون مقرنة بسياسة تتطلع إلى استنفاد مبدأ مزج الاستخدامات الأرضية المشار إليها أعلاه، يمكن أن تكون كبيرة الأهمية.

● ينبغي انتهاج سياسة تحدّ من عرض الأرض لتحويلها إلى مواقف للمركبات داخل مراكز التجارة والأشغال: إن عرض الأرض لتكون مواقف للمركبات ينبغي أن يكون متلائماً مع القدرة الاستيعابية للطرق، وتتوفر منظومة المواصلات العامة. ويجب الإبقاء على «نقص خاص للرقابة» في سوق عرض الأراضي كمواقف للمركبات، مع توخي الخدر بعدم الانزلاق إلى ضائقة قد تنس بالحيوية الاقتصادية للمناطق. وينبغي أن نقرن هذه السياسة بوسائلتين ضروريتين: الوصول السهل إلى المواصلات العامة، وإدارة المواقف (إدارة قيود زمنية وتعريفة لوقف المركبات).

منظومة الطرق:

● الطريق الرقم ٦ «عابر إسرائيل» هو طريق يسهم في تخفيف الازدحام في المجال المديني المركزي، كما يحسن إمكانات الوصول السهل بينه وبين المجالين المدينيين الشمالي والجنوبي. ولذا، فإن أهميته كبيرة أيضاً في معاظمة المساواة المجالية على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن له أهمية كبيرة في تطوير الجزء الشرقي من المجال المديني المركزي.

● بصفة عامة، ينبغي توخي الخدر الشديد من تحويل الطرق في أرض إسرائيل إلى مسارات سفر دولية. وينبغي التقرير بأن تخطيط شبكة الطرق القطرية سيكون على نحو يمنع مرور الحركة الدولية في المناطق المكتظة، وبخاصة في منطقة السهل الساحلي، وفي طريق «عابر إسرائيل». وهذا الأمر يعني أنه إذا ما ثارت حاجة إلى حركة مسافرين بين مصر وبين الأردن وسوريا، فيتوجب توجيهها نحو الشرق، إلى غور الأردن.

● وستكون هناك حاجة إلى طريق يوفر الاتصال المباشر بين قطاع غزة ومنطقة يهودا (الجزء الجنوبي من الضفة الغربية)، بشكل لا تلحق به الضرر بمنظومة الطرق في وسط البلاد، وهناك حاجة إلى طريق آخر، يصل بين المركزين الرئيسيين في المجال المديني المركزي، تل أبيب القدس، كجزء من طريق ذي دلالة إقليمية نحو الشرق.

الوجه المؤسسي:

● تخطيط سياسة المواصلات في إسرائيل يفتقر بصورة شديدة إلى انعدام التكامل: فصلاحيات التخطيط والعمل موزعة على: هيئات حكومية كثيرة، سلطات محلية، شركات وهيئات تنفيذية حكومية. وهكذا، فإن السياسة هي مجموعة وسائل غير منسقة وغير منهجية، وبالتالي فإن تغييراً أساسياً لهذا الوضع هو أمر حتمي.

● ينبغي العمل من خلال التشريع أيضاً على ترتيب وتنظيم وتحديد بنية جديدة

ومتكاملة، لمؤسسات وعمليات تخطيط المواصلات في إسرائيل، بحيث تكون متداخلة مع منظومات التخطيط المجالي الآخر، كما حصل في إطار هذا المخطط. وبهذا فقط يمكن أن نضمن أن فحص سياسة المواصلات سينطلق من داخل نظرة شاملة إلى مزيد من الوسائل الممكنة.

٤-٦ سياسة المواصلات الجوية^(٧)

لقد انهمك طاقم المواصلات بفحص عام فقط لمعضلات سياسة المواصلات الجوية في إسرائيل في الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة. ولم يتوصل الطاقم إلى توصيات برامجية مفصلة أياً كانت، تحتاج حسب رأيه إلى البحث في إطار دراسة تفصيلية خاصة بهذا الموضوع. وакفى الطاقم بعرض المعضلات المختلفة مع تعقيباتها، في سياق عرض البدائل الأساسية والتوصية بالدخول في معالجة تفصيلية لها.

٤-١ تشخيصات أساس

المعضلة التخطيطية الرئيسية على المدى البعيد في نطاق المواصلات الجوية هي معضلة انتشار نظام المطارات الدولية والإقليمية. والعنصر الرئيسي الذي ي ملي احتياجات هذا النظام على المدى البعيد هو تطور سوق الطلب، الذي ي ملي احتياجات الانتشار، والتوضع، والقدرة الاستيعابية ومستوى الخدمة. وهذه الاحتياجات في حالة صراع بنائي مع الاحتياجات الخاصة بتنوعية البيئة للسكان القاطنين بمحاذة المطارات.

لقد ازداد الطلب على الرحلات الجوية الدولية الداخلة إلى إسرائيل والخارجية منها بوتيرة سريعة جداً. وبلغ المعدل السنوي لهذا الطلب مقدار ٩,٥ بالمائة في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع بوتيرة سريعة. وازداد الطلب على الرحلات الجوية الداخلية بمعدل سنوي بلغ نحو ٨٥ بالمائة، بحيث كانت الغالية الخامسة لهذه الرحلات من وسط البلاد إلى إيلات، مع أن هناك شريحة آخذة بالتطور تقارب الـ ١٠ بالمائة في الرحلات من وسط البلاد إلى الشمال. كذلك ازدادت رحلات الشحن في تلك السنوات بوتيرة متوسطة بلغت ٤,٨ بالمائة.

وهناك بديلان ميديان لانتشار نظام المطارات الجوية: البديل الأول توفير الخدمات المتعلقة بالطيران بالقرب من مركز ثقل الخدمات الدولية والقطبية الداخلية.

(٧) ترأس طاقم التخطيط البروفسور ايلان سلومون. وقد أجلت هذه السياسة في: ايلان سلومون [وآخرون]، «المواصلات الجوية»، (١٩٩٦).

ومركز التقل هذا هو بصورة قاطعة مدينة تل أبيب (ومحور القدس - تل أبيب). ومن هنا، فإن هذا البديل يعني بشكل قاطع باستمرار تطوير وزيادة القدرة الاستيعابية لطار بن غوريون، إلى ذلك الحد الذي يؤدي فيه الازدحام والتكلفة البيئية إلى تقييد تشغيله. وعندها ستكون هناك حاجة وفقاً لهذا البديل إلى مطار مكمل في منطقة الوسط، حيث الإمكانيات هناك كما يلي :

بدلاً من إحدى قواعد سلاح الجو في وسط البلاد، أو حل يقوم على تجفيف قطعة أرض في البحر قبلة ساحل المجال المديني الأوسط. أما البديل الثاني للتطوير، فيرى إمكان توجيه فائض الحركة الجوية من الوسط إلى المجالات المدينية في الشمال وفي الجنوب. والإمكانيات هنا هي تطوير مطار حيفا أو مطار كورزيم في الشمال، وتطوير مطار بطيم، وربما مطار زيكيم في الجنوب.

٦-٤ إجمال / خلاصة

على المدى القصير والمتوسط يوجد على ما يبدو تبريز لزيادة القدرة الاستيعابية لطار بن غوريون وتطويره.

وبينبغي المحافظة على تشكيل من الخيارات المجالية لإقامة مطار إضافي في كل مجال مديني أو في أطرافه، نظراً لأن قرارات الجسم التخطيطية الخاصة بالمواصلات الجوية في إسرائيل هي قرارات ذات ثقل كبير، وهناك أهمية للبقاء على مجال / حيز الإمكانيات مفتوحاً إلى ما بعد الانتهاء من بلورة - ربما في المستقبل غير القريب - خطط هيكلية كامل لانتشار المطارات.

٦-٥ سياسة الاتصالات^(٨)

٦-٥-١ تشخيصات أساس

الفرضية الأساسية التي تنطلق منها هي أن دولة إسرائيل سوف تنتهي في العام المنشود إلى عائلة الدول الغنية بالمعلومات والاتصالات في هذا العالم، في الوقت الذي تفعّل فيه المرافق الاقتصادية القدر الأكبر من التكنولوجيات الجبهوية في نطاق جمع المعلومات وتخزينها الناجع وإعدادها وإيصالها واستعادتها واستغلالها الاقتصادي الناجع.

إن الحصة النسبية لقطاعات المعلومات والاتصالات في مجال العمالة ستزيد

(٨) هذه السياسة عملة في : ايلان سلومون، «الاتصالات الرئيسية والمسوقة»، (١٩٩٦).

كثيراً. وسوف يجري استخدام تكنولوجيات الاتصالات المسموعة والمرئية كخطوة عمل للنشاطات المركزية في نطق التسويق والخدمات المالية والتعليم وقضاء أوقات الفراغ والتسلية، والإدارة العامة والرقابة على الإنتاج.

وبحسب رأي الكثيرين، فإنه من المتوقع أن يترك التغلغل العميق لتكنولوجيات الاتصالات المرئية والمسموعة في جمل الأنشطة الآنفة الذكر انعكاسات عدّة على التخطيط المالي والتطور المالي. ويبدو من بين أمور أخرى أن هذه التكنولوجيات سوف تتسبب أيضاً في تقليص حساسية الاقتصاد المختلقة للموقع، كما ستؤثر في الحجم الشامل للسفريات في مجال ما. ومع ذلك، فإن مفعول هذه الانعكاسات وقوتها الكمية ليست واضحة اليوم أبداً. وهكذا يبدو على سبيل المثال أنه إلى جانب التوفير المعين في السفريات (من طريق فتح خيارات للعمل من بعيد، وتنفيذ خدمات مختلفة عبر الشبكة)، فإن شبكات المعلومات تخلق فرصاً لأنشطة جديدة تزيد من السفريات. كذلك وعلى الرغم من أنه واضح تماماً بأن الاتصالات المرئية والمسموعة تغير من المقتضيات القسرية للموقع والبعد بالنسبة إلى الشركات، إلا أن النتيجة الشاملة لمجموع هذه التغييرات بالنسبة إلى كل عناصر الاقتصاد لا تميل إلى اتجاه واضح، أي أن الأمر لا يتعلّق بتأثير واضح في اتجاه التوزيع المالي أو التركيز المالي لكتلة الاقتصادية كلها.

وبالطبع، فإن ثورة الاتصالات المرئية والمسموعة انعكاسات كثيرة في المجال الاجتماعي والثقافي والسلوكي. إلا أنه يبدو أن أهم تأثير لها يتمثل في قدرتها على تسهيل هجرة طاقة بشرية تكنولوجية نوعية أخرى إلى مناطق الأطراف، كما أنها تمكّن أيضاً وبسهولة أكبر من إقامة مشاريع ومؤسسات غنية بالمعلومات على أساس اقتصادي في تلك المناطق. وبذلك، فإن بمقدور ثورة الاتصالات المرئية والمسموعة الإسهام في تطوير مثل هذه المناطق على غرار المجال المديني الجنوبي الذي يوصي به خطط «إسرائيل ٢٠٢٠».

٦-٥ الغايات المنشودة لسياسة الاتصالات

- الإدخال الأمثل للتكنولوجيا والمعرفة في نطاق الاتصالات المسموعة والمرئية إلى إسرائيل من أجل زيادة الإنتاج، ولاستنفاد أقصى الفرص الاقتصادية.

- تعزيز وتوسيع المهارة الشخصية في استخدام منظومات الاتصالات المرئية والمسموعة ونشرها الواسع بهدف دفع الرفاه الشخصي إلى الأمام وتوسيع إمكانات أوقات الفراغ والتطوير الثقافي.

- ضرورة مواصلة زخم إدخال منظومات الاتصالات المرئية والسموعة إلى منظومات التعليم بصورة تدفع أهداف نظام التعليم على اختلاف ألوانه.
- ضرورة تطوير ودفع إنشاء بنى تحتية متقدمة في مجال الاتصالات المرئية والسموعة في مناطق الأطراف، من أجل التسهيل على عمليات التطوير في هذه المناطق وللتقدم في إمكانات هجرة القوة البشرية النوعية في النطاق التكنولوجي وفي نقط آخرى إلى هذه المناطق.
- ضمان البنية التحتية المتقدمة والكافية من أجل إنشاء علاقة اتصالات مرئية وسموعة دولية ناجعة لمجمل مستهلكي الاتصالات المرئية والسموعة في إسرائيل.

٦-٦ سياسة التعليم^(٩)

٦-٦-١ تشخيصات أساس

المجتمع الإسرائيلي سيكون في العام المنشود للمخطط مجتمعاً تعددياً ومستقطباً إلى حد كبير، وفي داخله قيم متناقضة. وسيتوجب على نظام التعليم أن يُبني بصورة تسمح بوجود تعدد للوجوه والتقاضات والتباين الشخصي والاجتماعي والتواترات المرافقة لكل هذه الأمور - في سياق المحافظة، على رغم ذلك كله على قيود تتعلق بالهوية القومية، وحرية الفرد، والعدالة والتماسك الاجتماعي.

إن التعليم موجه لتحقيق مجموعتين من الأهداف : الأولى هي أهداف موجهة من جانب مبادئ الوجود الوطني، والتماسك والعدالة الاجتماعية. أما الثانية، فهي أهداف موجهة إلى ضمان جودة حياة الفرد بالمفهوم الشخصي التربوي.

هذا وسيكون محيط نظام التعليم غنياً بالاتصالات المرئية والسموعة التي ستخترق حدود المدرسة. وهذا المحيط سيتحول إلى بنية تحتية رئيسة في محيطات الدراسة. ومع ذلك، فإن المدرسة ككيان عادي - مجال محمد ستواصل كونها مركز وبؤرة الفعل التربوي. وسيقوم حولها منظومة اتصالات مرئية وسموعة فعلية، كمنظومة مكملة وليس رئيسة.

(٩) ترأس طاقم التخطيط الدكتور إلعاد بيلد. وتم إيجاد هذه السياسة في: إلعاد بيلد، «التعليم في إسرائيل في عملية تخطيط المجال الوطني في سنوات الألفين»، بمساعدة إيلانا أوريون ومشاركة طاقم تربوي- تعليمي (حزيران/يونيو ١٩٩٦).

إن نسب المشاركة في التعليم الابتدائي في العام المنشود سوف تكون في حدودها القصوى تقريباً، سواء أكان ذلك في أواسط اليهود، أم في قطاعات الأقليات. أما في التعليم في سن الطفولة، وفي التعليم الإعدادي، فستكون نسبة المشاركة أدنى بقليل، في حين أن نسبة مشاركة الأقليات في هذين الإطارين ستكون أدنى بنسب مئوية معدودة. والمجموع الكلي لوزن أعمار التعليم في السكان سينخفي وفقاً للتوقعات الديمغرافية بصورة جوهرية، إلا أنه في المقابل، فإن وزن المشاركين في التعليم العالي فوق الثانوي سوف يزيد كثيراً.

كذلك، فإن الجدوى الاقتصادية المباشرة للاستثمار في التعليم سوف تزيد كثيراً في أعقاب ارتفاع وزن رأس المال البشري في معادلة الإنتاج. كما أنه سيتسع ويتعمق المفهوم الذي يرى في التعليم النوعي مكوناً للجودة والمستوى المعيشي. وهكذا، فإن المفهوم الذي يعتبر الحق في التعليم قانونه الثانوي والعالي حقاً أساسياً سيتعمق أيضاً. وكل هذه الأمور سوف تخلق ضغطاً من أجل زيادة الإنفاق على التعليم تتجاوز الزيادة في الإنتاج. ومع ذلك، فمن المتوقع أن ينتقل جزء مهم من الإنفاق إلى القطاع الخاص.

وما لا شك فيه أن تنظيم وبيئة السيطرة على منظومات التعليم في الدولة ستشهد تغييرات، وذلك تحت ضغط «قوى السوق» في اتجاه التوزيع مناصفة لسيطرة الدولة (وزارة التعليم) على المضامين، وعلى العمليات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، المرتبطة بأداء منظومات التعليم.

هذا، وسوف يتحول نظام التعليم بمجمله ليصبح أكثر تنوعاً من ناحية سوق عرض الإطارات والمسارات للإغناء التعليمي. وهذا النظام سوف يرافق الإنسان ليس فقط في بداية طريقه، وإنما على امتداد حياته كلها، كما سيستخدم على حد سواء لغرض تحديد المعلومات المهنية التقنية، أو كجزء من منظومة خدمات الفراغ لناحية توفير الاحتياجات الثقافية والاجتماعية والنفسية.

٦-٦ أهداف سياسة التعليم

تعزيز التماسك الاجتماعي، والهوية الوطنية، ونوعية الوجود الجماعي للإنسان في إسرائيل.

وضمان جودة حياة الفرد في إسرائيل، والحفاظ على مجال لفرص التعبير الثقافي والاقتصادي لكل فرد، وحماية الديمocratie وتنمية التسامح.

٦-٣-٦ الغايات المنشودة لنظام التعليم

إن الغايات المنشودة لنظام التعليم هي في الواقع سلسلة من القيم المركزية. ومن حيث الجوهر، فهذه القيم لا تتغير، كما أنها ترتبط بالغايات المنشودة للسياسة المجالية المحددة في المخطط الرئيس، باعتبارها تعبير عن تطلعات اجتماعية أساس لا يمكن أن تكون مرتبطة بعلاقة مجالية. ومع ذلك، ينبغي التنويه إلى أن الغايات المنشودة للمخطط الرئيس «إسرائيل ٢٠٢٠» التي تركز على تطوير الأطراف ورأس المال البشري المستثمر فيها، تتساوق جيداً مع قيم التعليم المركزية، حيث إن السعي إلى تحقيقها من شأنه تحريك مسارات تسهل أيضاً تحقيق قيم التعليم في المقابل. إلى ذلك، فالغايات المنشودة للسياسة التعليمية تتعكس على عدد من أوجه الانتشار المجالي الالزامـة في مجال مؤسسات التعليم على اختلاف أنواعها.

هذا وبالإمكان تصنيف القيم كقيم اجتماعية، وقيم ليبالية - إنسانية وقيم اقتصادية.

● القيم الاجتماعية هي :

- المساواة: إحراز العدالة بين الأفراد وبين المجموعات.
- التفوق: على الصعيد الشخصي والبشري - الإنساني.
- الاندماج: الدمج الاجتماعي للطبقات الاجتماعية.

- الجماعات المنظمة: دمج النشاط التربوي بنشاط الجماعات المنظمة الأوسع.

● القيم الليبرالية - الإنسانية هي :

- الحرية الشخصية: احترام حق الأفراد في اختيار الإطارات التعليمية وفي التأثير في أشكالها وقوالبها.

- الاختيار والمشاركة: تحقيق مشاركة الجمهور في تقرير مضامين التعليم وطرق إدارته، وحرية الآباء في أن يختاروا لأبنائهم إطارات التعليم وضمان التعددية والتسامح.

● القيم الاقتصادية هي :

- الإسهام الاقتصادي: دعم النمو الاقتصادي وبقية الأهداف الاقتصادية من طريق تأهيل خريجي النظام التعليمي لأداء اقتصادي ناجع والعناية بالذكـر المهنية.

- النجاعة الاقتصادية: تقليل التكلفات الخاصة بتفعيل المظومات التعليمية.

٦-٤ وسائل السياسة

إن الوسيلة الاستراتيجية الرئيسة لدفع هذه الغايات المنشودة إلى أمام ستكون بلورة وتطوير «جماعات تربوية منظمة»، أي تجمعات جماهيرية وهيئات سلطة محلية حول «فكرة مركبة» تربوية أياً كانت، وحول منظومة مؤسسات، في سياق تحديد مبادئ سياسة وقواعد لإدارة هذه المؤسسات التي تخدم الجماعة. وبإمكان هذه الجماعات أن تكون محددة بمنطقة جغرافية (جماعات إقليمية)، أو بالعكس من طريق شراكات فكرية أياً كانت دون إناطة مدلول للموقع الجغرافي (جماعات غير إقليمية). وهذه الجماعات ستكون خاضعة لمبادئ مركبة أياً كانت لسياسة التعليم الوطنية، كما ستكون ملتزمة بالضامين التربوية الأساسية التي تليها هذه السياسة (برامج أساس)، إلا أنه في ما عدا ذلك سيكون لها استقلال في تحطيم البرامج التعليمية التي سيشارك فيها المربون والآباء جنباً إلى جنب. وستكون هذه الجماعات مستقلة، وسوف تتحول لتكون الوحدات الأساسية التي تدير شؤون التعليم، والتي ستسيطر بواسطة مجالس إدارية على عمليات التمويل، واستخدام المعلمين والإداريين.

هذا وسترتكز البرامج التعليمية إلى استخدام متعدد الأغراض في المجال المستند إلى الاتصالات الرئية والمسموعة، أي إلى أدوات محسوبة مفتوحة، وعلى كتب دراسية عملية، وعلى استراتيجيات الدراسة عن بعد. وكل ذلك إلى جانب استمرار رعاية مبني وساحة المدرسة (الماديين) كمركز رئيس روتيني دائم للنشاط التربوي والدراسي والمتقن البشري - التربوي.

تغيير مفهوم التعليم التكنولوجي الإعدادي: التقليل بقدر ملحوظ للتأهيل المهني المتميز الذي يسبق مرحلة العمل وتأجيله إلى ما بعد المدرسة الثانوية. وعملية التأهيل هذه ستتجزى في معظمها في المعاهد التكنولوجية، وفي الدورات، وفي الصانع، وفي سوق العمل نفسه.

وينبغي السعي بحرص شديد لتحقيق المساواة الكاملة لجميع أبناء الأقليات على صعيد توفير خدمات التعليم على اختلاف مستوياتها وألوانها. وستأخذ المساواة تعبيرها بشكل محدد في منح حكم ذاتي ثقافي - قومي في الضامين وفي البرامج التعليمية، وفي التنظيم الطرائفي - التعليمي، وكذلك في مساواة كل المعاير التعليمية.

ومن ناحية التوزع المجالي للمؤسسات التعليمية، ينبغي التمييز بين ثلاث منظمات فرعية مختلفة: المنظومة الرسمية داخل المراكز الاستيطانية، والمنظومة الرسمية ما بين المناطق، والمنظومة فوق الثانوية.

نشر منظومة التعليم الرسمي في المجال المديني : النموذج الأمثل للانتشار هو نموذج نظام مؤسسات ما فوق جغرافي مفروز بلدياً. واستناداً إلى هذا النموذج ستقام مؤسسات تعليمية ذات تخصصات موضوعاتية وتوجهات متميزة داخل مجال السلطات البلدية المختلفة ، وفي سياق منح حرية اختيار كبيرة نسبياً لمواطن السلطة المحلية لكي يختار المؤسسة التعليمية داخل السلطة (إضعاف الارتباط بمناطق تسجيل). ولن يكون هناك تعاون بين البلديات في المدارس. وقد تبين أن هذا النظام هو الأمثل من ناحية تحقيق مزيج الغايات المنشودة للتعليم التي عرضت آنفاً، بدلاً من الفرضية الأساسية القائمة على التوزيع مناسفة لمنظومة التعليم القطرية^(١٠).

نشر منظومة التعليم الرسمي في المجال ما بين متروبوليتي [حواضرى] : نظراً لأن هدف المخطط الرئيس هو تركيز السكان داخل مناطق المجال المديني ، فقد بقيت مسألة توزيع المؤسسات في المجال ما بين متروبوليتي [حواضرى] مسألة مفتوحة ومرتبطة بالهوية الاجتماعية الاقتصادية ، وبالتالي توزيع الجغرافي ، وبالطبع الديمغرافي الدقيق لسكان المجال ما بين متروبوليتي [حواضرى]. ولذا ، فإنه من المحتمل أن يكون نموذج الانتشار في أماكن معينة نموذجاً بحاليماً ما بين بلدي ، تقام فيه مراكز تعليمية مشتركة لعدد من السلطات ، ويوجد بينها تعاون في نطاق التعليم.

نشر منظومة التعليم ما فوق الثانوي : سيتوجب على التعليم ما فوق الثانوي والعالي الاستجابة لسوق بطلب متنوع جداً من ناحية الأهداف والمصادر ، ونطاق التخصص وطابع المؤسسات. وبموجب البديل الموصى به لن تقام جامعات جديدة في المجالات المتروبولينية ، بل سيتم توسيع الجامعات القائمة ، وبخاصة للدرجات الجامعية العليا ، كذلك سيتم توسيع فرص التعليم للدرجة الجامعية الأولى في المراكز المنطقية ، وقبل كل شيء من طريق إضفاء الطابع الأكاديمي الكامل (الأكاديمية أو الأكاديمية الكاملة) على الكليات ما بين متروبوليتي [حواضرية] العاملة هناك تحت رعاية الجامعات. وسيتوجب على الكليات المتخصصة في نطاق واحد سواء أكانت خاصة أم عامة ، إنشاء مراكز لها في موقع داخل المجالات المدينية ، وفقاً للتخصصات وإمكانات الوصول إليها ، وذلك لكي تكون قريبة من السوق ، وللفسح في المجال للتأثير المتبادل بين الأنشطة الأكاديمية والتطبيقية في مجال الأعمال ، وفقاً لنطاق تخصص هذه الكليات.

(١٠) للتحليل المقارن والمفصل للنماذج البديلة للانتشار ، انظر : شيرن ، « التعليم » (١٩٩٦).

٦-٧ سياسة البنية التحتية والانتشار المجالي لجهاز الأمن^(١)

إن المنظومة الأمنية في إسرائيل موزعة على أنحاء الدولة مع أصناف مختلفة من المنشآت: مناطق الرماية، قواعد التدريب، منشآت الصيانة والت تخزين، قواعد عملاقة مختلفة تابعة للقوات البرية والبحرية والجوية. وهذا التوزع والانتشار يستهلكان من الأرض أكثر مما يتطلبه أي استخدام آخر لهما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانعكاسات المجالية لهذا الانتشار على دولة إسرائيل هي انعكاسات كبيرة جداً. فمن جهة يفرض هذا الانتشار قيوداً مختلفة على التطوير الطبيعي المادي، كان يتوجب على طاقم التخطيطأخذها في الحسبان، ومن جهة أخرى فإن التطوير الطبيعي المادي للدولة قد يقيد أيضاً من حرية المنظومة الأمنية في الانتظام في المستقبل داخل المجال حسب احتياجاتها، التي قد تتغير مع الزمن. وهذا الوضع يقود إلى الحاجة التخطيطية الأساسية لرسم «خط التوازن» بين الاحتياجات الأمنية (وجوهها ضمان التأهب والجاهزية الملائمة للانتشار العسكري لمواجهة سيناريوهات تهديد مختلفة)، وكذلك حماية الجبهة الداخلية المدنية في أوقات الطوارئ) من جهة، وبين الغايات المنشودة للاقتصاد والمجتمع المدنيين من الجهة الأخرى.

وفي خلفية هذه الأمور، ينبغي أن نذكر بأنه توجد داخل المجتمع الإسرائيلي اتجاهات أخذة في التطور، من المتوقع لها أن تضعف بقدر معين، الاستعداد السياسي - الاجتماعي، وفي كل الظروف، لتقديس المطالب العسكرية بخصوص استخدامات الأرض لأغراض عسكرية، ولتفضيلها في كل الظروف على استخدامات التطوير المدني.

ولذا، وبموازاة الطوافم الموضوعاتية الأخرى في إطار المشروع، عمل أيضاً طاقم خاص للتخطيط السياسة لهذا الموضوع. وقام هذا الطاقم بعملية تحليل منهجهية لأهداف وغايات الانتشار العسكري، كما قام بفحص البداول الطبيعية، والتكنولوجية، والاقتصادية، بالإضافة إلى فحص مذاهب مختلفة تتعلق بانتشار المنظومة الأمنية في سنوات الألفين (من خلال تحليل سيناريوهات وفرضيات أساس جغرافية - سياسية مختلفة). ومن خلال هذا المفهوم الشامل ساهم الطاقم بقسطه في دمج اعتبارات من المجال العسكري من أجل تقييم البداول ولبلورة المفهوم الشامل لتنظيم المجال الوطني. وبموازاة ذلك، أوجد الطاقم مجموعة من المبادئ

(١) كان على رأس طاقم التخطيط للانتشار المجالي للمنظومة الأمنية، د. ايزي سبيردلوف. وتم إيجاد هذه السياسة في: ايزي سبيردلوف وعميرام ديرمان، «سياسة تخطيط البنية التحتية وانتشار المنظومة الأمنية على المدى البعيد»، (أيار/مايو ١٩٩٦).

السياسية للانتشار الأمني في إسرائيل. وتستقي منظومة المبادئ هذه من المخطط الرئيس قيمه الرائدة، ومقتضياته القسرية المادية وغاياته الاقتصادية الرئيسة، إلا أنها تحرض من جهة أخرى على ضمان قدرة دولة إسرائيل على الإبقاء على قدرتها العسكرية وتطويرها حسبما يتطلب ذلك وضع إسرائيل الخاص. كذلك جرى بحث أوجه مؤسسية مختلفة تتعلق بإدارة ومراقبة تحصيصات الأرض للمنظومة الأمنية في المستقبل.

وبسبب قيود السرية، فإننا لن نعرض في إطار هذه الوثيقة الإجمالية تفاصيل السياسة الموصى بها. وتظهر هذه بالتفصيل في تقرير السياسة الموضوعاتية للمنظومة الأمنية كواحد من بين التقارير التي تجمل المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وبسبب خصوصية موضوع هذا التقرير، فقد تم توزيعه بصورة محدودة.

٦-٨ السياسة في مجال الزراعة والقرية^(١٢)

٦-٨-١ تشخيصات أساس

القرية الإسرائيلية والزراعة كجزء لا يتجزأ منها اجتازتا في الأعوام الأخيرة تقلبات بعيدة المدى. وكان الانتشار الطبيعي لهذا القطاع في المجال : تنظيمه وتطوره وطرق إدارته، قد وُجه تاريخياً من جانب دوافع سياسية-استراتيجية، أمنية وأيديولوجية، كانت البوصلة الموجهة لمستوطنى اليهود [اليشوف] قبل قيام الدولة، كما دولة إسرائيل في العقود الأولى لقيامها. وكانت عملية التخطيط واقامة المراكز الاستيطانية تجري بصورة مركزية كاملة، حيث كانت «القومية» تقوم بإسكان اليهود وب توفير البنية التحتية، والأرض والمياه ووسائل الإنتاج ورأس المال الأولي لهم، في حين كان المستوطنون اليهود من جانبهم يدخلون في إطار واجبات معينة تتعلق بالعمل الزراعي، ونمط الحياة وطريقة استخدام الحقوق على الأرض.

واليوم يمر هذا القطاع في ذروة عملية تتزايد فيها كثيراً أوزان الاعتبارات الاقتصادية للسوق الحرة في التخطيط الزراعي. وكان من شأن عولمة الاقتصاد وترتيبات التجارة الدولية تعريض الزراعة المحلية لمنافسة داخلية وخارجية شديدة،

(١٢) طاقم التخطيط في الموضوع الزراعي عمل في إطار سلطة التخطيط الزراعي برئاسة مردخاي كوهين (كدمون). وتم إعداد هذه الدراسة بالتنسيق مع ومشاركة طاقم «إسرائيل ٢٠٢٠» وتم إيجالها في: افراط آفي وهادس، «الزراعة والقرية في إسرائيل - السياسة والاستراتيجية استعداداً للعام ٢٠٢٠ - ليسدون»، (آذار/ مارس ١٩٩٦).

كانت نتيجتها الإضعاف الكبير لبعض المرافق من جهة، وتعزيز مرافق أخرى من جهة ثانية.

وفي المقابل، فقد اشتدت ضغوطات التمدين والتتصنيع نتيجة الزيادة الديمografية، وتحولت إلى مصدر لتزايد سوق الطلب على تحويل أراضٍ زراعية، وخاصة في الأطراف البلدية، إلى استخدامات غير زراعية.

ذلك أخذ الطابع الاجتماعي والثقافي والبيئي للقرية يتغير في سياق هذه العمليات الآنفة الذكر. والسمة الرئيسة لهذا التغيير تمثل في انضمام نسبة كبيرة من السكان غير العاملين في الزراعة إلى القرية، رغبة منهم في الحصول على مياه جيدة، وليس العمل في التطوير الزراعي بالذات.

إن كمية المياه الصالحة للشرب الموجودة تحت تصرف الزراعة آخذة بالتناقص مع الوقت (انظر سياسة المياه في ما يلي) نتيجة زيادة الاحتياجات لهذه المياه سواء أكان ذلك للاستهلاك المنزلي أم للصناعة. وهذه العملية تخلق حاجة متزايدة إلى القيام بعملية إعادة تكرير المياه العادمة وتوجيهها إلى الزراعة، سواء أكان ذلك لأسباب اقتصادية أم لأسباب بيئية. وفي حين كانت نسبة الثلثين من كميات المياه التي وجهت في العام ١٩٩٣ إلى الزراعة مياهاً صالحة للشرب، فإن من المتوقع في العام المنشود توجيه نسبة الثلث فقط من المياه الصالحة للشرب إلى الزراعة، وتوجيه نحو ثلث آخر من المياه العادمة التي خضعت للتنقية، أما الباقى فسيكون مياهاً مالحة أو سطحية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكمية الشاملة أيضاً للمياه سوف تنقص بنحو مئة مليون متر مكعب (نحو ٩ بالمئة من الكمية التي وجهت في العام ١٩٩٣).

هذا، وسوف ينقص المجموع الكلي للأرض الصالحة للزراعة في إسرائيل بنحو ١٤ بالمئة - من ٤,٢ مليون دونم إلى نحو ٣,٦ مليون دونم. وكنتيجة لذلك، سينشأ وضع يجري فيه الاستغلال الفعلى لكل الأرض الصالحة للزراعة تقريباً (ومن هنا، فإن الأساس لتلبية زيادة الاحتياجات للأغذية ما بعد العام ٢٠٢٠ سوف يكون فقط زيادة الإنتاجية على أساس إدخال تكنولوجيات وبيوتكنولوجيات متقدمة، إضافة إلى التنظيم والإدارة الحكيمية للمرافق وزيادة استيراد الأغذية).

وكرد فعل على عمليات التغيير الآنفة الذكر، فقد تغيرت السياسة التقليدية للتخطيط الفردي - الكمي والمركزي إلى سياسة الانتقال على مراحل إلى زراعة تنافسية من خلال تقليل التدخل الحكومي وقصره على توجيه الأسواق ومنع إخفاقات السوق. وهذه الاتجاهات المتوقعة منذ سنوات سوف تتعاظم حتى العام المنشود للمخطط الرئيس.

٢-٨-٦ أهداف السياسة الزراعية - القروية

الهدف الرئيس للسياسة الزراعية هو ضمان «سلة الغذاء» في دولة إسرائيل (ومعنى ذلك ضمان أن تكون محاصيل المرفق الزراعي المحلي، بالإضافة إلى إمكانيات التجارة الزراعية الحرة مع العالم كافية لضمان عدم فقدان مواد غذائية أياً كانت من السوق المحلي، في أي وقت، وكذلك ضمان أن تكون أسعارها معقولة).

والهدف الآخر هو تعزيز القرية وتقويتها، أي العناية بسمات صورة الاستيطان القروي في أووجه نمط الحياة والثقافة والبيئة، من أجل ذلك الجزء من السكان الذي يرى في تلك السمات مثلاً وحاجة مركزية.

والهدف الثالث هو دعم سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بنوعية البيئة. ومن شأن الاستقلال الزراعي للأرض المحافظة على مجالات مفتوحة. وهو يحافظ على سمات بانورامية مهمة، ويشكل كابحاً ناجعاً لصد اتجاهات قضم الأرض المفتوحة لاحتياجات حضرية، حيث إنه في غياب أي استخدام للأرض سيكون من الصعب جداً على ما يبدو الوقوف في وجهها.

٣-٨-٦ الغايات المشودة للسياسة الزراعية - القروية

- تنمية الزراعة المتقدمة القائمة على : المبادرات ، المنافسة الحرة ، النجاعة التكنولوجية والتنظيمية ؛ وذلك في سياق تقليل التدخل الحكومي إلى المستوى الأدنى ، بحيث يتركز على الحماية من إخفاقات السوق ودعم المناطق التي توجد للدولة فيها مصلحة واضحة لحماية المنطقة المفتوحة .

- تحرير مرافق الزراعة من مجموعة القيود القانونية - التاريخية المختلفة التي تسدّ الطريق أمام عمليات زيادة الجدوى (تعوييم حقوق استغلال الأرض والمياه في الأراضي ؛ السماح بقيام تعاونيات من أنواع مختلفة ، بما في ذلك مع رأسمال خارجي وغير ذلك).

- تصميم ورسم نموذج اجتماعي - اقتصادي - طبيعي حديث ومستحدث لـ «القرية» في إسرائيل ، نموذج يدعم مجموعة المطابقات القانونية والتنظيمية والمفهومية الالازمة .

- التحويل الواسع للمرفق الزراعي لتمكينه من استخدام المياه العادمة بما يتلاءم مع سياسة المياه (انظر في ما يلي).

- العناية بالقطاعات الضعيفة وتنوبيتها، وبخاصة في مناطق الأطراف وفي قرى الأقليات.

٤-٨-٦ وسائل السياسة

- إلغاء القيود الإدارية على التجارة المحلية والدولية بالمنتجات الزراعية وبوسائل الإنتاج الزراعية.

- إلغاء إعفاء الزراعة من موجبات قانون القيود وسن تشريع للتجارة الزراعية.

- تنفيذ عملية إصلاح لصطلاح «الملكية» جوهرها فتح الطريق أمام أداء أكثر نجاعة للمرافق دون المس بمبدأ الملكية ذاته. ومن بين ذلك، تنفيذ عملية فصل بين حقوق الفلاحة في الأماكن وحقوق الملكية، كما ستعطى الشرعية لتفعيل شركات تعاونية للفلاحة، إضافة إلى تطوير طرق تسمح للسلطات بالتدخل في استغلال قسائم مهممة من الأرض من جانب المزارع.

- ينبغي وضع سياسة على صعيد حرص المياه والأسعار تشجع على الانتقال إلى استخدام المياه المستعادة.

- يتوجب تطوير طرق لإشراك رأس مال من مصادر خاصة في تطوير الزراعة، كما يتوجب بلورة معايير للأواليات في تحديد رأس المال حكومي للأبحاث والتطوير، والتدريب، وتأهيل الطاقة البشرية وتنمية المبادرات الاستثمارية.

- يجب إيجاد حل بشكل بنائي لعملية انتقال مراكز استيطانية من مكانة «مركز استيطاني زراعي مخطط» إلى مركز استيطاني جماعي أو حتى إلى ضواحي بلدية. كما يتوجب القيام بمعالجة مكثفة لعمليات التكيف مع التغيرات، وفي بنية وطابع السكان المقيمين في القرية.

- ينبغي بلورة خطط رئيسية للمجالات القروية المفتوحة وطرق تنظيمها في ضوء التغيير الجوهري الحاصل فيها.

- ينبغي مواصلة تنفيذ خطط خاصة لمناطق الأطراف، مثل خطط «تنمية النقب» وخطط تطوير خط المواجهة في الشمال.

- ينبغي ملاءمة البنية التنظيمية والمبادئ الأدائية لوزارة الزراعة والقرية مع التغيرات الجوهرية الجارية في مفهوم الغايات المنشودة للسياسة الزراعية، وطابع المرفق الزراعي وميادين عمل الوزارة.

٩-٦ سياسة مرفق المياه^(١٣)

٦-٩-٦ تشخيصات أساس

مع تزايد السكان والارتفاع في مستوى المعيشة سوف يزداد الطلب على المياه الصالحة للشرب في القطاع المنزلي والبلدي. وسيكون من شأن النشاط الصناعي، الذي من المخطط له أن يكبر بوتيرة سريعة، التسبب في زيادة الطلب الصناعي على المياه الصالحة للشرب.

هذا ومن المتوقع أن يتقلص نصيب الزراعة في الناتج المحلي الخام، حيث إن قسماً من مساحات الأرض الصالحة للزراعة سوف ينحصر لاستخدامات غير زراعية. كما أن شريحة متزايدة من الإنتاج الزراعي سوف تعتمد على المياه العادمة المستعادة. ولذا، فإن نصيب الزراعة في استهلاك المياه الصالحة للشرب سوف يتضاءل.

واستناداً إلى التزامات سياسية من جانب إسرائيل، سيتم تحويل كميات معينة من المياه من المصادر التي تستخدمها إسرائيل اليوم، إلى السلطة الفلسطينية في غزة وفي الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وإلى الأردن.

وتتجدد إسرائيل نفسها اليوم في وضع خاص ودقيق في مجال مرفق المياه، حيث إن ضخامة احتياجاتها كدولة متقدمة من جهة، وضآلة مصادر المياه داخل أراضيها من جهة أخرى، تضع تحديات غير سهلة على المدى البعيد.

إن المصدر المستقبلي الرئيس لتطوير المياه الصالحة للشرب يكمن في تخلية مياه البحر، بالإضافة إلى استيراد المياه في إطار تعاون إقليمي. وتعتبر مياه البحر المحلاة أعلى بكثير من المياه العادمة. ولذا، فإنه من المتوقع، وقبل أن تبدأ الدولة بعملية تطوير هائلة المياه البحر المحلاة، أن تتطلع إلى استئناف الطاقة الكامنة لtreating المياه العادمة لاستخدامها في الزراعة وفي الحفاظ على البيئة، وإلى استئناف الطاقة الكامنة أيضاً لتطوير مصادر أخرى من المياه النقية، وحصر مياه الفيضانات واستخدام تكنولوجيات متقدمة للتوفير في المياه. ومن شأن هذه العملية أن تجذب أيضاً استثمارات كبيرة في مجال تنقية المياه المبتذلة بهدف استئناف الطاقة الكامنة لاستخدام المياه المستعادة، وتفيد التقديرات بأن نسبة استعادة المياه الصالحة للشرب في العام ٢٠٢٠ سوف تصل إلى

(١٣) طاقم الذي يلور سياسة المياه أقيم في إطار سلطة المياه. وترأس طاقم التخطيط يوش شفارتز، وقت الدراسة بالتنسيق والمشاركة مع طاقم «إسرائيل ٢٠٢٠» ويتم إجمال الدراسة في: يوش شفارتز، «سياسة الحياة»، (١٩٩٦).

نحو خمسين بالمئة في حين تبلغ اليوم نحو - ٣٣ بالمئة.

هذا، وقد يتسبب التطوير المتوقع في إسرائيل - المقرر بعملية بناء مكثفة وشق للطرق ورصف مساحات ملحوظة - في تقليل تغلغل مياه الأمطار إلى خزانات المياه الجوفية، وفي زيادة كمية الجريان السطحي.

وتواجه إسرائيل اليوم مشكلة آخذة بالتفاقم تمثل في حماية جودة المياه في مصادرها. وتبعد هذه المشكلة، بين أمور أخرى، من استمرار عمليات رسم الملوثات والنفايات، التي كانت قد بدأت في السنوات الماضية، وتستمر أحياناً بضع عشرات من السنين حتى تجتمع مشكلة ضرراً ملماساً، أي أنها نصف هنا أمام ما يشبه «القنبلة الموقوتة»، وبخاصة في أحواض المياه الجوفية. ولكن بعيداً من ذلك، فالأنشطة الاقتصادية المختلفة (الصناعة، التسميد والمبيدات، تخزين النفايات) المتزايدة والمكتظة، وبخاصة في منطقة المركز، وكذلك في مناطق مختلفة أخرى تقع فوق أحواض مياه حساسة، تزيد من تدفق الملوثات والأملاح إلى المياه الجوفية. وكل هذه الأمور سوف تتطلب في المستقبل استثمارات كبيرة إضافية في تنقية المياه المستخرجة من المياه الجوفية، بالإضافة إلى معالجة المياه العادمة.

إن توزع السكان والأنشطة الاقتصادية حسبما يتوقعها المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، سوف يغير تدريجياً التوازن المناطيقي بين الطلب والعرض. ففي المجال الشمالي سيزداد الطلب على المياه. وهكذا، فإن كمية المياه المتوفرة لنقلها جنوباً سوف تنقص. وفي المقابل، فإن الطلب على المياه الصالحة للشرب في الجنوب سيزداد نتيجة تطوير المجال المديني الجنوبي، وسيتم نقل هذه المياه بالأساس من منطقة المركز.

هذا وسوف تقتضي المنشآت المختلفة اللازمة لعمليات معالجة المياه ومياه المجاري والتخزين الموسمي السنوي وما شابه ذلك، تخصيص مساحات كبيرة للغاية بالذات في مناطق تطور الطلب على المياه الصالحة للشرب. كذلك سوف تقتضي منشآت تحلية المياه ومنشآت احتجاز مياه الفيضانات تخصيص مساحات في مناطق الساحل، حيث القيود على استخدام الأرض قاسية وبخاصة.

٦-٩-٦ أهداف سياسة مرفق المياه

تسعى سياسة مرفق المياه لضمان توفير المياه بواسطة الأنابيب لكل مستهلك، في كل مكان يوجد فيه، وبجودة ملائمة، وبالكمية اللازمة حتى في سنوات الجفاف، وفي أوضاع الطوارئ الجغرافية - السياسية والعسكرية.

وسوف تسعى هذه السياسة لخدمة الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنشودة للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. ويعني هذا الأمر أنه سيتم تطوير الأدوات التكنولوجية والمادية والاقتصادية الالازمة لتقليل المتضيقات البشرية والقيود التي ستفرضها منظومة المياه على التنظيم الم GALI الذي ينشده المخطط الرئيس والمشتق من غاياته.

٦-٩-٣ الغايات المنشودة للسياسة

- الحفاظ على مصادر المياه: تطوير النظم: التكنولوجية، التنظيمية، الإدارية، والاقتصادية، للحفاظ على جودة مياه بحيرة طبرية وخزانات المياه الجوفية.
- الاستنفاد الأقصى للطاقة الكامنة لاستعادة المياه في إسرائيل: كمصدر مركزي لزيادة مصادر المياه الصالحة للشرب للاستهلاك البلدي.
- التوفير في المياه: ينبغي التفعيل المشترك لمجموعة متكاملة من الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية بهدف تقليل وفرة المياه في الناتج المحلي الخام إلى الحد الأدنى.
- زيادة نجاعة نظام توريد المياه: تقليل تكلفات تشغيل منظومات التوريد من طريق إنشاء أجهزة تنظيمية تكنولوجية واقتصادية ناجعة تمنع، بين أمور أخرى، فقدان المياه، وتقلص النفقات على الطاقة وتتوفر في استهلاك الأرض.
- دعم علاقات إسرائيل مع دول المنطقة: تتطلع سياسة تطوير المياه إلى دعم عمليات السلام، كما أنها تشجع على التعاون، وتقترح حلولاً لتناقض المصالح المحتمل بين إسرائيل وبين جيرانها والسلطة الفلسطينية، تحول دون تطور هذه التناقضات إلى تهديد للمسارات السياسية.

٦-٩-٤ وسائل السياسة

- يتوجب العمل على تخصيص قسائم من الأرض والحفظ عليها، وفي المكان الصحيح، وبالحجم الكافي، لإقامة منشآت ومشاريع للمياه والمجاري. ومن بينها بالأساس خزانات للتجميع الموسمي للمياه المبتذلة وملياه الفيوضات، مساحات تسمح بتغذية المياه إلى المياه الجوفية، ومنشآت لمعالجة المياه والمجاري، ومشروعات تحويلية على امتداد ساحل البحر المتوسط، ومرات لنقل مياه المجاري والمياه المبتذلة.
- يتوجب بلورة مخطط رئيس شامل للحفاظ على نوعية خزانات المياه الجوفية في

إسرائيل وإدارتها وفقاً لمبادئ التطوير الثابت والدائم. وفي إطار هذا المخطط، ينبغي الحرص بصفة خاصة على تحديد خطوط حمراء بالنسبة إلى منسوبيات الخزانات، وإلى الأنظمة الملزمة لمعالجة المياه العادمة ومواد التفایيات الصناعية، وكذلك مياه المجاري، بالإضافة إلى التوسيع الكبير في مشاريع السيطرة على المياه وجعلها تتغلغل إلى المياه الجوفية.

- ينبغي ضمان أن لا يؤدي التطوير الحضري والصناعي في مناطق التغذية الطبيعية إلى المس بمستويات تغلغل المياه الجوفية وإلى التسبب في التلوث. وبصفة خاصة، ينبغي تفصيل عملية البناء الشيع، في سياق الاستخدام الأقصى للترصيف الذي سيسمح بتغلغل المياه إلى باطن الأرض، وذلك بهدف تقليل المساحة المسودة (المتوسط للفرد) الناشئة كنتيجة للتطوير.

- ينبغي منع أفضلية عليا لتخطيط مشروعات مياه إقليمية مشتركة. ويتجزء على إسرائيل أن تقوم بمبادرات في هذا الموضوع، وأن تتعزز التفكير الإقليمي في هذا الموضوع، كما ينبغي القيام بصورة تدريجية ببناء الخيار (السياسي والتكنولوجي) لتطوير مصادر مياه نقاء إضافية لإسرائيل، وأي المياه التي ستكون هناك حاجة إليها للفترة التي تستنفذ فيها كل الطرق القائمة ل توفير الطلب البلدي والمزرلي والصناعي على المياه النقاء. وسيكون لخطط وتطوير هذه المشاريعفائدة جغرافية استراتيجية من الدرجة الأولى، بحيث يمكن أن يؤدي غيابها إلى زرع بذور عدم استقرار أمني خطير في المستقبل البعيد.

- ينبغي على دولة إسرائيل أن ترسخ في مرفق المياه سلوكاً اقتصادياً، عملياً صحيحاً، وبموجبه يتساوى سعر المياه لكل مستهلك مع التكلفة الحقيقة لتوريدها إليه، وإزالتها من عنده ومعالجة المياه العادمة إلى حدود المستوى الذي لا تشكل فيه ضرراً على البيئة. وفي هذا الإطار، ستتحمل الحكومة والمؤسسات العامة فقط تكلفة تخصيص المياه لأهداف البيئة والطبيعة والعالم الطبيعية، وكذلك تكلفة المكون ذاته لخدمات البنية التحتية الذي ينبغي أن يسرى على الجمهور كله لأسباب قومية - عامة مفهومة.

- ينبغي دفع التقدم والتحديث التكنولوجي في كل مجالات معالجة المياه والمجاري والمياه العادمة، وكذلك دفع مستوى تفعيل وصيانة منظومات النقل والتغذية، من أجل ضمان تزويد ذي صدقية للمياه بالكمية والنوعية الملائمة، حتى في أوضاع الأزمة وفي أوقات الطوارئ.

٦-١٠-٦ السياسة في مجال الطاقة^(١٤)

٦-١٠-٦-١ تRIXICAS اساس

يدار مرفق الطاقة الإسرائيلي وفقاً لمعايير غربية عالية منذ سنوات كثيرة. ولقد تضاعف تقريباً معدل الطاقة التي تحت تصرف المراقب الاقتصادي في خلال العشرين سنة الأخيرة من نحو سبعة ملايين وحدة متساوية في القيمة لطن النفط إلى نحو أربعة عشر مليون وحدة. كذلك زادت الطاقة للفرد التي في حوزة المراقب في تلك السنوات بنحو ثلاثة بالمائة. وزادت كمية الطاقة المستهلكة لكل مليون شيكل جديد من الناتج المحلي الخام بنحو ثلاثة ونصف بالمائة.

ينقسم مرفق الطاقة إلى مرفقين فرعيين أساسين: مرفق الكهرباء، ومرفق المنتجات النفطية. من الناحية الكهربائية أديرت الدولة وما تزال تدار منذ قيامها كـ«جزيرة كهربائية» منعزلة، بسبب الإغلاق الذي فرض على الدولة نتيجة وضع الحرب مع دول المنطقة. ويقترب نظام إنتاج الكهرباء اليوم من قدرة انتاجية محسنة وشاملة تقدر بنحو سبعة آلاف ميغاواط. وارتفاع إنتاج الكهرباء بنحو خمسين بالمائة منذ بداية العقد، حيث إن الاستخدام النهائي للكهرباء للفرد الواحد آخذ بالارتفاع نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة. وقد ارتفع بنحو ستين بالمائة في العشرين سنة الأخيرة، وبأكثر من عشرة بالمائة منذ بداية العقد. ويستند نظام إنتاج الكهرباء في إسرائيل كلها تقريباً إلى مصادر مستحاجة من باطن الأرض: مازوت، سولار، وفحم حجري. وفي المقابل، فإن نصيب المصادر المستحدثة (الشمس، الرياح، القوة المائية، ونحو ذلك) والتي خلافاً للمصادر المستخرجة في الأرض لا تحلف تلويناً جوياً أو بيئياً أبداً كان، فهو شبه معدوم اليوم. وكان التوجه العام في العقود الماضين هو زيادة نصيب الفحم الحجري في كعكة إنتاج الكهرباء، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى اعتبارات اقتصادية، ولكن أيضاً إلى اعتبارات استراتيجية كانت بدايتها في أثناء أزمة النفط الكبيرة في منتصف السبعينيات. واليوم، فإن أكثر من ستين بالمائة من إنتاج الكهرباء يعود في مصدره إلى محطات الطاقة العاملة على الفحم.

وكلقاعدة عامة، فإنه بالإمكان تصنيف التكاليف الاجتماعية-الاقتصادية التي

(١٤) ترأس طاقم التخطيط الدكتور يونا برغور والدكتور اييرز سبيردلوف، وأجلت الدراسة في: يونا برغور و اييرز سبيردلوف: «مبادئ السياسة على المدى الطويل لشبكات الطاقة في اسرائيل»، (١٩٩٦)؛ «إطار لتخطيط طويل المدى لبنية الطاقة التحتية»، (١٩٩٦)، و «مرفق الطاقة في إسرائيل - مجال/حيز الإمكانيات»، (١٩٩٥).

يجيئها نظام توفير خدمات الطاقة في أربع فئات :

- تكلفة إنتاجية : شريحة الناتج المحلي الخام التي يتوجب تحصيصها لاستخراج خدمات الطاقة (وهي تقاس مباشرة بقيمة مالية).
- تكلفة بيئية : التكلفة الكامنة في أضرار عمل نظام إنتاج وتزويد الطاقة للبيئة الطبيعية-المحلية (مثل التلوث الجوي الناجم عن المواصلات ، والأذى اللاحق بالمعالم الطبيعية ، وتلوث المياه) ، والبيئة الدولية (المتضرة بالأساس بسبب انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى الجو والناتج بالأساس من إنتاج الكهرباء من مصادر مستحجة في باطن الأرض).
- تكلفة أرضية : التكلفة الكامنة في وضع اليد على قطع أرض يوجد لها استخدامات بديلة عظيمة القيمة أحياناً من جانب منشآت نظام الطاقة.
- تكلفة استراتيجية-جغرافية سياسية : التكلفة المرتبطة بالمخاطر المختلفة التي تتعرض لها إسرائيل نتيجة أزمات محتملة مع دول المنطقة ، والأحداث الحربية وما إلى ذلك.

٦-١٠-٢ أهداف سياسة مرفق الطاقة

الأهداف الرئيسية لنظام خدمات الطاقة ، هي :

- ضمان التوفير الفوري للكهرباء في كل نقطة من نقاط النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي في الدولة ، في كل وقت وبكل كمية قد تكون مطلوبة ، وبنوعية تيار تستجيب لأعلى المعايير المألوفة في العالم المتقدم. وينبغي ضمان توفر شروط التوريد الآمنة الذكر في أي تضارف ظروف محتمل ، مثل المطالبة في الوقت ذاته بتوفير الكهرباء ، والوضع الصياني لوحدات القوة ، والأعطال التقنية والتشغيلية ، وحالة الجو السيئة ، ونحو ذلك.
- ضمان التوفير الفوري لمواد الاشتعال في كل وقت ومكان تطلب فيهما (لمواصلات ، للصناعة ، للزراعة ، وللاستهلاك المنزلي) وبنوعية كيماوية تستجيب للمعايير الملائمة في العالم المتقدم.
- ينبغي تحقيق الهدفين الرئيسيين المذكورين آنفًا من خلال الاستخدام الناجع للموارد - إنفاق وطني ، أرض ، نوعية بيئية ، وفي سياق تقليل المخاطر الاستراتيجية - السياسية للعمل السليم والمتنظم لمرفق الطاقة.

٦-١٠-٣ الغايات المنشودة لمرفق الطاقة

بناء على تشخيص التكلفات الأربع الأساس المرتبطة بخدمات توريد الطاقة في إسرائيل ، يمكن تعداد الغايات المنشودة التالية :

- ضرورة التطلع إلى تقليل التكلفات المباشرة - الإنتاجية والبعيدة المدى التي تعكس على الاقتصاد من جانب نظام توريد الطاقة.
- ضرورة ضمان الحصانة الاستراتيجية للنظام ، أي ضمان قدرة النظام على توفير احتياجات الطاقة لفترة طويلة في أوقات الأزمات السياسية - العسكرية - الاقتصادية (الإقليمية والدولية) ، وذلك على الأقل بمستوى يمنع إمكان العرقلة الشديدة لنشاط المرافق ولأنماط الحياة.
- ضرورة ضمان تجنب المساس بالبيئة في إسرائيل (ويخصصة البيئة الجوية والماء والمعلم الطبيعي) ، حيث إن من شأن ذلك تشكيل تهديد دائم على صحة الإنسان في إسرائيل أو المساس برفاهيته.
- ضرورة السعي إلى أقصى النجاعة في استخدام الأرض من طريق تحديد الموقع الأمثل لمنظومات ومنشآت الانتاج التحتية الخاصة بنظام الطاقة.

٦-١٠-٤ وسائل السياسة

ال توفير بالطاقة بواسطة استراتيجية متقدمة لإدارة الطلب : يوصي ببلورة مخطط للقيام بجهود شاملة ومكثفة لإحراز توفير في الطاقة ، إلا أنه ينبغي أن تكون هذه الجهود منتظمة وأن تتركز فقط على التوفير الذي لا يمس بشكل واضح بالنتائج والأدوات الرئيسية لذلك قائمة في نطاق سياسة صحيحة للأسعار والسياسة المالية. وينبغي العمل من أجل امتصاص تكلفات البيئة والأرض ، بحيث تدخل في أسعار الكهرباء ، وبواسطة ذلك التمكين أيضاً من التشخيص الصحيح مدى الجدوى في تطوير تكنولوجيات بديلة مثل الزيوت الحجرية والشمس. وينبغي القيام بوضع تفاوت تعرفي وفقاً للمدى النسبي للأعباء التي يلقاها المستهلكون علىبني الإنتاج التحتية. كما يتوجب التشجيع على تملك منظومات استهلاك متزنة أكثر فعالية ، وكذلك منظومات صناعية أكثر فعالية بواسطة تفضيلات ضريبية. وينبغي إنشاء منظومات معلوماتية وإعلام تشجع على سلوك استهلاكي توافري ، والتشجيع على إدخال منظومات رقابة وتحكم في استهلاك الطاقة ، في المنزل وفي المشغل والتجز والمصنع. وينبغي تشجيع تقنيات البناء والهندسة المعمارية الناجعة للمباني في مجال

الطاقة. وفي المقابل، فإن سياسة الطاقة تدعم توصيات سياسة المواصلات، ومن ضمنها توصيات لتطوير المواصلات العامة والسكك الحديدية، وتشجيع الانتقال الكثيف من المركبات الخصوصية إلى المواصلات العامة (بما في ذلك: بوسائل مالية مختلفة، رسوم ازدحام على الطرق، وسياسة صحيحة تتعلق بمواقف المركبات)، وإدخال استخدام المركبات الكهربائية، وخاصة في مجال المواصلات داخل المدن، وفقاً للتقدم التكنولوجي في العالم.

السعي لقيام تعاون إقليمي واسع في نطاق الطاقة: ينبغي على إسرائيل السعي إلى التعاون الواسع في نطاق بنى الطاقة التحتية، من أجل الخروج من وضعها كـ«جزيرة طاقة». والموضوعات المهمة هي توريد الغاز الطبيعي، وكذلك الإنتاج والنقل والاتجار (المحدود حقاً) بالكهرباء، والتي ينبغي خلق منظومات تعاون إقليمي فيها على مدى التخطيط. وبهدف الإبقاء على المناعة الاستراتيجية لمرفق الطاقة، يتوجب السعي لجعل التعاون يحترم مبدأ «السيطرة المتبادلة»، أي قيام وضع من الكفالة المتبادلة الاقتصادية الطبيعية، وهو وضع لا يمكن فيه، في حالة حدوث أزمة سياسية أو عسكرية، إلحاق الضرر بإسرائيل، دون أن يلحق الضرر في الوقت عينه وبصورة شديدة بالدول المشاركة أيضاً.

سياسة سوق العرض - سلة أنواع المحروقات في نظام إنتاج الكهرباء: هناك توصية بالسعي لوضع تستورد فيه إسرائيل الكهرباء بمعدل يصل إلى عشرين بالمئة من استهلاكها (في العام ٢٠٢٠)، من محطات طاقة تخدم أيضاً دولة أخرى. وهذه النسبة ستمنع ميزة إقتصادية وتسمح بتوفير مهم في الأرض. وهي لن تلحق الضرر بالمناعة الاستراتيجية الحيوية إذا ما بلغت نسبة الاحتياطي الإنتاج المحلي (أي فائض القدرة الإنتاجية المحلية المحكمة الطلب في أوقات الذروة) ستة إلى ثمانية بالمئة. كذلك هناك توصية بجعل نحو تسعين بالمئة من قدرة الإنتاج المحلي للكهرباء يعتمد على محطات الطاقة التي تستخدم المستحجرات في باطن الأرض، ومن داخل قدرة المستحجرات في باطن الأرض - اعتماد نحو ٤٥ بالمئة من إنتاج الكهرباء، على الغاز الطبيعي، ونحو ١٠ بالمئة على الزيوت الحجرية، والباقي على الفحم. كذلك يوصى بالسعي لجعل نحو ١٠ بالمئة من قدرة الإنتاج في العام المنشود تعتمد على مصادر مستحدثة، وبصفة خاصة الشمس، وذلك في منطقة النقب ووادي عربة.

الحرص على تنوع مصادر الغاز الطبيعي على المدى البعيد: إن اعتبارات المناعة الاستراتيجية، بالإضافة إلى الحجم الموصى به لمرفق الغاز الطبيعي تقتضي على المدى البعيد تمنع إسرائيل بتتنوع في مصادر الغاز الطبيعي (مصر سوف تكون على ما يبدو

المصدر الأول الذي سيدخل إلى السوق). وينبغي البدء بإعداد مخطط هيكل قطري للغاز الطبيعي، تضمن الدولة في إطاره المحافظة على كافة المعالم التي قد يكون لها فيها حاجة في المستقبل لغرض مد أنابيب الغاز الطبيعي.

الأبحاث والتطوير: ينبغي التشديد بقوة على الأبحاث والتطوير التكنولوجي لتخفيض سعر إنتاج الكهرباء على أساس الزيوت الصخرية والطاقة الشمسية. كذلك ينبغي التركيز على تطوير تكنولوجيات تخزين الطاقة الشمسية، وتشجيع الاستثمارات في تكنولوجيات التحكم والرقابة على استهلاك الطاقة، المنزلي أو الصناعية على حد سواء.

البني التحتية - محطات الطاقة: يوصى بعدم تخصيص موقع ساحلية أخرى لمحطات توليد الطاقة. أما بالنسبة إلى محطات الطاقة التي تعمل اليوم على السولار (زيت дизيل) (توربينات الغاز)، وكذلك محطات المازوت الساحلية (أشدود، حيفا، تل أبيب)، فإنه من الأصح تحويلها إلى الغاز الطبيعي. وينبغي استفاد حجم القدرة الإنتاجية الملائمة لمجمل موقع محطات الطاقة القائمة في الدولة، باستثناء محطة ريدننغ «د» في تل أبيب، حيث يوصى بخصوصها بفحص نقلها من موقعها في مدى التخطيط (على ما يبدو في إطار مخطط رئيس محل أوسع لمنطقة مصب اليركون). كذلك ينبغي بلورة مخطط هيكل يخصص مساحات في الجنوب لبناء محطات طاقة على أساس الزيوت الصخرية والشمس. وينبغي التشديد على أهمية الحفاظ على خيار بناء محطات طاقة في مجمل الواقع التي توجد فيها طبقات جيولوجية (ركاز) كبيرة من الزيوت الصخرية في البلاد، وذلك لأنه من الناحية الاقتصادية يوجد دائماً تفوق حاسم لإقامة محطة الطاقة بمحاذة موقع الزيوت الصخرية. أما بالنسبة إلى القوة النووية، فيوصى بعدم الالستغال بموضوع إقامة محطات طاقة نووية، وذلك إلى حين نضوج الظروف الاستراتيجية-الأمنية لذلك، الأمر الذي يمكن أن يحدث أيضاً إلى حين العام المنشود لهذا المخطط الرئيس. وفي جميع الأحوال، فإنه إذا ما نضجت هذه الظروف، فسيتوجب على إسرائيل تفضيل إقامة هذه المحطات في منطقة سيناء، وليس في داخل الأراضي الإسرائيلية.

البني التحتية-التصافية: يوصى باستفاد طاقة زيادة قدرة التصفية في الواقع القائم فقط، مع أفضلية قوية لتوسيع المصفاة في أشدود، وليس هناك داع لإنشاء مصاف إضافية في إسرائيل، حيث يجري استيراد بقية الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط التي لا يمكن إنتاجها في البلاد من الخارج.

بني الاستيعاب التحتية: ستكون هناك حاجة إلى إنشاء ميناء إضافي لاستيعاب

منتجات النفط القادمة عبر البحر المتوسط. والموقع الصحيح لهذا الميناء هو في الجنوب، في منطقة اشكلون عسقلان أو أشدود، وذلك على أساس البنية التحتية الموجودة.

البني التحتية الخاصة بتخزين المحروقات والغاز: تؤيد الدراسة نقل المنشآت التي تحتل أرضاً ذات قيمة حضرية بديلة عالية جداً، مثل المنشأة القائمة في «بي-غيلووث». وكبدائل من هذه المنشآت، ينبغي تفضيل تكثيف منشآت التخزين والتوزيع القائمة أو توسيعها، أو إقامتها بالقرب من منشآت البنية التحتية الأخرى التي سبق وأن فرضت قيوداً على المساحات الموجودة حولها. كذلك ينبغي فحص الإمكانيات والقابلية (من النواحي الجيولوجية، والهيدرولية والبيئية الشاملة) للتخزين في باطن الأرض (أو حتى تحت البحر) في موقع معينة داخل المجالات المدينية، وذلك في الأماكن ذات درجة الحساسية والقيمية المنخفضة كمناطق مفتوحة، وبصورة يمكن للمساحة السطحية أن تكون مستغلة لاستخدامات إضافية. وينبغي التنويه إلى أن التخزين في باطن الأرض يتطلب مساحة أصغر بكثير لوحدة قدرة التخزين من التخزين العلوي، وذلك لأن تقنيات التخزين تسمح بالاكتفاء بمساحات أصغر بين الحاويات. ومع أن تكلفة إنشاء وحدة قدرة التخزين قد تكون أعلى من تلك المتعلقة بال تخزين العلوي، إلا أنه كما قلنا ستكون هناك حاجة إلى تمويلها من طريق إخلاء المنشآت القائمة على أرض غالية الثمن.

تمديد الكهرباء: يوصى بعملية مد خطوط في باطن الأرض، وذلك فقط في الأماكن وفي الظروف التي من الواضح والمتافق عليه فيها أن الفائدة البيئية من تمديد خطوط في باطن الأرض أكبر وملمومة، وتفوق التكاليف الإضافية المرتبطة بذلك. وفي هذه الحالات، ينبغي الاعتراف لشركة الكهرباء بالنفقات الزائدة، كجزء من قاعدة النفقات المعيارية التي بموجتها يتم وضع تعرفة الكهرباء. كذلك ينبغي الامتناع قدر الإمكان عن الاختراق الفظ للمساحات المفتوحة وذات القيمة العالية من طريق خطوط الضغط العالي، وذلك لمنع المس بالعالم الطبيعية.

إلى جانب كل هذه الوسائل الآتية الذكر، فإن سياسة الطاقة تشمل أيضاً عنصراً حيوياً يعالج السياسة المتعلقة بالأوجه البنوية والتنظيمية والاقتصادية والمؤسسة لرفق الطاقة ولسلطات الحكم. ولا يوجد لهذا الجزء من السياسة مدلول محالي طبيعي خاص، وهو يمكن أن يكون مطبقاً في كلٍّ من بدائل التخطيط المتعلقة بالطاقة التي تم تخزيتها في إطار مشروع إسرائيل ٢٠٢٠. ولذا، فإننا لم نتعرض إليه بالتفصيل. ونود أن ننوه إلى أنه بالنسبة إلى الأوجه المتعلقة بالسياسة الاقتصادية

والمؤسسية، فإن وثائق منفصلة لطاقم المخطط الرئيس الإسرائيلي في سنوات الألفين، تعالج ذلك التوسيع^(١٥). وسنؤكد هنا فقط على الأهمية الكبيرة التي يعلقها الطاقم على موضوعات مثل: زيادة المنافسة في المرافق، وتقليل الصحوة الاحتكارية، والشخصنة الخاصة للرقابة، وبذوره أنماط تنظيم وترخيص وإشراف لائقة وناجعة (الكهرباء، الوقود، الغاز)، وتحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي المركزي لمrfق الطاقة، في سياق إيجاد طرق مؤسسية للاندماج والتكميل الصحيح لهذا التخطيط في عمليات التخطيط المجال الشامل، وتطوير منظومات معلومات حكيمة توفر للمخططين بمستويات مختلفة معلومات في نطق حيوية، مثل: بنية تكلفات الخدمات، وأنماط الاستهلاك (في شرائح مختلفة)، ومراقبة نجاعة مخططات التوفير في الطاقة (المحلية والقطبية)، وانعكاسات الانتاج البيئية، وتمديد واستهلاك الطاقة، والأداءات المتعلقة بالطاقة في مرفق أخرى في العالم، وغير ذلك.

(١٥) انظر: راحيل ألتمن، «سياسة المؤسسات»، (١٩٩٧)، ودفنه شفارتز ورافي باريل، «السياسة الاقتصادية»، (١٩٩٧).

خاتمة

«خططنا خيبة للأمال بسبب افتقارها إلى الهدف ، وعندما لا يعرف الإنسان الميناء الذي سيتوجه إليه ، فإن أي رياح لن تكون هي الرياح الصحيحة» .

سينيكا : ٦٥-٣ قبل الميلاد

في هذه الوثيقة الإجالية ، عرضت أمام القراء البنود الرئيسية لـ إسرائيل ٢٠٢٠ : وهو المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين . واشتملت الوثيقة على تحليل للمعضلات التخطيطية والفرص المميزة التي تقتضي تخطيطاً بعيد المدى للدولة ، ووصفاً لتشكيلة الأساليب التي بواسطتها نشأ المخطط ، كما عرضت تصورات حول بيئة التخطيط المستقبلية في القرن الحادي والعشرين ، واشتقت غaias منشودة للمخطط الرئيس وفقاً لذلك ؛ وطرح مجال / حيز الإمكانيات التخطيطية بصورة الدولة المستقبلية ، وجرت عملية تقييم شاملة للبدائل ، ومن داخلها تم تحديد المكونات المختارة للمخطط الرئيس المقترن .

وعلى هذه القاعدة الواسعة والمشرمة ، تم بناء «صورة المستقبل» ، أي مخطط تنظيم المجال الوطني . وهذا المخطط لا يقدم فقط جواباً عقلانياً على معضلات التخطيط المميزة لـ إسرائيل ، إنما يقترح أيضاً حلولاً إبداعية حول كيفية تحويل «المشكل» إلى «مزايا» ، ومن خلال ذلك العمل على دفع الغaias الوطنية المنشودة للدولة في النطاق الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية .

إن مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ ليس توقعات ، وهو لن يتحقق من تلقاء ذاته . وإذا ما منحت حرية العمل لقوى السوق ، وإذا ما استمرت اتجاهات الماضي في إملاء خطوات المستقبل ، فإن الدولة سوف تقف عندها أمام خطر انهيار منظوماتها الطبيعية - المادية والبيئية ، وازدياد حدة الصراعات في المجتمع الإسرائيلي .

ولذا، فإن عملية التخطيط لم تتوقف عند رسمها لـ «صورة المستقبل» المطلوبة. وبدلاً من ذلك فقد واصلت هذه العملية تطوير الخطوط السياسية التي تشير إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تقديم المتأخر والبدء بمهمة تحقيق صورة الهدف المطلوبه منذ الآن. وتشير وثائق السياسة الخاصة بمحظط إسرائيل ٢٠٢٠ إلى الأعمال التي يتوجب الإسراع في تنفيذها، وإلى الأعمال التي يتوجب الامتناع عن القيام بها. وفي المقابل، فإن وثائق السياسة تبيّن وسائل التدخل المركزية الموجودة تحت تصرف الحكومة، من أجل إصلاح «إخفاقات السوق» في نطاق التطوير المالي، وبخاصة من طريق المبادرة وتنفيذ البنى التحتية الوطنية والإقليمية.

واتساع رقعة المخطط الرئيس الإسرائيلي في سنوات الألفين، كان بفضل التعاون المثمر بين كبار خبراء التخطيط في إسرائيل ، وبين مثلي حكومة إسرائيل ، الذين رافقوا عملية التخطيط. وقد أسهم هؤلاء وأولئك بجهودهم ومؤهلاتهم في سبيل وضع مخطط واسع الأفق وقابل للتنفيذ في آن. ومع انتهاء خطوة تخطيط مشروع إسرائيل ٢٠٢٠ تقدم لجنة المخطط تناجاتها إلى صانعي القرار الذين بمقدورهم ومن صلاحياتهم إخراج المخطط من الحيز النظري إلى حيز التنفيذ.

هذا ويضع مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ تحت تصرف جمومعات خبراء التخطيط وصانعي القرار في الدولة بنية تحتية واسعة ومتناصة من الخبرة المهنية التي ترك عناوين مفتوحة كثيرة تقضي استمرار البحث والإبداع. وتجدر منذ الآن بالخطوات التخطيطية المستقبلية في الدولة أن توجه لاستكمال ما بدأه المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين ، لتوسيع آفاق التفكير على أساس الموضوعات ، ولبيان التوجيهات التخطيطية على الصعيدين المناطيقي والمحلّي ، ولتحديد غايات عملية منشودة على مدى التخطيط القريب والمتوسط وفق روح التخطيط البعيد المدى.

لقد راكم مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ الزخم مع الوقت ، وجذب إليه المزيد من المنضمين الذين اختاروا الإسهام فيه ودفعه بشكل مشترك. ونحن نأمل في أن يكون مسار استيعاب وتطبيق المخطط في أوساط صانعي القرار ، وفي أوساط الجمهور الإسرائيلي مثلاً ، بحيث يتمكن المخطط من تركيز اهتمام الرأي العام حول معضلات التخطيط العاجلة للدولة ، ومن إغناء زملائنا المخططين بأعمالهم المهنية ، وأن يتم تبني المخطط من جانب حكومة إسرائيل التي بمقدورها أن تستخدم بشكل متناقض قوى التخطيط والتنفيذ معاً ، وبالتالي تصميم «صورة مستقبلنا» في سنوات الألفين.

الجرأون

**المجدول رقم (١)
استعمالات الأرضي في إسرائيل عام ١٩٩٤**

الرقم	المطقة	كتافة سعرانية (١)	فراغات بين المباني (٢)	مناطق عسكيرية (٣)	مناطق محبية (٤)	مناطق خالية (٥)	المجموع
١	الجليل الشرقي والجليل	١٤٠	١٣٩	١٦٣٦	٤٠	١٩٧١	٣٢٨٧
٢	جفنا	١٨١	٢	٢١٦	٧	٥٤٦	٩٤٦
٣	شمال تل أبيب	١١١	٥٠	٢٦٦	٤١	٧٥٤	١,٢٣٢
٤	تل أبيب	٥٠١	٤	٣٤٥	٨١	١٤٠	٢,٠٧١
٥	جنوب تل أبيب	٩٤	٢٠	٣٤٥	٤٤٩	١,١١٤	١,٧٥٣
٦	پور السعس	٩٥	٤	٣٤٥	٥٣	٩٧٨	١,٣٨
٧	العقب جنوب بئر السبع	٢٦	٤٤	٥١٦٢	٢٤	٢,٩٦٤	١٠,٨٤٢
٨	المجموع	١,١٤٨	٦٣	٥,٠٨٦	٥٠,٨٦٠	٨,٧٦٣	٢١,٥٠١
٩	النسبة المئوية	٠	٣	٢٧	٢٤	٤١	١٠٠

ملاحظات : كل المساحات بالكيلومتر المربع مقربة.

(١) المساحات المعرفانية المبنية بما فيها الطرق والمسكك الجديد والخدمات المعاصرة بها.

(٢) الفراغات الضرورية من المساحات المبنية وتشتمل المساحات العسكرية والمصالح.

(٣) المناطق العسكرية المخصصة للمعسكرات والمخازن والمنارات والتدرير.

(٤) منطقة محبية مخصصة للطبيعة والغابات والمناطق المتنورة (وهي في الواقع خروز استر اجتماعي).

(٥) منطقة خالية أو قليلة السكان وتشمل المناطق الزراعية والرعوية والعلف والمحاجر والطرق والمسكك الجديد المخاصة بذلك.

البلدول رقم (٢)

توزيع السكان عامي ١٩٩٤ و ٢٠٢٠

رقم المنطقة	المطقة	البليل الشرقي والجلolan (العمود)	جموع السكان ١٩٩٤ (١)	مجموع السكان ١٩٩٤ بمود (٢)	فلسطينيون ١٩٩٤ (٣)	مجموع السكان ٢٠٢٠ بمود (٤)	فلسطينيون ٢٠٢٠ (٥)	ترحيل الفلسطينيين (٧)
١	الجليل	٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٣٥٣	٢٤١	٣٥٩	٩٩-
٢	جنينا	٩٤٠	٩٤٠	٩٤٠	٥٧٥	٦٠	٦٠	٩٩-
٣	شمال تل أبيض	٣٨٠	٣٨٠	٣٨٠	٢٢٥	٩٦٢	٩٦٢	٩٩-
٤	تل أبيض	٣١٨٠	٣١٨٠	٣١٨٠	٣٦٠	٦٢٠	٦٢٠	٩٧-
٥	جنوب تل أبيض	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٨٦٤	٣٢٨	٣٢٨	١٤٩+
٦	بئر السبع	٣١٠	٣١٠	٣١٠	٢١٥	٨٠٠	٨٠٠	-
٧	جنوب بئر السبع	٦٠	٦٠	٦٠	٥٤٧٠	١٠٣٨	١١٠	٢٠٩
٨	المجموع	٤,٤٣٢	٤,٤٣٢	٤,٤٣٢	٥,٨٣٢	٢,٦٨	٢,٦٨	
٩								

ملاحظات :

- عدد السكان بالألاف. مجموع السكان مأخوذ من المخطط الإسرايلي، والتوزيع على المناطق وكذلك عمود ٧ من تقديرات الكاتب.
- علامة (-) في عمود (٧) تعني الترحيل من هذه المنطقة، وعلامة (+) تعني الترحيل إليها.

الجدول رقم (٣)
توقعات زيادة السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين (بالآلاف)

التوقعات لعام ٢٠٢٠			عام ٢٠٠٠	
تقديرات حد أقصى (٤)	تقديرات حد أدنى (٤)	المخطط الإسرائيلي ٢٠٢٠	العدد الفعلي	المطقة
(٥) ٧,٤٣١	(٥) ٦,٠٥٨	(٣) ٥,٨٣٢	(١) ٥,١٨٠	إسرائيل يهود
٢,٢٣٣	٢,٢٣٣	٢,٢٦٨	(٢) ١,١٨٨	فلسطينيون
٩,٦٦٤	٨,٧٩١	٨,١٠٠	٧,٣٦٨	المجموع
٣٠	٣٤	٣٩	٢٣	نسبة الفلسطينيين إلى اليهود (بالمئة)
٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	-	٣,١١٥	الضفة وغزة فلسطينيون
٨,٧٣٣	٨,٧٣٣	٨,٢٦٨	٤,٣٠٣	كامل فلسطين فلسطينيون
١١٨	١٣٣	١٤٢	٨٣	نسبة الفلسطينيين إلى اليهود (بالمئة)
١٦,١٦٤	١٥,٢٩١		٩,٤٨٣	مجموع السكان في فلسطين (فلسطينيون ويهود)
١٦,٧٤٨	(٦) ١٦,٧٤٨		(٦) ٨,٣٣٣	مجموع الفلسطينيين في العالم

ملاحظات:

- (١) يشمل اليهود في المستوطنات ويشمل المهاجرين الروس غير اليهود ويشمل أجانب غير يهود (ربع مليون).
- (٢) يشمل الفلسطينيين في القدس.
- (٣) يشمل زيادة طبيعية بنسبة ١,٣ بالمائة سنويًا.
- (٤) تقديرات الكاتب.
- (٥) يشمل الحد الأدنى والأقصى للهجرة.
- (٦) تقديرات مكتب الإحصاء الفلسطيني

الجدول رقم (٤)

السكان والنتاج المحلي والمساحة الإسرائيلية ودول الجوار لعام ١٩٩٠ وتقعات عام ٢٠٢٠

الملامح المميزة: لهذا الجبل مقتبس من الجبل الأول رقم (١) من المجلد ٤، ص ٨٢.

الجدول رقم (٥)
عدد اليهود في العالم وتقديرات الأعداد المهاجرة إلى إسرائيل

القطر	عدد اليهود	تقديرات الهجرة
الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٦٥٠	١٠٠-٠
إسرائيل	٤,٣٣٥	-
فرنسا	٥٣٠	٧٠٠-٣٠٠
روسيا	٤١٠	١٠٠-٠
كندا	٣٥٨	١٥٠-٥٠
بريطانيا	٢٩٦	٤٠-٢٠
أوكرانيا	٢٤٥	٢٠٠-١٠٠
الأرجنتين	٢١٠	٢٠٠-١٠٠
البرازيل	١٠٠	١٠٠-٥٠
جنوب أفريقيا	٩٨	٨٠-٥٠
استراليا	٩١	-
المجر	٥٥	-
ألمانيا	٥٢	-
بيلاروسيا	٤١	-
المكسيك	٤١	-
بلاد أخرى	٤٥١	١٠٠-٥٠
المجموع	١٢,٩٦٣	١,٧٧٠-٧٧٠

ملاحظات: التعداد لعام ١٩٩٣، والأرقام بالألاف.

عدد اليهود مأخوذ من المجلد ٦.

تقديرات الهجرة من آريل شارون في: جيروزاليم بوست، ٢٠٠١/٤/٢٧.

الجدول رقم (٦)

السمات المميزة للنطيط الفصیر المدى والنطيط البعید المدى

موضع رئيسى	موضوع فرعى	نطيط المدى القصير	نطيط المدى البعيد
١ المدى الزمني	١-٢ فرضيات أساسية	٣-٥ سنوات	٣٠ - ٢٠ سنة فأكثر
٢ مفهوم النطيط	٢-٢ مفهوم الزمن	٤-٣ في النظام القائم	(إيجابية) صورة موجودة أهداف وغايات منشودة مستقبلية.
	٣-٢ مواجهة حالة انعدام العين	٣-١ من الماضي مروراً بالحاضر و نحو المستقبل (Looking Forward)	من المسقبيل (الغريب) عودة إلى الماضي (Looking Backward) ككلبة «التاريخ المستقبلي»
	٣-١ أسلوب النطيط	٣-٣ الشاذلي النهجي	استقراء المسارات من الماضي - من خلال (افتراض الاستثمارية، تنبؤ العطيات وتقديرات المستقبل، التغييرات غير المعاقة والتحديات، توقيع العطيات Forecasting على التنبؤ بالمستقبل)، «التغييرات المتقدمة» (Prediction) وفقاً لقاعدة السلواك في الماضي.
	٣-٣ متغيرات الرقابة	٣-٣ قاعدة العطيات	افتراض الاستقرارية، تنبؤ العطيات (Prediction) وفقاً لقاعدة السلواك في الماضي.
	٤-٣ متغيرات وأدوات	٤-٣ محدودة لتحليلات الأرجحية.	تشديد فكري إباضعي.
	٤-٣ تنبيات و أدوات	٤-٣ محدودة لتحليلات الأرجحية.	معظمها في ظروف الغ minden، تقدير الأرجحيات واحتيارات الحساسية.
	٥-٣ تشنيد اتصادي	٥-٣ في معظمها داخلية في النظام القائم.	في معظمها خارجية بالنسبة للنظام وفكاً للتصورات.
	٥-٣ وقفاً للتخصيص القائم للموارد.	٥-٣ أدوات كمية (Data-based Methods) وتقنيات صارمة (Rigorous) مثل: كافية الفاعلية (Cost Effectiveness) تحليل الأنظمة (Systems Analysis) تحويل السياسة (Policy Analysis).	أيضاً استخدام تنبيات غير كمية (Non Data-Scenarios) [أدوات سيناريوات (Eventualities)] لتحليل تصورات (Scenarios) إساليب وفق:
			فكريّة (Gaming) - تعميل الأهمية (Brain Storming) - محاكاة وألعاب (Gamming) - وقفاً للمزايا الاقتصادية - الاجتماعية البعيدة - المدى التي تتيجم عن الاستمرارات.

بنج

تابع

<p>٤ - نوعية المشروع</p> <p>منظوره فوارات عملانية.</p> <p>١-٤ المتوجه الرئيسي</p> <p>تحليل الوظائف العائمة، الإشارة إلى الأهداف المطلوبة، والإطار السساسي للقرارات.</p>
<p>٤-٣ ملدي التفصيل</p> <p>تحطط (تنمية وتطبيق) تفصيلي.</p>
<p>٥ - تقييم</p> <p>تقسيم شامل، أرجحية، قابلية التطبيق.</p> <p>ليس من الضروري اختيار خطط واحد، تعريف مجال/ حيز الإمكانات.</p>
<p>٥-٤ معيار رئيسي لل اختيار</p> <p>بلوغ المدى الأقصى من وظائف «الراقة» في إطار معادلة «الكلائفة والفائدة» بضمومها الأوسى توصل في صندوق مفرد.</p>
<p>٦-٥ الفصوصي</p> <p>إحراز غايات مشرودة بواسطة المدى الأدنى من وسائل الإنتاج والموارد.</p>
<p>٧ - التطبيقات</p> <p>من البيئة المستقبلية الجديدة إلى نظام تنظيمي مطابق.</p> <p>بصفة عامة توجد اختبارات تطبيق، وضمان مرؤوبة، وصعود في ظروف اختبار التصورات المدارجية.</p>
<p>٨-٦ احتبارات تطبيق</p> <p>الاحتتمالية، إمكان التنفيذ والتطبيقات التنظيمية.</p>
<p>٩-٦ الحاجة للمراقبة</p> <p>هناك حاجة ماسة إلى : عمليات إقناع (Advocacy Planning) ووسائل تأثير (Compulsion) إلزام (Inducement).</p> <p>لا توجد حاجة إلى موافقة عملية واسعة، الحاجة إلى موافقة عامة على «مجال/ حيز الإمكانيات» وقواعد المحببة.</p>

الجدول رقم (٧)

معدلات الاستثمار في البناء من المجموع الكلي للاستثمار في الممتلكات الثابتة بالنسبة المئوية

٢٠٢٠ - ١٩٩١		عناصر الاستثمار
المجموع الكلي للاستثمار استناداً إلى نوع الممتلكات (١)	معدلات الاستثمار في البناء وهي التي احتسبت استناداً إلى القطاع الاقتصادي (٢)	
١١٢,١		المجموع الكلي للاستثمار الخام (بما في ذلك الزيادة في المخزون)
١٠٠,٠		من هذه : المجموع الكلي للاستثمار في الممتلكات الثابتة
٤٣,٨		من هذه : آلات، معدات ووسائل موصلات
٢,٨		من هذه : كهرباء - معدات مياه
١,١		أبنية للسكن
٣٢,٩		أبنية أخرى
٣٢,٩		من هذه : زراعة
٢٣,٣		صناعة
٣,٥		كهرباء
٢,٨		مياه
١,٤		موصلات
١,١		تجارة وخدمات
٤,٠		من هذه : استضافة
١٠,٥		أشغال ومكاتب
١,٤		مبانٍ عامة
١,٥		
٧,٦		

ملاحظات :

(١) المجموع الكلي لمعدلات الاستثمار وفقاً لنوع الممتلكات (بنسبة مئوية) يستند إلى متوسط متعدد السنوات في الأعوام ١٩٦١-١٩٩٠ ، من نشرات مكتب الإحصاء المركزي، الكتاب السنوي للعام ١٩٩٠ (الجدول رقم ٥-٦)).

(٢) معدلات الاستثمار في البناء وفي البنية التحتية من أصل الاستثمار (بنسبة مئوية) : مفصل حسب القطاعات الاقتصادية، ويستند إلى متوسط متعدد السنوات في الأعوام ١٩٦١-١٩٩٠ من نشرات مكتب الإحصاء المركزي، الكتاب السنوي للعام ١٩٩٠ (الجدولان رقمان ٥-٦ و ٦-١٤).

الجدول رقم (٨)

تقدير مصادر رأس المال لفترة التخطيط الممتدة من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٢٠
بالمقارنة بالتنمية خلال الأعوام ١٩٦١-١٩٩٠ بمليارات الدولارات (*)

النسبة بين الفترات	-١٩٩٠	٢٠٢٠	-١٩٧١	١٩٩٠	
١٩٩٠-١٩٧١ إلى ٢٠٢٠-١٩٩١	٢٠٢٠		١٩٩٠		
	مبالغ متراكمة		مبالغ متراكمة		
٤,٩	٤,٥١١	٢٤٣,١٠	٩٢١	٥١,٢٢	الناتج المحلي الخام
٥,٠	١,٠٢٤	٥٥,١٨	٢٠٣	٩,٤٩	الاستثمار الخام
٤,٩	٩١٤	٤٩,٢٤	١٨٥	٩,١٦	الاستثمار في الممتلكات
٤,٤	٣٠١	١٦,٢١	٦٩	٣,١٠	أبنية للسكن
٤,٦	٢١٣	١١,٤٨	٤٧	١,٥١	أبنية أخرى
٤,٥	٢٦	١,٣٩	٦	٠,١٥	صناعة
٤,٤	١٣	٠,٧٤	٣	٠,١٩	كهرباء - أبنية
٥,٤	٢٦	١,٣٢	٥	٠,٤٩	كهرباء - معدات
٤,٥	١٠	٠,٦١	٢	٠,٠٥	مياه - أبنية
٦,٨	٢	٠,٠٧	٠,٥	٠,٠٢	مياه - معدات
٤,٩	٩٦	٥,٢٠	٢٠	٠,٦٨	خدمات
٤,٨	٣٦	١,٩٦	٨	٠,٣٥	مواصلات
٤,٦	١٢	٠,٦٦	٣	٠,٠٣	استضافة
٥,١	١٤	٠,٧٤	٣	٠,٠٣	أشغال
٥,٠	٧٠	٣,٧٧	١٤	٠,٥٩	أبنية عامة

ملاحظة:

(*) قيمة الدولار في عام ١٩٩٠.

الجدول رقم (٩)
مقاييس لاحتساب الطلب على البنية التحتية المادية - الميدانية للعام ٢٠٢٠

الموضوع	الوحدات	جدوال الكميات
أبنية - مساحات مبلطة للسكن	آلاف الأمتار المربعة	سكان ٨,١ مليون ؛ رفاه سكني ٤١,٧ متر مربع للفرد
عدد وحدات سكنية	وحدات	سكان ٨,١ مليون ؛ عدد أنفس المرفق المنزلي ٣,٤ نفس للوحدة السكنية.
أبنية - استضافة ومكاتب	آلاف الأمتار المربعة	عدد المستخدمين ١,٥٥٨ مليون ؛ مساحة مبلطة للمستخدم : ٤٣م ^٢ لكل مستخدم.
أبنية - صناعة	آلاف الأمتار المربعة	تقدير مباشر حسب القطاعات - تقرير رقم ١٢ المرحلة ج
مباني عامة	آلاف الأمتار المربعة	٢ عدد المستخدمين ٧٥٧ ألفاً ؛ مساحة مبلطة للمستخدم ٦٠م ^٢ لكل مستخدم.
طول الطرق	كم	مستوى تملك المركبات الخصوصية : ٤٠٠ مركبة لكل ألف نسمة، كثافة مركبات لكل كم طول (العام ١٩٩٠) : ١٥٥ مركبات لكل كم.
مساحة الطرق	آلاف الأمتار المربعة	فرصية زيادة بنسبة ٢٥ بالمائة لعرض الطرق في عام ٢٠٢٠ في مقابل العام ١٩٩٠.
طول الطرق بين المدن	كم	مستوى تملك المركبات الخصوصية : ٤٠٠ مركبة لكل ألف نسمة؛ كثافة مركبات خصوصية (العام ١٩٩٠) : ٧٨٣ كل كم.
مساحة الطرق	آلاف الأمتار المربعة	زيادة نسبة ٢٥ بالمائة في عرض الطرق في مقابل عام ١٩٩٠.
شبكة أنابيب	كم	زيادة في طول الشبكة بنسبة طرية لزيادة السكان.
شبكة أنابيب المجاري والتصرف	كم	زيادة في طول الشبكة بنسبة ضعفين عن زيادة السكان بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٢٠.
كهرباء - قدرة إنتاج	ميغاواط	تقدير الإنتاج في عام ٢٠٢٠ معامل قدرة مماثل لسنة ١٩٩٠.
كهرباء - إنتاج	مليون كيلوواط في الساعة	احتساب - تقرير الطاقة، تقرير رقم ١٦.
كهرباء - شبكة	كم	زيادة بنسبة مطردة لزيادة السكان + ٢٥ بالمائة جراء الزيادة في الإنتاج.
صحة - أسرة	وحدات	السكان : ٨,١ مليون ؛ عدد الأسرة ٩,٠ أسرة لكل ألف نسمة
تعليم - صفوف	وحدات	السكان ٨,١ مليون ؛ زيادة بنسبة مطردة لزيادة السكان مع إضافة ٢٥ بالمائة.

الجدول رقم (١٠)

**تقدير الطلبات على البنية التحتية المادية - الميدانية لمدة فترة التخطيط ١٩٩١ - ٢٠٢٠
بالمقارنة بأعوام ١٩٦١ - ١٩٩٠**

النسبة بين الفترات ١٩٩٠ - ١٩٦١ إلى ١٩٩١ - ٢٠٢٠	٢٠٢٠ - ١٩٩١		١٩٩٠ - ١٩٦١		وحدات	الموضوع
	المجموع الكلي المراكم	المعدل السنوي	المجموع الكلي المراكم	المعدل السنوي		
٢,٢	٢٣٢,٣٠٠	٧,٥٠٠	١٠٥,٤٥٨	٣,٤٠٢	آلاف الأمتار المربعة	أبنية للسكن
٢,٢	١,٦٣٢,٩٠٠	٥٢,٧٠٠	٧٤٩,٤٨٠	٢٤,١٧٧	وحدات	عدد الشقق
٥,٤	٣٨,٤٠٠	٩٠٠	٧,١٤٥	٢٣٠	آلاف الأمتار المربعة	أبنية - استضافة، مكاتب
٢,٠	٢٧,٦٠٠	٩٠٠	١٢,٩٦١	٤٥٠	آلاف الأمتار المربعة	أبنية - صناعة
١,٩	٢٩,٦٠٠	٩٠٠	١٥,٨١٧	٥١٠	آلاف الأمتار المربعة	أبنية - مباني عامة
٣,٠	٤٠,٠٠٠	١,٣٠٠	١٣,١٨١	٤٢٥	كم	طرق معبدة
٣,٠	٢٣,١٠٠	٧٥٠	٧,٦٢٢	٢٤٦	كم	طول الطرق
٣,٨	١٥٥,٥٠٠	٥,٠٠٠	٤٠,٩٧٩	١,٣٢٢	آلاف الأمتار المربعة	مساحة الطرق
٣,٠	٣,١٠٠	١٠٠	١,٠١٥	٣٥	كم	طول الطرق بين المدن
٣,٨	٤٨,٤٠٠	١,٥٠٠	١٢,٧٤٥	٤٣٩	آلاف الأمتار المربعة	مساحة الطرق بين المدن
٠,٧	١٦,٩٠٠	٥٥٠	٢٢,٨٣٠	٧٣٦	كم	شبكة أنابيب المياه
٢,٥	١٠,٥٠٠	٣٥٠	٤,٢١٢	١٣٦	كم	المجاري والمصرف الصحي
٣,٦	١٦,٥٠٠	٥٥٠	٤,٦٤٥	١٥٠	ميغاواط	كهرباء - قدرة الإنتاج
٤,٦	١,٤٧٩,٠٠٠	٤٩,٣٠٠	٣١٩,٣٧٧	١٠,٣٠٢	مليون كيلوواط في الساعة	كهرباء - إنتاج
٢,٠	٣٤,٣٠٠	١,١٥٠	١٧,٥٠٦	٥٦٥	كم	كهرباء - شبكة
٣,٢	٤٣,٨٠٠	١,٤٠٠	١٣,٥٠٠	٤٣٥	وحدات	صحة - اسرة
١,٦	٣٣,٨٠٠	١,١٠٠	٢١,٨١٣	٦٨٢	وحدات	تعليم - صنوف

الجدول رقم (١١)
إجمال مبادئ التخطيط في البدائل الرئيسية

البديل الطبيعي البيئي	البديل الاجتماعي	البديل الاقتصادي	الأعمال		الهدف الرئيس
			تشديد على الخدمات الاتجاهية	تشديد على الصناعة	
«تطوير ثابت» و«تطوير قيمي»	«جودة حياة للجميع»	«النمو الاقتصادي الأقصى»	استمرار الاتجاهات القائمة	استمرار الاتجاهات القائمة	أهداف مراقبة
تحقيق تعددية مناطقية. المحافظة على الثروات الطبيعية البنورامية والتراثية. التوازن بين المبني والمقترح. تشجيع منظومة المواصلات العامة	توسيع مجال الاختيار للفرد. تقليل الهوات بين المناطق. تحفيض الضرائب بين الجماعات	توازن ميزان المدفوعات استقرار اقتصادي ومنع المخاطر	غابات محلية وقصيرة المدى	نقطة انطلاق التخطيط	
توزيع استخدامات الأرض بطريقة توازن بين المبني والمناخ	توزيع السكان على المستوى القطري والمناطقي	حجم الناتج الوطني وتركيبة قطاعات العمالة	توقع الطلب على التكوينات كافة وفقاً لاستمرار الاتجاهات القائمة	التشديد على التنمية الاقتصادية	
تنمية متوازنة	خدمات عامة	صناعة متطرفة ومحكمة	تطوير متوازن وتشديد نسبي على الخدمات العامة	مفهوم مجال شامل	
الدولة كمجموعة مناطق متخصصة توجد بينها حركة انتقال قومية للأيدي العاملة	الدولة كمجموعة مناطق متوازنة	الدولة ككل وكمستودع عمالة واحد	الدولة مكونة من مناطق مركزية (نواة) ومن أطراف	تركيز الأنشطة في الشواهدة في الشمال	
توزيع عالي- تشديد على لواء الجنوب	توزيع عالي نسبياً- تشديد على لواء الشمال	تركيز أنشطة عال في مناطق المركز تشديد على لواء المركز - تشديد على لواء كل أبيب	تركيز الأنشطة في الشواهدة في سياسة توسيع مناطق الطلب	التركيز في مقابل التوزيع	
توزيع السكان. تركيز نسبي للعمالة في منطقة المركز. توازن بواسطة حركة الانتقال اليومية للأيدي العاملة	توزيع متوازن للسكان والمستخدمين بين البلوية المركزية، وزن منخفض النسبة للألوية الأطراف النائية انعدام التوازن بين العمالة والسكن على المستوى اللوائي	تركيز العمالة والسكان في البلوية المركزية، وزن منخفض النسبة للألوية الأطراف النائية انعدام التوازن بين العمالة والسكن على المستوى اللوائي	تركيز السكان والعمالة في منطقة المركز. وزن منخفض لمناطق الأطراف النائية	التوازن بين السكان والعمالة	

يتبع

المساواة المجالية	* هوات بارزة في مستويات الدخل والرفاہ بين مناطق الطلب وبين المناطق التطوريۃ	هوات معتدلة بسبب موضعه أشغال متخصصة	هوات مناطقة عاليه في مستويات الدخل والرفاه	هوات عالية على المستوى القطري	مساواة عمالیة ملحوظة عن طريق تخصصات لوانیة وینية تختیة متطرفة للمواصلات بين الآلوب
التشديد على مدينة بئر السبع كمتروبولين. تكثيف أنوية المتروبولينات. منع انتشار الضواحي والبناء المرفق به قطعة أرض في أطراف المتروبولينات.	تركيز العمالة في أطراف المتروبولينات على المستوى المتروبوليني. التشديد على مدن متوسطة في أطراف المتروبولينات. تعمير وتعزيز المستوطنات القائمة. الامتناع عن إقامة مستوطنات جديدة	تركيز العمالة في أنوية المتروبولينات على المستوى الضواحي السككية على المستوى المتروبوليني. التشديد على مدن متوسطة في أطراف المتروبولينات.	تركيز العمالة في أنوية المتروبولينات على المستوى الضواحي السككية على المستوى المتروبوليني.	تركيز العمالة في أنوية المتروبولينات على المستوى الضواحي السككية على المستوى المتروبوليني.	التشديد على المتروبولين المركزي. انتشار الضواحي السكنية على المستوى المتروبوليني. تزايد البناء في مستوطنات صغریة وفي البناء مرفق به قطعة أرض.
المزيد من التوازن البني والمفتوح في أنحاء الدولة كافة. محافظة الدقة على المناطق المفتوحة في الألوية المركبة. تطوير مرافق للضواحي في الألوية الثانية	توازن جزئي بين المناطق المفتوحة والبنية على المستوى المحلي في الألوية كافة	تطوير واسع في الألوية المركبة، مناطق مفتوحة ملحوظة في ألوية الجنوب والشمال	تطوير واسع في الألوية المركبة، مناطق مفتوحة ملحوظة في ألوية الجنوب والشمال	توازن جزئي بين المناطق المفتوحة والبنية على المستوى المحلي في الألوية كافة	التوازن بين البني والمفتوح
تدخل عال جداً استثمارات في المواصلات وبخاصة في المواصلات العامة، بهدف تقريب الأطراف الثانوية من المركز. منع بناء البناء المرفق به قطعة أرض في المركز وتشجيع البناء المكثف، اجتذاب السكان إلى الجنوب	تدخل منخفض-تدخل لمنع تجيیز نمو المرافق الاقتصادية وتخصصها. كبح جاج زیادة السكان في قلب الدولة. ضمان التفوق في الخدمات العامة	تدخل منخفض-تدخل لمنع «أخفاقات السوق». توفير بني تحنتیة في نطق العلم والأبحاث والتطوير تأهيل القوة العاملة وتحویلها مهنياً	تدخل منخفض-تدخل لمنع «أخفاقات السوق». توفر المبادرة التخطيطية. والأبحاث والتطوير تأهيل القوى العاملة وتحویلها مهنياً	تدخل منخفض-تدخل لمنع «أخفاقات السوق». توفر المبادرة التخطيطية. والأبحاث والتطوير تأهيل القوى العاملة وتحویلها مهنياً	دور الحكومة لتدخل الحكومة في المبادرة التخطيطية. تدخل موضعي قصیر المدى في (أخفاقات السوق) وفي بؤر الصائفة وتطوير البنی التحتية وفقاً لضغوطات الطلب

الجدول رقم (١٢)
المتغيرات المجالية الأساسية في البدائل الرئيسية

الموضوع	المتغير	الوحدات	١٩٩٠	معطيات أساس	البدائل الرئيسية (إسرائيل ٢٠٢٠)	الطبقي البشري	اجتماعي	اقتصاد الخدمة	اقتصاد الصناعة	الأعمال كالمعتاد
الاقتصاد	المجموع الكلي للناتج المحلي الخام	مليارات الدولارات	٥١,٢	٢١٦,٠	٢٤٣,١	٢٤٠,٠	١٧٨,٨	٢١٦,٠		
	الناتج المحلي الخام للفرد	آلاف الدولارات	١١,٠	٢٦,٧	٣٠,٠	٢٩,٦	٢٢,١			
	الناتج المحلي الخام للمستخدم	آلاف الدولارات	٣٤,٣	٦٩,٢	٧٥,٨	٧٤,٨	٥٤,٦			
	المجموع الكلي للمستخدمين	آلاف	١٤٩٢,٠	٣١٢٣,٠	٣٢٠٧,٠	٣٢٠٧,٠	٣٢٧,٠			
البطالة	بالمائة		٩,٠	٥,٠	٧,٠	٧,٠	٩,٠			
	زراعة	بالمائة	٢,٢	٣,١	١,٩	١,٩				
	صناعة	بالمائة	٢٤,٣	٢١,٦	٢٢,٧	٢٨,٠	٢٤,٣			
	خدمات أشغال عامّة	بالمائة	٤٨,٠	٤٥,٣	٥١,٦	٤٥,٩	٤٨,٠			
تركيبة المهن	أكاديميون	بالمائة	٤٣,٨	٤٤,٢	٤٣,١	٤٣,١	٤٣,٨			
	خدمات مهنيون	بالمائة	٣٦,٠	٣٥,٥	٣٧,٩	٣٥,٧	٣٦,٠			
	مهنيون	بالمائة	٢٠,٠	٢٠,٣	١٩,٠	٢١,٢	٢٠,٢			
	تركيبة الناتج	بالمائة	١,٩	٢,٨	١,٩	١,٩	١,٩			
توزيع السكان في الألورية	بناء	بالمائة	٢٦,١	٢٧,٥	٢٩,٧	٣٤,٥	٢٦,١			
	خدمات أشغال عامّة	بالمائة	١٦,٨	١٩,٩	١٥,٩	١٦,٥	١٦,٨			
	خدمات عامة	بالمائة	٣٤,٥	٣٢,٣	٤١,٢	٣٥,٠	٣٤,٥			
	الشمال	بالمائة	٢٠,٦	١٧,٥	١١,٤	١٢,١	٢٠,٦			
النواة والأطراف	حيفا	بالمائة	١٣,٠	١١,٥	١٤,٨	١٤,٢	١١,٥			
	تل أبيب+المركز	بالمائة	٣٢,٢	٣٦,٩	٣٧,٥	٣٩,٠	٤٠,٢			
	القدس	بالمائة	١٤,٨	١٢,٠	١٤,٣	١٤,١	١٤,٢			
	الجنوب	بالمائة	١٨,٥	١٤,٨	١٢,٠	١١,٨	١٢,٢			
المتروبوليتان	النواة	بالمائة	٣٢,٢	٣٦,٩	٣٧,٥	٣٩,٠	٤٠,٢			
	الأنoria الفرعية	بالمائة	٢٧,٨	٢٣,٥	٢٩,١	٢٨,٣	٢٥,٧			
	الأطراف	بالمائة	٣٩,٩	٣٩,٦	٣٣,٤	٣٢,٦	٣٤,٠			
	في نواة المتروبوليتان	بالمائة	٢٤,٧	١٩,٨	٢٠,٠	٢٠,٣	٢٠,١			
	في جسم المتروبوليتان	بالمائة	٢٨,٠	٣٠,٦	٣١,٩	٣٢,٦	٣٢,١			

يتبّع

٤٧,٣	٤٩,٦	٤٨,١	٤٧,١	٤٧,٨	٣٧,٨	بالمئة	في هرامش الشروعين والأطراف النائية	
٢٧,٤	٣١,٠	٢٧,٩	٢٧,٣	٢٨,٥	١١,٩	بالمئة	الشمال	نسبة المساحة المتطورة في الألوية (من الاجمالي الكلي مساحة الاراء)
٥٤,٤	٤٨,٧	٦١,٧	٦٠,٣	٥٣,٠	٣٠,٩	بالمئة	حيفا	
٥٢,٠	٥٩,١	٦٦,١	٦٥,٦	٦٨,٢	٣٦,٠	بالمئة	المركز+تل أبيب	
٥٣,٢	٤٧,٣	٥٤,٣	٥٣,٧	٥٤,٠	٢٤,٦	بالمئة	القدس	
١٠,١	٨,٣	٧,٤	٧,٣	٧,٥	٣,٤	بالمئة	الجنوب	
٩,٨	٩,٨	١٠,٥	١٠,٤	١٠,٥	٦,٧	بالمئة	مساحة المستوطنات	نسبة استخدامات الأرض من أصل المجموع الكلي للمساحة
٩,٧	٩,٣	٨,٥	٨,٤	٨,٥	٢,٣	بالمئة	طرق ومنتزهات	
١٩,٥	١٩,١	١٩,٠	١٨,٨	١٩,٠	٩,٠	بالمئة	المجموع الكلي للمساحة المتطورة	
٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	٢٧,٧	بالمئة	منطقة مفتوحة محظمة	
١٢,٨	١٢,٦	١٢,٣	١٢,٤	١٢,٣	١٦,٢	بالمئة	ارض زراعية مستغلة	
٣٩,٩	٤٠,٦	٤٠,٩	٤١,١	٤٠,٩	٤٧,٠	بالمئة	مساحة مفتوحة/ القدرة الكامنة	
١٧٠٥,٢	١٦٢٩,١	١٧٦٢٧	١٨٦٣,١	١٦٨٦,٤	٤٩٩,٠	آلاف الأطنان	CO	ابعاد الملوثات
٣٣٤٦٣	٣١,٧١٩	٣٤٩٩٠	٣٨,٧٧٦	٣٢,٩٢٧	٨,٩٢٤	آلاف الأطنان	CO2	
٧٩٤,٦	٧٤٢,٢	٨٤٨,٩	٩٦٣,٦	٧٦٦,٩	٢٧١,٣	آلاف الأطنان	SO2	
٥٥٧,٤	٥٢٩,٠	٥٨١,٥	٦٣٧,١	٥٥٠,٢	١٤٤,٩	آلاف الأطنان	NOX	
٣,٢	٣,٤	٣,٩	٤,٠	٣,٠	٢,٧	تجاوز القياس	الهن	التوازن المحلي (على مستوى الاراء)
٥,٤	٣,١	٨,١	٤,٢	٤,١	٢,٦	تجاوز القياس	الناتج المحلي الخام للفرد	
٢,٣	٣,٧	٤,٩	٤,٦	٢,٣	١,٣	تجاوز القياس	الناتج المحلي الخام للمستخدم	
١٤,٠	٢,٧	٨,٤	١٧,١	٥,٣	١٢,٢	تجاوز القياس	المستخدمون من القوة العاملة	
١٧,٥	١٠,٤	١٥,٣	١٧,١	١٤,٤	١٦,٧	بالمئة	الطاقة الكامنة لانتقال الأيدي العاملة يومياً بين الألوية	

الجدول رقم (١٣)
تركيبة الأنشطة القائمة، الإضافات المشتركة والخاصة
في مجال (حيز) الإمكانيات للبدائل الرئيسية

مناطق مفتوحة		أماكن عمالة		السكان		المجموعة المتكاملة
نسبة (٥) مئوية	كم²	نسبة (٥) مئوية	آلاف	نسبة (٥) مئوية	آلاف	
١٠٠	١,٩٤٠	١٠٠	١,٤٩٠	١٠٠	٤,٧٥٠	الأصول (١) القائمة
٨٩,٧	١,٧٤٠	٩٦,٦	١,٤٤٠	٤٥,٩	٢,١٨٠	إضافة مشتركة (٢) - ١٩٩٠ ٢٠٢٠
٢٦,٨	٥٢٠	١٨,١	٢٧٠	٢٤,٦	١,١٧٠	إضافة خاصة (٣) - ١٩٩٠ ٢٠٢٠
٢١٦,٥	٤,٢٠٠	٢١٤,٧	(٤) ٣,٢٠٠	١٧٠,٥	٨,١٠٠	المجموع الكلي ٢٠٢٠

ملاحظات:

- (١) أساس ١٩٩٠ (انظر الهاشم ١٤ من هذا الفصل).
- (٢) إضافة مشتركة = إجمال قيم الحد الأدنى في جميع الألوية.
- (٣) إضافة خاصة = إضافات أكثر من (٢) وحتى التوقع الشامل.
- (٤) قيم متوسطة للبدائل كافة.
- (٥) إضافة إلى الأصول القائمة (الموجود في ١٩٩٠ = ١٠٠).

**المدخل رقم (١٤)
قيم المعايير في البداول الرئيسية**

ال موضوع	المعيار	الوحدات	البدل الأعمالي	البدل الاقتصادي	البدل خدمات	البدل صناعة	البدل كالمعتاد	البدل الطبيعى البيئى
١ اقتصاد	مستوى التطور المحكم لللاقتصاد	نسبة مئوية (+)	١٣,٦	١٨,٤	١٥,٩	١٤,٧	١٣,٦	١٣,٦
٢	أداءات المرافق (ناتج محلي خام للفرد)	آلاف الدولارات (+)	٢٦,٧	٣٠,١	٢٩,٧	٢٢,١	٢٦,٧	٢٦,٧
٣	مستوى التخصص	نسبة مئوية (+)	٥٨,١	٦٣,٦	٦٤,٣	٥٤,٦	٥٧,٨	٥٧,٨
٤ ب اجتماعي اقتصادي	تنوع العملات	نسبة مئوية (+)	٧,٨	٨,٢	٧,١	٨,٤	٧,٨	٧,٨
٥	مساواة في الدخل	شيكل جديد (-)	٢١٠	٢٤٤	٢١٤	١٥٩	١٨٣	٩
٦	نسبة البطالة	نسبة مئوية (-)	٩	٧	٧	٥	٢١٤	١٥٩
٧ مجتمع	رفاه الأقليات	نسبة مئوية (-)	٨,٢	٨,٣	٨,٢	٧,٧	٧,٧	٧,٧
٨	مساواة مناطقية	دولار K لسنة (-)	٤,١	٤,٢	٨,١	٣,١	٥,٤	٥,٤
٩	تنوع أشكال الاستيطان	نسبة مئوية (+)	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٧,٠	٧,٥
١٠ تعليم	عدالة في التعليم	نوعية (+)	+	+	+	+++	++	++
١١	إسهام اقتصادي في التعليم	نوعي (+)	+	+++	++	++	++	++
١٢	طائفية	نوعية (+)	+	++	++	+++	+++	++
١٣ مجال	استقلال عمالى مناطقى	نسبة مئوية (+)	٧٩,٠	٧٤,١	٧٦,٢	٨١,٦	٧٩,٠	٧٩,٠
١٤	سلالم تدريج المستوطنات	معدل وسطي (-)	٣,٨١	٣,٧٩	٣,٧٩	٤,١٠	٣,٨٧	٣,٨٧
١٥	سهولة الوصول إلى المناطق المقتوحة	ملايين نسمة (+)	٢,٣٨	٢,٣٧	٢,٣٧	٢,٧٠	٢,٧١	٢,٧١
١٦ و بيئة	حاجة المياه الجوفية	كم (-)	٤٤٧	٤٥١	٤٥٤	٣٧٧	٤١٧	٤١٧
١٧	الاعتدال المناخي	سكان (+)	٥,٤٤	٥,٤٠	٥,٤٠	٥,٤٠	٥,٩٣	٥,٩٣
١٨	تنوع الجو	مليون كم مرتبة (-)	١١,٠٢	١١,٥٠	١١,٥٠	١١,٥٠	١٠,٨٦	١٠,٩٥

يتبع

تابع

٩٥	٢٢٥	١٨٧	٢٠٠	١٩٠	طن مساري لقيمة ^(+/-) النفط / مليون دولار	غنية بالطاقة	١٩	ز	طاقات طبيعية		
٥٢٩ ٠,٩٦	٥٠٤ ٠,٩٢	٤٧٠ ٠,٧٥	٥١٢ ٠,٧٧	٤٨٥ ٠,٧٩	٣ تناسق ^(+/-)	ميزان المياه المجلبي نجاعة تطوير الأرض	٢٠ ٢١				
+++	+++++	++	+	++++	نوعية ^(+/-)	مساواة مناطقية في المواصلات	٢٢	ح	مواصلات		
+++++	++++	++	+++	+	نوعية ^(+/-)	قابلية تطبيق البرمجة في المواصلات	٢٣				
++	++++	+	++	+++	نوعية ^(+/-)	نجاعة في المواصلات	٢٤				
٩,٣٢٦	٩,٥٨١	٩,٧٠٥	٩,٧١٧	٩,٦٩٢	كم ٢ ^(+/-)	الطاقة الكامنة لمناطق التدريب	٢٥	ط	أمن		
١٣,٧	١٤,٣	١٥,٤	١٨,٦	١٣,٧	نسبة ^(+/-) متوسطي ^(+/-) آلاف ^(+/-)	الاستقلال الأمني	٢٦				
٣,٥١٥	٣,٧٤٠	٣,٣٥٠	٣,١٠٠	٢,٩٥٠	قابلية السكان لللاصابة		٢٧				
+	++	+++++	+++++	+++	نوعية ^(+/-)	فرصة إحراز الغايات	٢٨	ي	أداءات		
+	++	+++++	+++++	+++	نوعية ^(+/-)	فرصة تبني البديل	٢٩				
++	+	+++++	++++	+++	نوعية ^(+/-)	فرصة نجاح التطبيق	٣٠				
١٠٦٩	٩٥٤	٢,٠٧٣	٢,٠٤٤	٢,٢٧٥	كم ٢ نقص ^(+/-)	استيعاب الشعب	٣١	أ	إسرائيل والعالم		
١٠٠	٦٨	١٠٥	١٣٣	١٠٠	مقاييس ^(+/-) مطبع	القرب من الأقطار المتطورة	٣٢				

ملاحظة:

اتجاه مستوى المعيار: (+) قيمة رقمية عالية.

(-) قيمة رقمية منخفضة.

الجدول رقم (١٥)
قيم المعايير في جميع البدائل بالمقارنة بديل الأعمال كالمعتاد (=١٠٠)

الموضوع	المعيار	بديل الأعمال كالمعتاد	صناعة خدمات	بديل اقتصادي	الاجتماعي	البديل الطبيعي	المخطط والمتضى
أ. اقتصاد	مستوى التطور المحكم للاقتصاد	١٣٥	١١٧	١٠٨	١٠٩	١٠٩	١٢٤
	أداءات المرافق الاقتصادية (ناتج محلي خام للفرد)	١١٣	١١١	٨٣	١٠٠	١٠٠	١٠٦
	مستوى التخصص	١٠٩	١١١	٩٤	٩٩	٩٩	١٠٦
بـ. إجتماعي اقتصادي	تنوع العملات	١٠٠	٩١	١٠٨	١٠٩	١٠٠	١٠٢
	المساواة في الدخل	٨٦	٩٨	١٣٢	١١٤	١٢٠	١٠٨
	نسبة البطالة	١٢٨	١٢٨	١٨٠	١٠٠	١٠٠	١٣٩
	رفاه الأقليات	٩٩	١٠٠	١٠٦	١٠٧	١٠٦	١٠
جـ. مجتمع	مساواة مناطقية	٩٨	٩٨	٥١	١٣٢	٧٦	٧٦
	تنوع أشكال الاستيطان	١٠٠	١٠١	١٠٣	١١٠	١٠٣	١٠٨
	عدالة في التعليم (٤)	١٠٠	١٠٠	١٣٢	١١٦	١١٧	١١٧
دـ. تعليم	مساهمة اقتصادية في التعليم (٤)	١٠٠	١١٦	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١١٧
	طائفية	١٠٠	١٠٠	١١٦	١١٦	١١٦	١١٨
	استقلال عمالي مناطقي	٩٤	٩٦	٩٣	١٠٣	١٠٠	٩٧
هـ. مجال	سلم تدرج المستوطنات	١٠٠	١٠١	٩٣	٩٨	٩٨	٩٨
	سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة	١٠٠	٩٩	٩٩	١١٥	١١٥	١١٢
	حماية المياه الجوفية	١٠٠	٩٩	٩٨	١١٨	١٠٧	١٠٧
وـ. بيئـة	اعتدال مناخـي	١٠٠	٩٩	٩٩	٩٣	٩١	٩٢
	تلـوث الجو	١٠٠	٩٧	٩٧	١٠١	٩٩	٩٦
	غـنية بالطاقة	١٠٠	٩٦	٩٢	٨٥	٩٨	٩٤
زـ. طـاقـات طـبـيعـية	ميزـان المـاءـ المـجاـلـيـ	١٠٠	٩٥	١٠٣	٩٦	٩٢	١٠٣
	ـيـابـسـةـ					يـابـسـةـ	يـابـسـةـ

يـابـسـةـ

١١٤	١٢١	١١٦	٩٥	٩٧	١٠٠	نجاعة تطوير الأرض	٢١	
٧٦	٨٨	١٤٠	٧٥	٦٤	١٠٠	مساواة مناطقية في الموصلات ^(*)	٢٢	ح مواصلات
١٤٣	١٧٢	١٥١	١٠٤	١١٤	١٠٠	قابلية تطريق البرمجة في الموصلات ^(*)	٢٣	
١٠٤	١٠٢	١٩٢	٧٢	٨١	١٠٠	النجاعة في المواصلات ^(*)	٢٤	
٩٧	٩٦	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الطاقة الكامنة لمناطق التدريب	٢٥	ط أمن
١٢٢	١٠٠	١٠٤	١١٢	١٣٦	١٠٠	استقلال أمني	٢٦	
١٠٠	٨٤	٧٩	٨٧	٩٥	١٠٠	قابلية السكان للإصابة	٢٧	
١٢٤	٧٠	٨٨	١٠٦	١٠٦	١٠٠	فرصة إخراج الغايات ^(*)	٢٨	ي أداءات
٩٩	٧٠	٧٨	١٦٥	١٦٥	١٠٠	فرصة تبني البديل ^(*)	٢٩	
١٢٤	٨٨	٧٥	١٦٥	١١٠	١٠٠	فرصة نجاح التعليق ^(*)	٣٠	
٢١١	٢١٣	٢٣٨	١١٠	١١١	١٠٠	استيعاب الشعب اليهودي	٣١	ي - إسرائيل والعالم
١١٣	١٠٠	٦٨	١٠٥	١٣٣	١٠٠	القرب من الأقطار المتطورة	٣٢	

ملاحظة: (*) معيار عرف في الأصل بقيمة نوعية.

الجدول رقم (١٦) المسافات بين البداول الرئيسية المختلفة نفسها والمسافات بينها وبين المخطط الموحد والمنسق

ال社会效益	ال الطبيعي	الخدمات	الصناعي	الأعمال المعتمد	البعد من البديل إلى البديل
			صفر	صفر	الأعمال المعتمد
		صفر	١,٠	٢,٣	الصناعي
صفر	٣,١	٢,٤	٣,٠	٣,٢	الخدمات
٢,٩	٢,١	٢,٨	٢,٧	٣,١	ال الطبيعي
		٢,٣	٢,١	٤,١	الاجتماعي
					الموحد والمنسق

الجدول رقم (١٧)

شبكة الروابط – إجمال مدلولات للتخطيط

تطوير المجال بين المحاور	تطوير على امتداد المحاور	تطوير مراكز على المفترقات	
			أوضاع تطوير: الهيكل البنوي
١-أ	٤-أ-٤	٣-أ	٢-أ
			نماذج تطوير: مورفولوجيا
- في المناطق الضئيلة السكان يندمج التطوير المراقب لهذا التموذج في داخل المجال المفتوح - في المناطق الكثيفة يرتبط التطوير في هذا التموذج بإلأحاق أضرار ملحوظة بالمنطقة المفتوحة.	- تركيز التطوير في محاور مختارة يقلص المس بالمنطقة المفتوحة - بالمقارنة توزيع ونشر التطوير في المجال.	- حد أدنى من الأخلاقي بالمنطقة المفتوحة.	العلاقة بين المبني والخارجي
- تطوير بكافافات متخفضة - استغلال غير ناجع لمورد الأرض - الأضرار الأكبر خطورة قائمة في المناطق ذات الكثافة المجالية التالية.	- تطوير بكافافات متوسطة - استغلال ناجع نسبياً لمورد الأرض	- تطوير بكافافات متوسطة وعالية - استغلال ناجع جداً لمورد الأرض	نجاعة استغلال مورد الأرض
- قوة الجذب قائمة بالذات في مزايا الحجم الصغير والطائفية - التعاون الأدائي بين المراكز السكانية الموزعة في المجال يحسن على المستوى المناطقي - الداخلي من الاستغلال مزايا الحجم، وهو هام بخاصة في المناطق الأبعد في الشمال وفي الجنوب.	- قدرة كامنة لربط النشاطات ولخلق مجالات اختيار محورية - استغلال القاعدة الكامنة في الوصول السهل بين أطراف كثيفة (المجالات المدينية أو المراكز الرئيسية) كميزة نسبية للتطوير - الخصية من تطوير متجانسو عديمي الهوية على غرار زحف الضواحي السكنية. لذا فإنه من المهم تركيز التطوير في محاور عدة مختاراة وتوزيع نماذج البناء على امتدادها.	- مزايا الحجم في نطاق المراكز الكبيرة نسبياً على المفارق تعزز الروابط المجالية بينها وتحسين إمكان أدائها كمجال اختياري مشترك - تحسين خدمات المواصلات متعددة الاتجاهات على المحاور بين المراكز يشجع مسارات التخصص المجالية وإمكان استغلال التفوق النسبي لكل مركز ومركز.	- تحقيق مزايا الحجم والمكتل واستغلال التفوق النسبي - التخصص.

يتبع

<p>نحاعة شبكة المواصلات</p> <p>- التحسب من أن النموذج يعزز من إمكان الترتكيبة الهرمية لنظام المواصلات.</p> <p>يطمس هذا النموذج الترتكيبة الهرمية لنظام المواصلات. وينبغي التمييز بين المحاور الناقلة للحركة وبين تطوير الأنشطة على امتدادها - يسعي بالاستغلال الناجع لروابط المواصلات بين المراكز</p> <p>- التركيز على هذا الحفاظ على الترتكيبة الهرمية لنظام المواصلات - ملائم بشكل خاص لتطوير نظام مواصلات عامة ناجع في داخل المراكز وما بينها - يشجع على استخدام وسائل مواصلات بديلة عن المواصلات الآلية.</p>
<p>مجموعات السكان</p> <p>- سهولة وصول عالية لمجموعات فرعية من السكان (نساء، أطفال، شيوخ، مقعدين، ومتزمنتين دينياً) إلى تشكيلة أوسع من الخدمات، وإلى مراكز العمالة والموارد الأخرى - انعدام التجانس في عرض العمالات والخدمات والسكن - مراكز بلدية للسكان العرب في الناصرة وفي راهط كمراكز متخصصة تشكل جزءاً لا يتجزأ في النظام المجالي لنموذج المجال المدني.</p> <p>- قدرة كامنة لتوسيع تشكيلة نماذج المستوطنات وإمكانات اختيار أنماط حياة مختلفة، دون التخل عن القرب من مراكز الأنشطة في المجالات المدنية وفي المجالات البنائية (الوسطية) - رفع المستوى المديني للسكان العرب عن طريق تطوير مجالات اختيار محورية للمرأة السكانية العربية، ودمج هذه المحاور في الهيكل البنوي الشامل - في المجالات المدنية وفي المجالات البنائية (الوسطية).</p>

الجدول رقم (١٨)

إجفال الانعكاسات التخطيطية لمحيط يسوده السلام على التنظيم الميداني

السلام كمحفز للاتجاهات	السلام كمحرك رئيسي	السلام كشرط لازم	النطاق التخطيطي
	* مزايا للحجم والشخص كأساس للتطوير المناطيقي.	- النظر إلى المجال المناطيقي ك مجال كامل ومتواصل وغير مجاني . - تطوير شبكات مناطقية - بنى تحتية ومواصلات.	تغييرات في أجواء التخطيط :
ارتفاع وزن «قيم الفرد» على حساب «قيم المجتمع».	* ارتفاع وزن الغايات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على حساب الغايات السياسية والأمنية.		تغييرات في الأهداف الرئيسة للتخطيط :
- التركيز على المحافظة على الموارد الوطنية واستغلالها الناجع - النظر إلى قيم الشروط الطبيعية والبانورامية كأساس «الحياة نوعية».	* الاعتراف بصغر الحجم المجهلي لدولة إسرائيل.		تغييرات في النظرة إلى الموارد الوطنية :
مفهوم «التوزيع» في المجال الوطني و«التركيز» في المجال المناطيقي .		* التطرق إلى مناطق الحدود كمناطق التقاء	تغييرات في المفاهيم الرئيسة لتنظيم المجال الوطني :
تعزيز الحاجة إلى تقليص الهوات المناطقي في إسرائيل على الرغم من اتجاهات السوق لزيادتها - الانتقال من النظرة «الوسطية» لسكان الدولة إلى الاعتراف بتنوعهم الواسع.		الانتقال من النزاع الإقليمي إلى الاندماج المجالي بين اليهود والعرب.	تغييرات في النظرة إلى المجموعات السكانية وتوزيعها الميداني
الرقابة على مسورة الأرض لضمان نوعية بيئية وتطوير مستقبلية.	* التقدم في البنية التحتية كأساس لتوزع الأنشطة في الميدان .		تغييرات في وسائل تدخل الحكومة في تنظيم الميداني .

الجدول رقم (١٩)
إجمالي مبادئ تطوير مجالات التخطيط - تحليل مقارن

مجالات مفتوحة	مجالات بيئية (وسطية)	مجالات مدينة	استراتيجية عامة
- تجميعي موضعى للتطوير . - معظم المنطقة خمي.	- الحد من توسيع المجالات المدينة. - المحافظة على معظم المنطقة كمعامل طبيعية قروية . - تجميع التطوير على مفارق الطرق وعلى امتداد المحاور.	- تجميع وتكليف التطوير . - حماية المناطق المفتوحة	
- تكثيف مراقب استمرار الاتجاهات	- تكثيف مراقب	- تكثيف متزايد	سيناريو تطوير رئيس (١)
٢- ١- ١	٤- ٣- ٢	٤- ٣- ٢- ب	نماذج تطوير مفضلة على المستوى القطري الشامل
النواحي القيمية للطبيعة والمعامل الطبيعية كمبدأ رائد في التخطيط الشامل . التشديد على التميز	- المحافظة على امتدادات مفتوحة لا يخل بها البناء : - سواحل واسعة ، زراعة ومعامل طبيعية قروية ؛	- حماية المناطق المفتوحة في مجموعات متكاملة : «قلب أخضر» - «حواجز» - «سواحل مكتفة»	نماذج رئيسة للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها
مدن متوسطة مدن صغيرة مراكز استيطان قروية.	٢) مراكز بلدية ٣) مدن متوسطة ٥) مراكز استيطان قروية	١) قوى متروبولينية وحلقات وسطى ٢) مراكز بلدية	نماذج رئيسة للمراكز الاستيطانية (٢)
- أنشطة اقتصادية متميزة ومتخصصة ملائمة لقيمة الأرض ، للمعامل والموارد الطبيعية . - سياحة واستجمام . - مشروعات إقليمية مشتركة ؛	- مراكز نشاط على مستوى قطري ومناطقي . - سهولة وصول بين المتروبولينات . - وفرة بالأرض نسبياً للمتروبولين	- مراكز عمالة دولية ، قطبية ومتروبولينية . - الوصول السهل إلى المتروبولي . - غنى بالثروة والطاقة البشرية	
- نمط حياة جاعي منظم ، فردي ومتميز . - الملامة بين نمط الحياة وبين قيم الطبيعة . عزلة نسبية .	نماذج متنوعة من المراكز الاستيطانية . نمط حياة قروي - مجموعات متنوعة من السكان على مفارق الطرق وعلى امتداد المحاور.	- سهولة الوصول ومستوى عال من الخدمات لجميع مجموعات السكان . - علاقات ودمج من خلال استنفاد المزايا النسبية للمجموعات السكانية .	تشديد على الجوانب الاجتماعية

يتبع

<ul style="list-style-type: none"> - حماية القيم الطبيعية والبانورامية. - مبادئ «المحمية الطبيعية الخاصة بالكائنات الحية». - التخطيط القيمي والتطوير الثابت للبيئة المفتوحة. 	<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على موارد الأرض، والمناطق المفتوحة والمعلم الطبيعية القروية. - الحفاظ على امتدادات مفتوحة لا تخل بها أعمال البناء. - الحماية من الانعكاسات البينية لمحاور عابرة ولمنشآت البنية التحتية؛ 	<ul style="list-style-type: none"> - تكثيف وإشباع التطوير. - الحفاظ على القيم البيئية في البانوراما البلدية - تركيز البنى التحتية والمواصلات العامة. - حماية المجالات المفتوحة. - التخطيط القيمي والتطوير الثابت للبيئة المبنية 	تشديد على الجوانب البيئية
<ul style="list-style-type: none"> - شبكة مواصلات إقليمية. - محاور دولية. - نقاط التقاء وعبور حدودية. - تعاون إقليمي في البنى التحتية الوطنية. 	<ul style="list-style-type: none"> - محاور قطرية وبين المتروبولينيات. - بنى تحتية متروبولينية غنية بالأرض 	<ul style="list-style-type: none"> - شبكة كثيفة وهرمية للمواصلات، البنى التحتية ومنظماتها. - مطارات وموانئ دولية. - منظومة متقدمة من المواصلات العامة المتروبولينية 	مواصلات وبنى تحتية

ملاحظات: (١) كثافة قياسية للمرأكز الاستيطانية.

(٢) عدد السكان الشامل وفقاً لنماذج المراكز الاستيطانية.

المصدران: (١) انظر: آدم مازور وميخال سوفير، «المجال الوطني»، (١٩٩٧)، الفصل ١١، الجدول رقم (٣-١١).

(٢) انظر: الجدول رقم (٢٢)، ص ٣٤٤، والخريطة رقم (١٥)، ص ٣٨٩ من هذا الكتاب.

الجدول رقم (٢٠)
توزيع السكان ١٩٩٤ - ٢٠٢٠ (بألاف)

معدل الزيادة	الزيادة السكانية ٢٠٢٠ - ١٩٩٤		٢٠٢٠		١٩٩٤		منطقة/ مجال (١)
	نسبة مثوية	آلاف	نسبة مثوية	آلاف	نسبة مثوية	آلاف	
١,٦٧	٩	٢٤٠	٧	٦٠٠	٧	٣٦٠	مجال مفتوح شمال ١
١,٧٧	٢٧	٧٢٠	٢٠	١,٦٦٠	١٧	٩٤٠	مجال مدني/ شمال ٢
١,٦٣	٩	٢٤٠	٨	٦٢٠	٧	٣٨٠	مجال ببني (وسطي)/ شمال / ٤+٣
١,٢٤	٢٩	٧٦٠	٤٩	٣,٩٤٠	٥٨	٣,١٨٠	مجال مدني/ مركز ٥
١,٥٨	٦	١٤٠	٥	٣٨٠	٤	٢٤٠	مجال ببني (وسطي)/ مركز/ جنوب ٧+٦
٢,٥٨	١٩	٤٩٠	١٠	٨٠٠	٦	٣١٠	مجال مدني/ جنوب ٨
١,٥٣	١	٤٠	١	١٠٠	١	٦٠	مجال مفتوح جنوب ٩
١,٤٨	١٠٠	٢,٦٣٠	١٠٠	٨,١٠٠	١٠٠	٥,٤٧٠	المجموع الكل القطري
١,٤٤	٧٥	١,٩٧٠	٨٠	٦,٤٠٠	٨٠	٤,٤٣٠	المجموع الكلي للمجالات المدنية ٨+٥+٢
١,٦١	١٤	٣٨٠	١٢	١,٠٠٠	١٢	٦٢٠	المجموع الكلي للمجالات البينية ٧+٦+٤+٣
١,٦٧	١١	٢٨٠	٨	٧٠٠	٨	٤٢٠	المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ٩+١
١,٧٤	٤٠	١,٠٤٠	٣٠	٢,٤٥٠	٢٦	١,٤١٠	المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ٣+٢+١
١,٢٩	٤٠	١,٠٥٠	٥٨	٤,٦٩٠	٦٦	٣,٦٤٠	المركز الكلي لمنطقة المركز ٦+٥+٤
٢,٢٩	٢٠	٥٤٠	١٢	٩٦٠	٨	٤٢٠	المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٩+٨+٧

ملاحظة: (١) السكان اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة مشمولون في المناطق وفي المجالات وفقاً لروابطهم المجالية: السكان اليهود في قطاع غزة مشمولون في المنطقة الجنوبية في المجال المفتوح، والسكان اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) مشمولون في المنطقة المركزية، وهم جزءاً من، وفقاً للتقسيم العرضي بين المجالات - للمجال المدني وللمجالات البينية إلى الشمال والجنوب منه.

الجدول رقم (٢١)
الكثافة السكانية الميدانية ١٩٩٤-٢٠٢٠

المنطقة/ المجال	المساحة (١)	كم²	نسبة مئوية	نسمة لكل كم²	الكثافة الميدانية ١٩٩٤	الكثافة المجالية ٢٠٢٠
المجال المفتوح/ الشمالي ١	٣,٢٨٧	١٥	١١٠	١٨٠		
المجال المديني/ الشمالي ٢	٩٤٦	٤	١,٠٠٠	١,٧٥٠		
المجال البنائي (الوسطي)/ شمال/ مركز ٤+٣	١,٢٢٢	٦	٣١٠	٥١٠		
المجال المديني/ المركز ٥	٢,٠٧١	١٠	١,٥٣٠	١,٩٠٠		
المجال المديني/ المركز/ الجنوب ٦+٧	١,٧٥٣	٨	١٤٠	٢٢٠		
المجال المديني/ الجنوبي ٨	١,٣٨٠	٦	٢٢٠	٥٨٠		
المجال المفتوح/ الجنوبي ٩	١٠,٨٤٢	٥٠	١٠	١٠		
المجموع الكلي القطري	٢١,٥٠١	١٠٠	٢٥٠	٣٨٠		
المجموع الكلي للمجالات المدينية ٨+٥+٢	٤,٣٩٧	٢٠	١,٠١٠	١,٤٦٠		
المجموع الكلي للمجالات البنائية (الوسطية) ٧+٦+٤+٣	٢,٩٧٥	١٤	٢١٠	٣٤٠		
المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ٩+١	١٤,١٢٩	٦٦	٣٠	٥٠		
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ٣+٢+١	٤,٧٨٤	٢٢	٢٩٠	٥١٠		
المجموع الكلي لمنطقة المركز ٦+٥+٤	٣,٨٨٢	١٨	٩٤٠	١,٢١٠		
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبيّة ٩+٨+٧	١٢,٨٣٥	٦٠	٣٠	٨٠		

ملاحظة: (١) مساحة المناطق والمجالات تشمل المنطقة الواقعه ضمن حدود دولة إسرائيل ، وهي تتلاءم وبيان المناطق حسبما تظهر في نشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووفق التقسيم الظاهر في الخريطة رقم (١٥)، ص ٣٨٩ من هذا الكتاب.

الجدول رقم (٢٢)
توزيع السكان حسب نماذج الاستيطان ١٩٩٤ - ٢٠٢٠ (بالألاف)

أ : عام ١٩٩٤

المجموع الكلي	نماذج المراكز الاستيطانية					المنطقة/المجال
	٥ مراكز استيطان قروية	٤ مدن صغيرة	٣ مدن متوسطة	٢ مراكز بلدية	١ نواه وحلقة وسط	
٣٦٠	٩٠	٩٠	٧٠	١١٠		المجال المفتوح / الشمالي ١
٩٤٠	٣٠	١٠٠	١١٠	٢٧٠	٤٣٠	المجال المديني / الشمالي ٢
٣٨٠	٦٠	٩٠	٩٠	١٤٠		المجال البيئي (الوسطي) / الشمال / المركز ٤+٣
٣,١٨٠	١٣٠	٧٠	١٦٠	٣٢٠	٢٥٠٠	المجال المديني / المركز ٥
٢٤٠	٦٠		٦٠	١٢٠		المجال البيئي (الوسطي) / المركز / الجنوب ٧-٦
٣١٠		٧٠		٨٠	١٦٠	المجال المديني / الجنوبي ٨
٦٠	٢٠	٥		٣٠		المجال المفتوح / الجنوبي ٩
٥,٤٧٠	٣٩٠	٤٣٠	٤٩٠	١,٠٧٠	٣,٠٩٠	المجموع الكلي القطري
٤,٤٣٠	١٦٠	٢٤٠	٢٧٠	٦٧٠	٠٩٠,٣	المجموع الكلي للمجالات المدينية ٨+٥+٢
٦٢٠	١٢٠	٩٠	١٥٠	٢٦٠		المجموع الكلي للمجالات البيئية (الوسطية) ٧+٦+٤+٣
٤٢٠	١١٠	١٠٠	٧٠	١٤٠		المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ٩+١
١,٤١٠	١٣٠	٢٣٠	٢١٠	٤١٠	٤٣٠	المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ٣+٢+١
٣,٦٤٠	٢٢٠	١٢٠	٢٥٠	٥٥٠	٢٥٠٠	المجموع الكلي لمنطقة المركز ٦+٥+٤
٤٢٠	٤٠	٨٠	٣٠	١١٠	١٦٠	المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٩+٨+٧
ب : عام ٢٠٢٠						
٦٠٠	١٢٠	١٩٠	١٢٠	١٧٠		المجال المفتوح / الشمالي ١
١,٦٦٠	٤٠	٢٤٠	٢٢٠	٥٨٠	٥٨٠	المجال المديني / الشمالي ٢
٦٢٠	٨٠	١٦٠	١٧٠	٢١٠		المجال الأوسط / الشمال / المركز ٤+٣
٣,٩٤٠	١٤٠	٩٠	٢٥٠	٦٠٠	٢,٨٦٠	المجال المديني / المركز ٥
٣٨٠	٨٠		٨٠	٢٢٠		المجال البيئي (الوسطي) / المركز / الجنوب ٦+٧
٨٠٠		١٧٠		١٩٠	٤٤٠	المجال المديني / الجنوبي ٨

يتبع

٣٤٦-١

تابع

١٠٠	٣٠	١٠		٦٠		المجال المقترن / الجنوبي ٩
٨,٤٠٠	٤٩٠	٨٦٠	٨٤٠	٢,٠٣٠	٣,٨٨٠	المجموع الكلي القطري
٦,٤٠٠	١٨٠	٥٠٠	٤٧٠	١,٣٧٠	٣,٨٨٠	المجموع الكلي للمجالات المدينة ٨+٥+٢
١,٠٠٠	١٦٠	١٦٠	٢٥٠	٤٣٠		المجموع الكلي للمجالات البينية (الوسطية) ٧+٦+٤+٣
٧٠٠	١٥٠	٢٠٠	١٢٠	٢٣٠		المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ٩+١
٢,٤٥٠	١٨٠	٥٠٠	٣٧٠	٨٢٠	٥٨٠	المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ٣+٢+١
٤,٦٩٠	٢٦٠	١٨٠	٤٢٠	٩٧٠	٢,٨٦٠	المجموع الكلي لمنطقة المركز ٦+٥+٤
٩٦٠	٥٠	١٨٠	٥٠	٢٤٠	٤٤٠	المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٩+٨+٧

ملاحظة: (١) لبيان تحديد نماذج المركز الاستيطاني ومنهجية تعريفها، انظر: آدم مازور وميغال سوفير، «صورة المستقبل»: خطط لتنظيم المجال الوطني، (١٩٩٧)، البند الفرعى (١-١٠)، والملحق بـ، وامتون فرانكل وليس طنجي، «الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين - مبادئ برامجية مجالية في الخطط الرئيس»، (١٩٩٦).

٢٣) الجدول رقم (٢٣) تجيزه استخدامات الأرض في المجالات وفي المناطق في العام ١٩٩٤ (كم^٢)

اللهم حفظك: انظر الملاحظات على الجدول رقم (٢٤)، ص ٣٤٨ من هذا الكتاب.

الجدول رقم (٢٤) (كم²)
توزيع استخدامات الأرض في المجالات - برنامج المناطق

٢٥٠

النطاق/ المجال	مساحات مفروضة خصصة منطقة عسكرية	المجموع الكلى (٢)	مساحات المراكر الاستيطانية (٣)	مساحات المراكر بissen المراكز الاستيطانية (٤)	المجموع الكلى للساحة المجال/ النطاق	المجموع الكلى للساحة المجال/ النطاق
ال المجال المفتوح الشمالي ١	٦٣٦	٤٠٠	١,٥٣٧	٢١٤	١,٨٩٢	٣,٢٨٧
ال المجال المداني الشمالي ٢	٢١٦	٧	٢٢٢	٣٣١	٣٥٨	٩٤٦
المجال البيئي (الموسطي) ١	٢١٦	٤	٣٠٧	١٨٠	٣٤٦	١,٢٢٢
شمال/ مراكز ٤+٣	٣٤٥	٤٣	٤٣٦	٦٣	٢٤٨	٢٦٧
المجال المداني/ المراكز ٥	٣٤٥	٨١	٤٣٦	٦٨	٧٣٥	٩٢٠
المجال البيئي (الموسطي) ٢	٣٤٩	٧٦	٤٣٦	٣١	١٧٣	١,٧٥٣
المجال المداني/ المراكز ٧+٦	٣٤٩	٥٣	٣٧	١١	٢٠٣	١,٣٨٠
المجال المداني الجنوبي ٨	٣٤٩	٥٣	٣٧	١٩٢	٢٠٣	١٠,٨٤٢
المجال المفتوح الجنوبي ٩	٣٤٩	٥٣	٣٧	٤٣٥	٢٣٥٤	١,٣٨٠
المجال المداني الجنوبي ٨	٣٤٩	٥٣	٣٧	٦٦٢	٢٣٥٤	٢,٣٩٧
المجال المفتوح الجنوبي ٧+٦	٣٤٩	٨٠	٧٦	٢,٥١٤	٨,٠٤٠	٢١,٥٠٠
المجموع الكلى القطري	٥٠,٨٦٠	٥٠,٨٦٠	١,٧٩٩	١٧٦	٨,٠٤٠	٢١,٥٠٠
المجموع الكلى للمجالات المدنية ٨+٥+٢	٧٧٢	٧٧٢	١,٣٢١	٥٣	٢,١٧١	٤,٣٩٧
المجموع الكلى للمجالات المدنية ٨+٤+٣	٧١٤	٧١٤	٣٢١	٩٤	١,٧٧٢	٢,٩٧٥

بيان

تابع

المجموع الكلي للمجالات المترحة ٩+١	٣,٦٠٠	٥٦٩	٢٥١	٨٢٠	٤,١٤٧	١٤,١٢٩
المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ٣+٢+١	٩٦٥	٤٢٢	٦٠٠	١٩١	٧٩٠	٤,٧٨٤
المجموع الكلي لمنطقة المطرز ٦+٥+٢	٨٠٩	١٧٢	٦٦	٩٣٩	١,٨٤٧	٣,٨٨٣
المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٩+٨+٧	٣,٢٦١	٤٦١	٢٥٩	٨,٥٢٧	٣,٥٨٦	١٢,٨٣٤

ملاحظات على الجدولين رقمي (٢٣) و(٢٤).

- ١) المناطق المترحة الجماعية تشمل مساحات المحظيات الطبيعية والثانوية والمتبرهات الروطانية وفقاً للمخطط الهيكلي الفطري الرقم رقم ٨.
- ٢) في حساب المساحات شملت الطرق والسكك الحدودية التي تكرر في نطاقها.
- ٣) مساحة المراكز الاستيطانية تشمل مساحات العمارات والمباني الواقعة ضمن الامتداد المبني البلدي لمحيطها من المحدود البلدي.
- ٤) يشمل مساحات العمارات بين المدن، ومساحة المنشآت الهندسية وبنشآت الجيش الإسرائيلي.
- ٥) الناطق المحلية تتأثر من إيقاف المجموع الكلي للمناطق الفترحة الخصصة والمجموع الكلي للمناطق المبنية من أصل المجموع الكلي لمساحة المجال والمطافة وتشتمل على الأراضي الزراعية ومساحة الطريق والسكك الحديدية التي تغير في نطاقها. ويشمل نطاقها أيضاً مساحات المحاجر والملاجم والمساحات المترحة الأخرى غير المحمية.

الجدول رقم (٢٥)

برنامج كمّي لمكونات المخطط وفقاً لأنواع المجالات - تحليل إجمالي مقارن (١)

المجموع الكلي القطري	مجالات مفتوحة	مجالات بيئية (وسطية)	مجالات مدنية	كم²	المجموع الكلي لمساحة المجالات
٢١,٥٠٠	١٤,١٠٠	٣٠٠٠	٤,٤٠٠	نسبة مئوية	المجموع الكلي لمساحة المجالات
١٠٠	٦٦	١٤	٢٠	آلاف	المجموع الكلي للسكان ١٩٩٤
٥,٤٧٠	٤٢٠	٦٢٠	٤,٤٣٠	نسبة مئوية	٢٠٢٠
١٠٠	٨	١٢	٨٠	آلاف	الكثافة المجالية ١٩٩٤
٨,١٠٠	٦٩٠	١,٠١٠	٦,٤٠٠	نسبة مئوية	٢٠٢٠
١٠٠	٨	١٢	٨٠	نسمة لكل كم²	٢٠٢٠
٢٥٠	٣٠	٢١٠	١٠٠٠	نسمة لكل كم²	٢٠٢٠
٣٨٠	٥٠	٣٤٠	١٠٠٠	نسمة لكل كم²	
تحزق السكان وفق النماذج ١٩٩٤					
٤١٦٠	١٤٠	٢٦٠	٣٧٦٠	آلاف	مراكز متروبولينية وبلدية
٩٢٠	١٧٠	٢٤٠	٥١٠	آلاف	مدن متوسطة وصغرى
٣٩٠	١١٠	١٢٠	١٦٠	آلاف	مراكز استيطانية قروية
تحزق السكان وفق النماذج ٢٠٢٠					
٥٩١٠	٢٣٠	٤٣٠	٥٢٥٠	آلاف	مراكز متروبولينية وبلدية
١٧٠٠	٣٢٠	٤١٠	٩٧٠	آلاف	مدن متوسطة وصغرى
٤٩٠	١٥٠	١٦٠	١٨٠	آلاف	مراكز استيطان قروية
تحزق إستخدامات الأرض ١٩٩٤					
٥٠٩٠	٣٦٠٠	٧٢٠	٧٧٠	كم²	مناطق مفتوحة محمية
١٠٠	٧١	١١	١٥	نسبة مئوية	
٥٨٦٠	٥٥٦٠	١٢٠	١٨٠	كم²	مناطق تدريب عسكري
١٠٠	٩٠	٣	٣	نسبة مئوية	
١١٥٠	١٧٠	٢٠٠	٧٨٠	كم²	مناطق مراكز استيطان
١٠٠	١٤	١٨	٦٨	نسبة مئوية	
٦٤٠	٥٦٠	٧٠	١٠	كم²	مناطق منشآت بين المراكز الاستيطانية
١٠٠	٨٨	١١	١	نسبة مئوية	
٨٧٦٠	٤٢٤٠	١٨٧٠	٢٦٦٠	كم²	مناطق حالية
١٠٠	٤٨	٢١	٣٠	مئوية	

يُتبع

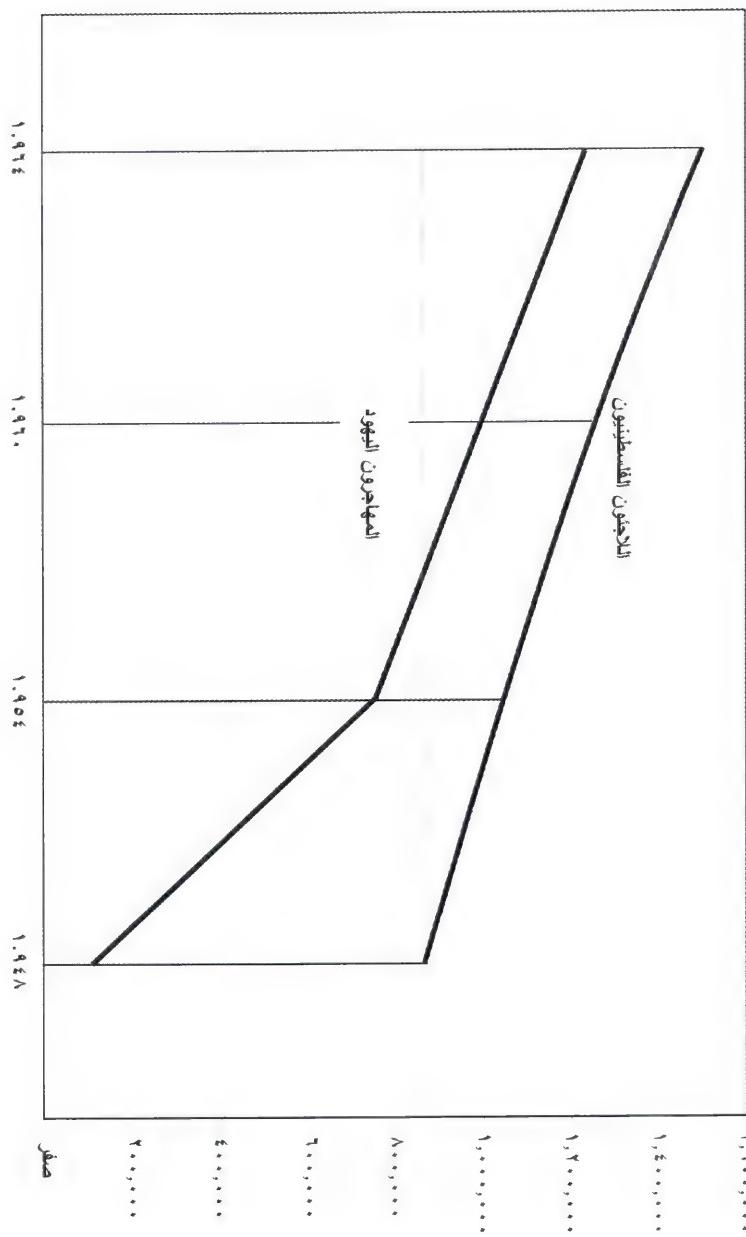
تابع

إضافة مساحات مبنية ١٩٩٤ - ٢٠٢٠				
كم²		نسبة مئوية		
٦٥٠	٨٠	١٣٠	٤٤٠	الاستيطانية إضافة لمناطق المراكز
١٠٠	١٢	٢٠	٦٨	نسبة مئوية
٧٠	١٠	٢٠	٤٠	الاستيطانية إضافة لمنطقة المنشآت بين المراكز
١٠٠	١٥	٢٨	٥٧	نسبة مئوية
تجزو إستخدامات الأرض ٢٠٢٠				
كم²		نسبة مئوية		
٥٠٩٠	٣٦٠٠	٧٢٠	٧٧٠	مناطق مفتوحة محمية
١٠٠	٧١	١٤	١٥	نسبة مئوية
٥٨٦٠	٥٥٦٠	١٢٠	١٨٠	مناطق تدريب عسكرية
١٠٠	٩٥	٢	٣	نسبة مئوية
١٨٠٠	٢٠٠	٣٣٠	١٢٢٠	مناطق مراكز استيطانية
١٠٠	١٤	١٥	٦٨	نسبة مئوية
٧١٠	٥٧٠	٩٠	٥٠	الاستيطانية إضافة لمنشآت بين المراكز
١٠٠	٨٠	١٣	٧	نسبة مئوية
٨٠٤٠	٤١٥٠	١٧٢٠	٢١٧٠	مناطق خالية
١٠٠	٨٢	٢١	٢٧	نسبة مئوية

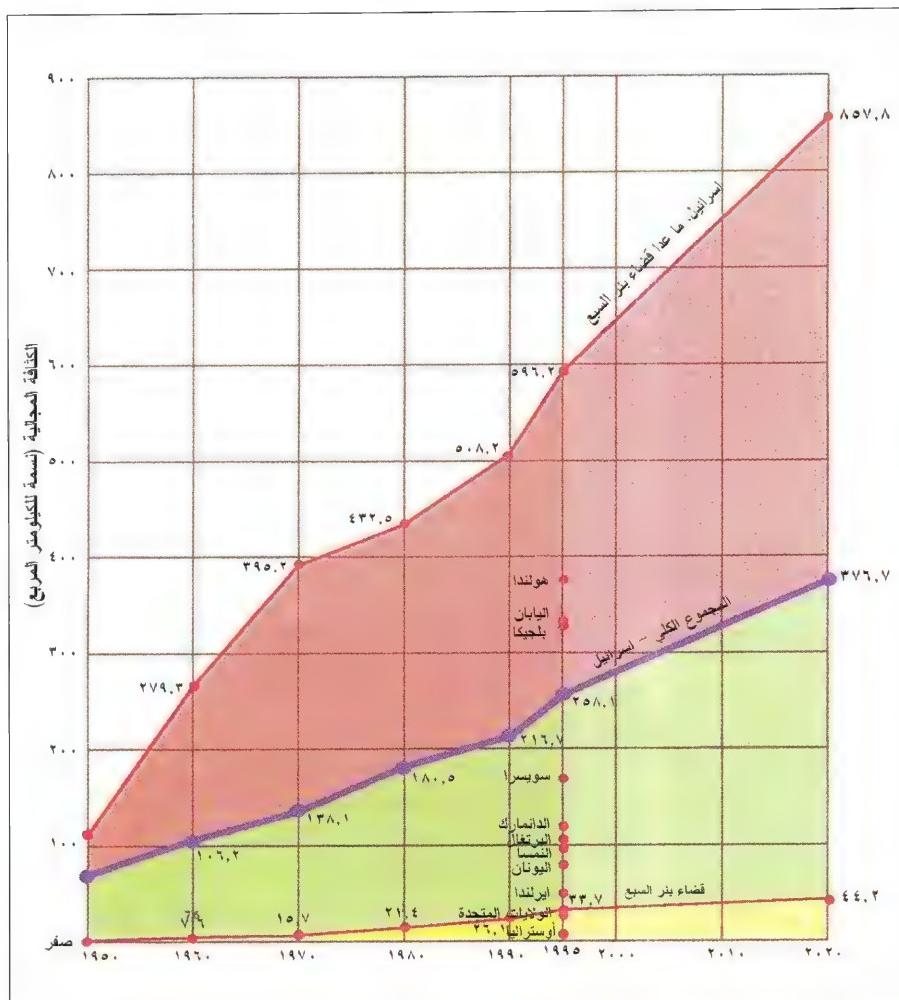
المصدر: (١) جميع الأرقام في هذا الجدول مدورة. للبيان الكامل انظر الجدولان رقمـا (١٧) و(٢٤)، صـ ٣٤٨ و ٣٣٧ من هذا الكتاب.

الرسوم البيانية

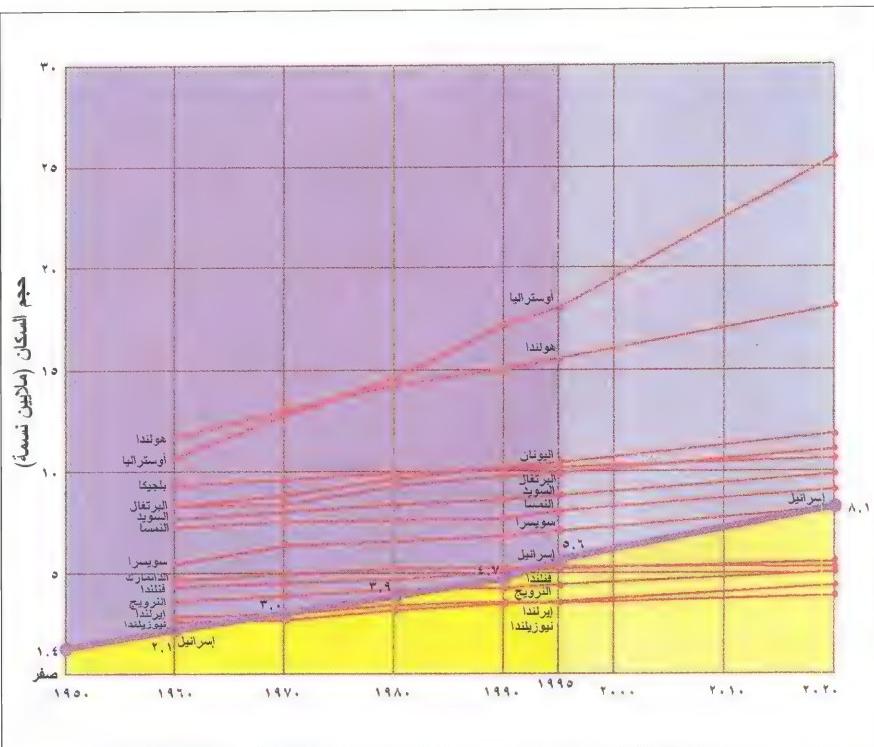
الرسم البياني رقم (١)
 العلاقة بين اللاجئين المطرودين من ديارهم واليهود (الذين استقدموا اليهودا علهم)
 في العشر سنوات الأولى من قيام الدولة لولا طرد اللاجئين لما تمكن المهاجرون اليهود من القدوم والاستيطان)



الرسم البياني رقم (٢)
الكثافة المجالية في إسرائيل (١٩٥٠ - ٢٠٢٠) وفى عدد من الدول المتقدمة (١٩٩٥)

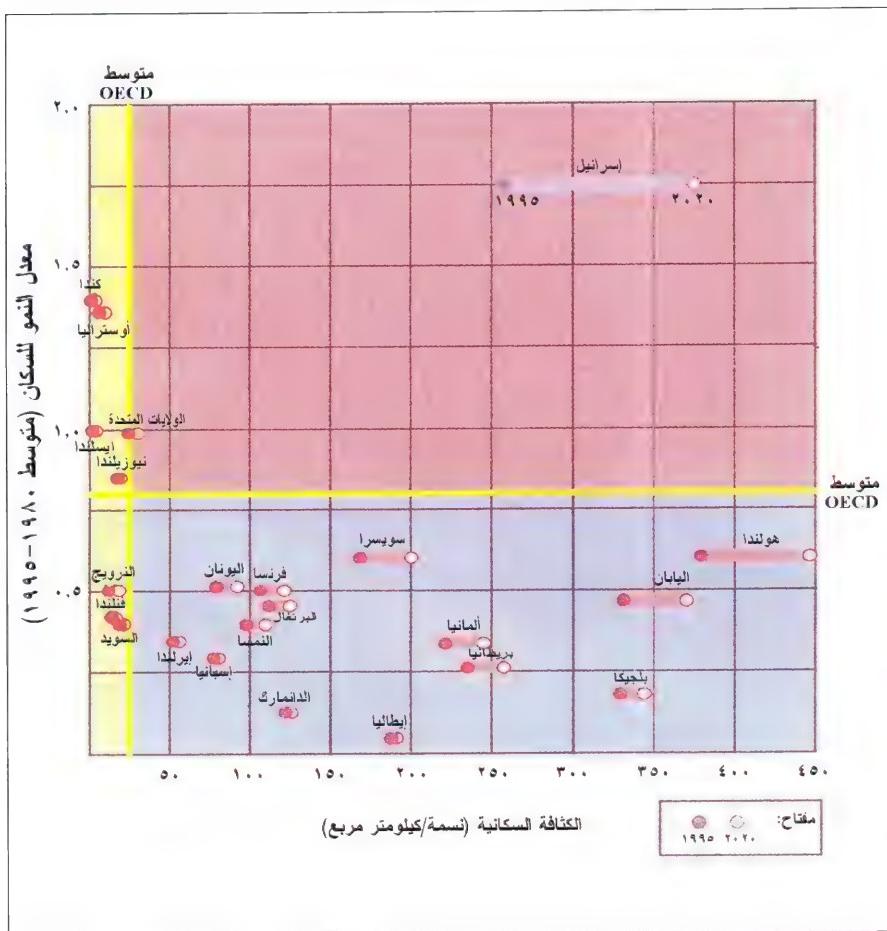


الرسم البياني رقم (٣) النحو السكاني ١٩٥٥ - ٢٠٢٠ والتوقعات للعام في إسرائيل وفي عدد من الدول المتقدمة^(*)



(*) دول OECD التي يبلغ عدد سكانها من ٢ - ١٠ ملايين نسمة.

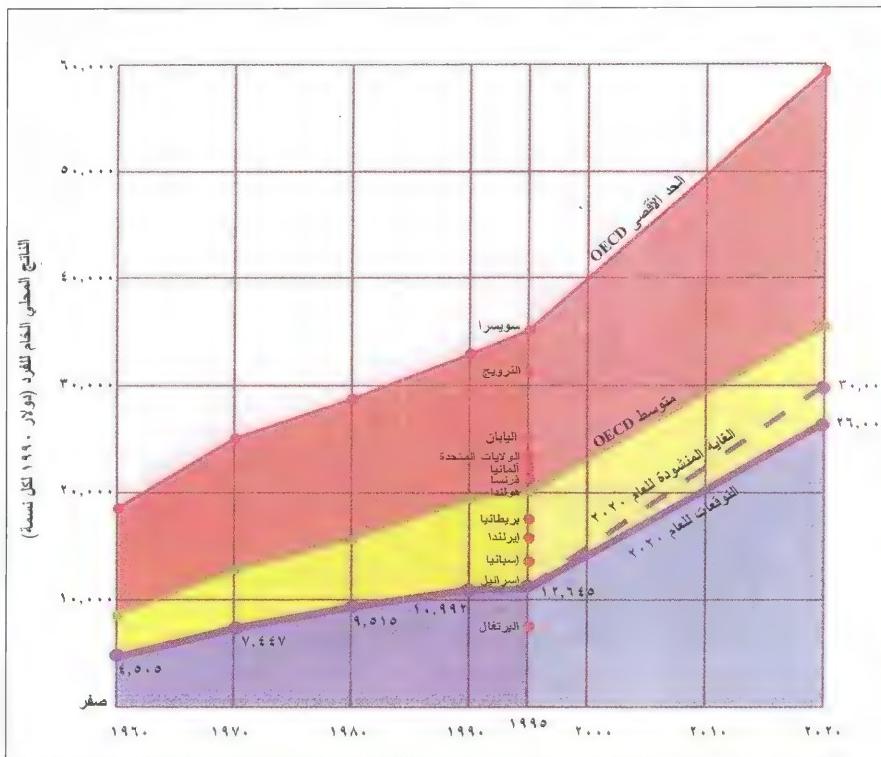
دول OCD - الكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني (٢٠٢٠) وتوقعات للعام ١٩٩٥



(*) على أساس الإفتراض أن معدل نمو السكان حتى العام ٢٠٢٠ سيكون وفقاً لمعدل سنوات التسعينيات.

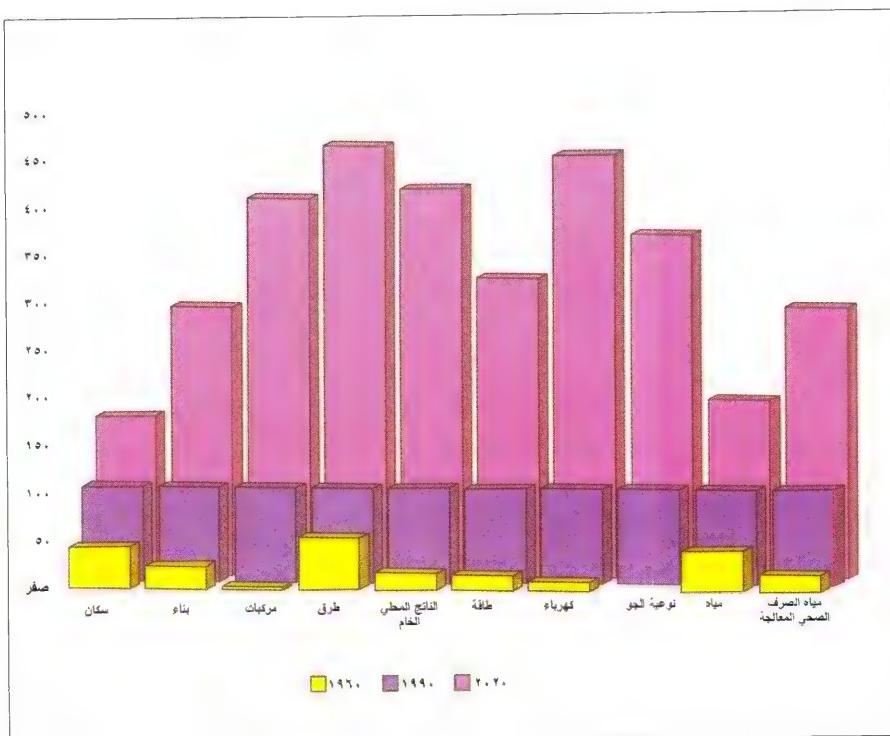
الرسم البياني رقم (٥)

الناتج المحلي الخام للفرد في إسرائيل ، ١٩٦٠ - ١٩٩٥ - التوقعات والغاية
 المنشودة لعام ٢٠٢٠ ، مقارنة بعدد دول OECD (١٩٩٥) (*)



(*) بأسعار الدولار لعام ١٩٩٠ .

الرسم البياني رقم (٦)
 إسرائيل - توقعات وغيارات منشودة للعام ٢٠٢٠
 مقاييس النمو والتطور ($1990 = 100$)

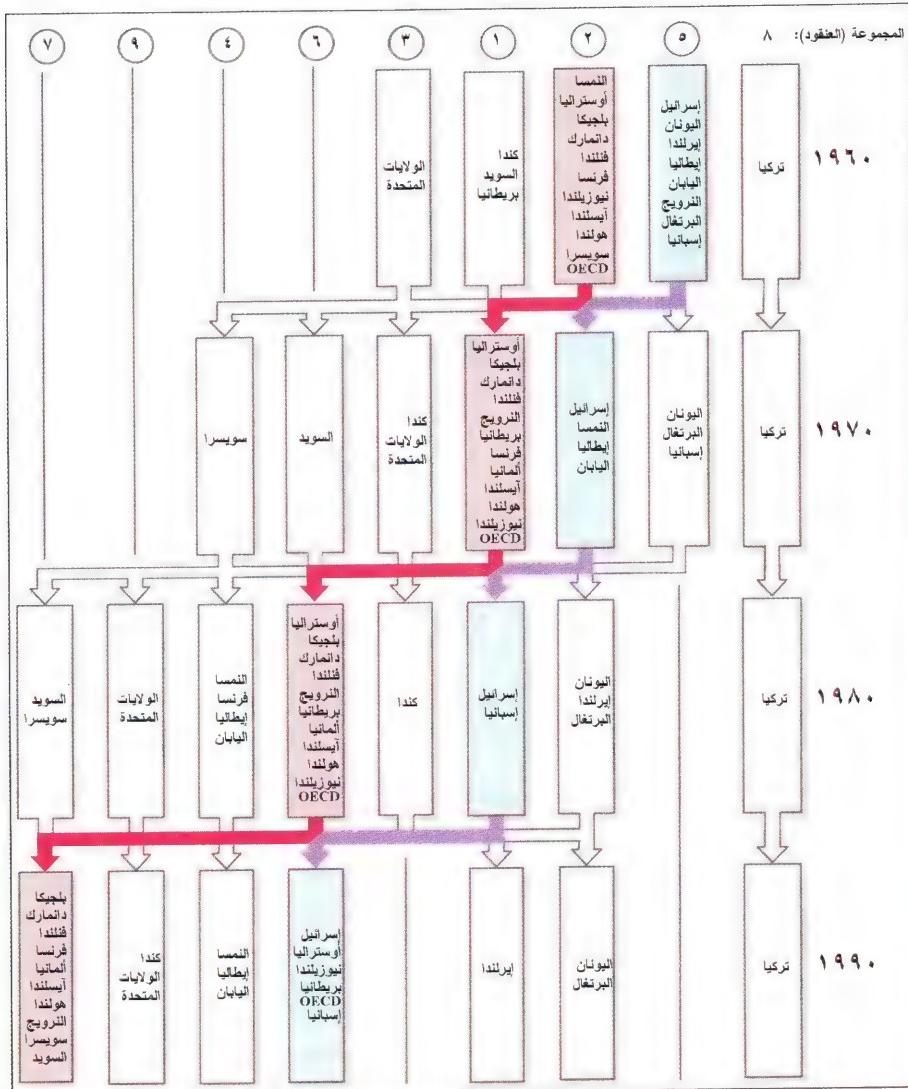


الرسم البياني رقم (٧)

مسار العمل كعملية توحيد وتنسيق بين مسارات التخطيط المختلفة

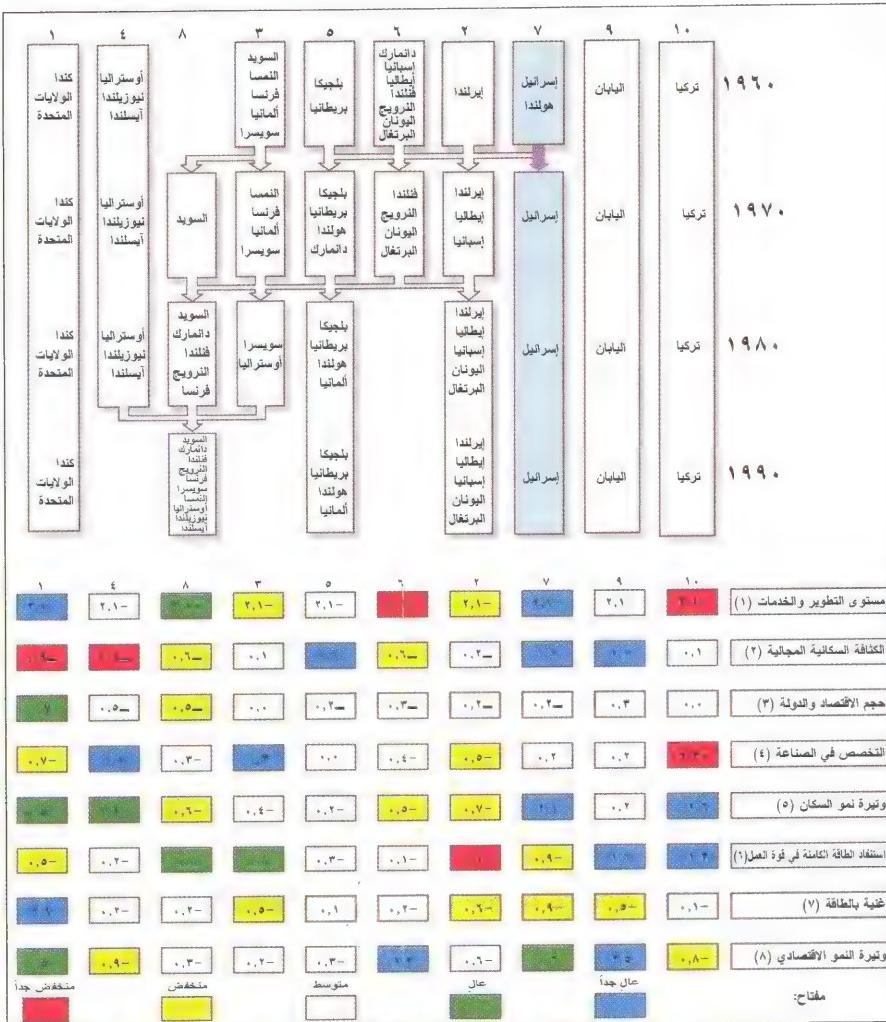


الرسم البياني رقم (٨)
 ترتيب دول واسرائيل في مجموعات (عنانيد)
 وفقاً لثلاثين سمة من سمات التنمية في السنوات ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠

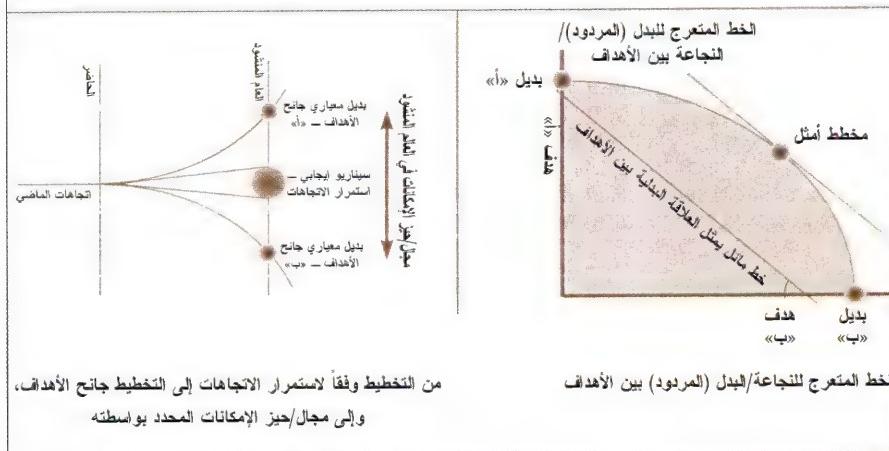
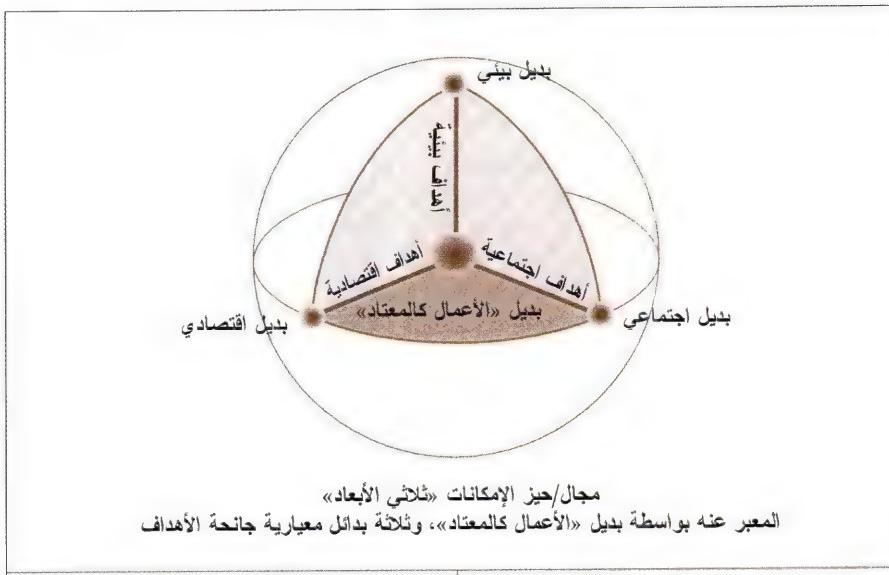


(*) رقم المجموعة يمثل مدى الإيضاح أو التفسير للتباعين العام من جانب كل مجموعة، حيث المجموعة رقم (١) تمثل التباعين الموضح الأعلى والمجموعة رقم (٩) التباعين الموضح الأدنى. أما ترتيب المجموعات فيمثل «مستوى التطور» وفقاً لمعيار «أحادية الاتجاه». الأطر (الصاديق) السماوية اللون هي تلك التي تنتمي إليها إسرائيل والوردية اللون هي تلك التي تنتمي إليها معظم أقطار أوروبا الغربية.

الرسم البياني رقم (٩)
انقسام دول واسرائيل وفقاً لمجموعات (عناقيد)
على أساس عوامل في السنوات ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠



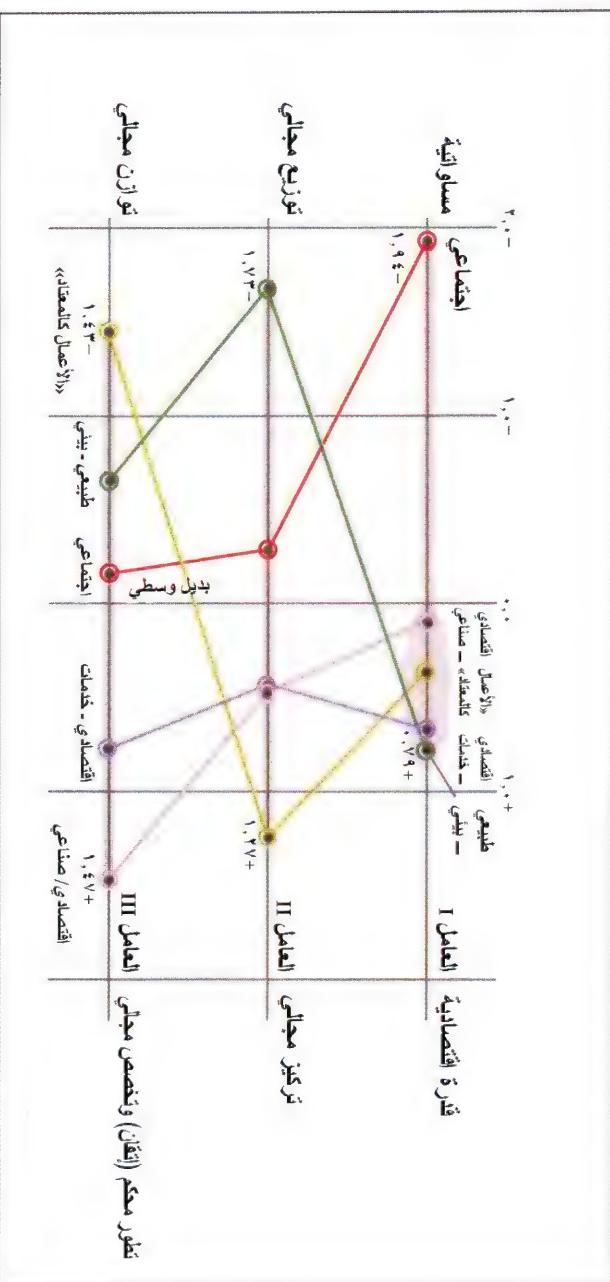
الرسم البياني رقم (١٠) مجال/ حيز الإمكانيات المحددة بواسطة البدائل الرئيسة



الرسم البياني رقم (١١) تجزئة المعايير في مجموعاتها الثلاث

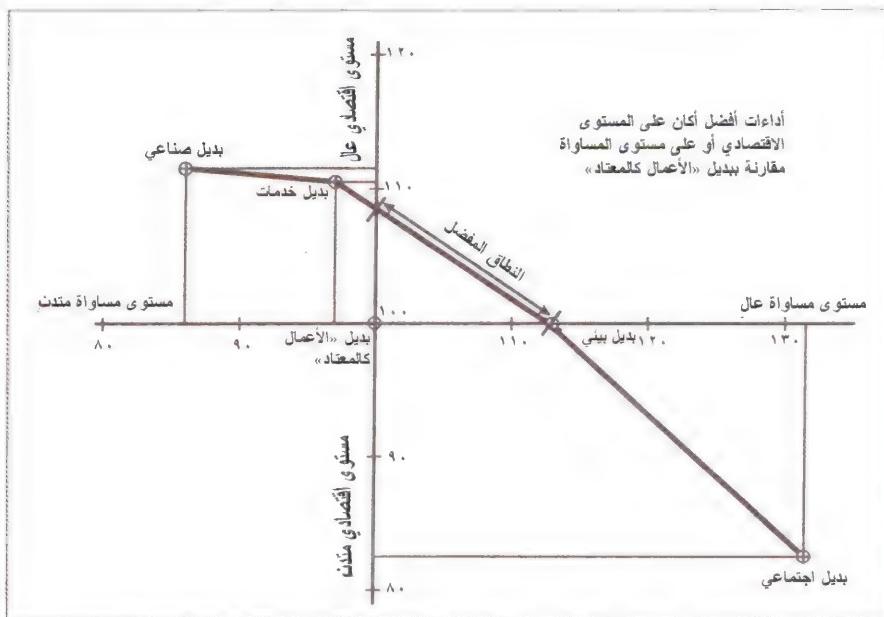


الرسم البياني رقم (١٢) مدى العوامل في البذائل الرئيسية



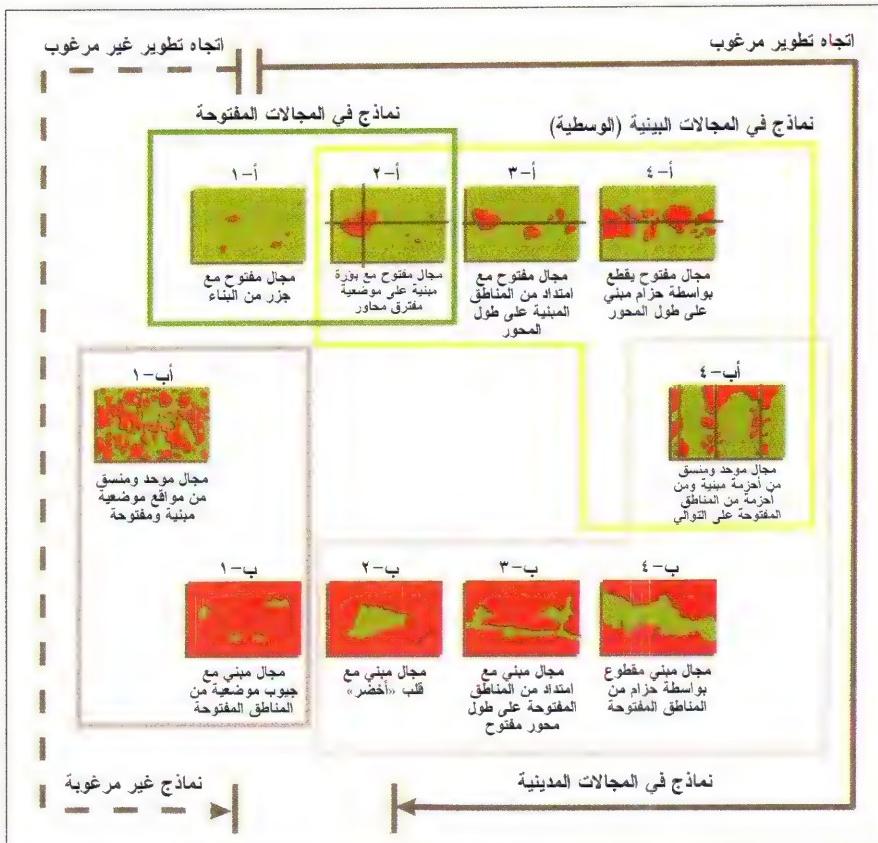
الرسم البياني رقم (١٣)

الخط المتعرج للبدل المردود (النجاجة) بين معيار أداء المرافق الاقتصادية (الناتج المحلي الخام للفرد) وبين معيار المساواة في الدخل في البدائل الرئيسية

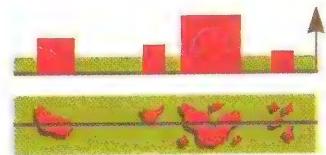


الرسم البياني رقم (١٤)

مورفولوجيا (أشكال وبنية) المجال : النماذج الرئيسية التي تصف تواصل وتقطيع المبني والخارجي ونماذج التطوير المفضلة على المستوى القطري

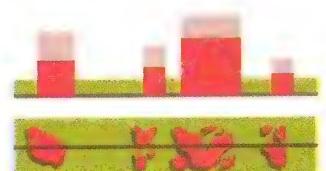


الرسم البياني رقم (١٥)
مقاربات لتزييد من التطوير في نسيج محاور قائم

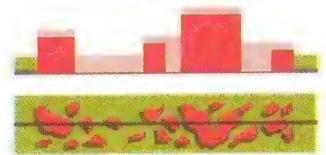


نقطة الانطلاق

محور بناء في المجال المفتوح



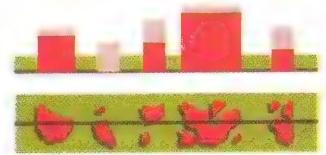
مقاربة التكثيف والمحافظة
المحافظة على المقاطع المفتوحة
وتكثيف المقاطع المبنية



مقاربة التطوير الزاحف
انزلاق التطوير إلى المقاطع المفتوحة
وفقاً لقوى السوق

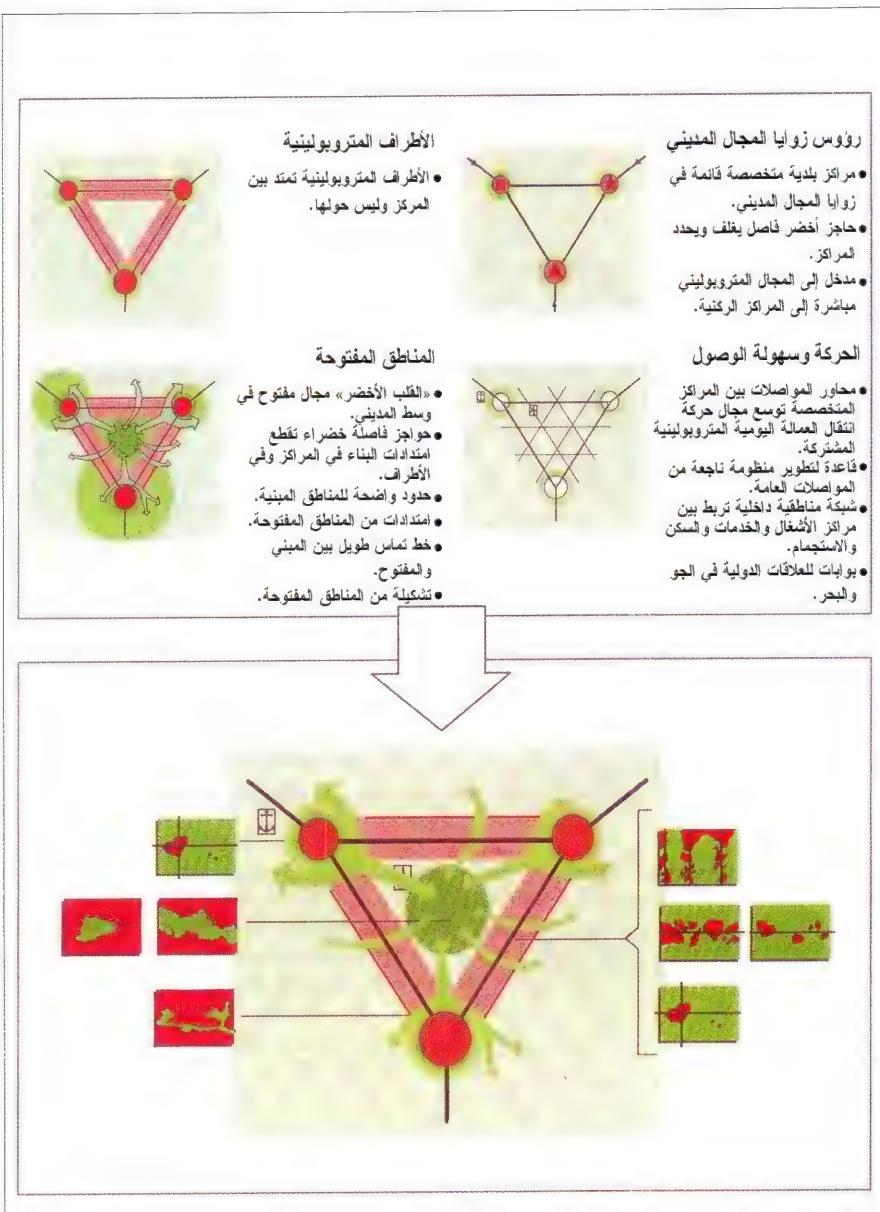


مقاربة الانزلاق المرافق
الصاق التطوير الجديد بمقاطع البناء
القائمة ورسم حدود واضحة لها



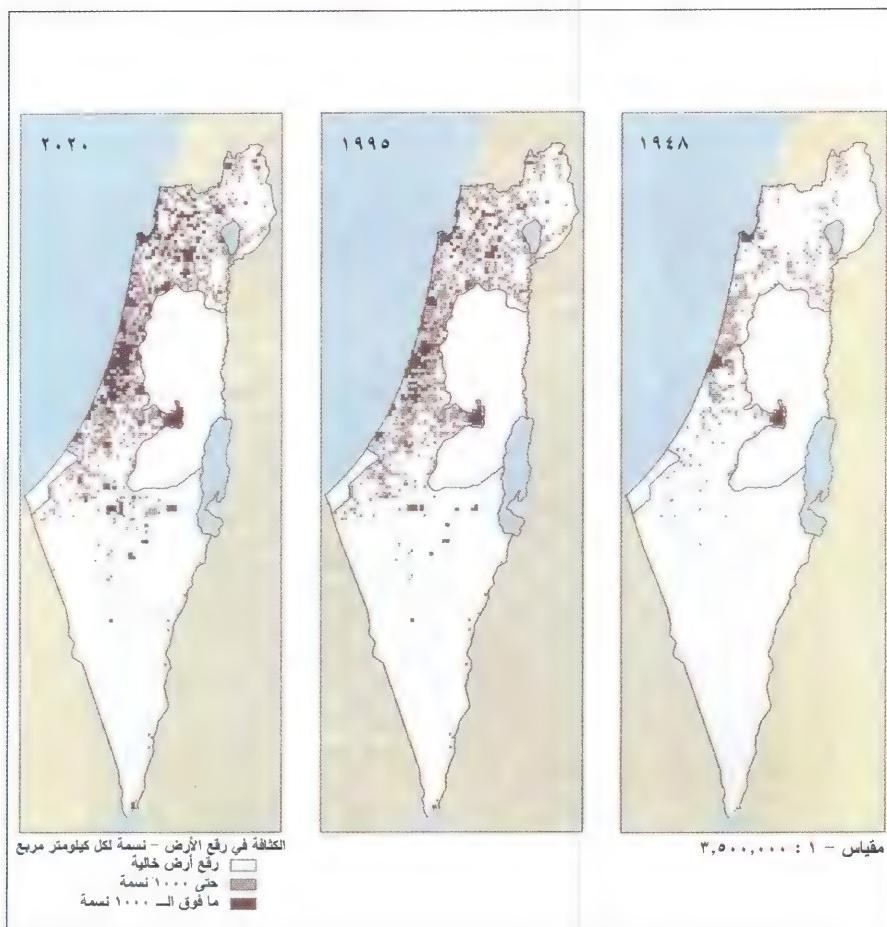
مقاربة الانزلاق غير المنتظم
إضافة مقاطع بناء جديدة وتكثيف المقاطع
الشحيبة مع المحافظة على مقاطع
مفتوحة واضحة

الرسم البياني رقم (١٦) نموذج المجال المديني - إجمال المبادئ التخطيطية

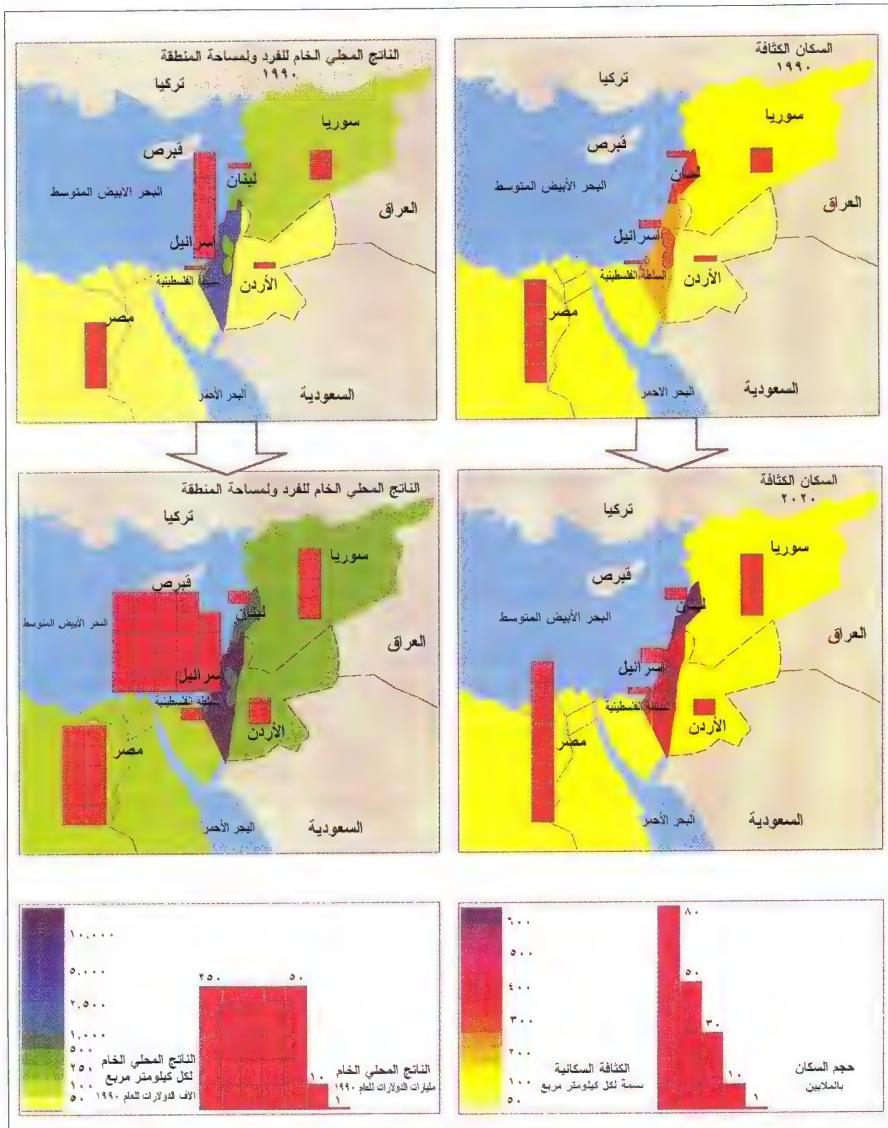


الخراط

الخريطة رقم (١)
نطاق المساحة المبنية في إسرائيل (١٩٤٨ - ١٩٩٥)

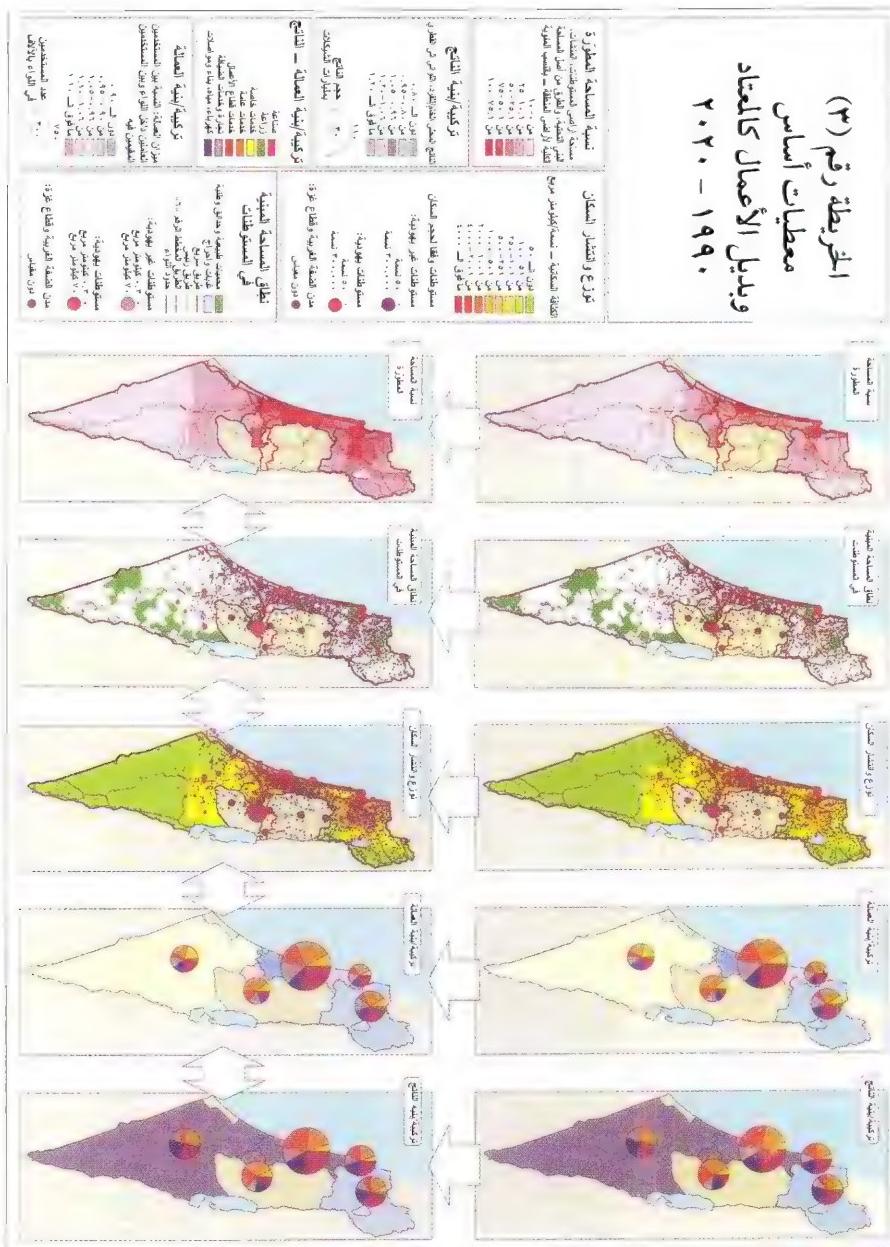


الخريطة رقم (٢)
إسرائيل وجارتها : السكان ، الناتج المحلي الإجمالي والكثافة السكانية - ١٩٩٠
وتوقعات للعام ٢٠٢٠ في سيناريو السلام

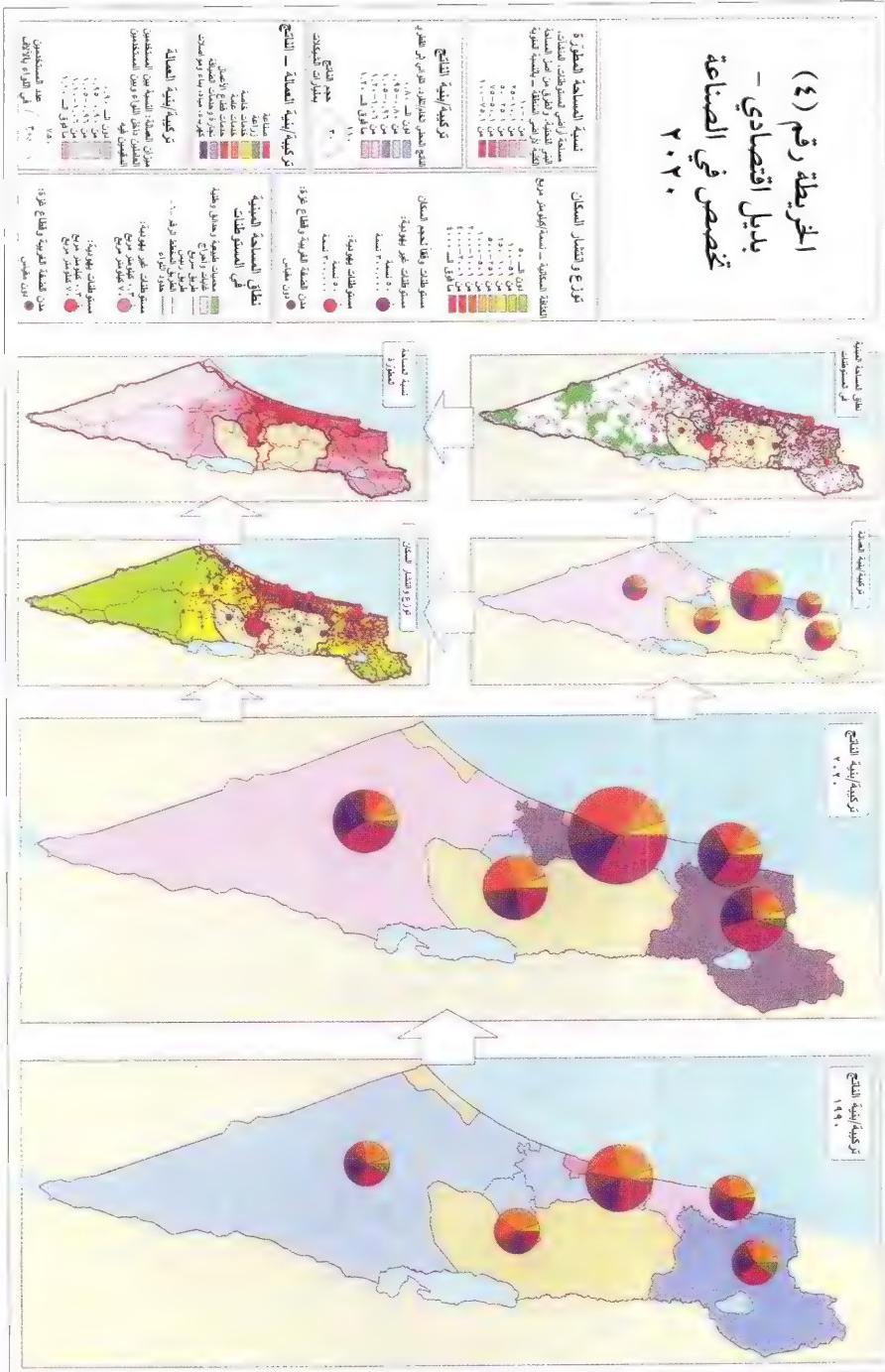


الجريدة رقم (٣) معطيات أساس وبديل الأعمال للمعهد ١٩٩٠ - ٢٠٢٠

二〇二〇—一九九〇

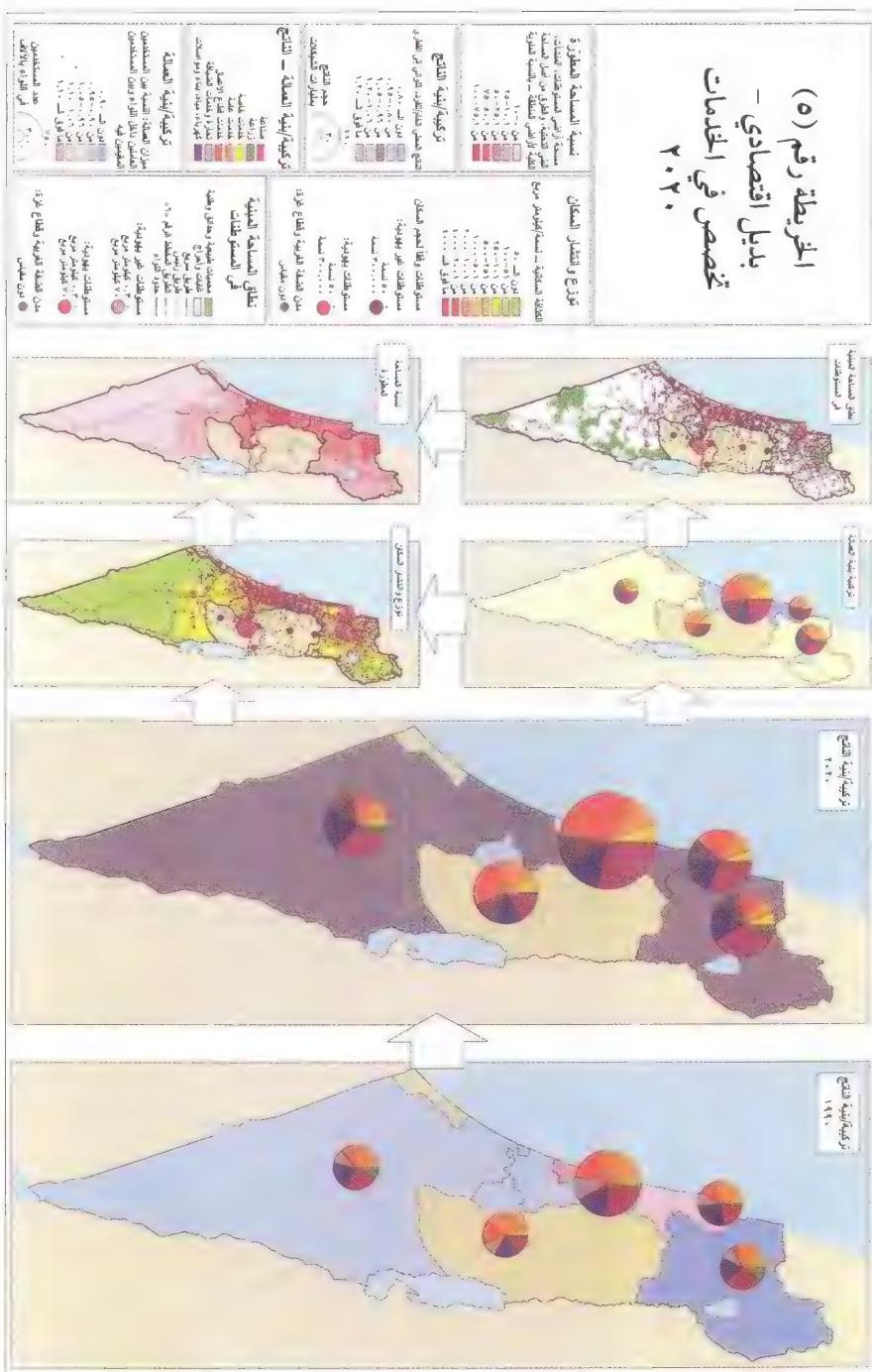


**الخريطة رقم (٤)
بدليل اقتصادي -
تخصص في الصناعة
٢٠٢٠**



الخرائط رقم (٥)
دليل اقتصادي
لخصر في الخدمات

٢٠٢٠

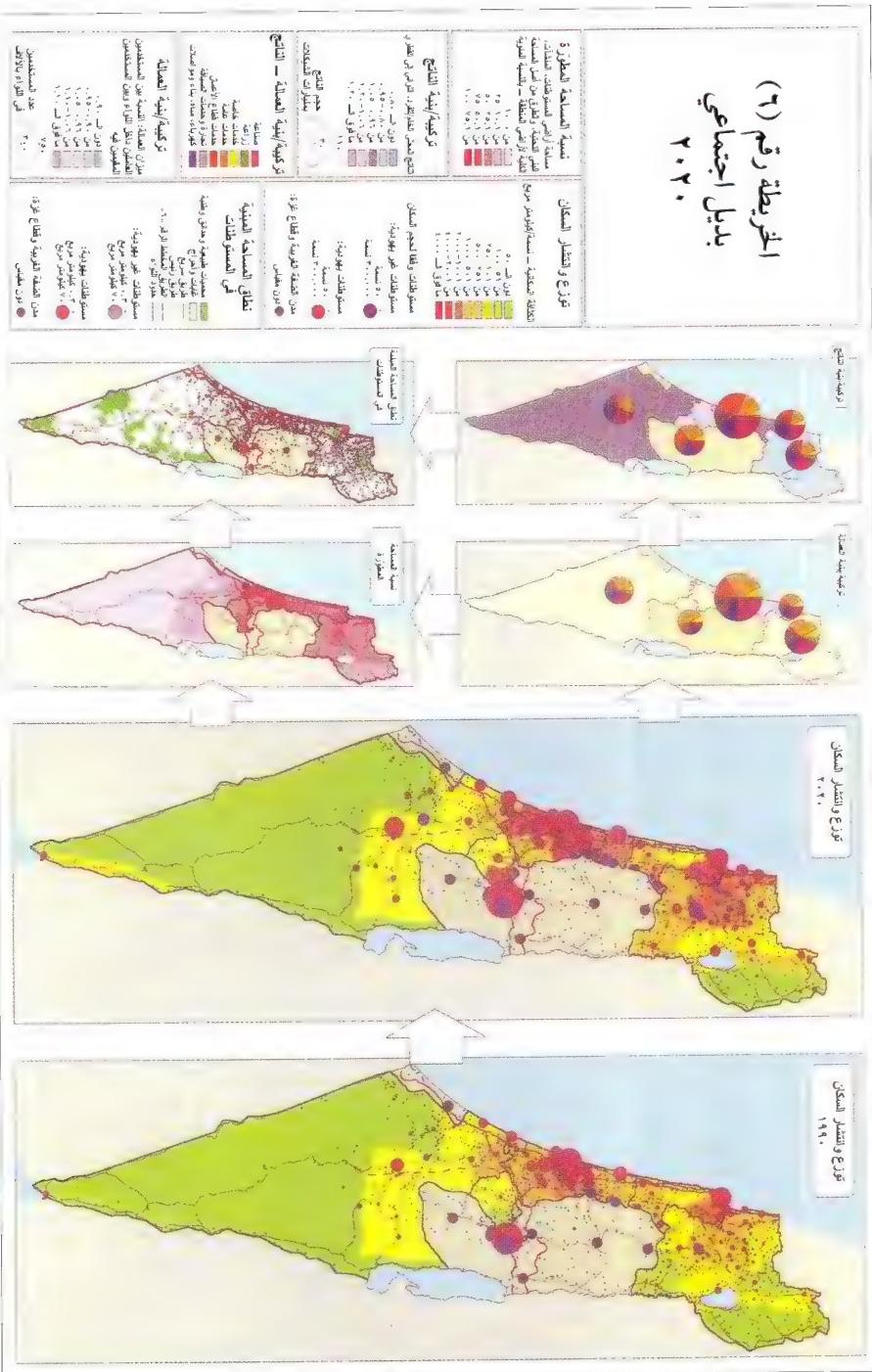


المخيطرة رقم (٦)
بدليل اجتماعي

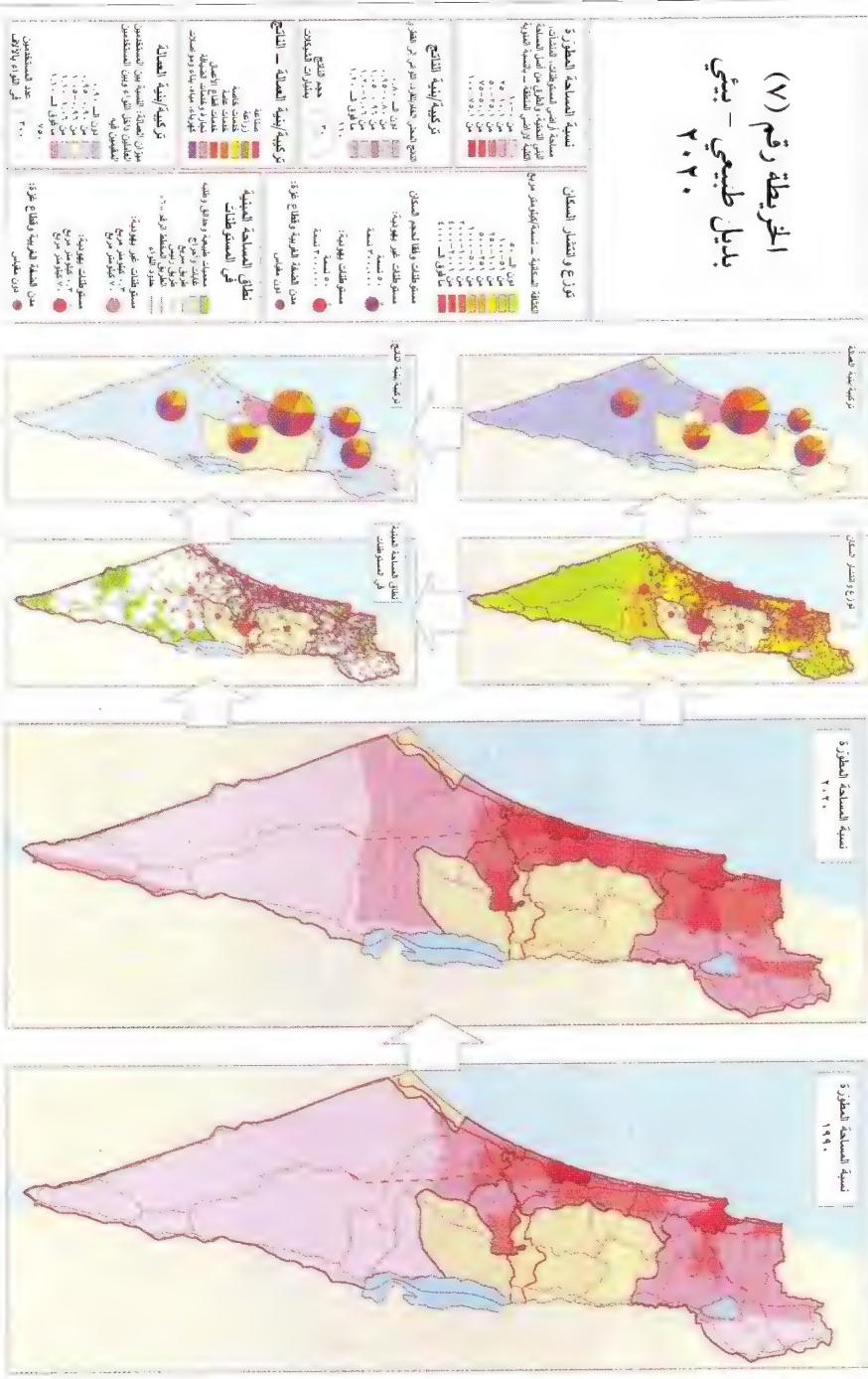
二

الخریدله رقم (۶)

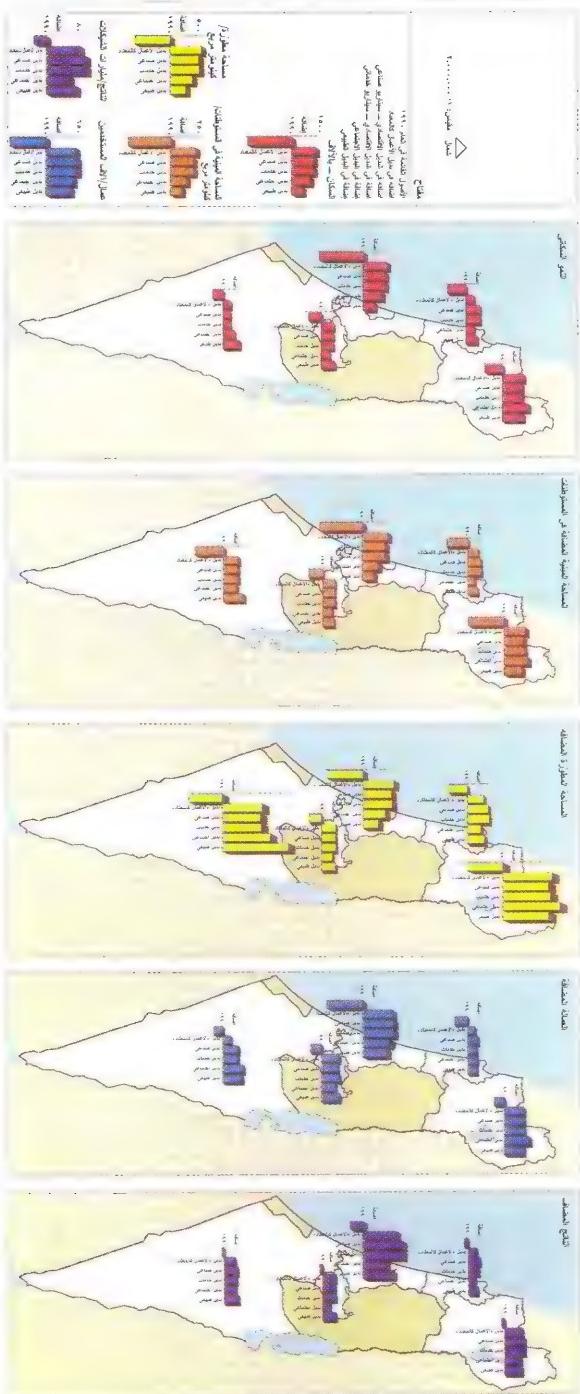
一
二



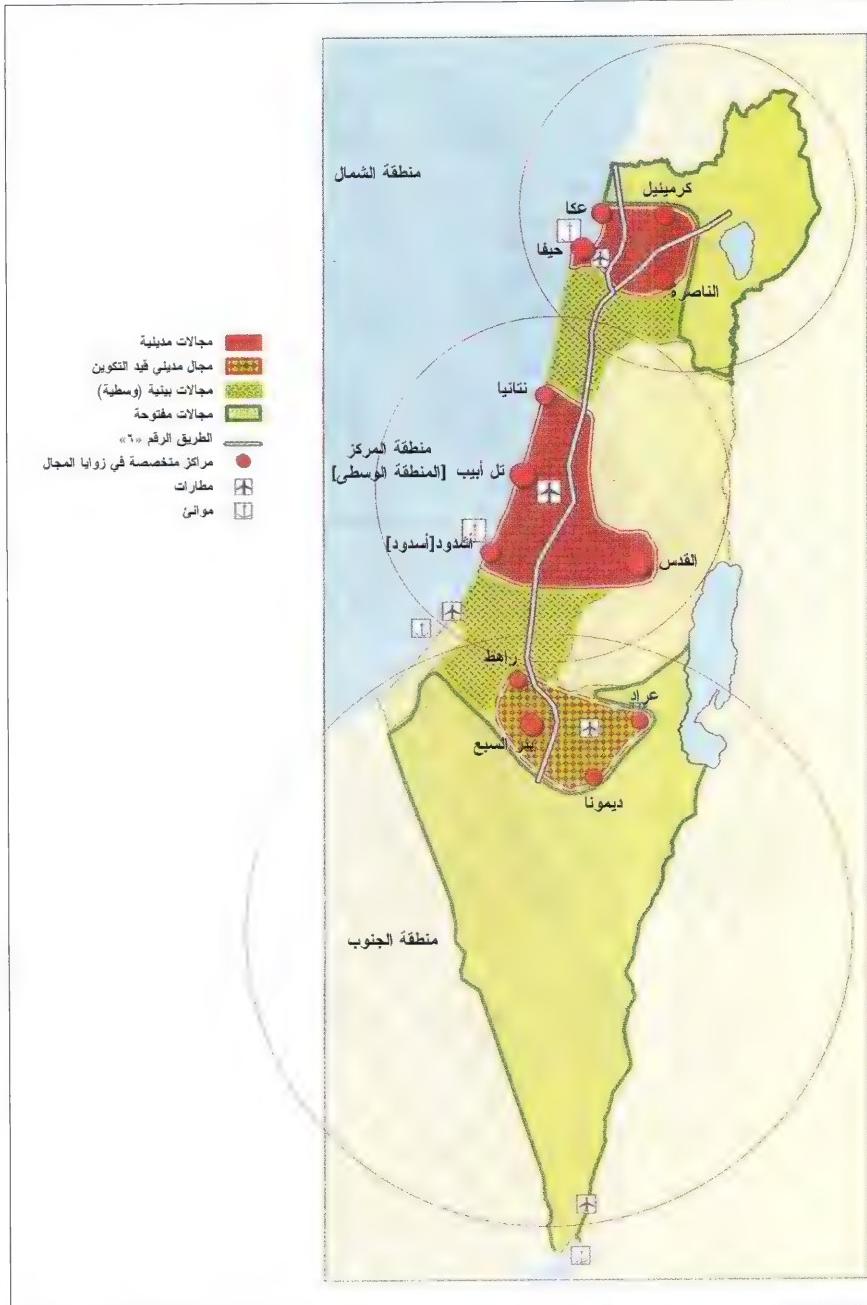
الخريطة رقم (٧)
بديل طبيقي - بيئي
٢٠٢٠



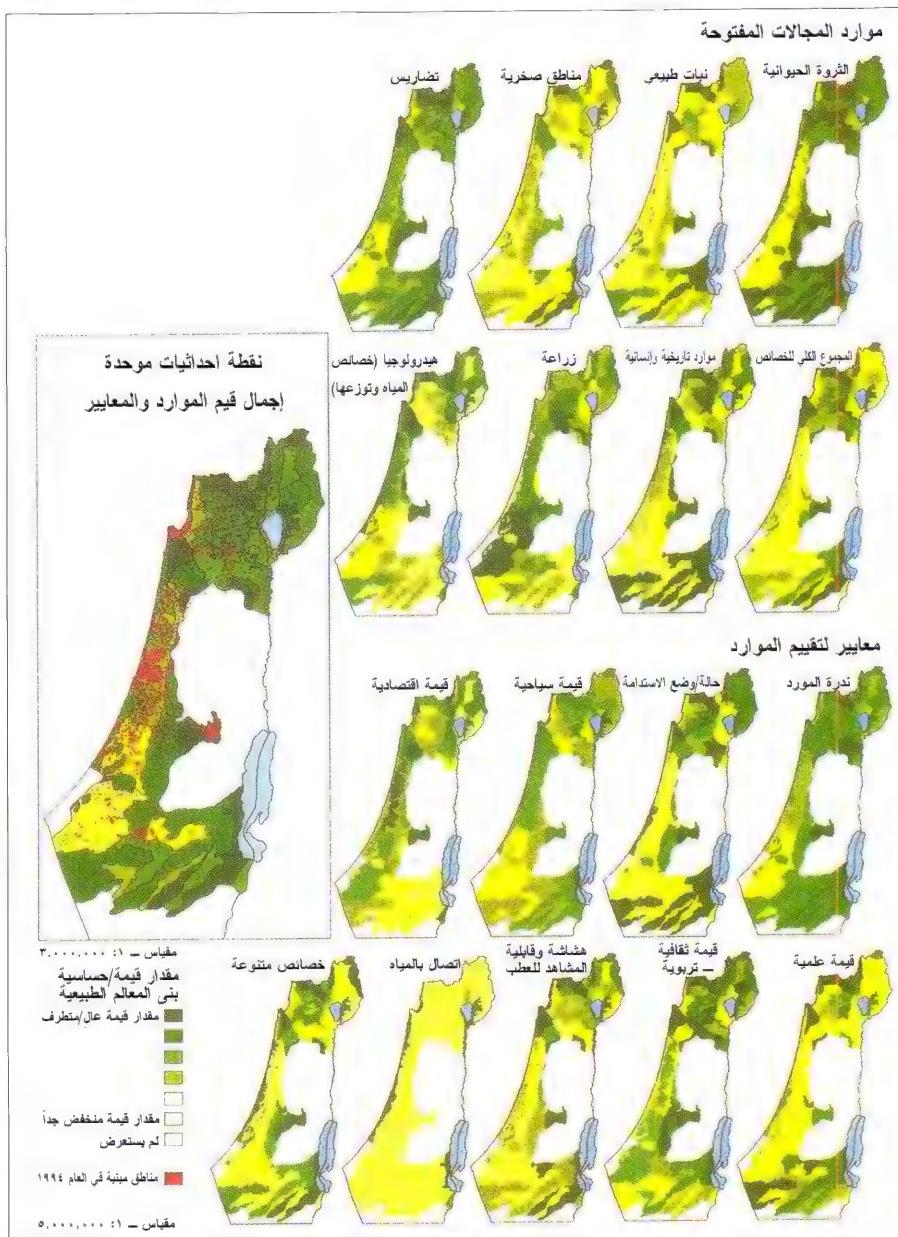
الخريطة رقم (٨)
الاضافة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٢٠
وفقاً للبدائل المختلفة الانتشار الجغرافي للمتغيرات الأساس



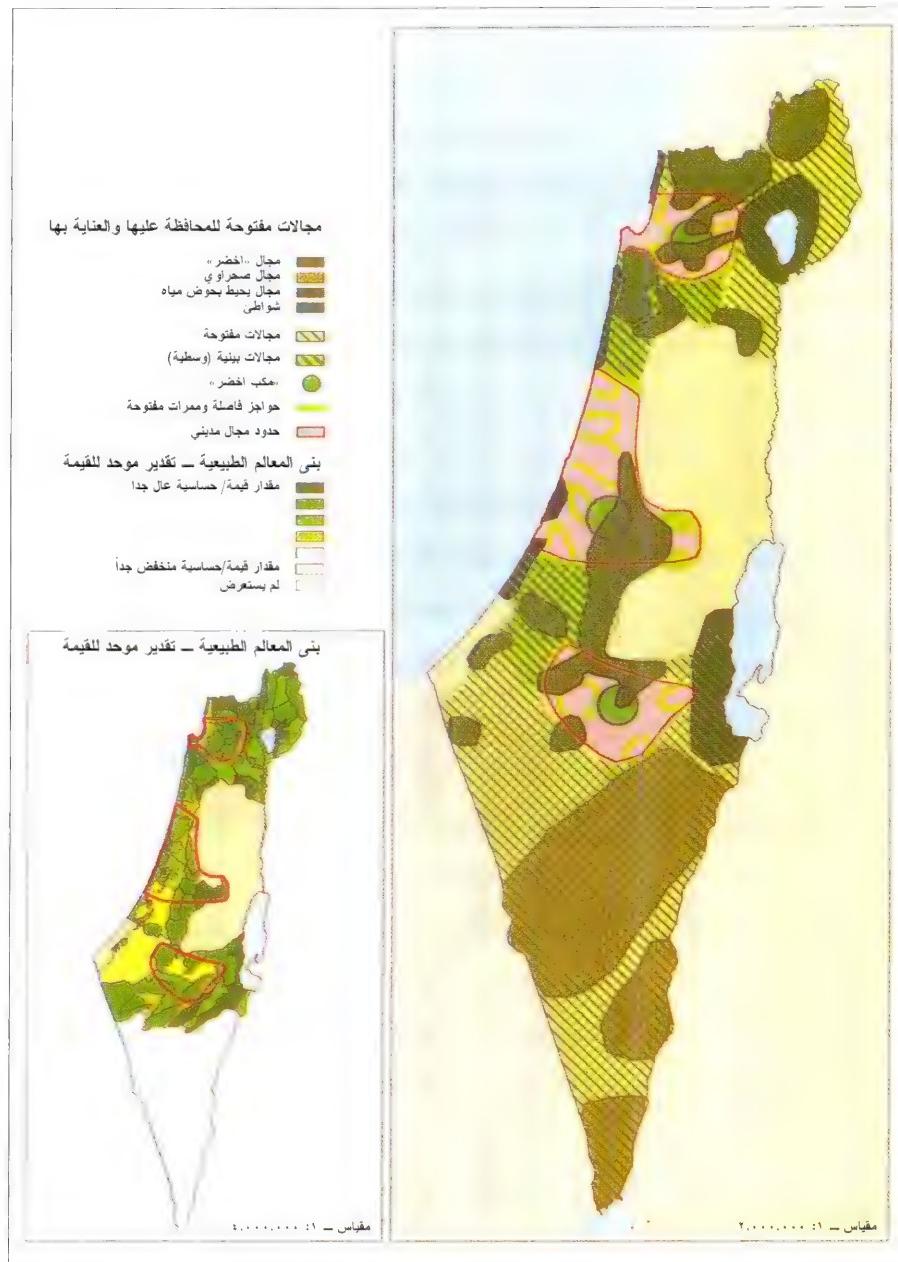
الخريطة رقم (٩)
المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني



الخريطة رقم (١٠)
قيمية بنى المعلم الطبيعية

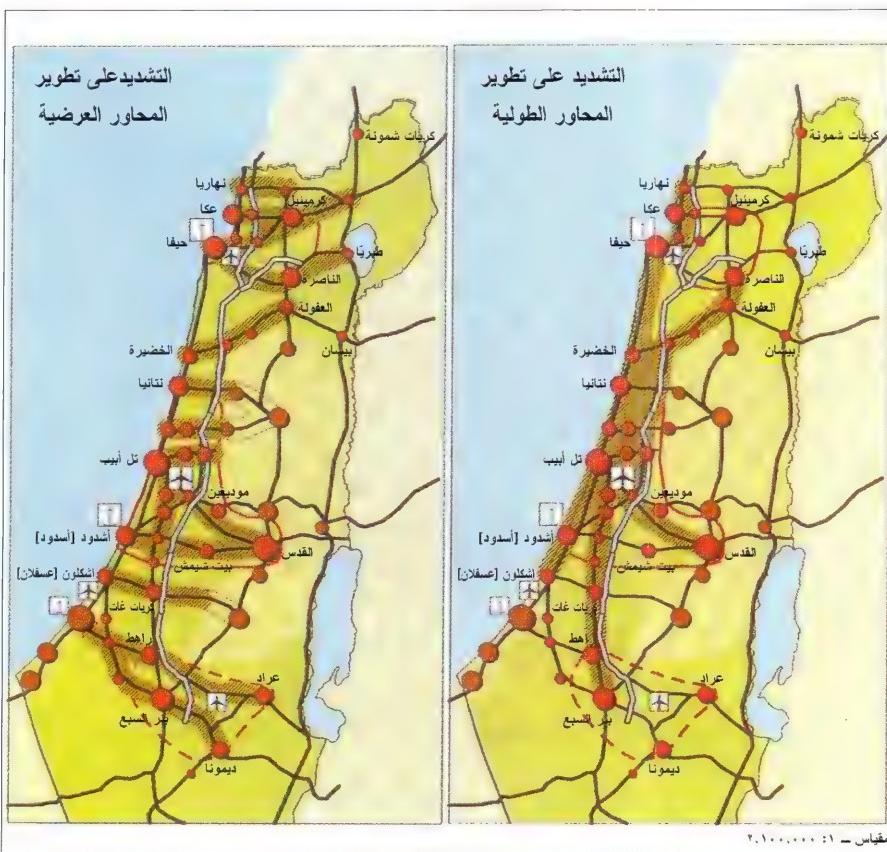


الخريطة رقم (١١)
المفهوم الرئيسي للمحافظة على المناطق المفتوحة والعنابة بها

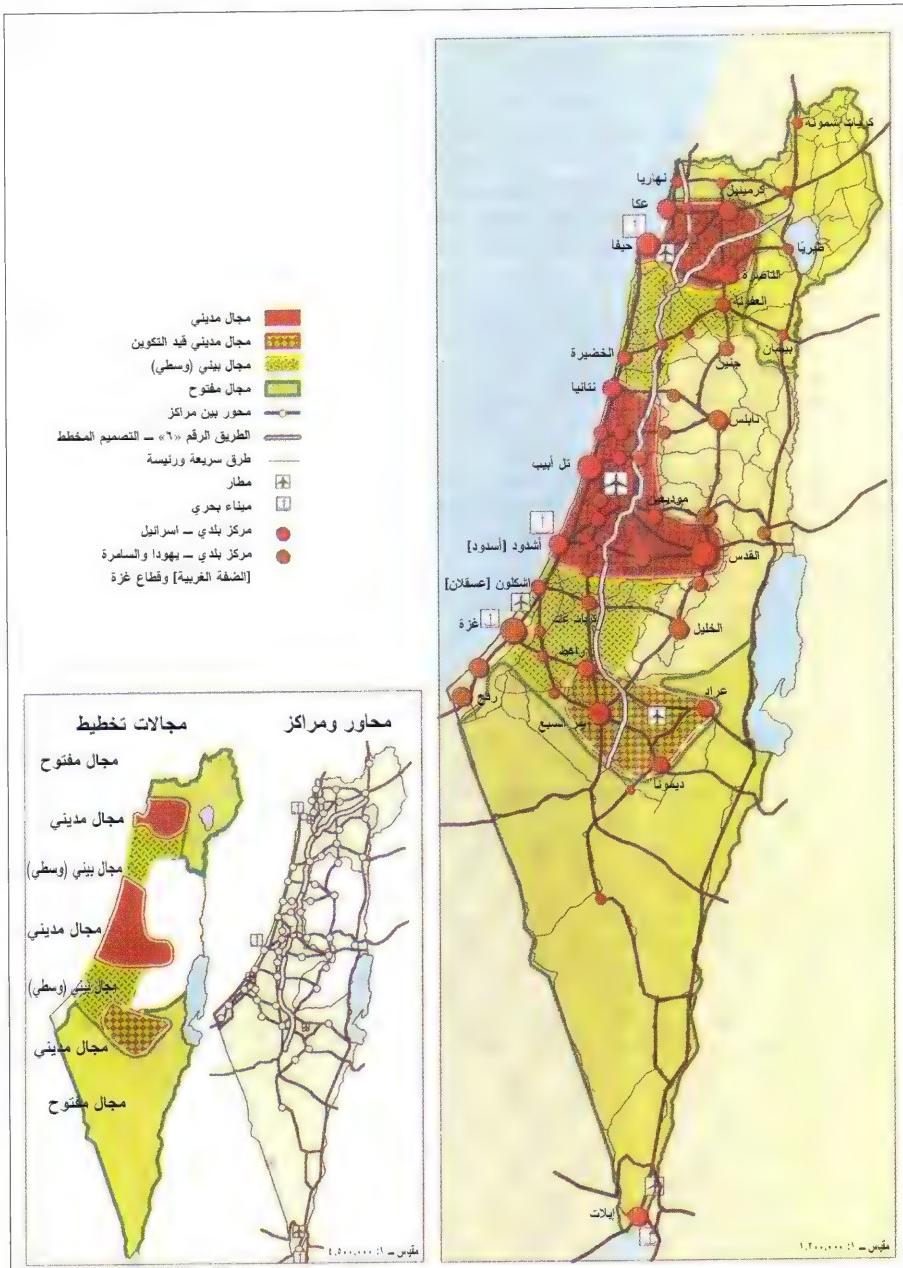


الخريطة رقم (١٢)

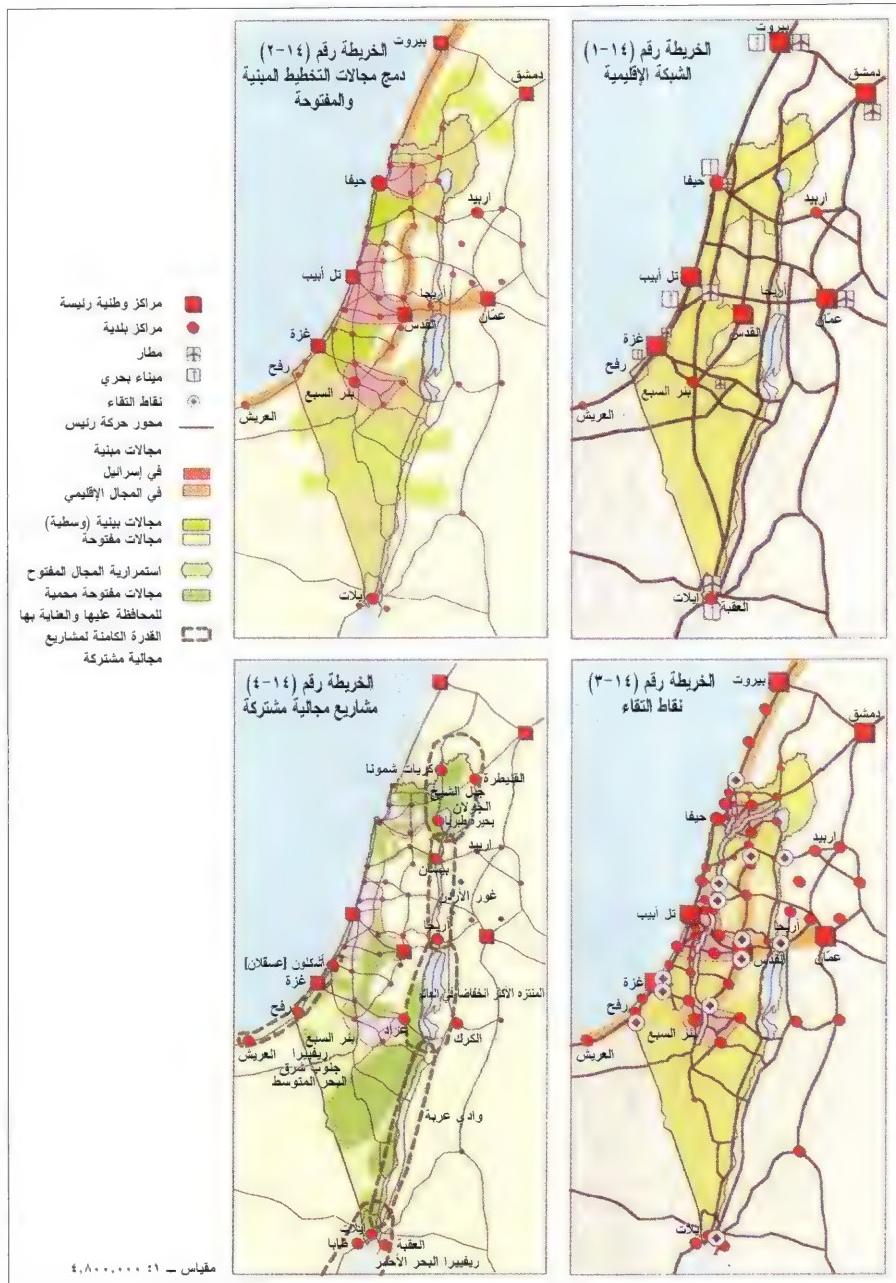
اتجاهات التطوير : العلاقة بين المحاور الطولية والمحاور العرضية



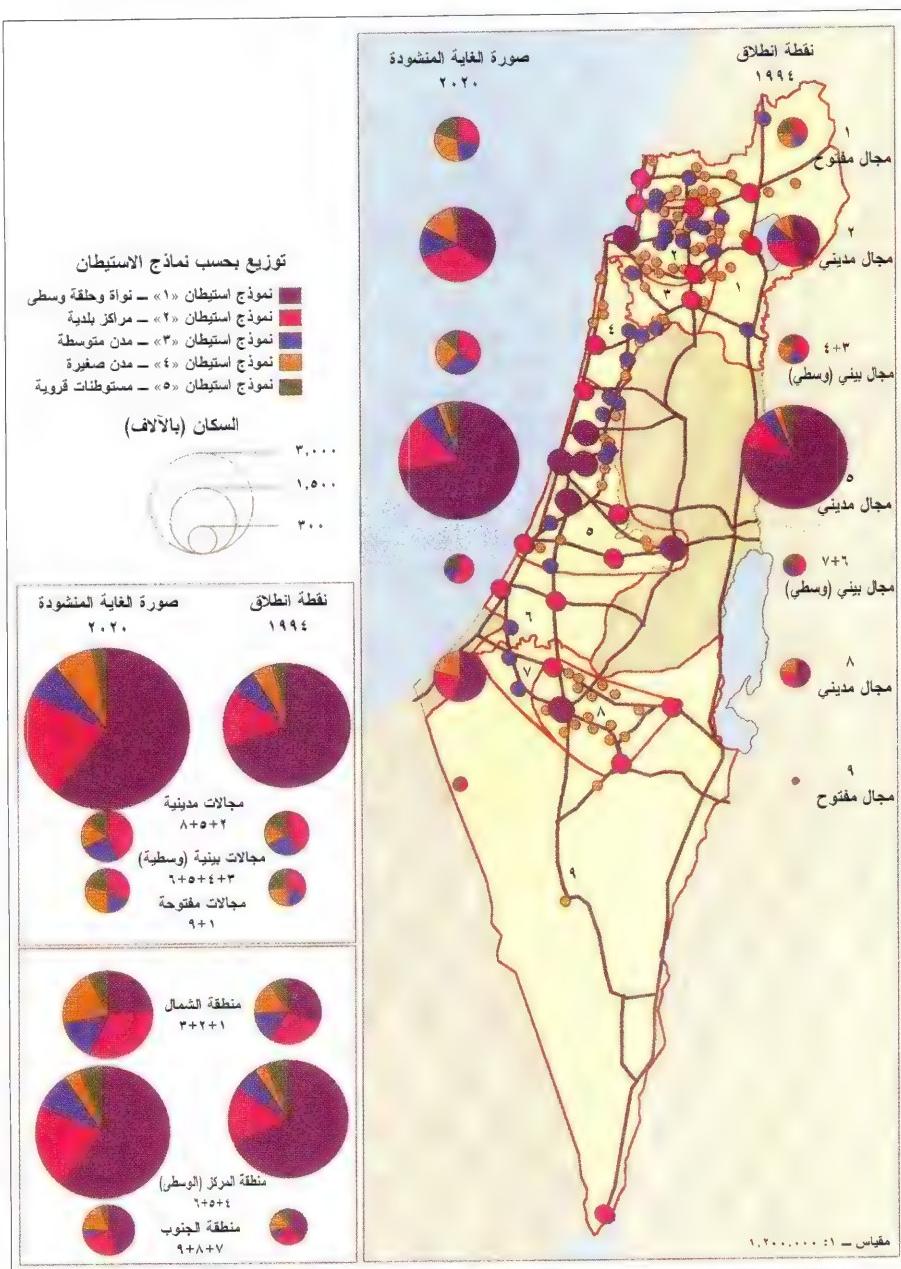
الخريطة رقم (١٣) الهيكل البنيوي الميداني - منظومة الروابط



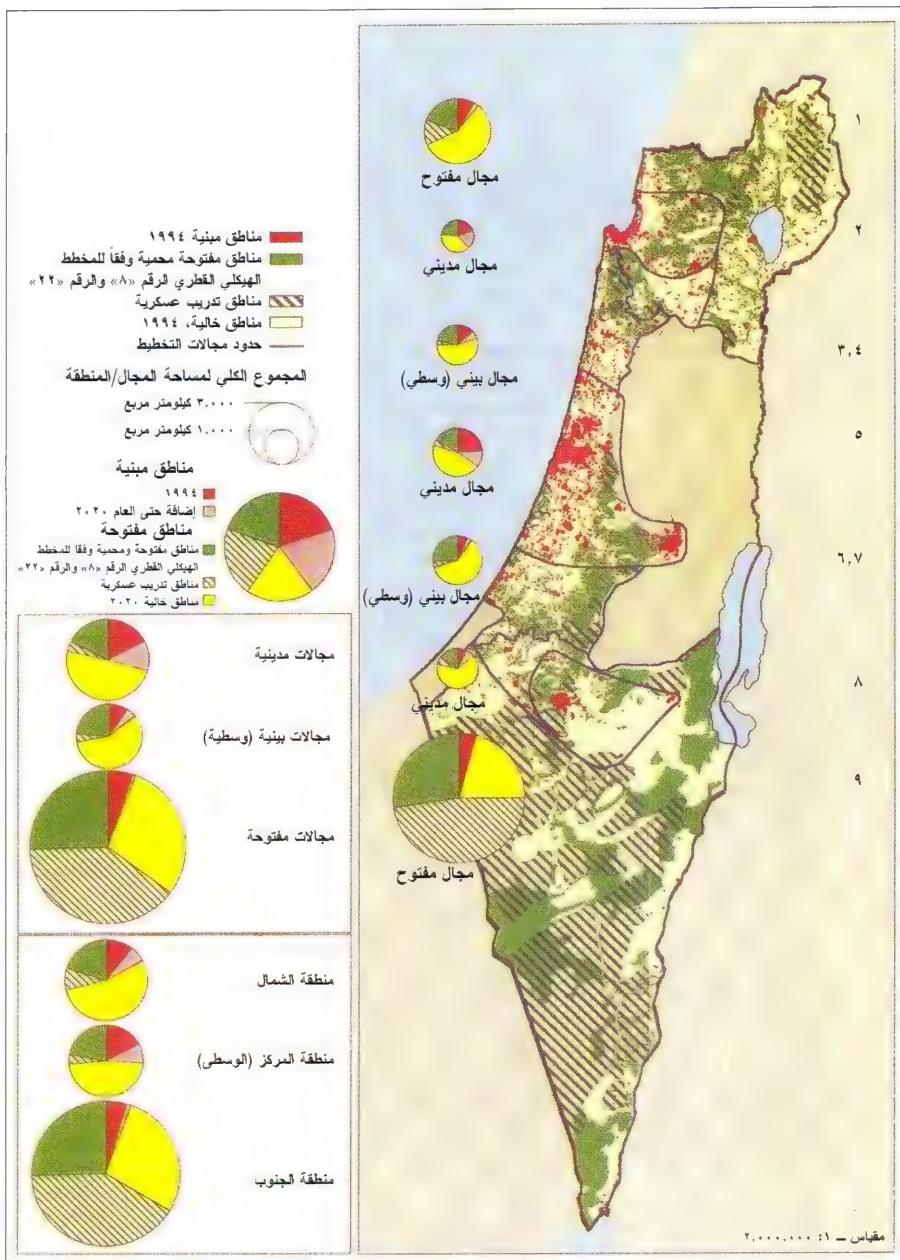
الخريطة رقم (١٤) الانعكاسات الميدانية لسيناريو السلام بيان مستويات التأثير



٢٠٢٠ و ١٩٩٤ الاستيطان لمناذج فقاً و انتشار السكان توزع



الخريطة رقم (١٦)
نطاق المناطق المبنية والمفتوحة ٢٠٢٠



الخريطة رقم (١٧) تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية

**مجالات مفتوحة محمية
للمحافظة عليها والعناية بها
وبسبعة مجالات تحظى**

- مجالات مفتوحة محورية**
 - للمحافظة عليها والعناية بها**
 - مجالات مدربة**
 - مجالات قيد التكوين**
 - مجالات ببنية (وسطية)**
 - مجالات مفتوحة**
 - «قلب أخضر»**

المفهوم الرئيس
لتطوير المجال الوطني

مبدأ «التوزيع المركب»
 ثلاثة محاور مدينة متخصصة ومتطرفة
 بمصادر مواصلات، وبينها مناطق بنية
 (وسلطة) ومجالات متفرقة في إطارها
مجالات متقدمة
مجالات في مراحل التكوين
محور رابط عرض الطريق
مراكز استقطابية مدنية بزيد عدد
سكنها على حسب خصمة آثار نسمة



**المفهوم الرئيس للمحافظة على
المناطق المفتوحة ولتنمية
المناطق المفتوحة**

- تجميع مناطق ذات قيمة
عالية في مجموعات محمية

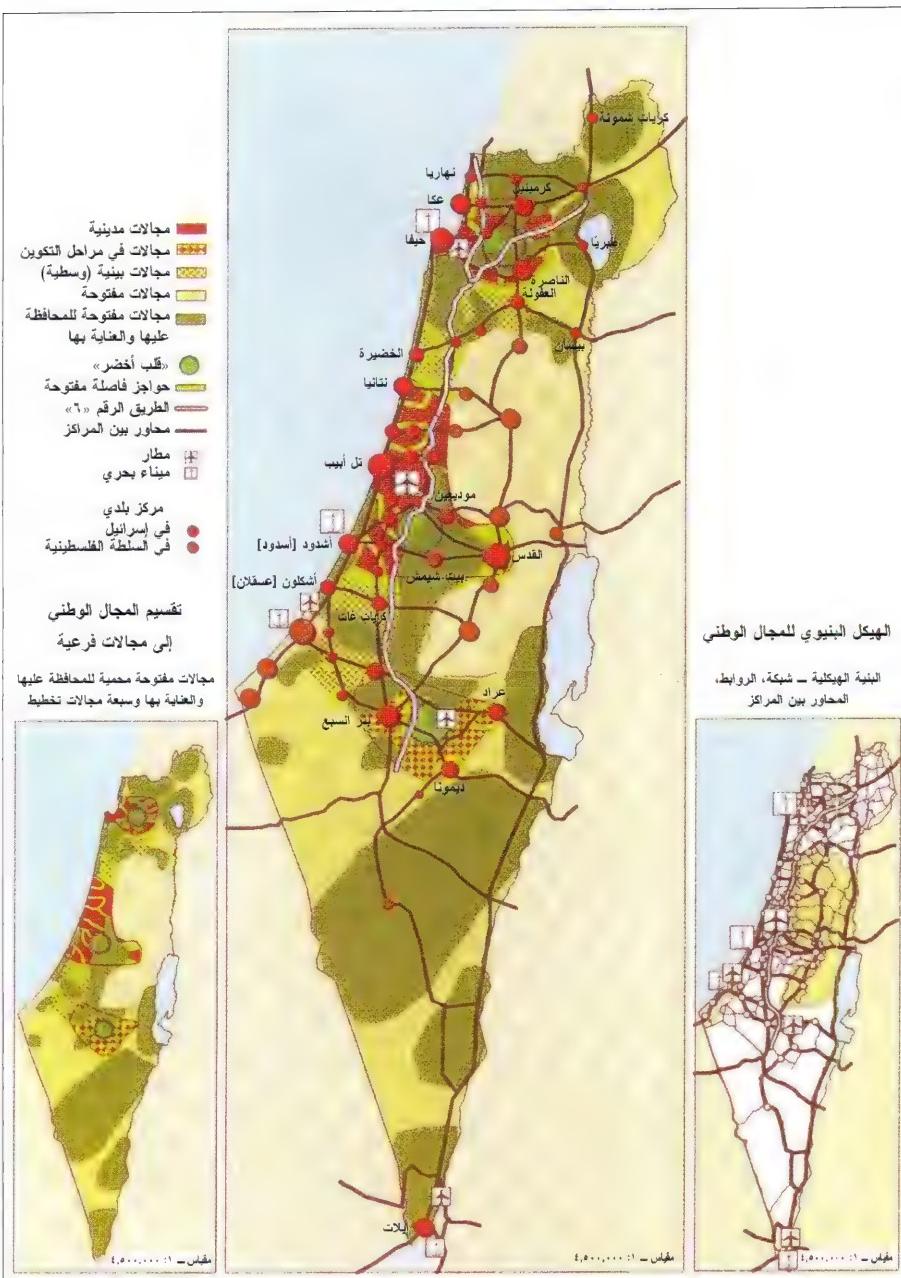
«خضراء»
محميات
بخطي بحوض مائي
مناطق

ضم مناطق مفترحة وغير مخالطة بواسطة
عوال النبات إلى مجموعات متواصلة كبيرة
مجالات معاصرة

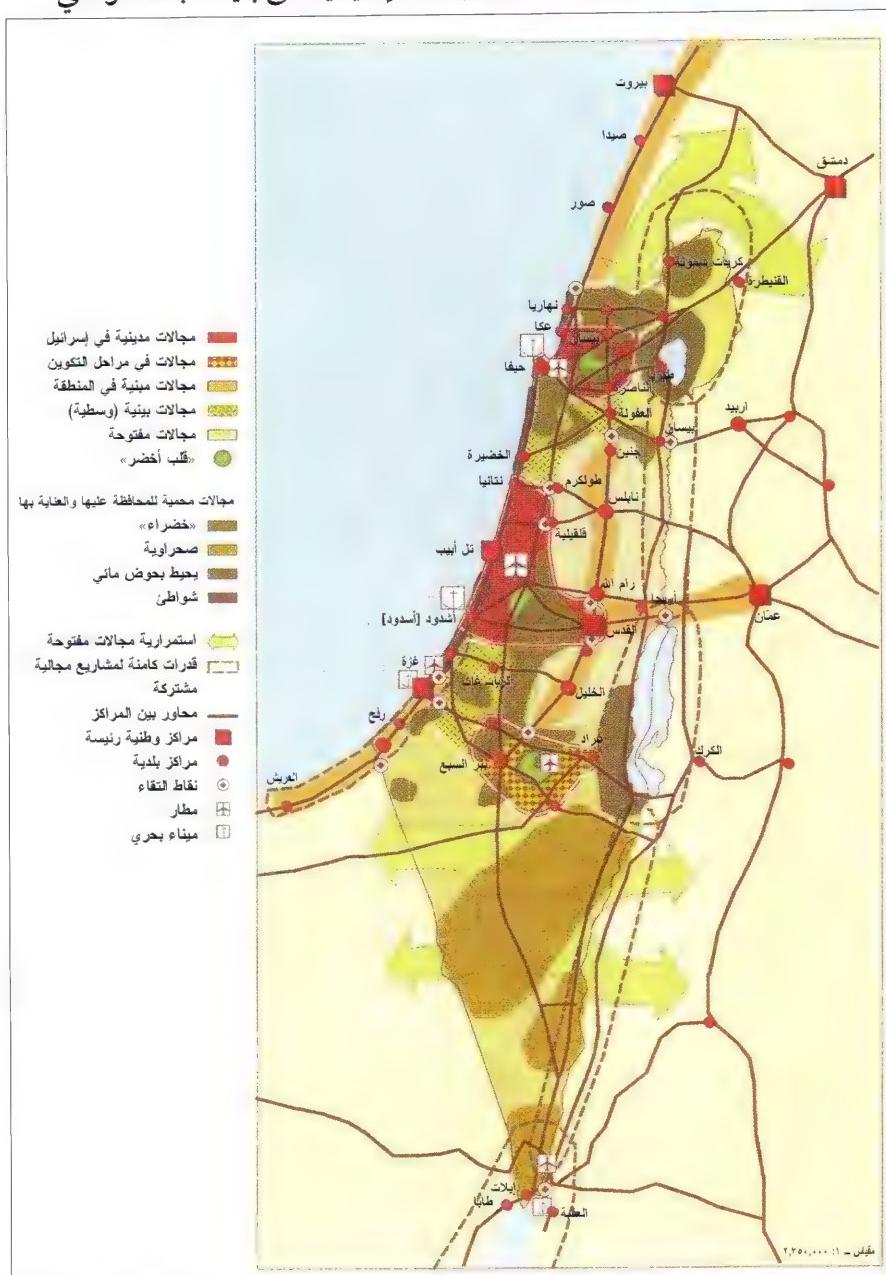
حواجز فاصلة ومراتم مفترحة



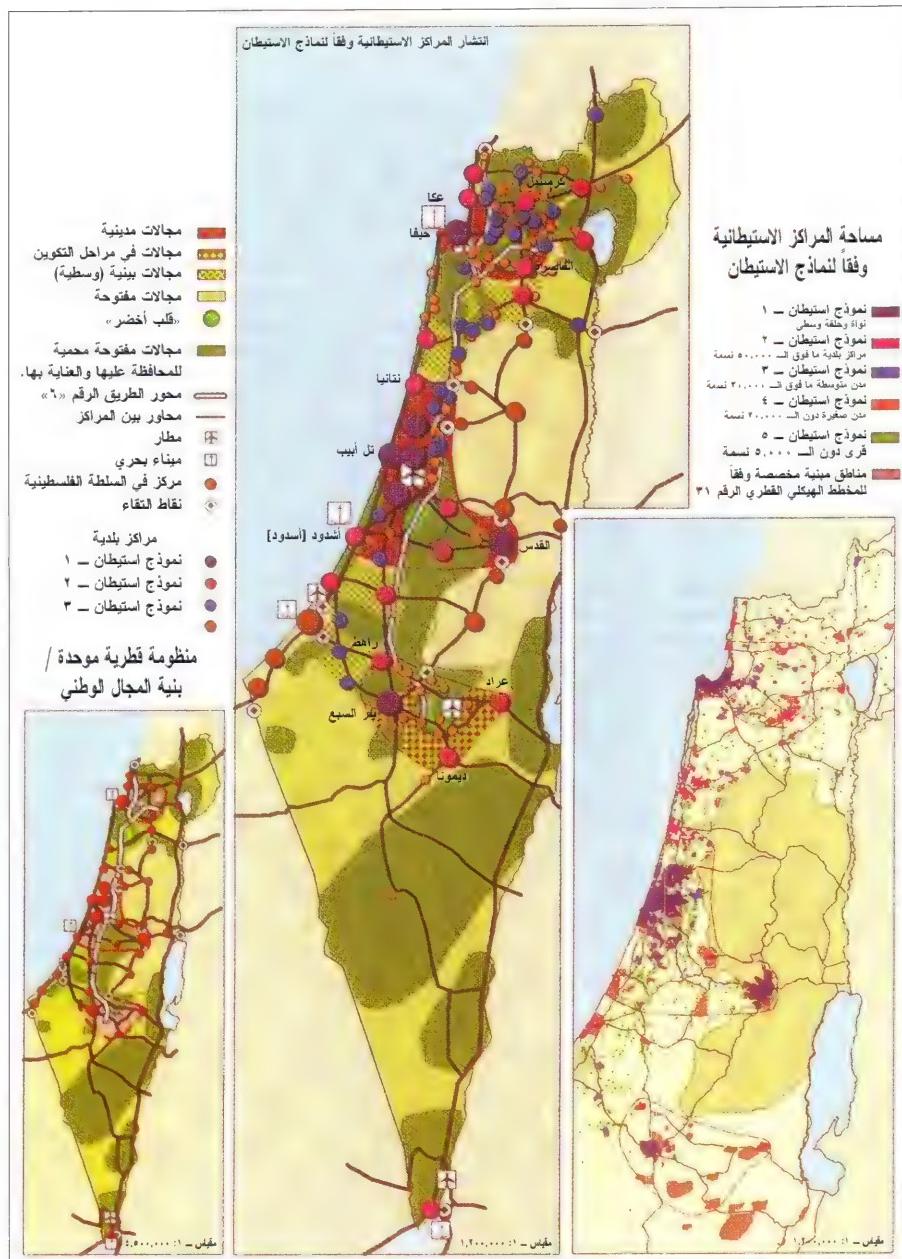
الخريطة رقم (١٨) بنية المجال الوطني



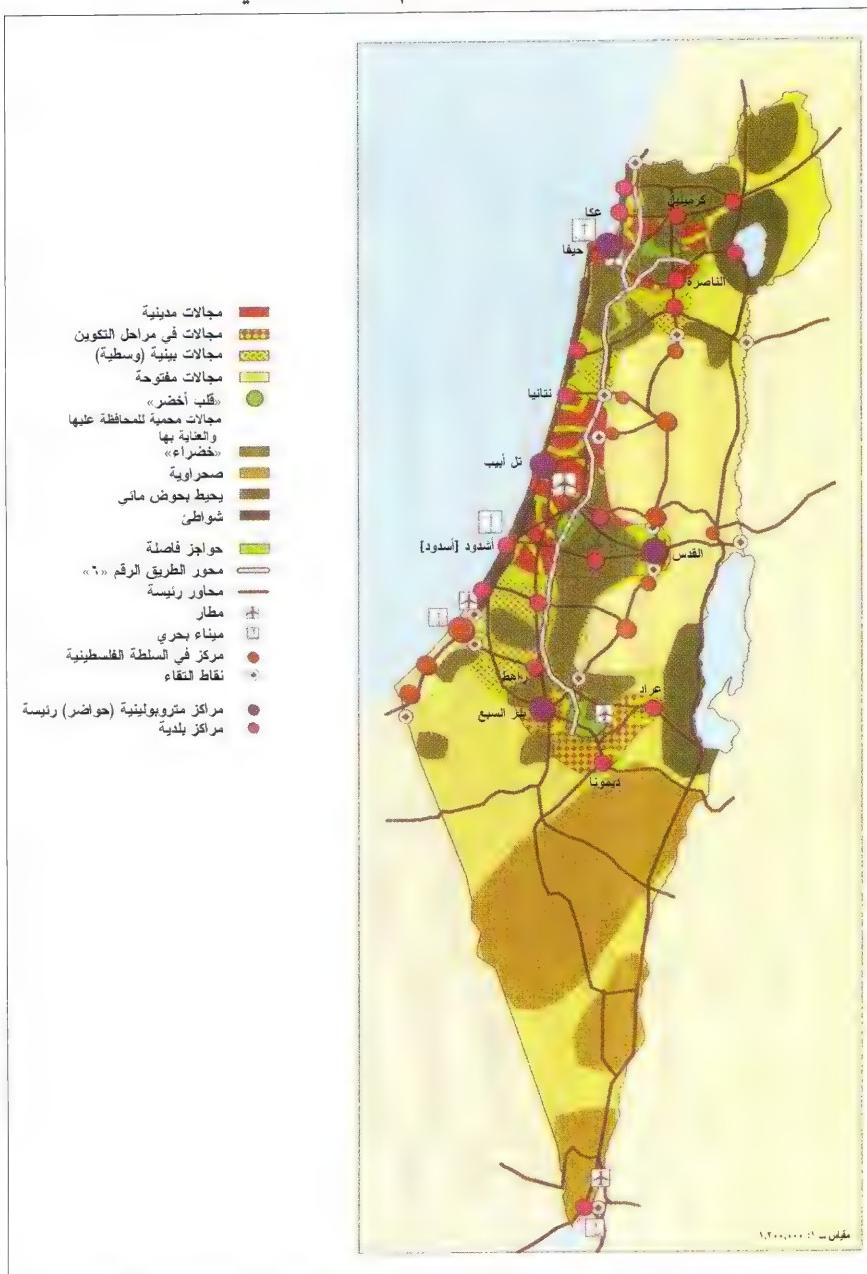
النهاية رقم (١٩)
إسرائيل في محيط يسوده السلام
الانعكاسات المجالية للعلاقة [السياق] الإقليمية على بنية المجال الوطني



الخريطة رقم (٢٠) منظومة مراكز استيطانية وأنشطة وفقاً للنموذج الاستيطاني



الخريطة رقم (٢١)
 «صورة المستقبل» - استراتيجية موحدة ومنسقة/
 المخطط الرئيس لتنظيم المجال الوطني



قائمة التقارير النهائية

- أترمان، راحيل. «عملية التنفيذ وسياسة الأرض».
- بارئيل، رافي [وآخرون]. «إسرائيل في محيط يسوده السلام».
- برغور، يونا وأمنون فرانكل. «الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات».
- وايز سبيردلو夫. «مرفق الطاقة».
- بيلد، إلعاد. «نظام التعليم».
- سبيردلو夫، ايرز وعميرام ديرمان. «المنظومة الأمنية».
- سلومون، ايلان، يهودا غور وعيران بaitlison. «المواصلات والاتصالات».
- رحيموف، آريه وعاموس برانديس. «البدائل الطبيعي - البيئي».
- شاحار، آريه [وآخرون]. «أوجه مجالية، اقتصادية وبيئية».
- . «البدائل الاقتصادية».
- غونين، عنات وسميدار فوغل. «إسرائيل والشعب اليهودي».
- بaitlison، عيران، اوري مارينوف وموطى كيلان. «اتجاهات للتطوير الدائم والثابت».
- كيلان، موطى واورن ديان. «منظومة المناطق المفتوحة».
- كرمون، نعومي. «البدائل الاجتماعي».
- مازور، آدام. «الوثيقة الإجالية». بمشاركة الطاقم المهني الرفيع.
- وايز سبيردلو夫. « مجال / حيز الإمكانيات - البدائل وتقديرها».
- وميخال سوفير. ««صورة المستقبل»: خطط لتنظيم المجال الوطني».
- [وآخرون]. «إسرائيل في مسار الدول المتقدمة».

منشورات المرحلة - «أ» تقرير المرحلة - أ المجلد أ (١٩٩٣).
 ألترمان، راحيل. «الأساس النظري لعملية التخطيط ودلالتها لوضع الغايات المشودة والأهداف».

— وأفي موسيري. «التخطيط القطري : مؤسساته ، قاعدته القانونية وغاياته المشودة - من الماضي إلى الحاضر».

بلودي ، اندریاس ، آریيه شاحار واورن يفتحثيل. «مذاهب في التخطيط القطري : عرض مقارن بين هولندا وإسرائيل».

بورط ، ميخائيل. «انعكاسات التحداثات التكنولوجية للبناء والبني التحتية على التخطيط القطري».

رحيموف ، آریيه وعاموس براندایس. «البدائل المجالية».
 شاحار ، آریيه. «التخطيط المجالي - الوطني في المجتمعات ما بعد صناعية: فرنسا ، اليابان ، هولندا».

غازيت ، شلومو وآريئيل لفيته. «أوجه أمنية وتصورات جيو - سياسية لإسرائيل في سنوات الألفين».

غلاس ، يوتان. «العلاقات المتبادلة بين التكنولوجيا والبيئة : أوجه بعيدة المدى».
 غوغنهایם ، דביד [وآخرون]. «التراث الحضاري المبني».

كرمون ، نومي. «أهداف لإسرائيل استعداداً لسنوات الألفين».

لوريون ، يوبرت. «المستقبلات المحتملة لدولة إسرائيل».

— واورن يفتحثيل. «سيناريوهات بعيدة المدى لإسرائيل : إيجال لورشات العمل».

مازور ، آدام. «سيناريوهات بعيدة المدى للمخطط القطري : هولندا ٢٠٥٠».

— . «مدخل : عرض للدراسة والقضايا المركزية».

تقرير المرحلة - «أ» - المجلد «ب» (١٩٩٣)

برغور ، يونا. «مرفق الطاقة في إسرائيل : اتجاهات التطور والتطوير».

— . «مرفق المياه في إسرائيل : اتجاهات التطور وتطوير موارد في ظروف الشح».

بلزنشتاين ، دانيئيل وغيران رازين. «العمليات ما بعد الصناعية وتأثيرها على التنظيم الاقتصادي - المجالي الرئيس لإسرائيل».

سيفر، دانيئيل، دافيد مهلال وايلان سلومون. «منظومات المواصلات والاتصالات في إسرائيل لسنوات الألفين: أوجه تخطيطية، اقتصادية وتكنولوجية».

غونين، عميرام وراسم خايسى. «اتجاهات في توزع وانتشار السكان العرب في إسرائيل». كرمون، نعومي واورن يفتھيل. «سكان إسرائيل وسماتهم: معطيات أساس وتوقعات لاحتياجات التخطيط المجالى».

مازور، آدم. «مورد الأرض في التخطيط المجالى».

منشورات المرحلة - «ب» (تقارير مرحلية)

إيتان، دان، اورن دایان وكوهين (كدمون) مردخاي (محرون). «التقرير رقم - ٥: ورشة عمل حول الزراعة - إجمال لورشة عمل عقدت في ١٣/٦/١٩٩٣. تموز/ يوليو ١٩٩٣».

الفندري، طوي (محرر). «التقرير رقم - ١: إدارة المشروع - ورقة عمل - ١». كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

برغور، يونا. «التقرير رقم - ١١: سيناريو «الأعمال كالمعتاد»، بما في ذلك سيناريو السلام». آذار/مارس ١٩٩٤.

— (محرر). «التقرير رقم - ٢: أدوات ونماذج، إجمال لورشة عمل عقدت في ٢٨/٣/١٩٩٣ (كراس ملحق)». نيسان/أبريل ١٩٩٣.

دایان، اورن (محرر). «التقرير رقم - ١٢: فهرس (كتالوج) خرائط المشروع». أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

رحيموف، آرييه وعاموس براندايس. «التقرير رقم - ١٨: البديل الطبيعي - البيئي». نيسان/أبريل ١٩٩٤

— (محرر). «التقرير رقم - ٦: الطاقم الطبيعي- البيئي - المجالي - تقرير مرحلی». آب/أغسطس ١٩٩٣.

سلومون، ايلان، عيران بaitlison ويهودا غور. «التقرير رقم - ١٣: أوجه مواصلاتية في التخطيط طويل المدى لإسرائيل، اتجاهات، مشاكل وفرص». تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

شفارتز، دفنه وآرييه شاحار. «التقرير رقم - ١٤: عوامل ماקרו - اقتصادية - استخدامات نهائية، ناتج محلي خام ورأس المال، أدوار الحكومة في المرافق

الاقتصادية». كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

— (محرر). «التقرير رقم - ١٠ : إتجاهات اقتصادية مختلفة لسنوات الألفين (تقرير أول للطاقم الاقتصادي - الاجتماعي)». أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

بايتسون، عيران. «التقرير رقم - ٧ : إتجاهات لسياسة بيئية من أجل التطوير الدائم والثابت في سنوات الألفين». كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

فرانكل، أمنون. «التقرير رقم - ١٩ : نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠». نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

فريمان، داني ويونا برغور. «التقرير رقم - ١٦ : نموذج يختذل للاقتصاد الإسرائيلي - جداول وسائل الإنتاج الموظفة (INPUT) والناتج (OUTPUT) على المستوى القطري والمناطقي العام، معطيات أساس (١٩٩٠) وتوقعات للعام المنشود (٢٠٢٠)». تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤

فوغل، سميدار وتامي تروب (محرران). «التقرير رقم ٨ : سيناريو الشعب اليهودي - إجتاز لورشة عمل عقدت في ٢٠/٦/١٩٩٣». أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

كرمون، نعومي. «التقرير رقم - ٩ : التخطيط لـ «حياة نوعية للجميع» كهدف رئيس للتخطيط في إسرائيل». بمشاركة الطاقم الاجتماعي. كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

— وتامي تروب. «التقرير رقم - ١٥ : توقعات سكانية وقوة العمل في إسرائيل ١٩٩٠-٢٠٢٠». تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

لوريون، يوبرت وطوبى الفندرى. «التقرير رقم - ٣ : إطار البدائل، المسار واقتراح للبنية». أيار/ مايو ١٩٩٣.

مازور، آدام ويونا برغور. «التقرير رقم - ٤ : سمات اقتصادية، اجتماعية وبيئية - مقارنات دولية: دول OECD وإسرائيل». حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

— (محرر). «التقرير رقم - ٢٠ : بدائل مجالية موحدة ومنسقة». نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

—. «التقرير رقم - ١٧ : سيناريو السلام - أوراق وجهة نظر». تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

— وتامي تروب (محرران). «التقرير رقم - ٢١ : بدائل مجالية لإسرائيل في سنوات الألفين». كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

منشورات المرحلة - «ج» (تقارير مرحلية)

آفي وهداس، افرات. «التقرير رقم - ٢٠ : الزراعة والقرية في إسرائيل - السياسة والاستراتيجية استعداداً للعام ٢٠٢٠ - ليدون». آذار/ مارس ١٩٩٦.

ألترمان، راحيل (محرر). «التقرير رقم - ١٠ : أوراق وجهات نظر في موضوع سياسة الأرض المستقبلية في إسرائيل». المقرر غاي كوب فنكي. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

—. «التقرير رقم - ٨ : نحو تفعيل المخطط الرئيس - اقتراحات للاستعداد المؤسسي ولطرق اتخاذ القرارات». مسودة للمناقشة والبحث (وزع على الادارة فقط). المقرر غاي كوب فنكي. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

—. «التقرير رقم - ٩ : نحو تفعيل المخطط الرئيس - منظومات مؤسسية - قانونية للتخطيط القطري في عشر دول». المقرر غاي كوب فنكي. حزيران/ يونيو ١٩٩٦ (باللغة الانجليزية - المقدمة فقط باللغة العبرية).

برغور، يونا وايرز سبيردلو夫. «التقرير رقم - ١٥ : إطار لتخطيط طويل المدى لبنية الطاقة التحتية».

— و—. «التقرير رقم - ١٦ : مبادئ السياسة على المدى الطويل لشبكات الطاقة في إسرائيل».

— و—. «التقرير رقم - ٢ : مرفق الطاقة في إسرائيل - مجال/ حيز الامكانيات». تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.

بيلد، إلعاد. «التقرير رقم - ١٤ : التعليم في إسرائيل في عملية تخطيط المجال الوطني في سنوات الألفين». بمساعدة ايالانا اوريون؛ مشاركة طاقم تربوي - تعليمي. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

سبيردلو夫، ايرز وعميرام ديرمان. «التقرير رقم - ١٣ «أ»: سياسة تخطيط البنية التحتية وانتشار المنظومة الأمنية على المدى البعيد». أيار/ مايو ١٩٩٦ (وزع على المنظومة الأمنية فقط).

سلومون، ايلان، يهودا غور وعيزان بايتلسون. «التقرير رقم - ١٧ : سياسة المواصلات والاتصالات للعام ٢٠٢٠». حزيران/ يونيو ١٩٩٦ (وزعت مسودة على إدارة المشروع فقط).

شاحار، آرييه [وآخرون]. «التقرير رقم - ١١ : السياسة الاقتصادية - المجالية - التنظيمية لتحقيق «صورة المستقبل». حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

شفارترز، يهوشع. «التقرير رقم - ١٩ : ورقة خلفية لسياسة مرفق المياه». كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦.

غور، يهودا. «التقرير رقم - ١٨ : المواصلات في مدن إسرائيل في مطلع سنوات الألفين: التحاهات ودرجات الحرية».

غونين، عنات وسميدار فوغل. «التقرير رقم - ٢١ : سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي».

باتلسون، عيران، اوري مارينوف وموطى كبلان. «التقرير رقم - ٣ : التطوير الدائم والثابت في إسرائيل - المبادئ والتطبيق في قطاعات مختلفة». تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥.

فرانكل، أمنون وليس طنجي. «التقرير رقم - ١٢ : الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين - مبادئ براغجية مجالية في المخطط الرئيس».

كبلان، موطى. «التقرير رقم - ٧ : تنظيم المجال المفتوح - سمات مميزة، قيم وتصنيف». نيسان / أبريل ١٩٩٦.

لوريون، يوبرت، ايرز سبيردلو夫 وعيديت ايلاط. «التقرير رقم - ٤ : تقييم البدائل المجالية لإسرائيل في سنوات الألفين - معايير ومقاييس». آذار / مارس ١٩٩٦.

لوفنتال، روت. «التقرير رقم - ١٣ «ب»: مبادئ للسياسة، معايير لفحص الاعتمادات الوطنية للأمن واعتبارات لدرجات مواجهة على محدودية المصادر». حزيران / يونيو ١٩٩٦ (وزع على المنظومة الأمنية فقط).

مازور، آدام. «التقرير رقم - ٥ : التقييم وفقاً للمعايير - خلاصات تخطيطية». آذار / مارس ١٩٩٦.

— وطوي الفندري. «التقرير رقم - ١ : مخطط عمل المرحلة - «ج».» حزيران / يونيو ١٩٩٤.

— وميخال سوفير. «التقرير رقم - ٦ : المخطط الرئيس لإسرائيل ٢٠٢٠ - «صورة المستقبل».» نيسان / أبريل ١٩٩٦.

فهرس

- ٩ -
- ابرامسون، ليونارد: ٤٦
 أبو سطة، سلمان: ١٤، ١٧، ١٩
 اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات
 الحكومة الذاتية الانتقالية (١٩٩٣):
 واشنطن): ١٢٣، ٣٢، ٥٩، ٢٥
 اتفاق أوسلو انظر اتفاق إعلان المبادئ
 بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية
 الانتقالية (١٩٩٣: واشنطن)
 إيتان، رفائيل: ٤٩
 الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢): ٢٢
 الاستيطان الصهيوني في الأرضي
 المحالة: ١٣، ٢٣، ٤٥، ١٦٠، ١٧١
 ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٧، ١٨٤، ١٧١
 - الاستيطان القروي: ٣٠١
 أسلحة الدمار الشامل: ٦٤
 الاقتصاد الإسرائيلي: ٣٨، ٥٧، ٥٩-٥٧
 ، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٨
 ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٠٨، ١٣٢
 الاقتصاد الأمريكي: ٥٧
 الاقتصاد الحر: ٢٤١

- الاقتصاد الفلسطيني: ٣٨، ٥٩، ١٢٤
 الأقليات في إسرائيل: ١٧١
 اكشتاين، زيفي: ٤٩
 الأمم المتحدة: ٢٠، ٢٩، ٣٥، ٥٣، ٥٣
 - الجمعية العامة ٦٨
 -- القرار رقم (١٨١): ٢٠، ٢١
 الأممية: ٦٩
 انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠): ٤٠، ٥٨
 ٦٩، ٥٩
 الانفتاح الاقتصادي العالمي: ٢٥٨
 إنشتاين، ألبرت: ٦٦
 الأيديولوجية الصهيونية: ٢٤
 - ب -
 بارئيل، رافي: ٢٦
 البطالة: ٤٠، ٤٤، ٦٠، ٦٩، ٢٤، ٢٤
 ١٢٥، ١٤٣، ١٥٩
 بن غوريون، أموس: ٥٦
 بن غوريون، دافيد: ٢٢-٢٤، ٥٠، ٥٠
 ٥٦، ٦٣، ٦٢، ٦٦
 بيرلان، مناحيم: ٤٩

- ح -

- حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١): ٥٢
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨):
٦٦، ٢٢، ٢٠
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧):
٢٩، ٢٣
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٤٧
حركة موليدت (إسرائيل): ٥٦
حزب الله (لبنان): ٣٩
حزب تومت (إسرائيل): ٥٦
حق العودة للاجئين الفلسطينيين: ٢٤،
٥٣، ٣١
حقوق الإنسان: ٣٢
حقوق الملكية: ٣٠٢، ٢٦٢
حماية المياه الجوفية: ١٦١

- خ -

- الشخصية: ٣١٣، ٢٦٠، ٥٦
شخصية الأرض: ٢٦٤
خايسبي، راسم: ٤٨، ٤٥

- د -

- دائرة إسرائيل للأراضي (ILA): ٣٥
دبور، يحزقييل: ١١٨
ديان، موشى: ٦٦، ٥٦
الدقاق، ابراهيم: ١٧
دبلا بيرجولا، سرجيو: ٦٢

- بيريس، بيرسكي: ٥٦
بيريس، شمعون: ٥٦
بيغن، مناحيم: ٦٦

- ت -

- التثيف البيئي: ٢٨٢
تحلية مياه البحر: ٣٠٣
التضخم المالي: ٢٥١
التقدم التكنولوجي: ٣٠٦، ٢٦٠، ٩٨
تلות البيئة: ١٢٨، ١٣٧، ١٦١،
٢٨٤، ١٦٨
التنمية الاقتصادية: ١٨٧، ٩٣
التنمية الزراعية: ١٦٢
التوازن الاجتماعي: ٢٨٣
توريد المياه: ٣٠٥
ال توفير في المياه: ٣٠٥

- ث -

- الثقافة الإسرائيلية: ١٢٨-١٢٦
الثقافة الديمقراطية: ١٢٢
الثقافة اليهودية: ١٢١

- ج -

- جامعة الدول العربية: ٥٣
جبارين، يوسف: ٤٣
جمعية حماية البيئة في إسرائيل (SPNI):
٥٣، ٥١
جمعية المهندسين المعماريين وخطططي المدن
في إسرائيل: ٢٤٤

الديمقراطية: ٦٨، ٧٠

الديمقراطية الإسرائيلية: ٤٨، ٢٩٤

- ر -

رابين، إسحق: ٢٥، ٣٢، ٣٦، ٤٣، ٤٣

٥٦

الرأسمالية اليهودية: ٥٧

الرفاہ الاجتماعي: ٩٩، ١٥٩، ٢٨١

الرفاہ الاقتصادي: ١١٩، ١٢٢، ١٤٤، ١٤٤
١٥٩

رفاه الإنسان العصري: ٢٧٤

رفاه السكن: ٢٥٢، ٢٧٥

روبين، آرثر: ٥٦

روتشيلد، أدمون جيمس: ٥٨، ٥٦

روزباوم: ٥٦

روس، دنيس: ٦٢

- س -

ساغي، إيلي: ٢٦

السلام في الشرق الأوسط: ٩٨، ٢١٥، ٢٣٤، ٢١٨

السوق الشرقي أوسطية: ١٢٥

سويد، حنا: ٤٣، ٤٨

السياسة البيئية: ٢٧٩

- ش -

شارون، آريل: ٣١، ٣٨، ٤١، ٤٥، ٤١، ٤٥

٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٦٥، ٦٦

شارون، آريل: ٢٣، ٥٠، ٧٣، ٨٧

- ص -

الصراع الثقافي: ٢٥١

الصراع العربي - الإسرائيلي: ١٢٣، ١٢٣، ٢١٦

الصراع الوطني: ٢٥١

صلاح، رائد: ٤٧

الصندوق القومي اليهودي: ٢٢، ٢٣، ٢٣، ٢٦

٥٢، ٤٢، ٣٥، ٢٦

الصهيونية: ٢٢، ٢٨، ٥١-٤٩، ٥٦

٨٧، ٦٧-٦٤

الصهيونية التقليدية: ٢٤

- ض -

ضرية التلوث: ٢٨٢

- ط -

الطرد العرقي (الترانسفير): ٣٢

الطاوئية: ١٦٠، ١٦١

- ع -

عبد الله، هاني: ١٧

العدالة الاجتماعية: ٩٩، ١٠٦، ١٣٧، ١٣٧

١٥٩، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٨٨

- عسيف، شامي: ٥٠
 العلمي، فيضي: ٤٦
العمالة: ١٣٧، ١٤٩، ١٥١-١٥٣، ١٩٨، ١٨٧، ١٦٢، ١٥٨-١٥٣
 الكيبوتز: ٥٦، ٥٣-٥١
- ل -
 لوريون، يوبرت: ١٥٧
 الليبرالية: ٦٦، ٢٦٠
- م -
 مازور، آدام: ٢٦، ٤٩، ٧٥، ٥٠
 مانور، آموس: ٥٦
محكمة الجنحيات الدولية: ٦٦
 مخطط تاما ٣٥ (TAMA 35): ٤٨، ٤٥
 المخطط تام ٢: ٤٧
 مخطط النجوم السبع: ٥١
 المراكيز الاستيطانية اليهودية: ٢٥٢
 مركز دراسات الوحدة العربية: ١٣-
 ٢٧، ١٧، ١٥
 المساواة الاقتصادية: ١٧٤
 معاهدة السلام الأردنية - الإسرائلية
 (١٩٩٤: عمان): ١٢٣، ٢٩
 معاهدة السلام المصرية الإسرائلية
 (١٩٧٩): ١٢٣، ٢٢
 المقاطعة العربية لإسرائيل: ٥٩، ٣٧
 المقاومة الفلسطينية: ٤٢
 المقاومة في جنوب لبنان: ٢٢
 مكتب الإحصاء المركزي (إسرائيل): ٢٤٦
 الملكية الفردية: ٢٦٣
- غ -
 غازيت، شلومو: ٢٦، ٢٨
 غولاني، يهوناتان: ٧٦
 غولومب: ٥٦
- ف -
 فان كريفيلد، مارتن: ٦٣
 فايتس، رعنان: ٢٢٤
 فرويد، سigmوند: ٦٦
- ق -
 القطاع الخاص: ٧٠
- ك -
 كاتساف، موشي: ٥٥
 كالفارنسكي: ٤٦
 الكثافة السكانية: ٨٩، ٩٠، ٩٧، ٩٩، ٩٠، ١١٤، ١٦٤، ١٩٥

- الهجرة اليهودية: ٣١، ٣٩، ٣٣، ٩٠، ١٦٥، ١٣١، ١١٩
 الهزيل، عامر: ٤٥
 الهمستروت: ٥٧
 الاهلووكوست: ٦٣
- و -
- وايزمان، عازر: ٥٦
 وعد بلفور (١٩١٧): ٦٤، ٢٠
 وكالة الأمم المتحدة للغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا): ٢٢
- الوكالة اليهودية: ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٤٧، ٩٧، ٩٦، ٧٧، ٧٥، ٦٢
- ي -
- يادلين: ٥٦
 يادين، يغال: ٥٦
 اليهود الأشكناز: ٣٧، ٢٨، ٢٤، ٢٣، ٣٧
 اليهود السفارديم: ٤٩، ٣٧، ٢٨، ٢٤، ٤٩
 يهود الشتات: ٦٣، ١١٨-١٢٠، ١٢٢
 اليهود الشرقيون انظر اليهود السفارديم
 اليهود المزراحيم: ٢٨، ٢٤
 اليهودية: ١٢١، ١٢٠
- الملكية العامة: ٢٦٤، ٢٦٢
 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ٩٨، ١٣٢
 المنظمة العربية لحقوق الإنسان: ٤١
 منظمة هاكيشيت هامزراحت: ٥٣
 منوحين، يهودي: ٦٦
 المواطن الإسرائيلي: ٤٢، ١١٨
 مؤسسة الكيرث كيمت الإسرائيلي: ٢٦١
 الموشاف: ٥١
 ميثاق طبرية (٢٠٠٢): ٥٦
- ن -
- ناركيس: ٥٦
 النشاط الاقتصادي الوطني الإسرائيلي: ٢٦٠
- النمو الاجتماعي: ١٣٨
 النمو الاقتصادي: ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٩، ١٠٦، ١٢٢، ١١٦، ١١٤، ١٣٢
 النمو السكاني: ٩٩، ٩٤-٩٢، ١٢٧، ١١٦-١١٤، ١٤٨، ١٣٠
 نوعية البيئة: ٢٧٤-٢٨٢
- ه -
- هاكوهين: ٥٦

درجت الأمم المتقدمة على وضع خطط مستقبلية لتقابل ما بين مواردها وأصولها الاقتصادية وموضعها الجغرافي وأهدافها الوطنية، على أن مقياس النجاح الأساس هو في سلامة الخطة النظرية ونجاعة تطبيقها. وفي حالة إسرائيل القائمة على الاحتلال، فإن العمودين الرئيسيين اللذين تقف عليهما أي خطة: الأرض والناس هما غير ثابتين، ولا يمكن تحديدهما بدقة معتادة في الدول الأخرى، لذا احتاج المخططون فيها إلى دراسة بدائل كثيرة جداً في كل مسار تدرسه الخطة، مما احتاج إلى توافر كم هائل من المعلومات عن كل مناحي الحياة في إسرائيل وفي المجتمعات اليهودية في العالم. وهذا الكم الذي وصل إلى آلاف المخطوط والجداول هو المكسب الحقيقي للقارئ العربي من وراء ترجمة هذه المجلدات عن العبرية.

هذا الكتاب هو المجلد الأول من خطة لاستشراف مستقبل إسرائيل لربع قرن - أي حتى عام ٢٠٢٠ ، أعدتها ٢٥٠ خبيراً إسرائيلياً من مختلف المؤسسات الرسمية والأكاديمية في داخل إسرائيل، ومن بين الحاليات اليهودية في العالم، وصدرت بالعبرية في سبعة عشر مجلداً. وقد حصل الدكتور سلمان أبو ستة على حقوق الطبعية العربية من ناشر التقرير الأصلي «معهد نيومان»، وقام بإعداد مقدمة مستوفاة لهذه الطبعة ومتابعة اختيار المجلدات التي ينشر مركز دراسات الوحدة العربية ستة منها.

إن القارئ حري بأن يستفيد من ثروة المعلومات المدرجة هنا بشرط أن يقوم المخططُ العربي بدراسة أرض بلاده وسكانها، ويستشف من ذلك أحسن السبل لمستقبل أفضل يشمل مواجهة التحديات والأخطار التي يمثلها وجود إسرائيل في المنطقة العربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بنية «سدات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحرماء - بيروت ٢٠٩٠ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: <http://www.caus.org.lb>

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 9953-450-31-5



9 789953 450315